Université Mohammed V – Souissi
Institut des Etudes Africaines
Rabat



جامعة محمد الخامس السويسي
معهد الدراسات الإفريقية
الرباط

سلسلة : أطروحات (1)

التعاون الفرنسي الإفريقي

بين حيثيات التنظير وإكراهات التطبيق

1960- 1990

عبد الحميد الصنهاجي

منشورات معهد الدراسات الإفريقية
2007



جامعة محمد الخامس السويسي
معهد الدراسات الإفريقية
الرباط

سلسلة : أطروحات (1)

التعاون الفرنسي الإفريقي

بين حيثيات التنظير وإكراهات التطبيق

1960 -1990

عبد الحميد الصنهاجي

منشورات معهد الدراسات الإفريقية
2007

التعاون الفرنسي الإفريقي

بين حيثيات التنظير وإكراهات التطبيق

1960 - 1990

مطبعة المعارف الجديدة

رقم الإيداع القانوني : 1298 / 2007

ردمك : 9-050-37-9981

فهرس الموضوعات

الباب الثاني

الباب الثالث

التعاون الفرنسي الإفريقي
بين حيثيات التنظير وإكراهات التطبيق
1990 - 1960

مدخـــــل

إن موضوع هذه الدراسة يتصدى لسياسة التعاون الفرنسي مع الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية من عام 1960 إلى غاية 1990. أي منذ استقلال السنغال وموريطانيا والنيجر وبوركينا فاسو وباقي دول المنطقة إلى غاية تلمس البدايات الأولى لرياح التحول الديمقراطي التي هبت على البنين والكوت ديفوار ومالي سنة 1990.

والمعونة والتعاون موضوع أقمنا لبنة البحث الأولى فيه عام 1984 بمعهد التاريخ المعاصر – قسم الدراسات الإفريقية – بجامعة بواتيي بفرنسا.[1] عالجنا فيه، من خلال صندوق الاستثمارات للتنمية، إشكالية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تَدبّر المستعمِر الفرنسي، على عهد الجمهورية الرابعة، أمرها بأقاليم إفريقيا الغربية، ما بين 1946 و1960.

[1] وهو المشروع الذي شهد، بعد خمسة أعوام من التحصيل والبحث بالأساس في أرشيف وزارة المستعمرات سابقا (وزارة فرنسا ما وراء البحار لاحقا، ثم وزارة التعاون حاليا) بباريز، ولادة رسالة جامعية قدمناها أواخر عام 1989 ، تحت عنوان،

A. Senhaji, 1989, « L'Afrique Occidentale Française. De l'aide économique à la souveraineté internationale. Le Fonds d'Investissement pour le Développement Economique et Social. 1946 – 1960 ». Thèse de doctorat. Institut d'Histoire Contemporaine. Université de Poitiers.

مع مطلع التسعينيات، وعند الانتهاء من تقديم أشغال رسالتنا الجامعية، رفعنا إلى الأستاذ أحمد التوفيق، المدير السابق لمعهد الدراسات الإفريقية، ملتمس نشرها. استحسن الفكرة، واقترح علينا تكملة المشروع، ومواصلة مسيرة البحث في الفكر السياسي الفرنسي وقضايا التعاون، كصياغة قانونية معدلة لسياسة المعونة، هذه المرة عند قادة الجمهورية الخامسة، وبيان خلفيات هذه السياسة الجديدة وأبعادها، حدودها وآفاقها، وكيف ضمنت لمستعمر الأمس استمرار بسط سيطرته السياسة والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الدول الإفريقية، وإلقاء المزيد من الضوء على المناقشات الجارية بخصوص العلاقات الفرنسية الإفريقية. وقد حبذ حصر الدراسة ما بين 1960 – 1990.

يجب القول أن الأنظمة الإفريقية كانت وقتها، تطرق باب العقد الرابع من استقلالها وهي محَملة بنُذر أزمة عميقة. تمثلت في انهيار نظام الحزب الوحيد الذي هيمن على مقاليد الحكم بالبلاد لأكثر من ثلاثين سنة، وفي فشل الموديل الفرنسي في التنمية وحقيقة التخلف الذي تعيشه دول المنطقة، وفي مطالبة الشارع الإفريقي بدمقرطة المشهد السياسي وتصحيح مناهج المعونات والتعاون.

نحن ممتنون للأستاذ الجليل أحمد التوفيق بوجاهة اقتراحه وسداد بصيرته. ومدينون للأستاذ الفضيل محمد المنصور بمعروف إشرافه على تأطير هذا العمل. جزاهما الله عنا أفضل الجزاء.

وأود أن أتقدم هنا أيضا بالشكر الجزيل للأستاذة الكريمة السيدة فاطمة الحراق، مديرة معهد الدراسات الإفريقية على جميل رعايتها ومساهمتها الفعالة في إخراج هذا العمل على هذا الوجه. شكرا لها.

لقد كان لزاما على مؤسسي الجمهورية الخامسة عام 1958 – مرة أخرى وكما حصل مع الجمهورية الرابعة سنة 1944 – إيجاد مناخ ملائم لتمديد الصلة بهذا الإفريقي، وإعادة النظر في الروابط التي جمعت فرنسا بدول إفريقيا الغربية ، وذلك

بالتوصل إلى صيغة تحفظ العلاقات الوثيقة التي نسجتها مع هذه البلدان، بضبط المؤسسات الدستورية وهيكلة الآليات الاقتصادية وتأقلمها مع الظرفية التاريخية لنهاية سنوات الخمسين وبداية الستين.

إن الاستعمار في شكله التقليدي أصبح منافيا لطبيعة الأشياء أمام المد التحرري للشعوب في إفريقيا وآسيا. وقد تبين لفرنسا أن عهد الإمبراطوريات الاستعمارية قد ولى، أو كان قاب قوسين أو أدنى من التراجع. وتدبير الإرث الذي خلفته الجمهورية الرابعة فرض على الجنرال دوغول العائد للسلطة، بعد غياب اثنا عشرة سنة تقريبا، حل الإشكالية التالية: كيف يمكن لدول إفريقيا الغربية أن تستقل عن فرنسا من غير أن تستحل فكرة الانفصال عن دائرة النفوذ الفرنسي ؟.

إن استمرار فرنسا في الحفاظ على مظلتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية بالمنطقة ضرورة حيوية لتكوين « *مجموعة حرة وقوية وفعالة* » على حد تعبير الجنرال دوغول. وهذه حقيقة أدركتها حكومته مبكرا. فقد عقدت في نوفمبر 1959 بباريز ندوة تحت شعار «*المعونة والتعاون*»، عالجت من خلالها السبل لإقامة سياسة اقتصادية واستراتيجية للتنمية في إفريقيا الغربية. ويجب القول هنا أن الظرفية التاريخية التي ميزت هذه المرحلة، جعلت السياسي يطغى على الاقتصادي، سعى المسؤولون في «*الإليزيه*»، مقر رئيس الجمهورية الفرنسية، من خلاله إلى إيجاد متعاملين يمكن الاعتماد عليهم، ويقاسمونهم توجهاتهم الإيديولوجية والإستراتيجية. بالمقابل سهر القادة الأفارقة، أو ما يمكن أن نسميهم بالورثة، على ربط وقيام علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية تخدم مصالحهم وتزكي مواقعهم بالنسبة لمنافسيهم في بلد مثقل بهموم القبلية والجهوية.

وكثيرا ما نعتت سياسية «*المعونة والتعاون*» بأنها نموذج ناجح لمسلسل تصفية الاستعمار في إفريقيا الغربية. فعلى أي أساس يقوم هذا «*الطموح الفرنسي الكبير*»، «*مهمة القرن العشرين*» كما وصفه الجنرال دوغول؟. وهل كانت

الجمهورية الفرنسية تتوفر على المبالغ والموارد الكافية لرصدها لتحقيق هذا الطموح؟ ثم هل كانت هذه المعونات الفرنسية مجدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول إفريقيا الغربية؟ من جهة أخرى، هل يمكن أن ندرس سياسة التعاون دراسة شاملة على مر عقود ثلاثة، أم لابد من تمييز كل فترة على حدة ما دامت أنها تتغير بتغير الأحداث والرجال؟ وهل كان التعاون من المجالات الخاصة برئيس الجمهورية أم من مهام وزير التعاون؟ وما هو دور وزير الخارجية في هذا السياق؟ وما هي المكانة التي خولها الجنرال دوغول، والرئيس جسكار ديستان، والاشتراكي متيران لإفريقيا الغربية في علاقات فرنسا الخارجية؟ وهل كانت السياسة الإفريقية لرؤساء الجمهورية الخامسة هدفا في حد ذاته أم فقط عنصرا في إطار حساب استراتيجي واسع لسياسة ما؟

وأخيرا، ما هي آفاق التنمية الذاتية في السنغال والنيجر ومالي وغيره من دول المنطقة؟ وهل يمكن أن نتحدث عن تعاون جهوي، إفريقي/ إفريقي، بالنظر إلى تطلعات الهيمنة التي تمارسها القوى الكبرى والدول الغنية، وعلى رأسها فرنسا؟ ثم إلى متى ستستمر إفريقيا الغربية في الاعتماد على الغير وتنهض لتقضي على علاقات التبعية والتبادل اللامتكافئ ؟

أسئلة وخازة حقا. والتصدي لها يشكل في حد ذاته رهانا. وحتى وإن كنا لا ندعي امتلاك أجوبة لها ــ ومن يجرؤ على القول بامتلاكها؟ ــ فهو مع ذلك مطمح هذه الدراسة. مطمح مشروع، إذا قلنا أن العلاقات التي جمعت بين المستعمِر والمستعمَر ــ وإن ارتقى المصطلح ما بعد الاستقلال عام 1960، إلى الحديث عن الدول النامية والمتخلفة، أو الدول الغنية والفقيرة، أو بين دول الشمال والجنوب ــ يشكل أبرز محاور تاريخ هذا القرن.

إن الإجابة الصريحة، بل والمقنعة عن مثل هذه التساؤلات المركبة يفترض من أي باحث يطرق باب التاريخ المعاصر الاستعداد للوقوف «*على أنصاف الحقيقة*

وليس الحقيقة كلها».[1] أكيد «*أن التعاون أصبح رسالة المستقبل وحجر الزاوية في العلاقات الدولية».*[2] يكتب وزير التعاون الفرنسي الأسبق ميشال أورياك. لكن الملاحِظ الحصيف يدرك بعد البحث والتحليل، أن كواليس سياسية فرنسا في التعاون مع دول إفريقيا الغربية معقدة ومتعددة ومتشابكة[3]، يصعب على الباحث المفرد ضبط خلفياتها وأبعادها، وحصر حدودها وآفاقها. إذ من إصلاح لآخر، وبين حكومة وأخرى، يتيه الباحث بين مجموعة من الاعتبارات. سيما وأن كل مسؤول في قصر الإليزيه كان أم في وزارة التعاون أم في دائرة معينة أخرى (كالخارجية والدفاع والمالية)، يسعى لأن يطبع فترة حكمه بالتأسيس لسياسة جديدة. حتى وإن كانت هذه السياسة قائمة على ترسانة من الاتفاقيات، تنظم الأنشطة الثقافية والاقتصادية والتقنية والعسكرية.

لقد ربطت فرنسا استقلال دول إفريقيا الغربية بإقامة نظام للتعاون. فعلى الصعيد الرسمي، كان هدف اتفاقيات التعاون المبرمة في جميع القطاعات هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الجديدة. تماما كما حصل مع الجمهورية الرابعة عند إنشاء صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1946 ـ 1960). لكن على صعيد الممارسة، كانت ترمي إلى دوام علاقات الهيمنة، واستمرار خاصياتها الاستعمارية. طبعا تحت ستار أسس قانونية جديدة متأقلمة مع الوقائع التاريخية وتطورات الأحداث. وحتى بعد رحيل مهندس اتفاقيات التعاون، الجنرال دوغول في نهاية سنوات الستين، ومطالبة النيجر وموريطانيا وغيرها من الدول إعادة النظر في سياسة التعاون ومراجعة بنودها في بداية السبعينيات، فإن النصوص الجديدة حافظت مع ذلك على التأثير المهيمن للدولة الفرنسية.

---

1 J. F Bayart, 1984, *La politique africaine de Mitterrand.* Paris, Karthala.

2 M. Aurillac, 1987, *L'Afrique à cœur. La coopération, un message d'avenir*. Paris, Berger–Levraut, p.32.

3 P. Pean, 1983, *Affaires Africaines*. Paris, Fayard ; S. Michailof, 1984, *Les apprentis sorciers du développement en Afrique*. Paris, Economica.

إن سياسة التعاون الفرنسي كانت موضوع تقارير رسمية، كانت حكومات رؤساء الجمهورية الخامسة قد أمرت بإنجازها. بعض هذه التقارير منشور ومعروف كتقرير جون مارسيل جانيني سنة 1963 حول *سياسة التعاون الفرنسي مع الدول السائرة في طريق النمو*، أو تقرير ألان فيفيان سنة 1991 حول *تجديد سياسة التعاون الفرنسي*. وبعضها الآخر غير منشور، كتقرير جورج كورس الذي أعد في عهد الرئيس جورج بومبيدو عام 1971، أو تقرير ستيفان هيسيل سنة 1990 الذي ظل حبيس الأدراج. لكنهما حظيا مع ذلك بدراسة عميقة وتحليل واسع أفقدهما طابع الوثيقة الداخلية أو السرية.

وفي مجهوداتنا المنهجية حاولنا ضبط حقيقة التعاون الفرنسي الإفريقي أولا، بطرق باب وزارة التعاون بباريز مرات عديدة، ووزارات أخرى كالخارجية والدفاع والمالية والثقافة. وفي ذلك وقفنا على تعدد مصادر القرار وتشتته، الشيء الذي تعذر معه حقا تقييم علمي لمسألة التعاون.

لذا سعينا إلى الإحاطة بالموضوع من خلال الوثائق الرسمية، والمصادر المتوفرة ككتابات وخطب رؤساء الجمهورية، أو ما أصدره مستشاروهم أو وزراؤهم في الخارجية والتعاون، ونبش كل مذكرات أصحاب القرار الذين صنعوا الحدث الفرنسي الإفريقي من قريب أو بعيد. والواقع أن هذه ميزة تفتقر إليها النخبة السياسية عندنا هنا في المغرب. ذلك أن الكم الوفير الذي تقدمه مؤلفات هؤلاء الفاعلين من معلومات قد تؤنس الباحث حقا في تلمس خلفيات وأبعاد سياسة التعاون الفرنسي مع الدول الإفريقية. طبعا، ودأب كاتب هذه السطور أن يستمد أفضل ما يمكن أن يوفره مركز الوثائق الفرنسية (كي فولتير)، وما تقدمه مقالات الصحف والمجلات المتخصصة التي يقوم عليها التاريخ المباشر. وفي هذا الإطار لابد من التنويه برحابة صدر الأستاذ جون بيير دوزون مدير مركز الدراسات الإفريقية بباريز، ولطافة الأستاذ جون فرانسوا بايار مدير مركز الدراسات والأبحاث الدولية

بباريز أيضا وأحد مؤسسي مجلة «Politique Africaine» الذي كان يوافينا في كل مرة بنسخة من أحدث دراسة صدرت لـــه. شكرا لهما على مساهمتيهما في تيسير مهمتنا العلمية عند كل زيارة قمنا بها للعاصمة الفرنسية.

إلى جانب ذلك، نالت الأبحاث الجامعية التي تطرقت إلى موضوع التعاون الفرنسي الإفريقي حيزا مهما من اهتمامنا، سيما وأنها عالجت الإشكالية من زوايا مختلفة. فألبير بورجي[1] مثلا انكب على دراسة التعاون في شقه الثنائي، متخذا من السنغال نموذجا لهذه العلاقات. ولاختيار الرجل ما يبرره. فقد سبق لـــه أن اشتغل مدة بديوان رئاسة السنغال بدكار. وسار الباحث ف. كيلهوم[2] على نفس الدرب. لكنه سلط الأضواء في أطروحته على العلاقات الفرنسية الإيفوارية من عام 1960 إلى غاية 1978. وتناول آخر[3] التعاون الفرنسي المالي ما بين 1960 و1974. أما الأستاذ فرانسيس دو شاسي[4]، أحد المنتمين إلى هيئة المتعاونين، فآثر طرح الإشكالية الموريطانية في صيغتها التاريخية - الاجتماعية من سنة 1960 إلى غاية 1975، وما خلفته الإمبريالية الفرنسية من بصمات في جسد القبائل الصحراوية ومكونات دول الساحل. طبعا وغير هؤلاء عديد ممن بحث في التعاون الفرنسي مع دول إفريقيا عموما[5]، أو مع دول العالم الثالث بصفة أعم.[6] والطريف في الأمر، كما لاحظ ذلك الأستاذ جون فرانسوا بايار[7]، أنه وبالرغم من حجم الرهانات المطروحة، لم

---

1 A. Bourgi, 1979, *La politique française de coopération en Afrique. Le cas du Sénégal*. Paris, L.G.D.J.

2 Ph. Guilhaume, 1979, « Les relations entre la France et la Côte d'Ivoire. 1960 – 1978 ». Thèse d'état. Paris, IEP, p. 812.

3 R. T Keita, 1976, « La coopération franco-africaine ». Thèse. Paris I.

4 Fr. de Chassey, 1984, *Mauritanie. 1960 – 1975*. Paris, l'Harmattan.

5 B. Nouaille-Degorce, 1982, *La politique française de coopération avec les Etats Africains et Malgaches au sud du Sahara, 1958 – 1978*. Bordeaux, IEP, CEAN.

6 P. Cadenat, Janvier 1983, *La France et le Tiers-monde. 20 ans de coopération*. Notes et Etudes Documentaires, n° 4701.

7 J.F Bayart, 1984, *La politique africaine de Mitterrand*. Paris, Karthala, p. 15.

يتابع أي باحث فرنسي وبصورة منهجية العلاقات الفرنسية الإفريقية. اللهم بعض الدراسات القانونية البحتة. ناهيك عن الباحثين الأفارقة. إذ باستثناء كتابات بعض الموظفين الدوليين منهم التابعين للأمم المتحدة أو للمنظمات الموازية لها، لا نكاد نعثر على دراسة قمينة بأن تكون مرجعا للمهتمين بالموضوع، وتعكس وجهة نظر الأفارقة في سياسة التعاون. أما الدراسات العربية فنادرة ونادرة جدا. وإن وجدت، فهي دراسات مترجمة عن الفرنسية أو الإنجليزية لدور نشر شرقية، مصرية ولبنانية بالأساس.

ذلك ما يفسر اعتمادنا بالدرجة الأولى على الكتابات الفرنسية أمام غياب دراسات سنغالية أو إيفوارية مثلا، واعتمادنا بالتالي على وجهة نظر شريك واحد في عملية التعاون، الشريك الفرنسي. مع ذلك، يجب الاعتراف أن كثرة المنشورات الفرنسية في هذا المجال تشل حركة الباحث إذا هم بفك رموز سياسية التعاون والقيام بجرد حصيلة ثلاثين سنة من العلاقات الفرنسية الإفريقية، من عام 1960 إلى غاية 1990.

غير أن ما لمسناه، ونحن نتعامل مع هذه الوثائق وجملة من الكتابات، أن تاريخ المنطقة خلال الفترة الإستعمارية ومسيرتها نحو الاستقلال، قد امَّسَخ وانكمش، ليصبح كما ورد عند إليكيا امبوكلوا أستاذ العلوم الاجتماعية بمعهد الدراسات الإفريقية بباريز، «*تاريخا مصغرا*» «Un sous Histoire» [(1)] لتاريخ فرنسا وأوربا عموما، من دون خاصيات تفرزه عن الطابع الاستعماري. حتى وإن

[1] ويضيف الأستاذ الباحث قائلا:

« En écrivant l'histoire de cette période, on a souvent pris le parti de ne pas parler d'une Afrique unique, en marche vers l'indépendance, et de travailler généralement dans le cadre d'une typologie qui, par bien des aspects, est réductrice et européocentriste, présente des regroupements fondés non sur une histoire propre ou des caractéristiques communes profondes, mais simplement sur l'appartenance des différents territoires à une même région ou à un même empire colonial ». E. M'bokolo, 1992, *Afrique Noire. Histoire et civilisations*. T .II, 19- 20 siècles. Paris, Hatier- Aupelf, p. 485.

كان لكل دولة نشيدها الوطني. وإذا كان التعامل مع السنوات الأولى من استقلال دول إفريقيا الغربية وتعاونها مع فرنسا أمر يهون على الباحث والمؤرخ عموما، فإن الصعوبة تكمن في معالجة تطورات السنوات الأخيرة وتفاعلاتها، والرهانات المصاحبة لها، وندرة الشهادات أو ما قد يشوبها من تحريف. ولا يغرب علينا أن تحليلات اليوم، في ميدان التاريخ الراهن، قد تصبح غدا متجاوزة. ولعل هذا ما يميز عملنا كونه حدثي ومباشر وقريب من الوقائع ومن أولائك الذين ساهموا في تأريخها.

« *صحيح أن التاريخ أعاد منذ سنوات قليلة اكتشاف أحد علومه التقليدية*، يكتب الأستاذ إليكيا امبوكلو، *تاريخ الحاضر، حاضر الدول الإفريقية* « Histoire du temps présent» *أو «التاريخ المباشر* «Histoire Immédiate» . *واستعان المؤرخون بأدوات خاصة مُستقاة من علوم قريبة. لكن مع ذلك*، يضيف الباحث، *فالوقت مازال مبكرا للقيام بجرد حصيلة نهائية لاستقلال الدول الإفريقية أو حتى للاستعمار نفسه(...) إن ثلاثين سنة من الاستقلال، تشكل في نظر التاريخ، فترة قصيرة حتى تكون ذات دلالات وتسمح بإصدار أحكام نهائية*».[1]

إن سياسة التعاون الفرنسي الإفريقي إذن تستقي جذورها من السياسة الاستعمارية. وهذا ما حاولنا إبرازه، موضحين أن التعاون استثمار فرنسي في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي. زرعت باريز بذوره قبل عام 1960 بالتأسيس لبنية الاتحاد الفرنسي (1946)، ثم للمجموعة الفرنسية الإفريقية (1958) فيما بعد. وقطفت ثماره بعد هذا التاريخ بإرساء قواعد وآليات لسياسة أطلقت عليها اسم «*التعاون*». وقد سمح لنا البحث في نُظم هذه الآليات، في القسم الأول من هذه الدراسة، تقدير حيوية التعاون والمساندة بالنسبة لقوة دولية متوسطة كفرنسا من جهة، والوقوف من جهة أخرى على مدارات التبعية التي رسمت باريز مساراتها.

---

[1] *Ibid*, p. 485.

وإلى غاية السباعية الأولى من حكم الرئيس ميتران (1981 – 1988)، ظل التعاون يشكل عنصرا محوريا في سياسة فرنسا الخارجية. استثمره هو ومن سبقوه إلى كرسي الإليزيه في تطعيم «*العزة الفرنسية*»، أكثر مما خضعت لنصوص الاتفاقيات. وهذا قبل أن يتراجع من سُلم الأولويات مع بداية سنوات التسعين، ويصبح مشروطا بضرورة دمقرطة المشهد السياسي بأبدجان ونيامي وباماكو وغيرها.

أما القسم الثاني من هذه العمل، فقد تصدى فعلا للخطاب السياسي الذي حملته هذه الفعاليات لتبرير مواقفها من التعاون. وانبرى بالدراسة والتحليل لرهانات القرارات وضوابط اللعبة في سياسة التعاون. طبعا مع التركيز على تباين البرامج واختلاف المشارب الفكرية وتعدد الأساليب في الحكم بين اليمين واليسار الفرنسي. وإن اكتسى الخطاب حلة المناسبات، فإن خطوطه العريضة لم تتغير. وقد أدى بنا فحص هذه الآراء وتقاطعها عند الساسة الفرنسيين إلى نتيجة مفادها أن «*الاستمرارية في الفكر السياسي الفرنسي تقليد استعماري مسطر في الثقافة الفرنسية مهما اختلفت الأهداف*»، تصب كلها في اتجاه واحد مرتبط بالمصلحة الوطنية، ومتمثل في الرفع من دور ومكانة فرنسا في العالم. ولعل هذا ما عبر عنه أول رئيس في الجمهورية الخامسة « *بعظمة فرنسا وعزتها*». ولم تفتأ هموم التعاون كذلك من إثارة حفيظة وانتقادات مجموعة من المهتمين الفرنسيين والأفارقة على السواء – على قلتهم – خاصة للطريقة التي ظلت ترعى فيها فرنسا مشاكل مستعمراتها سابقا في إفريقيا جنوب الصحراء، على المستوى السياسي والاقتصادي. وقد حاولنا تقديم نماذج لهذه الانتقادات في ختام هذا الفصل، مع الإشارة إلى فضاء القمم الفرنسية الإفريقية التي كانت تتيح للمسؤولين الأفارقة الالتقاء والتعبير عن آرائهم وانشغالاتهم تجاه الأزمات التي تهز أنظمتهم، كاستفحال أمر المديونية وارتفاع أسعار الطاقة وانهيار أسواق المواد الخام والصراعات الإثنية والخصاص الغذائي والأمراض والديمقراطية وحقوق الإنسان...

وفي سياق ما تقدم، ولأهمية موضوع التعاون الفرنسي الإفريقي، آثرنا في القسم الثالث مناقشة صيغ هذا التعاون في شكله العمودي، مركزين على دور المبادلات التجارية وقيد المديونية في تكريس هذا الواقع، ومدى تعارضه مع قيام علاقات أفقية وتكوين سوق إفريقية مشتركة. طبعا مع الاستشهاد بنماذج وأمثلة كلما تطلبت الحاجة إلى ذلك. ولعل في أورانيوم النيجر وبوكسيت غينيا خير دليل على المظاهر التي تؤثر على مسلسل القرار في مجموع سياسة التعاون.

إن راهن الدول في إفريقيا الغربية هو راهن مثقل بالحرب الأهلية وانعدام الاستقرار السياسي وأولوية الانتماء القبلي على القومي. والتحول الديمقراطي الذي شهدته المنطقة في بداية سنوات التسعين أثار العديد من الكتابات والتحاليل في سياق ماثل بين فشل سياسة التعاون وحقيقة التخلف الذي تعيشه مالي والنيجر وغينيا وغيرها ونظام الحزب الوحيد الذي هيمن على مقاليد الحكم بالبلاد منذ الاستقلال. وكان من الأليق بدراساتنا التي تتوقف عند عام 1990 أن تدرج هذا البعد التاريخي في التحليل لأنه، وهذا اعتقادنا، يعطي لسياسة التعاون كل دلالاتها السياسية.

الباب الأول

آليات وفعاليات التعاون الفرنسي الإفريقي

الفصل الأول : الإرث الاستعماري وبنيات التعاون الفرنسي الإفريقي

1 – الإرث الاستعماري وبنيات التعاون الفرنسي الإفريقي

1 – 1 – الاتحاد الفرنسي ودستور 1946

سنة 1960 هي إذن نقطة انطلاق هذه الدراسة. لكن، قبل الشروع في معالجة آليات وفعاليات التعاون وتحليل خاصياته، وإطاره المذهبي والمواقف السياسية التي واكبت تطبيقه، نرى أنه من الجدير معاينة البنيات التي قامت عليها سياسة المعونة والتعاون قبل 1960، والوقوف على هذه الخصوصية التي تنفرد بها السياسة الفرنسية في هذا المجال عن غيرها من سياسات باقي الإمبرياليات الأوربية الأخرى، المتمثلة في الامتداد عبر الزمان وداخل نطاق جغرافي معين.

أكيد، أن الأهداف التي رسمها القائمون على صندوق المعونة والتعاون عام 1958، هي نفسها الأهداف التي كان قد خطط لها مشرعو صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سنة 1946. وبقليل من الأناة، إذا رجعنا خمسة وعشرين سنة إلى الوراء، نجد أن ألبير صارو وزير المستعمرات آنذاك، كان قد طرح أمام الجمعية الوطنية سنة 1921 نفس البرنامج تقريبا. أصدره بعد ذلك في كتاب عام 1923 حمل عنوان «*تنمية المستعمرات*»، طلب فيه تأمين التقدم المادي والثقافي لشعوب ما وراء البحار، وذلك بوضع الإمكانيات المالية الكافية تحت تصرف المستعمرات، الضمان الوحيد لهذا التطور.

إن الرغبة في بناء وتطوير المستعمرات أو لنقل إعادة البناء، إن صح التعبير، خلال هذه الوقفات التاريخية وما تحمله في طياتها من أبعاد: عام 1921، أي بعيد الحرب العالمية الأولى؛ و1946، وهذا إن لم نجعل من تاريخ انطلاق أشغال مؤتمر برازافيل 1944، والحرب العالمية الثانية في أوجها، بداية للتعبير عن هذه الرغبة في البناء؛ وأخيرا سنة 1958 وما خلفته "حرب دْيَان بْيان فو" من جروح في الجسم الفرنسي، ما كانت ثورة الجزائر لتوقف من نزيفها. إعادة البناء هاته كانت تعني لدى الهيئات السياسية والاقتصادية في باريز إعادة بناء القوة الاقتصادية للمتروبول بعد كل أزمة، ثم إعادة تكوين اقتصاديات الكتلة الإمبريالية التي كانت تتأقلم في كل مرة مع الظرفية، ليطلق عليها تارة إمبراطورية فرنسية، وأخرى اتحادا فرنسيا، وثالثا مجموعة فرنسية إفريقية تمسحها نسائم الإنسانية وتلفها رقة المعونات والتعاون.

إن معاينة امتداد هذه البنيات انطلاقا من زاوية علاقة فرنسا بغرب إفريقيا، يدفعنا إلى فحص الجديد الذي حمله دستور 1946 ولأول مرة مقارنة مع الدساتير السابقة للإمبراطورية، سعت فرنسا من خلاله إلى تقديم البرهان للقوى المعادية للاستعمار آنذاك، أن حضورها في السنغال والكوت ديفوار وغيرها، قائم على روابط مستمرة ودائمة. وينص مدخل الدستور على أن:

«تكون فرنسا مع شعوب ما وراء البحار اتحادا قائما على المساواة في الحقوق والواجبات من غير تمييز في الجنس والدين. ويتكون هذا الاتحاد من أمم وشعوب ألفت بين ثرواتها ووحدت مجهوداتها لتنمية حضاراتها والرفع من مستوى عيشها وضمان أمنها... مُخلصة لرسالتها التقليدية، تعتزم فرنسا – في إطار الاتحاد الفرنسي– قيادة هذه الشعوب إلى تسيير شؤونها بنفسها بكل حرية وتدبير أمورها بكل ديمقراطية».

غير أن هذا المدخل لم يخل من بعض التناقض. فالمساواة التي نادى بها الاتحاد لم تتحقق، إذ أن شعوب ما وراء البحار عامة وإفريقيا الغربية خاصة لم تشارك في إنجازه. وإلى غاية 1958 لم تكن لاستشارة الرعايا الأفارقة أدنى أهمية أمام إدلاء المواطنين الفرنسيين. والواقع أن أعضاء الجمعية الوطنية أضفوا على مفهوم الاتحاد الفرنسي(1) – وتحت ضغوطات اللوبي الاستعماري – طابعا يغلب عليه التوجه المركزي والإدماجي. فأراضي ما وراء البحار التي تضم معظم مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء حظيت بتمثيلية برلمانية ضعيفة: 28 منتخب يمثلون ما يقرب من 30 مليون من السكان، يعني منتخب واحد لكل 800 ألف نسمة؛ بينما الأغلبية التي كانت تنوب عن الأفارقة في جمعية الاتحاد الفرنسي (جمعية على شاكلة البرلمان الفرنسي مقرها في دكار العاصمة الإدارية لإفريقيا الغربية) اقتصر دورها على الاستشارة ليس إلا. لقد كانت النخبة الإفريقية تأمل أن تلعب دورا سياسيا تحت قبة البرلمان الفرنسي في باريز، غير أن لا شيء من هذا القبيل حصل. فالدستور كان قد طوق الآفاق التي سطرتها ندوة برازافيل: الطموح نحو الاستقلال معطى مستحيلا والحكم الذاتي أمر مستثنى. يمكن أن نقدم هنا أن روح الإمبراطورية كانت ما تـزال قائمة في الاتحاد الفرنسي. ويبدو أن المشرفين على صياغة الدستور ظلوا ــ عن وعي أو بدونه ــ مخلصين للفكرة التقليدية القائلة بـــ: «*الرسالة الحضارية للشعب المتطور*».

«*إن الاتحاد الفرنسي هو قبل كل شيء فدرالية ذات طابع استعماري*، كتب ألبير بورجي يقول، غير *متساو، تلعب الجمهورية الفرنسية ومؤسساتها داخله دورا*

---

(1) حول هذا الموضوع كتب ف. لوشير "حتى وإن كان قد خلق جوا سياسيا في أراضي ومقاطعات ما وراء البحار، فإن الاتحاد اعترته شوائب كثيرة. كان مفهوما غير واضح مكونا من دول عديدة غاب عنها الطابع الفدرالي والكونفدرالي، لم يتوفر على ميزانية ولم يكن لديه جهاز خاص يملك سلطة القرار" أنظر: F. Luchaire, 1996, *Droit d'outre mer et de coopération*. Paris, PUF.

أساسيا إن لم يكن مهيمنا».[1] ويضم الاتحاد، طبقا للفصل الستين من دستور 13 يونيو 1946، ثلاثة مجموعات:

1 – الجمهورية الفرنسية، وتتكون من المتروبول ومن مستعمراتها المنضوية في إطار الأقاليم والمقاطعات ويطلق عليها DOM - TOM.

2 – الأقاليم المزمع إشراكها في الحكم، والتي كانت سابقا تحت الانتداب لتصبح بعد الحرب الثانية تحت الوصاية، وهي الكامرون والطوغو.

3 – الدول المشاركة، وتضم كل المحميات سابقا.

وعند معاينتنا لهرمية الاتحاد، نجد على رأسه ثلاثة أجهزة مركزية، وهي كالتالي:

1 – رئيس الاتحاد الفرنسي وهو نفسه رئيس الجمهورية الفرنسية، تنتخبه الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية.

2 – المجلس الأعلى للاتحاد الفرنسي، ويتكون تحت إشراف رئيس الاتحاد، من ممثلين عن الحكومة الفرنسية ومن هيئة تمثيلية للدول المشاركة (بند 65). نشير هنا أنه كان يلزم خمس سنوات لتعقد الجلسة الأولى للاتحاد الفرنسي، وذلك يوم 1951/11/30.

3 – جمعية الاتحاد الفرنسي، وقد حدد الدستور من خلال سبعة بنود وظيفة وتنظيم هذا الجهاز (من البند 65 إلى البند 72). والجمعية مكونة، عكس ما هو قائم في البرلمان الفرنسي، بالتساوي بين المتروبول وأقاليم ما وراء البحار. وقد كان من الممكن أن تصبح هذه الجمعية البذرة الأولى لجمعية فدرالية. غير أن سلطاتها كانت استشارية فقط ونادرا ما كان يتم الأخذ بآرائها.

---

[1] A. Bourgi, 1986, «Passé colonial et évolution des Etats d'Afrique Noire Francophone », In *Décolonisation et nouvelles dépendances*. Paris, P.U. Lille, p.111–121.

والواقع أن السلطة الفعلية ظلت بأيدي الساسة الفرنسيين. ألم تكتب أسبوعية (*Marchés coloniaux*) في نوفمبر 1946 «*أن حكومتنا تمكنت بكياسة لبقة من تحويل شارع أودينو (*مقر وزارة المستعمرات*) إلى وزارة فرنسا ما وراء البحار. وكم هو أفضل* تضيف الأسبوعية *من أن نغير الاسم ونحتفظ بجوهر المسألة*».[1]

ولشد أواصر الاتحاد، راهنت السلطات الفرنسية على تنمية أقاليمه اقتصاديا واجتماعيا، فأنشأت صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقتضى قانون 46 - 860 بتاريخ 30 أبريل 1946، يرمي حسب تقرير من سيتولى رئاسة المجلس الجمهوري آنذاك، كاستون مونرفيل 1947 - 1958[2]، إلى محاربة الاقتصاد الميركانتيلي وإلغاء العقد الاستعماري، وتحويل ربوع الاتحاد إلى بلدان متقدمة، في كل ما يخص التجهيزات العامة والخاصة. وتشمل الإنتاج واستعمال كل أنواع الثروات في هذه الأقاليم. وأخيرا تأمين تنمية اجتماعية موازية للتطور الاقتصادي.

إن أدبيات الأرشيف السياسي والاقتصادي التي فحصناها بوزارة المستعمرات - ما وراء البحار حاليا - تثبت لنا أن صيغة التقارير المرفوعة آنذاك للدوائر المسؤولة في باريز كانت ترمي إلى إحياء وضعية كانت توجد قبل هذا التاريخ، وضعية اقتصاد الاستغلال في الممتلكات الفرنسية لحساب رأسمال المتروبول. وهكذا يمكن أن نقرأ في تقرير مونرفيل: «*من غير شك، أن فرنسا - وقد أجهدها الاحتلال - لا تستطيع الخروج من مشاكلها الاقتصادية والمالية التي تتخبط فيها منذ أكثر من ثمانية عشر شهرا، إذا لم تستطع الحصول - من غير أن تقترض من الخارج - على الخشب لإعادة بناء البيوت المحطمة، والدهنيات التي يعاني من نقصها كثير من أطفالها، والفحم والمعادن التي لا يمكن من غيرها*

---

1 *Marchés Coloniaux* n° 54, 23/11/1946, p. 1233.

2 G. Monnerville, 1975, *Témoignage. De la France équinoxiale au Palais de Luxembourg.* Paris, Plon, p. 398.

لمعاملها أن تنتج، والنفط الذي يكلفها غاليا، وأخيرا الذهب، وهو ضروري لدعم نقودها».

وبموازاة مع هذه السياسة: سياسة اقتصاد الاستغلال، تبدو في الأفق فكرة إنشاء كتلة الاتحاد الفرنسي، الذي يتفق ومجموعة من الطموحات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

* سياسية، بإنشاء كتلة من 100 مليون نسمة من السكان تقريبا والتي بفضلها يمكن أن تحتل فرنسا مكانة من بين القوى العالمية كمخاطب رسمي ووحيد باسم هذه الشعوب.

* إستراتيجية، باستعمال الموقع الجغرافي لمختلف المستعمرات الواقعة على محاور الطرق الدولية، وهو معطى يمكن أن تسخره فرنسا في خدمة العالم الحر.

* اقتصادية، باستمرارية العقد الاستعماري الذي يهدف إلى إنشاء اقتصاد، أول فرنسي، وثاني إفريقي، وجمعهما تحت صيغة التكامل: المتروبول تحول المواد الخام لأقاليم ما وراء البحار وتعيد تصديرها مصنعة لهذه الدول، الشيء الذي سيؤمن لها الهيمنة الاقتصادية. وبهذه الطريقة يتم تأسيس تجمع سياسي / اقتصادي قوامه منطقة الفرنك.

إنها الحقيقة الصارخة لأهداف صندوق التنمية، صيغته الإمبريالية تبرز واضحا من المبدإ نفسه لهذا الجهاز مادام قد أنشئ من طرف واحد ووحيد: المتربول فقط، وهرمية الصندوق تعكس ذلك جيدا. أكيد أن المبالغ المالية التي أنفقتها الخزينة الفرنسية في إفريقيا الغربية تعكس لنا الطابع المكثف والعام لتدخل الدولة. إذ بلغ حسب تقديرات «المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في إفريقيا الغربية»[1] 9300 مليون فرنك إفريقي سنة 1950؛ 5200 سنة 1949؛ 2800 سنة 1948؛ 2000 سنة

---

[1] *AOF 1957. Tableaux économiques*. Haut Commissariat de la République Française en Afrique Occidentale Française. Clichy, Imp. P.Dupont, 1957.

1947؛ استثمرها الصندوق في إنجاز مشاريع التجهيز الكبرى، كتشييد ميناء أبدجان وفتح قناة فردي وتوسيع ميناء كوناكري لتصدير البوكسيت، وتمديد الخط الحديدي الرابط بين بوبوديولاسو وواكادوكو (بوركينافاسو)، وإقامة العديد من المباني (مستشفيات ومدارس...). ما تجدر الإشارة إليه هنا، أن سياسة استثمار القطاع العام بدت واجبة وضرورية حتى يتم تشجيع وتكييف رأسمال القطاع الحر في إفريقيا الغربية. كان حجم الجهد ضخما، ارتفعت معه نسبة الاستثمارات بشكل ملحوظ، لامست سقف 65% سنة 1952، لتستقر بعد ذلك بل وتتراجع خلال السنوات المتتالية. ويعزى ذلك إلى تركيز الاعتمادات المالية على قطاع الإنتاج الفلاحي والصناعي – كما نصت على ذلك توجهات مخططات التنمية 1953 – 1957 – بدل العناية بقطاع المواصلات واستصلاح شبكة الطرق وإنشاء الموانئ والمطارات، طبقا للأهداف المنصوص عليها في المخطط الأول 1947 – 1952. ثم – وهذا عنصر ينبغي أن يحظى بمتابعة حثيثة لأننا سنعود إليه لاحقا – تنامي فكرة العودة، بين لفيف مهم من الساسة ورجال الاقتصاد، إلى الالتفاف حول المجال الاقتصادي للمتروبول وتحريك دواليب التنمية داخل الإطار الجغرافي الفرنسي والأوربي والتخلي عن إفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة. (1)

قد نتساءل ما إذا كان على فرنسا أن تصغي لهذه الأوساط وتتخلى عن إفريقيا الغربية لتنصرف إلى تحديث معاملها حقا وتطوير قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية؟ هذا طرح قلنا أنه أمام البعد الاستراتيجي للمنطقة ووفرة مخزونها الطاقي وحجم سوقها الاستهلاكي ما ورد ولم يرد في حوليات السياسة الفرنسية قبل هذا التاريخ.

لقد كانت هزالة النتائج السياسية الاقتصادية المتبعة في إفريقيا الغربية محط جدل طويل، ارتفعت فيه أصوات تدين الحصيلة الاقتصادية لسياسة الإدماج وتحتج

---

[1] للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الفصل السادس من أطروحتنا:
L'AOF et le FIDES de 1946 à 1960. Université de Poitiers, 1989, p.386.

على كلفة الإنجازات واستمرار الخزينة الفرنسية في تحمل أعبائها، وهذا قبل ظهور ما سينسب لاحقا إلى ريمون كارتيي. (1)

ففي 1950، وعند انعقاد أشغال المجلس الاقتصادي(2) لم يتردد بعضهم في التسطير على السلبيات التي تحملها هذه المبادرة السعيدة، مشيرا بذلك إلى مؤسسة صندوق التنمية؛ سلبيات مالية بالأساس، متمثلة في ترنح الخزينة الفرنسية أمام طبيعة الإنفاق وارتفاع وتيرتها في المنطقة، طبعا ومن غير مردودية تذكر.

إننا، ونحن نستنطق أرشيف الشؤون السياسية والاقتصادية بوزارة المستعمرات أو نقرأ كتابات بعض من تصدروا مراكز القرار السياسي في باريز، يطالعنا صخب ذلك الجدل الذي دار بين هذه الأوساط السياسية وبين رجال المال حول مردودية إفريقيا الغربية خاصة والمستعمرات بصفة عامة، وما تضمنه الهيمنة السياسية من نمو وإنتاجية.

ففي مذكرة بالأرشيف الوطني، فرع ما وراء البحار(3)، مرقونة وغير موقعة، صادرة بتاريخ شتنبر 1956 تحت عنوان «*المزايا غير المباشرة لاستثمار المتروبول في ما وراء البحار*» نقرأ لمن كانوا يرون في الممتلكات الفرنسية جنوب الصحراء عنصرا محركا للرأسمال: «*تستفيد الصناعة الفرنسية من القروض المخصصة لتجهيز البنيات التحتية... وتفتح الأبحاث المنجزة ما وراء البحار لصناعة المتروبول آفاق أنشطة جديدة... وبتنميتها لمنتوجات ما وراء البحار تذخر فرنسا نصيبا مهما من العملة الصعبة*».

---

1 ريموند كارتيي (R.Cartier) صحفي فرنسي انبرى منذ الخمسينيات ينتقد الاستثمارات الفرنسية فيما وراءالبحار

2 Conseil Economique, 1950, « Définition d'une politique économique, sociale et monétaire des pays de l'Union Française ». In *Etudes et Travaux*, n°12, Paris.

3 «Avantages indirects pour la métropole des investissements effectués outre mer ». Section générale du crédit FIDES de 1949 à 1959. Résolution 1958. Archives Nationales, section d'outre-mer, FIDES, Carton n° 209. Paris.

إن ما ورد في هذه المذكرة هو نفسه ما ركزت عليه الندوة التي جمعت المفوض السامي بمجموعة من مديري المصالح، يمثلون مختلف الدوائر بوزارة أراضي ومقاطعات ما وراء البحار (DOM - TOM) (الصحة والمالية والمعادن والأشغال العمومية والفلاحة...) أربعة أشهر بعد ذلك، أي في يناير 1957، وذلك من أجل تحضير الخطوط العريضة لمخطط التنمية الثالث 1958 - 1962.[1] لقد خيمت هواجس الارتقاء بالصناعة الفرنسية والاستثمار والعملة الصعبة والإنتاجية وغيرها من المواضيع على المؤتمرين. وكهيئة مسؤولة عن المحميات والمستعمرات، منكبة حقا من جانبها على الآلية الاقتصادية، لم تتم الإشارة – ولو للحظة واحدة على سبيل الاستحضار– إلى التصدع الذي بدأ يهز كيان الاتحاد الفرنسي، أو ما أسماه حاكم الكابون بيليو بـ: « *تجاوزات التسييس*».[2] ويعني بها أحكام قانون – إطار 1957، وحرب ديان بيان فو والجزائر، واستقلال المغرب وتونس. بل في عز هذه اللجج – وسعيا منه إلى شد أواصر الاتحاد الفرنسي – نجد المفوض السامي يدعو في افتتاحيته لندوة يناير 1957، الفاعلين السياسيين والذين يرون في إفريقيا الغربية مجالا لتنمية رأس المال، إلى إيلاء عنايتهم بالساكنة والإدارة وجمع المعلومات الاقتصادية العامة. وفي هذا الإطار يؤكد على ضرورة القيام بجرد للمؤسسات العاملة في إفريقيا، ومعاينة إنتاجيتها وحدود مردوديتها والعراقيل التي تعيق نشاطها حتى يسهل إيجاد الحلول المناسبة.

إن هذا التزاوج الذي سطرته حكومات الجمهوريات الرابعة في منظورها السياسي بين التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي ـــ نظريا على الأقل ـــ بين الاتحاد الفرنسي وما يمكن أن يستجلبه زيت النخيل والبن والمطاط والكاكاو والألمنيوم وكل خيرات وثروات البلدان المكونة لهذا الاتحاد من عملة صعبة

---

1 «Procès – verbal de la conférence concernant le Troisième Plan », 30 Janvier 1957. ANSOM, FIDES, Carton n° 321, Dossier, M22/59. AOF. Troisième Plan Quinquennal.

2 P. Pelieu, Gouverneur du Gabon *Réflexion sur l'action économique et sociale de nos T.O.M.* Mars 1958. ANSOM, FIDES, Carton n° 209.

للخزينة الفرنسية، لينِم في العمق عن الارتباط الحميم بمستعمرات إفريقيا الغربية، ومدى المعاناة التي كانت تجدها بعض الأوساط في باريز في التخلي عن إفريقيا. وحتى وإن أصبح مصطلح الاتحاد الفرنسي متجاوزا بالنظر إلى التطورات التي شهدتها الساحة الإفريقية، وتم استبداله بمصطلح – عابر في الواقع في تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية – أطلق عليه اسم المجموعة الفرنسية الإفريقية، فإن الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم واصلت – ومن غير الرأسمال الحر الذي رغب عن المغامرة الإفريقية – سياستها النيوكلونيالية في ممتلكاتها في ما وراء البحار في إطار ما عرف بـــ «*المعونة والتعاون*».

وتحت هذا الشعار، شعار «*المعونة والتعاون*»، عقدت الحكومة الفرنسية في 4، 5، 6 نوفمبر 1959 ندوة حضرها، إلى جانب باقي الوفود، تسع رؤساء حكومات محلية، ناقشت على مدار الأيام الثلاثة المشاكل التي يطرحها تأسيس المخطط، والتنمية الفردية ثم أخيرا ميكانيزمات وحجم المعونة التي تعتزم الجمهورية الفرنسية تقديمها لدول إفريقيا الغربية التي أصبحت على أبواب تنظيم جديد: المجموعة الفرنسية الإفريقية.

1 – 2 – المجموعة الفرنسية الإفريقية ودستور 1958

لقد أسهم التنظيم الجديد الذي حمل اسم المجموعة الفرنسية الإفريقية في التأسيس لمرحلة جديدة من التطور السياسي للممتلكات الفرنسية جنوب الصحراء. وهنا كذلك نعاين مرة أخرى هذا الامتداد الذي تتميز به العلاقات الفرنسية الإفريقية، امتداد للمؤسسات حتى وإن تغير إسمها، وتواصل في عمل الرجال حتى وإن تغير النظام الذي يَسُنهم. المهم أن تظل باريز ممسكة بزمام السلطات، وهذا هو «*جوهر المسألة*».

وعن هذه الخصوصية أو هذا الامتداد كتب الأستاذ موريس ليجو يقـــول: «*من 1944 إلى 1960، وتحت ثلاثة أنظمة سياسية متباينة سارت السياسة الفرنسية*

في مستعمراتها (الغربية) على نسق متواصل: نظام مؤقت ركز مجمل السلطات بين أيدي رجل واحد، الجنرال دوغول؛ ونظام برلماني تطبعه هيمنة الجمعيات لم تستقر فيه الأغلبية على حال واحد؛ وأخيرا نظام أعطى للهيئة التنفيذية كامل صلاحياتها».

«*فالنظام الأول*، يضيف الأستاذ ليجو، *وإن كان مؤقتا، فقد طبع السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء، سار على خطاها النظام الثاني بسن المساواة القانونية بين الأشخاص، وأكملها النظام الثالث بمد آفاق هذه المساواة إلى الدول. هذه الاستمرارية، عند البدء وفي النهاية تفسرها شخصية الجنرال دوغول*».[1] وفي دراستنا هذه – كما سيتبين لاحقا – سنلمس بأن شخصية مؤسس الجمهورية الخامسة شخصية محورية. إليها يرجع الفضل في تحديد معالم السياسة الفرنسية مع دول إفريقيا الغربية وترسيخ دعائم هذه الاستمرارية بعـــد 1960، لم تنل منها الإكراهات السياسية المتمثلة في تناوب اليمين واليسار على سدة الحكم. وإليها يرجع الفضل أيضا، قبل 1960 في الشروع في عملية التصفية وفك خيوط عقدة الاستعمار، الأمر الذي عجزت عنه الجمهورية الرابعة.

فكثير همُ الذين نعتوا هذه الجمهورية بالركود السياسي.[2] والواقع أن العقبة الأساسية كانت تكمن في إيجاد حكومة فرنسية تملك الشجاعة السياسية لتحضير صفقة استعمارية جديدة. والجنرال دوغول ملك هذه الشجاعة وأعد الترتيبات اللازمة لإنجاح المشروع/ الصفقة: المجموعة الفرنسية الإفريقية. يجب القول، أن شروط نجاح هذا التنظيم الجديد لم تتحقق إلا مع مجيء الحكومة الاشتراكية برئاسة كِي مُولي عام 1955، برز فيها كل من مؤسس حزب التجمع الديموقراطي الإفريقي، الإيفواري فيليكس هوفويت بوانيي كوزير منتدب لدى رئاسة مجلس

---

1 M. Ligot, 1964, *Les accords de coopération entre la France et les Etats Africains et Malgaches d'expression française*. Paris, la Documentation Française, p. 5.

2 أنظر في هذا الإطار كتابات: J.R. de Benoit, D.Bouche, J.Suret-Canal وغيرهم ممن تطرقوا لجمود الإدارة الاستعمارية الفرنسية وتعثرها في القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية.

الجمهورية؛ وعمدة مرسيليا وزير فرنسا ما وراء البحار كاستون دوفير، لتتكامل بذلك المعرفة المحلية اللازمة بالشأن الإفريقي والرغبة الفرنسية الحثيثة في «حقن الدماء».[1] ويتم الإعداد لإصدار قانون - إطار[2] مخولا للمستعمرات في إفريقيا الغربية حكما ذاتيا.

وخلافا لما حصل مع الحكومات السابقة التي باغتها تطور الأحداث على حين غرة في الهند الصينية، وفي المغرب وتونس[3]، حاولت حكومة كي مولي أن تتدارك الموقف في إفريقيا الغربية وتخرج من دائرة هذا الركود السياسي، اثنا عشر سنة بعد مؤتمر برازافيل 1944، وعشر سنوات على التصويت على دستور الجمهورية الرابعة 1946، وسنة واحدة على مؤتمر باندونغ 1955، الذي أحيى في الشعوب الإفريقية والأسيوية روح الانعتاق من هيمنة الإمبرياليات الغربية. فقدرت أن ساعة مراجعة العلاقات، التي جمعت بين الطرفين قد دقت، وقامت تطالب البرلمان بالسلطات اللازمة للشروع في إصلاح البنيات التي لم تعد تواكب صيرورة التطور في السينغال والنجير ومالي وغيرها من دول المنطقة. فكان القانون الذي حمل اسم الوزير دوفير في 23 يونيو 1956[4]، قضى بإصلاحات تخص الأشخاص والمؤسسات والتنظيم الإداري:

---

1 انظر، P. Gaillard, « on peut l'appeler Defferre l'africain ». In *Jeune Afrique* n° 1324, 21/05/1986.

2 يعني القانون الذي يحدد بعض المبادئ تاركا للحكومة ضبط مراميه الحقيقية في مراسيم التطبيق.

3 وفي هذا الإطار كتب دوفير نفسه يقول: "لقد قادت سياسة اليمين - في السلطة منذ 20 سنة - شعوب ما وراء البحار إلى وضعية قريبة من الانفجار. قطيعة تامة ونهائية متبوعة بسلوكات نيوكلونيالية". عـــــن
1980, *Revue Juridique et Politique,* n 3, Juillet- Septembre, p. 767 – 770.

4 « Réformes Outre Mer. Nouvelles structures résultantes de la loi- cadre 23-06-1956 et décrets pris pour son application ». In *Notes et Etudes Documentaires n° 2347*, Novembre 1957.

1 – ففي ما يتعلق بالأشخاص الذين بلغوا سن الإنتخاب حمل القانون مبدأ الاقتراع العام والدور الوحيد، وهو مطلب قديم تحقق بعد جدل طويل.

2 – أما بالنسبة للمؤسسات، والتي كانت متواجدة منذ عشر سنوات كجمعية أقاليم ما وراء البحار، ضمن لها القانون الجديد صلاحيات موسعة لتنظيم وتسيير المصالح الإقليمية. بل أنشأ مؤسسة جديدة تدعى مجلس الحكومة (مرسوم رقم 57-459 و57-460 بتاريخ أبريل 1957. الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية 11 أبريل 1957). تباشر الأولى عملها في دكار العاصمة الإدارية لدول إفريقيا الغربية. بينما يقوم الجهاز الثاني في برازافيل عاصمة فدرالية إفريقيا الإستوائية. تنتخب أعضاءه جمعية كل إقليم على حدة. ويحمل هؤلاء صفة وزير، يسهرون على سير الأشغال تحت رئاسة أحدهم.

3 – وأخيرا فرق القانون، وبوضوح، بين مصالح الدولة الفرنسية والمصالح الإقليمية في المستعمرات. أكثر من ذلك، عمل على التحضير لإيجاد قاعدة عريضة من الأطر الإفريقية التي قد تضطلع مستقبلا بتحمل المسؤوليات في مجال السياسة والاقتصاد.

إن القراءة الأولية لهذه الإصلاحات توحي لنا بتخلي فرنسا عن قناعتها الاستعمارية، قناعات، قضت أيام الجمهوريات الثلاثة الأولى، بدمج إفريقيا والأفارقة في النظم والإدارة والقوانين الفرنسية. هذا الواقع العملي، ارتبط في الحقيقة بالأساس الفلسفي للثورة الفرنسية القائمة على المساواة والحرية والإخاء. لقد اعتقدت فرنسا أنها صاحبة رسالة إنسانية تبلغها للناس أجمعين. أضغاث أحلام. وزادت عقدة الاستعلاء عند المسؤولين في باريز لما حاربتهم أوربا ورفضت مبادئهم. فأصبح هذا الإيمان: "الرسالة الحضارية والحس الإنساني والمد العالمي للثقافة الفرنسية" أداة للتوسع الاستعماري وتبريرا لغزو الأراضي الإفريقية. وعملت على دمج مستعمراتها في وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واحدة. غير أن هذا

التوجه سرعان ما أبان عن خطر دلالاته السياسية والاقتصادية.(1) إذ قامت أصوات تنادي بسياسة الإشراك وبالتحلل من ضرورة وجوب تحول الرعايا الأفارقة إلى مواطنين فرنسيين لتدفع بهم تدريجيا لتحمل إدارة شؤونهم بأنفسهم، وبالدعوة إلى اللامركزية بدل المركزية الإدارية الكاملة، لما كل القرارات تنطلق من باريز وتنتهي إليها.(2)

وإذن هل يمكن أن نعتبر وصول ليوبولد سيدار سنغوروفليكس هوفويت بواني وأحمد سيكو توري وحماني ديوري والمختار ولد دادة وغيرهم من الأفارقة إلى قبة البرلمان الفرنسي، وتوسيع صلاحيات الجمعيات المحلية وإنشاء نواة للسلطة التنفيذية، باختصار إعادة توزيع المسؤوليات السياسية في إفريقيا الغربية التي أصبحت - بمقتضى قانون دوفير - تتوفر على شخصية قانونية شبيهة بالدولة الفدرالية، هل يمكن أن نعتبر كل هذه التطورات - التي تفاعلت ما بين 1946 - 1957 - وتمخض عنها القانون المذكور أعلاه، ردة في تاريخ فرنسا الاستعماري؟

ليس إلى هذا الحد، خصوصا إذا اعتبرنا أن مطمح السلطة الفرنسية هو أن تظل دول المنطقة تشكل إحدى مكونات العالم الفرنسي، وإن كان فعلا عِقد "سياستها المباشرة" قد بدأ ينفرط أمام ضغط الأحداث وتقلب الظرفية الدولية. والواقع أن حكومات الجمهورية الرابعة التي واكبت تداعيات هذا التطور - وعلى حد تعبير

---

[1] الإدماج كان مستحيلا، يكتب سدار سنغور في كتابه *Liberté 2* ص: 199 - 200، لأن الإدماج المشروع يقتضي أن لا تاخذ باليد اليسرى ما تقدمه باليمنى، ويقتضي مساواة في التمثيلية البرلمانية. عمليا نصف النواب إما عرب / بربر أو زنوج أفارقة ويقتضي تنظيما سويا، للمصالح الاجتماعية خاصة ما يتعلق بالتعليم والضمان الاجتماعي في كل أقاليم الجمهورية... يعني في الأوبانكي شاري كما هو الشأن في الجزائر... أو في باريز.

[2] وزير داخلية فرنسا في 1954، والذي سيصبح في مطلع الثمانينيات رئيسا للجمهورية الفرنسية فرانسوا متيران صرح وقتها معبرا عن التوجه المركزي قائلا:

« Des Flandres au Congo, il y'a la loi, une seule Nation, un seul Parlement. C'est la constitution ». Cité par : R.Girardet, 1972, *L'idée coloniale en France de 1871 à 1962.* Paris, La Table Ronde. Coll. Livre de poche, Pluriel, p. 237.

ممثل السنغال ليوبولد سدار سنغور: «*أضاعت حظوظ فرنسا الأخيرة في المغرب وتونس لما رفضت لهما ما تنازلت عنه لدول الهند الصينية. وكل التبريرات التي قدمتها لم تثبت أمام التحليل. إذ كيف نصدق مثلا أن الفيتنام أكثر (تطورا) – وهي الكلمة المستعملة – من تونس؟ من يصدق كذلك أن النخبة في المغرب أقل عددا مما هي عليه في الكامبودج واللاووس؟*».[1]

وبالمناسبة ماذا عن إفريقيا الغربية؟ هل يمكن أن نسير على نفس الخط في التحليل ونتساءل ما إذا كانت فرنسا قد باتت مستعدة لضياع حظوظها في المنطقة؟ لعل ذلك ما كان يرمي إليه رئيس الحكومة المالية موديبو كيتا وهو يستقبل وزير فرنسا ما وراء البحار في باماكو، معبرا له في وضوح «*أن فرنسا تتردد والوقت يمر وحظوظ إنشاء مجموعة فرنسية إفريقية تتقلص يوما بعد يوم، والأحداث تتسارع بصورة غير متوازية مع التكيف الروحي لبعض رجال الساسة الفرنسيين*».[2]

حقا، أن زمام السلطة فلت في الهند الصينية من بين أيدي باريز لتغتنمها بعض الأوساط السياسية والاقتصادية وتروج شعار «*لنترك آسيا ونحتفظ بإفريقيا*». ولكن إفريقيا هي الأخرى كانت قد بدأت تستفيق من سباتها العميق، وتعي بذاتها على أنها قارة المستقبل. فقامت تطالب بمراجعة أحكام دستور 1946 «*وبالديموقراطية السياسية والاقتصادية، وبأن لا تكون الأولوية في منظور بعض أجهزة شارع أودينو (وزارة المستعمرات) لمصالح المتروبول فقط*».[3]

لقد أدركت حكومة كِي مولي أن عرش فرنسا، بعد تاريخ استعماري ملطخ بالأعمال الشاقة وبالاستغلال وبإقصاء الأهالي من أبسط حقوقهم المدنية وبالاسترقاق، لم يعد تلك الصخرة التي لم تنلها رياح التغيير والصيرورة في التاريخ

[1] L.S. Senghor, 1971, «L'Afrique réclame ». In *Liberté 2*, Paris, le Seuil, p. 142.
[2] Le Journal *Le Monde*, 28 Février 1958.
[3] L.S Senghor, *Liberté 2*. *Op. cit*., p.146.

العالمي. وأن قانون إطار 1956 فرصة سانحة للأفارقة للتعبير عن مطالبهم، وخطوة أولى نحو الدفع بإفريقيا الغربية إلى مرحلة سرعان ما تبين أنها أصبحت متجاوزة. إذ ردا على مقترح الحكومة: اللامركزية بدل الحكم الذاتي، أجمع منتخبو ما وراء البحار على الجهر بالحكم الذاتي بدل الاستقلال.

لـــقد فتح هذا القانون الباب إذن أمام مرحلة دستورية أولى (1958) ستليها – بعد سنتين تقريبا – مرحلة ثانية. إن إطار الاتحاد الفرنسي الذي سطره دستور 1946 لم يعد يستجيب مع الرغبة في« *قيادة الشعوب إلى حرية تسيير شؤونهم بأنفسهم وتدبير أمورهم بكل ديموقراطية*». وبات واضحا، لدى اليمين واليسار في فرنسا وفي إفريقيا الغربية، ضرورة البحث عن حل للمشاكل التي يطرحها هذا الاتحاد، وإعادة تنظيم علاقات الجمهورية الفرنسية مع « *الشعوب التي اضطلعت بحكمها*». والخطاب الذي ألقاه الجنرال دوغول أمام أعضاء الجمعية الوطنية في الفاتح من يونيو 1958 يصب في هذا الاتجاه: «*إن الفرصة المواتية لتنظيم العلاقات بين الجمهورية الفرنسية والشعوب المشتركة معها ستحصل عليها البلاد بواسطة إصلاح دستوري. وستلتزم الحكومة باعتبار هذا التنظيم الجديد الذي ستقترحه في مشروع تصويت على الفرنسيين والفرنسيات*».[1]

إن التحضير للدستور الجديد كشف عن تحفظات عديدة ظلت مستترة، نادرا ما تم الإعلان عنها. لقد حاول بعض المستشارين[2] في الحكومة احتواء الوعود

---

[1] لقد خلفت استقالة فليكس كايار فراغا دستوريا، عجلت بمجيء شخصية تحظى بالإجماع: الجنرال دوغول. ف. كايار أنشأ حكومته في 7 فبراير 1957 ليقدم استقالته ستة أشهر بعد ذلك، أي في 15 أبريل 1958، نتيجة للأزمة التي اندلعت بين فرنسا وتونس على أثر قصف ساقية سيدي يوسف، وقبوله الوساطة الإنجليزية ــ الأمريكية وهو ما اعتبرته بعض الشرائح السياسية الأخرى خطرا يرمي إلى تدويل المسألة الجزائرية. عن J.R de Benoist في كتابه *L'AOF 1944 - 1960* ص: 401.

[2] يضم مجلس مستشاري المجموعة الفرنسية 186 عضو من الجمهورية الفرنسية ضد 98 عضو من 11 مستعمرة فرنسية سابقا، في حين كان المجلس التنفيذي، حيث توجد 11 دولة، نظريا على

التي طرحها رئيس المجلس الجديد، والتي أثارت انتقادات كثيرة من الأفارقة، اعتبارا للتمثيلية المحدودة للمستعمرات في مجلس المستشارين الفرنسيين، ثم لهذا الحق/الباطل في المطالبة بالاستقلال[1]، سيما وأن المحور الأساسي التي دارت حولها البدائل الثلاثة (احتفاظ الأفارقة بالنظام القائم، أو الدخول في إطار نظام المقاطعات أو الحصول على صفة عضو في الفدرالية) قامت على المركزية، وجردت دكار وبرازافيل من أهم الصلاحيات في مجال السياسة الخارجية والدفاع والسياسة النقدية والمالية والاقتصادية والعدل والتعليم العالي. وعن هذه البدائل يقول ممثل السنغال سدار سنغور: « *إن قبول البلقنة يعني قبول ــ مع بؤسنا هذا ــ التخلي عن حكمتنا في الحياة. إن حل الدولة الوحدوية ينال من رغبتنا ولكنه مازال لم ينضج بعد. لهذا وفي الساعة هذه تبقى الفدرالية هي الحل الأفضل؛ الأقاليم الثمانية في إفريقيا الغربية تبقى كما هي مع تعديل طفيف إذا دعت الضرورة. كل إقليم سيتوفر على مجلس وزاري وجمعية تشريعية تنكب على مسألة تتعلق بمصالح الإقليم. لكن فوق هذه الحكومات والبرلمانات المحلية تنشأ حكومة فدرالية وبرلمان فدرالي ينكب على كل ما يهم المصالح المشتركة* ».[2]

قدم المساواة، محروما من كل حقوق القرار لصالح الرئيس، أي رئيس الجمهورية الفرنسية إنها مرة أخرى الهيمنة المقنعة. أنظر A. Grosser, 1972, *La IV République*. Paris, A.Colin, p.404.
P. Quantin, Février 1982, «Vision gaullienne de l'Afrique Noire». In *Politique Africaine*, n°5.

[1] فيليكس هوفويت بوانيي عبر للكاتب سيرياكس عن دهشته وهو يرى وزير الدولة الفرنسي ب. بفليملين، أثناء مناقشة مشروع دستور 1958، يتدخل مشيرا أن بلاده لن تقبل باستقلال دول ما وراء البحار. لنستمع إلى الممثل الإيفواري:
«Je tombai des nues et dis ma peine profonde d'entendre ainsi rejeter notre droit à la liberté d'action par un homme tel que M.Pflimlin, lui partisan convaincu d'une Europe aussi bien économique que politique, lui qui voulait jeter un pont entre l'Allemagne et la France après des guerres acharnées auxquelles les africains avaient participés en combattant côte à côte avec les français. Comment pouvait–il concilier de telles contradictions ». P.H Siriex, 1986, *Houphouët Boigny, ou la sagesse africaine*. Paris – Abidjan, Nathan – NEA, p. 176.

[2] L. S. Sédar, « Balkanisation ou Fédération ». In *Liberté 2*. p. 180–183.

غير أن لزعيم الكوت ديفوار – هوفيت بوانيي – رأي آخر في المسألة. فقد كان ضد فكرة الفدرالية. إذ حسب الطبيب الرئيس، عوض أن تقوم الدول الغنية وعلى رأسها الكوت ديفوار بمسح العجز المالي للدول الفقيرة، يجدر بها أن تخصص مواردها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدها هي. وآنذاك وبعد ذلك، يمكن لها، وفي ظروف أفضل، أن تحل مكان المتروبول في دعم هذه الدول الفقيرة. إن التضامن الحالي يقيم الجميع في الفقر.

وبالرجوع إلى السجالات السياسية للقوى الحية في المنطقة، وعلى رأسها حزب التجمع الديموقراطي الإفريقي لهوفويت بوانيي، والجامعة الإفريقية لسدار سنغور، ثم الحركة الاشتراكية الإفريقية التي تأسست في كوناكري بغينيا عام 1957 بقيادة لامين كي ودجيبو باكاري وفيلي دابو سيسوكو[1]، يتضح لنا جيدا كيف أن إفريقيا الغربية طرقت باب الاستقلال وكلمتها متفرقة حول طبيعة العلاقات التي ينبغي لها أن تقيمها في ما بينها أولا، ثم مع فرنسا ثانيا داخل إطار فدرالي (السنغال) وكونفدرالي (الكوت ديفوار)[2]، أو أي إطار (مدغشقر) يسمح بخلق دولة تكون علاقتها مع المتروبول محط مفاوضات خاصة. وسنلمس نتائج هذه التفرقة قبيل الاستقلال في مرحلة أولى، لما حاولت بعض دول المنطقة جبر هذا الشرخ وإنشاء تجمعات سياسية واقتصادية (فدرالية مالي التي جمعت بين السنغال والسودان الفرنسي آنذاك/ مالي حاليا) عارضتها مجموعة أخرى (الكوت ديفوار والبنين والنيجر ثم بوركينا فاسو) بتأسيس ما عرف بمجلس الوفاق. بينما ظلت غينيا على الهامش، وموريطانيا معلقة بين الانتماء إلى إفريقيا جنوب الصحراء والانتساب إلى المجموعة العربية الإسلامية؛ وبعيد الاستقلال في مرحلة ثانية، بتفاقم آفة الانقلابات وتبادل الاتهامات بمحاولة زعزعة الاستقرار. وكل الشعارات التي رفعتها هذه

---

[1] J. Ki-Zerbo, 1978, *Histoire de l'Afrique Noire*. Paris, Hatier, p. 510–511.

[2] «Ces deux catégories juridiques, à savoir fédération et confédération sont trop abstraites pour répondre exactement aux exigences réelles de l'ensemble français ». M.Ligot, *Les accords de coopération, Op.cit*, p. 11.

الدول بالذات حول الوحدة الإفريقية والجامعة الإفريقية أو الولايات المتحدة الإفريقية كانت صيحة في واد ليس إلا.

لقد استطاع الجنرال دوغول في اجتماع اللجنة الاستشارية[1]، بعد أن سلم بحق الأفارقة في الاستقلال، ولو بعد حين، بتزكية مصطلح جديد هو المجموعة الفرنسية الإفريقية الذي حد من كل جدل حول الفدرالية أو الكونفدرالية. ولإغناء هذا المقترح الجديد الذي تداولته الساحة السياسية آنذاك في فرنسا[2] وإفريقيا الغربية، قام الجنرال بجولة في المستعمرات جنوب الصحراء يعرف بالمشروع ويطرحه للاستفتاء.

وفي جولته الإفريقية هاته، ألقى الجنرال في برازافيل، ثالث محطة لـه (23 غشت 1958) خطابا حدد فيه قواعد المجموعة وأسسها[3] وسطر على المشروع البديل: إما الانضمام إلى المجموعة الفرنسية (وتضم كافة المستعمرات في إفريقيا السوداء مجردة من كل صلاحيات السيادة التي تضطلع بها الحكومة الفرنسية) أو الاستقلال. ويعني هذا المصطلح الأخير في منظور الجنرال القطيعة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وأضاف يقول: « *مع توالي الأيام، إذا أحس بلد داخل المجموعة بقدرته على تحمل مسؤولياته وواجبات الاستقلال ما عليه إلا أن يقرر مع الجمعية المنتخبة، وإذا كان ضروريا باستفتاء ساكنته... وأضمن مسبقا بأن المتروبول سوف لن تعارض*».

---

1 M.Ligot, *Les accords de coopération, Op.cit*, p.10.

تتكون اللجنة الاستشارية من 39 عضو، 16 تنتخبهم لجنة الاقتراع العام في الجمعية الوطنيـة، 10 ينتخبهم مجلس الجمهورية، 13 تعينهم الحكومة.

2 J. Binoche, 1992, « Les indépendances Africaines devant le parlement français » In *L'Afrique Noire Française : l'heure des indépendances*. S/Dir Ch. R. Ageron et M. Michel, Paris, CNRS, p. 327.

3 L'intégralité du discours, In M. Ligot, *Les accords de coopération, Op.cit*, p. 12.

غير أن دوغول ذهب أبعد من هذا الخطاب الذي ألقاه في برازافيل لما حل ضيفا على أحمد سكوتوري في كوناكري عاصمة غينيا، إذ يصرح للجماهير التي استقبلته بحفاوة بأن: «*الاستقلال رهن إشارة غينيا. يمكنها أن تناله إذا صوتت ساكنتها بـ: لا على مشروع المجموعة الفرنسية الإفريقية المقرر ليوم 28 شتنبر 1958*». والواقع أن كرامة دوغول طغت على الموقف. فقد كان لزاما عليه أن يكون في مستوى الرد وهو ينصت إلى سيكوتوري يعلن: « *بأن لا كرامة بدون حرية. نفضل الفقر في ظل الحرية على الغنى في ظل العبودية*».[1] «*إن المستعمرات التي فضلت المجموعة عن الاستقلال*، يكتب الزعيم الغيني سنة بعد ذلك، *تشبه الطيور التي يرغب أصحابها في أن تطير وأرجلها مقيدة. غينيا قبلت بالحرية نظرا لما يمليه عليها نظامها الاجتماعي والسياسي والمعنوي*».[2]

لقد أرسى الباب الثاني عشر من دستور 1958 القواعد القانونية لهذا التنظيم الجديد الذي عرف بالمجموعة الفرنسية الإفريقية. وحدد بالأساس صلاحياته في ميادين مختلفة كالسياسة الخارجية والدفاع والنقد والسياسة الاقتصادية والمالية المشتركة والمواد الأولية الاستراتيجية. وقد قضى النص الدستوري بإمكانية عقد اتفاقيات خاصة ترمي إلى إنشاء صلاحيات أخرى أو تنظم كل انتقال للسلطة أو السلط من المجموعة إلى أحد أعضائها. يعني أن إمكانية تطور دول إفريقيا الغربية داخل إطار المجموعة في اتجاه إنشاء كونفدرالية قد أصبح أمرا مقبولا. وكذلك الاستقلال الذي نص عليه الفصل 86. لكن الدولة في هذه الحالة تفقد كل مدد فرنسي كما سنرى لاحقا.

---

1 I. Baba Kaké, 1987, *Sékou Touré, le héros et le tyran*. Paris, Groupe Jeune Afrique. p. 80 –81.

2 Presse. Déclarations des Leaders Africains : Touré, Dia, Houphouët Boigny, Paris, ANSOM, FIDES, Carton n°184, Dossier m 0/5.

فقد حذر دوغول، خلال جولته` الإفريقية من أخطار الاستقلال، وتحدث عن التهديدات التي تحدق بإفريقيا الغربية. بينما منح لمن يرغبون في الانضمام إلى المجموعة معونة ودعم المتروبول في كل المجالات. مساومات ليس إلا.

وارتباطا بالواقع العملي، قدم الجنرال تبريرات اقتصادية موضحا بأن فرنسا تستهلك كل منتوجات إفريقيا الغربية بأثمنة تتجاوز عموما أسعار الأسواق العالمية، وهو عنصر ساهم على ما يبدو في ترجيح قرارات الزعماء الأفارقة بالتصويت، بالإجماع والإيجاب، على المشروع / الصفقة الذي تقدم به دوغول. لأن التصويت ب «نعم» كان يطبع خطوات صاحب نداء لندن، العائد للسلطة بعد غياب 12 سنة، بالمصداقية، تؤهله لدفن رفات الجمهورية الرابعة في هدوء، وتمكنه من تأجيل حصول الأقطار الغربية في إفريقيا الفرنسية على سيادتها الدولية. يعني إلى غاية أن ينتهي الاستعمار من إعادة هيكلة قواعده تحضيرا لمرحلة جديدة تتوارى فيها الهيمنة السياسية ويكتسي نفوذه في المنطقة شكلا اقتصاديا وتقنيا وثقافيا.

لقد نص الدستور في صيغته الأولى: 4 أكتوبر 1958، الباب الثاني عشر، الفصل 86، على حق كل دولة عضوة في المجموعة الحصول على استقلالها، ليسقط عنها مباشرة بعد ذلك انتماؤها لهذا الإطار المؤسساتي. لكن أمام مطمح السنغال ومالي، في بداية الأمر تحت راية فدرالية مالي، ثم باقي دول إفريقيا الغربية، في تحقيق حلم السيادة، أصبح أمر التعديل واردا وبقوة، سيما وأن هذه الدول عبرت عن رغبتها في الاحتفاظ بعضويتها في المجموعة، وهو ما كان متنافيا مع الفصل المذكور أعلاه.

لذا وجب انتظار التعديل الدستوري[1] الذي تم في 10 ماي 1960 من طرف الجمعية الوطنية، والمصادقة عليه من طرف مجلس المستشارين في المجموعة في يونيو 1960 لتصبح صيغة الفصل 86 كالتالي«*يمكن لكل دولة عضوة في المجموعة أن تصبح، وعن طريق الاتفاقيات، دولة مستقلة من غير أن تقطع صلتها بالمجموعة. كما يمكن لدولة مستقلة من غير أن تكون عضوة في المجموعة أن تنضم، وعن طريق الاتفاقيات، إلى المجموعة من غير أن تتخلى عن استقلالها*».

بالنسبة لفرنسا، كان الأمر يتعلق، وبصورة آنية، تجنب قطيعة مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية. وتحسبا لذلك عمدت إلى نهج سياسة الباب المفتوح. لقد هيأت «المجموعة» الأرضية لبدايات ما سيعرف بـــ :«*التعاون الاقتصادي والمساندة التقنية*»، فأصدرت الحكومة الفرنسية، في 27 مارس 1959 مجموعة من المراسيم تنص على تنظيم التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أنشئت بمقتضاها لجنة وزارية من أجل المعونة والتعاون مكلفة بتحديد برامج المساعدات والتعاون بين الجمهورية الفرنسية ودول إفريقيا الغربية المنضوية تحت لواء المجموعة. وقد تكونت هذه اللجنة التي يرأسها الوزير الأول الفرنسي من وزير المالية والشؤون الاقتصادية ووزير الخارجية.

وتقدم المعونة الفرنسية على شكل إمدادات للميزانية وأداءات لهيئة المساندين التقنيين أو تمويلا لمشاريع التجهيز. ويقوم مبدأ هذه المعونات على الثنائية، يعني أن تتقدم كل دولة على حدة بطلب إلى فرنسا في إطار الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين – ولو أن جل هذه الاتفاقيات متشابه – يسهر على تنظيمها وتوزيعها لجنة مديرية يرأسها وزير الدولة، تساعده في ذلك الكتابة العامة للجنة الوزارية المذكورة أعلاه. ويشكل صندوق المعونات والتعاون الذي حل محل

---

[1] ميشال دوبري دافع عن مشروع مراجعة الدستور أمام الجمعية الوطنية مصرحا: "لحماية قيم الرسالة الفرنسية في إفريقيا ومدغشقر تتقدم الحكومة إليكم بطلب تعديل الدستور ثم المصادقة على الاتفاقيات التي تترجم هذه السياسة" أنظر،

J.J Gabbas, 1988, *L'aide contre le développement, l'exemple du Sahel*. Paris, Economica, p.21.

صندوق الاستثمارات للتنمية إحدى الدعامات الأساسية لهذه السياسة، مثلا في كل دولة بإفريقيا الغربية برئيس المعونة والتعاون.

أخيرا، كل المصالح التابعة لوزارة فرنسا ما وراء البحار سابقا تم إلحاقها بمختلف وزارات الحكومة الفرنسية. وأصبح جموع الموظفين الفرنسيين في مختلف القطاعات بالدول الأعضاء في المجموعة تابعين إلى هيئة المساندين التقنيين، واحتفظوا بمناصبهم إلى أن تم تعويضهم لاحقا بالأطر الإفريقية.

على المستوى النظري إذن، نؤكد ما طرحناه في بداية هذا العرض من أن الامتداد والاستمرارية خاصية تميز العلاقات الفرنسية الإفريقية. فالتعديل الدستوري لـ 4 يونيو 1960 يعكس في الحقيقة حرص فرنسا على الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، تعديل حمل أسماء جديدة لأجهزة قديمة. وهكذا أصبحنا نسمع بالندوة الدورية لرؤساء الدول والحكومات بدل اجتماعات المجلس التنفيذي للمجموعة. ونقرأ عن الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي عوض صندوق فرنسا ما وراء البحار. ووزارة التعاون محل وزارة فرنسا وراء البحار.

وعلى المستوى التطبيقي، صحيح أن التسميات الجديدة ترجمة لنقلة نوعية خرجت بالعلاقات الإفريقية السنغالية والنيجيرية وغيرها من إطار سنه القانون الداخلي إلى وضعية يحكمها القانون الدولي. ولعل هذا يؤشر على تقلص سلطات الأجهزة المركزية لصالح الحكومات الجديدة. لكن هذا لم يمنع مع ذلك من تواصل المشاورات داخل لجن مختلطة مكونة من ممثلي الدول المعنية بالأمر وممثلين عن فرنسا. وقد لمسنا ذلك بالخصوص في المجالات الاقتصادية والعسكرية، لتشمل فيما بعد دوائر "تقنية" كالصحة العمومية والتربية الوطنية والأشغال العمومية.

لقد انتهت مسيرة الاستعمار الفرنسي في إفريقيا الغربية بمساومات سياسية ربطت فيها الجمهورية الخامسة شرط الحصول على الاستقلال بتوقيع اتفاقيات

التعاون.[1] والظاهر أن باريز، كانت تسعى من خلال هذه الترسانة القانونية، إلى إيجاد متعاملين وشركاء يمكن الاعتماد عليهم، يقاسمونها توجيهاتها الإديولوجية والاستراتيجية. بالمقابل سهر ما يمكن أن نسميهم بالورثة على ربط وقيام علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية تخدم مصالحهم وتزكي مواقعهم بالنسبة لمنافسيهم، في بلد لا يملك المنطق الجغرافي ولا السياسي ويفتقر إلى الاندماج الاقتصادي.

وباستثناء ما حصل في غينيا، فقد تم تحويل السلط في باقي دول إفريقيا الغربية بصورة متزامنة مع توقيع اتفاقيات التعاون، في جو تفرقت فيه كلمة الأفارقة مرة أخرى بين مستكين يحمد مصيره: «*لأن بعض الأمم فدت استقلالها بالروح والدم، وإنه لحظ لنا نحن الأفارقة أن استقلال بلادنا كان بردا وسلاما*».[2] وبين متأس يبكي فراقه عن فرنسا: «*لا نقول لك وداعا يا فرنسا ولكن إلى اللقاء... أبلغوا الجنرال عنا أنا مازلنا مرتبطين بشخصه، وإن كنا غادرنا البيت الفرنسي الكبير، فليس من غير أسف. لكن ليس لدينا أدنى شعور لنسيان ما تلقيناه من فرنسا. نريد، بالعكس، تطوير وإغناء هذا الإرث الثقيل الذي خلفته لنا، وهذا لصالح شعبنا*».[3] وبين متحد يرفع كرامته عاليا: «*لا يعني مستقبل إفريقيا رجلا واحدا أو مجموعة من الرجال، وإنما الشعوب الإفريقية بأكملها، هي التي ستصنع تاريخها...*» .[4]
«*إن الشعب الغيني يظل دائما تواقا للتعاون مع الشعب الفرنسي. إذا احترمت الحكومة الفرنسية سيادتها، فإننا سنكون مستعدين لدراسة قواعد اتفاق دائم، من غير أن نقبل إعادة النظر في العلاقات التي أقمناها مع دول أخرى*».[5]

لقد شكلت غينيا فعلا استثناءا إفريقيا.

---

[1] في رسالة موجهة من رئيس المجلس الفرنسي م.دوبري إلى رئيس الكابون ليون امبا، تحمل تاريخ 16 يوليوز 1960 نقرأ ما يلي: "تعطي الاستقلال شرط أن تلتزم الدولة – وقد استقلت – باحترام اتفاقيات التعاون الموقعة سابقا. إننا هنا أمام تداخل عمليتين في وقت واحد: الاستقلال واتفاقيات التعاون. ولا يمكن لأحدهما أن يتم من دون الآخر" أنظر :
A.Grosser, 1965, *La politique extérieure de la V République* Paris, le Seuil, p.74.
[2] J.R de Benoist, *L'AOF, de 1944 à 1960. Op.cit*, p.505.
[3] P.H Siriex, *Houphouët Boigny. Op.cit*, p.129.
[4] Extrait du Bulletin Quotidien d'Outre Mer de l'AFP, 21 –04 – 1958. Paris.
[5] Revue de la presse hebdomadaire. France Observateur 19 –11– ?, ANSOM, FIDES, Carton n° 321.

حصول دول إفريقيا الغربية على الاستقلال
1960 -1958

الدول	الحكم الذاتي	اتفاقيات تحويل السلط	الاستقلال	الاتفاقيات الأولى للتعاون	قبول العضوية في الأمم المتحدة
الكوت ديفوار	1958-12-4	1960-07-11	1960/08/07	أبريل 1960	1960-09-20
الدهومي (البنين حاليا)	1958-12-4	1960-07-11	1960-08-01	أبريل 1960	1960-09-20
فولتا العليا (بوركينافاصو حاليا)	1958/1112	1960-17-11	1960-08-05	أبريل 1960	1960-09-20
مالي (السودان الفرنسي سابقا)	1958-11-24	1960-04-04	1960-09-22	مايو 1963	1960-09-28
موريطانيا	1958-11-28	1960-04-10	1960-09-22	مايو 1961	1961-10-27
النيجر	1958-12-13	1960-07-11	1960-08-03	أبريل 1961	1961-09-20
السنغال	1958-11-25	1960-04-04	1960-08-20	يونيو 1960	1960-09-28
الطوغو	1958-12-30	1960-04-04	1960-04-27	يوليو 1963	1960-09-20

Notes et Etudes Documentaires. 25/10/1966, n° 3330

1 – 3 – غينيا، الاستثناء الإفريقي

في 28 شتنبر 1958، ترفض غينيا تبنى الدستور الذي جاء به الجنرال دوغول « *لتخليص فرنسا من التزاماتها التي أصبحت من غير مقابل تجاه الإمبراطورية* »[1]، وتصوت بـــ: «*لا للمجموعة الفرنسية الإفريقية*»، لتحصل بالتالي على سيادتها الدولية. وهذا حدث لم يكن يتوقعه أحد من المراقبين في باريز أو في

[1] « En reprenant la direction de la France, j'étais résolu à la dégager des astreintes désormais sans contre partie, que lui imposait son empire ». Ch. de Gaulle, 1970, *Mémoires d'espoir. Le renouveau 1958 – 1962.* Paris, Plon, p. 42-43.

إفريقيا الغربية.[1] وكان من نتائجه تجميد التمثيلية الغينية داخل أجهزة المجموعة، في المتروبول وفي أقطار الفدرالية الغربية، وتوقفت إمدادات الإدارة الفرنسية وقروض التجهيز[2]، وتمت المناداة على جل إن لم نقل كل الموظفين الفرنسيين. ولتكون غينيا باختيارها السياسي هذا، أول دولة في إفريقيا الغربية تقصم ظهر السلطة الفرنسية في المنطقة وتساهم في إحباط آخر مناورة للاستعمار في تمديد عمر إمبراطوريته. إنه الاستثناء الإفريقي حقا.

لقد كشف القرار الغيني عن نوايا المستعمر الحقيقية وسعيه الحثيث في خنق بلد أبى إلا أن يرفع كرامته عاليا. «*إن الاتحاد الذي اقترحته فرنسا على مستعمراتها*، كتب الزعيم الغيني يصف هذا الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية التي حاولت الحكومة الفرنسية أن تحيط بها غينيا، *يشبه في بعده الاتحاد الذي يجمع الفارس بفرسه. لا نقبل مثل هذه العلاقات..* يردف سيكو توري. *إن القوى الاستعمارية وهي تقترح الجامعة أو الاتحاد على ممتلكاتها لا تقدم إلا بضاعة قديمة في حلة جديدة*»، ويضيف بعيدا متحدثا عن نتائج تعليق المعونات بأن: «*غينيا تقبل معونات العالم بأسره... لكن لا تقبل الصدقة. فإفريقيا الغربية قادرة على تأدية كل ما تلقته لتساهم بذلك في توازن العالم. إن المستقبل هو الحرية وهو التعاون*».[3]

وفي 2 أكتوبر 1958، تغير الجمعية المحلية الغينية سندها القانوني وتتحول إلى جمعية وطنية دستورية معلنة استقلال الجمهورية الغينية ومعبرة عن رغبتها في التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة؛ رغبة حاولت فرنسا مرة أخرى الوقوف ضدها

---

[1] ونخص بالذكر الحاكم الفرنسي بغينيا "موبيرنا" والكاتب العام لإفريقيا الغربية الغيني ديالو تيلي ثم المفوض السامي "كورنوت جانتيل" الذي لم يتردد في القول بأن سيكو توري خدع ثقته. أنظر،
I.Baba Kaké, *Sékou Touré. Op.cit*, p.82.

[2] في هذا الإطار يصرح الجنرال دوغول: "قد يتولد لنا شعور بالانفصال، غير أن لـــه توابع، ويحمل أخطارا. وللاستقلال أعباء ولا يمكن أن نتصور بلدا استقل وفرنسا تواصل مساعدته".
Ch. de Gaulle, *Ibid*, p.75.

[3] Déclaration des Leaders Africains. Paris. ANSOM, FIDES, Carton n° 184. Presse.

حسب شهادة الناطق الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة وسفير فرنسا الأسبق بكوناكري أندري لوين 1975 - 1979.[1] إذ من بين التبريرات القانونية التي قدمتها الخارجية الفرنسية أن «*استقلال غينيا لا يمكن أن يتم، فقط، لأنها رفضت الانضمام إلى المجموعة التي اقترحها دستور 1958*»، مع أن تصريحات الجنرال واضحة في هذا المجال،«*وإنما لابد لهذا الاستقلال من مشروعية. ومشروعيته تقوم على توقيع اتفاقيات بين فرنسا وغينيا.. وإلا فالمتروبول ستواصل تأمين التمثيلية الديبلوماسية لأقاليمنا في ما وراء البحار*». وللاستمرار في لعب دور العراب، وتحجيم مكانة غينيا في المحافل الدولية، يضيف الكي دورساي (مقر وزارة الخارجية)، أن «*الاعتراف بدولة جديدة لا يمكن أن يتم إلا إذا برهنت هذه الدولة على قدراتها في ممارسة صلاحياتها وتأمين مسؤولياتها على الساحة الدولية، لكن قبل ذلك على البلد الذي صوت ب: لا* (لاحظ أن التصريح لم يذكر غينيا بالاسم) *أن يتخلص من العقدة الإدارية والاقتصادية التي تجعل منه، في الوقت الراهن، عنصرا من الجمهورية أو الاتحاد الفرنسي*».[2]

غير أن قرار الجمعية العامة، بعد تصويت 12 دجنبر 1958، والقاضي بقبول غينيا العضو الثاني والثمانون في حظيرة الأمم المتحدة، عصف بمجهودات ديبلوماسية باريز في منع بداية تفتت الاتحاد الفرنسي. صحيح أن فرنسا امتنعت عن التصويت ولم تستعمل حق النقض. لكنها لم تعترف بسيكو توري إلا في 7 يناير 1959، وذلك بعد التوقيع على بروتوكولات جد مقتضبة، تقضي باستمرار تواجد غينيا في منطقة الفرنك، وبالمساندة التقنية والإدارية والتبادل الثقافي. غير أن هذه الاتفاقيات ظلت حبرا على ورق، بل إن غينيا انسحبت من منطقة الفرنك في الفاتح من مارس 1960.

---

1 A.Lewin, 1990, *Diallo Telli. Le Tragique destin d'un grand africain*. Paris, Groupe Jeune Afrique. Ch. III «La bataille de l'ONU ». p. 45-95.
2 A.Lewin, *Ibid*. p. 47-48.

إن الاختيار السياسي الذي تبنته غينيا في 28 شتنبر 1958، قادها إلى البحث عن قواعد توازن اقتصادي ومالي جديد، بعد أن تقطعت أوصال الميكانيزمات التجارية والمالية التي كانت تربطها بالجمهورية الفرنسية، ومن خلالها، بمجموع منطقة الفرنك. أكيد أن دوغول راهن على انهيار الاقتصاد الغيني لكنه لم يقدر حجم الدعم الذي يمكن أن تقدمه المجموعة الأفروـ أسيوية أو الكتلة الشيوعية آنذاك. بل وحتى بعض الدول الغربية كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي أعطت ضماناتها لمجموعة من الشركات للاستثمار في غينيا، تلتها مجموعة من الاتفاقيات تنص على تبادل الأساتذة والتقنيين (28 أكتوبر 1959)، أو على الإمدادات التقنية والاقتصادية (30 شتنبر 1960).

لكن، ومع ذلك يبقى تدخل هذه الدول ضعيفا بالمقارنة مع إمدادات الكتلة الشرقية التي يبدوا أنها تعاطفت مع الإديولوجية الثورية لسيكوتوري. فالاتحاد السوفياتي سابقا منح غينيا قرضا في 1959/08/19 قدر بـــ: 35 مليون دولار للاستثمار في قطاعات البحث الجيولوجي. وفي شتنبر من عام 1960 قدمت الصين لغينيا قرضا من دون فوائد يسترجع على مدى عشر سنوات ابتداء من 1970. بالإضافة إلى المعونات الألمانية الديموقراطية والتشيكوسلوفاكية وغيرها(1).

لقد أبانت المعونات التي تلقتها غينيا عن زعم التبريرات الاقتصادية التي قدمها دوغول مهددا بها ــ وبصورة يغلب عليها طابع المساومة – باقي دول إفريقيا الغربية لقبول صفقته حول المجموعة. ويبدو أن المثل الغيني فتح الباب أمام تفعيل مسلسل استقلال المستعمرات الفرنسية. إذ في عام 1959 تتقدم ثلاثة مستعمرات: السنغال ومالي ومدغشقر بالمطالبة بالاستقلال. وفرنسا التي لمست تنامي هذا المد التحرري في ظل ظرفية دولية متغيرة، وجدت نفسها مجبرة على التخلي عن مواقفها المتشددة. فشرعت في إجراء مفاوضات مع دول إفريقيا الغربية ستنتهي في

---

[1] AFP. Spécial Outre Mer 21/01/1960. « L'aide étrangère à la République de la Guinée ». Paris, ANSOM, FIDES, Carton n° 797.

مارس 1960 بالتوقيع بالأحرف الأولى على مجموعة من اتفاقيات التعاون، وفي صيف 1960، بتمكينها من الحصول على استقلال.

وإذن، هل نجحت فرنسا في حل الإشكالية التي واجهتها ووفقت بين قيادة إفريقيا الغربية نحو الاستقلال وضمان بقاء انتمائها في ذات الوقت للمجال الفرنسي؟ قد يكون الجواب سابقا لأوانه ما دمنا لم نحط خبرا بمضامين وأبعاد هذا البديل الذي وعد به الجنرال دوغول المستعمرات الفرنسية غداة التصويت على دستور 1958، والذي عبر عنه ب: «*الدعم والمعونة*».

ولنا أن نتساءل، هل فشلت صفقة «المجموعة» حتى يستبدلها بصفقة «*الدعم والمعونة*»؟ أكيد أن الجمهورية الخامسة قبلت إدارة الأزمة، أزمة انفصال المستعمرات عن الوطن الأم، بدل تجاوزها، نظرا لصلاحيات الجهاز التنفيذي الموسعة التي أعدها الجنرال دوغول على مقاس تطلعاته السياسية والإستراتيجية. ونظرا كذلك لما كانت تستجيب إليه إفريقيا الغربية من طموحات سياسية واقتصادية واستراتيجية فرنسية. إذ لم يكن من الهين التخلي عنها أو خذلانها، واقتصاديات الأطراف متداخلة، والتجربة السياسية للزعماء الأفارقة متشبعة بالموديل الفرنسي، ولغة الحوار فرنسية مُرتقة. يعني عناصر مؤهلة للاستمرار في فرض الهيمنة وتأمين مواصلتها. فكان لابد من أن تتخذ شكلا ثقافيا واقتصاديا أطلق عليه اسم «*الدعم والمعونة*».

فمن وزارة المستعمرات إلى وزارة فرنسا ما وراء البحار إلى وزارة التعاون. ومن صندوق الاستثمارات إلى صندوق المعونة والتعاون... بنية ترث أخرى، ولم نلمس التغيير في هياكلها ولا في أهدافها. بل، ولا حتى في رجالاتها. يكفي أن نشير إلى أن مدير الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي ظل في منصبه زهاء 25 سنة. أي من 1946 إلى 1972.

فهل كان التعاون شكلا جديدا من الاستعمار، أم سياسة مستقبل؟ وهل راعت فرنسا، وهي تنظر لهذا البديل، حدودها الاقتصادية والمالية والسياسية؟ ثم لماذا ربطت فرنسا توقيع اتفاقيات التعاون بالتوقيع على وثيقة الاستقلال؟ وأخيرا ما هي خاصيات هذا التعاون، وعلى أي أسس تقوم؟ هذا ما سنحاول معرفته في النقطة الموالية.

2 - اتفاقيات التعاون، هيمنة وروابط تعاقدية

ملاحظات عامة

ما بين 7 يوليوز 1959 و17 يوليوز 1963، أبرمت الجمهورية الفرنسية مع دول إفريقيا الفرنكوفونية 138 اتفاقية ومعاهدة تعاون.(1) عرفت باتفاقيات الجيل الأول، ميزتها روابط الهيمنة الاستعمارية. وتلاها ابتداء من السبعينيات جيل ثاني من الاتفاقيات، ميزتها رغبة الدول الإفريقية في التحرر من وصاية المتروبول. وخشية من تكرار ما سبق أن سطرناه آنفا، لتبرير كثافة هذه الاتفاقيات الموقعة في ظرف زمني وجيز، والرجوع مرة أخرى إلى استحضار زعم المسؤوليات التاريخية للمترو بول، يجدر بنا أن ننتقل إلى مستوى آخر من التحليل. يتعلق الأمر هذه المرة بتسليط الأضواء على مضامين ثم خصائص أو بعض الخصائص التي تقوم عليها هذه الترسانة القانونية التي سنت الحضور العسكري والتقني والنشاط الاقتصادي والثقافي في دول المنطقة.

والواقع أن هذا عنصر ما كان لـــه أن يرد هنا لولا أنه يؤشر للفكر الذي ساد أثناء صياغة بنود الاتفاقيات، فكر ظل ،عن وعي أو بدونه، مخلصا للنظرة التقليدية القائلة بـــ: «*الرسالة الحضارية للشعب المتطور*».

---

1 A.J Basso, «Les accords de coopération entre la France et les Etats Africains Francophones : leurs relations et leurs conséquences au regard des indépendances africaines 1960 /1970 » In *L'Afrique à l'heure des indépendances*. *Op.cit*, p.266.

صحيح أننا – والحس الموضوعي يملي علينا هنا شروطه – لم نضع يدنا على كل الاتفاقيات. فهي كثيرة، وتشمل مجالات متعددة ومتنوعة، ويصعب من الناحية المنهجية على باحث منفرد أن يحيط بها. ثم عمليا لم يكن ذلك ممكنا، لأن فحص هذه الاتفاقيات يقضي طرق باب وزارة التعاون في باريز، وهو ما قمنا به مرات عديدة، لكنها وزارة لا تفتح أبوابها ووثائقها إلا لمن يحمل صفة «المتعاون». وأخيرا نعتبر أن موضوع دراستنا ينصب على سياسة التعاون مع دول إفريقيا الغربية، وليس فقط على اتفاقيات التعاون. فهذه الأخيرة ما هي إلا آلية من بين أخرى في هذه السياسة، ومحور من بين آخر في هذه الدراسة. فما هي إذن المجالات التي شملتها اتفاقيات التعاون بالاهتمام والعناية؟

لقد أشرنا سابقا أن استقلال دول إفريقيا الغربية لم يكن يعني لدى المسؤولين الأفارقة بداية لقطيعة مع الماضي والتاريخ، كما أنه لم يكن يعني لدى المسؤولين الفرنسيين بناء مستقبل جديد في مجال العلاقات الخارجية والتربية والعدل والنقد والدفاع. لقد غلب طابع الاستمرارية على الروابط التي جمعت فرنسا بمستعمراتها، استمرارية الهيمنة والمراقبة والإمساك بـــ: "جوهر المسألة" تحت قناع اتفاقيات التعاون التي أعادت مع مطلع الستينيات توزيع الأدوار السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية.

2 – 1 – التعاون في المجال السياسي

ففي ما يتعلق بالمجال السياسي، تطرقت الاتفاقيات هنا إلى ثلاثة عناصر أساسية تخص السياسة الخارجية ثم الدفاع وأخيرا المواد الأولية الاستراتيجية، سعت فرنسا من خلال بنود هذه الآليات القانونية إلى احتواء نشاط الحكومات الإفريقية على الصعيد الدولي، تحت شعار «*استشارة منتظمة وتنسيق في المواقف*». غير أن خلفيات هذا الطرح لم تكن لتخف على الباحث المترصد للميكانزمات التي ربطت المستعمِر بالمستعمَر. فباريز، كانت ترمي دائما من خلال سياستها التعاونية إلى

استقطاب زبناء ديبلوماسيين، يساندونها في مواقفها عند التصويت في الأمم المتحدة ويعضدون حضورها في المحافل الدولية لتبني وجهة نظر فرنسا في حل مشاكل العالم.

ونفس الشيء بالنسبة لاتفاقيات الدفاع المبرمة بين فرنسا ودول إفريقيا الغربية. يجب القول أن المراسيم والتوقيع على هذا النوع من الاتفاقيات كانت تتم بين رؤساء الدول مباشرة. وتنص بنودها على أن الدول المعنية بالأمر "*مسؤولة عن دفاعها الداخلي والخارجي*»". لكن يمكنها أن *"تتقدم بطلب معونة الجمهورية الفرنسية"*، معونة حددتها *"اتفاقية خاصة"* سرية في غالب الأحيان، لا تصل إليها يد الباحث، متعلقة هي الأخرى بالدفاع الداخلي (لاستتباب الأمن الداخلي مثلا) أو الخارجي (لحماية الوحدة الترابية للبلد). ما هو علني وملموس حقا، هو حفاظ فرنسا على مجموعة من القواعد العسكرية في الكوت ديفوار مثلا أو السنغال، تحت إشراف العديد من المستشارين العسكريين الذين يعملون على تدريب الجيش ومده بالعتاد وحماية المستعمرة ككل بإدماجها في إطار مخطط استراتيجي فرنسي.

أما بالنسبة للمواد الأولية الاستراتيجية، فستتاح لنا فرصة للحديث عن استمرار الرأسمال الفرنسي في إنتاج الألمنيوم في غينيا، على الرغم من القطيعة السياسية التي دشن بها الجنرال دوغول حكمه بعد استفتاء شتنبر 1958، أو الحديث عن الأورانيوم في النيجر، وكيف أن أنانية فرنسا في الحفاظ على مصالحها في البلاد، دفعتها إلى الإطاحة بالرئيس النيجيري حماني ديوري عام 1974 غداة مناقشة أثمنة هذه الثروة الاستراتيجية، ومراجعة الاتفاقيات التي أبرمت سنة 1960.

2- 2 - التعاون في المجال الاقتصادي والمالي

إن تدخل الرأسمال الفرنسي الذي تحدثنا عنه قبل قليل في الحياة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية تم عبر قنوات ثلاث: المبادلات التجارية والنقد والمعونات المالية. وتعكس لنا الاتفاقيات المبرمة استمرارية الوضع الذي كان سائدا زمن

الاستعمار. يعني فرض سياسة حمائية على كل منتوجات الشركاء، وذلك بهدف تأمين المبادلات التجارية بصورة أولية بين المتروبول ومنطقة الفرنك التي تشكل الإطار المشترك لهذه المعاملات؛ معاملات تقوم على تبادل المشاورات وتنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الخارجي، تؤمن فرنسا من خلالها لدول إفريقيا الغربية، ترويج منتوجاتها الفلاحية مقابل تمتيعها بحق الأفضلية التجارية وإعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية.[1]

إن حصول دول إفريقيا الغربية على سيادتها الدولية واعتراف الجمهورية الفرنسية بها، مكنها ــ نظريا ــ من إنشاء عملة خاصة بها ومؤسسة للإصدار. غير أن هذه الدول الفتية فضلت الحفاظ على الاتحاد النقدي القائم[2] الذي صادقت عليه اتفاقية 12/ 05/ 1962، فأصبح فرنك المجموعة الفرنسية الإفريقي[3] عملة شرعية معترف بها تتمتع بالقوة الإبرائية في مجموع الدول الأعضاء. ويشكل البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية، ومقره بباريز، مؤسسة مشتركة للإصدار، يلعب المتروبول داخل مجلسه الإداري دورا محددا في توجيه دفة السياسة النقدية للجمهوريات الإفريقية.

لقد شكلت الإمدادات المالية الفرنسية حجر الزاوية في النظام التعاوني. والواقع أن الجمهورية الفرنسية لم تُجَدد في هذا المجال أيضا. فآليات المعونة تعود لفترة ما قبل الاستقلال. فقط أنها تأقلمت مع حصول دول إفريقيا الغربية على سيادتها الدولية. وتنقسم هذه الإمدادات إلى قسمين، انصب الشق الأول منها على قطاع التسيير، هَمّ بالأساس موازنة الميزانية. غير أن هذه المعونات ستتراجع،

---

[1] A.Bourgi, *La politique française de coopération. Op.cit*, p.104.

[2] في 1959/06/09 وقع الممثلون الأفارقة في باريز معاهدة الاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الغربية، إلا أنه ظل حبرا على ورق. ولزم انتظار ثلاثة سنوات لتعيد إفريقيا الغربية إنشاء الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، باستثناء مالي التي انفصلت عن الاتحاد عام 1962 لتعود إلى الانضمام إليه في 1968.

[3] تم تعويض مصطلح Colonies Françaises d'Afrique ب Communauté Franco- Africaine.

وبصورة تدريجية، إلى أن تتوقف نهائيا عام 1965.(1) ولم يعد بوسع هذه الدول بعد ذلك إلا أن تتقدم بطلب قروض إلى الحكومة الفرنسية. بينما انصب الشق الثاني من الإمدادات على مجالات التنمية بصفة عامة، كإنجاز الدراسات والقيام بالأبحاث وتزويد الدولة بالتجهيزات الضرورية وإرسال الخبراء والتقنيين.

هذه المعونات – نظريا – وحسب اتفاقيات التعاون الثنائية، مجردة من أي خلفية مسبقة، غير شرطية. لكن الواقع العملي يؤكد أنها مرتبطة بـــ.. مقابل. يعني أن هذه الأموال التي تقدمها الخزينة الفرنسية للدولة الإفريقية تغطي بها هذه الأخيرة – بصورة أولية – تكاليف ونفقات وأتعاب مكاتب الدراسات الفرنسية بالأساس، أو تسدد بها مقتنياتها من التجهيزات التي تنتجها المؤسسات الوطنية الفرنسية. ويقوم صندوق المعونات والتعاون بتمويل هذه المشاريع إلى جانب الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي.

فالمدد الفرنسي صفقة رابحة. ينطلق من الخزينة الفرنسية غثا ويعود إليها سمينا، محملا بفوائد للأسياد ومديونية للأتباع.

إن من خاصيات التعاون الفرنسي الإفريقي ما اصطلح على تسميته بالمساندة التقنية. جل الدول في غرب إفريقيا وقعت على اتفاقيات من هذا النوع، تقضي بمساهمة الدولة المستعمرة سابقا في السير الحسن للمصالح والمؤسسات العمومية للدول الموقعة، وذلك بتزويدها بالأطر والخبراء المؤهلين لمثل هذه المهام. ويعد الدعم التقني «*أساس التعاون اليومي الذي يصور الحضور الدائم لفرنسا في مستعمراتها سابقا*».(2) أكثر من ذلك فهو يساهم في تحديد سياسة التكوين وإطار للعمل الثقافي الذي تقوده المتروبول في هذه المنطقة.

---

[1] أنظر في هذا الإطار خطاب جورج بومبدو أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في 10/ 06 /1964، الوثائق الفرنسية، باريز، 1964.

[2] A. Bourgi, *La politique française de coopération. Op.cit*, p. 110.

2 – 3 – التعاون في المجال الثقافي

إن أول ملاحظة نسطر عليها هنا هي أن اللغة الرسمية في أغلب دول المنطقة هي اللغة الفرنسية. ولعل هذا عنصر كاف لتقدير أهمية العناية التي توليها باريز لهذا المجال وما له من إسقاطات سياسية واقتصادية على المنطقة بأسرها. فاتفاقيات التعاون الثنائية ترى في الإشعاع اللغوي الفرنسي «*آلية للتنمية*». ويمكن أن نميز بين صنفين من هذه الاتفاقيات:

* اتفاقيات عامة تؤسس لتعاون ثقافي مع مجموع دول إفريقيا الغربية متعلقة بالتعليم في كل أطواره، وبتخصيص فرنسا بالأولوية عند الحاجة إلى مساندين، وبمعادلة الشواهد الفرنسية في إفريقيا والشواهد الإفريقية في فرنسا، وبالمنح والتبادل الثقافي بصفة عامة.

* اتفاقيات خاصة تهم التعليم العالي بالأساس، والهدف منها هو تأسيس تعليم عالي من مستوى شبيه بالجامعات الفرنسية، وإنشاء مراكز للتعليم العالي ومؤسسات مفتوحة على كل الدول الإفريقية، كما هو الشأن بالنسبة لجامعة دكار.

طبعا كل هذه الاتفاقيات لا ترقى إلى نفس الأهمية.[1] بعضها أساسي كالاتفاقيات النقدية والاقتصادية والمالية والثقافية وخاصة التقنية، لما لــه من تعامل – تقريبا– مباشر وملموس مع الوسط الإفريقي. فالأستاذ أو المهندس أو رجل الأعمال عناصر تعكس بصورة أو بأخرى استمرارية مراقبة «*الرجل الأبيض*» لآليات المنظومة التربوية مثلا أو ميكانيزمات الميزان التجاري في دول إفريقيا الغربية. بينما الشق الآخر من الاتفاقيات، لا نقول عنه أنه ثانوي، وإنما قليل الأهمية، لا يطبع علاقات الدول المعنية بالأمر بعمق. إما لأنها محددة بصورة فضفاضة، يلتبس فصلها على الدارس، كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقيات السياسة

---

[1] 25 Oct. 1966, «La coopération entre la France et l'Afrique Noire d'expression française et Madagascar ». In *Notes et Etudes Documentaires*, n° 3330, 46 p.

الخارجية التي تنص على التشاور وتبادل المعلومات؛ أو لأنها تعني مجالا محصورا في قطاع معين سياسي كان (مواد أولية استراتيجية) أو تقني (الطيران المدني). ثم إن كثافة هذه الاتفاقيات تختلف من دولة إلى أخرى. بعضها أبرم اتفاقيات عديدة شملت مجالات مختلفة ومتنوعة. وعكس ذلك، بعضها الآخر لم يوقع إلا على اتفاقيتين أو ثلاثة. وإذا قمنا بترتيب هذه الدول تأتي السنغال في المرتبة الأولى، تليها دول مجلس الوفاق، ثم موريطانيا. أما مالي، فلم توقع إلا على اتفاقيات جد محدودة. ولعل هذا يقودنا إلى الحديث عن خصائص هذه الاتفاقيات.

3- خصائص اتفاقيات التعاون الفرنسي الإفريقي

3 – 1 - الثنائية في العلاقات الفرنسية الإفريقية

إن الخاصية الأساسية التي تميز اتفاقيات التعاون الفرنسي الإفريقي هي الثنائية في العلاقات، يعني اتفاقيات مبرمة بين إحدى الدول في إفريقيا الغربية والدولة الفرنسية. ويعد هذا النوع من الاتفاقيات القناة المميزة التي تمر عبرها المعونة الفرنسية لدول إفريقيا الغربية، نظرا ليسر تكيفها مع كل حالة في هذه البلدان[1]، بخلاف التعاون المتعدد الأطراف وما يطرحه من تعقيدات على مستوى تحرك الآلة الدولية، والتهاون في تنفيذ التدابير المتخذة، ثم أخيرا نظرا لمشاكل التبذير.[2]

لقد أجمعت كل التقارير التي انكبت على دراسة وتقييم سياسة التعاون الفرنسي مع الكوت ديفوار، والنيجر، وبوركينافاسو وغيرها من دول المنطقة على أولوية التعاون الثنائي في التوجهات العامة لحكومة الجنرال دوغول، ومن خَلَفَها بعدها من الحكومات. فإذا كان تقرير جانيني 1963 قائما على أساس التعاون

---

[1] P. Cadenat, Janvier 1983, «La France et le Tiers–monde, 20 ans de coopération ». In *Notes et Etudes Documentaires*, n°4701 – 4702, p. 60.

[2] B. Nouaille-Degorce, 1982, *La politique française de coopération avec les Etats africains et malgaches au sud du Sahara 1958-1978*. IEP, Bordeaux, p. 278.

الثنائي، فإنه لم ير مانعا، أمام « *ضعف الموارد وضغط حاجيات الدول الإفريقية من تنسيق جهود المتروبول مع مساهمات أخرى، أوروبية مثلا، بتشجيع انفتاح الممتلكات الفرنسية سابقا على هذه الدول في إطار التعاون المتعدد الأطراف*».[1] ولعل هذا ما سيتم ابتداء من 1963، في ياوندي، بالتوقيع على اتفاقية شراكة الدول الافريقية مع السوق الأوربية المشتركة آنذاك.

جورج كورس، وإن حث في تقريره على ضرورة تقوية المشاركة الفرنسية في التعاون الدولي مع برنامج الأمم المتحدة مثلا، أو مع الجمعية الدولية من أجل التنمية نظرا للدور الذي تضطلع به فرنسا على الساحة الدولية، أو مع الصندوق الأوربي من أجل التنمية، فإن معظم محاور كتابته تظل منصبة على أهمية التعاون الثنائي مع دول تتمايز بالتباين الكبير في البنيات الاقتصادية، ومفارقة صارخة في المداخيل (50 دولار للفرد في السنة في بوركينافاسو؛ 70 دولار في النيجر؛ 90 دولار في مالي).[2] وفرنسا، التي آلت على نفسها دعم ومعونة مستعمراتها سابقا، أولت للتعاون الثنائي عناية كبيرة. ففي تقرير أعدته اللجنة المركزية للتقصي حول تنظيم وتسيير المصالح المكلفة بالتعاون يتضح لنا جيدا مدى قوة هذا التوجه. فقد خصصت لسنة 1969 ما يقرب من 3.3 مليار فرنك فرنسي، نال منها التعاون الثنائي حصة قدرت بـــ: 2839.5 مليون فرنك فرنسي، في حين لم يحظ التعاون المتعدد الأطراف إلا بـــ: 454 مليون فرنك فرنسي. وفي تفصيل لشبكة هذا التعاون الثنائي، مثل التبادل الثقافي ولوحده 4. 32% من مجموع نفقات التعاون، وقدر نصيب التنمية

---

1 J.M Jeanneney, 1964, « La politique de coopération avec les pays en voie de développement ».In *La Documentation Française*. N Spécial, 1201, 2 Vol.

2 J. Touscoz, Novembre 1972, «Sur la coopération de la France avec les pays en voie de développement ». In *Esprit*, 4éme année, n° 418.

الاجتماعية والاقتصادية بـ: 19.6%؛ والتعاون التقني بـ: 11.5 %؛ والمساندة العسكرية بـ: 8% والمعونات من أجل التنمية الصناعية والمعدنية بـ 7%.[1]

بينما يرى بيير أبلان[2] أن التعاون مع دول إفريقيا الغربية ينبغي أن يظل مميزا. لكن، وأمام الإكراهات الاقتصادية، على فرنسا أن تحدد اختياراتها. لأن مصلحتها تفرض عليها العمل في إطار تنظيمات جهوية للدول المانحة كالسوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوربي حاليا) أو الدول المتلقية لهذه الإمدادات كالمجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية أو في إطار التنسيق مع معونات ثنائية لدول أخرى كألمانيا وكندا.

لقد تبنت الحكومة الفرنسية مبدأ الثنائية كخطة في المفاوضات[3] التي أجرتها مع ممتلكاتها جنوب الصحراء. يجب أن لا يغيب عنا أن توقيع الاتفاقيات تم قبل الإعلان عن الاستقلال، وفي بعض الحالات بعده مباشرة، بدا فيها موقف الأفارقة ضعيفا. ميزان القوى في المحادثات كان غير متكافئ. وقد عكست نصوص الاتفاقيات هذه الثنائية في العلاقات التي تباينت من دولة لأخرى. فالسنغال مثلا، كانت ماتزال تشكل أحد أعضاء "المجموعة" تتمتع فقط بالحكم الذاتي، ولا تتوفر إلا على الشخصية القانونية المتعلقة بالقانون الداخلي وليس الدولي، يعني أن كل صلاحيات السيادة كانت بيد فرنسا. في حين ارتبطت الدول الأخرى بالمتروبول بعد التعديل الدستوري لـ: 4 يونيو 1960 الذي سمح لها بأن تصبح مستقلة من غير أن تقطع صلتها بالمجموعة، وذلك عن طريق مجموعة من اتفاقيات التعاون أو ببعضها فقط، كما هو الشأن بالنسبة لمالي أو غينيا. وهكذا كان بإمكان الدول الإفريقية أن

---

1 «Rapport sur l'organisation et le fonctionnement des services et organismes chargés de la coopération à l'étranger ». Comité Central d'Enquête, présenté par : MM Nettre et Rivière. Mai 1970.

2 P. Abelin, 1975, « Rapport sur la politique française de coopération ».Paris, la Documentation Française, 78 p.

3 M. Ligot, *Les accords de coopération*. *Op.cit*, p.58.

تعبر عن انشغالاتها السياسية، في إطار تكييف هذه الاتفاقيات مع وضعيتها الخاصة بها. فبوركينافاسو مثلا لم تبرم مع فرنسا أية اتفاقية تخص مجالات الدفاع.[1]

بالنسبة لدول مجلس الوفاق وموريطانيا، لم توقع على اتفاقيات التعاون الثنائية إلا بعد الإعلان عن الاستقلال وانضمامها للأمم المتحدة.

غير أن المثير للانتباه أن خطة المفاوضات هذه حملت في طياتها بنودا متشابهة إن لم نقل متطابقة بين دولة وأخرى. لقد كان هم الدوائر المسؤولة في باريز الحفاظ على حد أدنى من التنسيق والانسجام. فالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالدفاع المبرمة بين فرنسا ومدغشقر من جهة، وبين فرنسا وموريطانيا من جهة أخرى، لأبرز دليل على ما قلناه. ففي الحالة الأولى ينص الاتفاق على أن الدولتين « *تتبادلان الدعم والمساندة لتحضير وتأمين الدفاع عن المجموعة* ». وفي الحالة الثانية تنص الاتفاقية على أن الدولتين « *تتبادلان الدعم والمساندة في دفاعهما ضد كل تهديد* » وأن اتفاقية لاحقة « *تحدد مساهمتهما في الدفاع عن المجموعة* ». ويعترف الأستاذ ليجو بأن « *نصوص الاتفاقيات الثنائية... الموقعة مع كل دولة على حدة متشابهة مع بعضها البعض.. لم تعكس خاصية كل اتفاقية أو تمييز دولة عن أخرى... فكر واحد عم جميع النصوص* ».[2] ينبغي الإشارة هنا إلى أن فريق المفاوضين الفرنسيين الذي ساهم في إعداد اتفاقيات التعاون مع دول إفريقيا الفرنكوفونية ظل متماسكا ولم تلحق صفوفه إلا تغييرات طفيفة.[3]

---

[1] يعلل الأستاذ ف. لوشير ذلك بأسباب سياسية داخلية كأن يحمل التوقيع الحفاظ على منشآت عسكرية فرنسية، أنظر Fr.Luchaire, *Droit d'outre mer. Op.cit*, p.543.

[2] يقول الأستاذ ليجو في تحليله لاتفاقيات التعاون:

«Si le bilatéralisme a été une méthode de négociation, il n'a pas entraîné l'inconvénient qu'aurait présenté une mosaïque de dispositions contractuelles propres à chaque accord et toutes différentes d'Etat à Etat. De très nombreuses analogies se retrouvent d'un accord à l'autre… En tous cas le même esprit est diffus dans l'ensemble des textes ». M. Ligot, *Les accords de coopération. Op.cit*, p. 58.

[3] A. Bourgi, *La politique française de coopération. Op.cit*, p. 90.

إن اتفاقيات التعاون الثنائية التي وحدت بين فرنسا ودول إفريقيا الغربية واحدة، شملت في أغلب الأحيان نفس المجالات: الديبلوماسية والعدل والتعليم والنقل والمواصلات. والطابع الثنائي في العلاقات واضح هنا جدا، لكنه غير متكافئ.

3 – 2 – تعاون مُميز، لكنه غير متكافئ

إن التعاون يفترض وجود سيادة وتكافؤ ومصالح متكاملة. هذه عناصر لم تتوفر كلها لدول إفريقيا الغربية. فالشروط التي تمت فيها مراسيم توقيع اتفاقيات التعاون مع الجمهورية الفرنسية أثرت بشكل كبير على محتوى الترسانة القانونية. فقد حصلت هذه الدول، وفي نفس الوقت، كما بيناه أعلاه، على الاستقلال وعلى الدعم والمعونة التي تسمح لها بتسيير دواليب الإدارة والاقتصاد. هذا يعني أن ثمن حصول السنغال في بداية الأمر، ثم دول مجلس الوفاق وموريطانيا لاحقا على السيادة الدولية، كان هو الرضوخ للإملاءات الفرنسية، والإطار العام الذي حددته لتوقيع اتفاقيات التعاون والدفاع. ولعل هذا ما يفسر الطابع النيوكلونيالي لبعض بنود الاتفاقيات، والتي استرجعت فيه الدولة المستعمرة، على المستوى الاقتصادي والثقافي، ما تنازلت عنه على المستوى السياسي.

لقد كانت العلاقات غير المتكافئة التي قامت بين فرنسا وشركائها محط العديد من الدراسات. وقد أبرز الباحثون[1] أن السيادة والاستقلال الذي حصلت عليه هذه الدول غالبا ما اكتسى طابعا نسبيا، ليخلصوا بذلك إلى استحالة التوفيق بين المساواة والمساندة.

هذا اللاتكافؤ في البناء التعاوني ترجمته نصوص الاتفاقيات التي أفردت لفرنسا مكانة خاصة، بصفتها فاعل أساسي بالنسبة للطرف الثاني الذي يوجد في موقع خصاص اقتصادي وتقني وثقافي، ولا يملك القدرة بالتالي على مناقشة كل

---

[1] P. Masson, M. Ligot, Fr. Luchaire, 1967, *L'aide bilatérale : assistance, commerce ou stratégie*. Paris, PUF.

حيثيات الدعم والمعونة. فالدور الطلائعي قام به المستعمِر قبل الاستقلال، ويقوم به اليوم بعد الاستقلال. والاتفاقية الفرنسية الكامرونية مثلا، الخاصة بالتعليم العالي، والموقعة بتاريخ 8 غشت 1962 تقرب الصورة إلى الأذهان.[1]

- فقرة أولى: تلتزم الجمهورية الفرنسية...
- فقرة ثانية: تسعى حكومة الجمهورية الفرنسية إلى...
- فقرة ثالثة: تسعى حكومة الجمهورية الفرنسية من جهة أخرى إلى...
- فقرة رابعة: بمقدور حكومة الجمهورية الفرنسية أن...

إن الهيمنة الفرنسية بارزة في نصوص الاتفاقيات. وقل ما يظهر فيها دور الشريك الموقع، وإن بدا، فإن التركيبة اللغوية للبند توحي بخضوعه وتبعيته.

إن الاتفاقيات، وإن سطرت على المساواة والتضامن والسعي إلى تقليص الفوارق، فإن القراءة المتأنية لبنودها تقودنا إلى الوقوف على حقيقة أخرى: حقيقة السعي الفرنسي إلى الحصول على المقابل، مقابل عن هذا التعاون. ألم يكتب ألان بلانتي «*أن التعاون يفترض تقديم المقابل من طرف المستفيد*».[2] ألم يصرح جورج بومبدو بأن « *في سياسة التعاون مع الدول السائرة في طريق النمو، على أولئك الذين يقدمون العون، وأولئك الذين يتلقونه، أن يقوموا بمبادلات يحمل كل منهما شيء للآخر*».[3]

3 – 3 – تعاون في انتظار "المُــقابل"

إن المقابل في العلاقات الدولية مبدأ أساسي، بل يعد حجرة الزاوية في كل علاقات سليمة تقوم بين الدول كيفما كان نظامها الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن

---

[1] M.E Cousin, 2 juin 1974, «Quelques aspects formels des conventions de coopération entre pays francophones ». In *Etudes Internationales*. Vol V, p. 326-341.

[2] A. Plantey, 1965, *Indépendance et coopération*. Paris, L.G.D.J, p.5.

[3] خطاب جورج بومبدو أمام البرلمان الفرنسي في 10 يونيو 1964. مرجع سابق.

تطبيقه يجحف بالدول ذات التطور اللامتكافئ، كما هو الشأن بالنسبة لبلدان إفريقيا الغربية التي تحاول التخلص من أخطبوط الروابط الاستعمارية.

ففي المجال الثقافي مثلا، تنص اتفاقيات التعاون المبرمة مع الكوت ديفوار والبنين والنيجر وغيرها على أن تحظى فرنسا «بالأولوية» عند كل طلب تتقدم به هذه الدول لإقامة بنياتها التحتية من المدارس والمكتبات والمدرسين. صحيح أنه في غياب هيئة مدرسة وطنية، لعبت فرنسا دور المزود الوحيد لهذه المادة الخام، إن صح التعبير. رسميا، لإشباع رغبات هذه الدول وسد خصاصها. وضمنيا، لمد إشعاع ثقافتها الوطنية، مادام أن التعليم في دكار وأبدجان سيكون مستشفا من المناهج التربوية والبيداغوجية الفرنسية. ويكفي أن نشير إلى اتفاقية 22 يونيو 1960 القاضية بإنشاء جامعة بدكار يؤول فيها التسيير إلى الجمهورية الفرنسية، ويحصل الخريجون منها على شواهد فرنسية.

إن بصمات المستعمِر في هذا المجال واضحة، ولم تكن لتيسر من مهمة الحكومات الإفريقية التي أصبحت، ودائما في مجال الثقافة والتعليم، تخاطب فرنسا هذه المرة، ليس على أساس الأولوية، ولكن على أساس «الأفضلية»، لتترسخ بذلك جذور تعاون الإنابة ويظل بمقتضاها الإفريقي رهينا بهذه المعونات. أولية وأفضلية عمت كل المجالات: ثقافيا بنشر لغتها وفرض هويتها الثقافية، وعسكريا بإصلاح وتجديد العتاد والتجهيزات، واقتصاديا بـــ: « *تنسيق السياسات التجارية والمالية*» و«*المساهمة في تنمية متآلفة ومتوازية للاقتصاديات والمبادلات*»، وسياسيا بإقامة علاقات مميزة تتسم « *بتنسيق المواقف*».

إن الأولوية التي تحظى بها فرنسا مقابل إفريقي لسياستها التعاونية، حتى وإن ادعى الجنرال دوغول عام 1964 أن ما جنته حكومته من وراء هذا المقابل أقل مما قدمته لدول إفريقيا الغربية. «*إن ما نغنمه أقل بكثير مما نقدمه. ولكن ما دام هناك مقابل فإنه لا يبدو لنا مع ذلك هينا... إن الأهمية التي يكتسيها التعاون لا*

ترتبط بالأرقام أو الحسابات الآنية بقدر ما ترتبط بالمزايا ذات الطابع العام التي يؤمنها المستقبل لنا ولشركائنا».

ومن بين هذه المزايا التي ضمنت اتفاقيات التعاون لفرنسا الحصول عليها، الحفاظ على مجموعة من البنيات والمنشآت داخل دول إفريقيا. تؤمن للمتروبول مواصلة عمله الإداري والتقني، وتصون هيمنته بالتالي في إطار بعض المهمات كحماية التراب الوطني. لأن الحصول على الاستقلال لم يكن يعن ضبط هذا المجال الجغرافي، وهو ما سمح للدولة الاستعمارية سابقا، في إطار هذه الاتفاقيات، بمراقبة جزء مهم من التراب الوطني، أو ما عبر عنه أحدهم بـــ: «*السيادة المشتركة*».[1]

عن هذا المُقابل، وفي استقراء للآراء الذي أنجزه المعهد الفرنسي عام 1963، تبين أن المعونات الفرنسية لا يمكن أن تقدم من غير الحصول على مقابل كيف ما كانت صيغته.[2]

إن رغبة الحكومات الإفريقية في إقامة علاقات تعاون مميزة مع مستعمر الأمس، تم على حساب سيادتها وثرواتها الطبيعية واستقلالية قرارها في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وهو ما تعكسه لنا آليات وفعاليات التعاون الفرنسي الإفريقي.

---

[1] B. Cubertafond, 1979, *La République Algérienne*, Paris, PUF. Cité par, B. Elmellouki Riffi, *La politique française de coopération. Op.cit*, p. 65.
[2] M. Ligot, *Les accords de coopération. Op.cit*, p. 65.

الفصل الثاني : آليات التعاون الفرنسي الإفريقي

1 - آليات التعاون الفرنسي الإفريقي

ما بين 7 يوليوز 1957 و31 دجنبر 1970، عقدت فرنسا مع الدول الإفريقية الفرنكفونية ما يقرب من 320 اتفاقية تعاون، أي بمعدل 18.80 عقد لكل دولة خلال هذه العشرية الأولى من استقلال المستعمرات الفرنسية، وبمعدل 24.60 عقد في السنة.[1] طبعا، وأعداد الاتفاقيات ما فتئ يتزايد ما بين 1970 و1990 لدرجة أصبح من الصعب الإحاطة بها كلها. من جهتنا نحن، سنحصر نقاشنا على أهم الاتفاقيات التي تشكل حقا قاعدة للتعاون. وكما بيناه أعلاه، تغطي هذه الاتفاقيات مجالات متعددة: سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية وقضائية وتربوية وعسكرية.. ويتفاوت حجم كثافتها من دولة إلى أخرى. أولا، حسب طبيعة مواضيعها. فاتفاقيات التعاون الثقافي والتقني تتصدر سلم الاهتمامات الفرنسية الإفريقية، تليها الاتفاقيات الاقتصادية والمالية، ثم في المرتبة الأخيرة الاتفاقيات الديبلوماسية والعسكرية. وثانيا، حسب طبيعة الروابط التي تجمع المتربول بالمستعمرة.[2] فهي (أي الاتفاقيات) عامة وشاملة بالنسبة للسنغال وباقي دول أعضاء المجموعة؛ بينما تعني مجالات معلومة ومعدودة بالنسبة لدول مجلس الوفاق، تخص الدفاع المشترك والتعاون الدبلوماسي والاقتصادي والمالي والتقني؛ أو تقتصر، كما هو الحال بالنسبة لمالي، فقط، على المجال الاقتصادي والتقني. ويكتسي التعاون في هذه الحالة طابعا جزئيا لا يشمل إلا بعض القطاعات في إدارة الدولة. ولعل هذا ما يفسر تعدد الدوائر الوزارية المشرفة على آليات التعاون. فكتابة الدولة في الشؤون الإفريقية والملغاشية، أو وزارة التعاون لاحقا، تضطلع بأمور الدول التي كانت تشكل في

---

[1] J.A Basso, *Les accords de coopération. Op.cit*, p. 270.

[2] A. Plantey, *Indépendance et coopération* « L'intensité des rapports varie avec l'importance et la puissance des pays en cause ». *Op. cit*, p. 5.

الماضي أراضي فرنسا ما وراء البحار. وبالضبط دول إفريقيا جنوب الصحراء، الفرنكفونية منها خاصة. بينما تشرف وزارة الخارجية على باقي الدول الأخرى في إفريقيا السوداء وفي قارات أخرى.

قد يوحي انحصار نشاط وزارة التعاون في إطار جغرافي معين، يكتب الأستاذ فرانسوا لوشير[1]، وتشابه بنود اتفاقيات التعاون، أن فرنسا تتبع مذهبا واحدا في التعاون. غير أن الواقع يكذب ذلك. فالمساندة الفرنسية، وككل مساندة أجنبية، لا يمكن لها أن تطبق إلا في إطار المنظور الذي تكونه الدولة المستفيدة عن هذه المساندة، وإن بلغ الأمر بالدولة المانحة إلغاء أو تعديل مساندتها، إذا لم يتوافق هذا المنظور وإمكانياتها الخاصة. هذا اعتبار بالغ الأهمية، يضيف الأستاذ لوشير، يبرز لنا بجلاء إذا فحصنا مثلا دور هيئة المساندين التقنيين الفرنسيين. ففي مالي لا يعدو هذا الدور حدود الاستشارة، بينما في الكوت ديفوار قد يصل إلى مهام إدارية مباشرة. طبعا لا يرقى إلى مستوى القيادة، ولكن يظل في حدود الاختصاص التقني، مثلا الإشراف على تسيير مدرسة عليا أو رئاسة جامعة أو إدارة مصلحة للأشغال العمومية.

إن تأقلم آليات المساندة الفرنسية في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي، في كل بلد إفريقي مع طبيعة الإمكانيات المالية وغيرها في فرنسا، لم يكن لييسر من مهمتنا في فك رموز سياسة فرنسية عامة ومقننة. ثم إن تعدد قنوات المساندة – كما سنرى ذلك لاحقا – زاد أيضا من تعقيد العملية. ومن غير أن نقلل من أهمية دراسة عميقة لآليات التعاون الفرنسي الإفريقي، سنقتصر على تسطير الخطوط العريضة للبنيات القانونية التي أقامتها الدولة الاستعمارية سابقا لتأسيس سياسة تعاون مع دول إفريقيا الغربية الناطقة باللغة الفرنسية. فآليات التعاون وفعاليته، على الرغم من الخطاب الرسمي المنفتح على التقدم الحقيقي للجمهوريات الإفريقية، التقت كلها عند

---

[1] Fr. Luchaire, 1966, *Droit d'outre mer et de coopération*. Paris, PUF. p. 536-37.

مدار واحد: الحفاظ على مصالح الوطن الأم المخلفة من الإرث الاستعماري والسعي إلى إيجاد مكانة جديرة بفرنسا بين أمم العالم.

1 – 1 – الاتفاقيات الدبلوماسية، السياسة الخارجية

تستجيب هذه الاتفاقيات المبرمة مع السنغال في 22 يونيو 1960؛ ومع دول مجلس الوفاق الأربعة: الكوت ديفوار والبنين والنيجر وبروكينا فاصو في 24 أبريل 1961؛ وأخيرا مع موريطانيا في 19 يونيو 1961[1]، تستجيب مع الرغبة في «*إدماج القنوات المميزة التي أقامتها الدولة الاستعمارية مع ممتلكاتها جنوب الصحراء غداة الاستقلال في الإطار العام للعلاقات الدولية*»[2]، وفي حماية دورها كناطق رسمي باسم هذه الجمهوريات. وتقوم شروط نجاح هذه الحماية على الحفاظ على وحدة المنظور الديبلوماسي الإفريقي ومراقبة نشاطه. طبعا تحت ستار مشاورات بناءة ومواقف متطابقة، تمكن المتروبول، وبفضل مساندة هذه الدول الفتية، من القيام بدور طلائعي في المحافل الدولية.

لقد كرست الاتفاقيات الدبلوماسية هذه الهيمنة المقنعة بأن نصت على «*تبادل المعلومات بين الحكومات والتشاور فيما بينها بصورة منتظمة في كل ما يخص قضايا السياسة الخارجية، داخل مؤتمرات القمة الدورية لرؤساء الدول والحكومات، أو عند انعقاد اجتماع وزراء الخارجية، أو بمناسبة ندوات تقنية أو دولية*».[3] لكن حبيب دولونكل، كاتب الدولة في الشؤون الخارجية آنذاك، ينفي هذه الهيمنة، ويصرح عام 1963 بأن «*التنسيق في شؤون السياسة الخارجية بين فرنسا والدول الإفريقية لا يعني التطابق التام والطبيعي في وجهات النظر*».[4] غير أن دودوتيام،

---

[1] *Ibid*, p.539.

[2] A.Bourgi, *La politique française de coopération. Op.cit*, p. 99.

[3] M. Ligot, Les accords de coopération. *Op.cit*, p. 93.

[4] N. Scherk, 1968, *La coopération avec la France et la souveraineté des Etats Francophones Africains et Malgaches*. Paris, IEP, p.82.

وزير خارجية السنغال الأسبق، وأحد العارفين بخلفيات وأبعاد معنى التشاور والتنسيق، يدحض هذا الرأي ويؤكد فعلا على سير الدول الإفريقية في الفلك الفرنسي. «*إن رغبة الجمهوريات الإفريقية في الاستقلال أكيدة*، يقول الديبلوماسي السنغالي، *لكن يجب أن نتحفظ من أن نعطي لهذا المفهوم قيمة مطلقة. فالتعاون الدولي يفرض في غالب الأحيان تنازلات متبادلة وسيادة محدودة (...) ثم إن الحياد في المجال الديبلوماسي ضرب من الخيال، لأن السياسة تقضي أن يكون المتعاطي لها طرفا*».[1] وقد أثبتت السنغال غير ما مرة والكوت ديفوار والنيجر وباقي دول إفريقيا الغربية الوقوف إلى جانب فرنسا في المحافل الدولية، عند محاولة إدانة تجاربها النووية مثلا أو مناقشة بعض القضايا الحيوية المتعلقة بمشاكل تصفية الاستعمار في الجزائر.[2]

ولتقريب صورة هذه «*السيادة الإفريقية المحدودة*» من الإذهان وهاجس المراقبة عند المشرع الفرنسي، نورد كمثال على ذلك، النص التالي، القاضي بإمكانية فرنسا واستعدادها بتأمين التمثيلية الدبلوماسية للدول الإفريقية، لدى الهيئات والمنظمات الدولية، التي لا تتوفر فيها على تمثيلية خاصة[3]، طبعا في حالة ما إذا تقدمت الحكومات الإفريقية بطلب في هذا الشأن. وهنا نطرح السؤال عن خلفيات وأبعاد هذه التمثيلية. فالتعليمات التي تصدرها الحكومة الإفريقية المُمَثّلة إلى الهيئة الديبلوماسية الفرنسية لدى دولة أو منظمة ما، تمر عبر الحكومة الفرنسية أولا،

---

[1] D. Thiam, 1963, *La politique étrangère des Etats africains*, Paris, PUF, p.106.

[2] في القرار 1573 القاضي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، صوتت الكونغو والبنين وجمهورية إفريقيا الوسطى لصالح القرار؛ وامتنعت السنغال والنيجر عن التصويت؛ بينما انحازت الدول الأخرى إلى صف فرنسا.

[3] النيجر مثلا لم تكن لديه تمثيلية ديبلوماسية 1967 إلا في فرنسا وتمتد صلاحياتها إلى بريطانيا وسويسرا وإيطاليا، وفي ألمانيا وبلجيكا وتمتد صلاحياتها إلى دول البينيلوكس والسوق الأوربية المشتركة والنمسا والنرويج وفي الولايات المتحدة الأمريكية وتمتد صلاحياتها إلى الأمم المتحدة وكندا، و27 سفير أو مكلف بمهمة معتمد لدى الرئيس النيجيري، عن:
Europe France Outre Mer. n° spécial, Avril 1967.

والتي – نظريا – لا تملك السلطة القانونية في تغيير أو حذف أو إضافة أمر لهذه التعليمات. لكن ماذا لو كانت مواقف الدولة الممثّلة متناقضة مع المصالح الفرنسية؟ هنا كذلك وجد المشرع الفرنسي في مسألة التشاور الدائم والتنسيق في المواقف مخرجا من هذا المطب. بل أعد له البنيات اللازمة، فسطر على ضرورة تبادل السفراء، تخص باريز الأفارقة منهم « *بمكانة مميزة من بين البعثات الدبلوماسية* ». في حين «*يتم الاعتراف لممثل فرنسا في دكار وأبدجان ونواكشوط وباقي عواصم المنطقة بعمادة السلك الديبلوماسي*». غير أن هذه المزايا ستشهد بعض التعديلات عند مراجعة اتفاقيات التعاون مع مطلع السبعينيات، لتسقط العمادة عن السفارة الفرنسية، وتصبح حسب الأقدمية، من حق أول سفير قدم أوراق اعتماده.

ولم يقتصر هذا التشاور فقط على مستوى وزراء الخارجية بل تعداه إلى الرؤساء الأفارقة الذين حرصوا على تعزيز هذه الصلات مع رئيس الجمهورية الفرنسية مباشرة، إما كتابة أو شفويا. ولعل هذا ما برر وجود كتابة عامة لرئاسة الجمهورية مكلفة بشؤون المجموعة والدول الإفريقية ومدغشقر. وفي هذا الإطار كتب أحد مستشاري رئيس الكتابة العامة: «*لقد رغب الجنرال دوغول في إقامة علاقات شخصية ومباشرة مع رؤساء الدول والحكومات. يستقبلهم في كل مرة يطلبون ذلك بقصر الإليزيه، أو يجتمع بهم على مائدة غذاء حيث يمكن لهم، بعيدا عن إكراهات البرتوكول، التعبير بكل حرية وطلاقة. ويحدث له أحيانا أن يستقبل مبعوثيهم لتلقي رسائل كتابية أو شفوية*».[1]

فاليري جسكار ديستان وفرانسوا متيران لم يخرجا من هذه القاعدة. فالأول كثف من صلاته بالرؤساء الأفارقة، وذلك بالتأسيس للقمم الفرنسية الإفريقية

---

[1] A. Plantey, 1979, « La politique du Général de Gaulle à l'égard de l'Afrique Noire ». In *L'entourage et de Gaulle*. Colloque organisé par l'Institut de Gaulle. Nice, 26/27 Mai 1978. Paris, Plon.

وبتطوير دبلوماسية الأسفار الرسمية والخاصة. واعتمد الثاني على ماضيه الإفريقي في التقرب من المسؤولين الأفارقة.

وكبند أخير في هذه الاتفاقيات الديبلوماسية والقنصلية يمكن أن نسطر على المساندة التقنية والمالية للجمهورية الفرنسية ومساهمتها في تكوين الأطر الديبلوماسية والقناصلة الأفارقة، إما بمعهد الدراسات العليا لما وراء البحار. أو مباشرة بوزارة الخارجية، أو بالسفارات والقنصليات الفرنسية.

والواقع، أن التعاون الديبلوماسي خضع (وما زال يخضع) لعزائم القادة والساسة وللتقلبات المحلية والإقليمية والدولية أكثر مما يخضع لنصوص الاتفاقيات.[1]

1 – 2 – الاتفاقيات العسكرية، الدفاع

تقوم الاتفاقيات العسكرية على أربعة محاور:

• اتفاقيات الدفاع التي تسمح للدول الموقعة بالمناداة على فرنسا لمساعدتها مباشرة في ضمان أمنها الداخلي والخارجي.

• اتفاقيات المساندة التقنية العسكرية، وهي مكملة للأولى، تقضي بتزويد الجمهوريات في غرب إفريقيا بالمستشارين التقنيين، بالعتاد والمئونة وبتكوين الضباط والجنود.

• التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا الغربية.

• وأخيرا الاتفاقيات التي تخص المواد الأولية الإستراتيجية.

بالنسبة لاتفاقيات الدفاع، مبدئيا كل دولة في إفريقيا الغربية مسؤولة عن حماية ترابها الوطني والدفاع عنه داخليا وعلى المستوى الخارجي. طبعا، يمكن

---

[1] M. Ligot, *Les accords de coopération. Op.cit*, p. 94.

لهذه الدول في بعض الحالات المناداة على القوات المسلحة الفرنسية لمساندتها في هذه المهمة، طبقا لشروط معينة تحددها اتفاقيات خاصة. كما يمكن لهذه القوات من جهتها أن ترفض التدخل. وقد نصت اتفاقيات الدفاع في عبارات أقل ما يقال عنها أنها غير واضحة [1] على «تبادل العون والمساندة لتحضير وتأمين دفاعهما» وعلى المشاورات الدائمة بصورة عامة حول قضايا الدفاع بغية تحديد الظروف التي يمكن فيها تعزيز التحرك الضروري لاحتواء الأزمات.

---

[1] Fr. Luchaire, *Droit d'outre mer et de coopération*. *Op.cit*, p. 543.

اتفاقيات الدفاع والتعاون العسكري التقني
بين فرنسا ودول إفريقيا الغربية

الدول	طبيعة الاتفاقية	تاريخ الاتفاقية	ملاحظة
بوركينا فاصو	مساندة عسكرية تقنية	1961-04-24	اتفاقية المساندة العسكرية التقنية
		1965-07-14	معاهدة متعلقة بالدعم اللوجستيكي للقوات المسلحة
الكوت ديفوار	دفاع	1961-04-24	اتفاقية دفاع
	مساندة عسكرية تقنية	1961-04-24	اتفاقية مساندة عسكرية تقنية
	مساندة عسكرية تقنية	1965-08-24	معاهدة متعلقة بالدعم اللوجستيكي للقوات المسلحة
	مساندة عسكرية تقنية	1978-01-26 1980-03-19	اتفاقية خاصة في مجال التسلح تكوين الطيارين الافواريين
غينيا	مساندة عسكرية تقنية	1985-04-17	اتفاقية تعاون عسكري تقني (مصادق عليها في 1987/11/18)
مالي	مساندة عسكرية تقنية	1985-05-06	اتفاقية تعاون عسكري تقني (مصادق عليها في 1987/11/18)
موريتانيا	مساندة عسكرية تقنية	1986-04-27	معاهدة تعاون تقني في مجال تكوين الأطر الإدارية العسكرية (دخلت حيز التنفيذ في 21 يناير 1981)
	مساندة عسكرية تقنية	1985-04-	اتفاقية تعاون عسكري تقني (مصادق عليها في 1987/11/18)
السنغال	دفاع – مساندة عسكرية تقنية	1974-03-29	اتفاقية تعاون في مجال الدفاع
	مساندة عسكرية تقنية	1972-03-29	معاهدة حول تطور مديرية المباني والقوات البحرية (دخلت حيز التطبيق في 1985/2/21)
	مساندة عسكرية تقنية	1979-10-26	معاهدة حول شروط تحويل مديرية المباني والقوات البحرية
	مساندة عسكرية تقنية	1974-03-29	معاهدة تحدد مساطر وشروط الإمدادات والدعم اللوجستيكي
	مساندة عسكرية تقنية	1974-03-29	بروتوكول اتفاق متعلق بسلامة الطيران العسكري

Marchés Tropicaux, 29 Décembre 1989, p.3871

ولتحقيق هذه الأهداف التي حددتها اتفاقيات الدفاع، قامت بنيات التنظيم على ثلاثة مستويات:

* على المستوى القاري، وتتم معالجة قضايا الدفاع العامة بمساهمة الجانبين الفرنسي والإفريقي في إطار مؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات. غير أن أحكام هذا الفصل ظلت حبرا على ورق.

* على المستوى المحلي، يتم تدارس المشاريع والمخططات المتعلقة بالدفاع من طرف لجنة الدفاع المختلطة، دائمةٍ أعضاؤها ومتساوية، مكونة من ممثلين عن فرنسا وعن كل دولة إفريقية موقعة لاتفاقيات الدفاع.

* وأخيرا على المستوى الإقليمي، كما هو الشأن بالنسبة لدول مجلس الوفاق الثلاثة: الكوت ديفوار والنيجر والبنين، حيث ينظر المجلس الجهوي للدفاع في كل الأمور العالقة بمسألة الدفاع. ويتكون المجلس من رؤساء الدول أو ممثليهم ومن الوزير الأول الفرنسي ومن أعلى هيأة عسكرية في كل دولة.

يجب القول أن بوركينا فاسو، الدولة الرابعة في المجلس، تخلفت عن توقيع اتفاقيات الدفاع[1]، وإن كانت قد رخصت لفرنسا حق الطيران والنزول والعبور حتى لا تعيق دفاع جيرانها المتعاقدين مع المتروبول.

ومهما يكن من أمر، فلجن الدفاع هاته ومجالسها تكتسي طابعا ديبلوماسيا ليس إلا. وتشكل القوات الفرنسية المتواجدة في عين المكان، إلى جانب القوات المسلحة الإفريقية، تراتبيتان متوازيتان، منفصلة إحداهما عن الأخرى. ولا توجد أي

---

[1] لقد صرح رئيس دولة بوركينا فاسو م. ياميوكو أنه لا يرغب في بقاء قوات أجنبية مستقلة على تراب بلاده. ويعتبر أن بلاده قادرة بـــ 20 ألف جندي والعديد من ضباط الصف و50 من الضباط، على تشكيل قوة وطنية، انه لا يطلب العون الفرنسي إلا لتكوين هذا الجيش، لكنه يرفض قطعا تواجد الأجانب "مساندتهم محسوبة وابتساماتهم صفراء". جريدة لوموند الفرنسية 21 أبريل 1961.

علاقة سيطرة أو خضوع بين لجنة الدفاع والقوات المحلية. لكن، وعلى الرغم من الحيطة التي رافقت كتابة هذه النصوص، فقد كان من غير المستبعد تدخل فرنسا العسكري في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية[1] ؛ تدخل يأخذ شكل دعم لوجيستي عند اضطراب الأوضاع الداخلية. بل ومن المحتمل جدا أن تكون هناك اتفاقيات سرية قد أبرمت بين هذه الجمهوريات في إفريقيا الغربية والدولة الفرنسية، تقضي بتدخل القوات الفرنسية لاستتباب الأمن الداخلي أو لتأمين سلامة الرئيس الشخصية وسلامة أسرته.

غير أن أحكام هذه الاتفاقيات أصبحت محرجة بالنسبة لباريز في السنوات الأخيرة. قد تتعرض أحد الأنظمة المستبدة في المنطقة لتهديدات الطلبة أو العمال مثلا من غير أن يكون في مقدور فرنسا التدخل لحمايتها. والأمثلة على ذلك كثيرة. ونستحضر هنا رفض فرنسا طلب الكوت ديفوار لتقديم المساندة لمحق المظاهرات التي اندلعت عام 1990.

إن تشريح التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا الغربية، وإن كانت ضعيفة [2]، فهي ترمي إلى حماية نظام موال لها وتابع. وإلا، كيف نفسر مثلا تدخل المظليين الفرنسيين في الطوغو عند اندلاع أحداث 23 شتنبر 1986، وقبلها في التشاد أو جمهورية إفريقيا الوسطى. ومهما كان اسم العملية التي أطلقت على التحرك الفرنسي: براكودا، مانتا أو النسر، فإن الهدف الفرنسي منها واحد هو حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية الفرنسية. ألم يكتب فرانسوا متيران

---

1 A.Bourgi, *La politique française de coopération. Op.cit*, p.100.

2 منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تدخلت الجمهورية الفرنسية عسكريا في باقي أنحاء القارة الإفريقية عشر مرات تقريبا، ولا مرة واحدة في إفريقيا الغربية: الكابون 1964 و1990؛ تشاد 1968، 1972، 1978، 1983؛ الزائير (الكونغو الديموقراطي حاليا) 1978، 1991؛ الطوغو 1986؛ جزر القمر 1989 و1995.

في «*تأملاته حول السياسة*»[1] أن «*في دائرة النفوذ الفرنسية، في إفريقيا، أميز لغتنا بالدرجة الأولى، صناعتنا، وأمننا، وهي جبهات ينبغي الدفاع عنها. إذا تخلينا عن واحدة منها سقطت القلعة بأكملها. هذه الصورة الحربية تترجم أفكاري بالضبط، وتنطبق تماما على الجيش وقوته الرادعة*».

والواقع أن هذه الأفكار لم تكن بنات فرانسوا ميتران لوحده. فالجنرال دوغول كان قد عبر، عشرين سنة قبل ذلك، عن مكانة إفريقيا في السياسة الفرنسية، لما قامت شريحة من الرأي العام الفرنسي تحتج على طبيعة هذه المساندة لبلدان إفريقيا التي – وحسب هذه الانتقادات – لا تستحق هذا المجهود المالي والعناية العسكرية. يقول:« *إن الأموال التي تقدمها فرنسا للدول (الإفريقية) ليست أموالا مهدرة، وإنما هي استثمار جيد. إن الإعراض عن التعاون*. يضيف الجنرال، *يعني الإعراض عن دورنا في تطوير الشعوب الإفريقية... من غير أن تستسلم لإحدى القوى العظمى التي تقتسم العالم*».

لقد أدركت فرنسا أن إستراتيجيتها العسكرية في إفريقيا تقوم على الامتداد والاستمرارية التي كنا قد تحدثنا عنها سابقا. إذ تعد من بين القوى الاستعمارية القليلة التي تجاوزت تقلبات التاريخ، فضبطت هياكلها وواصلت تأسيس علاقتها مع ممتلكاتها في ما وراء البحر سابقا، حسب ما تمليه عليها مصالحها طبعا. «*فالإليزيه*، كما أدلى بذلك مسؤول في وزارة الخارجية 1983، *يعتبر أن لفرنسا مكانة في إفريقيا ينبغي لها الحفاظ عليها، على الأقل، لتقديم البديل للدول الذي إذا لم تتوفر على اختيار ثاني، ستنفتح على الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي*».[2]
ولعل هذا ما يفسر انتشار القوات الفرنسية في معظم دول إفريقيا الغربية.

---

[1] Cité par T. Mwayila, 1987, «La France et la défense de l'Afrique ». Actes du colloque. In *Francophonie et géopolitique africaine*. Paris, p. 39.
[2] P.Chaigneau, «La politique militaire de la France en Afrique. Problèmes et perspectives ». *Francophonie et géopolitique africaine*. *Op.cit*, p. 54.

غير أن هذه الدول، ورغبة منها في التخلص من وصاية محرجة، وتأكيد سيادتها، ستدين الفكر الذي تمت به صياغة هذه الاتفاقيات وتطلب مراجعة بنودها التي منحت لفرنسا امتيازات جمة كالحفاظ على بعض المنشآت العسكرية بصورة مؤقتة ودائمة، وعلى بعض النقط الإستراتيجية. ولنا أن نتساءل إن كان هذا الاعتراف بهذه المزايا لا يمس سيادة الدول الإفريقية.

1 – 2 – 1 - اتفاقيات المساندة التقنية العسكرية

لقد التزمت فرنسا بمساندة كل دول إفريقيا الغربية فيما يخص إنشاء جيوشها الوطنية وتزويدها بالمئونة والمعدات، بأن تضع تحت تصرفها وبصورة مجانية، جملة من المؤطرين وتؤمن على نفقتها الخاصة تكوين الأطر إما في عين المكان أو في مدارس التكوين بفرنسا، وأخيرا تقدم دعما لوجيستيا للقوات الإفريقية. بالمقابل، تتعهد الجمهوريات الإفريقية بالمناداة على فرنسا وفرنسا فقط في كل ما يتعلق بالتكوين والإصلاح وتجديد العتاد والتجهيزات بهدف خلق نوع من الانسجام في التسلح. وتحتفظ هذه الجمهوريات بحق قبول مساندة الدول الأخرى، في حالة خصاص أو انقطاع الإمدادات الفرنسية. غير أن بعض اتفاقيات الدفاع تنص على التوجه بالأولوية لفرنسا. بعضها الآخر يقتضي دراسة المقترحات التي تعرضها قوى أخرى من طرف لجن الدفاع.

وقد استفادت إفريقيا جنوب الصحراء من 38% من حجم المعونة العام المتعلق بالعتاد، نالت منه السنغال والتشاد حصة الأسد، نظرا للخصوصية التي تشكلها هاتين الدولتين في الخريطة الاستراتيجية الفرنسية. أما من حيث عدد المساندين العسكريين، فقد بلغ سنة 1962: 2500 رجل، ليتراجع هذا الرقم سنة 1994

إلى 880 رجل، يمثلون مختلف القوات العسكرية وقوات الدرك ومصالح الصحة العسكرية.[1]

إن البعد السياسي لنصوص الاتفاقيات واضح جدا للملاحظ الحصيف. فهو يخدم مصلحة كلا الطرفين. بالنسبة لرئيس الدولة الإفريقي، صمام الأمان لبقائه في السلطة. وبالنسبة لفرنسا، فرصة شرعية للتدخل للحفاظ على حليف دائم ومميز. لكن عشر سنوات بعد اتفاقيات التعاون عام 1960، ستطلب الدول الإفريقية مراجعة بنودها. صحيح أن أهم دول في المنطقة السنغال والكوت ديفوار بالأساس ستفضل الحفاظ على اتفاقيات الدفاع الأولى مع بعض التعديلات البسيطة.

1 – 2 – 2 – الحضور العسكري الفرنسي في إفريقيا الغربية

إن أهم القواعد الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء توجد بالسنغال والكوت ديفوار والكابون وجمهورية إفريقيا الوسطى وأخيرا في جيبوتي. ويعد هذا الحضور مقابلا عن مسؤوليات الدفاع التي تتحملها فرنسا، وكذلك للمدد الذي تقدمه في مجال التكوين والتجهيز العسكري. وقد شهد هذا الحضور بعض التراجع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث بلغ عدد الجنود في المنطقة عام 1960، ما يقرب من 60.000 رجل موزعة على 90 ثكنة، ليصل هذا الرقم إلى 23.000 رجل موزعة على 40 ثكنة سنة 1964. وفي سنة 1981 بلغت هذه الأعداد 6700 رجل موزعة على ست دول.[2]

وفي 1992 لم تبق إلا أربعة قواعد فرنسية في إفريقيا تم التنازل عنها طبقا لاتفاقيات الدفاع الموقعة بين فرنسا والحكومات الإفريقية. أهم هذه القواعد التي تكتسي بعدا استراتيجيا في إفريقيا الغربية: دكار. وتعتبر قاعدة العاصمة السنغالية

---

[1] Agir et Survie, 1996, « Les dossiers noirs de la politique africaine de la France ». Dossier n° 4, Paris, l'Harmattan. p. 211-213.

[2] R. Luckham, Février 1982, «Le militarisme français ». In *Politique Africaine*, n°5. p. 95-110.

أكبر مرفإ في المنطقة، وأهم خط بحري وجوي متجه نحو أمريكا الجنوبية وخليج غينيا وإفريقيا الجنوبية. وطبقا لاتفاقيات 29 مارس 1974، يتمركز بالقاعدة ما يقرب من 1200 عسكري فرنسي، تليها من حيث الأهمية قاعدة ميناء بووي في الكوت ديفوار ب 500 رجل. غير أن هذه القاعدة لا تكتسي نفس الأهمية الإستراتيجية كدكار، بل تستعمل كمحطة للتوقف الدوري أو كنقطة استدلال للحكومات الصديقة عند نشوب أزمات داخلية.

إن دول إفريقيا الغربية الفرنسية حتى وإن لم تشهد اضطرابات قوية على المستوى الداخلي، بل وحتى على المستوى الخارجي، فإن الحضور العسكري الفرنسي الذي تم طبقا لاتفاقيات التعاون العسكري لعب دورا فعالا في الحفاظ على توازن المنطقة. ولعل هذا ما ينشده رجال المال والأعمال. فالرأسمال الفرنسي الذي يراقب معظم الآليات الاقتصادية في دول المنطقة وعلى رأسها السنغال والكوت ديفوار استفاد ويستفيد من التأطير العسكري الفرنسي.

1 – 2 – 3 – الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الأولية الإستراتيجية

لقد التزمت السنغال ودول مجلس الوفاق الثلاثة باستثناء بوركينا فاصو وموريتانيا، بموجب اتفاقيات الدفاع، اتباع سياسة التشاور مع فرنسا حول المواد الأولية الإستراتيجية، مؤمنة لها الأولوية في المبيعات والأولوية عند التزود بالتجهيزات. أكثر من ذلك، التزمت هذه الدول بتخزين المواد لصالح القوات المسلحة الفرنسية. إن القراءة الأولية لبعض بنود الاتفاقيات المتشابهة كما قلنا، مع الدول التي تتوفر على احتياطي مهم من المواد المصنفة إستراتيجية، يوضح لنا مدى شدة القيد الذي يربط معصم الجمهوريات الإفريقية ويمنعها من مراقبة خيراتها والاستفادة منها بكل حرية:

* الفصل الأول: تضم المواد الأولية والمصنفة إستراتيجية، مجموعة من الأصناف:

- الصنف الأول: المحروقات السائلة والغازية،

- الصنف الثاني: الأورانيوم والهليوم والليثيوم والتوريوم وكل المعادن المشتقة منها. وتغيير هذه اللائحة يكون موضوع تشاور بين الأطراف الموقعة.

* الفصل الرابع: تيسر الجمهورية الإفريقية تخزين المواد والمنتجات الإستراتيجية لصالح القوات المسلحة الفرنسية. وإذا فرضت ضرورات ومصالح الدفاع، فإنها تحد أو تمنع تصدير هذه المواد لبلدان أخرى.

* الفصل الخامس: أن تكون الجمهورية الفرنسية على علم بكل البرامج والمشاريع المتعلقة بتصدير هذه المنتجات الأولية خارج الجمهورية الإفريقية، طبقا لما ورد في الفصل الأول من الاتفاقية.

إن هذه الفصول تعكس لنا استمرار طبيعة العلاقات التي ربطت المترو بول في الماضي بمستعمراتها: علاقات الهيمنة والاستغلال بل والاستبداد في تسخير هذه الثروات، بعيدا عن كل منافسة أجنبية، لصالح الرأسمال الفرنسي الذي هيمن على كل مراحل الإنتاج، من الاستخراج، بل من الاكتشاف المرتقب للهليوم مثلا والمواد المعدنية الأخرى المنصوص عليها في الفصل الأول، إلى تسويق هذه المنتجات في الأسواق العالمية.

إن استمرار الاستعراض العسكري الفرنسي ببلدان إفريقيا الغربية، على مر ثلاثين سنة، أي من عام 1960 إلى 1990، قائم على ثوابت في السياسة الخارجية للمترو بول، لم ينل منها تناوب اليمين واليسار على الحكم في الإليزيه. فقد أعطى هذا الحضور العسكري للحاكمين في باريز، هامشا كبيرا في المناورة لإرسال الجنود إلى مسرح العمليات، في رواندا أو الزائير وغيرها، مؤكدين على ما فتئوا يجهرون به عن مكانة فرنسا في العالم وسرعتها في التدخل وقدرتها على التحرك الاستراتيجي. وسمح هذا التبرير أيضا بتمرير هذا التدخل واستساغته في هدوء من طرف الرأي العام الفرنسي. ثم إن هذه القواعد الفرنسية في دكار وغيرها، تهيئ

القوات الفرنسية على التدرب والتأقلم في أجواء مختلفة عما هي عليه في أوربا، وتؤنسهم بمجالات جغرافية قد يضطلعون فيها يوما بقيادة العمليات، في إطار الأمم المتحدة مثلا.

أليس ذلك ما تسعى إليه فرنسا: تسلق مدارج الصدارة بين الأمم ومساهمتها في حل مشاكل العالم، مستندة في ذلك على شركائها الأفارقة « *بتكلفة مالية لا تتعدى 4% من ميزانية وزارتها في الدفاع، أي تكلفة أسبوع واحد من انتشار العمليات العسكرية الأمريكية في الصومال* ».[1]

1 – 3 – الاتفاقيات الاقتصادية والنقدية والمالية

إن الهدف الذي توخاه المشرع الفرنسي من اتفاقيات التعاون الاقتصادي المبرمة مع دول إفريقيا الغربية – نظريا على الأقل – هو تشجيع التنمية المتبادلة. فقد نص مدخل الاتفاقيات على أن « *التعاون يكتسي أهمية قصوى في المجالات النقدية والاقتصادية والمالية، حيث تسهم العلاقات المتميزة في التنمية المتوازنة والمتطابقة للاقتصاديات والمبادلات* ».

ومعظم هذه الاتفاقيات ثنائيـــة، ترمي - كما رأينا في نصوص قانونية سابقـــة - إلى تمييز فرنسا بالتفضيل والأولوية عن باقي الدول الصناعية الأخرى، وتسطر الخطوط العريضة للمنتظم الذي عرف ب: منطقة الفرنك. وقد تمت تكملة هذه البنود بالتوقيع على اتفاقيات متعددة الأطراف في 12 مايو 1962، جمعت بين فرنسا ودول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا.

إننا لا نسعى هنا – وإن كان هذا طموحنا – إلى الإحاطة الكاملة بميكانيزمات التعاون الاقتصادي، بقوة أو ضعف آلياتها المؤسساتية. ولكن إلى إعطاء نظرة ملموسة عن تفاعلها حول بعض المبادئ التي تؤسس، ودائما حسب

---

[1] A. Jacquens, Mai 1997, «Vers une redéfinition de la coopération militaire française en Afrique », In *Marchés Tropicaux*. n°1027.

زعم المشرع الفرنسي، إلى التنمية في ظل التبادل التجاري والاستقرار النقدي والعون المالي.

1 – 3 – 1 - التبادل التجاري

لقد نصت هذه الاتفاقيات على سيادة كل دولة في تحديد سياستها التجارية والمالية الخارجية، والحفاظ على النظام التفضيلي القائم على حرية التنقل وإعفاء البضائع من الرسوم الجمركية، مع التحفظ الذي يمكن أن تعبر عنه الجمهوريات الإفريقية حول هذا المبدأ – بالاتفاق طبعا مع فرنسا – لحماية صناعاتها المحلية. وأخيرا تأمين تسويق مميز لأهم منتوجات وبضائع الأطراف الموقعة. وقد حددت آليات التبادل التجاري « *البرتوكولات الجمركية لتطبيق النظام التفضيلي*» الذي أوضح أن المراد بمنتوج الدولة هو المنتوج المستخرج أو المستثمر، وكذلك المنتوجات المستوردة التي لقيت بعض التحويل.[1]

والواقع أن تسويق المنتوجات الإفريقية – كما تثبته الدراسات العديدة التي تمت في هذا الإطار – [2] فلتت من مراقبة الحكومات المحلية. فأثمنة البن أو الحديد مثلا تحددها الدول المصنعة، وتتم وفق آليات يغلب عليها طابع المضاربة. وحتى وإن حاولت الدول المصدرة، عند انكماش الطلب على مواردها، تخفيض قيمة عملاتها لتحفيز المبيعات، فإن ذلك غالبا ما يؤدي إلى ارتفاع مصالح المديونية وتكاليف الاستيراد.

وقد عبرت فرنسا في مبادلاتها التجارية مع دول إفريقيا الغربية عن انكماش الطلب في مطلع الستينيات، لما تراجعت صادراتها نحو إفريقيا من 65 % سنة 1959 إلى 62 % سنة 1962. وتقلصت وارداتها الإفريقية من 62 % سنة 1959 إلى

---

[1] N. Scherk, *La coopération avec la France*. *Op.cit*, p.27.

[2] F. Houart, «L'Afrique, un enjeu économique limité ». In *Dossier du GRIP*, n°198, 2-95. p.1-42. ; P-S Guillaumont, 1993, «Quelle politique française pour la coopération et le développement ? ». In *Commentaire*, Printemps, n° 61. p.57-67.

57.4 % 1962.[1] غير أن حجم المبادلات بين فرنسا ودول منطقة الفرنك، يلاحظ الأستاذ ف. لوشير، إذا كان قد شهد بعض الاستقرار في قيمته المطلقة ما بين 1958-1962، فإن المبادلات التجارية الفرنسية مع باقي الدول الأخرى قد تضاعفت في نفس الفترة تقريبا. طبعا، قد يحيلنا هذا الموضوع إلى الجدل الذي دار مدة بين الساسة ورجال المال والأعمال، ما إذا كان الاستثمار في إفريقيا أو إعانة دولها صفقة رابحة بالنسبة للرأسمال الفرنسي أم صفقة خاسرة.

عموما، إذا كانت الصادرات الإفريقية قد سجلت في سنوات الستين، وحتى مع بداية السبعينيات، بعض النتائج المرضية في ميزانها التجاري، فإن الأرقام التي أوردها البنك الدولي في دراسته «*التنمية الحثيثة في إفريقيا جنوب الصحراء*»[2] تثبت تراجع أهم المنتوجات التسويقية. والجدول الموالي يعكس هذا الطرح. فقد انخفض نصيب إفريقيا من الصادرات ما بين 1960 و1978 بنسبة أربعة معادن من أصل ثمانية (النحاس، الزنك، القصدير، الرصاص). وبالنسبة للحديد والبوكسيت، لم يسجل تقلص صادراتها إلا في سنوات السبعين. ونفس الشيء حصل مع المنتوجات الغذائية، إذ انحصرت ستة أصناف من أصل عشرة (الكاكاو، الفول السوداني، زيت النخيل، الموز، الذرة). وقد هبطت صادرات البن كذلك ابتداء من السبعينيات.

بعض المنتوجات الإفريقية الأخرى كالخشب والقطن والمطاط والسيسال، تم الوقوف على تراجع صادراتها منذ فترات طويلة.

إن انهيار أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية لا يمكن أن يفسر لوحده تقلص قيمة الواردات الفرنسية القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء. فالقراءة الأولية للبيانات التالية توضح لنا أن كميات المنتوجات الإفريقية المنزلة بالموانئ الفرنسية

---

[1] Fr.Luchaire, *Droit d'outre mer. Op.cit*, p.564.

[2] S. R Lewis, 1990, «Le commerce africain et l'économie mondiale ».In *Stratégie pour un nouveau développement en Afrique*. Textes réunis par R. Berg et Seymour Witaker. Traduit de l'Anglais. Paris. Economica. p.455-480.

ما بين 1986-1988 لم ترتفع إلا في حالة البوكسيت والغاز الطبيعي. بينما تراجع البن الأخضر ب 15 %، والفوسفاط ب 20 %، والنحاس ب 28 %، والقطن الخام ب 33 %. لقد تراجع نصيب إفريقيا جنوب الصحراء من الواردات الفرنسية من 6.5 % إلى 5.1% لصالح الواردات المغربية (المرتبة الثانية بعد الجزائر)، وواردات إفريقيا جنوب الصحراء (المرتبة الثالثة) وتونس (المرتبة الرابعة). أما الكوت ديفوار والسنغال والنيجر فقد انحدرت على التوالي إلى الرتبة الخامسة والعاشرة والحادية عشر في سلم المبادلات التجارية.(1)

أكيد أن الإحاطة بهذه المؤشرات العامة التي أصبح من الصعب تحقيقها أمام تعقد ظاهرة المبادلات التجارية تقتضي القيام بدراسات دقيقة. ويمكن أن نتساءل هنا ما إذا كان هذا التراجع الذي تعكسه لنا الأرقام علامة على ضيق نفس الإمبريالية الفرنسية. صحيح، «*أن إفريقيا الغربية، وعلى الرغم من الأمل المحدود الذي ولده اكتشاف واستغلال معادن جديدة كالحديد والبوكسيت، فقد ظلت مع ذلك، ويجب الاعتراف به، على هامش مراكز الاستقطاب الكبرى للإمبريالية المعاصرة. وهذا أمر مدهش حقا، يذكر بإحدى الثوابت في التاريخ الإمبريالي لفرنسا، ويكشف عن عجزها عن القيام بدور اقتصادي مهيمن على الساحة الدولية، كما تلزمها بذلك طموحاتها الاستراتيجية والسياسية*».(2)

1 «Le commerce de la France avec l'Afrique de 1986 à 1988 ». In *Marchés Tropicaux*, 29/12/1989, p. 3849.

2 C. Coquery-Vidrovitch, 1976, «L'impérialisme français en Afrique Noir : idéologie impériale et politique d'équipement, 1924-1975 ». In *Relations Internationales* n° 7. p. 261-282.

نصيب إفريقيا جنوب الصحراء في صادرات الدول المتنامية

- بالنسبة المئوية -

		1960	1970-1960	1978-1976
المعادن	النحاس	47.3	52.1	38.8
	الحديد	10.8	30.3	19.7
	البوكسيت	5.7	4.7	31.7
	الفوسفاط	0.6	13.3	14.3
	الزنك	27.7	25.9	18.7
	القصدير	11.7	9.7	3.6
	الرصاص	12.9	19.4	6.6
غذائيات	البن	19.3	29.3	29.1
	الكاكاو	72.8	80.1	72.3
	الفول السوداني	87.1	74.8	63.5
	زيت النخيل	65.7	22.6	6.7
	الموز	11.3	7.2	4.9
	السكر	4.6	5.6	11.0
	الذرة	4.8	4.4	2.5
	زيت الفول السوداني	77.3	72.2	56.8
	الشاي	7.1	15.7	19.4
مواد أخرى	الخشب	44.7	22.8	18.5
	القطن	23.2	28.8	22.4
	المطاط	7.4	7.9	4.9
	السيسال	68.5	58.5	52.8

Lewis SR Jr, « Le commerce africain et l'économie mondiale ».

In *Stratégie pour un nouveau développement. Op.cit*, p. 525.

تطور الكميات المستوردة

المنتوج	الكـميات – آلاف الأطـنان			التحولات
	1986	1987	1988	1988–1986
البن الأخضر	177.6	162.1	150.1	15–
القطن الخام	48.6	40.8	32.7	32–
الكاكاو	36.0	36.8	36.0	–
النحاس	72.7	48.1	52.2	28–
الألمنيوم	48.7	33.0	45.2	28–
الفوسفاط	2.0	1.7	1.6	20–
الحديد	2.9	2.9	2.9	7–
البوكيست	0.5	0.5	0.7	40+
الغاز الطبيعي	5.9	6.6	6.2	5+

« Le commerce de la France avec l'Afrique »

In *Marchés Tropicaux*, 29.12.1989, p. 3849.

1 – 3 – 2 – التعاون النقدي

إن دراسة العلاقات الفرنسية الإفريقية في المجال النقدي، تعكس لنا بصورة جلية، حدود سيادة الدول الإفريقية في ضبط سياستها النقدية والبنكية، واعترافها بالعملة الفرنسية كسيولة نقدية دولية في المنطقة.

لقد أجمعت كل الجمهوريات الفرنكفونية في غرب إفريقيا على تأكيد انتمائها لمنطقة الفرنك. وقد شكلت هذه الجمعية الدولية، وإلى وقت قريب، نظاما نقديا إقليميا، ضم حوالي 14 دولة، اجتمعت في إطار الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى، طبقا لاتفاقيات 12 ماي 1962 التي حددت جملة من الأحكام، نسطر على أربعة منها:

• الحرية المطلقة في انتقال رؤوس الأموال والتزام الدول الإفريقية في المقابل بتطبيق ضوابط الصرف، إن لم تكن بصورة متشابهة، على الأقل، بتنسيق مع المساطر المعمول بها في فرنسا،

• تحويل غير محدد وسعر صرف ثابت[1]. فمختلف عملات المنطقة قابلة للتحويل فيما بينها من غير تحديد سقف لذلك، يعني أن العملية تتم وكأن منطقة الفرنك تتوفر على عملة واحدة لكنها ماديا تملك أشكالا مختلفة،

• تقدم الخزينة الفرنسية ضماناتها، وبصورة غير محددة، لكل العملات التي يصدرها البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية.

• مقابل هذه الضمانة، تلتزم مؤسسة الإصدار في إفريقيا الغربية، وطبقا للاتفاقيات النقدية المبرمة في هذا الشأن، بإيداع 66 % على الأقل من احتياطاتها من العملة الصعبة بالخزينة الفرنسية.

لقد سمح هذا التعاون النقدي للدول الأعضاء بتجنب اضطراب ميزان الآداءات عند الأزمات المالية التي لا تقوى أمام صدماتها الاقتصاديات الإفريقية خاصة، نظرا لعدم الاستقرار في أسعار المنتوجات والمواد التي تصدرها إلى الأسواق العالمية، مما يؤثر على احتياطاتها من العملة الصعبة. وكذلك مكن هذا التعاون من اتباع سياسة توازن نقدي، تبلورت في تضخم جد معتدل. لأن التضخم، كما نعلم، عنصر موجب للركود الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي. وأخيرا، هيأ التعاون بين فرنسا ودول الاتحاد لاندماج اقتصادي جهوي في المنطقة، ظل قائما، لمدة ثلاثين سنة أو ما يزيد على ذلك، إلى أن هدت أركانه إجراءات تخفيض العملة بنسبة 50 % في يناير 1994.

---

[1] أ. كامارا يؤكد في مقاله أن تحديد سعر صرف الفرنك يتم بطريقة إدارية لا تستند على ميكانيزمات أسواق الصرف. أنظر:

A. Camara, Janvier/Mars 1995, « Zone franc, la face cachée de la convertibilité », In *Afrique 2000*, n° 20. p .35-48.

لقد شكلت منطقة الفرنك، ثلاثة عقود بعد حصول دول إفريقيا الغربية على استقلالها، إحدى الآليات التي ربطت برامج النخبة السياسية في الجمهوريات الإفريقية بالاستراتيجية الاقتصادية للمتربول. وشدت وثاق مسكوكات الدول الأعضاء بالفرنك الفرنسي. فأقامت منطقة تجارية مميزة، وأسواق محمية، وشجعت الصادرات والواردات الفرنسية بأثمنة – صحيح أنها مرتفعة عما هو عليه الحال في الأسواق العالمية– لكن على حساب تخصص الشركاء الأفارقة في المنتوج الواحد بدل تنوعه. وأصبحت السيادة النقدية للدول وأسعار عملاتها تابعة لتطور الفرنك الفرنسي في ارتفاعه وفي انخفاضه.[1] بل إن الخزينة الفرنسية تشرف على تسيير احتياطات هذه الدول من العملة الصعبة، التي شكلت ولمدة طويلة بعد الاستقلال، خلال سنوات ازدهار رواج المواد الأولية، دعما أساسيا للاقتصاد الفرنسي.

لكن، مع بداية العشرية الثانية من الاستقلال، ستعبر الدول الإفريقية عن رغبتها في المساهمة الفعلية في تسيير مؤسسات الإصدار. وهو ما انتهى، بعد مفاوضات طويلة، إلى التوقيع على اتفاقيات شكلت القاعدة القانونية للمنطقة النقدية. وقد حافظت هذه النصوص على أهم المساطر المتعلقة بآليات التعاون النقدي بين فرنسا ودول الاتحاد.

1 – 3 – 3 – المعونات المالية

تشكل هذه المعونات المالية أهمية بالغة بالنظر للحيز الذي تشغله في جداول الميزانية الفرنسية، وبالنظر كذلك للحساسية التي قد تخلقها لدى الرأي العام

[1] لقد تم تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي ومن ثمة تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي في السنوات الأخيرة ثلاثة مرات: في أكتوبر 1981 بنسبة 3% ؛ في يونيو 1982 بنسبة 5.75% ؛ وفي مارس بنسبة 2.5% ،

C. Monga, avril 1983, « La pilule du Dr. Delors ». In *Jeune Afrique*, n° 1167.

الفرنسي.[1] وطبقا لاتفاقيات التعاون المبرمة مع دول إفريقيا الغربية، ترمي هذه المعونات، التي تشمل قطاعات مختلفة، إلى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي: تمويل المشاريع التي تتقدم بها الجمهوريات الإفريقية، طبعا بعد المصادقة عليها من طرف اللجنة المديرية لصندوق المعونة والتعاون؛ وإعداد قاعدة من المساندين التقنيين وإرسالهم إلى النيجر وبوركينا فاسو وغيرها مع التكفل بأجورهم؛ ووضع إمكانات نقدية تحت تصرف هذه الدول، تعلق الأمر بنصيب من العملة الصعبة أو بتسديدات مقدمة من الخزينة، تقتطع لاحقا من احتياطات منطقة الفرنك؛ وأخيرا شراء الفوسفاط والألمنيوم والبن والكاكاو ومواد أولية أخرى بأثمنة تفوق أسعار الأسواق العالمية.

وتقدم المعونات الفرنسية لدول إفريقيا الغربية على شكل هبات (ارتفعت من 56 إلى 64 % سنة 1989) أو قروض (تراجعت من 66 إلى 44 % سنة 1989)، تم عبر قناة صندوق المعونة والتعاون الذي وسع دائرة نشاطه في السنين الأخيرة ليشمل دولا أخرى غير فرنكفونية. وذلك في إطار إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمعونات الفرنسية، التي بدأت مع فاليري جيسكار ديستان الرئيس الثالث للجمهورية الخامسة، ليصل عدد الدول إلى 33 دولة سنة 1988 (أنغولا، الموزانبيق وبعض دول الكارايبي). وقد ارتفعت إمكانية المؤسسة بنسبة 50 % سنة 1987 لتتجاوز سقف المليار ونصف فرنك فرنسي، موجهة بالأساس إلى تنمية الزراعات المعاشية والرفع من مردوديتها وتنويع منتوجات التصدير وإنجاز بنيات تحتية اقتصادية وتكوين الأطر.[2]

أما بالنسبة للصنـــدوق المركزي للتعـــــاون الاقتصادي، فينحصـــر دوره - كمؤسسة عمومية قائمة تحت وصاية وزارات المالية والشؤون الخارجية والتعاون -

---

[1] أنظر في هذا الإطار الفصل الثالث "التعاون الفرنسي الإفريقي، آراء وانتقادات" من الباب الثاني "معونات ومواقف سياسية".

[2] «Les aides financières françaises à l'Afrique en 1989. France–Afrique. Aide publique ». In *Marchés Tropicaux*, 28/12/1990, p. 3746.

في تقديم المساهمات والقروض للتنمية القروية أو للمشاريع الصناعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.[1] ومع الأزمة التي أعقبت الهزة البترولية الثانية في أواخر سنوات السبعين، سيرخص القانون المالي لسنة 1981 للصندوق بتقديم قروض للتقويم الهيكلي وإعادة تأهيل المؤسسات العمومية وهيكلة القطاع البنكي. غير أن التحولات السياسية والاقتصادية العميقة التي ترتبت عن انهيار المعسكر الاشتراكي 1989، فرضت على الصندوق المساهمة في مقاربة جديدة للتعاون مع دول إفريقيا الغربية، تجسدت في قمتي دكار عام 1989 ولابول بفرنسا سنة 1990.[2]

إن هذه المعونات المالية التي تقدمها فرنسا لدول غرب إفريقيا على الخصوص، والدول الأقل تقدما والأكثر فقرا على العموم، أهلها لتكون في طليعة الدول المتبرعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكان جون مارسيل جانيني قد قدر، منذ مطلع الستينيات في تقريره « *سياسة التعاون مع الدول السائرة في طريق النمو*»، أن فرنسا بتحقيقها لـــ 1.4 % من الناتج الوطني الخام المخصص لمعونة القطاع العام سنة 1961 تكون قد تجاوزت فعلا مقترحات الأمم المتحدة (التي طالبت الدول الغنية بتخصيص 1 % على الأقل من ناتجها الخام للمعونة من أجل التنمية). ودعا جانيني إلى دعم هذه النسبة بتحقيق تنمية اقتصادية لا تقل عن 5 % في السنة.

غير أن ما يجب التذكير به، هو أن إحصائيات عام 1961 شهدت بعض التضخم. إذ أدرجت في حساباتها النفقات المرتبطة بحرب الجزائر، وكل الإمدادات المخصصة لمقاطعات وأراضي ما وراء البحار، آخر معقل للإمبراطورية الفرنسية. والواقع أنا إذا حذفنا كل هذه الإمدادات، سنحصل على رقم قريب من 1.30 % سنة

---

1 «Les aides financières françaises à l'Afrique en 1989.France–Afrique. Aide publique ». In *Marchés Tropicaux*, 28/12/1990, p. 3746.

2 J.P Barbier, Avril/Juin 1992, «La Caisse Centrale de la Coopération Economique, 50 ans de relations franco-africaines ». In *Afrique Contemporaine*, n°162.

1961 و0.69 % سنة 1966، ليستقر بعد ذلك عند عتبة 0.68 % سنة 1970-1971، بل ويتراجع إلى حدود 0.35 % سنة 1976.[1] وقد وجب انتظار مطلع الثمانينيات لتسجل معونة القطاع العام من أجل التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء تقدما ملموسا، حقق 0.45 % سنة 1981؛ و 0.48 % سنة 1986؛ و0.54 % سنة 1989 كما يثبت ذلك الجدول التالي.[2]

التطور العام لمعونات القطاع العام الفرنسي للتنمية
(باستثناء أراضي ومقاطعات ما وراء البحار DOM-TOM)

معدل النمو %	نصيب الناتج الوطني الخام	المبلغ (مليون فرنك فرنسي)	
5.5	0.35	5806	1976
8.3	0.34	6289	1977
9.6	0.33	6893	1978
20.5	0.34	8306	1979
20.4	0.36	9999	1980
40.9	0.45	14086	1981
22.3	0.49	17225	1982
10.6	0.48	19058	1983
17	0.52	22304	1984
11.6	0.54	24887	1985
2-	0.48	24981	1986
11	0.51	26981	1987
5.4	0.50	28455	1988
15.25	0.54	32792	1989

Les aides financières françaises à l'Afrique en 1989,

In *Marchés Tropicaux*, 28-12-1990

[1] « Les aides financières françaises ». In *Marchés Tropicaux*, 28/12/1990, p. 3746.
[2] « Les aides financières françaises », In *Marchés Tropicaux*, 28/12/1990, p. 3743.

قد يوحي تطور أرقام معونات القطاع العام، ولأول وهلة، بالمجهود الضخم الذي بذلته فرنسا لمساندة ممتلكاتها فيما وراء البحر سابقا، غير أن سبر أغوار العلاقات التي ربطت بين الشركاء تبرز لنا الوجه الآخر لهذا التعاون. فالدولة الاستعمارية سابقا وجدت نفسها، بعد انهيار المبادلات التجارية الإفريقية عقب أزمة البترول 1973 وانهيار الأسعار في 1979 و1986، وجدت نفسها مكرهة على الرفع من معوناتها المالية. طبعا لدوافع سياسية وإستراتيجية بارزة، لدول عبرت، وابتداء من 1982، عن عسرها في أداء ديونها. هذا في الوقت الذي كان فيه نادي باريز وكل النظام البنكي الفرنسي قد جنى من فوائد القروض، ومن إعادة الهيكلة، ومن حاجة هذه الدول إلى إقامة بنيات تحتية خلال الفترة التي ازدهر فيها رواج منتوجاتها وموادها الأولوية ما عزز به مكانته بين الأوساط والمؤسسات المالية الدولية، وقاد دول إفريقيا الغربية بالمقابل إلى أزمة المديونية.

يجب القول أن ما بين 1973 و1983 تضاعفت المديونية في البلدان الإفريقية ذات الدخل المحدود بأربع مرات. إذ انتقلت من 5 إلى 22 مليار دولار[1]. ولعل هذا ما دفع باريز، في إطار التعاون الفرنسي الإفريقي، إلى الإعلان في دكار سنة 1989 عن عزمها على إلغاء ديونها المترتبة على 35 دولة إفريقية جنوب الصحراء، والإعلان كذلك في مؤتمر لابول بفرنسا عام 1990 عن تخفيف ديون الدول ذات الدخل المتوسط كالكوت ديفوار.

غير أن هذه المعونات مشروطة، وتقيد الحكومات المحلية باستعمال 70 % من حجم الهبات والقروض التي تتوصل بها لشراء منتجات فرنسية، مما يسمح للمتروبول باستثمار معوناته. وإذن أي تنمية يمكن أن تقوم في ظل هذه الإكراهات التي تسلب دول المنطقة حقها في القرار؟

---

[1] Ch. S Hardy, «La dette de l'Afrique. Ajustement structurel et stabilité ».In *Stratégie pour un nouveau développement*. *Op.cit*. p. 431-453.

أكيد، أن تقييم معدل رجوع المعونات عملية عسيرة. لكن الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنة 1981 لفائدة وزارة الخارجية، تعطينا فكرة عن رجوع المعونات. وتثبت لنا أن معدلها يتراوح ما بين 67 و72% بالنسبة لصندوق المعونة والتعاون، و80 % بالنسبة للصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي. غير أن محتوى صادرات هذه المعونات يختلف حسب طبيعة المعونات والقطاع المعني بالأمر. فقد بلغ حسب نفس الدراسة 30 إلى 40% بالنسبة للتسيير، و70 إلى 80% بالنسبة للمواد الاستهلاكية والتجهيزية و64% بالنسبة للفلاحة، وأخيرا 90% بالنسبة للاتصالات.[1]

1 – 4 - اتفاقيات التعاون الثقافي

تنص اتفاقيات التعاون الثقافي المبرمة مع فرنسا على تقديم المساندة التقنية لشركائها الأفارقة وتزويدهم بهيئة المدرسين، وإنشاء المراكز الثقافية ومعاهد البحث، والمساهمة في إقامة المدارس والإعداديات والثانويات، ثم التكفل بأكبر جزء من أعباء التعليم العالي وتكوين الأطر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن «التعاون الثقافي» لا يعني بالضرورة «السياسة الثقافية» أو «السياسة التربوية».[2] بعض الدول، وإن حافظت على علاقاتها الثقافية مع فرنسا، فقد نهجت مع ذلك سياسة ترمي إلى تغيير النظام التربوي الذي كان سائدا. وقد أبان هذا التغيير في التوجه عن عدم استجابة المساندة التقنية لحاجيات بعض الدول، كموريطانيا التي استبدلت اللغة الفرنسية بالعربية. والواقع أن اتفاقيات

---

1 Magnard et Tenzer, *La crise africaine*. *Op.cit*, p.194.

وفي تقرير لوزارة المالية الكابونية، بالنسبة لفرنك واحد حصل عليه الكابون من معونات القطاع العام الفرنسي وسلمه للشركات الفرنسية، غنمت فرنسا سنة 1979 2.8 فرنك على مستوى استثمارات القطاع الخاص، وجنى الاقتصاد الفرنسي 717 فرنك من مدد أولي قدر ب 66 فرنك، يعني رجوع 11 فرنك بالنسبة لفرنك واحد مستثمر. أنظر في هذا الإطار:

A. Grosser, *Affaires Extérieures*, 1944-1984. *Op.cit*, p. 178.

2 J.A Basso, *Les accords de coopération*. *Op.cit*, p. 271.

التعاون الثقافي، وإن سطرت على خاصيات الجمهوريات الإفريقية، فإن أبعادها كانت تقضي بحماية اللغة الفرنسية والسهر على انتشارها، ومن ثمة مد النفوذ الفرنسي، شكلت المراكز الثقافية[1] والمؤسسات التعليمية ومعاهد البحث، أحد أهم دعائمه في المنطقة.

لقد التزمت فرنسا بموجب هذه الاتفاقيات بالمساهمة في تنمية التعليم الابتدائي والثانوي والتقني في كل دول غرب إفريقيا الفرنكفونية، وتكوين الأطر وهيئة التفتيش البيداغوجي، وتنظيم الامتحانات، والمساندة في تسيير المصالح الإدارية. بالمقابل، التزمت الحكومات الإفريقية بالتوجه بالأولوية لفرنسا عند حاجاتها للمساندين التقنيين، كما التزمت بتيسير مهمة الدولة الاستعمارية في إنشاء مؤسسات تعليمية وثقافية خاضعة لسلطتها. لقد أدركت السنغال والنيجر وبوركينا فاصو وغيرها من الدول، أن الاستثمار في مجال التعليم يستوجب جهدا ماليا ضخما، مما قادها إلى توقيع هذه الاتفاقيات سيما في مجال التعلم العالي.

1 – 4 – 1 – الاتفاقيات في مجال التعليم العالي

لقد كان هدف الحكومات الإفريقية من توقيع هذه الاتفاقيات هو التوصل إلى إقامة تعليم من مستوى شبيه بما هو قائم في الجامعات الفرنسية. وقد شكلت جامعة دكار إحدى النماذج المميزة في هذا الإطار.

إن جامعة دكار بالسنغال، على الرغم من كونها مؤسسة عمومية، طبقا لما نص عليه الاتفاق الفرنسي المؤرخ في 5 غشت 1961، فإن الإدارة بها والتسيير كانا من مهام رئيس جامعة فرنسي، تعينه الحكومتين بمرسوم جمهوري صادر عن رئيسي الدولتين، ينشر في تاريخ واحد.

---

[1] Ed. Jouve, *Relations internationales*. *Op.cit*, p. 313.
في 1974 بلغ عدد المراكز الثقافية الموزعة على عواصم وكبريات المدن الإفريقية 25 مركزا، وبلغ عدد المنخرطين 78 ألف، 80% منهم أفارقة. وتحوي مكتبات هذه المراكز ما يقرب من 400 ألف مؤلف تقريبا.

ويستشف التعليم بالجامعة الإفريقية من البرامج التربوية الفرنسية، ومن ضوابط نظام امتحاناتها. وشواهدها معترف لها بالمعادلة مع شواهد الجامعات الفرنسية. بل إن الإدارة هي الأخرى كانت خاضعة لهيئة إدارية وتعليمية فرنسية. «*لقد أريد لجامعة دكار إشعاعا جهويا*»[1] تستقبل الطلبة الأفارقة القادمين من بلدان إفريقيا الغربية. قد نطرح السؤال هنا مع إيف فوش[2] لمعرفة ما إذا كان في اتباع المناهج الفرنسية إقصاء للثقافة الوطنية، وفي استعمال اللغة الفرنسية حرمانا لشريحة عريضة من السكان من التعلم. أو بالعكس، استعبادا لأولئك الذين يستعملونها في بعض مناحي التفكير، ومعرفة ما إذا كان نشاط هذا المدرس صورة لهيمنة الإمبريالية الفرنسية.

بالنسبة لدول مجلس الوفاق الثلاثة (بوركينا فاصو، النيجر، البنين) تم التسطير على إنشاء مراكز للتعليم العالي؛ أما الكوت ديفوار فقد كانت تتوفر على مؤسسة من هذا الحجم في أبدجان، ستتطور لاحقا إلى مؤسسة عمومية للتعليم العالي.

لقد خصص صندوق المعونات والتعاون للتعليم والتكوين مبالغ مالية هامة. غير أن الوثائق التي نتوفر عليها لا تعكس لنا بصورة مفصلة، سنة بعد سنة، تطور هذه المعونات، حتى تسمح لنا بتقديم حكم - ولو أولي- على قيمة هذا الدعم من أجل تنمية التعليم والتكوين. ثم إن هذه المصادر تظل خرساء فيما يخص توزيع القروض بين ما هو تعليم وما هو تكوين مهني.

أكيد أن صندوق المعونات والتعاون مكن من إنجاز مراكز للتعليم العالي في البنين والطوغو، وثانويات بسان لوي بالسنغال، وواكادوكو ببوركينا فاسو، واستصلاح مدارس بالكوت ديفوار. غير أن هذه البنيات التحتية من دون أطر

---

[1] A. Bourgi, *La politique de coopération. Op. cit*, p. 121.
[2] Y. Fuchs, *La coopération, aide ou néo-colonialisme. Op. cit*, p.174.

ونخبة مؤهلة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها الرامية إلى إنجاح التمدرس في هذه الجمهوريات الفتية، وهو ما سعت إلى التوقيع عليه مع الدولة الاستعمارية سابقا.

1 – 4 – 2 – اتفاقيات التعاون التقني

لقد وقعت كل دول إفريقيا الغربية مع فرنسا اتفاقيات المساندة التقنية، ترمي إلى تزويد الحكومات المحلية بالموظفين المدنيين للسهر على سير المصالح والمؤسسات العمومية، مسطرة في ذلك على شروط توظيف هؤلاء وتوزيع التكاليف المترتبة عن هذه المعونة.

ويشكل هذا: «*المجتمع المتعاون طرفا أساسيا ومهما في المجتمع النيوكلونيالي، ليس من حيث عدده، وهو ضئيل عند كل تقدير بالمقارنة مع مجموع الساكنة، ولكن من حيث مهامه في قلب الإدارة، وفي التكوين، ومن حيث دوره التقني/الاجتماعي والسياسي وسط شريحة المسيرين والموظفين الأفارقة*».[1]

ومهما تكن هذه الحوافز التي دفعت المساندين التقنيين إلى المغامرة الإفريقية، فإن المعونة الفرنسية في هذا المجال تكتسي طابعا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ما فتئنا نذكر بحيوية أمره عند الإليزيه. والأرقام تثبت أن القطاع العام في دول إفريقيا الغربية معتمد في تسيير دواليبه على الأطر الفرنسية التي يتفاوت عددها من دولة إلى أخرى.

غير أن سعي الحكومات المحلية إلى أفرقة أطرها الإدارية والتقنية ووقوفها على عقم تعاون الإنابة، كانت له انعكاسات على أعداد المتعاونين الفرنسيين الذي تراجع بشكل محسوس من 38 ألف متعاون سنة 1970 إلى 20 ألف متعاون سنة

---

[1] F. de Chassey, 1984, *Mauritanie, 1960-1975*. Paris, l'Harmattan, p.370.

1981، ومن 10 ألف سنة 1983 إلى 7800 سنة 1988، يعني بانخفاض قدر بـ 25%. وقد رافق هذا الانكماش إعادة توازن في أعداد التقنيين.[1]

وقد شكلت المساندة التقنية سنة 1988 38 % من حجم التعاون الثنائي بدل 40% سنة 1987 و60 % سنة 1979. هذه النسب المرتفعة في معدلها، بالمقارنة مع معدلات دول لجنة المعونة والتنمية (30%) تفسرها العناية التي توليها فرنسا لقضايا التقويم وتكوين الموارد البشرية. وتشرف وزارتي التعاون والشؤون الخارجية على تسيير آليات التعاون التقني والثقافي.

وتحظى هذه البنية التقنية في سياسة التعاون بأهمية بالغة. فأجور هيئة المساندين تستهلك ما يقرب من 2/3 القروض[2]، ويخصص الباقي لمنح الطلبة، وللبعثات، ولإمكانيات تسيير المتعاونين، وللإدارات الإفريقية.

وفي قراءة أولية للأنشطة المهنية لهؤلاء المساندين، يتضح لنا أن 70 % منهم موجهة نحو التدريس، و27% لقطاع الصحة، و20% للميدان الفلاحي، و13% فقط للصناعة.[3] يعني أن الاهتمام بالقطاعات المنتجة كان ضعيفا في دول غرب إفريقيا.

هذه النسبة (70%) توحي لنا بالاهتمام الذي أولي لقطاع التدريس في اتفاقيات التعاون التقني الفرنسي/الإفريقي. أولا، بصورة مضمرة لمد النشاط الثقافي واللغوي الفرنسي كأداة "لتنمية المنطقة". وثانيا، بصورة علنية لمساندة هذه الجمهوريات الفتية في ضبط مخططاتها التربوية. والواقع أن تقدم التمدرس في كل أنحاء إفريقيا الغربية – وبشهادة العديد من المناوئين للسياسة الفرنسية في المنطقة –

---

1 «Les aides financières française à l'Afrique en 1988 ». In *Marchés Tropicaux*, 29/12/1989, p. 3812.

2 ارتفع حجم مساهمة الكابون مثلا في تعويض المتعاونين من 10% سنة 1976 إلى 60% مع بداية 1980، وفي 1981 عوض الكوت ديفوار ما يقرب من 80% من تكاليف المساندة التقنية.

3 Y. Fuchs, *La coopération, aide ou néo-colonialisme*. *Op.cit*, p.158.

كان مهما وبينا بعد أن كان منعدما فيما يخص الثانوي قبل 1945، ومنحصرا في دكار فقط فيما يخص التعليم العالي. والأرقام التالية[1] توضح لنا تضاعف الأعداد خلال العشرية الأولى من الاستقلال.

التعليم الابتدائي	التعليم الإعدادي والثانوي	التعليم العالي
1955، 292 ألف تلميذ	1955، 14.800 ألف	1965، 3.280 طالب
1960، 593 ألف تلميذ	1960، 30.970 ألف	1966، 3.905
1965، 1.130.000	1965، 107.100	1967، 4.160
1969، 1.406.000	1969، 186.800	1969، 6889

أكيد، أن النتائج التي حققتها الأطراف الإفريقية والفرنسية في هذا المجال كانت مهمة للغاية. غير أن الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية حدت من نجاحها. ففي الكوت ديفوار مثلا[2]، هذا البلد الذي تقدمه الأوساط الفرنسية كواجهة للنجاح الاستعماري، شكل مجموع التلاميذ الذين أكملوا دراساتهم الثانوية والتقنية – حسب تقرير جورج كورس 1970 – 20 % من العاطلين. وحتى وإن كان هذا التقدير مبالغ فيه، فإنه أمر واقع. ذلك أن نسبة لا يستهان بها من الطلبة الذين أنهوا مشوارهم الجامعي لا يجدون الشغل المناسب لتكوينهم. إما لأنه غير موجود أو إما لأنه منصب يقوم عليه متعاون فرنسي. ويبقى هذا التعليم مستشفا من البرامج الفرنسية على الرغم من التعديلات الطفيفة التي مست مواد التاريخ والجغرافيا والعلوم

---

[1] R. Bourgi, 1980, *Le général de Gaulle et l'Afrique Noire*, 1940-1969. Paris, L.G.D.J. p. 414-415.

[2] J. Suret-Canal, 1975, «Difficultés du néo-colonialisme français en Afrique Tropicale ».In *Cahiers du Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes*, n°119, p.21.

الإنسانية. وقد لعب المستشار الثقافي[1] في هذا التعاون التقني دورا أساسيا في توجيه التعليم بإفريقيا الغربية، إذ انحصرت مهمته بالأساس في تعزيز مكانة اللغة والثقافة الفرنسية والتعريف بها في الأوساط الشعبية.[2] أكثر من ذلك، أصبح المستشار الثقافي، وابتداء من 1972 المخاطب المميز لكل الهيئات المدرسية والجامعية والثقافية. وتشكل مراكز التبادل الثقافي في دكار وسان لوي أحد أهم دعائم النشاط الثقافي الذي تقوده فرنسا في السنغال.

إذا قمنا، في دراسة مقارنة، بتحليل العناصر التي دفعت فرنسا إلى الاستعمار، وتلك التي قادتها إلى تبني سياسة التعاون، سنخلص في نهاية المطاف إلى التسطير على توازن صارخ بين الأمرين.

كلاهما قام على نشر اللغة الفرنسية والضرب على وتر المد العالمي للثقافة الفرنسية، وعلى مكانة فرنسا بين الأمم وقوة نفوذها، وإن بدت في السنوات الأخيرة مهددة وهشة. سيما وأن الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الاستعمارية سابقا مع الجمهوريات الإفريقية كانت تعاقدية. يعني قابلة للتعديل والمراجعة. ولعل هذا ما سيدفع فرنسا إلى توسيع حقل نشاطها وتنويعه في إفريقيا جنوب الصحراء، ومده إلى الزائير وإفريقيا الشرقية وبعض البلدان الناطقة بالإنجليزية أو البرتغالية.

فهل يتعلق الأمر بشكل جديد في علاقات الدولة الفرنسية بدولة أو بدول أخرى لما نتحدث عن التعاون؟. ثم إن هذا الشكل الجديد واكبته تغييرات، تبين أنها ضرورية للحفاظ على معالم الإمبراطورية. والحفاظ على العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية عنصر مهم في إفريقيا الفرنكفونية، لأن مصيرا مشتركا كون

---

[1] A. Bourgi, *La politique de coopération française. Le cas du Sénégal. Op.cit*, p. 144.

[2] قبل 1960، في بعض مناطق الكونغو الأوسط، أي 80 سنة بعد اكتشاف صافورنيان دو برازا، لم يكن هناك ولا مجاز واحد في الفرنسية. والسؤال هنا هو: لمن كانت فرنسا ستسلم مشعل نشر اللغة الفرنسية ؟ إنه الدور الذي أنيط بالمتعاون في 1960 عند التوقيع على اتفاقيات التعاون. أغلب عملاء الإدارة الاستعمارية اعتنقوا مذهب التعاون. لمزيد من التفصيل.

J. Makouta-Mboukou, 1973, *Le Français en Afrique Noire*. Paris, Bordas, p. 47.

ووحد بين الرجال والمؤسسات. والاستقلال، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لم يكن يعني تقويض الماضي وبناء مستقبل جديد، تعلق الأمر بقطاع التربية أو الصحة أو العدالة وغيرها. لقد بدا أنه من الصعب التخلي عن النموذج الفرنسي، لأن المساس في جزء من صرحه يعني انهيار كل البناء. وهو ما بادرت باريز – في ظل متغيرات محلية وإقليمية ودولية – إلى استصلاحه وإنقاذ ما يجب إنقاذه مع مطلع سنوات السبعين، أجمعت الأدبيات السياسية والاقتصادية على وصفها بالتعديل أو التطبيع أو المراجعة لاتفاقيات التعاون المبرمة عشر سنوات قبل ذلك. وهذا ما سنراه في النقطة الموالية.

2- مراجعة اتفاقيات التعاون الفرنسي الإفريقي

لقد قامت سياسة التعاون الفرنسي مع دول إفريقيا الغربية، كما بيناه أعلاه، على بنيات موروثة عن العهد الاستعماري، استرجعت فيه الدولة المستعمرة سابقا، على المستوى الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي والثقافي ما تنازلت عنه على المستوى السياسي. ولم يكن لعلاقات التعاون هذه، عشر سنوات بعد حصول الجمهوريات الفرنكفونية في غرب القارة على استقلالها الاسمي، أن تستمر على ما ميزها منذ مطلع الستينيات من وصاية سياسية واستغلال اقتصادي واستيلاب ثقافي. فبدا من الضروري، أمام تطور الظرفية في إفريقيا الغربية (وصول جيل جديد من المسؤولين الأفارقة إلى سدة الحكم في البلاد)، وفي فرنسا (تولي جورج بومبدو رئاسة الجمهورية الفرنسية)، ثم على الصعيد الدولي (بداية الأزمة الاقتصادية وارتفاع أثمنة المواد الأولية) القيام بمراجعة أو تعديل الترسانة القانونية التي شدت وثاق السنغال والكوت ديفوار وغيرها من دول المنطقة إلى فرنسا.

إن الملاحظة التي يجدر بنا أن نشير إليها خلال هذه العشرية الأولى من علاقات التعاون، هي فتور أو عدم اكتراث الدوائر المسؤولة في باريز – إن صح

التعبير– في الإعداد لمذهب واضح وبين لقضية التعاون. فباستثناء الطروحات التي جاء بها ج.م. جانيني في تقريره 1963 حول إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمعونات الفرنسية أو تغيير البنيات الإدارية للتعاون، يمكن أن نجزم بغياب أي مبادرة تصب في هذا الاتجاه. وقد استمر الوضع على حاله إلى غاية مطلع السبعينيات. صحيح أن وجود الجنرال دوغول على رأس السلطة في فرنسا، كمؤسس للجمهورية الخامسة ومهندس لسياسة التعاون مع الدول الفرنكفونية في إفريقيا الغربية، كانا كافيين للدلالة على نجاح مشروعه.

لكن الثقة، ثقة الأفارقة في هذا النظام، تقوضت عند نهاية الستينيات، وخفت بريق نجاح التعاون أمام هزالة النتائج المحصل عليها: انهيار المبادلات التجارية وارتفاع مؤشر المديونية وتراجع الاستثمارات. طبعا، وليس هذا هو موضوعنا الآن، ينبغي البحث في أخطاء التعاون عند كلا الجانبين: الفرنسي والإفريقي، وليس التركيز فقط على طرف واحد كما سلك ذلك برنار لوكان[1] في حصيلته عن التعاون، لما نحا باللائمة على الدول الإفريقية وكسالة مؤسساتها العمومية وتعثر تسييرها الإداري وتهميشها للفلاحة على حساب التصنيع والنزوح نحو الحواضر. كل هذا صحيح. لكن ماذا عن الدور الفرنسي في خلق مشاريع غير ملائمة، وعن سكوته في تحويل أموال المعونات إلى «الجيوب الخاصة»، وعن تقنوقراطية التعاون والخبراء الذين يجهلون الحقيقة الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والثقافية لدول إفريقيا الغربية؟ إن الأخطاء الفرنسية – *إن كانت هناك أخطاء* – يرد برنار لوكَان فهي صادرة عن حسن نية. ففرنسا وعدت بمعونة المستعمرات وليس بتطورها، والرؤساء الذين خلفوا الجنرال، أدمجوا المعونة مع التطور الشيء الذي غير من طبيعة هذه المعونة فأصبحت غاية في ذاتها.

---

[1] B. Lugan, 1991, *Afrique, bilan de la colonisation*, Paris, Perrin, Coll. Vérités et Légendes, p. 57 et s.

إن هذه الانتقادات جعلت من الأعوام الأخيرة الماضية حقبة للتساؤل وإعادة النظر في سياسة التعاون. يجب القول أن أنماط المعونات التي اتبعتها فرنسا منذ مطلع الستينيات أصبحت موضع ارتياب عشرة سنوات بعد ذلك، أي مع بداية السبعينيات. على المستوى الفرنسي، بإنجاز تقرير جورج كورس الذي تحفظت حكومة جورج بومبدو آنذاك من نشره. وعلى المستوى الدولي، بتكتل الجمهوريات في إفريقيا الغربية إلى جانب الدول السائرة في طريق النمو داخل منظمات وهيئات دولية (كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED 1964) أو (منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية ONUDI 1965)، تطالب فيه بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، تسترجع فيه سيادتها على ثرواتها الطبيعية وترقى إلى المساواة الاقتصادية مع الدول المصنعة.

2 – 1 – على المستوى الدولي

لقد تواترت، على الساحة الدولية، وابتداء من السبعينيات، مجموعة من الأحداث زكت مواقف دول إفريقيا الغربية التي قامت تطالب فرنسا بمراجعة اتفاقيات التعاون المبرمة غداة الاستقلال، وتطهر العلاقات التي جمعت بينها من شبهة الإمبريالية والنيوكلونيالية. فمن زاوية سياسية، ربما كان اجتماع دول عدم الانحياز في الجزائر، ما بين 5 و9 شتنبر 1973، أكثر الأحداث أهمية، نظرا للثقل السياسي الذي أصبح يشكله تجمع هذه الدول العالمثالثية في مفاوضاتها مع ما اصطلح عليه بدول الشمال، سيما وأن المؤتمرين طرحوا لأول مرة ضرورة مراقبة مسلسل إنتاج وترويج ثرواتهم الطبيعية. وقد زكى هذا التوجه – من زاوية اقتصادية هذه المرة – اندلاع أزمة اقتصادية عالمية، على إثر حرب أكتوبر 1973 التي عرت عن ضعف القدرات الطاقية للقوى الغربية، لما استعمل العرب النفط كسلاح استراتيجي ضد الغرب. فأسعار النفط التي ظلت من الناحية العملية ثابتة منذ بداية الخمسينيات، أخذت في الارتفاع مع السبعينيات، لما شرع المنتجون في تنظيم

أنفسهم. ولم يكن هذا الارتفاع مقتصرا على البترول فقط، بل شمل المعادن والمواد الأولية الاستراتيجية والمنتجات الزراعية والغذائية، مما عرض اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على السواء لسلسلة من الصدمات. وكانت، مع ذلك، فرصة للدول المنتجة للحديد والأورانيوم والبوكسيت والفوسفاط والبن والكاكاو في إفريقيا الغربية لرد الاعتبار لمكانتها في المبادلات التجارية الدولية، ووضع المعونات الفرنسية في إطارها الطبيعي وتحقيق ما جهرت به فرنسا نفسها، من أن التعاون سيادة وتكافؤ ومصالح متبادلة.

لقد تميزت السبعينيات بانتفاضات لها دلالتها، هزت ذلك التفاؤل الذي وضعه أصحاب القرار السياسي في التعاون. وبدا البحث بذلك حثيثا، أمام غياب نتائج ملموسة، عن استراتيجيات أخرى للتنمية وعن نظام اقتصادي دولي جديد[1]. لأن «*النظام الدولي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الذي وضع تصميمه منذ ثلاثين سنة*، يصرح الأمين العام للأمم المتحدة 1975، *لم يعد مواتيا لاحتياجات المجتمع الدولي ككل. إذا كان النظام في الماضي يعمل لصالح الأغنياء وضد الفقراء، فإنه اليوم لا يعمل حتى لصالح الأغنياء*».[2] أكيد أن فرنسا والبلدان الصناعية الأخرى اتخذت مجموعة من الخطوات في السابق، كإقامة نظام معمم للأفضليات بالنسبة للواردات من البلدان النامية، خلال الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1968. لكن البلدان المتقدمة لم تكن على وجه الإجمال شديدة الاهتمام بالمفاوضات، أو قل أن تقدمها كان يتم ببطء شديد. كان يجب انتظار نقطة التحول في السبعينيات لتأخذ الأمور منحى ثانيا. ومع ذلك يمكن أن نعتبر أن ارتباط أوروبا، وبدافع من فرنسا، مع عدد من الدول الإفريقية، من خلال اتفاقيات

---

[1] حول هذا الموضوع، صدرت كتابات كثيرة، يمكن الرجوع إلى:
M. Flory, 1977, *Droit international du développement*, Paris, PUF ; M. Bedjaoui, 1979, *Pour un nouvel ordre économique international*. Pub. de L'Unesco, Paris.

[2] *العالم الثالث وتحديات البقاء*، تأليف، جون لوب، ترجمة فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، غشت 1986، ص. 83.

ياوندي[1]، مؤشر إيجابي لأنها ساهمت في فك الطوق عن رقبة الجمهوريات الإفريقية، وسمحت لها بتوسيع آفاقها التجارية مع أكبر عدد من الشركاء عوض العلاقات الانفرادية التي كانت تربطها بفرنسا.

إن إفريقيا الغربية، وإن أدركت، بعد كل هذه التطورات، أن مخزونها الطاقي واحتياطاتها من المواد الأولية الاستراتيجية تمكنها، في معاملاتها التجارية مع المتروبول، من الأخذ بزمام المبادرة، فإن هامش المناورة مع ذلك يبقى ضعيفا نظرا لاعتماد صادرات الدول الإفريقية على منتوج واحد، ثم لاعتماد ميزانيتها، بصورة جوهرية، في التسيير والتجهيز، على المعونات الإنمائية الفرنسية خاصة والأوروبية عامة.

2 – 2 - على المستوى الإفريقي

لم يكن الأمر صدفة أن يصدر مدير المعهد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بدكار آنذاك، أستاذ العلوم الاقتصادية سمير أمين كتابه « *إفريقيا الغربية المحاصرة* 1971».[2] ؛ أو أن يتزامن هذا الإصدار مع كتابات أخرى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مؤلف تبور ماند «*من المعونات إلى عودة الاستعمار*.1972»؛ أبحاث تحتج كلها على الهوة التي ما فتئت تتسع بين الأغنياء

---

[1] لقد مرت اتفاقية ياوندي بمراحل أساسية أهمها: اتفاقية ياوندي الأولى 1963- 1969 أشركت الدول الفرنكفونية في إفريقيا جنوب الصحراء مع السوق الأوربية لتأسيس تعاون نقدي مثلا مع الاتحاد النقدي لإفريقيا الغربية، واتفاقية لومي 1975- 1979 ربطت السوق الأوربية ب 60 دولة في إفريقيا والكارايبي والهادي، تلتها اتفاقية لومي الثالثة (دجنبر 1984) ولومي الرابعة (دجنبر 1989). وتخص هذه الأخيرة ما يقرب من 69 دولة. أكثر من 50% من المعونات الأوروبية لدول إفريقيا الغربية والعالم الثالث تمر عبر قناة اتفاقية لومي، وأكثر من 95 % من صادرات دول إفريقيا والكارايبي والهادي نحو المجموعة الأوروبية تستفيد من امتيازات تجارية مهمة.

[2] S. Amin, 1973, *L'Afrique de l'Ouest bloquée. L'économie politique de la colonisation. 1880,1970*. Paris, Ed. de Minuit, 1971 ; *Le développement inégal*. Paris, Ed. de Minuit.
وقد تمت ترجمة هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان *التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية*، ترجمة برهان غليون، بيروت، دار الطليعة، 1974.

والفقراء، وتدين سلوكات فرنسا وباقي الدول المتقدمة في التعاون الذي وصفته بـــ «*أفيون العالم الثالث*».[1] ولم تعد هذه الانتقادات صادرة عن المنظرين فقط، بل أصبحت كذلك من شأن رجال السياسة والخبراء الدوليين. ولعل النص الذي وقعه سفير موريطانيا السابق بالأمم المتحدة، أحمد بابا مسكي في جريدة لوموند الفرنسية 1973[2]، لينم عن وعي وتبصر النخبة الإفريقية وعمق تحليلها لظواهر التبعيـــة – طبعا ليس من غير خلفية إيديولوجية –. «*إن أفضل المعونات التي يمكن أن تقدموها لنا*، يكتب الديبلوماسي الموريطاني، *هي أن تمنعوا عنا هذه المعونات، أعني تلك التي تفرضها علينا حكوماتكم، ألغوا وزارة المستعمرات التي تتخفى تحت قناع التعاون. نادوا على جنودكم ومستشاريكم المدنيين والعسكريين الذين " يساندوننا" في الإبقاء على أنظمة غير وطنية ضد رغبة شعوبهم (...) لدينا ما يكفي من الكرامة وقوة العمل ومن الخيرات ما نستغني به عن كل جود وعطاء*». وتصريحات الرئيس السنغالي سدار سنغور، لنفس الجريدة وفي نفس السنة، لم تخل هي الأخرى من مغزى. يقول: « *في السنغال نحصل كل سنة على 20 بليون فرنك إفريقي (هبات وقروض واستثمارات..) وتغادر السنغال كل سنة، وبصورة ملموسة، 20 بليون فرنك إفريقي (أجور وفوائد..). ترى بكم تقدر الحصة غير الملموسة في هذه التحويلات؟* ».[3]

لقد أدانت الدول الإفريقية وصاية المتروبول السياسية ومراقبتها الاقتصادية وهيمنتها الثقافية، فقامت تطالب – تحت ضغوطات النخبة المثقفة والطلبة وما واكب المحيط الدولي من تقلبات – بمراجعة اتفاقيات التعاون المبرمة مع فرنسا، في الظروف التي سطرناها أعلاه، في مطلع الستينيات. ومرة أخرى نلمس هنا تصدع صف هذه الجمهوريات في مفاوضاتها مع القوة الوصية. فإن كانت موريطانيا قد

---

[1] R. Pascal, 1979, *L'Opium du Tiers-monde*. Paris, Nouvelles Editions Latines.
[2] 15 Août 1973, Journal *Le monde*.
[3] 12 Novembre 1973, Journal *Le monde*.

انسحبت من منطقة الفرنك لتنشئ عملتها الوطنية، ورفضت تجديد اتفاقيات الدفاع لتطالب بإعادة النظر في صيغة العلاقات جملة وتفصيلا – بعد أن ضمنت مقعدها في مجلس الجامعة العربية ابتداءا من دجنبر 1973، محددة هويتها وما يميزها عن باقي دول إفريقيا الغربية–؛ فإن السنغال[1] من جهتها لم تجر إلا تعديلا بسيطا، حافظت فيه على روح الاتفاقيات الأولى وأمنت لفرنسا استمرارية هيمنتها.

إن التبريرات التي قدمتها دول إفريقيا الغربية في مرافعتها من أجل التعديل ركزت على إلغاء طابع الإنابة في التعاون، وعلى إشراكها في تحديد سياسة التعاون، وبالتالي على المساواة في جني ثمار التعاون، واسترجاع استقلالية القرار في المجال الديبلوماسي والعسكري والمالي والثقافي. يعني باحترام متبادل لمسألة السيادة. والواقع أن الحكومة الفرنسية تحفظت كثيرا، حتى لا نقول امتنعت عن الرد على مثل هذه المبادرات. وإن استجابت، فخشية على مصالحها من التعرض في المنطقة لصدمات قد لا تحمد عقباها. لذا شرعت في مفاوضات طويلة وشاقة تم التوصل بعدها إلى مراجعة بنود الاتفاقيات، تعديلها أو تجديدها، حسب طبيعة الروابط التي تجمع فرنسا بمستعمراتها سابقا، مع موريطانيا في 15 فبراير 1973؛ والكوت ديفوار في 14 فبراير 1974؛ والسنغال في 29 مارس 1974؛ والنيجر في 12 فبراير 1976، علما أنه كان من البلدان السباقة إلى طرح مشكل مراجعة الاتفاقيات.

---

[1] ويصرح الرئيس السنغالي سدار سنغور في هذا الإطار:
«Le Sénégal se refuse à suivre la mode en matière de révision d'accords avec la France. Soit par complexe, soit par démagogie. Nous avons révisé nos accords…sans tam-tam ni trempette ». Cité par Ed.Jouve, *Relations internationales*. *Op.cit*, p. 355.

لقد حملت هذه الاتفاقيات الجديدة رغبة شركاء فرنسا في «*تحقيق استقلال جديد..وسيادة فعلية وعملية*».[1] طبعا، لا يمكننا الجزم هنا بغياب هذه السيادة في الماضي من العلاقات الفرنسية الإفريقية. لكن الآليات القانونية في الاتفاقيات المبرمة عام 1960 ومحتوى بعض بنودها لا تعكس فعلا ملكة القرار عند المسؤولين في إفريقيا الغربية. فالاستشارة في المجال الديبلوماسي، والارتباط بالفرنك الفرنسي، والالتزام بتخصيص المتروبول بالأولوية في التزود بالمواد الأولية، وطرق باب خزينته عند التجهيز، واستشفاف برامجه التربوية... كلها أحكام تقلص هامش المناورة لدى الحكومات الإفريقية وتعكس درجة تبعيتها للوطن الأم، أي لفرنسا.

إن عدد الاتفاقيات الموقعة في السبعينيات يضاهي في حجمه وأهميته تلك الموقعة في مطلع الستينيات. وينفرد السنغال بحبه للعقود القانونية. فقد أبرم ما يقرب من 60 اتفاقية[2] مست جميع المجالات التي تم التطرق إليها في الاتفاقيات السابقة. ويبدو أن الرغبة في ضبط الإطار القانوني للعلاقات الفرنسية الإفريقية على العموم، وتأقلمها مع المعطيات السياسة والاقتصادية في المنطقة بتجنب المساس ببعض مظاهر السيادة، قد غلبت على توجهات المشرعين.

فقد تحررت دول إفريقيا الغربية من الوصاية الفرنسية في المجال الدبلوماسي بأن أقامت المصالح الضرورية لذلك، ولم تعد تسعى إلى الحكومة الفرنسية لتمثيلها أمام الهيئات والدول. أكثر من ذلك، توقفت عن السير في خطى سياسة المتروبول الخارجية، بل لم تتردد في معارضتها. ومثل النيجر على ذلك شهيد. فقد تحالف هذا البلد، مراعاة لمصالحه مع جارته نجيريا إبان حربها مع الانفصاليين في إقليم البيافرا (1967-1970) الذي لقي مساندة فرنسية قوية؛ وتوجه إلى كندا، بدل فرنسا،

---

[1] J. Touscoz, Juin 1972, « 'La normalisation' de la coopération bilatérale de la France avec les pays africains francophones ». In *Etudes internationales*, Vol V, n°2. p. 208-225.
[2] A. Bourgi, 1979, *La politique française de coopération en Afrique : Le cas du Sénégal*. Paris, L.G.D.J, p. 84.

لاستيراد القمح؛ ورخص لمقاولات كندية، بدل الفرنسية، إنجاز بعض المشاريع في النيجر. طبعا، هذا التطاول لن تغفره فرنسا لمستعمرتها في الساحل.[1]

على المستوى العسكري، حافظت اتفاقيات السبعينيات على جل الأحكام المتعلقة بالدفاع المشترك المبرمة سنة 1960، إلا فيما يتعلق بالتجريدة الفرنسية المرابطة ببعض القواعد في إفريقيا الغربية التي تقلص عددها– احتراما لمبادئ السيادة – في السنغال مثلا من 2250 رجل إلى 1300 رجل[2]، بحيث لم تعد ترمي هذه القوات إلى حماية الدولة أو الدول من الاعتداءات الخارجية، بل إلى «*تزكية سياسة فرنسا العالمية*».[3] فأمام التطور التكنولوجي وتقدم وسائل النقل وتكوين قوات خاصة للتدخل السريع، لم يعد الأمر يحتاج إلى تواجد كل هذه القوات بالقارة. لكن هذا لم يمنع فرنسا من مواصلة تزويد ممتلكاتها في ما وراء البحر سابقا بالمعدات (التي قاربت 50% من إجمالي المعونة) وكل أشكال المساندة التقنية، واستقبال المتدربين في المدارس العسكرية والأكاديميات الفرنسية، وإن كان عدد هذه البعثات قد تقلص في السنوات الأخيرة، نظرا لارتفاع تكلفة التكوين، خاصة في قطاعات معينة كالطيران مثلا، ثم لانتشار المدارس العسكرية في البلدان الإفريقية.

يجب القول أن هذه الاتفاقيات لم تخول لفرنسا حق الرقابة فحسب على الأجهزة العسكرية الوطنية للدول الموقعة، بل طوقت قوات هذه الدول بأحزمة التبعية البنيوية التي أفرزتها المساندة التقنية، وهو ما عرض جند الكوت ديفوار والسنغال وغيرهم لانتقادات العديد من الملاحظين، الذين اعتبروا هذه القوات

---

[1] أنظر الفصل الثاني من الباب الثالث: العلاقات الفرنسية الإفريقية: دراسة نماذج – النيجر والأورانيوم.

[2] حاليا يوجد بالسنغال 1470 رجل مزودة برشاشات أوطوماتيكية خفيفة وحوامات وطائرات شحن واستطلاع. بينما يوجد بالكوت ديفوا 710 رجل بالإضافة إلى مئات المستشارين العسكريين والمدرعات والسيارات الخفيفة.

Agir ici et survie, 1996, *Présence militaire français en Afrique*. Dossier n° 4. Paris, l'Harmattan, p.219.

[3] J. Touscoz, « 'La normalisation' de la coopération ». *Op.cit.*, p. 208-225.

محيطية تدور في فلك المركبات العسكرية/ الصناعية الفرنسية التي تشكل الجهاز المركزي.(1)

وإلى غاية 1978، شهدت ميزانية التعاون العسكري ارتفاعا ملحوظا، استقرت، ومنذ 1984، حول المليار فرنك فرنسي، لتتراجع بعد ذلك بصورة محسوسة إلى 820 مليون فرنك فرنسي سنة 1994.(2)

في 1989، وفي دراسة لأنظمة الحكم في إفريقيا، تم إحصاء ما يقرب من نصف دول القارة يخضع لحكم عسكري.(3) في إفريقيا الغربية خمس دول من أصل سبعة يتراءسها قادة عسكريون. وقد شهدت المنطقة، ابتداءا من 1990 سلسلة من المؤتمرات الوطنية، عرضت لحصيلة سنوات من الحكم العسكري، يمكن أن نلخصها في «*الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والفردانية والاستبداد والرشوة..*».(4) ويظهر أن هؤلاء العسكر الذين وصلوا إلى الحكم، أحيانا بتواطئ فرنسي، لم يفلحوا فيما فشل فيه أسلافهم المدنيون على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلى المستوى الاقتصادي، جسدت اتفاقيات 1960 المبرمة بين فرنسا والاتحاد النقدي لإفريقيا الغربية، هيمنة المتروبول على آليات وميكانيزمات منطقة الفرنك، وسمحت لها بمراقبة السياسة النقدية وسياسة القروض. وقد تمكن الفرنك الإفريقي، بفضل ضمانة الخزينة الفرنسية، من الثبات غداة الاستقلال. وهو امتياز بدا في أعين الأفارقة كافيا لقبول الإكراهات المالية المفروضة.

لكن الأزمة الدولية التي اندلعت في السبعينيات وما أعقبها من تقلبات مالية عكست تبعية دول منطقة الفرنك، وأبانت عن حدود سياسة المعونة والتعاون. لذا

---

[1] K. Kouasse, 1993, «Sécurité et droit d'ingérence dans les rapports entre l'Europe et l'Afrique ». In *Les relations internationales à l'épreuve de la science politique*. S/Dir : B. Badie et A. Peliet, Paris, Economica.

[2] Agir ici et survie, *Présence militaires français en Afrique*. Op.cit, p.212.

[3] D. Bangoura, 1992, «Les armées africaines 1960-1990 ».In *La Documentation Française*.

[4] *Ibid*, p.162.

نص تعديل 1972-1973 على مراجعة آليات تسيير منطقة الفرنك وإعادة تحديد الدور الفرنسي. أكيد، أن الدول في إفريقيا الغربية لم تنتقد المبادئ التي قام عليها تعاونها النقدي مع فرنسا، لكنها عبرت عن رغبتها في إضفاء الليونة على بعض المساطر التي تحد من صلاحياتها، أو يبدو أنها تمس بمصالحها، كالخسارة التي لحقت باحتياطاتها المالية عقب تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي (غشت 1969)، إجراء تناست فيه فرنسا استشارة شركائها الأفارقة.

لقد نصت اتفاقيات سنوات السبعين في بداية الأمر، على موازنة السلط بين فرنسا والدول الإفريقية داخل أجهزة تسيير منطقة الفرنك، فتساوت التمثيلية العددية داخل المجلس الإداري للبنك المركزي لدول إفريقيا الغربية بين فرنسا وباقي شركائها. وقد شكلت أفرقة المؤسسات النقدية عنصرا جديدا في هذه الاتفاقيات، أكدتها معاهدة 14 نوفمبر 1973 التي قضت بإعادة هيكلة الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، وذلك بإنشاء مجلس أعلى: مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية، الذي يقرر ضم أو فصل أعضاء الاتحاد، ويحسم في المشاكل التي استعصت على مجلس وزراء الاتحاد النقدي. وتعتبر هذه الهيئة، التي يمكن لممثل عن فرنسا أن يساهم في أشغالها، الجهاز الوصي على البنك المركزي.

لكن، ومع تطور مسلسل أفرقة الأطر، وجبت مراجعة قوانين البنك المركزي نفسه الذي لم تعد فرنسا تملك في دائرة مجلسه الإداري إلا منصبين من أصل ستة عشر، لتفقد بذلك حق التعرض عند البث في القرارات المهمة. أكثر من ذلك، تحول مقر البنك من باريز إلى دكار. «*غير أن هذه الأفرقة لم تسلم من إكراهات التسيس*».[1] ذلك أن تدخل السلطات العمومية المساهمة، في تسيير وتحديد السياسة النقدية للبنك المركزي، وفي توزيع القروض، وفي التعيينات الإدارية حد من حس المسؤولية لدى القائمين على المؤسسة، وأضر بالتالي بمصداقية النظام

---

[1] J. M Parmentier et R. Tenconi, 1996, *Zone franc en Afrique. Fin d'une ère ou reconnaissance ?* Paris. L'Harmattan, p. 24.

البنكي. وعوض الهيمنة الفرنسية التي طالما أدانها الأفارقة، أصبحنا أمام قبضة قِوًى سياسية إفريقية هذه المرة، تباينت مصالحها الخاصة مع الأهداف التي سعى الاتحاد النقدي لتحقيقها، في غياب استراتيجية واضحة.

يجب القول أن الظرفية الدولية، هي الأخرى، لم تمهل اقتصاديات منطقة الفرنك التي تعرضت في بداية الثمانينيات لمخطط التقويم الهيكلي، وفي أواسط التسعينيات لتخفيض قيمة الفرنك الإفريقي ب 50%.

أما على المستوى الثقافي، فقد ركزت المطالب على المساواة في العلاقات الثقافية واحترام الخصوصيات الزنجية الإفريقية، والتمييز بالتالي بين الأنظمة التربوية للبلدان الإفريقية والنموذج الفرنسي، والسعي إلى ضبطه مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية. فقد حققت جامعة دكار استقلاليتها عن النظام التربوي الفرنسي طبقا لاتفاقيات فبراير 1970. وابتداءا من 1974، أكدت وضعيتها كجامعة سنغالية ذات توجه إفريقي، في إطار اتفاقية عامة تقوم على المساندة في المجال العلمي، وعلى مساعدة السنغال في تحقيق المستوى الدولي المرغوب فيه فيما يتعلق بالدراسات العامة. وفي هذا الإطار كتب وزير خارجية السنغال آنذاك أ. سيك الذي حضر مراسيم توقيع هذه الاتفاقيات في باريز: «*إن بلدنا، حدد، ومنذ الشروع في المراحل التحضيرية، أبعاد هذه الفترة التاريخية، معتبرا هذه المفاوضات كجس لنبض النضج، في إطار التوفيق بين رغبته في تأكيد سيادته على كل القطاعات، مع متابعة التعاون المتكافي في مبادئه والأخوي في أشكاله، وأبرزت قدرة السنغال على استعمال أداة الحوار بكل حرية مع الدول الصديقة*».[1]

---

[1] A. Seck, Avril 1975, « Logique d'une philosophie. Les nouveaux accords franco-sénégalais ». In *Ethiopique*.

2 – 3 – على الساحة الفرنسية

لقد هزت رياح المطالب الإفريقية التي قضت بإلغاء أو مراجعة أو تعديل اتفاقيات التعاون الثنائية أو بعضها شجرة العلاقات الفرنسية الإفريقية، انتهت بانفراط العقد، الذي جمع الجنرال دوغول حباته في مطلع الستينيات في خيط «الدعم والمعونة»: مطالب وإن لم يصرح الإليزيه أبدا رفضه للاستجابة لها[1]، فإنه ترنح مع ذلك في البث في أمرها. صحيح، أنه وابتداءا من ماي 1970، كلفت باريز لجنة من الخبراء برئاسة جورج كورس وزير التعاون الأسبق، للإشراف على دراسة ومعالجة مختلف مظاهر سياسة التعاون الفرنسي مع دول إفريقيا الغربية خاصة والدول السائرة في طريق النمو عامة، وتحركت الدبلوماسية الفرنسية بشكل مكثف لاحتواء موجة الاحتجاجات هذه.[2] لكن هذه الخطوات لم تكن كافية للتغطية على «الصمت الفرنسي»، وإلا لماذا تحفظت حكومة جورج بومبدو من نشر تقرير اللجنة المذكورة؟ وتماطلت في الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع النيجر مثلا لمراجعة أثمنة تسويق الأورانيوم، خمس سنوات بعد تقديمه لطلب رسمي في هذا الشـــأن (يناير 1972).

إن التفسير الذي يمكن أن نقدمه هنا، في مقام أول، يخص بالأساس الأزمة التي عانت منها السلطة الفرنسية: الإضرابات الطلابية والعمالية عام 1968؛ وتخلي الجنرال دوغول، مهندس اتفاقيات التعاون مع الدول الإفريقية، عن السلطة؛ وعناية جورج بومبدو بالبناء الأوروبي بدل العلاقات مع المستعمرات فيما وراء البحار سابقا؛ وأخيرا الانشغال بالانتخابات التشريعية في فرنسا (مارس 1973).

---

[1] في 2 أكتوبر 1972 صرح الوزير الأول الفرنسي ب. ميسمير أمام البرلمان الفرنسي بأن : "لا شيء يمنع من مراجعة الاتفاقيات إذا لم تكن تعكس التوازن الذي نبحث عن إقامته مع أصدقائنا" عن: Ed. Jouve, *Relations internationales*. Op.cit, p.336 .

[2] في ظرف ثلاث سنوات أو أقل من ذلك زار الرئيس ج. بومبدو إفريقيا جنوب الصحراء أربع مرات: فبراير 1971، يناير 1972، نوفمبر 1972، يناير 1973.

كل هذه الأحداث، وغيرها، جعلت البث في قرار المراجعة يرجأ إلى حين. والقرار، كما بيناه أعلاه، أمام تعدد بنيات التعاون وتنوع مستويات المسؤولية في هذا النظام، لا يمكن أن يصدر إلا عن الإليزيه الذي احتفظ لنفسه بهامش خاص في مجال السياسة الخارجية، تسانده في ذلك الكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية. والإليزيه، في السنوات الأولى من وصول بومبدو إلى الحكم (يونيو 1969)، كان مشلول اليدين – إن صح التعبير – ما زال يرزخ تحت ظل الجنرال، ولو أقام هذا الأخير في بلدته «كولومباي».[1] يعني غير قادر على المس بإحدى الصروحات التي أقام عليها مؤسس الجمهورية الخامسة جزءا من استراتيجيته. ثم إن غياب وزارة التعاون من التشكيلة الحكومية والاحتفاظ فقط بكتابة الدولة، زاد من غموض هذا «الصمت الفرنسي»، الذي يمكن أن نفسره في مقام ثاني بالرجوع إلى المعطيات الإقليمية والدولية.

إن مجهودات التعايش السلمي بين الكتلتين لم تقص الرهانات الإيديولوجية. والتعاون رهان إيديولوجي أثبتت العشرية الأولى من بعد الاستقلال فشله وخيبة أمال الدول الإفريقية في الموديل الفرنسي خاصة. لذا وجب البحث عن بدائل أخرى لسياسة التعاون الإنمائي، سيما وأن الاستثمار في اقتصاديات فرنسا والدول المتقدمة، سجل تراجعا ملحوظا أمام هدير الأزمة الاقتصادية والهزة البترولية الأولى وارتفاع أثمنة باقي المواد الأولية الاستراتيجية الأخرى. تنبغي الإشارة هنا من جهة أخرى، إلى أن الرئيس الثاني في الجمهورية الخامسة الذي لم يكن له أبدا ماضيا إفريقيا، حاول الحد من درجة الالتزام السياسي الفرنسي والاقتصادي، بل وحتى العسكري، في دول إفريقيا الغربية. وإن سعى في مقابل ذلك، وابتداء من 1973، عند بداية المفاوضات حول مراجعة اتفاقيات التعاون، إلى إشراك السوق الأوربية المشتركة مع مجموعة الدول الإفريقية، وأخرى من الكارايبي والهادي،

---

[1] بها أقام الجنرال دوغول، وبها سيدفن. اسمها الكامل Colmbey les deux égilses، وهي تابعة لمقاطعة La Haute Marne.

بغية الحصول على دائرة أسواق أكثر اتساعا من أسواق الدول الإفريقية. حيث أصبح بإمكان الشركات الفرنسية الصمود أمام المنافسة الأجنبية، حتى وإن فقدت امتيازاتها واحتكاراتها في المنطقة. لقد كان الهم الأكبر للرئيس الفرنسي أن يجعل من بلده قوة تجارية وصناعية على الصعيد الدولي، من غير أن يقف التعاون حجرة عثرة أمام هذا الطموح. ولعل هذا ما يفسر دعوته لأرباب المقاولات الفرنسية علنا بالاستثمار في إفريقيا الغربية، معتبرا أن مرحلة المعونة والتعاون قد أصبحت متجاوزة.[1]

إن الرجوع إلى الأدبيات التي نشرت آنذاك تبرز أن الرغبة في مراجعة اتفاقيات التعاون لم تكن مجرد استياء عابر يرمي إلى تعديل بعض التفاصيل، بل تعبيرا عن أزمة خانقة ستؤكدها المفاوضات التي ستنطلق خلال 1973. لقد تحدث البعض عن جحود الحكومات الإفريقية. ورد آخرون بأنها النيوكلونيالية الفرنسية والاستغلال المقنع. لكن يجب القول، وبعيدا عن هذه السجالات – طبعا والفرصة ستتاح لنا للعودة إلى الموضوع – أن الرجلين، دوغول وبومبدو، لم تكن مواقفهما وسلوكاتهما تجاه الدول الإفريقية على نسق واحد. فحرارة اللقاء والاستقبال عند الأول، قابلتها برودة وتحفظ عند الثاني، وإن تعاطى الأول للسياسة والاستراتيجية وجعل من إفريقيا الغربية أحد أهم عقدها، فقد انبرى الثاني للاقتصاد والمالية والانفتاح على أوروبا بدل إفريقيا الغربية؛ بل والانفتاح حتى داخل إفريقيا الغربية على الدول المالكة للمواد الأولية الاستراتيجية فقط، ولو كانت انجلوفونية، كما هو الشأن بالنسبة لنيجيريا التي أصبحت 1975 أول شريك تجاري لفرنسا في كل إفريقيا السوداء.

لقد تبين للدوائر المسؤولة في باريز أن الاستمرار في تجاهل المطالب الإفريقية سوف تكون له نتائج سياسية وخيمة ومكلفة، لن تؤدي إلا إلى تفسخ

[1] D. Bach, 1992, « Dynamique et contradiction dans la politique africaine de la France. Les rapports avec le Nigeria (1960-1981) ». In *Politique Africaine*, n° 5. p.47-74.

الروابط التي جمعت فرنسا بموريطانيا مثلا التي انسحبت، وبضجة إعلامية، من منطقة الفرنك، وذلك بعد التحذير الذي وجهته إلى الحكومة الفرنسية. أكيد أن باقي دول إفريقيا الغربية (باستثناء بوركينا فاسو التي لم تقدم أي طلب رسمي في هذا الشأن) عبرت عن رغبتها في التجديد أكثر من سعيها نحو القطيعة. والظاهر أن الإليزيه وعى بضرورة ضبط اتفاقيات التعاون وتأقلمها مع محيط العلاقات الفرنسية الإفريقية معلنا «*أن الحكومة الفرنسية ليس في نيتها أن تواصل سياسة تعاون غير مرغوب فيه*».[1] لذا شرع، ابتداء من 1973، في إعادة النظر في بنود اتفاقيات التعاون، وتم تأسيس ما عرف ب «بعثات الحوار» التي جابت الدول الإفريقية مسجلة كل الملاحظات والانتقادات ومطالب الشركاء الأفارقة ، والتي شكلت المصدر الأساسي في تحرير تقرير عن سياسة التعاون الفرنسية، نشر في شتنبر 1975، بتوقيع وزير التعاون في حكومة فاليري جسكار ديستان، بيير أبلان.

إن إلغاء الكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية، وإعادة الروح إلى وزارة التعاون بمجيء فاليري جسكار ديستان إلى الإليزيه، أعطى نفسا جديدا لمسألة التعاون، بعد أن عانت سياسة فرنسا الإفريقية خلال السباعية البتراء لجورج بومبدو من الركود، أو قل من قلة المبادرات – باستثناء القمة الفرنسي الإفريقية التي عقدت في باريز في نوفمبر 1973 –. يعني أن الوهن كان قد أصاب سياسة تم التسطير لها عشر سنوات قبل ذلك، لتتراجع إفريقيا من أولويات سياسة فرنسا الخارجية. وهو ما دفع الرئيس السنغالي سدار سنغور، على الرغم من العلاقة الشخصية التي ربطته بالرئيس بومبدو، إلى التحسر على «*تولي عهد الطموحات الكبرى*».

إن الحذر والترقب الذي طبع الفترة الرئاسية لبومبدو يتناقض مع حماس ورغبة الرئيس فاليري جسكار ديستان في تغيير معالم سياسة التعاون الفرنسي

---

[1] Th. Diallo, 1992, *La politique étrangère de Georges Pompidou*. Paris, LGDJ, p. 161.

الإفريقي التي حاول أن يربطها بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وبالحوار الثلاثي العربي/الأوروبي/ الإفريقي، وبالاستمرار في التواصل مع الدول الإفريقية عبر القمم الفرنسية الإفريقية واتخاذها أداة لممارسة النفوذ الفرنسي. وهذه مواضيع أخرى سنتناولها لاحقا بالدرس والتحليل. قبل ذلك، ينبغي عرض دور الفعاليات الفرنسية في البناء التعاوني مع الجمهوريات الفرنكفونية في غرب إفريقيا.

الفصل الثالث : فعاليات التعاون الفرنسي الإفريقي

1 – فعاليات التعاون الفرنسي الإفريقي

إن ما لمسناه في العرض السابق المتعلق بآليات التعاون الفرنسي الإفريقي من تنوع في بنيات «سياسة الدعم والمعونة» وتداخلها على مستوى الوزارات (الخارجية والدفاع والاقتصاد والتعليم العالي...)، أو على مستوى الأجهزة التنفيذية، ليقودنا، في هذا العرض، إلى الوقوف على فعاليات التعاون وطبيعة اختصاصاتها ودرجة مسؤولياتها في تحريك دواليب هذا النشاط. وفي غياب مذهب واضح وبيِّن لسياسة التعاون الفرنسي مع الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية، لا يسع الملاحظ الحصيف إلا أن يتساءل عن حدود هذه الاختصاصات عند رئيس الجمهورية مثلا والوزير الأول؛ وعن تجاذب السلطات بين وزير الخارجية أو المديرية العامة للبحث العلمي والتقني من جهة، وكتابة الدولة المكلفة بالتعاون أو وزارة التعاون من جهة أخرى؛ وعن الانسجام أو عدمه في صياغة القرارات بين ما يفرضه السياسي على السفير في السنغال مثلا، وما يفرضه التقني على رئيس بعثة المعونة والتعاون.

1 – 1 – رئيس الجمهورية الفرنسية، عماد العلاقات الفرنسية الإفريقية

يحدد رئيس الجمهورية الفرنسية التوجهات العامة للسياسة الخارجية. ويعد طبقا للفصل الخامس من دستور 4 أكتوبر 1958 «*ضامنا للاستقلال الوطني والوحدة الترابية واحترام العهود والمواثيق*». ويضبط النص الدستوري، إلى جانب ذلك، مسؤولياته في مجال العلاقات الدبلوماسية التي تقضي بأن يعتمد سفراء بلاده لدى القوى الأجنبية، وسفراء هذه الدول لديه (الفصل 14). يتباحث الاتفاقيات، ويتابع المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات التي لا تستلزم مصادقة (الفصل 52).

فالتعاون الفرنسي مع دول إفريقيا الغربية الفرنكفونية سياسة إذن، يحددها فاعل أساسي هو رئيس الجمهورية. وحول هذا التحديد تتفاعل مجموعة من العناصر كالإرث الاستعماري والمعطيات السياسية والاقتصادية الفرنسية وتقلبات الظرفية الدولية.

وخلافا لما كان سائدا في الجمهورية الرابعة (1946-1958) لما كان للبرلمان والحكومات المنبثقة عنه دور فعال في تسيير دفة السياسة الخارجية، تكون الإصلاحات المؤسساتية التي جاء بها الجنرال دوغول بعد عودته للسلطة سنة 1958، والتي أعدها على مقاس طموحاته السياسية والاستراتيجية، أعطت للجهاز التنفيذي صلاحيات موسعة. وأصبحت السياسة الخارجية من وظائف السيادة، خاصة بالرئيس، محظورة على باقي الفعاليات الأخرى. أما البرلمان فقد أضحى دوره ثانويا إن لم يكن غائبا. وقد اكتست هذه المهام الرئاسية آنذاك بعدا جديدا بتصدي الرئيس لحل المشكل الجزائري. وزاد هذه السيادة زخما نجاحه في الانتخابات التشريعية لعام 1962.

إن الموقف المهيمن لرئيس الجمهورية في مسلسل القرار، على الأقل في المجال الذي نقوم بدراسته: التعاون الفرنسي الإفريقي، تفسره بنيات النظام السياسي القائم. فسياسة التعاون من نبع السياسة الخارجية، ومقاليد هذه الأخيرة بيد الرئيس. *«ثم إن دوغول جعل من السياسة مع دول إفريقيا الغربية قضية شخصية، أقام عليها جزءا من استراتيجيته على الساحة الدولية. ولعل فشل الجمهورية الرابعة في التخلص من عقدة الاستعمار، خدم مشروعه في التأسيس لعلاقات تعاون مع هذه الدول بعيدا عن سجالات الأحزاب السياسية والبرلمان».*(1)

وعلى غرار الجنرال دوغول، عبر باقي رؤساء الجمهورية الفرنسية عن رغبتهم صراحة وعزمهم على ممارسة ومراقبة سلطة القرار في كل ما يخص

---

[1] B. Noualille-Degorce, *La politique française de coopération. Op.cit*, p.103.

السياسة الخارجية والعلاقات مع الممتلكات الفرنسية سابقا في إفريقيا الغربية. وقد تمت ترجمة هذه الرغبة بتقوية دور ومكانة الكتابة العامة لرئاسة الجمهورية المكلفة بالشؤون الإفريقية والملغاشية على عهد الجنرال، أو المستشار التقني بعد إلغاء الكتابة العامة خلال سباعية فاليري جسكار ديستان، أو الخلية الإفريقية بعد انتخاب فرانسوا متيران في مطلع الثمانينيات. وعلى الرغم من الطابع العملي لهذه الأجهزة وفعاليتها في تنسيق دواليب السياسة الإفريقية بالإليزيه، فإن ذلك لم يمنع الرئيس الإشتراكي مثلا من التصريح بأنه «*وحده من يحدد سياسة فرنسا الخارجية، وأنه ليس من المنطق أن تقوم سياسة من غير موافقته أو من غير توجيهاته*».[1]

يجب القول أن إشراف الرئيس متيران على مقاليد السياسة الخارجية شمل مكوناتها الديبلوماسية وحجمها العسكري. وسنرى لاحقا أن للرجل خاصيات: تاريخه ومسار حياته مع القارة واتصاله التقليدي والشخصي مع الرؤساء الأفارقة، أهلته، خلال 14 سنة من الحكم، لممارسة هذه السيادة. فاليري جسكار ديستان لم يقل شيئا آخر لما أفضى لأحدهم بأنه «*فعلا وزير الشؤون الخارجية الحقيقي*».[2]

صحيح أن وزارة الشؤون الخارجية أشرفت على تدبير أمر التعاون على المستوى الديبلوماسي وبمتابعة التطور السياسي في الدول الإفريقية. لكنها ظلت مع ذلك مجردة من كل صلاحيات سياسية، ولم تملك زمام المبادرة في هذا المجال. فالإليزيه كان قد ركز كل السلطات بين يديه، سياسية طبعا؛ بينما تنازل عن كل ما هو تقني لباقي المصالح، لدرجة أن وزارة التعاون مثلا، وهي التي من المفروض أن تشكل المحور الرئيسي في سياسة فرنسا الإفريقية، نرى أن دورها اقتصر فقط على متابعة المظاهر الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية في جمهوريات إفريقيا الغربية، والوصاية على مؤسسات عمومية وشبه عمومية (معاهد بحث، مكاتب دراسات..) والإشراف على بعثات المعونة والتعاون.

---

[1] P. Marchesin, Juin 1995, «Mitterrand l'africain». In *Politique Africaine*, n° 58. p.5-23.
[2] Cité par, S. Cohen, 1985, *La politique extérieure de Giscard d'Estaing*. Paris, FNSP, p.25.

لقد بدت السياسة الخارجية وسياسة التعاون، بعد 1958، عند الرؤساء الأربعة الذين حكموا الجمهورية الفرنسية ما بين 1960 و1990، يكتب أستاذ العلوم السياسية ألفريد كروسير *«وكأنها صلاحيات رئاسية مميزة سحبت كلية من الوزير الأول ومن الحكومة»*[1]، وإن كان الدستور الفرنسي قد خول للحكومة في فصله العشرين «*تحديد وقيادة سياسة الأمة*»، وأعطى للوزير الأول في فصله الواحد والعشرين حقه في «*تسيير نشاط الحكومة*»، وحمله «*مسؤولية الدفاع الوطني*». ولعل هذا التجاوز هو ما دفع رئيس الجمعية الوطنية آنذاك جاك شبان دلماس (1958-1969)، إلى انتقاد هذه الممارسات السلطوية، ونعت السياسة الخارجية بأنها «*وظيفة سيادة*» «Un domaine réservé».[2] وقد أضحت هذه النظرية في تاريخ الجمهورية الخامسة بمثابة قانون غير مكتوب، استجاب لأمر واقع، فصل الجنرال دوغول والرؤساء الآخرون من بعده بمقتضاه في قضايا التعاون. بل اتسعت دائرة النفوذ عند بعضهم لتشمل مجالات أخرى غير التعاون. وشهادة جاك أتالي، أحد مستشاري الرئيس فرانسوا متيران تثبت ذلك، لما كتب يقول بأن «*تحديد وظائف السيادة تم بدقة، شمل السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد الدولي وأوروبا والتعيينات المهمة*».[3]

إن سيطرة رئيس الجمهورية على وظائف السيادة – والحديث هنا عن كافة الرؤساء الفرنسيين– والدور الثانوي، إن لم نقل الصوري الذي أصبح يقوم به الوزير الأول، بل وحتى وزير الشؤون الخارجية، في غياب ثقل مؤسساتي مضاد، تعكسه لنا طبيعة الاختيارات السياسية التي كان يتبناها والقرارات التي كان يتخذها في سرية أحيانا، قبل الإعلان عنها لباقي أعضاء الحكومة أو الرأي العام الوطني.

---

[1] A. Grosser, 1989, *Affaire Extérieures, la politique de la France 1944-1989*. Paris, Flammarion, p. 152.

[2] A. Plantey, Octobre 1975, «L'organisation de la coopération avec les pays d'Afrique Noire et Madagascar». In *Espoir*, n° 12. p.45-61.

[3] J. Attali, 1993, *Verbatim I, 1981-1986*. Paris, Fayard, p.101.

فالجنرال دوغول مثلا كان قد قرر وبمفرده، من غير استشارة الأجهزة الحكومية في باريز، دعم الولايات المتحدة الأمريكية في أزمتها مع كوبا.[1] وجورج بومبيدو كان قد همش وزيره الأول بيير ميسمير، ووزيره في الخارجية موريس شومان في المفاوضات مع لندن. ولم يكن لديهم أي رأي في التوجهات العامة التي كان الرئيس يسطرها.[2] ولقاء فارصوفيا الذي جمع فاليري جسكار ديستان بالرئيس الروسي آنذاك ليونيد بريجنيف، كان نتيجة لاختيار شخصي تم الإعداد له في سرية تامة من طرف المساعد الأيمن للرئيس م. بونياتوسكي، على الرغم من المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع مع الوزير الأول ووزيرالخارجية.[3]

وفي وصف لهذه الصلاحيات الرئاسية المتميزة بالسيطرة والتجاوز والقرار المنفرد، كتب ألان دوهاميل ينعت الرئيس الفرنسي بأنه «*مستبد متنور.. ملك منتخب وعاهل جمهوري (...) يتوفر على سلطة قوية ونفوذ واسع في بلده، عكس ما يجري في باقي الأنظمة التعددية الغربية. فهو لا يمثل فقط عماد المؤسسات أو الشخصية المحورية للحياة السياسية، وإنما هو السلطة بذاتها. لقد انبعثت روح الملكية على الرغم من اندحار آخر الملوك والأباطرة... أما الوزير الأول فلا يملك من الصلاحيات إلا ما يخوله له رئيس الدولة، فالإليزيه يحكم ويسيطر. (...) قدامه أو بجانبه تعم القزمية. فالوزراء يسعون لاسترضاء الملك.. والبرلمان يلعب جيدا دوره الصوري. إن الدولة الفرنسية، في ظل النظام السابق أو الجديد، في ركاب الجمهورية الخامسة أو الجمهوريات البرلمانية، على عهد الجمهورية الجيسكاردية*

[1] شهادة الكاتب العام لرئاسة الجمهورية إتيان بوران دي روزيي 1962-1967. انظر: *L'entourage et de Gaulle*, Paris, Plon, 1977, p.312 et s.

[2] A. Grosser, *Affaires Extérieures*. *Op.cit*, p.232.

[3] S. Cohen, *La politique extérieure de Giscard d'Estaing*. *Op.cit*, p.25.

أو الديغولية، لم تتنازل إلا على جزء بسيط من صلاحياتها لباقي الأجهزة المحيطية».[1]

إن سياسة التعاون مثال سياسة تقودها وتقررها سلطة واحدة: سلطة رئيس الجمهورية؛ سياسة لم نعاين، على مر ثلاثين سنة (1960-1990)، تغييرا جذريا قد طرأ عليها سواء في المفاهيم أو الأهداف أو في المناهج. أما الآخرون، ونعني بهم الحكومة والبرلمان والرأي العام الوطني فغائبون. ويعتمد الرئيس في ذلك على قنوات قانونية مسطرة كاتفاقيات التعاون الثنائية، وعلى العلاقات الشخصية التي تمكن من نسجها مع الرؤساء الأفارقة، أمثال الإيفواري هوفويت بوانيي والسنغالي سدار سنغور. وأخيرا على جهاز[2] فرض نفسه كوزارة للشؤون الإفريقية لم يخضع لمراقبة أي جهاز تنفيذي أو تشريعي، في اتصال مباشر مع رئيس الدولة، عرف في عهد الجنرال بالكتابة العامة أو بالخلية الإفريقية خلال سباعية متيران، سهر على تأمين الاتصال بين رؤساء الجمهوريات الإفريقية والرئيس الفرنسي، وبين هذا الأخير والسلطات الفرنسية المعنية بالأمر من جهة أخرى.

1 – 1 – 1 – الكتابة العامة أو الخلية الإفريقية، أجهزة في خدمة السياسة الإفريقية

بحصولها على الاستقلال، وجدت أغلب دول إفريقيا الغربية نفسها في مواجهة مشاكل جمة متعلقة بالاستقرار الداخلي، وبإقامة الإدارة، وبالميزانية، وبإنشاء الجيش وبالدبلوماسية. يعني بكل ما يمكن أن تلقاه الدولة من عراقيل عند بداية بنائها. ووجود كتابة عامة بالإليزيه مكلفة بالشؤون الإفريقية يسر من مهمة التنسيق، سيما وأن فرنسا عبرت عن رغبتها في الأخذ بيد هذه الدول الفتية في مجال التنمية بالتعاون معها.

---

[1] A. Duhamel, 1980, *La République giscardienne. Anatomie politique de la France*. Paris, Grasset, p. 13.
[2] TH. Diallo, *La politique étrangère de Pompidou. Op.cit.* p. 124-134.

ويرجع تاريخ إنشاء مؤسسة الكتابة العامة إلى عام 1958، ارتبطت بالمجموعة الفرنسية الإفريقية وساندت الرئيس دوغول في ربط الاتصال والتنسيق داخل الجهاز التنفيذي للمجموعة. والنصوص الرسمية لم تخول للكتابة العامة للمجموعة – التي أصبحت ابتداء من 1961 الكتابة العامة لرئاسة الجمهورية المكلفة بالمجموعة والشؤون الإفريقية والملغاشية – إلا صلاحيات بسيطة: إطلاع رئيس الجمهورية على تطور الأوضاع في دول إفريقيا الغربية، وتأمين علاقاته الشخصية مع رؤساء الدول والحكومات، ثم نقل التعليمات الرئاسية إلى السلطات المعنية بالأمر. يعني الانزلاق نحو مهام ديبلوماسية أكثر منها إدارية أو مؤسساتية.

لقد انفردت الكتابة العامة بخصوصيات ميزت تاريخ المؤسسات في الجمهورية الخامسة، بحيث أنها قامت على الروابط الوثيقة التي جمعت كاتبها العام جاك فوكار 1959-1974 بالجنرال دوغول أكثر مما قامت على النصوص التي حددت صلاحياتها وتنظيمها الداخلي[1]، الشيء الذي زكى مكانة المؤسسة في المشهد السياسي الفرنسي. فالارتباط بدوغول أهل جاك فوكار، على الرغم من صلاحياته البسيطة والغامضة في ذات الوقت، من القيام «*بدور الوزير وربما أكثر، من غير أن ينتمي قانونيا إلى الجهاز الحكومي أو يشارك في مجلسه. فقد كان في فرنسا من بين مخاطبي الوزير الأول. ولم يتوان جورج بومبدو وميشال دوبري في طلب مشورته. كان لديه نفوذ مستتر لكنه فعلي في اختيار بعض الوزراء. ساهم بصفة وزير في جميع الجلسات التي خصصها مؤسس الجمهورية الخامسة للمجموعة أو للشؤون الإفريقية والملغاشية. بينما في إفريقيا مارس نفوذه على أعلى*

---

[1] S. Cohen, 1980, «L'anomalie Foccart». In *Les conseillers du président, de de Gaulle à Giscard d'Estaing*. Paris, PUF, p.147.

مستوى، وشكل في أيام الأزمات الإفريقية أهم وأقرب صلة وصل بين الجنرال ومخاطبيه الأفارقة».[1]

وتقوم هذه الخصوصية كذلك على طبيعة المهام التي أوكلت إليه بتنفيذها، مشبوهة عند البعض الذي اتهمه بتحريك خيوط اللعبة للإبقاء على بعض الأنظمة الإفريقية الموالية لفرنسا (ومثل ليون امبا في الكابون على ذلك شهيد)، غير محددة عند البعض الآخر الذي تساءل عن دوافع إقامته الطويلة بالإليزيه على رأس الكتابة العامة: 15 سنة تقريبا.

وتقوم هذه الخصوصية أخيرا على استقرار أعضاء الكتابة، مما يعني الاستمرارية في تدبير ملفات التعاون الفرنسي الإفريقي. فقد أدار فوكار هذا الجهاز خلال الفترات الرئاسية لدوغول وبومبدو، وتوالى على منصب المستشار التقني خلال هذه المدة شخصيتان: ألان بلانتي مستشار دولة 1959-1967، وروني جورنياك محامي بمحكمة الاستئناف 1967-1974، وهو التاريخ الذي سيحل فيه جسكار ديستان الكتابة العامة، لكن ليحتفظ بروني جورنياك كمستشار تقني في الكتابة العامة لرئاسة الجمهورية والاستفادة من خبرته في الشؤون الإفريقية.

والواقع أن جاك فوكار كان يستمد سلطاته من الجنرال دوغول، يشرف على الأجهزة المكلفة بتسيير التعاون. ويرأس كل أسبوع اجتماعا مغلقا غير رسمي يضم بعض الموظفين السامين المنتمين لوزارات الشؤون الخارجية والتعاون والدفاع والمالية، حيث تتم مناقشة المشاكل المتعلقة بالتطور السياسي في الجمهوريات الإفريقية وعلاقاتها مع فرنسا. وينقل قرارات الجنرال وينسق مختلف أنشطة الإدارات ويفصل بينها في حالة الخلاف. ويطلع كذلك على كل المفاوضات التي تجريها الوزارات التقنية مع الحكومات الإفريقية عند إبرام اتفاقية تعاون. ويتباحث

---

[1] A. Plantey, Janvier 1998, «Jacques Foccart et la politique africaine du Général de Gaulle ». In *Espoir*, n°114. p.97-108.

أخيرا في أهم القضايا السياسية مع رؤساء هذه الدول قبل أن يعرضها على الجنرال للمصادقة. إلى جانب ذلك، كانت الكتابة العامة تقوم باستقبال وفحص وتصنيف الرسائل والبرقيات الدبلوماسية الواردة من مختلف السفارات الفرنسية بإفريقيا الغربية، ليقدم خلاصاتها لرئيس الجمهورية كل مساء. «أكيد، يكتب سامي كوهين عن فوكار، *أن الجنرال كان يلتقي بوزير التعاون في فترات متباعدة، بينما كان يستقبل جاك فوكار كل مساء، ويمده بالتعليمات لينقلها إلى الدوائر المعنية بالأمر (...) لقد فرض فوكار الجهاز الذي تراءسه كآلية لا مناص منها في إقامة سياسة فرنسا الإفريقية (...) إذا كان لوزراء التعاون بعض النفوذ على سياسة دوغول الإفريقية*، يضيف كوهين في مكان آخر، *فإن ذلك انحصر على مستوى تدبير هذه المعونة التي تقدمها فرنسا للدول الإفريقية. ولا واحد من الوزراء أو كتاب الدولة السبعة الذين قاموا على إدارة التعاون ما بين 1961-1974 انتقد أو احتج على صلاحيات وخبرة فوكار في هذا الميدان*».(1)

غير أن ابتعاد الجنرال دوغول عن السلطة في أبريل 1969، سجل بداية تراجع نفوذ الكتابة العامة لرئاسة الجمهورية المكلفة بالشؤون الإفريقية والملغاشية، بل وانحساره مع اعتلاء جورج بومبدو سدة الحكم في فرنسا، الذي، وإن حافظ على وجود المؤسسة، فقد حذف من تسميتها كلمتي (رئاسة الجمهورية) طبقا لمرسوم 25 يونيو 1969. ولم يعد يجتمع بفوكار إلا يومين في الأسبوع. أكثر من ذلك، باشر الرئيس الجديد بنفسه قضايا الاستعلامات مع مدير المصلحة ألكسندر دومارانش، بعد أن ألغى الوساطة التي كان يقوم بها الكاتب العام سابقا في هذا المجال. وفي تفسير لهذا التراجع، يمكن أن نقدم هنا ضعف صلة بومبدو بإفريقيا والأفارقة، وأن اهتماماته انصبت بالأساس على الاقتصاد والمالية والدفع بفرنسا إلى الأمام في

---

[1] S. Cohen, «L'anomalie Foccart ».*Op.cit*, p. 157.

مجال التنمية والاستثمار في فرنسا وأوروبا، بدل العناية بالسياسة والقضايا الجيواستراتيجية، كما كان الأمر عند الجنرال دوغول.

وفي 5 يونيو 1974، أي أشهرا قليلة بعد وفاة جورج بومبدو، يعلن الرئيس الثالث في الجمهورية الخامسة عن قراره بإلغاء الكتابة العامة، ويعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة الفرنسية أن «*صلاحيات الكتابة العامة أصبحت من صلاحيات وزارة التعاون*».[1] وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ طبقا لمرسوم 74-598 المؤرخ في 12 يونيو 1974 (الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية 23 يونيو 1974). لكنه احتفظ مع ذلك، كما سبقت الإشارة، بالمساعد الأيمن لجاك فوكار: روني جورنياك. والواقع أن جسكار ديستان كان محط اختيارات صعبة. إما أن يبقي على الكتابة العامة ويتحمل تدبير هذا الإرث الديغولي الثقيل، أو يتخلص منها ويخلق بذلك فراغا سياسيا بين فرنسا ودول إفريقيا الغربية، قد يضر بنفوذ المتروبول في المنطقة لاحقا. لذا عدل إلى تسوية هذه العقدة بتعيين ر. جورنياك مستشارا تقنيا مكلفا بالشؤون الإفريقية. لأن في تعيينه ضمانة للدول الإفريقية المرتبطة مع فرنسا باتفاقيات تعاون، وبأن الإليزيه مازال يخص الروابط الشخصية مع الرؤساء الأفارقة بعناية كبرى. وسيتأكد هذا التوجه مع توالي انعقاد القمم الفرنسية الإفريقية.

وخلافا لما كان سائدا مع جاك فوكار الذي كان يتوفر على صلاحيات موسعة واعتمادات مالية مهمة وعشرات المساعدين، فإن لا روني جورنياك، ولا خَلفُه مارتان كيرش[2] حصل على هذه الامتيازات. وأصبح الرئيس جسكار ديستان يشتغل مباشرة مع المسؤولين في وزارة التعاون والشؤون الخارجية والدفاع. وقد

---

[1] 6 Juin 1974, Journal *Le Monde*.

[2] في 6 فبراير 1980، خلال عودته من مهمة بالتشاد، تتحطم الطائرة التي كانت تقل جورنياك إلى ليبروفيل ويلقى حتفه، ويعوضه مارتان كيرش، هو الآخر مجاز من المدرسة الوطنية لفرنسا ما وراء البحار، له خبرة بالشؤون الإفريقية. اشتغل بالقضاء مدة في الممتلكات الفرنسية بإفريقيا جنوب الصحراء. عمل إلى جانب فوكار سنوات طويلة 1961-1968.

شهدت العلاقات مع مؤسسة الوزير الأول تطبيعا ملموسا، تجسد في مشاركة هذا الأخير في التحضير مثلا للتدخل الفرنسي في الزائير سابقا (الكونغو الديموقراطي حاليا) 1977، أو في تشاد 1978. بينما اقتصر دور المستشار التقني، جورنياك وكيرش من بعده على القيام بدور السفير المتجول أو المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية، والتفاوض باسمه في نزع فتيل بعض المشاكل في إفريقيا.

إن تعيين رجل من طينة روني جورنياك يدفعنا إلى الاستنتاج بأن جسكار ديستان كان قد سعى إلى الاستمرارية. ولم يرم إلى تعديل سياسته في مباشرة القضايا الإفريقية التي نعتها اليسار الفرنسي آنذاك، وحتى بعض الدول الفرنكفونية في إفريقيا السوداء، بالميركانتيلية والمحسوبة والزبونة والوقحة[1]. لذا وجب انتظار مجيء فرانسوا متيران والحزب الإشتراكي إلى الحكم لتشهد إفريقيا الغربية إقامة منظور جديد في سياسة التعاون الفرنسية. والسؤال المطروح، هل سينجح الحزب الاشتراكي من جهة، ووزارة التعاون وعلى رأسها جون بيير كوت من جهة أخرى، ثم الرئاسة كطرف ثالث في التسطير لسياسة منسجمة، أم أنها ستصطدم بالواقعية السياسية؟

لقد نصب فرانسوا متيران على رأس الخلية الإفريقية بالإليزيه 1981 «كي بيّن»، أحد أصدقائه القدامى. وإلى جانب عنصر الصداقة، راعى الرئيس الفرنسي في هذا الاختيار، ماسونية صاحبه، والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الرابطة[2] في شد وثاق الرؤساء الأفارقة وحكوماتهم إلى فرنسا. «*فقد جرت العادة، منذ البدايات الأولى للمغامرة الاستعمارية في نهاية القرن الماضي، أن تعتني الدولة الجمهورية*

---

[1] J.F. Bayart, *La politique africaine de Mitterrand. Op.cit*, p.21 et s.

[2] الماسونية جمعية سرية منتشرة في كل بقاع العالم، وهي رابطة تجمع بين الأفراد الذين يتقاسمون نفس المبادئ والأفكار، يتعارفون فيما بينهم بالعلامات، وينقسمون إلى مجموعات تدعى المحفل الماسوني (*Loge*) .ظهرت في فرنسا في القرن 18، وتأثرت في القرن 19م بالمبادئ الجمهورية In *Le Petit Larousse Illustré 1985*. Paris, Librairie Larousse, 1980 .

بشبكة صداقاتها الإفريقية عبر القنوات ذات الحساسية الماسونية».[1] ويبدو أن دور كِي ّبين لم يختلف كثير عن المهام التي أداها أسلافه في هذا المجال: ربط الاتصال المباشر مع المسؤولين الأفارقة. والواقع أن مدير الخلية الإفريقية كان يتمتع بمؤهلات، كسب بها ثقة الرؤساء الأفارقة الذين عبروا عن تخوفهم من وصول الإشتراكيين إلى الحكم، ونجح في ذلك، لدرجة أن البعض[2] وصفه بـــ «فوكار متيران»؛ مؤهلات كسب بها كذلك ثقة الرئيس متيران، وخولته صلاحيات لم يتردد معها في التشويش على مبادرات أعضاء الحكومة. ففي الوقت الذي كان فيه مثلا وزير التعاون ج.ب. كوت يقوم بجولة لثلاثة بلدان إفريقية، زار كِي ّبين ثمانية بلدان إفريقية. يجب القول إن نضالية الأول لم تنسجم مع الحس العملي لرجل الظل الذي صرح *«بأنه الرئيس في غياب الرئيس، ولا يمثل شيئا عند حضور الرئيس».*[3] مع ذلك كانت لمشورات كِي بيّن أصداء قوية، سيما وأن مساعده الأيمن لم يكن سوى الابن الأكبر لرئيس الجمهورية: جون كريستوف متيران. هذا التعيين الذي صدم بعض الشرائح السياسية في فرنسا، طمأن بالعكس المسؤولين الأفارقة وأمنهم على مستقبل العلاقات الفرنسية الإفريقية.

لقد تخلصت سياسة فرنسا الإفريقية والسياسة الخارجية، في ظل الجمهورية الخامسة، من قبضة البرلمان. بينما خضعت الحكومات على عهد الجمهورية الرابعة لمراقبة برلمانية مجحفة، واعتبرت في توجهاتها العامة للسياسة الخارجية، الإرادة البرلمانية التي ساهمت عبر قنوات اللجن في بلورة الخطوط العريضة لهذه السياسة، بالاتصال المباشر مع وزارة الخارجية أو برئيس الجمهورية عند بروز قضايا مستعصية.

---

1 A. Kriegel, Eté 1982, «Mitterrand diplomate ». In *Politique Internationale*, n°10, p.36.
2 Cl. Weill, Août 1986, «Guy Penne, le Foccart de Mitterrand ». In *Le Nouvel Observateur*.
3 22 Décembre1982, *Jeune Afrique*, n°1146.

لكن، ومنذ 1958، لم يعد للبرلمان أو الحكومات نصيب في ضبط معالم السياسة الخارجية، وإنما عاد الأمر في ذلك لرئيس الجمهورية وله وحده. إذ جعل من هذا المجال *«وظيفة سيادة»*، في حين أنيطت بالحكومة، وبوزير الخارجية والتعاون على الخصوص، مهمة التنفيذ.

1 – 2 – الــوزارات

لقد أشرف على التعاون الثنائي الفرنسي مع دول إفريقيا الغربية إلى جانب رئاسة الجمهورية وخليتها الإفريقية بالاليزيه ثلاثة وزارات، الخارجية والتعاون والمالية. والملاحظ الحصيف، وهو يعاين بنيات التدخل لدى الوزارتين الأوليتين وبرنامجهما في تدبير سياسة التعاون لا يكاد يلمس اختلافا كبيرا. فوزارة التعاون ورثت عن وزارة فرنسا ما وراء البحار التي حُلت في الفاتح من دجنبر 1958 وما فرضته الظرفية الإقليمية والدولية آنذاك من تغييرات على مستوى هياكل الدولة الفرنسية. لكن، بحصول الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الغربية على استقلالها 1960، انتقل أمر تسيير هذه العلاقات إلى وزارة الخارجية. وإلى غاية 1974، تاريخ إعادة إنشاء وزارة التعاون، تمددت صلاحيات هذا القطاع بين وزارة قائمة بذاتها (إمكانية مراسلة السفراء، الأخذ بآرائها في تعييناتهم)، وتقلصت إلى كتابة منتدبة لدى الوزارة الأم المكلفة بالشؤون الإفريقية (احتفاظ السفراء بسلطتهم مثلا على بعثة المعونة والتعاون). أما وزارة المالية، فتدخلها في مباشرة سياسة التعاون كان من باب تقديم القروض للجمهوريات في إفريقيا الغربية.

1 – 2 – 1 – وزارة الشؤون الخارجية

لقد سمحت لنا دراستنا للتعاون الفرنسي بالوقوف على تداخل اختصاصات وزارة التعاون ووزارة الخارجية، حتى وإن تم تحديد الإطار الجغرافي لنشاط كل منهما. وحصر مهمة الأولى في إقامة علاقات مميزة مع الدول التي جمعتها بباريز روابط اللغة والتاريخ، وضبط دور الثانية في تدبير أمور هيئة السفراء والقناصلة

ومتابعة التطور السياسي والاقتصادي في الأقطار المعتمدين بها، وذلك برفع تقارير إلى الدوائر المسؤولة، وتشكيل حلقة وصل بين الدول لقيام علاقات صداقة وتعاون، والتحضير لاجتماعات القمة مثلا أو لزيارة رؤساء الدول.[1] وقد لزم هذا الفصل بين سلط الوزارتين تنسيقا وتعاونا، على مستوى القرار السياسي طبعا. غير أن المنافسة وتجاذب المصالح ومحاولة توسيع نطاق صلاحيات وزارة على حساب أخرى حال دون ذلك. ولتقريب هذه الصورة من الأذهان نورد مقتطفا من رسالة كتبها ريمون تريبولي، وزير التعاون الفرنسي آنذاك 1962-1966، إلى الجنرال دوغول بتاريخ 18 نوفمبر 1965 حول البنيات الإدارية والحكومية للتعاون: «*إن مد نفوذ وزارة التعاون إلى كل الدول السائرة في طريق النمو، من غير أن نقلل من مكانة وزارة الشؤون الخارجية، يبدو لي الحل الأفضل بالنسبة للمستقبل*».[2] ويقصد بذلك مستقبل وزارة التعاون الذي كان مهددا بالفصل من التشكيلة الحكومية التي كان دوغول يعتزم تعديلها على ضوء ما جاء في تقرير ج.م. جانيني 1963. غير أن لوزير الشؤون الخارجية آنذاك موريس كوف دو مورفيل 1959-1968 رأي آخر في المسألة، لما صرح بأن «*التعاون جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية تجاه العديد من الدول.. ولهذا السبب ألحق تدريجيا بوزارة الخارجية ، ولا يمكن أن ينفصل عنها*».[3]

إن تعدد بنيات التعاون، ومحاولة كل منها الاضطلاع بأهم الأدوار، على مستوى التنفيذ، شتت مجهوداتها وقلل من فعالياتها، وخلص بالباحث إلى التسطير على تشابك السياسة الفرنسية وعدم تناسقها.

---

[1] D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique après les indépendances*. *Op.cit*, p. 34.
[2] R. Triboulet, 1984, «Les moyens d'action du Général de Gaulle ». In *De Gaulle et le Tiers monde*. Colloque, Nice, 25-26e Février 1983. Paris, Pedone, p. 143.
[3] M. Couve de Murville, 1971,*Une politique étrangère, 1958-1969*. Paris, Plon, p.449.

وتبعا لاقتراحات وتقارير شبه رسمية حول إعادة النظر في أمر الدعم والمعونة مع دول إفريقيا الغربية، ورغبة من الحكومة في تجميع أنشطة التعاون بأيدي وزارة الشؤون الخارجية، حُلت وزارة التعاون «وانهارت الآمال الكبيرة» على حد تعبير ر. تريبولي، وتقلصت صلاحياتها إلى كتابة للدولة في الشؤون الخارجية مكلفة بالتعاون. إن تطور البنيات يعكس لنا هم الدوائر المسؤولة في باريز على اتخاذ التعاون أداة في خدمة الدبلوماسية الفرنسية والحفاظ على الروابط المميزة مع المستعمرات الإفريقية سابقا.

وقد زادت مهام كتابة الدولة هذه تقلصا مع إعادة تنظيم المديرية العامة للعلاقات الثقافية والعلمية والتقنية بوزارة الخارجية، طبقا لمرسوم 233-69 الموافق لـ 14 مارس 1969 (الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية 15 مارس 1969) الذي نص على نشر اللغة والثقافة الفرنسية، وتمركز إمكانيات التعاون الثقافي والتقني، وأخيرا الحضور العلمي الفرنسي على الساحة الدولية. وقد أوكلت لمديرها العام صلاحيات متقاربة، إن لم تكن متشابهة مع تلك التي يحظى بها كاتب الدولة. وهنا يكمن التداخل. أكثر من ذلك، تقوم مسؤولية تنسيق وتدبير دفة سياسة التعاون الثقافي والعلمي والتقني مع دول إفريقيا الغربية على عاتق المدير العام، الذي يجتمع مرة في الأسبوع، إلى جانب كاتب الدولة في التعاون مع وزير الخارجية، ويساهم في اجتماعات اللجنة المديرية لصندوق المعونة والتعاون، وكذلك في صياغة القوانين المتعلقة بالتعاون. وإذن ماذا بقي لكاتب الدولة من سلطات؟

إن الرغبة في إدماج التعاون في وزارة الخارجية أسست له مراسيم تحديد صلاحيات كاتب الدولة التي تنص على أن «*كاتب الدولة في الشؤون الخارجية يساند وزير الشؤون الخارجية في كل القضايا المسندة إليه*» (فصل أول)، «*ويضطلع خاصة، تحت سلطة وزير الشؤون الخارجية، وبتفويض منه، بقضايا*

التعاون مع الدول الفرنكفونية في إفريقيا جنوب الصحراء» (فصل ثاني) [1]؛ إدماج عبرت عنه مختلف التقارير التي عالجت سياسة فرنسا في التعاون مع دول إفريقيا الغربية بالدرس والتحليل، نخص بالذكر منها تقرير جانيني 1963، وتقرير كورس 1971؛ إدماج أخيرا لقي موافقة واستحسان رئيس الجمهورية الجنرال دوغول وخلفه جورج بومبدو.[2]

غير أن وفاة هذا الأخير، وانتخاب فاليري جسكار ديستان على رأس البلاد سنة 1974، حد من تطور إدماج التعاون في الشؤون الخارجية. ولضرورات داخلية، متمثلة في الاعتراف بجميل حزب الوسط الديموقراطي ومساندته لجسكار في الانتخابات الرئاسية، وضرورات خارجية، نحصرها في ضغوطات الدول الإفريقية التي طالبت بمراجعة اتفاقيات التعاون المبرمة غداة الاستقلال 1960، وإلغاء بعثات المعونة والتعاون، عجل الرئيس الفرنسي الجديد برد الاعتبار لوزارة التعاون، التي ستتسع صلاحياتها مع مجيء الإشتراكيين إلى الحكم 1981 إلى كافة دول العالم الثالث، وليس فقط إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء.

إن الهيكل التنظيمي الذي قدمه الوزير المفوض ج. دو بوابيرانجي 1976[3] للمديرية العامة للعلاقات الثقافية والعلمية والتقنية أصبح متجاوزا: آليات إدارية ثقيلة، وخلايا متعددة ملحقة بالمدير العام مباشرة، ومردودية ضعيفة. وتبعا لذلك قامت الإدارة بإصلاح أولي مستندة في ذلك على تقرير ريجو[4]، والذي بموجبه أصبحت المديرية باسم موجز: المديرية العامة للعلاقات الثقافية، تضم خمسة

---

[1] B. Nouaille-Degorce, *La politique française de coopération. Op.cit*, p.212.

[2] يسجل وزير التعاون تريبولي في شهادته ما يلي: دعاني الجنرال وعبر لي عن صداقته وتقديره، وأكد لي أن هذا التقدير لا يتغير رغم تغير بنيات الحكومة.. وقتها قرأت في كلمته نهاية وزارة التعاون. انظر، *De Gaulle et le Tiers monde*. Paris, Pedone, 1984, p. 147 .

[3] J. de Boisberranger, 1976, « Domaines et instruments de la politique étrangère de la France ». In *Notes et Etudes Documentaires*, n° 4254-55-56.

[4] P. Cadenat, *La France et le Tiers monde*. *Op.cit*, p.132.

مصالح، ثلاثة منها عملية تشرف على التبادل الثقافي، وعلى التعليم اللغوي، وعلى القضايا العلمية والتقنية والتنموية. والملاحظ، أن هذا الفصل، بعد هذا التعديل، غدا بيِّنا بين ما هو تبادل وما هو نشر وما هو تعاون ثقافي.

لقد قام توزيع السلط فيما يخص سياسة التعاون ما بين 1981-1986 على خاصيات وظيفية وليست جغرافية، تضطلع وزارة الشؤون الخارجية والمديرية العامة للعلاقات الثقافية بالأساس بأعباء النشاط الثقافي والعلمي والتقني، بينما تؤول المعونات من أجل التنمية لوزارة التعاون. إلا أن إصلاح 1986 حدد مهام كل وزارة داخل إطار جغرافي معين، يعني أنه عاد إلى الأخذ بالمبادئ التي سادت قبل 1981 لتشرف وزارة التعاون فقط على العلاقات مع الدول الفرنكفونية جنوب الصحراء، وتسترجع الوزارة مع هذا الضبط صلاحياتها في المجال الثقافي والعلمي والتقني.

1 - 2 - 2 - وزارة التعاون

إن القراءة الأولية في تاريخ وزارة التعاون تؤدي بالباحث إلى قناعة مفادها أن الأمر استعصى على المسؤولين في الجمهورية الخامسة في إيجاد صيغة قارة ومضبوطة تمكنهم من التعامل - ومن دون أدنى عقدة- مع ممتلكاتهم في ما وراء البحار سابقا، بإفريقيا الغربية. وترددوا في الاحتفاظ ببنية إدارية ثقيلة تمددت صلاحياتها وتقلصت حسب ما أملته الظرفية الفرنسية والإفريقية والدولية بصفة عامة. ولعل هذا ما يفسر، في جانب من التحليل، غياب مذهب واضح وبيّن للتعاون على امتداد ثلاثين سنة من العلاقات.

ولنلاحظ جميعا هذا التردد أو التذبذب في الفصل في قضية التعاون. يجب أن لا يغيب عنا في هذا المجال أن التطور السياسي لدول إفريقيا الغربية، في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، أجبر الحكومة الفرنسية على إعادة النظر في علاقاتها القائمة على ممارسة السيادة المباشرة في المستعمرات وهيكلة قطاعاتها الإدارية، وفق ما تمليه سنن العلاقات الدولية.

لقد أنشأ مرسوم 8 يناير 1959 وزارة دولة مكلفة بالمعونة والتعاون ترمي إلى تنسيق وتوحيد جهود هيئة الموظفين التقنيين القادمين من مختلف الوزارات، وتدبير أمور صندوق المعونة والتعاون والبعثات في دول إفريقيا الغربية. وتؤكد نواي-دوكورس في أطروحتها[1] أن هذه البنية كانت مؤقتة، ولم يكن في حسبان الجنرال دوغول أو وزيره ميشال دوبري إقامة جهاز ثقيل ودائم. إلا أنه ونظرا لطبيعة الروابط الفرنسية الإفريقية، وشدتها وخاصياتها، وكذلك تبعا لاستقلال المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية، بدا من الضروري إنشاء مؤسسة حكومية تشرف على تأمين مختلف أشكال التعاون، وتلف هذه الدول بأحزمة المعونات المالية والمساندة التقنية والتأطير. فكانت وزارة التعاون التي أحدثت في 18 ماي 1961 بموجب مرسوم جمهوري 61-584 و61-591 (الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية 11 يونيو 1961) حدد صلاحيات الوزير في السهر على تنفيذ اتفاقيات التعاون باستثناء تلك المتعلقة بالمجال السياسي والدفاع. ويعد وزير التعاون -نظريا على الأقل- المخاطب الوحيد للدول الإفريقية والوسيط الضروري في اتصالاتها مع الإدارات الفرنسية المعنية بالأمر. لكن أمر هذه الوساطة في الواقع رجع -كما بيناه أعلاه- إلى كتابة الدولة في الشؤون الإفريقية والمغاشية أو للخلية الإفريقية بالإليزيه. وقد توالى على وزارة التعاون، منذ إنشائها إلى غاية 1966، أربعة وزراء: فوايي، وبفليملين، وكورس، وأخيرا تريبولي.

وفي يناير1966، وفي إطار وضع حد لتشتت المسؤوليات في مجال التعاون الثنائي مع دول إفريقيا الغربية، تتولى وزارة الشؤون الخارجية كل صلاحيات وزارة التعاون، وتنتدب لمساندتها في هذه المهام كاتب دولة مكلف بالتعاون. وإلى غاية 1974 قام على أمر هذه الكتابة خمسة كتاب دولة: شاربونيل 1966، وبورج 1969، وبيلكوك 1972، ودونيو 1973، وأخيرا ليبكوسكي 1974. وليعاد ابتداءً من

---

[1] B. Nouaille-Degorce, *La politique de coopération. Op.cit*, p. 215.

هذا التاريخ، رد الاعتبار لوزارة التعاون حدد مرسوم 74-577 بتاريخ 6 يونيو 1974 سلطاتها الجديدة التي لم تختلف في الواقع عن المراسيم السابقة. فالوزير يراسل السفراء الفرنسيين المعتمدين في دول المنطقة مباشرة. ويوجه لهم تعليماته في كل ما يهم قضايا التعاون. ويرأس اللجنة المديرية لصندوق المعونة والتعاون، ويعد الآمر بالصرف الرئيسي. ومشورته واجبة فيما يخص أنشطة التعاون الثقافي والعلمي والتقني مع الدول الإفريقية غير الفرنكفونية.

إن ما يثير انتباهنا، بعد هذا الجرد العرضي، هو تقلب الأحوال والرجال على رأس التعاون الفرنسي الإفريقي. وعلى العكس من ذلك، استقرار الأمر في الشؤون الخارجية: ثلاثة وزراء خلال 15 سنة: م.ك. دو مورفيل طيلة حكم الجنرال دوغول، ثم شومان وجوبير على عهد الرئيس بومبدو. إن كثرة التداول على أمر التعاون يسجل، كما قلنا، غياب صيغة ثابتة وموحدة لدى الدوائر المسؤولة في باريز(1)، الأمر الذي عكس ضعف مؤسسة التعاون التي كانت ستؤول إلى الزوال يوما، سيما وأنها لا تتوفر على هيئة إدارية خاصة بها.(2) فجل "المتعاونين" بها إما ملحقون تابعون لوزارات أخرى أو متعاقدون. وفي 31 دجنبر 1978 لم يتجاوز عدد الموظفين بالوزارة الألف: 673 منهم بالإدارة المركزية و281 بالمصالح الخارجية، أساسا بالبعثات الدائمة للمعونة والتعاون.(3) وضعف مؤسسة التعاون ناتج كذلك عن

---

[1] لوي سان ماركو أحد الفاعلين في حقل التعاون يتذكر ثلاثين سنة على حدث التعاون: «كنا في الوزارة نشرف على كل شيء، نمول كل أنواع المشاريع، ونقدم مساندة تقنية وافرة في كل المجالات. لكننا لم نسع إلى سن سياسة واضحة المعالم وفرض آليات صارمة في التسيير، منعتنا من ذلك عقدة المستعمر، وللتكفير عن ذلك، ذهب الأمر بالبعض إلى ترجمة ذلك على مستوى النصوص والكلمات "بعثة المعونة والتعاون"»:

L. Sanmarco, 29/12/1989, « Evolution de la coopération ».In *Marchés Tropicaux*, p. 3803.

[2] وزير التعاون يعد هؤلاء عند قدومه إلى الوزارة في أواخر 1962 : 30 إداري من فرنسا ما وراء البحار، 25 إطار قادمون من القطاع الحر، 30 إداري من وزارة 170 موظف. انظـــر:
Le Général de Gaulle et le Tiers monde. *Op.cit*, p.145.

[3] B. Nouaille-Degorce, *La politique française de coopération*. *Op.cit*, p.217.

قلة إمكانياتها. فوزير التعاون يشهد بأن إمكانيات الاستعمار شكلت في سنة 1962 أهم مصادر الوزارة.[1]

والواقع أن هذا التداول لم يكن يحمل تغييرا جذريا في تنظيم العمل بالوزارة، أو بالكتابة فيما بعد، نظرا لقصر المدة التي يقضيها القائمون على شأن التعاون في كرسي الإدارة. وحتى وإن كان استحداث مؤسسة التعاون من جديد 1974 أمرا محمودا، بالنسبة للأفارقة على الخصوص، فإن وزارة الخارجية احتفظت مع ذلك بحق الرقابة لأنشطة التعاون عن طريق المديرية العامة للعلاقات الثقافية، بل زادت سلطتها في ذلك بإنشاء مديرية إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي عام 1981، ومع مجيء اليسار الفرنسي إلى الحكم بقيادة فرانسوا ميران، كانت وزارة التعاون قاب قوسين أو أدنى من الزوال مرة أخرى، بحكم البحث عن وجه جديد لمهام الدولة في مجال التعاون، تحد فيه من (العادات السيئة)[2]، وتسن فيه مذهبا للتعاون. «*إن غياب سياسة للتعاون يشكل في حد ذاته سياسة، يكتب وزير التعاون ج.ب. كوت. أرفض هذا الاختيار، حتى وإن اتهمني البعض بالنيوكلونيالية اليسارية. لا يجب على حكومة ذات توجهات اشتراكية أن تخضع لقوة العادة أو إلى قانون السوق*».[3] لقد سعى المسؤول عن دائرة التعاون في حكومة متيران إلى ما عبرت عنه الأستاذة دوميرك-كلواريك بــ: «*تحرير التعاون*».[4] يعني بتجاوز إطاره الجغرافي الحالي وطابعه النيوكلونيالي، الذي قيد وزارة التعاون بإفريقيا جنوب الصحراء، وتشكيل قطب أكبر داخل مؤسسة الشؤون الخارجية يهتم بــ«*التنمية والتعاون*» مع كافة دول العالم الثالث. وفي مداخلة للوزير، بأكاديمية علوم ما وراء البحار، تحت عنوان: «*آفاق جديدة للتعاون*

---

1 R. Triboulet, *Le Général de Gaulle et le Tiers monde*. *Op.cit*, p. 145.
2 J.F Bayart, *La politique africaine de Mitterrand*. *Op.cit*, p. 26.
3 J.P Cot, 1984, *A l'épreuve du pouvoir*. Paris, le Seuil. p. 65-66.
4 D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique*. *Op.cit*, p. 302.

والتنمية»، يشرح حيثيات هذا التعديل ويقول بأن اندماج الوزارة المنتدبة في التعاون والتنمية في إطار وزارة الشؤون الخارجية يؤكد وحدة المنظور في سياسة فرنسا الخارجية، ثم يخلص الوزارة من إطار إفريقي ضيق أو ما عبر عنه بـ «Désafricanisation».[1]

إن الأمر يتعلق هنا بإعادة إدماج السياسة الإفريقية في الديبلوماسية الفرنسية، وإحياء الجدل مرة أخرى في الحقل السياسي الفرنسي، حول جدوى إعادة تشكيل الجهاز المؤسساتي، تحت إشراف وزير التعاون والتنمية (وهي التسمية التي أصبحت تطلق على وزارة التعاون)، أو الحفاظ على مهامه التقليدية والقيام فقط بتعديلات بسيطة. إن الطرح الأول متناسق مع سياسة التعاون الجديدة، ويمكن مصالح التعاون والتنمية من الصدارة في وزارة الشؤون الخارجية. بينما يضمن الاختيار الثاني لرئيس الجمهورية ووزيره في الاقتصاد والمالية سلطة القرار.

لقد طبعت سياسة التعاون الفرنسي في بداية الثمانينيات، وبحافز من ج. ب. كوت مشاريع تنموية عديدة ركزت على ترشيد نفقات التعاون بدل تبذيرها في سدود ومصانع لم تعد تصلح لشيء[2]، وعلى ضرورة وصول الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، وتوفير البنيات الأساسية (الصحة، التكوين، الطاقة). أما عن التصنيع، فلا بد له أن يراعي الإمكانيات الإفريقية (معونات للمقاولات الصغرى والمتوسطة) والقضاء على آفة التنمية في المنطقة كالرشوة والتبذير. هذا على المستوى الاقتصادي. أما على المستوى السياسي، فقد دعا وزير التعاون والتنمية الاشتراكي إلى دعم الطموح الديموقراطي للأنظمة التقدمية في إفريقيا جنوب الصحراء واحترام حقوق الإنسان.

---

[1] J.P Cot, 1983, «Perspectives nouvelles de la coopération et du développement ». In *Monde et Cultures*, T. XLII, 3. p. 464-65.

[2] *Ibid*, p. 475.

هذا الأسلوب الجديد في الخطاب السياسي الفرنسي لم تكن دول إفريقيا الغربية لتخف اندهاشها منه وامتعاضها من إكراهاته. سيما وأن باريز درجت خلال عشرين سنة، أي قبل 10 ماي 1981، على محاباة المسؤولين الأفارقة ومجاملتهم بغض الطرف عن طرق صرف هذه المعونات ومساندتهم في التمسك بزمام السلطة، والتجاوز عن هفواتهم في مجال حقوق الإنسان.

لذا كانت ردود الفعل الإفريقية قوية. ولم يتوان ج. ب. كوت من جهته في الرد عليها. يقول: «*إن البعض يتهمني بالنيوكلونيالي... لما أقول أن لفرنسا الحق في تبني مفهوم للتعاون. إننا نعتقد أن هذا هو السبيل المتناسق مع قواعد التنمية. إذا رغب الأفارقة في شيء آخر فليقوموا به، لكن لا يعتمدوا علينا*».[1]

هذا التصريح خلف استياء عميقا في العواصم الإفريقية. وقد كان يلزم حذاقة رجل من طينة كِي بيّن لتهدئة روع من يؤرقهم تناقص المعونات أو "الحماية" العسكرية الفرنسية، وإعادة كسب ثقة الرؤساء الأفارقة. فرانسوا متيران من جهته، عند مروره بالسنغال في جولته الإفريقية في ماي 1982، وحتى لا يزعج بعض الرؤساء الفرنكفون، أعرض في خطابه عن الحديث عن حقوق الإنسان.[2] أكثر من ذلك سيأخذ الرئيس الفرنسي بزمام السياسة الإفريقية، ويهمش وزيره في التعاون[3]، مما اضطر هذا الأخير لتقديم استقالته في 7 دجنبر 1982.

وبتعيين كريستيان نوتشي على رأس وزارة التعاون، نسجل العودة إلى إحياء بعض التقاليد التي تركت بصماتها في سياسة التعاون الفرنسي، كوقوف وزير

---

1 J.P Cot, «Perspectives nouvelles de la coopération ». *Op.cit*, p.475.

2 D. Bach, 1981, «La politique française en Afrique après le 10 Mai 1981». In *L'Année Africaine*. p.236-253.

3 يرفض الرئيس الفرنسي توقيع مشروع وزير التعاون جون بيير كوت الرامي إلى توسيع صلاحيات الوزارة إلى مجموع دول العالم الثالث.

F. Petiteville, 1996, «Quatre décennies de coopération franco-africaine ».In *Études Internationales*, Vol .9. p.571-601.

التعاون موقف المتفرج على سياسة الرئيس الإفريقية. «*لقد قال الرئيس وأعاد القول*، يصرح ك. نوتشي، *أنه وحده من يحدد الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية. أنا هنا للتنفيذ فقط. كل ذلك ببساطة، ومن غير أزمة ضمير*».[1]

إن مشروع ج. ب. كوت القاضي بتخليق سياسة التعاون الفرنسية مع دول إفريقيا الغربية على الخصوص، والانفتاح الجغرافي على دول غير فرنكفونية، إن كان قد لقي بعض المعارضة في بداية الثمانينيات، فإن نهاية هذه العشرية، ومع الهزة التي شهدها المعسكر الشرقي، ستبرز أهمية هذه الأفكار التي ستتجسد بصورة واضحة مع مؤتمر لابول 1990، الذي ربط فيه الرئيس الفرنسي متيران المعونات الفرنسية بدمقرطة المشهد السياسي في إفريقيا الغربية.

وللإحاطة بدراسة الهيكل التنظيمي لوزارة التعاون، لابد من الإشارة إلى بعثات المعونة والتعاون، والدور الذي تقوم به في تأمين تطبيق اتفاقيات التعاون ومتابعة سير أعمال المنجزات على المستوى المحلي.

1 – 2 – 2 – 1 - بعثات المعونة والتعاون

بالنسبة لمن اشتغل مدة برئاسة الجمهورية السنغالية، وعاين على أرض الواقع الإفريقي نشاط البعثات الدائمة للمعونة والتعاون التي تأسست في 29 يوليوز 1959، يحدد مهمتها في عنصرين اثنين[2]:

من جهة تقييم حاجيات الدول المعنية بالأمر وتأمين ظروف تنفيذ برامج المعونات، في تنسيق دائم مع السلطات المحلية ومصالح التعاون الفرنسية، ومتابعة حثيثة لأنشطة الشركات والمؤسسات المساهمة في تحقيق هذه البرامج، ومراقبة عمليات التحويل التي يقوم بها صندوق المعونات والتعاون.

---

1 *Ibid.*

2 A. Bourgi, *La politique française de coopération*, *Op.cit*, p. 142.

ومن جهة أخرى، تسيير هيئة المساندين التقنيين التي تضعهم فرنسا رهن إشارة الدولة الإفريقية، تعلق الأمر بالملحقين بالإدارة العامة أو بقطاع التعليم.

فالبعثة بمثابة الوسيط بين الإدارة الفرنسية والسلطات العمومية للجمهورية الإفريقية. وتعد بعثة المعونة والتعاون المقيمة في دكار من أهم البعثات في إفريقيا الغربية، من حيث عدد المستشارين الملحقين بها أو من حيث المهمات المتعددة المنوطة بها؛ تليها في ذلك بعثة الكوت ديفوار. ويعتبر رئيس البعثة مفتاح التعاون الفرنسي الإفريقي، إذ يسهر على تنفيذ برامج الاستثمار وتزكية دعم الميزانيات المحلية. هذه الصلاحيات دفعت الشركاء الأفارقة إلى تقدير مكانته واعتباره بمثابة السفير.[1] وهذه نقطة تجاذب.[2]

والواقع أن الحدود الفاصلة بين ما هو سياسي وما هو تقني غير مضبوطة. فسلطات السفارة متراكبة مع اختصاصات البعثة. نظريا، يعالج السفير كل القضايا السياسية مع دول إفريقيا الغربية، بينما يضطلع رئيس البعثة بالإشراف على الملفات ذات الطابع التقني، تحت إشراف السفير طبعا بالنسبة للجوانب التي تمس سياسة التعاون الفرنسي بصورة عامة. وهنا مكمن الخلافات التي تقوم على نقص أو غياب التنسيق أكثر مما تقوم على النظر إلى أمور التعاون. فالسفير، كرجل سياسي ينظر إلى التعاون بمقاربة شمولية لا تأتي أكلها إلا على المدى البعيد؛ في حين يسعى رئيس البعثة، بصفته خبيرا، وفي ظل إكراهات مالية وتقنية، إلى الحصول على النتائج في أمد قصير.

---

[1] يذكر كواسي ياو في بحثه *سياسة فرنسا الإفريقية* كيف أن سفير فرنسا في الكوت ديفوار ج. رفائيل ليك الذي ظل في منصبه ما يقرب من 16 سنة كان يلتقي جنبا إلى جنب في الحفلات الرسمية أو المناسبات الخاصة برئيس بعثة المعونة والتعاون، كممثل عن فرنسا، الشيء الذي كان يخالف الأعراف الديبلوماسية وفروض البرتوكول. لكن ذلك يرمز إلى التقدير الذي كان يحظى به رئيس البعثة.

B. Kouassi Yao, 1986-1987, *La politique africaine de la France. De de Gaulle à Giscard d'Estaing* Mémoire DEA, IEP, Paris.

[2] J. Touscoz : « la normalisation de la coopération bilatérale ». *Op.cit*, p.220.

ويقدر هامش الاستقلالية في القرار عند رئيس البعثة، بشخصية الرئيس أولا ثم بأهمية البعثة ثانيا. ففي بلد إفريقي صغير وفقير، وببرنامج من مستوى محدود، تكون مكاتب بعثة المعونة والتعاون داخل السفارة الفرنسية، الشيء الذي يكرس إلى حد ما سلطة السفير ومراقبته لأنشطة البعثة. بينما في بلد من حجم الكوت ديفوار مثلا، فمقرات البعثة توجد خارج السفارة الفرنسية، الشيء الذي يعطيها هامشا أكبر في معالجة قضايا التعاون.

وقد حاول مرسوم 1 يونيو 1979 المتعلق بصلاحيات السفراء الحد من هذا التجاذب بين السفير ورئيس بعثة المعونة والتعاون، طبعا وبين فعاليات أخرى كالمستشار التقني أو التجاري، بأن حمل ممثل فرنسا في الجمهورية الإفريقية مسؤولية التنسيق بين مختلف المصالح والوزارات. لكن الاتصالات المباشرة بين الوزارات ومستشاريها المتواجدين بالسفارة حال دون قيام انسجام بين هذه الفعاليات.

1 – 2 – 3 – وزارة المالية

إن تنوع «بنيات سياسة الدعم والمعونة» وتداخل وزارات أخرى (التربية الوطنية والتجهيز والبريد والمواصلات..) برر مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في سياسة التعاون مع دول إفريقيا الغربية. أولا، كموزع لمال القطاع العام الفرنسي على مختلف هذه الوزارات. وثانيا، كمراقب لبعض عمليات الخزينة الفرنسية الموجهة لإنجاز المشاريع المدرجة في اتفاقيات التعاون؛ مراقبة تتم عبر الإشراف على الميكانيزمات المالية التي تتوفر عليها وزارة التعاون، كصندوق المعونة والتعاون، حيث يمثل الوزارة ثلاثة من أعضائها في لجنته المديرية.

وقد ظلت وزارة الاقتصاد والمالية، وإلى وقت قريب، تسهر في علاقاتها مع منطقة الفرنك، على سير مصالح خزائن الدول الفرنكفونية في إفريقيا الغربية. تدبر العلاقات النقدية وتتحمل مسئولية سياسة دعم الأسعار وتنظيم أسواق المنتوجات الإستوائية. وتشرف أخيرا على تسديد المعاشات المدنية والعسكرية

لرعايا دول المنطقة الذين عملوا مدة مع الإدارة الفرنسية أو كانوا منخرطين في سلك جند المتروبول. وتكتسي هذه الدفوعات أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الجمهوريات الإفريقية، إذ لامست في السنغال مثلا، حسب بعض التقديرات[1]، سقف الثلاثة ملايير ونصف المليار فرنك إفريقي سنويا.

أخيرا، وعلى غرار باقي الوزارات الأخرى، تضع وزارة الاقتصاد والمالية رهن إشارة دول إفريقيا الغربية، متعاونين تقنيين مختصين في مجالات المحاسبة العمومية أو الجمارك أو مصالح الضرائب.

1 -3- صناديق الدعم والمعونة

في فصول سابقة، تحدثنا عن الخاصية التي طبعت العلاقات الفرنسية الإفريقية، وقلنا بأن سعي فرنسا إلى تبوإ الصدارة بين أمم هذا العالم يمر عبر الحفاظ على دائرة نفوذ سياسية واقتصادية إفريقية مميزة، بنى عليها رؤساء الجمهورية الخامسة جزءا من استراتيجيتهم. وتقوم شروط نجاح هذا المسعى، على امتداد المؤسسات التي جمعت بين الأطراف مع إخضاعها للضبط والتعديل في كل مرة تدعو الظرفية المحلية أو الدولية إلى ذلك، والاستمرار في سن نفس المبادئ التي تبنتها الجمهوريات البرلمانية يوما. فقط انتقل الخطاب هذه المرة ليسطر على التعاون وليس على المساعدة، ويتحدث عن دول إفريقيا الغربية وليس عن فرنسا ما وراء البحار.

ويعتبر صندوق المعونة والتعاون، والصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي أبرز مثال على هذا الامتداد الذي عمر أكثر من نصف قرن، أي منذ الحرب

---

[1] A. Bourgi, *La politique française de coopération. Op.cit*, p.147.

العالمية الثانية أو ما قبلها بقليل، إلى غاية يومنا هذا.(1) وتعد هذه الأجهزة عماد التعاون الفرنسي الإفريقي، تخضع لمساطر خاصة، يجدر بنا هنا أن نفصلها.

1 – 3 – 1 – صندوق المعونة والتعاون

يقوم صندوق المعونة والتعاون بتمويل كل أشكال المساعدات التي تقدمها فرنسا للدول التي شكلت في السابق ممتلكاتها الاستعمارية في إفريقيا جنوب الصحراء، ليمتد نشاطه بعد ذلك إلى رواندا وبوراندا والزائير (ابتداء من 1970)، وإلى جزيرة موريس (1971)، ثم إلى أنغولا والموزانبيق وغينيا بساو.

وقد أنشئ الصندوق بمقتضى مرسوم 59–462 بتاريخ 27 مارس 1959، وسن تنظيماته مرسوم 59–887 الموقع في 25 يوليوز 1959. أنيطت به المهمة التي اضطلع بها في السابق صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع اختلاف بسيط وهي أن هذا الأخير كان قد جمّع كل قروض الاستثمار الموجهة لأراضي ما وراء البحار، بينما أمن صندوق المعونة والتعاون، إلى جانب تمويل الاستثمارات، المساندة التقنية والمعونة المالية. وهو عبارة عن حساب خاص يشرف الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي على تدبير نفقاته. وتقوم موارد صندوق المعونة والتعاون على:

- القروض التي يخصه بها قانون المالية كل سنة،
- فوائد وتسديدا ت القروض التي يوزعها الصندوق.

[1] لمعرفة الظروف التاريخية التي أنشأت فيها هذه الأجهزة يمكن الرجوع إلى أطروحتنا:
A. Senhaji, 1989, « L'AOF et le Fides », 1946-1960. Thèse de doctorat. Université de Poitiers.

وينظم الفصل 8 من المرسوم المذكور أعلاه 59-887، آليات تنفيذ العمليات التي يمولها الصندوق، وذلك بعد مصادقة وزيري التعاون والاقتصاد والمالية. ويتم هذا الإنفاق حسب الإجراءات التالية[1]:

* أولا، تبعا لمسطرة المحاسبة العمومية الخاصة بكل دولة، مع إمكانية قيام الوكالة المحلية للصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي بدور المحاسب الوطني، وتمركز هذه النفقات بأيدي بعثة المعونة والتعاون.

* ثانيا، تعطى الصلاحية في تنفيذ الاعتمادات للوزارة أو لأجهزة المساندة التقنية أو مباشرة تحت إشراف الوزير أو رؤساء بعثة المعونة والتعاون.

* وأخيرا، نظرا لطبيعة وخاصية بعض العمليات، يمكن للآمر بالصرف المحلى للجمهورية الفرنسية في الدولة الإفريقية أن يقوم بطلب من رئيس البعثة بتمويل ومتابعة المشروع.

ويرجع قرار استعمال هذه القروض المدرجة في حساب صندوق المعونة والتعاون إلى لجنة مديرية مكونة أساسا من موظفين فرنسيين، يرأسها وزير التعاون. وتعكس تشكيلة هذه اللجنة، كما سنرى، تشابك البنيات الإدارية المكلفة بتدبير أمر المعونات مع دول إفريقيا الغربية:

* ثلاثة أعضاء يمثلون وزارة الاقتصاد والمالية وهم مدير الخزينة ومدير الميزانية وأخيرا مدير العلاقات الاقتصادية الخارجية أو من ينوب عنهم في حالة غيابهم.

- المفوض العام للتخطيط.

- مدير الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي.

---

[1] J. Hallie, Septembre1977, «Le Fonds d'Aide et de Coopération ». In *Administration*, n° 97.

- عضوان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعينهما رئيس هذه الجمعية.

- ثلاثة شخصيات يتم اختيارهم نظرا لخبرتهم في مجال التعاون والمعونات، يعينون بمرسوم جمهوري يوقعه الوزير الأول ووزيري التعاون والاقتصاد والمالية.

- ثلاثة برلمانيين تعينهم الجمعية الوطنية.

- عضو واحد من مجلس الشيوخ.

- ثم أخيرا ممثلين عن الوزارات المسماة "التقنية": التجهيز والصحة والفلاحة والتربية الوطنية والتنمية الصناعية والعلمية.

ما تجدر الإشارة إليه، أن رئيس اللجنة المديرية، يعنى وزير التعاون، هو وحده من يقرر توزيع هذه القروض المدرجة في حساب الصندوق. لكن العملية لا تتم بهذه البساطة، حتى وإن كان للوزير كلمة الفصل. فالدول في إفريقيا الغربية تعد المشاريع وتحددها ثم تقدمها إلى وزير التعاون عن طريق بعثة المعونة والتعاون. وتقوم مديرية التنمية الاقتصادية بالوزارة بدراسة جدوى المشروع، مع مراعاة الإمكانيات المالية والظرفية السياسية للبلد. وبعد مناقشته، يعرض المشروع على أنظار اللجنة المديرية للمصادقة التي، وإن تمت، يبرم وزير التعاون مع الدول المعنية بالأمر اتفاقية تمويل المشروع. وينجز هذا الأخير، إما تحت إشراف وزارة التعاون مباشرة أو من طرف الدول الإفريقية نفسها. هذا وتحتفظ وزارة الاقتصاد والمالية في كل مراحل إنجاز المشروع بحق مراقبة نفقات وزارة التعاون.

لقد تراوحت المبالغ التي خصصها صندوق المعونات والتعاون لبرامج التنمية والمعونة، في إطار اتفاقيات التعاون الثنائية المبرمة مع الدول الإفريقية منذ 1960 وإلى غاية منتصف السبعينيات، ما بين 300 و600 مليون فرنك فرنسي في

السنة.[1] جزء من هذه القروض قدمها على أساس تسديدات مسبقة أو سلفات مرفوقة بشروط مميزة. بينما 90% من الاعتمادات كانت على شكل معونات. وقد حصل قطاع البنيات التحتية إلى جانب الصناعات والمواصلات على أهم حصة في نفقات الصندوق، إذ ساهمت في إنجاز ميناء كوتونو بالبنين مثلا، أو السكك الحديدية بمالي، أو بناء وتجهيز الجامعات في السنغال والكوت ديفوار.

وشكلت التنمية القروية هي الأخرى بدورها قطاعا أولويا. وانصب الاهتمام بالأساس على دول الساحل كمالي التي جدت في زراعة القطن والفول السوداني. وقد تم التأكيد على أهمية هذا القطاع ودوره في الحياة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، إذ بلغت معونات الصندوق في هذا المجال سنة 1970، 24.2% من مجموع القروض لترتفع إلى 27.3% سنة 1973 و28.5% سنة 1976.[2] إلا أن قروض الصندوق تراجعت على العموم، ابتداء من منتصف السبعينيات. بل «*فقد الصندوق كل أهميته التنموية، ابتداء من 1981*[3] *لصالح الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي والتمويلات المباشرة للخزينة*». والأرقام التالية توضح لنا ذلك بصورة أدق.[4]

---

1 J. Hallie, Septembre1977, « Le Fonds d'Aide et de Coopération ». In *Administration*, n° 97.
2 *Ibid*,
3 لقد سمحت هبات صندوق المعونة والتعاون لسنة 1992 بتمويل شراء طائرة الرئيس البوروندي (40 مليون فرنك فرنسي) والمساهمة في تكاليف القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة بليبروفيل (10.8 مليون ف.ف) ثم المساهمة في القمة الفرنكفونية بموريس (17.5 مليون ف.ف). وقد مكنت احتياطات الصندوق من تغطية نفقات الانتخابات بجمهورية إفريقيا الوسطى (2 مليون ف.ف)، ثم تنظيم ومتابعة الانتخابات في الطوغو (15 مليون ف.ف).
D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique*. *Op.cit*, p. 335.
4 نفسه، ص: 334. والكاتبة لم تشر إلى مصدر هذه الأرقام.

السنوات	المبالغ (مليون فرنك)	السنوات	المبالغ
1962	502.4	1978	520.5
1972	329.4	1990	1900
1973	766.5	1991	1501
1976	630.8	1992	1712

هذا عن صندوق المعونة والتعاون، فماذا عن الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي؟. هذا ما سنحاول معرفته في النقطة الموالية.

1 - 3 - 2 - الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي

منذ ما ينيف على خمسة وأربعين سنة والصندوق المركزي يدبر أمر التنمية في إفريقيا الغربية «*على الطريقة الفرنسية*» بدعم تقني من مديرية الخزينة العامة. أنشئ بأمر من الجنرال دوغول في نهاية 1941، فكان بمثابة البنك المركزي للحكومة الفرنسية في لندن، ثم في إفريقيا جنوب الصحراء بعد ذلك. ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، يتحول الصندوق المركزي لفرنسا الحرة إلى صندوق فرنسا ما وراء البحار، وتناط به مهمة الإشراف على تسيير الشؤون الاقتصادية والنقدية في إفريقيا، بل ليجعل منه قانون 30 أبريل 1946 جهازه التنفيذي لمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا الغربية والإستوائية.

وفي عام 1958، ومسايرة للظرفية الدولية، الإفريقية والفرنسية، يغير الجهاز اسمه مرة أخرى ليصبح الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي، مكلف، كبنك فرنسي للتنمية، بتوزيع المعونات الفرنسية على 14 دولة فرنكفونية جنوب الصحراء.

وابتداء من 1970، تمتد نشاطاته إلى المستعمرات البلجيكية والبرتغالية والإسبانية سابقا. اتساع آفاق الأنشطة هاته، سار بصورة متوازية مع نمو وتنوع

القطاعات التي استثمر فيها الصندوق اعتماداته[1]: الصناعات الغذائية والتنمية القروية، والبنيات التحتية الاقتصادية، والمشاريع الصناعية الكبرى، والمقاولات الصغرى والمتوسطة، مع مراعاة المردودية بالدرجة الأولى مباشرة أو غير مباشرة في تدخلاته. وتتم هذه الأخيرة حسب طريقتين:

* إما بصفته جهازا تنفيذيا للدولة، مكلف بتسيير موارد صندوق المعونات والتعاون.

* وإما تحت إشرافه المباشر، كبنك للاستثمار، مادام يتوفر على موارد مالية خاصة به.

لقد كان دور الصندوق محددا في سنوات الستين بالنسبة للمشاريع المنجمية الكبرى: الحديد في موريطانيا، الفوسفاط في الطوغو والسنغال، الألمنيوم في غينيا، والأورانيوم في النيجر، إذ بلغت مساهمته الإجمالية مليار فرنك فرنسي.[2] إلى جانب ذلك، تدخل الصندوق في تحديث شبكة السكك الحديدية وتوسيع ميناء نواديبو في موريطانيا، وبناء آخر للصيد في دكار بالسنغال، وتشجيع المشاريع الرامية إلى الرفع من مردودية بعض الزراعات التسويقية (الفول السوداني، الذرة، الأرز، البن، القطن..) وذلك بنشر المناهج الزراعية الحديثة. وتختلف شروط تقديم قروض الصندوق، حسب طبيعة العمليات والوضعية المالية للدول المستفيدة. فالأقل تقدما منها[3] تحظى بقروض خاصة تسددها على مدة ثلاثين سنة، عشرة منها مؤجلة،

---

[1] يشغل الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي حاليا 1500 فرد، ويراقب 23 مؤسسة مالية إفريقية من بينها مؤسستي الإصدار النقدي في إفريقيا الغربية والاستوائية، و25 شركة صناعية وعقارية.
E. Chambaud, Janvier/Février 1992, «Comment on aide l'Afrique ? L'exemple de la CCCE ».In *Débat*, n° 68. p.117-134.

[2] R. Chinot, Septembre 1977, « Les interventions de la Caisse Centrale à l'étranger ». In *Administration,* n° 97.

[3] الدول الأقل تقدما وحسب تصنيف الجمعية العامة للأمم المتحدة، خمسة منها تنتمي لدول إفريقيا الغربية: بوركينا فاصو، مالي، النيجر، غينيا، والبنين.

وبنسب فوائد تتراوح ما بين 1.5% و2%، بينما يؤمن الصندوق للدول الإفريقية الأخرى قروضا عادية بشروط مناسبة (نسبة الفائدة أقل من 6%) تؤدى على عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة. وأخيرا هناك قروض ما اصطلح على تسميتها بالشباك الثاني، خاصة بالدول القادرة على تحمل عبء المديونية بفوائد تراعي الآليات المعمول بها في الأسواق المالية.

وقد بلغت الإمكانيات المرصدة للشباك الثاني سنة 1981، 451 مليون فرنك فرنسي، و624 مليون فرنك فرنسي سنة 1982، و824 مليون سنة 1984، و591 مليون سنة 1985 و526.7 مليون سنة 1986. [1]

ومع الأزمة التي أعقبت الهزة البترولية الثانية، رخص القانون المالي المعدّل لسنة 1981 للصندوق المركزي بتقديم قروض من أجل «التقويم الهيكلي». وما فتئ هذا الشكل الجديد من التمويل يرتفع في إفريقيا الغربية، لامس سنة 1991 سقف ثلاثة ملايير فرنك فرنسي.[2] وهو الأمر الذي دفع القائمين على الصندوق إلى تنسيق علاقاتهم مع باقي فعاليات التعاون الفرنسي الأخرى كوزارتي المالية والتعاون، أو مع منظمات المعونة الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

وقد شهدت معونات الصندوق في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا مس بالأساس تنمية أنشطة القطاع الحر، وشمل إعادة تأهيل المؤسسات العمومية وهيكلة القطاع البنكي، والتسيير المحلي ودعم السياسات القطاعية.

D. Pouzadou, 1981, « Les interventions de la CCCE dans les pays les moins avancés ». In *Les pays les plus pauvres. Quelle coopération pour quel développement* ? Paris, IFRI.

1 Magnard et Tenzer, *La crise africaine*. *Op.cit*, p. 214.

2 J.P Barbier, Avril -Juin, 1992, « La CCCE, 50 ans de relations franco-africaine ».In *Afrique Contemporaine,* n°162, 2.Trim.

انظر كذلك: شربل زعرور،1989، *التعاون العربي الإفريقي. عقد من التعاون بين بلدان الجنوب، 1975-1984*، معهد الإنماء العربي، بيروت.

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي[1] 1990/12/31			
الكوت ديفوار	727 مليون فرنك فرنسي	بوركينا فاصو	2644 مليون فرنك فرنسي
السنغال	5446 م.ف.ف	مالي	2498 م.ف.ف
غينيا	2726 م.ف.ف	النيجر	2249 م.ف.ف

في 1989، يلغي الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران بدكار ما يقرب من 20 مليار فرنك فرنسي من مديونية الدول الإفريقية الأقل تقدما، 16.9 مليار ناتجة عن قروض قدمها الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي. وفي سنة 1990 يعيد الرئيس الاشتراكي الكَرة، هذه المرة بلابول بفرنسا، وذلك بتحويل 3 مليار فرنك فرنسي من قروض الصندوق إلى هبات. والواقع، أن هذا الإجراء، وبغض النظر عن كل خلفية سياسية، يحمل في طياته الكثير من الواقعية. لأن هذه الدول لم تعد قادرة على تسديد ديونها. فالجمهوريات الإفريقية يكتب أيريك شامبو في تفسيره لهذه الظاهرة[2] تستعمل هذه المعونات للاستهلاك العمومي وليس للاستثمار. ترفع من نفقات إدارتها، وإذن من ناتجها الداخلي الخام، وهو ما يخدم في الحقيقة المقِرضين في إعداد إحصائياتهم... فهؤلاء يعتقدون أن مصنعا يكون شركة وأن شباكا يصبح بنكا وقاعات للدروس جامعة، ويصدقهم الأفارقة في اعتقاداتهم، لكن آمالهم تخيب عندما يتأكدوا من أن هذه "المشاريع النماذج" من ورق ليس إلا.

وفي هذا السياق يؤكد المدير السابق للصندوق المركزي أندري بوستال- فيناي 1946-1972[3] أن فقط ثلث هذه المعونات المستعملة في إفريقيا مجدية

---

[1] E. Chambaud, Janvier /Février 1992, «Comment on aide l'Afrique ? L'exemple de la CCCE ». In *Débat*, n° 68. p. 117-134.
[2] *Ibid*.
[3] *Ibid*.

للسكان، أما الباقي فيعتبر مالا مهدرا. إذ أن 20 إلى 25 فرنك مثلا من مجموع 100 فرنك من المعونات تصب في جيوب أصحاب القرار المحليين كعمولات (جزء من هذه العمولات يرجع إلى الأحزاب السياسية الفرنسية لتغطية تكاليف الانتخابات)، وتخصص 12 فرنك لأجور المتعاونين الفرنسيين، و3 فرنكات فقط توزع على الساكنة (أجور، معدات فلاحية صغيرة..). أما 60 إلى 65 فرنك، فمخصصة لشراء منتوجات الشركات الفرنسية.

منذ ثلاثين سنة أو أكثر والصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي يقدم معوناته للدول الفرنكفونية في إفريقيا الغربية التي شهدت، مع بداية التسعينيات تحولات سياسية واقتصادية عميقة، فرضت مقاربة جديدة للتعاون الفرنسي الإفريقي. وفي ظل العولمة واتساع آفاق الأنشطة الاقتصادية، وحتى يتمكن الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي من أن يقوم بدوره المالي والتنموي، غيَّر من القوانين التي تنظمه ومن الاسم الذي يحمله، وأصبح يدعى الصندوق الفرنسي للتنمية. إنها ميزة العلاقات الفرنسية الإفريقية : "الاستمرارية"، استمرارية للمؤسسات حتى وإن تغير اسمها وتواصل في عمل الرجال حتى وإن تغير النظام الذي يسنهم، المهم أن تظل باريز –في الفكر السياسي الفرنسي– ممسكة بزمام الأمور، وهذا هو "جوهر المسألة".

1- 4 - الأجهزة التقنية

يرجع تاريخ إنشاء هذه الأجهزة التقنية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو قبلها بقليل، لما قامت الدولة الاستعمارية سابقا تساعد ممتلكاتها في ما وراء البحار في إطار مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1946-1958، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية أو شركات مختلطة، خضعت لوصاية وزارة فرنسا ما وراء البحار قبل الاستقلال، وتخضع لوزارة التعاون حاليا، بعد تأقلم طفيف في تنظيماتها أو في أسمائها. وتعتبر، نظرا للأبحاث والدراسات التي تقوم بها، والمشاريع التي

تنجزها في دول إفريقيا الغربية، تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في بلورة برامج المعونات والتعاون، بصفتها أجهزة لا مركزية لسياسة التعاون الفرنسي. وتنقسم هذه الأجهزة إلى مؤسسات ذات طابع مالي[1]، وأخرى ذات طابع تقني تحظى بالتسيير الإداري والمالي المستقل.

ومن بين الأجهزة التقنية التي يمكن أن نشير إليها، وهي عديدة:

* مكتب الأبحاث العلمية والتقنية لما وراء البحار (ORSTOM)، أنشئ سنة 1943، تشمل أنشطته علوم الأرض والعلوم البيولوجية والاقتصادية والإنسانية. أهمية هذا المعهد تكمن، ليس في المهمات التي يقوم بها، ولكن في الاعتمادات المالية التي يحصل عليها. ويسير المكتب حاليا، أكثر من 30 مركز ومحطة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

* مكتب الأبحاث البيولوجية والمعدنية BRGM

* مكتب الأبحاث حول المطاط في إفريقيا IRCA

* مكتب الأبحاث حول الزيوت والدهنيات IRHO

* المكتب المركزي للدراسات من أجل التجهيز في ما وراء البحار

* المعهد الفرنسي لإفريقيا السوداء IFAN

* معهد الدراسات العليا لما وراء البحار IHEOM

* مركز الدراسات العليا الإدارية الحديثة حول إفريقيا وآسيا CHEAM

---

[1] تنحصر الأجهزة ذات الطابع المالي في ثلاثة أو أربعة مؤسسات:
* صندوق المعونة والتعاون؛
* الصندوق المركزي لفرنسا ما وراء البحار؛
* البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية؛
* البنك المركزي لدول إفريقيا الاستوائية.

ويقوم وزير التعاون بالتنسيق بين كل هذه الأجهزة، ومع ذلك فتعددها أدى إلى تجاذب المسؤوليات وتشتت الجهود.

لقد كان التنسيق بين مختلف الآليات والفعاليات، في عهد الجنرال دوغول، مهمة ملقاة على عاتق الكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية، ومديرها المغمور جاك فوكار الذي كان يحرص على إيصال كل التعليمات لمختلف الوزارات، لتقف على طبيعة وماهية السياسة التي يرغب رئيس الدولة اتباعها في هذا الموضوع أو ذاك وتسير على هداها.

وعلى هذا الأساس، كان الكاتب العام يجتمع كل زوال يوم أربعاء بوزير التعاون ومختلف الوزراء المعنيين بالأمر، أو ممثلين عنهم، لتدارس قضايا الساعة التي كانت تطرحها مشاكل التعاون، الشيء الذي كان يسمح بمتابعة الملفات واستقراء آراء الأطراف واستعراض الحلول المناسبة إلى غاية تقديمها لمجلس الوزراء، حيث يكون الفصل في اتخاذ القرار قد قطع شوطا مهما.

وإذن، هل يمكن أن نعتبر الكتابة العامة للشؤون الإفريقية جهازا لتنسيق سياسة دوغول الإفريقية وخلفه بومبدو؟. إن التنسيق عملية تقتضي عناصر ثلاثة:

* جمع المعلومات الضرورية؛

* تواجد منهجية أو هيئة للتنسيق بين مختلف الشركاء؛

* ثم تخويل جهاز التنسيق هذا صلاحيات موسعة لاتخاذ المبادرة في تطبيق أو وقف تنفيذ القرارات.[1] والكتابة العامة، كما أشرنا سابقا، إذا كانت تتوفر على سلطات موسعة واعتمادات مالية مهمة وعشرات المساعدين، فإن المستشار التقني في عهد جسكار ديستان، أو الخلية الإفريقية أيام متيران، يعني أجهزة التنسيق في طبعتها الجديدة، لم تحصل على كل هذه الامتيازات. صحيح أن طبيعة العمل لم

[1] B. Kouassi-Yao, 1986/87, *La politique africaine de la France*. Mémoire DEA, IEP.

تتغير بتغير البنيات التي بدت في شكلها المتطور وكأنها نتيجة منطقية لتطور العلاقات الفرنسية الإفريقية. وصحيح كذلك أن هذه الفعاليات قادت سياسة التعاون الفرنسية مع الكوت ديفوار وغيرها من غير مشاكل. لكن مكمن الخلل، وهو قادر على شل حركة الفعل الفرنسي في هذه الدول، نلمسه على أرضية الواقع. ويتمثل في غياب التنسيق، كما بيناه أعلاه، بين السفير وبعثة المعونة والتعاون، وفي استمرار تعاون الإنابة وتأجيل تأهيل الأطر المحلية ، وفي التبذير وعدم ترشيد مالية القروض والهبات، وفي توافد الخبراء على بلدان المنطقة وإنجاز التقارير من غير الاستفادة من دراساتها.

أكيد أن التعاون الفرنسي الإفريقي، وهو على هذه الحال، سيصل يوما إلى الباب المسدود. والأبحاث والكتابات التي صدرت عقب انهيار المعسكر الشرقي، ومؤتمر لابول 1990، كلها تؤكد هذا الطرح؛ طرح قرع أجراسه وزير التعاون الفرنسي بيير أبلان، 15 سنة قبل ذلك، في تقريره عن سياسة التعاون الفرنسي- شتنبر 1975[1]، لما نعت السياسة المتبعة في البناء التعاوني مع الدول الإفريقية بالمتعثرة والنشاز. لذا، وبصفته أحد الفاعلين في هذا المجال، ركز على ضرورة قيام وزارة التعاون بدور محوري في التنسيق بين مختلف الأجهزة الإدارية الفرنسية، المالية منها على الخصوص، باستثناء الخلية الإفريقية، نظرا للطابع السياسي لمهامها كمؤسسة للتواصل والتشاور بين الرئيس الفرنسي ونظرائه الأفارقة. واقترح تفعيل دورالمنظمات غير الحكومية أو شبه الحكومية وتنسيق جهودها مع آليات القطاع العام، وتبني التعاون من منظور شمولي بدل تعاون الخطوة خطوة.

غير أن هذه التوصيات، وكمثيلاتها من أحكام باقي التقارير الأخرى، ظلت حبرا على ورق، ولم تخرج إلى حيز التنفيذ.

---

1 *Rapport Abelin sur la politique française de coopération*. La Documentation Française. Septembre 1975.

وزير التعاون في حكومة متيران الأولى ج. ب. كوت اصطدم هو الآخر بغياب التنسيق وعدم الانسجام بين الآليات المشرفة على التعاون. «*فسياسة التعاون المتعدد الأطراف في المجال الفلاحي*، يكتب المسؤول الفرنسي، *يقررها شارع فارين* (مقر وزارة الفلاحة)، *وفي مجال التربية يقررها شارع كرونيل*(مقر وزارة التربية)، *وللقيام بهذه المهمة أنشأت الوزارات التقنية خلايا دولية تؤمن للديوان متابعة سياسية للأمور. هذه الصيغة لا تضمن بالضرورة انسجاما حقيقيا.. لقد أدركت جيدا، خلال مؤتمر باريز 1981، كيف أن بنياتنا الحكومية في مجال التعاون متنافرة*».[1] ولعل هذا ما يفسر، في جانب من التحليل، غياب مذهب واضح وجلي في التعاون، لم تتمكن حكومات الجمهورية الخامسة، على مر ثلاثين سنة من إقامته.

وإن كنا قد لمسنا هذا التنافر بين مختلف الآليات والفعاليات المعنية بأمر التعاون مع الدول الإفريقية، أمر، يجب التذكير، غابت عنه مؤسستي البرلمان والوزير الأول، وخص به الرئيس صلاحياته كوظيفة سيادة قبل 1986، أي لما كان اليمين واليسار يتعاقبان على الحكم؛ فإن انتخابات 1986 أفرزت معطى جديدا في المشهد السياسي الفرنسي. تجلى في ممارسة اليمين واليسار،على حد سواء، السلطة وتدبير الشأن العام وتسطير الخطوط العريضة للسياسة الخارجية؛ معطى عرف في الأدبيات السياسية بـــ :«التعايش»، أفرز تجاذبا في السلطة بين ماتينيون والوزارة الأولى ومن يدور في فلكها وبين الإليزيه والدوائر الرئاسية.[2] تجاذب لم يكن ليعمر طويلا مادامت الأطراف، وعلى هذا المستوى، ومراعاة لمصلحة البلاد العليا، قد وصلت إلى حد أدنى من التراضي قضى، بعد تسعة أشهر من مزاولة الحكم بالنظر في قضية السياسة الخارجية وفصلها إلى ثلاثة دوائر:

---

[1] J. P Cot, *A l'épreuve du pouvoir*. *Op.cit*, p. 109.

[2] S. Cohen, Automne 1989, «La politique étrangère entre l'Elysée et Matignon». In *Politique Etrangère*, n° 3, 54ème année.

* دائرة من اختصاصات رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران، وتشمل الدفاع والعلاقات الفرنسية الألمانية ثم نزع التسلح.

* دائرة تشرف عليها الحكومة اليمينية برئاسة جاك شيراك وتخص التعاون مع الدول الإفريقية، والشرق الأوسط في أبعاده الأمنية الداخلية (الرهائن، إيران..)، والعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع الدول الأجنبية.

* وأخيرا دائرة مشتركة تسهر على تسييرها كل الأطراف، بغض النظر عن حساسياتها السياسية، حيث لا يمكن لطرف أن يأخذ زمام المبادرة دون موافقة أو استشارة الجهة الأخرى. ويتعلق الأمر بالعمليات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء أو في الخليج مثلا، أو موقف فرنسا من الصراع العربي الإسرائيلي.

غير أن الفصل في هذه الصلاحيات لم يكن يعني تخلي رئيس الجمهورية عن متابعة السياسة الأمنية للبلاد أو عن مراقبة تطور العلاقات التجارية والمالية مع الدول الأجنبية على العموم، والإفريقية على الخصوص، سيما وأن علاقاته الشخصية مع المسؤولين الأفارقة، حياته ومساره التاريخي، وهو على رأس خامس قوة عالمية، يشدانه إلى السنغال والكوت ديفوار وغيرها أكثر من أي وقت مضى. فقط أن هذه الديبلوماسية المزدوجة والمتنافسة، التي رأت النور في ظل التعايش بين الإليزيه وماتينيون، جعلت من التعاون بنية لتحقيق مكاسب، سياسية بالأساس، على الصعيد الفرنسي والدولي؛ مكاسب تمت وللأسف مرة أخرى على حساب الدول الإفريقية.

لقد أدركت دول إفريقيا في السنوات الأخيرة أنها لم تعد تشكل ذلك الرهان الاقتصادي الذي تنافست حوله فرنسا والدول المصنعة، وأنها في انزلاق مستمر إذا ما ظلت معتمدة على المعونات وأرجأت الاختيارات الصعبة والحاسمة للنهوض باقتصادياتها، ترنح عرض المنطقة لانتقادات البنك العالمي[1] الذي انكب على دراسة هذه الظاهرة المرضية، فخرج بتشريح نعت فيه الوضعية في الجمهوريات الإفريقية بـــ: «الكارثية»، سلط فيها الأضواء على غياب المنافسة والجدية والصرامة في التعامل مع القضايا التنموية، وغياب دولة الحق والقانون، وتفشي الرشوة. ولإصلاح الوضع اقترح البنك برنامج تنمية مستمر لا يقل عن 4% في السنة، يخضع لمسطرة ترشيد النفقات وشفافية الحسابات وتوازن المالية والتخفيف من ثقل الآلة الإدارية، واستيراد ما هو ضروري، وحث الدوائر المسؤولة في العواصم الفرنكوفونية في إفريقيا الغربية على احترام حقوق الإنسان ونهج الديمقراطية.

لقد خرج البنك العالمي بأفكار لم تجرأ أي مؤسسة رسمية أو شخصية سياسية (باستثناء بعض الباحثين والمنظرين الاقتصاديين) في فرنسا وفي إفريقيا الغربية، وخلال ثلاثين سنة من التعاون على الجهر بها. ولما حاول وزير التعاون الفرنسي في حكومة متيران الأولى ج. ب. كوت طرح شيء من هذا القبيل، اصطدم بتراكمات سياسية أجبرت باريز والإليزيه على الإذعان إلى الأمر الواقع.

كان يجب انتظار انهيار المعسكر الشرقي، وانعقاد مؤتمر لابول بفرنسا 1990، وتوالي سلسلة من المؤتمرات الوطنية في إفريقيا الغربية، لتهب رياح التغيير على المنطقة.

---

[1] لقد ردد لوي سان ماركو في مقاله التالي أصداء تقرير البنك الدولي. انظر:
L. Sanmarco, 29/12/1989, « Evolution de la coopération ». In *Marchés Tropicaux*, p. 3801.

الباب الثاني

معونات ومواقف سياسية

الفصل الأول : سياسة التعاون الفرنسية بين الخطاب والواقعية

لقد تعاقب على كرسي الرئاسة الفرنسية في الجمهورية الخامسة، خلال الثلاثين سنة التي يخصها بحثنا بالدرس والتحليل، أي من عام 1960 إلى 1990، أربعة رؤساء. هيمن إثنان منهم على مقاليد السلطة بقصر الإليزيه عشرة أعوام أو ما يزيد على ذلك قليلا. فالجنرال دوغول «أب الأمة» و«المؤسس» كما تنعته بذلك مجموعة من الكتابات، تولى أمور البلاد من سنة 1959 إلى غاية 1969. وقاد فرانسوا متيران الحكم في فرنسا سباعيتين متتاليتين، من سنة 1981 إلى 1994. بينما اقتسم جورج بومبدو وخلفه فاليري جسكار ديستان العشرية الممتدة من سنة 1969 إلى 1981.

وإذا كان هناك من مجال حظي باهتمام هذه الفعاليات السياسية ولقي الأولوية في سلم صلاحياتها ورضي بالإجماع، على الرغم من اختلاف مشاربها الفكرية وتباين برامجها وتعدد أساليبها في الحكم، فهو من دون شك مجال السياسة الخارجية. لقد أصبحت هذه السياسة في ظل الجمهورية الخامسة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، «وظيفة سيادة» خاصة برئيس الدولة، محظورة على باقي مكونات الجهاز الحكومي، كالبرلمان والوزارة الأولى، بل وحتى على وزارتي التعاون والخارجية أحيانا.

ونحن لما نسطر على سياسة فرنسا الخارجية، فإن ما يعنينا منها بالدرجة الأولى هو سياسة فرنسا الإفريقية[1] وعلاقات المتربول مع الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية، وطبيعة المكانة التي تتربع عليها السنغال والكوت ديفوار أو مالي والنيجر في مسلسل تنمية الاقتصاد الفرنسي ؛ ومعرفة درجة أهميتها في استراتيجية دوغول؛ وفي الحوار الثلاثي الأوربي/العربي/الإفريقي الذي دعا إليه جسكار ديستان؛ وفي الخطاب الاشتراكي عند متيران والربط الذي أقامه بين المعونات المالية الفرنسية ودمقرطة المشهد السياسي في هذه الدول. يعني الوقوف في العلاقات الفرنسية الإفريقية على حقيقة التعاون. لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن هذا التمايز الذي فصل، على المستوى النظري، بين رؤى وأهداف وسياسة الرؤساء الفرنسيين في التعاون لم يكن يعني أبدا هدم ما سبق وبناء صرح جديد. فالاستمرارية طبعت السياسة الخارجية في الجمهورية الخامسة. وهذا ما أكدناه سابقا. ومن ثمة وجب اعتبار مضمونها أكثر من شكلها وطريقة أدائها. ثم إن «*الاستمرارية في الفكر السياسي الفرنسي*، كما يورد مابيلو وكانتان، *تعكس تقليدا استعماريا مسطرا في الثقافة الفرنسية (...) بينما يعني التغيير التأقلم وتحديد القواعد*».[2]

فإذا كانت سياسة التعاون الفرنسية عند الجنرال دوغول قائمة على اعتبارات سياسية وجيواستراتيجية، سيما وأن إفريقيا جنوب الصحراء لعبت دورا مهما في رفع راية «فرنسا الحرة» أثناء الحرب الثانية، فإن المصالح الاقتصادية وتطوير الروابط التجارية، أو الدفاع عن العالم الثالث في المحافل الدولية والمساهمة في المسلسل الديموقراطي، طغت على توجهات من خلفوه في تدبير الشأن العام

---

[1] تورد دوميرك كلواريك في كتابها *La France et l'Afrique après les indépendances*، صفحة 287 أن مصطلح «السياسة الإفريقية» يستعمل أحيانا للدلالة على سياسة التعاون. والانصراف إلى التعاون يعني في غالب الأحيان التوجه نحو إفريقيا. في حين أن فرنسا تتعاون مع قارات أخرى.

[2] A. Mabileau et P. Quantin, 1980, «L'Afrique Noire dans la pensée politique du Général de Gaulle». In *La politique africaine du Général de Gaulle*.1958-1969, Pedone, p. 53-78.

الفرنسي. وهي أهداف مختلفة، لكنها تصب في اتجاه واحد، مرتبط بالمصلحة الوطنية ومتمثل في الرفع من دور ومكانة فرنسا في العالم. ولعل هذا ما عبر عنه أول رئيس في الجمهورية الخامسة بـــ «*عظمة فرنسا وعزتها*».[1]

إن رئيس الدولة الفرنسية فاعل أساسي في سياسة التعاون مع دول إفريقيا الغربية. حكمت مسؤولياته عند الشروع في تطبيق معالم هذه السياسة، فيما يخص الجنرال دوغول على الأقل، ضوابط تاريخية وظرفية معينة مرتبطة بإقامة مؤسسات الجمهورية الخامسة. وقد تبلورت هذه المسؤوليات مع الزمن وتطورت بتوالي الرؤساء ثم باتساع آفاقها واصطدامها بمشاكل معينة ودقيقة (في السلطة، مع أوربا أو تخص الإيديولوجيا). وتبين أن فعالية السياسة الخارجية قائمة على استقرار السلطة التنفيذية. يعني عكس ما حصل مع الحكومات البرلمانية في الجمهورية الرابعة. ويبدو أن الجنرال قد أخذ العبرة مما سبق. وحرص هو ومن خلفه بالإليزيه على تطبيق هذا المبدأ. والطريقة التي أدار بها هؤلاء دفة سياسة التعاون تثبت لنا جيدا مدى إدراكهم العميق بأهمية استقرار السلطة التنفيذية ودورها في الاستمرار في لف، المستعمرات الفرنكفونية سابقا بغرب القارة، بأحزمة التأثير السياسي والاقتصادي.

فالاستمرار حقيقة تفرض نفسها عند كل تحليل للعلاقات التي جمعت دوغول وبومبدو وجسكار ديستان ومتيران بإفريقيا والأفارقة. أما القطيعة فتعني نهاية أسلوب وبداية آخر ليس إلا.

---

[1] «La grandeur de la France» ، تحمل هذه الكلمة في اللغة العربية معاني كثيرة: التسامي والكبرياء والعزة . ويكتب الباحث ف. سيرني:

«Une notion symbolique, liée à une certaine conception de l'intérêt national, impliquant pour politique étrangère, non pas un nationalisme agressif et anachronique, mais un effort contrôlé pour accroître le rôle de la France dans le monde». Ph. G. Cerney, 1986, Une *politique de Grandeur*. Paris, Flammarion, p.11.

1- 1 - دوغول، مهندس اتفاقيات التعاون 1959-1969

في 1958، أي أربعة عشر سنة بعد مؤتمر برازافيل، يعود الجنرال دوغول إلى السلطة في فرنسا، ويدشن سلسلة من الإصلاحات الدستورية تقود المستعمرات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية، سنتين بعد ذلك، إلى الحصول على سيادتها الدولية. «*لقد سلكت إفريقيا طريقا لا يمكنها فيه الرجوع إلى الوراء*»[1] يكتب مؤسس الجمهورية الخامسة. هذه النقلة، وهذه «*التحولات التي أسهمنا فيها بقلب كبير (...) وسمحت لنا بتحويل السلط إلى فعاليات سياسية إفريقية شرعها الاقتراع العام*»[2]، يضيف الجنرال في جهة أخرى، تمت في أجواء ودية وحسنة، غلب عليها طابع التسامح والتعايش[3] لدرجة جعلت البعض[4] يتحدث عن فضائل النموذج الفرنسي في تصفية الاستعمار. وفي ظل هذه الشروط الإيجابية قامت العلاقات بين باريز ودكار وأبيدجان وواكادوكو ونيامي وغيرها على أساس أنها «*ثمرة تاريخ مشترك*» و«*تقليدية*» و«*ترجع إلى سالف الأزمان*».[5]

---

1 P. Isoart, 1984, « Le Général de Gaulle et le Tiers Monde ». In *De Gaulle et le Tiers-Monde*. Colloque, Nice 25-26 Février 1983. Institut Ch. de Gaulle. Pedone. p. 122-142 Voir aussi Ch. de Gaulle, 1970, *Discours et Messages*. Paris. T.III. Plon 1958-1946. p. 576-580.
كل الخطب والمراسلات والندوات الصحفية التي ألقاها الجنرال من فبراير 1946 إلى 1969 مجموعة في خمسة أجزاء:
الجزء الأول (*Pendant la guerre 1940-194*) ؛ الجزء الثاني (*Dans l'attente 1946-1959*)؛ الجزء الثالث (*Avec le renouveau 1958-1962*) ؛ الجزء الرابع (*Pour l'effort 1962-1965*)؛ الجزء الخامس (*Vers le terme 1969-1966*) .

2 Ch. De Gaulle, 1958-1962, *Discours et messages*. *Op. cit*. T. III, p. 257.

3 «L'état d'esprit dans lequel la France voit ces jeunes Etats, et je le croit, l'état d'esprit dans lequel ces jeunes Etats voient la France est tout ce qu'il y a de plus amical et satisfaisant » (11 Avril 1961), T. III, *Op. cit*, p. 303.

4 P. Quantin, Février 1982, «La vision gaullienne de l'Afrique Noire. Permanences et adaptations ». In *Politique Africaine*, n ° 5. p. 8-18.
في حين يرى البعض أن هذا الموديل الفرنسي فرضته الظرفية التاريخية والإكراهات السوسيولوجية.
M. Glele, «Le modèle constitutionnel français et son influence sur les Etats Africains ». In *La politique africaine du Général de Gaulle*. *Op.cit*, p. 310.

5 Décembre 1983, «La politique française en Afrique Noire, 1958-1983 ». In *Etudes*, (359/6). p. 603-617.

لقد أفرزت عودة الجنرال دوغول إلى السلطة توجها جديدا في السياسة الفرنسية أبان عن بصيرة جيواستراتيجية نافذة وواقعية ملموسة في التعاطي مع قضايا الاستعمار في مختلف الممتلكات الفرنسية ما وراء البحار. أولا، لأن الاستعمار في شكله التقليدي أصبح منافيا لطبيعة الأشياء، أمام المد التحرري للشعوب في إفريقيا وآسيا. وثانيا، لأن تصفية الاستعمار كانت تخدم مصلحة فرنسا.[1] سيما وأن باريز عانت من إكراهات العزلة الديبلوماسية التي فرضتها أجواء الحرب مع الجزائر، وقبل ذلك مساهمتها إلى جانب بريطانيا وإسرائيل في قصف قناة السويس سنة 1956. «*إن تصفية الاستعمار*، يصرح الجنرال لاحقا (3 دجنبر 1965)، *عملية مصالحتنا مع العالم*».[2]

لكن «تحرر الشعوب» الإفريقية من نير الاستعمار الفرنسي لم يكن يعني تقطع أوصال الروابط مع المتربول، ولا هدم «رسالته الحضارية» التي حرص على استمرارها تحت صيغ معدلة ومتطورة حملت اسم «التعاون»؛ وإنما رغبة في «*تكوين مجموعة حرة وقوية وفعالة*، يعلن الجنرال في خطاب له بدكار في 12 دجنبر 1959. *ولا ينبغي لهذه التطورات أن تمنع التعاون ولا أن تفصم عرى الصداقة، حتى وإن تغيرت الصلاحيات وتبدلت العلاقات وقامت دول جديدة بكامل مسؤولياتها*».[3]

إن التعاون، في تطور السياق التاريخي للخطاب السياسي الفرنسي، بدأ مع الإمبراطورية وانتقل بعدها إلى الاتحاد الفرنسي، ومن الاتحاد الفرنسي إلى

---

1 «La décolonisation est notre intérêt et par conséquence notre politique (…) Si je l'ai fait, c'est surtout parce qu'il m'apparaît contraire à l'intérêt actuel et à l'ambition nouvelle de la France ». Ch. De Gaulle, *Avec le renouveau 1958-1962. Op.cit.* T. III. p.290-292.
انظر في هذا الإطار تحليل نص الخطاب الذي ألقاه في الندوة الصحفية بتاريخ 11 أبريل 1961.
G.Perville, *L'Europe et l'Afrique de 1914 à 1974*. Paris, Ed. Ophrys, p. 114.

2 «La décolonisation (…) nous aliénait l'univers ». *La politique africaine de de Gaulle. Op.cit*, p. 148.

3 P. Quantin, 1978, *Les méandres d'un discours-fleuve. L'Afrique dans le discours de de Gaulle*. Bordeaux, IEP.

المجموعة الفرنسية الإفريقية، ومن المجموعة إلى هذا النظام الجديد في العلاقات الدولية. وهي حركية خص الجنرال دوغول كل مرحلة فيها بهدف سياسي معين. «*فالإمبراطورية رهان أساسي في استراتيجيته الحربية، والاتحاد الفرنسي مفهوم أجوف فقد أهميته بابتعاده عن السلطة، والمجموعة إيذان بالتغيير في العلاقات بين فرنسا وإفريقيا، والتعاون أخيرا مشروع أكبر لسياسة دولية*»[1]؛ مشروع اقترن في «*خطب ومراسلات*» رئيس الجمهورية بمصطلح المجموعة في الأشهر الأولى التي تسلم فيها مقاليد الحكم. لكنه ظل عبارة فضفاضة من غير تحديد إلى أن اتضحت الرؤيا في عام 1961. أي بعد التوقيع على اتفاقيات التعاون. وانتقل بعدها للدلالة على العلاقات الفرنسية الإفريقية، وبالضبط على العلاقات مع الدول الفرنكفونية في إفريقيا جنوب الصحراء[2]، ليصبح وابتداء من الندوة الصحفية التي عقدها في 31 يناير 1964 «*محورا أساسيا في سياسة فرنسا الخارجية بالمقارنة مع العديد من الدول*»[3]، وطموحا فرنسيا أكبر على حد تعبير الجنرال نفسه.

إن التعاون في مفهوم دوغول سياسة تأقلمت مع التطورات التي شهدتها الساحة الدولية في سنوات الخمسين والستين من هذا القرن. تجلت بالأساس في امتداد المنافسة والصراع إلى دوائر جغرافية جديدة، وفي استقلال المستعمرات ورغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتربع على مكانة جديرة

---

1 A. Mabileau et P. Quantin, 1980, «L'Afrique Noire dans la pensée politique du Général de Gaulle». In *La politique africaine du Général de Gaulle*.1958-1969, Pedone, p. 62.
وعن مزايا التعاون يصرح دوغول في ندوة 1964/01/31:
«C'est par là que l'entreprise dépasse le cadre africain et constitue en vérité une politique mondiale. Par cette voie la France peut se porter vers d'autres pays qui, dans d'autres continents, sont plus ou moins en cours de développement ».

2 «C'est tout naturellement aux pays d'outre mer qui, à partir de notre administration, sont devenus des Etats souverains que nous prêtons surtout notre aide ». « Reconnaître à tout les peuples qui n'étaient pas proprement les notre mais qui dépendaient de nous le droit de disposer d'eux-mêmes, et qu'ensuite dans l'amitié fut établie entre nous et les nouveaux Etats une belle et bonne coopération, ce fut effectivement la politique de la France ». Conférence de presse. Paris. 31 Janvier 1964, et 16 Avril 1964.

3 M. Couve de Murville, 1971, *Une politique étrangère. 1958-1969*. Paris, Plon, p. 449.

بحجمها الديموغرافي وثرواتها الطبيعية.[1] والتعاون كذلك سياسة استجابت مع هذا الطموح الفرنسي في تكوين أكبر تجمع سياسي واقتصادي وثقافي، سعت من خلاله باريز إلى خلق توازن لهيمنة القوتين النوويتين. وقد لمست دول العالم الثالث بصفة عامة والدول الإفريقية جنوب الصحراء بصفة خاصة، في هذه السياسة المستقلة، طريقا ثالثة تبنتها لحماية كيانها من السقوط في أحضان التبعية. ولكن ألم تكن تتبع فرنسا بهذا التحيز؟

لقد حاول الجنرال دوغول، في «*غياب فكرة سياسية واضحة عن إفريقيا السوداء*»[2]، تسطير الخطوط العريضة لسياسة تعاون دولية[3] معبرا بذلك عن تطور كيفي في المفاهيم الاستراتيجية التقليدية التي كان قد كونها قبل 1940. إذ لم يعد الأمر يتعلق بإيجاد نقط للدعم اللوجيستي وموارد لغايات استراتيجية وعسكرية، وإنما البحث عن مكانة وعزة ونفوذ وتقدير، قد تتحول إلى مزايا آنية. إن التعبير السياسي للتعاون في نظر دوغول يكمن في «*سمو أهدافه وقوة أسبابه*».

إن هذا الاستقطاب، بل هذا الإشعاع كما يود الحاكمون الفرنسيون أن يجهروا به مكن فرنسا من استعادة مكانتها ودورها في المحافل الدولية.

---

[1] يكتب دوغول في مؤلفه «خطب ومراسلات»، الجزء 3، 1958-1962، ص. 140:
«Ces populations mises en contact avec le progrès sont envahies d'un désir croissant de voir s'élever leur propre niveau de vie dans un monde ou certains sont en pleine prospérité ».

[2] نادرا ما تطرق الجنرال دوغول إلى إفريقيا السوداء كوحدة خاصة ولكن كجزء من مجموعة أوسع، في إطار الإمبراطورية أو العالم الثالث حيث تتفاعل العناصر المكونة لها مع بعضها البعض. في هذا الإطار نشير إلى الفصل الوحيد الذي خصه للموضوع في *«Mémoires de Guerre »*، الجزء الأول تحت عنوان: (إفريقيا). ثم فصل (ما وراء البحار) في *« Mémoires d'espoir»* الجزء الأول.

[3] مع إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول المغاربية والمشرق العربي
« Deux Milliards d'hommes ne sont pas sortis de la misère. Huit cent millions au contraire ont pu acquérir les moyens d'un grand développement. Pour ces huit cent millions, le devoir humain consiste à apporter son concours aux deux milliards. Voilà ce dont la France peut prendre l'initiative ». Fr. Dreyfus, 1982, *De Gaulle et le Gaullisme*. Paris, PUF, p.199. ; P. Isoart, *Le Général de Gaulle et le Tiers Monde*. *Op.cit.* p.122-142.

«*أكيد أن المنافسة بين المعسكر الشرقي والغربي*، يصرح الجنرال في الندوة الصحفية التي عقدها في 31 يناير 1964، *والإيديولوجيات التي تغذي الطموحات الوطنية عناصر مثيرة للاضطراب في ظل التحولات (...) إن فرنسا تسعى إلى تفعيل دورها في هذه التحولات، على الرغم من الصعاب والمحن التي هدت كاهلها مدة من الزمن. ليس لأن مواقفها وسياستها واقتصادها وثقافتها وقوتها يمكنانها من ذلك في كل أرجاء العالم. ولكن لطبيعة عبقريتها التي تجعل منها بطلة لتحرر الإنسانية (...) وبغض النظر عن الإسهامات والتشجيعات التي بذلناها عبر القرون لمساعدة الشعوب المستضعفة على الانعتاق، وعن الأثر الروحي والثقافي الذي أشعناه نحو مختلف الاتجاهات في كل بقاع العالم، فإن الصورة التي قدمناها للآخرين للرفع من مستواهم ما تزال براقة في قلوب كثيرة وأراض عديدة*».

وأي قلوب هاته التي خفقت للجنرال، وأي أراض تلك التي هتفت باسمه أفضل من قلوب وأراضي شعوب إفريقيا السوداء؟.[1]

إن من المفارقات التاريخية التي ينبغي أن نسجلها هنا هي أن حبل التواصل بين الجنرال دوغول والمستعمرات الإفريقية كان منقطعا قبل الحرب العالمية الثانية. ولم يدرك القائد الفرنسي أن «*وراء فرنسا إمبراطورية واسعة*»[2]، وقاعدة خلفية للحلفاء، إلا بعد أن أعلن حاكم التشاد فيليكس إيبواي، انضمامه إلى فرنسا الحرة، لتنتقل إليها القيادة الفرنسية بعد أن استقرت مدة في لندن.

يجب التذكير في هذا المجال أيضا، أن الأراضي الإفريقية لعبت دورا أساسيا في إنقاذ الهوية الفرنسية، وذلك خلال مرحلتين تاريخيتين مهمتين. الأولى، لما فقدت فرنسا إقليمي الألزاس واللورين سنة 1871 لتشكل وقتها المغامرة الإفريقية رد اعتبار للنخبة العسكرية الفرنسية. والثانية، لما اكتسح الألمان باريز وجزءا من

---

1 P. Guillaume et G. Some, « L'image du Général dans la presse africaine ». In *La politique Africaine du Général de Gaulle. 1958-1969. Op. cit.* p. 292-301.

2 Ch. de Gaulle, *Discours et Messages. Op. cit.*, T. III, p. 3.

فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية. ويتراجع دوغول رئيس فرنسا الحرة نحو برازافيل في بداية الأمر، ثم نحو الجزائر لاحقا سنة 1943، لينشئ اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، أو ما سيعرف فيما بعد بالحكومة الفرنسية المؤقتة. وفي كلا الحالتين «*شكلت الأراضي الإفريقية منطلقا لخلق وعي وطني فرنسي جديد، وأصبحت من ثمة جزءا من هوية فرنسا العالمية. بل أكثر من ذلك، عنصرا حيويا في حد ذاته وجبت حمايته من الآخرين*».(1)

والتاريخ المعاصر يشهد أن دوغول أولى هذا المجال الحيوي، في سباعيته الأولى على الأقل، اهتماما بالغا. بل جعل منه قضية شخصية أقام عليها جزءا من استراتيجيته على الساحة الدولية. والأعمال التي خلفها تثبت هذا الطرح. إذ من بين أكثر من ثمانمائة خطاب وندوة صحفية رسمية قدمها الجنرال دوغول ما بين 1940 و1969، 247 منها أشارت إلى إفريقيا السوداء، إن لم يكن بصريح العبارة فبصورة مضمرة. بينما خصت 31 مداخلة كل محاورها إلى الحديث عن هذه الدول جملة وتفصيلا.(2) ونادرا ما يكون رجل سياسي من هذا المستوى قد بذل كل هذا الجهد لشرح وتفسير استراتيجيته.(3) ويقدم هذا الكم الوفير من المكتوب التاريخي للباحث الإمكانيات الضرورية لتأريخ وضبط الأحداث وتفاصيلها. ففي دراسة قام بها الباحثان كوتري ومورو(4) حول تواتر بعض المصطلحات في 59 ألف كلمة ألقاها الجنرال دوغول في 46 خطاب، ما بين 13 يونيو 1958 و31 دجنبر 1965، تبين أن كلمة «*إفريقيا*» و«*الأفارقة*» وردت 33 مرة. وأن كلمة «*المتعاون*» و«*التعاون*»

---

[1] Printemps 1995, «Le rang de la France, mythe ou responsabilité ? ». In *Projet*, n° 241. p. 55-65.

[2] P. Quantin, *les méandres d'un discours -fleuve*. *Op. cit*, p. 14.

[3] للوقوف على تحليل ندوات الجنرال الصحفية، يمكن الرجوع إلى:
C. J Maitrot et J. D Scisault, 1969, *Les conférences du Général de Gaulle*. Paris, PUF. Préface G. VEDEL.

[4] J.M Cotteret et R. Moreau, 1969, *Le vocabulaire du Général de Gaulle*. Paris, A. Colin.

و«*سيتعاونون*» وردت 63 مرة. بينما لم تستعمل لفظتي «*الإمبراطورية*» و«*تصفية الاستعمار*» إلا ثماني مرات.

فالتعاون مع الدول الإفريقية في سياسة الجنرال دوغول الخارجية مشروع يقود فرنسا إلى لعب الأدوار الطلائعية على الصعيد العالمي.

«*لقد بدا لقوى العالم*، يؤكد في مداخلة له بتاريخ 11 أبريل 1961، *أن مستقبلها وخلاصها وإمكانية تفعيل دورها في المحافل الدولية رهين بتنمية مواردها وبالتعاون مع الدول المستعمرة سابقا، أكثر مما هو قائم على الهيمنة والاستبداد*». وقد حظيت إفريقيا الغربية والاستوائية بالنصيب الأوفر في هذا التعاون من بين كل ممتلكات فرنسا ما وراء البحار. «*هناك بعيدا، ما وراء الصحراء، توجد إفريقيا السوداء*، كتب الجنرال مباركا هذا الوجود. *لقد نهضت هذه الدول باستقلالها وسيادتها الدولية، وشرعت في تنمية أقاليمها. فلتنعم بالسلم والأمان. ونحن مستعدون لمساعدتها، في حدود إمكانياتنا، وفي الوقت الذي تراه هي مناسبا لذلك* (15 ماي 1962)». ويؤكد هذا الالتزام سنوات بعد ذلك، في 31 يناير 1964، إذ يقول: «*من الطبيعي جدا أن نقدم معوناتنا لدول ما وراء البحار التي أصبحت تحت إشراف إدارتنا دولا ذات سيادة*». وباعتزاز يشيد بدور فرنسا «*التي تعد من بين القوى العالمية* التي تخصص أكبر نصيب من دخلها لمعونة الآخرين (26 شتنبر 1964)». «بهذه الطريقة، يصرح دوغول في السنة السابعة من حكمه، *سنحتفظ مع هذه الدول بروابط وثيقة ثقافية وسياسية واقتصادية مادامت تشكل أكبر سوق لصادراتنا وعنصرا في تأكيد حضورنا على المستوى العالمي. ينبغي على بلد في مثل حجم فرنسا ومكانتها أن يكون له أصدقاء وأصدقاء متميزون* (14 دجنبر 1965)».

إن الالتزام بمعونة مستعمرات إفريقيا الغربية سابقا والاستعداد لمساندتها في ظل روابط سياسية واقتصادية وثيقة، بنيات تكسوها مصداقية خطاب «إنساني». يستقي جذوره من «رسالة فرنسا الحضارية»، ومن «اعترافها» بجميل هذه

الممتلكات ومساهمة رجالاتها وثرواتها في الدفاع عنها. يعني أن التعاون أصبح، ومن القراءة الأولى لهذا الخطاب، واجبا فرنسيا.

غير أن سبر أغواره وفحص ما بين أسطره، أي التمييز بين الصريح والمضمر، يقودنا إلى الوقوف على نص مبهم، كما أشار إلى ذلك ج. ب. فوكي[1]، بل ومتناقض أحيانا. إذ كيف يمكن أن يؤكد على أن معونة الدول الإفريقية معونة إنسانية قائمة على أسس من الإيثار والسخاء، ويدحض هذا الطرح بعد ذلك ويقول، بأنها ليست معونة مادام أنها ترمي إلى جني مقابل والحصول على تعويض؟.

إن الدراسة التي أعدها ب. كانتان حول «*إفريقيا السوداء في خطابات الجنرال دوغول*»[2] تفيد أن التعبير السياسي للتعاون يقوم على مجموعة من التبريرات والحجج. وتثبت أن:

* فرنسا لم تحل بإفريقيا إلا لتشيد «صرحا حضاريا» تضيء فيه للأفارقة أنوار التقدم وتنشر أجنحة للسلم والثقافة والعيش الكريم.. وكل ما هو إنساني.

* لكن هذا «السخاء» لا يعني أن فرنسا تهدر أموالها وتضيع وقتها. بالعكس، وجودها في إفريقيا يرمي إلى الحصول على «مقابل» تسهم به في تنمية رأسمالها الاقتصادي، واستعادة مكانتها الجديرة كقوة عالمية. يعني البحث عن المصلحة الوطنية.

* وفي هذا الطموح الوطني تكمن «عبقرية فرنسا» أو ما سيعرف في الأدبيات الديغولية ب: سياسة العزة والكرامة.

---

[1] J. P Fogui, Janvier - Mars 1993, «L'ambiguïté du discours français sur la coopération (1958-1981) ». In *Afrique 2000*, n° 12.

[2] P. Quantin, 1978, *Les méandres d'un discours-fleuve L'Afrique Noire dans le discours du Général*. IEP, *Op. cit*.

وتتقلب البنية الخطابية عند دوغول بتقلب طبيعة المخاطَب. فالأفارقة ليسوا هم الفرنسيين، والفرنسيون ليسوا هم جمهور الدول. ولكل مقام مقال.[1] بل إن كل مقال أعد ليستجيب لهدف معين وفي وقت معين. ونص الخطاب الذي ألقاه الجنرال في الندوة الصحفية المنعقدة بتاريخ 15 أبريل 1961 يصب في هذا السياق. إذ يبرر تعثر مشروعه في إقامة مجموعة فرنسية إفريقية، ويرد على حركة المطالبة بالاستقلال في الجزائر بالأساس، مسطرا في ذات الوقت على موقف فرنسا من سياسة تصفية الاستعمار. ويُعد هذا الخطاب مرجعا أساسيا في فهم تقلب بنية الخطاب عند الجنرال والمستويات التي انتقل منها أسلوبه واعتمدت عليها تبريراته في الإقناع.

ويعتبر مؤسس الجمهورية الخامسة أول رجل دولة فرنسي يستعمل رسميا في هذا الخطاب[2] كلمة «تصفية الاستعمار»، معتبرا إياها ظاهرة تاريخية لا مناص منها في صرح العلاقات التي جمعت بين المتربول وممتلكاته في ما وراء البحار. والواقع أن الجنرال كان يهدف من وراء استعمال هذه الكلمة التقليل من فشل سياسته في المجموعة التي أقرها دستور الجمهورية الخامسة، ثم تهييء شريحة من الرأي العام الوطني الفرنسي لتقبل استقلال محافظة الجزائر، وأخيرا تعبيد الطريق أمام هاته المستعمرة للحصول على سيادتها الدولية. والمسألة في خطاب دوغول ليست وليدة ظرفية سياسية معينة، بل قناعة تستقي مصداقيتها من التاريخ. وينهل الرجل

1 في هذا الإطار يكتب جون بول يونوا: تتبدل تبريرات سياسة التعاون حسب طبيعة الجمهور، محليا كان أو دوليا. وهما مخاطبان ليست لهما نفس المواقف ولا نفس المنطق لقبول أو رفض التعاون.

J.P Benoit, 1986, *Indispensable Afrique*. Préface de J. Chaban-Delmas. Nancy, Berger-Levrault, p.57.

2 وكان قد استعملها في الندوة الصحفية التي عقدها في 1960/09/05 عقب حصول خمس دول في إفريقيا الغربية على استقلالها (غشت 1960).

«Sur l'ensemble du mouvement de décolonisation qui existe d'un bout à l'autre du monde, je n'ai jamais cessé, depuis le jour même ou la guerre mondiale m'a amené à parler au nom de la France, je n'ai jamais cessé de suivre la même direction ».

من الماضي ويقول: «*ينبغي على مستعمراتنا أن تنظر في تقرير مصيرها. وهذه قناعة ما فتئتُ أجهر بها منذ انعقاد مؤتمر برازافيل 1944*». ويؤكد سنوات بعد ذلك على أن «*مقاصده كانت ترمي بكل صراحة وبساطة إلى قيادة شعوب فرنسا ما وراء البحار نحو تقرير مصيرها وإقامة تعاون مباشر معها*».[1]

صحيح أنه دعا إلى «*خلق الازدهار وتعميم الصحة وتفتح القلوب وتكوين العقول*»[2] وإلى «*تقديم الدعم المنطقي والضروري للوطنيات الفتية بغية إنشاء مجموعات كبرى قائمة على الصداقة والتعاون.. بقيادة فرنسا*».[3] وقد وعد بذلك كما رأينا في ندوته الصحفية بتاريخ 15 ماي 1962. لكن هذه «*المثالية في سياسة التعاون*»[4] لا يمكن أن تحجب عن الملاحظ الحصيف ازدواجية الخطاب عند دوغول. فقد أشاد من جهة بحسنات الاستقلال وآفاق التعاون، إرضاءً للأفارقة.[5] وبرر من جهة أخرى، في نبرة وطنية متدفقة، أن انفصال المستعمرات عن الوطن الأم «*من مصلحتنا*»، وأن بقاءها تحت المظلة الفرنسية «*مناف لمصالحنا الحالية ولا يخدم طموح فرنسا الجديد* (11 أبريل 1961)».

هذا التوازن بين تحقيق المصلحة الوطنية وبين تأسيس التضامن مع الدول في إفريقيا الغربية، بدا أمرا حيويا في خطابات الجنرال دوغول لترسيخ شرعية الجهاز التنفيذي وقوته وإبراز قدرة المؤسسات على مواجهة الأزمات والتخطيط

---

1 E. Jouve, Mai 1976, « La coopération et le développement dans la pensée des dirigeants de la V République » In *Indépendance et dépendance*. Colloque franco-britannique, Paris, FNSP. Section III. Rapport 3.

2 Ch. de Gaulle, 1946-1958, *Discours et Messages*. T. II. *Op. cit*, p. 579.

3 Ch. de Gaulle, *Discours et Messages*. T. I, *Op. cit*, p.44.

4 E. Jouve, « La coopération et le développement dans la pensée politique des dirigeants de la V République ». *Op. cit.*

5 «Reconnaître à tous les peuples qui n'étaient pas proprement le nôtre mais qui dépendaient de nous le droit de disposer d'eux-mêmes (..) et qu'ensuite, dans l'amitié, fut établie entre nous et les nouveaux Etats une belle et bonne coopération, ce fut effectivement la politique de la France, telle qu'à Brazzaville il y'a vingt ans (16 Avril 1964 ».

للتنمية المستقبلية. وتبين أن الإشعاع والقوة والمكانة مصطلحات تنفخ في روح الرأي العام الوطني شعورا بالاستقلال، وبالسلطة المعنوية وبالقوة السياسية. وهي فعلا طموحات فرنسية، تُؤكد للمسؤولين في باريز، غداة إقامة الجمهورية الخامسة والتحضير لاستقلال الدول الإفريقية، أن إدراكها لا يتم إلا عبر مد جسور التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي مع السنغال والنيجر والكوت ديفوار وغيرها. لأن فرنسا من غير تعاون، بلدٌ منطوٍ وضعيف ومتراجع. لذا، يكتب الرئيس الفرنسي أن: «*وضع حد لتعاون الصداقة والتعاون المتبادل والمتزن، ذلك الذي نقوم به مع مجموعة من الدول السائرة في طريق النمو، يعني ابتعادنا عنها والتخلي عن مكانتنا للآخرين. ويعني كذلك إقصاءنا من تنمية الأنشطة الاقتصادية والتقنية والثقافية بدل أن نطرق بابها ونفتحها. ويعني أخيرا التنكر لدورنا في المساهمة في تطوير الشعوب الإفريقية والأسيوية، من غير أن ترتمي في أحضان إحدى القوتين المهيمنتين التي تسعى إلى تقسيم العالم* (16 أبريل 1964)». ويتابع الجنرال حديثه ويتساءل: «*لماذا تظل فرنسا إذن على هامش هذا التطور الذي يستقي جذوره من العبقرية الفرنسية، قوام السلم والسلام في العالم؟*».

إن مكانة فرنسا الدولية تقوم على الاستفراد بحماية الدول الإفريقية من الارتماء في أحضان التبعية واستغلال الآفاق التنموية المتاحة. وفي ذلك إقصاء غير مباشر لكل القوى الأخرى المفرقة التي يمكن أن تخامرها فكرة استقطاب هذه المحميات الفرنسية. بل إن دوغول لم يتردد في التلويح بشبح الكارثة والعواقب الوخيمة التي ستُلم بإفريقيا، إذا ما تخلت عنها فرنسا. «*كيف ستصبح هذه الأراضي؟* يتساءل الجنرال. *أكيد أنها ستسقط في دائرة الفقر والتقهقر في انتظار الشيوعية.* (11 أبريل 1961)». والفقر والتراجع مفردات تتوالى بصورة منتظمة في الخطاب الديغولي، وذلك حتى يولّد لدى الأفارقة عقدة الخوف: الخوف من فقدان الوصي والإقدام على مغامرة ما. ولعل في المثل الغيني عبرة لمن يعتبر.

لقد بدت العلاقات الفرنسية الإفريقية وكأنها علاقات «مواجهة» بين شركاء غير متساوين. يحاول كل واحد منهم أن يستغل الآخر أكثر ما يمكن.[1] فالتضامن وإن برز في الخطاب سخاءً فرنسيا وأداة لتنمية هذه الدول الفقيرة ونجدتها من هيمنة أمريكا والاتحاد السوفياتي (حاليا رابطة الدول المستقلة)، فهو أيضا مقابل إفريقي قدم الأرضية اللازمة لدوغول وفرنسا، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، لتكوين دائرة نفوذ مميزة، أهلتها للقيام بالأدوار الطلائعية في المحافل الدولية من غير أن تنحاز لهذا المعسكر أو ذاك.

هذا الاستقلال الفرنسي[2]، أو العزة والكرامة كما عبر عن ذلك دوغول، أيقظ في الرأي العام الفرنسي وعيا وطنيا، أبانت الدراسات التي أجريت في أكتوبر 1962 أن 73% من الفرنسيين يؤيدون رئيس الجمهورية في سياسته التعاونية.[3] لقد سعى الجنرال من وراء مشروع التعاون إلى ربط السياسة الخارجية بالهوية الوطنية. وهما وجهان متكاملان في استراتيجيته[4]:

«يقبل بالوجه الأول على باقي العالم. يبحث فيه عن الإفلات من إكراهات الحرب الباردة واستغلال أقصى ما يمكن من الإمكانيات المتاحة لفرنسا لإقناع القوتين بأن الانفراج يسمح للأمم الصغرى بحرية أكبر في العمل، ويدعوها إلى التخلي عن ادعاءاتها الإيديولوجية».

---

[1] J.P Fogui, Janvier/Mars 1993, «L'ambiguïté du discours français». In *Afrique 2000.*

[2] في 8 يونيو 1959 يرفض الجنرال دوغول تواجد السلاح النووي الأمريكي فوق التراب الفرنسي. وفي 13 فبراير 1960 تجري فرنسا أول تجربة نووية. والاستقلال في منظور دوغول، يكتب كوف دومورفيل وزير خارجية فرنسا، يعني طبيعة العلاقات مع القوتين النوويتين، ودور فرنسا في السوق الأوربية المشتركة وعلاقاتها مع ألمانيا بالخصوص ثم أخيرا التخلص من المستعمرات وربط اتفاقيات التعاون معها. انظر:

M. Couve de Murville, Décembre 1987, «De Gaulle et les relations internationales. Principe d'une politique étrangère». In *Espoir,* n° 67.

[3] E. Jouve, «La politique africaine du Général de Gaulle devant l'opinion publique française». In *La politique africaine du Général. Op. cit.* p.100-117.

[4] Ph. G Cerney, *Une politique de Grandeur. Op. cit*, p.16.

«ويقبل بالوجه الثاني على فرنسا. فهو دوغول الزعيم الرمزي، المؤسس لنظام دستوري جديد قائم على الاستقرار وقوة السلطة التنفيذية، في بلد مقسم تاريخيا، وضعيف سياسيا. لكن حيويته الثقافية ونهضته الاقتصادية تبرهن أنه كان دائما «مستقلا وذو عزة»، في عالم لم يكن في مستطاعه الهيمنة عليه حتى ولو رغب في ذلك».

لقد خلص الجنرال دوغول في تجربته السياسية الطويلة إلى قناعة مفادها أن العلاقات بين الدول قائمة على القوة والحيلة، وأن دولة جديرة بهذا الاسم لا تملك أصدقاء.[1] وتبين له في هذه المواجهة[2] أن التعاون سياسة تستجيب لهذين الشرطين. فهي حيلة لكسب الضعفاء، لكنها قوة في وجه الأقوياء. وقادته البراكماتية في هذه العلاقات إلى الإعلان، ومن غير مُواربة، أن المدد الفرنسي من دون مقابل لا يُعد مددا، وإلا «*لماذا نظل متمسكين بممتلكات مكلفة ومن غير آفاق، في حين أن بلادنا تحتاج إلى التجديد وإعادة البناء من الأساس؟ (...) لماذا نقدم معوناتنا إذا لم يكن ذلك مجديا؟ وإذا كان هذا الذي نقدمه لا يقابله جزاء ولا شكورا؟* (11 أبريل 1961)».

هل يمكن تأويل هذا التصريح على أنه انحراف عن التوازن الذي رسمه دوغول لسياسة التعاون الفرنسية مع الدول الإفريقية؟.

إن المثير للانتباه هنا أن الجنرال لم يتردد في كثير من خطاباته الإخلال بهذا التوازن. بل والسقوط في التناقض، وترجيح كفة الجانب الفرنسي على حساب

---

[1] D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique après les indépendances. Op. cit*, p.285.

[2] في هذا الإطار يكتب ألان بلانتي:

«A ses yeux (de Gaulle), cette politique se justifierait davantage si elle parvenait… à étendre le rôle de la France en dehors du continent européen, ne plus se laisser évincer par l'étranger comme au Levant, ne plus perdre la face comme en Indochine, ne plus se soumettre à l'événement comme en Afrique du Nord». A. Plantey, 1979, «La politique du Général de Gaulle à l'égard de l'Afrique Noire». In *L'Entourage et de Gaulle*. Colloque du 26-27 Mai 1978. L'Institut Ch. De Gaulle. Paris, Plon.

الجانب الإفريقي، أو العكس، حسب ما تقتضيه الخيارات الاستراتيجية المتاحة. لكن ما إن يلمس أن الخطاب قد أدى وظيفته حتى يعود مرة أخرى لإقامة هذا التوازن من جديد، كما هو الحال هنا، ويعلن للأفارقة أن «*المقابل أو المبادلات واجبة... للحفاظ على كرامة وعزة من نتعامل معهم*».

«*إن حبه للكلمات قاده إلى متعة إنشاء الكلمات*»[1] ومكنته ملكة التعبير من تحرير خطاب معزز بالحجة والدليل.

لقد قدر الجنرال أن الفصاحة والبرهان خير سبيل لإقناع الأغلبية الفرنسية بجدوى التعاون، خلافا لما طرحه الصحفي ريمون كارتيي، في مقالاته بمجلة باري ماتش، وغيره من الباحثين[2]، من انتقادات تُدين ما عرف «بالعقدة الهولاندية»[3] أو تبذير الملايير الفرنسية في المستعمرات الإفريقية. وتعيب على حكومة دوغول تهميشها لتنمية الأقاليم الفرنسية الفقيرة، كالكوريز بمنطقة الليموزين مثلا. وهو ما رددت الصحف الفرنسية صداه آنذاك ب: «*الكوريز قبل الزامبيز*»، معتبرة أن التعاون مشروعا فاشلا أرهق كاهل الخزينة الفرنسية.

«هذه *الملايير*، يرد الجنرال دوغول على هذه الأحكام في حديث صحفي أجراه أثناء الحملة الانتخابية للرئاسيات الفرنسية سنة 1965، *ليست مالا مهدرا. (...) هذا المال الذي نقدمه لمعونة الدول المتخلفة ليس مالا مفقودا، بل اعتبره*

---

1 A. Grosser, 1989, *Affaires extérieures. La politique de la France 1944-1989*. Paris, Flammarion, p. 160.

2 R. Cartier, In *Paris Match*. Du 29-02 ; 7 et 14-03-1964 ; J. Ehrhardt, 1958, *Le destin du colonialisme*. Paris, Eyrolles. ; E. Bonnefous, 1963, *Les Milliards qui s'envolent*. Paris, Fayard.

3 تضرب هذه الكتابات المثل بالأراضي المنخفضة التي طلقت مستعمراتها الأندونيسية فتحررت من كل إصلاحات سياسية واقتصادية يمكن أن تورط الرأسمال الهولاندي في تنمية بلد عملاق من حيث المساحة والسكان. لكنها شهدت في مقابل ذلك وفي غضون سنوات قليلة نشاطا وازدهارا ملحوظين. ولكن شتان بين الطموح الفرنسي والطموح الهولاندي. للمزيد من التفاصيل راجع:
J. Marseille, 1984, *Empire colonial et capitalisme français. Histoire d'un divorce*. Paris, Albin Michel.

استثمارا جيدا (14 دجنبر1965)». ويشرح الجنرال بأن فرنسا لا يمكن أن تضيع وقتها أو تبذر أموالها، حتى «*وإن كانت ما تجنيه فرنسا أقل بكثير مما تقدمه. ولكن، ما دام هناك مقابل، فهذا أمر وجب اعتباره على كل حال* (31 يناير 1964)».

إن رئيس الجمهورية يؤكد هنا من جهة للرأي العام الفرنسي، أن مزايا التعاون مع الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية أبعد مما يتصوره المناوؤون للسياسة الفرنسية. لكنه يوحي من جهة ثانية للقوى الأخرى كالولايات المتحدة وغيرها، وبصورة غير مباشرة، أن العملية الاستعمارية كانت مكلفة. وأن نتائج التعاون هزيلة. «*إنه التاكتيك الميكيافيلي القديم الذي يقضي بإبعاد المنافس بالإيحاء، وبأن ليس ثمة ما ينبغي التنافس حوله. وقد أثبتت الأحداث أن دوغول كان على صواب*».[1]

لقد تحدث مؤسس الجمهورية الخامسة بكثافة عن إفريقيا جنوب الصحراء، على العموم في السنوات الأولى التي تولى فيها حكم البلاد. لقد شكلت المنطقة جزءا من استراتيجيته على الساحة الدولية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إذ نجح في تشكيل دائرة نفوذ فرنسية. واستطاع أن يزاوج في نقلة نوعية ملحوظة، ومن غير انقطاع، بين المساعدات الفرنسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أشرفت عليها وزارة فرنسا ما وراء البحار، وبين سياسة المعونات والتعاون التي أدارت شؤونها وزارة التعاون.

لكن المثير للانتباه، أن بريق إفريقيا السوداء خَفَت في خطابات الجنرال دوغول بعد ذلك «*لينصهر في مشروع أكبر وأوسع، إطاره وموضوعه السياسة الدولية*».[2] طبعا ليس إلى حد الإهمال والتنكر لدور فرنسا الإفريقي. فالزيارات

---

1 J. P Fogui, Janvier – Mars 1993, «L'ambiguïté du discours français sur la coopération», In : *Afrique 2000, n°* 12.

2 M. Merle, «La politique africaine dans la politique étrangère générale de la France». In *La politique africaine du général de Gaulle. Op. cit*. p. 145-165.

المتبادلة بين المسؤولين الفرنسيين والأفارقة ظلت مستمرة.[1] بل وكانت مناسبة للتعبير عن مزايا التعاون وتقديمه للدول كمثال يحتذى به في العلاقات بين الأمم. وقد أجمعت معظم الأبحاث[2] التي انكبت على دراسة سياسة الجنرال دوغول، على تفسير هذا التحول في سيرته، برغبة فرنسا في الانفتاح على المستعمرات البلجيكية والبريطانية في إفريقيا الشرقية، وعلى دول أمريكا اللاتينية وباقي بلدان العالم.

ورغم صفة التجديد التي حاولت بعض الكتابات أن تضفيها على مشروع دوغول في التعاون، فقد أبان هذا المشروع، مع ذلك، عن حدود آفاقه وقصور في التأسيس لمذهب واضح وبيِّن لضبط العلاقات بين المتروبول وممتلكاته ما وراء البحار سابقا. ولم تختلف السياسة الرسمية لمؤسس الجمهورية الخامسة كثيرا عن السياسة التي حددها كبار المنظرين في الفترة الاستعمارية. والمصطلحات التي حفلت بها خطاباته كالتضامن والمثل الذي يحتذى، والمقابل من أجل حفظ الكرامة.. كلها كانت تخفي نفس الخلفيات التي سادت ما قبل استقلال الدول الإفريقية: القوة والإشعاع والمصلحة الوطنية. وهي نفس الخلفيات التي رددها باقي الرؤساء الذين خلفوه على مر ثلاثين سنة. وكان أولهم جورج بومبدو.

---

1 آخر زيارة للجنرال دوغول لدول إفريقيا جنوب الصحراء كانت للسنغال في 13 دجنبر 1959. وآخر لقاء له مع الأفارقة في باريز كان في شتنبر 1967.

2 Ph. Decraene, «De Gaulle et l'Afrique Noire, Un lien charnel». In *La politique africaine du général de Gaulle*. *Op.cit*. p. 301-317 ; Fr. G Dreyfus, 1982, *De Gaulle et le gaullisme*, Paris, PUF ; A. Grosser, 1989, *Affaires Extérieures 1944-1989*. Paris, Flammarion ; B. Nouaille-Degorce, 1982, *La politique française de coopération avec les Etats Africains et Malgaches au Sud du Sahara. 1958-1978*. IEP, CEAN, Bordeaux.

1 – 2 – جورج بومبدو، السباعية البتراء 1969-1974

لقد انسحب الجنرال دوغول من الحكم.[1] وخلف لمساعده الأيمن ووزيره الأول سابقا جورج بومبدو، الذي أصبح ثاني رئيس للجمهورية الخامسة، بعد فوزه في انتخابات يونيو 1969، تدبير مشروع التعاون مع مجموعة إفريقية تمتد من مدار السرطان إلى خط عرض 10 درجات جنوبا، ومن المحيط الأطلسي إلى منابع النيل. أي ما يقرب من 4000 كلم، تغطي مساحة تقدر بعشرة ملايين كيلومتر مربع، تضم أكثر من ستين مليون نسمة. ودراستنا، للتذكير، لا تسلط الأضواء في هذه المجموعة الفرنكفونية إلا على الجانب الغربي منها. وسيسعى جورج بومبدو في هذا التدبير إلى إضفاء طابعه الشخصي وخط أسلوبه ومنهجيته[2] والتعاطي مع قضايا التعاون بمقاربة، أثبتت الدراسات، أنها حتى وإن تباينت، فلم تخرج مع ذلك عن الخطوط العريضة للسياسة التي رسمها مؤسس الجمهورية.

وفي هذا الإطار، كانت الحكومة الجديدة برئاسة الوزير الأول جاك شبان دلماس قد أعلنت رسميا أن سياستها امتداد لتلك التي أقامها الجنرال. بل إن جورج

---

[1] انسحب الجنرال دوغول من الحكم على إثر فشله في الاستفتاء الذي عرضه على الرأي العام الفرنسي والمتعلق بإصلاح مجلس الشيوخ والجهات. وقد تولى الحكم بالنيابة عنه رئيس مجلس الشيوخ ألان بوهير إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية التي فاز بها ج. بومبدو في يونيو 1969. وردا على سؤال أحد الصحفيين يقول دوغول:

«Si donc par aventure – c'est bien le mot qui convient – le peuple français s'y opposait, quel homme serais-je, si je ne tirais pas, sans délai, la conséquence d'une aussi profonde rupture et si je prétendais me maintenir dérisoirement dans mes actuelles fonctions ?»..

وفعلا، في 28 أبريل 1969، أوردت وكالة الأنباء الفرنسية بلاغا للجنرال جاء فيه: «أتوقف عن مزاولة مهامي كرئيس للجمهورية. ويدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من زوال اليوم».

M.A Burnier et autres, 1969, *La chute du Général. La prise de l'Elysée par Pompidou.* Paris, Ed. Premières, p. 168.

[2] (ليس إلى الحد الذي يصرح فيه: *« lui, c'est lui, et moi, c'est moi »* كما سلك ذلك الوزير الأول الاشتراكي لوران فابوس مع رئيسه فرانسوا متيران)، في مداخلة لوزير الخارجية الأسبق موريس شومان.

1990, «Georges Pompidou, hier et aujourd'hui». Colloque, 30 Novembre 1er Décembre 1989, Paris, Ed. Brest, p. 268.

بومبدو، وقد رشح نفسه لرئاسة الجمهورية الفرنسية، بعد فتور العلاقات بينه وبين دوغول، كتب لولي نعمته غداة انسحابه من السلطة في 28 أبريل 1969 يؤكد له العهد المحفوظ والود المنشود والعزم المعقود على مواصلة المسير. يقول: «*أستعد الآن لمعركة يجب أن أفوز بها. وإذا تمكنت من ذلك، دعوني أطمإنكم أني سأتبع الخطوط الرئيسة التي سطرتموها في السياسة الخارجية وفي مجال الدفاع الوطني. كما أرجو أن تتفضلوا بتوجيهي في مهمتي عند رهان القرارات الصعبة*».[1] ويؤكد هذا الوفاء في أول خطاب له بالإليزيه في 20 يونيو 1969: «*واجبي رسم خطه الجنرال وأملته على ثقة الشعب الفرنسي*».[2]

لقد كان جورج بومبدو صادقا في قوله. لم تكن لديه دراية عميقة بالقضايا الدولية، حتى وإن ترعرع سياسيا ولمدة طويلة في ظل دوغول.[3] ولم يخصص للسياسة الخارجية إلا نزرا يسيرا في خطاباته للرأي العام الفرنسي. كان يجب الرجوع إلى ندواته الصحفية لنلمس بعض التحديد في مفاهيمه. قد يكون ذلك تعبيرا عن تولي عهد المبادرات الفرنسية الكبرى. وأن الاقتصاد، نقطة ضعف النظام الديغولي، أصبح محط عناية واهتمام، أو أن الرئيس الفرنسي، كما قدم ذلك إيريك روسيل في أطروحته[4] «*وقف على غياب هموم السياسة الخارجية من انشغالات الفرنسيين*».

فالسياسة الخارجية إذن، فقدت الأولوية التي كانت تحظى بها في عهد الجنرال دوغول. ولم يعد تحليل الصراعات التي تهز العالم يتم عند بومبدو إلا

---

[1] E. Roussel, 1984, *Georges Pompidou. Le président d'avant la crise*. Paris, Ed. J.C Lattès. Coll. Marabout université, p. 309.

[2] Cité par, S. Rials, 1977, *Les idées politiques du président Pompidou*. Paris, PUF, p.160.

[3] «L'Universitaire, tout à la fois quelque peu tanien et marqué au plus haut point par Montaigne et Pascal, ne pouvait pas ne pas fonder sa politique autrement que le Saint-cyrien oscillant de Machiavel à Bergson». S. Rials, *Les idées politiques*. *Op. cit*, p.168.

[4] E. Roussel, 1977, « Un épisode de notre histoire constitutionnelle et politique. Le mandat de Georges Pompidou. 1969-1974 ». Thèse de Doctorat d'Etat. Paris II, T. I, p. 652.

بصورة مختزلة. لقد تغير الأسلوب ولم يتغير الهدف طبعا. كان الهم واحدا عند كلا الرجلين، متمثلا في الرقى بفرنسا إلى مدارج العلا. سعى مؤسس الجمهورية، كما رأينا ذلك، إلى تحقيقه بالاعتماد على مقدرات ممتلكات فرنسا في إفريقيا الغربية والإستوائية سابقا. في حين، دأب خلفَه بومبدو على إدراك هذا الهدف ببناء القوة التجارية والصناعية للدولة الفرنسية. ولم يركز اهتمامه على الدبلوماسية ومزاياها إلا بعد نجاحه في قمة الأسور التي جمعته بالرئيس الأمريكي ريشارد نيكسون في دجنبر 1971[1]، ليعزز بذلك فريقه الدبلوماسي بالإليزيه ويعين الكاتب العام به ميشال جوبير وزيرا للخارجية.

هل يمكن أن نقدم هنا أن الأولوية الاقتصادية عند بومبدو كانت انعكاسا لهواجس مرحلة خيمت على أجوائها ريح الأزمة وروح الاحتجاج في فرنسا وفي غيرها من الدول المصنعة؟ أكيد. نضيف كذلك، أنه إذا كان للمسألة الاقتصادية والاجتماعية قصب السبق بعد اضطرابات ماي 1968 في توجهات الرئيس الثاني في الجمهورية الخامسة، فلأنها كانت موضع تحدّ متزايد، سيكشف مطلع السبعينيات وسلسلة الأزمات ما بين عامي 1971 و1975 عن ضرورة صياغة استراتيجيات بديلة لتدبير الشأن العام الفرنسي. على المستوى المحلي أولا، بتحقيق معدل نمو مرتفع. وعلى المستوى الدولي ثانيا، بتقييم عشرة أعوام من التعاون مع دول إفريقيا الغربية. وأخيرا نسجل هنا أن انفتاح بومبدو على عالم المال والأعمال، خلال المدة التي قضاها في بنك روتشيلد، قاده إلى استخلاص نتائج واقعية حول فعالية الإنماء الاقتصادي والصناعي بالأساس كمشروع لتأهيل فرنسا للحصول على استقلالها في

[1] كان موضوع القمة يتمحور حول تخفيض قيمة الدولار.
E. Roussel, *Ibid*, p. 652-54.

شتى المجالات الاستراتيجية. وقد لاحت بوادر هذا التوجه منذ توليه شؤون الوزارة الأولى ما بين عامي 1962 و1968.[1]

ويشهد الجنرال دوغول في حقه ويقول: «*لقد بدا لي جورج بومبدو قادرا وجديرا بتدبير الشأن العام بجانبي. لقد برهن ولمدة طويلة على سمو أفكاره وتعلقه بالمؤسسات. وإني لأرغب اليوم في أن يعالج كوزير أول القضايا المتعددة والمعقدة التي تطرحها خصوصيات المرحلة الراهنة. وحتى وإن رفع به ذكاؤه وثقافته عاليا، فإن فطرته تنحى مع ذلك إلى اعتبار الجانب العملي للأشياء*».[2]

فكيف تعامل الرجل إذن مع التعاون، إحدى القضايا المعقدة؟ وكيف برهن على قدرته وجدارته في تدبير هذا القطاع الحساس في الدبلوماسية الفرنسية؟ وأين يتجلى الجانب العملي في سياسته الإفريقية؟

لقد أحالنا البحث في تسليط الأضواء على هذه الأسئلة إلى الخطاب الذي ألقاه جورج بومبدو، بصفته وزيرا أولا، أمام الجمعية الوطنية في 10 يونيو 1964[3]، وذلك بمناسبة مناقشة تقرير جانيني حول «*سياسة التعاون مع الدول السائرة في طريق النمو*».

لقد حدد بومبدو في فاتحة خطابه هذا مفهوم التعاون على أنه أخذ وعطاء. وبرر قيامه على أساس مجموعة من الاعتبارات، حصرها في أربعة نقاط :

---

[1] لقد شجع تجمع شركات سان كوبان؛ وبون أموسون؛ وبيشناي؛ وأوجين كولمان؛ لتتكون من خلالها كل وحدات تصنيع الألمنيوم والزنك وغيرها. ولإعادة تنظيم قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية دعا إلى تجمع حول شركتي طومسون والشركة العامة للكهرباء. ونفس الخطوة قام بها فيما يخص الصناعات الكيميائية والميكانيكية وصناعة الطائرات.

E. Roussel, *Georges Pompidou. Op. cit*, p.438.

[2] Ch. de Gaulle, *Mémoires d'espoir*. T. II, *L'effort. Op. cit.*, p.113.

[3] 10 Juin 1964, «Discours sur la coopération prononce par Monsieur Pompidou, Premier Ministre devant l'Assemblée Nationale». *La Documentation Française*.

* اعتبارات ذات بعد تاريخي، ترى في «*سياسة التعاون ثمنا للغزو الفرنسي الذي تم في القرن التاسع عشر والذي انتهى بإنشاء إمبراطورية استعمارية، شكلت إفريقيا السوداء أحد أهم أقطارها*».

* اعتبارات اقتصادية تقوم على «*تنمية مبيعاتنا في هذه الدول غير المصنعة. وقد أثبتت التجربة أن ذلك لا يتم إلا بتقديم إمكانيات الشراء لهذه الجمهوريات، عن طريق السلفات أو الهبات أو باستيراد ما تنتجه من مواد*».

* أما الحوافز السياسية فتكمن في «*التنافس بين الدول المصنعة، وبالضبط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا على مد نفوذهما إلى هذه الأقاليم*»، مستثنيا بذلك فرنسا من حمى التنافس، ما دام أنها نجحت في تكوين دائرة نفوذ مميزة في إفريقيا الغربية.

* وأخيرا لأسباب «*ليست لفرنسا أي رغبة في أن تخفيها، وهي الحفاظ في كل مكان على دائرة نفوذ سياسية ومعنوية وثقافية*»، تكون اللغة الفرنسية وسيلة في تحقيق هذا المطمح. ويقدم جورج بومبدو كدليل على ذلك، الثلاثة والأربعين وفدا التي تتكلم اللغة الفرنسية بمنظمة الأمم المتحدة من بين مائة واثنا عشر وفدا. ثم الثلاثة ملايين طفل في إفريقيا الشمالية، ومليونين ونصف في إفريقيا جنوب الصحراء. ونفس العدد في التعليم الحر، موزعين على مائة دولة عبر العالم. ولا يجب أن نغفل هنا أن تعاطيه للأدب وتدريسه للغات القديمة في بداية حياته، قاده إلى الوقوف على دور اللغة الفرنسية في تضامن الشعوب الفرنكفونية فيما بينها.

إن خطاب 1964 يعكس روح الجنرال دوغول والوفاء لمبادئه القائمة على التضامن مع الشعوب الفقيرة والمستضعفة، وعلى الاستقلال والذوذ عن المصلحة الوطنية، وأخيرا على الإشعاع الفرنسي كعنوان للعبقرية الفرنسية.

لقد التزم جورج بومبدو بالسير على هدى هذه الأثافي الثلاثة. وأبان عن ذلك في التصريحات والندوات الصحفية التي عقدها أثناء حملته الانتخابية للرئاسيات

الفرنسية في ماي/ يونيو 1969[1]، لما دعا الدول الغنية إلى التضامن مع الدول الأقل غنى، وذلك حسب ما يمليه الواجب الإنساني. «*لأننا إذا تركنا الفقر يكبر بين الأمم فإنه سينتشر عاجلا أو آجلا*». *لذا* «*وجب القضاء على الفقر إذا أردنا حماية سعادتنا*». لهذه الأسباب ولغيرها «*ستظل فرنسا تحتفظ بعلاقات متميزة مع الدول المستقلة التي كانت تشكل وإلى الأمس القريب مجموعة فرنسية*». ويعلن عن هذا الوفاء جهرا بمناسبة تقديمه التهاني لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في باريز، ويقول: «*مخلصا للسياسة التي أكدها الجنرال دوغول كم من مرة، لا أفتأ من التذكير بواجبات الشعوب الغنية تجاه الشعوب الفقيرة، والاحترام الذي ينبغي للأقوياء إيلاءه للضعفاء*».[2]

إن الاستمرار في التمسك بالمواقف الديغولية، فيما يخص ميدان العلاقات الخارجية على الأقل، مبدأ ثابت عند الرئيس الجديد. فالسياسة الفرنسية مع دول العالم الثالث سياسة «معنوية»، لكنها سياسة، وكما يعبر بومبدو من غير تحرج، قائمة على مراعاة مصالح الدولة الفرنسية. يقول: «*أكيد، أن هذه الدول تستفيد من سياستنا في التعاون. لكننا، نحن كذلك نغنم مصالح كثيرة على المستوى الثقافي والاقتصادي* (10 يوليوز 1969)». وقد حافظ بومبدو على توازن خطابه ونسقه خلال المناسبات التي زار فيها دول إفريقيا الغربية[3]؛ حتى وإن مال هذا الخطاب حسب

---

[1] E. Jouve, 1976, «La Coopération et le développement dans la pensée politique des dirigeants de la V République».Colloque franco-britannique. *Op. cit*. Paris, F.N.S.P. Voir aussi, E. Jouve, ***Relations internationales du Tiers monde***. *Op. cit*. p. 293-294.

[2] G. Pompidou, 1984, ***Entretiens et Discours. 1974-1968***. Paris, Flammarion, p.16.

[3] زار بومبدو دول إفريقيا الغربية من 3 إلى 13 فبراير 1971؛ ومن 24 إلى 28 يناير 1972؛ وأخيرا من 20 إلى 24 نوفمبر 1972. بعضهم كان يرى في هذه الزيارات جولة ملاك كبير أتي لتفقد ممتلكاته. وبعضهم الآخر كان يرى فيه أحد رجال الأبناك الصهاينة النافذين يملك 19% من شركة الحديد الموريتانية.

G. Pompidou, Avril 1971, «Discours et conférences». In ***Problèmes Politiques et Sociaux***, Supplément au n° 69 ; Th. Diallo, 1990, ***La politique étrangère de Georges Pompidou***, Paris, L.G.D.J, p. 161.

الظرفية، إلى تغليب مصلحة البلاد العليا أحيانا أو تزكية التوجه الصناعي لفرنسا أو نصرة الحس الإنساني.[1]

هذه السياسة «*التي نعتناها بأجمل الأسماء: التعاون*، يضيف الرئيس الفرنسي أمام حشد من السفراء في باريز، *اخترناها لأنها تحمل في ذات الوقت مجهودنا واحترام كرامة الآخرين (...) وسيلتزم بلدي طبقا لما نصت عليه الأمم المتحدة التي أرادت أن تجعل من سنوات 1971-1980 (عشرية التنمية) بالرفع من مساهمته في هذا المجال* (2 فبراير 1972)». بل إن بومبدو يحث الدول الأخرى في خطاب له أمام الجمعية الوطنية الإيفوارية بتاريخ 8 فبراير 1971 «*على اتباع المثل الفرنسي والوفاء بالوعود، بتخصيص أقل من 1% من الناتج الوطني لمساعدة الدول السائرة في طريق النمو*». ويدعو للبحث عن توازن المبادلات ودعم دول إفريقيا الغربية، والوقوف بجانبها، سعيا لتحقيق استقرار أسعار المواد الأولية، وذلك بعقد اتفاقيات على المستوى الدولي، تخص كل منتوج على حدة، سيما وأن اقتصاديات دول المنطقة تقوم في جزئها الأكبر على تصدير منتوج واحد. «*يجب على الأمم الغنية*، يعلن من قبة البرلمان السنغالي في 6 فبراير 1971، *أن تفكر يوما بقبول تغيير قانون السوق حيث تجثم بثقلها، وذلك حتى يتسنى لمنتوجات الدول السائرة في طريق النمو الحصول على أثمنة عادلة*».[2]

قد نتساءل هنا عما إذا كان النيجر مثلا قد حصل فعلا على أثمنة عادلة في صادراته من الأورانيوم لفرنسا، أم أن خطاب بومبدو كان للاستهلاك الإعلامي ليس إلا، لتغلب على سياسته مصلحة البلاد العليا، ويترنح في الجلوس إلى طاولة المفاوضات، إلى أن تتم الإطاحة بنظام الرئيس النيجيري حماني ديوري. وتنصب باريز مكانه وريثا يقاسمها توجهاتها ويحافظ لها على امتيازاتها ويمكنها من هذه

---

[1] S. Rials, *Les idées politiques du Président Georges Pompidou. Op.cit*, p.169.

[2] G. Pompidou, *Entretiens et Discours. Op. cit*, p.16 et s.
Ed. Jouve, 1976, «Coopération et développement dans la pensée politique des dirigeants de la V République». Colloque Franco-britannique. *Op. cit*, Paris, FNSP.

المادة الاستراتيجية بأبخس الأثمان. إذ ليس صدفة أن يكون النيجر أول بلد في إفريقيا الغربية من يطالب بإعادة النظر في اتفاقيات التعاون المبرمة بينه وبين فرنسا[1]، لو لمس حقا تجسيد تصريحات بومبدو على أرض الواقع. إنه أول امتحان عسير يهز نظام الرئيس بومبدو ويعري عن ضعف سياسته الإفريقية وتراجعها في سلم الأولويات الفرنسية لصالح الانفتاح على أوروبا.

بيير كادنا[2] يفسر هذه الوقفة في مسيرة الشركاء الأفارقة والفرنسيين «*بالتطور التاريخي في العلاقات بين دول فتية النشأة وقوى صناعية*». لكن الحاصل هو أن هذه الدول الفتية في غرب إفريقيا توصلت، بعد عقد من الزمن، إلى الوقوف على غموض العلاقات التي ربطتها بالوطن الأم فجر الاستقلال، وعلى قيد الاتفاقيات ولبسها، وعلى ديمومة طابع الإنابة التي قامت عليها المعونات الفرنسية بدل طابع التكوين[3]، وعلى أولوية فرنسا في تسطير الخطوط العريضة للتعاون وصدارة باريز في آلية القرار.

لقد اتضح أن الاتفاقيات «*لم تعد تعكس ذلك التوازن الذي كنا نبحث عنه، ولا شيء أصبح يمنع إذن من مراجعة اتفاقيات التعاون*».[4] ويبدو أن جورج بومبدو قد توصل إلى هذه القناعة ليصرح، شهرا بعد ذلك، أمام الجمعية البوركينابية

---

[1] انظر الباب الأول، الفصل الثاني: آليات التعاون الفرنسي الإفريقي، المبحث الثاني: مراجعة اتفاقيات التعاون.

[2] P. Cadenat, *La France et le Tiers monde*. *Op.cit*, p. 80 et s.

[3] Maurice Schumann ex--Ministre des Affaires Etrangères affirme : « Il parait nécessaire désormais de remplacer progressivement la coopération de substitution jusqu'ici largement pratiquée par une coopération de formation (…) Cette reconversion aura pour conséquence de diminuer notre charge financière. L'esprit général de notre politique dans le pays d'accueil puisqu'elle consacre, tranchons le mot, la dernière phase de la décolonisation ». Cité par B. Elmellouki Riffi, *La politique française de coopération*. *Op. cit*, p. 206.

[4] في تصريح للوزير الأول بيير ميسمير أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 2 أكتوبر 1972.
Ed. Jouve, *Relations internationales du Tiers Monde*. *Op. cit.* p.336.

بواكادوكو[1] «*أن الحكمة تفرض علينا أن نكون عمليين. وقد برهنت الحكومة الفرنسية على ذلك وعبرت عن استعدادها لتقبل كل الاقتراحات، ولم يدر بخلدها أن تتبع سياسة تعاون غير مرغوب فيها*». وستتاح للرئيس الفرنسي فرصة انعقاد أول قمة بباريز لرؤساء وحكومات الدول الفرنكفونية في إفريقيا الغربية، بالإضافة إلى الكونغو والكابون وجمهورية إفريقيا الوسطى، بتاريخ 13 نوفمبر 1973، ليكرر نفس الفكرة بنفس الأسلوب تقريبا.[2]

لقد اكتست الفرنكفونية[3] في الفكر السياسي لجورج بومبدو[4] بُعدا عالميا. وسعى، وهو الذي جمع بين الأدب والسياسة، إلى تسخير جهوده في سياسة التعاون نحو تصدير اللغة والثقافة الفرنسية. لأن هذه الخاصية «*ضرورة مرتبطة بالفكر والعبقرية الفرنسية* (خطاب يونيو 1964)» و«*إشعاع وطني*»، جمع حوله أكثر من مائة مليون نسمة في الكيبيك وبلجيكا وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث «*أعطى التاريخ اللغة الفرنسية مهمة نبيلة تتجلى في التقريب بين هذه الشعوب التي فصلت الحواجز اللسانية فيما بينها*»[5].

---

[1] G. Pompidou, «Allocution prononcée devant l'Assemblée Nationale de la Haute Volta (Burkina Faso actuellement) Le 22 /11/1972». In *Entretiens et Discours*. *Op. cit*, p. 213.

[2] «La coopération ne peut exister qu'à la condition de s'adapter à l'évolution de vos Etats. Il ne saurait, au surplus, être question pour nous de la poursuivre là où elle n'est plus désirée». In *Entretiens et Discours*. *Op. cit*, p. 219.

[3] تحمل الفرنكفونية تعريفان، حسب رئيس مصلحة الشؤون الفرنكفونية بوزارة الخارجية. الأول، وتعني به مجموع الدول التي تتداول اللغة الفرنسية، والثاني، وتعني به شبكة العلاقات المتعددة الأطراف التي توجد بين هذه البلدان، تشكل فيها اللغة الفرنسية القاعدة الأساسية. انظر :
B. Dorin, «La francophonie en Afrique». In *Administration,* Septembre 1977, n° 97.
وحسب دوميرك كلواريك يصعب تحديد مفهومها تبعا للزاوية التي ننظر منها إلى اللغة الفرنسية: لغة وطنية أو لغة للتواصل أو للتثقيف أو مجموعة مندمجة في هيئة تنظيمية على مستوى الحكومات أو في إطار جهوي.
D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique après les indépendances*. *Op. cit*, p.165.

[4] S. Rials, *Les idées politiques de Pompidou, Op. cit*, p.130.

[5] *Ibid*.

وقد كان تأسيس القمة الفرنسية الإفريقية مناسبة لكسر ذلك الجمود الذي أصاب العلاقات الفرنسية الإفريقية، وفرصة استرجعت فيها الدول الإفريقية الثقة بمكانتها في سلم الأولويات في سياسة فرنسا الخارجية. ولم يُخف الرئيس السنغالي ليوبولد سدار سنغور أسفه سنة 1973 على تولي «*عهد المبادرات الكبرى*». لقد كانت هذه اللقاءات، كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا، وسيلة لنفخ روح جديدة في صرح العلاقات الفرنسية مع دول إفريقيا الغربية، قادرة على جمع اللحمة بين مجموعة فرنكفونية كانت في طريقها إلى الزوال.

غير أن القدر لم يمهل الرئيس الفرنسي لجني ثمار هذا التأسيس، ويرى هذه الدول تجتمع كل سنة، ويستكمل سباعيته. فقد أسلم الروح في 2 أبريل 1974، مخلفا وراءه بلادا مصنعة حققت ما بين 1969 و1974 أعلى معدل نمو في أوروبا بكاملها: 6%، وبلادا منفتحة على العالم، معززا بذلك مكانة فرنسا في العالم، ومحافظا في نهاية الأمر على الإرث الديغولي.

وعن الصورة التي كان يرغب أن يرى فيها فترته الرئاسية، رد الرئيس جورج بومبدو على أحد الصحفيين غداة توليه مقاليد الإليزيه بأن «*تاريخ الشعوب السعيدة غير مكتوب. أرجو أن لا يجد المؤرخون ما يكتبون عن الفترة التي قضيتها على رأس فرنسا. لم تكن هناك حروب ولا اضطرابات. لكن أرجو بالمقابل أن تشهد كتب التاريخ أن فرنسا نمت وازدهرت، وارتفع مستوى عيش ساكنتها بفضل التقدم الاقتصادي والاجتماعي... وفرضت الاحترام في أعين الخارج كبلد متحول، قوي اقتصاديا، ومستقر سياسيا، صرف كل جهوده للسلم والتقارب بين الشعوب... ذكر اسمي أم لم يذكر، فذلك ليس مهما*».(1)

وفي هذا الإطار يكتب أستاذ العلوم السياسية ألفريد كروسير: «*من غير انهزام فرنسا عام 1940، لم تكن لدوغول فرصة المناداة بعزة فرنسا وكرامتها. ومن*

---

1 G. Pompidou, *Entretiens et Discours*. *Op. cit*., t.1, p.21.

غير ألطاف الأقدار التي قربت بومبدو من محيط الجنرال دوغول لمهمات أدبية أكثر منها سياسية، لكان جورج بومبدو مجرد أستاذ كلاسيكي للآداب».[1]

1 – 3 – فاليري جسكار ديستان، تجديد بنيات التعاون، 1974-1981

برحيل جورج بومبدو المباغت في أبريل 1974، واختيار فاليري جسكار ديستان كرئيس ثالث للجمهورية الخامسة في انتخابات ماي 1974 ضد ممثل اتحاد اليسار فرانسوا متيران، تكون العلاقات الفرنسية الإفريقية قد دخلت مرحلة جديدة. إنها مرحلة ما بعد دوغول.

لقد بدت ولاية جورج بومبدو كمرحلة انتقالية قام فيها الرئيس الفرنسي بأنكر الأدوار «*خلف الأب، ومهد الطريق للرجل الذي تنكر لجميله*».[2]

لقد كان من شأن هذا الاستخلاف أن يدفع الدوائر المسؤولة في باريز إلى وقفة تأمل، تراجع فيها حصيلة عقد أو أكثر من التعاون، وتميز بين تراكم الفعل السياسي الذي ساهمت به شخصية الجنرال دوغول، وبين سير الآليات القائمة. وذلك حتى يتم استخلاص النتائج حول فعالية الميكانيزمات السياسية والإدارية المكلفة بتدبير النشاط الفرنسي في إفريقيا الغربية، والقيام إذا وجب الأمر، بتعديل مناسب. غير أن لا شيء من هذا القبيل حصل.

صحيح أن اللجنة التي أشرفت على فحص مختلف مظاهر سياسة التعاون الفرنسي مع دول إفريقيا الغربية والدول السائرة في طريق النمو[3]، رفعت في تقريرها إلى الوزير الأول آنذاك جاك شبان دلماس، في يونيو 1971، «*ضرورة تجديد التعاون*» و«*البحث عن سبل جديدة للتنمية*» بغية الاستجابة لمطالب الشركاء

---

[1] A. *Grosser, Affaires Extérieures. Op. cit.*, p.255.

[2] E. Roussel, 1977, Un épisode de notre histoire constitutionnelle et politique. *Op.cit*. Thèse d'état, Paris II.

[3] Rapport Gorce, 1971, *La coopération de la France avec les pays en voie de développement*. Paris, 400 p. Non publié.

الأفارقة. لكن تحقيق هذه الأهداف لا يمكنه أن يتأتى، حسب اللجنة، إلا «بإصلاح البنيات الإدارية». غير أن التقرير لم ينشر، كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا. ولم تعمل الحكومة بتوصياته. «*وسرعان ما طغى جمود الأجهزة على السطح: فالإليزيه يشتغل بخلية إفريقية تلقى تزكية رئاسية قوية، والخارجية تتحرك بمديرية للشؤون الإفريقية والملغاشية تسعى لتأكيد مسؤولياتها الدبلوماسية، والتعاون تراجع دوره من وزارة إلى كتابة للدولة. ينضاف إلى ذلك وزارة المالية التي تفرض وصايتها على القضايا النقدية والقروض والمعونات الغذائية. ثم مديرية الدفاع وتدخلاتها في كل ما له علاقة بالشأن العسكري*».[1] كان يجب انتظار فاليري جسكار ديستان، ليهب ريح التجديد على القصر القديم ويرفع عنه إكراهات التقليد الثقيل.[2]

ومباشرة بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية الفرنسية سنة 1974، عمل جسكار ديستان على حل الكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية، وألحق مصالحها بوزارة التعاون. وقد بدا هذا القرار في أوله أنه موجه ضد شخص كاتبها العام جاك فوكار. والواقع أن «*الرئيس الفرنسي، وقد صنف نفسه في خانة الليبر البين، قرر أن يقطع الصلة بالسلوكات الديغولية. وجاك فوكار كان يمثل «المصالح السرية»، وصورته «كرئيس للمخابرات» كانت متنافرة مع الصورة التي أراد جسكار ديستان*

---

[1] Décembre 1983, «Politique Française en Afrique Noire: 1958-1983». In *Etudes*, (359) 6. p. 603-617.

[2] «Un souffle de vent frais caresse le vieux palais, éloigne les traditions trop pesantes, Valéry Giscard d'Estaing entre en fonction, à sa façon déjà décidé à donner un autre visage à la V République qu'il trouve sans doute trop figée, Presque ride. Il est vrai qu'il n'a que quarante-huit ans et trois mois. S'il a un passé déjà, il lui reste encore un bel avenir». P. Pellissier, 1978, *La vie quotidienne à l'Elysée au temps de Valéry Giscard d'Estaing*, Paris Hachette, p. 25.

أن يطبع بها سباعيته».[1] وقد فسر جاك فوكار إقصاءه من رئاسة الكتابة العامة بتراجع فرنسا عن الاهتمام بالقضايا الإفريقية.[2]

كذلك، وفي نفس السياق، باشر الرئيس الثالث في الجمهورية الخامسة حكمه بإعادة تنظيم وزارة الخارجية، حتى تتأقلم مع الظرفية السياسية الجديدة في إفريقيا الغربية[3]، وذلك بعد خمسة عشر سنة من الاستقلال. يجب القول إن سياسة فرنسا الإفريقية ظلت، ومنذ 1960 إلى غاية 1976، سياسة إفريقيا الفرنكفونية. يسطرها الإليزيه وتنفذها وزارة التعاون أو كتابة الدولة في الشؤون الخارجية المكلفة بالتعاون ابتداء من 1966، أو في تداخل مع هذه الأخيرة، مديرية الشؤون الإفريقية والملغاشية بوزارة الخارجية. والانفتاح الدبلوماسي على مجموع دول القارة الإفريقية الناطقة بالإنجليزية أو البرتغالية، بدل التقوقع في إطار المجموعة الفرنكفونية، كان من شأنه أن يعطي مصداقية أكبر لسياسة جسكار ديستان الخارجية. ويقطع الصلة بالممارسات الديغولية التي ناصرت إقليم البيافرا مثلا لإضعاف الجانب النيجيري، وتقوية الجانب الفرنكفوني ممثلا في السنغال والكوت ديفوار.[4] وما تعيينه لجون صوفارنياك ولويس كرينكو[5] من بعده إلا تجسيدا لهذا الانفتاح.

---

[1] S. Cohen, 1980, *Les conseillers du Président*. Paris, PUF, p.164.

[2] Kouassi-Yao, 1986/87, *La politique Africaine de la France. De Gaulle à Valéry Giscard d'Estaing*. Mémoire DEA, IEP, Paris, p. 35.

[3] تجمع الدول الإفريقية ابتداء من 1975 في إطار المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية مثلا، وانخراطها في مجموعة 77، ثم الشروع في إجراء تعديل اتفاقيات التعاون المبرمة مع فرنسا غداة الاستقلال.

[4] Ch. Hargrove, Printemps 1986, «V. Giscard d'Estaing, 1936-1986. 50 ans de politique étrangère de la France» In *Politique Etrangère*, 51-1. p. 115-128.

[5] عمل جون صوفارنياك سفيرا لفرنسا في تونس من 1962 إلى 1970، وقبل ذلك في إيثيوبيا. ثم اشتغل كمدير للشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية، فبدا تعيينه وكأنه انفتاح على العالم العربي والإفريقي، بل وحتى الأوروبي ما دام أن الرجل مبرز في اللغة الألمانية، ويشكل بالتالي ضمانة للسياسة الفرنسية الألمانية.

وفي إطار هذا الانفتاح، وسعيا منه إلى المتابعة الحثيثة للقضايا الإفريقية، بخلاف ما ادعاه جاك فوكار، أعاد الرئيس الفرنسي الاعتبار لوزارة التعاون.(1) وارتبط اسم أول قائم عليها، بيير أبلان، بإنجاز تقرير شدد فيه على زرع دينامية جديدة في العلاقات الفرنسية الإفريقية، وكسر ذلك الجمود الذي أحاط بسياسة فرنسا التعاونية. فدول إفريقيا الغربية «*ودول العالم الثالث*، يكتب وزير التعاون، *أصبحت واعية بسيادتها. ترغب في أن تحدد بنفسها قطاعات وآليات التعاون، الشيء الذي يقودنا نحن من جهتنا إلى مواصلة نشاطنا... طبعا من غير إهمال أو تفريط في النتائج المكتسبة سابقا*».(2)

ومن بين هذه النتائج المكتسبة، سُنة الاتصال المباشر بالمسؤولين الأفارقة. أو ما عرف في أدبيات العلاقات الدولية بدبلوماسية الأسفار. لقد زار الجنرال دوغول ممتلكات فرنسا فيما وراء البحار مرات عديدة، وفي مناسبات مختلفة، كانت آخرها في دجنبر 1959، عند افتتاح الدورة السادسة للمجلس التنفيذي للمجموعة بالسنغال. وجدد جورج بومبدو الصلة بهذه الرحلات الإفريقية الرسمية «*بحثا عن التقدير والشعبية. ليس عند المسؤولين الأفارقة الذين كانت لهم فرصة لقائه من ذي قبل. ولكن عند عامة الأفارقة... سيما وأن صورة فرنسا ارتبطت بصورة الجنرال دوغول*».(3) ولم يتخلف جسكار ديستان عن مواصلة إحياء مراسيم هذا التقليد(4) الذي سيتطور مع تأسيس المؤتمرات الفرنسية الإفريقية.

A. Grosser, *Affaires Extérieures. Op.cit*, p. 257.

[1] من المثير للانتباه أن يتعاقب على رأس وزارة التعاون ثلاثة وزراء (أبلان وليبكوسكي وكالي) في ظرف لم يتعد الثمانية عشر شهرا.

[2] P. Abelin, 1975, *La politique Française de coopération*. Paris, la Documentation Française, p.8.

[3] B. Nouaille–Degorce, *La politique Française de coopération, 1958-1978. Op.cit.*, p. 150.

[4] يكتب سامي كوهين في هذا الإطار:

« Indépendamment de contacts informels et nombreux dans le contexte, nouveau, des sommets franco-africains (...) le président français se rend fréquemment en Afrique francophone que son goût de la chasse autant que les intérêts importants de sa famille lui ont fait connaître et apprécier bien avant son élection ». S. Cohen et M. C Smouts, 1985, *La*

إن هذه الإصلاحات التي دشن بها الرئيس الفرنسي حكمه، تستوجب منا تسطير بعض الخلاصات. فإذا كان الجنرال دوغول قد رفع قوائم مؤسسات سياسة فرنسا الإفريقية، وإذا كان الرئيس بومبدو قد حافظ على ما ورث من سلفه، فإن جسكار ديستان لم يتوان في تعديل هذه المؤسسات وتجديدها إيذانا منه ببداية عهد جديد، حتى وإن كان قد ترعرع سياسيا في ظل الرجلين.[1]

لقد كان في حاجة إلى إرساء سلطته مباشرة بعد وصوله إلى الإليزيه وإضفاء أسلوبه في تدبير الشأن العام المحلي والدولي. سيما وأن الرأي العام والطبقة السياسية في فرنسا وفي إفريقيا انتهيا إلى مطابقة السياسة الفرنسية بشخص الجنرال دوغول. ومحاولة منه في رفع هذا اللبس والكشف عن شخصيته، أعلن جسكار ديستان في ندوة صحفية بالإليزيه، وفي أسلوب مغاير تماما لما كان عليه نمط مؤسس الجمهورية الخامسة في التعبير، أن سياسة فرنسا الخارجية تقوم على *«السيادة في اتخاذ القرار.. مع احترام العهود والمواثيق التي أبرمتها فرنسا، وعلى سياسة عالمية.. لأن المشاكل المطروحة على الصعيد العالمي تحتاج إلى بُعد دولي في البحث عن حلها. وتقوم كذلك على سياسة الحوار بدل المواجهة. وأخيرا على سياسة ليبرالية».*[2]

إن ما تغير مع جسكار ديستان، يكتب شارل هاركروف[3]، ليس هي التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التي ورثها عن أسلافه: الاستقلال الوطني، وقوة الردع، ورفض سياسة الكتل، والانفراج بين الشرق والغرب، والبناء

politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing. Paris, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, p. 294.

1 شغر فاليري جسكار ديستان منصب كاتب الدولة من 1959 إلى 1962، ثم وزيرا للمالية والشؤون الاقتصادية من 1962 إلى 1966 في حكومات دوغول. وشغر نفس الوزارة في عهد جورج بومبدو من 1969 إلى 1974.

2 Ch. Hargrove, Printemps 1986, «V. Giscard d'Estaing». In. *Politique Etrangère*.

3 *Ibid*.

الأوروبي، والسياسة العربية، والتعاون بين الشمال والجنوب؛ وإنما الروح التي تغذي هذه التوجهات والأسلوب الذي تتعاطى به لمعالجة هذه القضايا.

إن تحليل جسكار ديستان للسياسة الخارجية ينطبق تماما مع وجهات نظر من سبقه في الجمهورية الخامسة إلى الإليزيه. فالاستقلال الفرنسي في نظره والسيادة في اتخاذ القرار لم يكن يعني الانفراد بالرأي والتدبير، بل التضامن مع الشعوب. والتضامن أساس التعاون في عالم تتجاذبه قوتين عظيمتين، تسعى فرنسا من خلاله إلى القيام بمسؤولياتها تجاه دول العالم الثالث، ودول إفريقيا الغربية على الخصوص في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة بينهما. ولعل ذلك ما دعا إليه الجنرال وخلفه بومبدو، مع تجديد بسيط عند جسكار ديستان. إذ لم يكن يحبذ أن تنغلق العلاقات الفرنسية الإفريقية في إطار ثنائي ضيق، حتى وإن كان معطاء. بل سعى إلى انخراط هذه العلاقات في إطار دولي، بين دول الشمال والجنوب، أو في صيغة أقل من ذلك حجما بين أوروبا وإفريقيا، أو ما سيعرف لاحقا بالثالوث بين الدول المنتجة للبترول والدول المصنعة والدول المتخلفة.

إن هذه المقاربة الدبلوماسية الاستراتيجية في العلاقات الدولية، لم تكن لتسلم من العديد من المفارقات. فدائرة الاهتمام الفرنسي ما فتئت تتبدل مع الزمن، ومع تبدل كنه الأشياء. والعالم نفسه تغير في ظرف عشرة أعوام، وانتقل من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب، بمجيء الصين واليابان والسوق الأوربية المشتركة إلى الساحة الدولية. وانزلق الجنوب الذي تحدث عنه جسكار ديستان من منظور سياسي وإيديولوجي إلى منظور اقتصادي. وأصبحت إفريقيا الغربية والعالم الثالث عامة تطالب بنظام اقتصادي دولي جديد، عمل في ظل الأزمة المالية والبترولية التي اندلعت في السبعينيات على التكتل داخل مجموعات إقليمية أو متخصصة في إنتاج معين. نذكر منها مجموعة إفريقيا والهادي والكارايبي، ومجموعة الدول المنتجة للبترول، والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية.

وعلى هذا الأساس، يصرح الرئيس الفرنسي لجريدة لوفيكارو في 12 نوفمبر 1975، بأن قوة السياسة الفرنسية تكمن في «*رغبتها في إقامة علاقات تعاون بين دول العالم، وخاصة منه العالم السائر في طريق النمو. يعني سعيها إلى خلق وتنظيم شكل من أشكال التضامن*».[1] وقد حدد الرئيس الفرنسي في هذا التضامن سلم الأولويات. يبدأ مع «*الدول ذات الطابع القاري والنائية عن شبكة المواصلات الكبرى*»، ثم «*بتحمل مجموعة من النفقات الجارية، كمصاريف التسيير*»، وأخيرا «*بإقامة المشاريع الكبرى، كبناء الطرق والسكك الحديدية التي تتطلب تمويلا دوليا ومساهمة فعالة من طرف البنك الدولي*».[2]

إن الاستقلال والتضامن والحوار قوائم أساسية في الخطاب الجسكاردي، يحيل كل مستوى فيه إلى دائرة جيوسياسية معينة: إفريقيا جنوب الصحراء وفرنسا والعالم.[3] وتراكب هذه القوائم مع الدوائر التالية يفيد بأن استقلال الدول الإفريقية وتضامنها مع فرنسا الوطن الأم في إطار اتفاقيات التعاون يقيها شر أخطار العالم الخارجية. فالبنية الخطابية عند الرئيس الفرنسي تجمع هنا بين إفريقيا وفرنسا، وتفصل بين إفريقيا والعالم. يعني أنها تخص فرنسا بدور الوساطة والمخاطب المميز بين هؤلاء وأولئك. وفي ذلك إشارة ضمنية إلى الطريق الثالثة التي حاول دوغول سنها بنبذ اتباع سياسة الكتل، والوقوف في صف دول العالم الثالث والجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية. إذ «*كيف يمكن لاستقلال بلدانكم أن يتأكد في حقل المنافسات الأجنبية، وفي ظل رهانات التدخل والأطماع*؟ يصرح جسكار ديستان في القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة بدكار في 20 أبريل 1977. *إذا أردنا حماية هويتنا*، يضيف، *يجب أن نتجنب نحن الأوروبيون وأنتم الأفارقة أن*

---

[1] Ed. Jouve, 1976, «La coopération et le développement dans la pensée politique des dirigeants de la V République». Colloque franco-britannique, Paris, FNSP. *Op.cit*, p. 9.

[2] Ed. Jouve, *Relations internationales du Tiers monde*. *Op. cit.*, p. 294.

[3] J.L Dagut, Février 1982, «L'Afrique, la France et le monde dans le discours giscardien. La France en Afrique». In *Politique Africaine*, n° 5.

ننغمس في محيط القوتين العظيمتين أو نسقط في شبكة التبعية لهما. يجب أن نوحد مصيرنا حتى نخلق طريقا وسطا، ضروريا لازدهار شعوبنا وثقافتنا: الطريق الوسط للقارات الوسطى، أوروبا وإفريقيا».[1]

إن الاستقلال الإفريقي في المنظور الجيسكاردي لا يمكن أن يتطور إلا في ظل التعاون الفرنسي الإفريقي. والتهديدات الخارجية ترفع من قيمة هذا التضامن الفرنسي. ومساهمة أوروبا في هذه العملية يخلّص إفريقيا من «الرأس لرأس» مع الدولة الاستعمارية سابقا، وينزع عن فرنسا شبهة النيوكلونيالية، ويؤمن للأطراف مستقبلا واعدا، تزكيه مجموعة من العناصر. ويحددها الرئيس الفرنسي في «*التقارب الجغرافي والتكامل الاقتصادي والوحدة اللغوية*»، بل ويضيف إلى ذلك «*ما تقتضيه لغة الحقائق العصرية: المواد الأولية والتكنولوجيا والمشاريع المشتركة* (2 أبريل 1977)».[2]

لقد أصبح التعاون الفرنسي الإفريقي قائما على قاعدة اقتصادية، يتطلع إلى المستقبل ولا ينظر إلى الماضي، إلا كقاعدة يمكن أن يقوم عليها هذا المستقبل. ومزايا الخطاب عند جسكار ديستان، كما ورد عند الأستاذة دوميرك كلواريك[3]، أنه غير متسيس، موجه إلى كل الدول بما فيها التقدمية منها. «*إن انشغال فرنسا منصب بالأساس في إفريقيا على التنمية الواقعية والملموسة لكل الدول الإفريقية*» يعلن الرئيس في كيكالي عاصمة رواندا، عام 1979. وقد سبق له أن أكد عام 1976، في القمة الفرنسية الإفريقية الثالثة المنعقدة بباريز أن «*التعاون الفرنسي مثالي في جانبه السياسي (...) لأنه يقوم على احترام الاستقلال الوطني، وعلى عبقرية الشعوب، وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية... وفعال في جانبه الاقتصادي. لأنه في تأقلم*

---

1 *Ibid.*

2 J.L Dagut, Février 1982, «L'Afrique, la France et le monde». In *Politique Africaine*, n° 5. Voir aussi, «Les dix sept premières conférences des Chefs d'Etats de France et d'Afrique» Historique, Sommets franco-africains. Paris. Ministère de la Coopération. Octobre 1994.

3 D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique après les indépendances*. *Op. cit*. p. 299.

دائم. إن فرنسا ترغب في خدمة أصدقائها في كل مرة أمكن لها ذلك، ورغب الأفارقة فيها».[1]

غير أن (نبل) هذه المواقف اصطدم بمحيط دولي مُنفِّر. تُرى، هل كان لفرنسا الإمكانيات المادية والمعنوية لتجاوز هذه الهزة السياسية والاقتصادية التي شهدتها سنوات السبعين من هذا القرن؟.

هنا ينتقل الخطاب الجسكاردي إلى محاولة التأسيس لخلق تضامن أوروبي-إفريقي، والطموح إلى القيام بأهم الأدوار في المنطقة. ففرنسا وأوروبا بصورة عامة في حاجة ماسة للموارد المنجمية والطاقية للعديد من الدول الإفريقية. والوصول إلى هذه المقدرات يمر عبر إبرام اتفاقيات متعددة الأطراف. وهو ما نجحت السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حاليا) في إقامته. إذ أن التوقيع على اتفاقية لومي في 23 نوفمبر 1975، بين المجموعة الأوروبية وستة وأربعين دولة من إفريقيا والكارايبي والهادي[2]، والتوصل إلى وضع آليات لاستقرار عوائد الصادرات، فتح الباب أمام سياسة تعاون من مستوى دولي، مركزا جهوده بالأساس في إطار جهوي محدد. «*إن هذا التضامن الأوروبي الإفريقي ما فتئ يتعزز*، يعلن جسكار ديستان. *إن الوعي بالترابط المميز لقارتينا يعد أحد أهم الأحداث التي طبعت عهدنا*».[3] وقد جنى أخلاف جسكار ديستان ثمار هذا النجاح الدبلوماسي الذي حققه الرئيس الفرنسي، وواصلوا الخطى في هذا الاتجاه، مادام أن أمر اللجنة المكلفة بالعلاقات مع الدول السائرة في طريق النمو أوكِل للفرنسيين خاصة.[4]

---

1 J.L Dagut, *Ibid.*

2 وهي المعاهدة التي أعقبت اتفاقية ياوندي المبرمة سنة 1965 و1969 بين ست دول أوروبية وسبعة عشر دولة إفريقية، بالإضافة إلى مدغشقر.

3 Valéry Giscard d'Estaing, Interview accordée à la *Nouvelle Agence de Presse*. Supplément au n° 572, 0403-1975. Cité par, B. Nouaille-Degorce, *La politique française de coopération. Op. cit*, p. 146.

4 تولى هذه المهمة في بداية الأمر كلود شيسون، وخلفه بعد ذلك إدكار بيزاني. انظر:
A. Grosser, *Affaire Extérieures. Op. cit.*, p.264.
S. Hessel, 1988, «La France de Mitterrand et le Tiers monde», In *L'expérience de Mitterrand.* Paris, PUF. p. 411-428.

ولتعزيز هذا التضامن دعا رئيس الجمهورية باقي الدول المصنعة والدول العربية المنتجة للبترول إلى المساهمة في هذا البناء التعاوني، بإنشاء صندوق خاص للتنمية في إفريقيا. لينتقل بذلك من الحوار الأوربي الإفريقي إلى وضع حجر أساس ما أشرنا إليه سابقا بالثالوث الأروبي العربي الإفريقي. وقد جاء انفتاح آفاق هذا الحوار الدولي في سياق المبادرات التي تبناها الرئيس عام 1974[1]، والداعية إلى تنظيم ندوة بين ما عرف بدول الشمال والجنوب، بغية الوصول إلى إقامة نظام عالمي، يقوم على ما أسماه الأستاذ أنور عبد المالك، «*بالاعتماد الجماعي على الذات*». أي تداخل الأنظمة على قدم المساواة، والسماح بتعدد وتنوع التخصصات الاقتصادية في مختلف الدول، وكذلك إقامة هياكل أفقية ديموقراطية للتعاون بين مختلف المناطق الجيو-ثقافية والجيو-سياسية».[2]

غير أن المنطق المتناقض الذي تعامل به الرئيس الفرنسي مع مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد[3]، قاده إلى الوقوف على فشل مشروعه. وانزلق الاهتمام بأمر الدول السائرة في طريق النمو من المحيط الرئاسي إلى دائرة الدبلوماسية المتعددة الأطراف في الخارجية الفرنسية. وانصبت عناية جسكار ديستان بعد ذلك

---

[1] في 1974، يدعو فاليري جسكار ديستان أربعة دول تابعة لمنظمة الأوبيك، وثلاثة دول مصنعة، وثلاثة دول أخرى في طريق التنمية مستوردة للبترول، للاجتماع في باريز في بداية 1975 قصد التحضير لندوة شمال/ جنوب، تنكب على دراسة مشاكل الطاقة.. لتشمل بعد ذلك المواد الأولية والقضايا المالية والتنموية. غير أن هذه الندوة منيت بالفشل.

M. C Smouts, «V. Giscard-d'estaing et le Nouvel Ordre Economique International. Une diplomatie plus qu'une politique». In *La politique extérieure de Giscard d'Estaing*. *Op. cit.* p. 263-283.

[2] أنور عبد المالك، نوفمبر 1985، تغييرا لعالم، *مجلة عالم المعرفة*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص. 92.

[3] «V. Giscard-d'Estaing a donné deux définitions différentes au NOEI : « tantôt le NOEI est un système de régulation planétaire à construire à long terme et remédierait au scandale de l'écart grandissant entre la masse des pays pauvres et la minorité des pays développés (...) Tantôt le NOEI est la transformation de la géographie économique mondiale en train de s'opérer et dont l'enjeu n'est autre que l'avenir de la France d'ici la fin du siècle ». M. C Smouts, «Giscard d'Estaing et le Nouvel Ordre Economique International ». *Op. cit.* p. 282-283.

على الانفتاح على دول أخرى في غرب إفريقيا، كانت المقاربة الجيوسياسية للجنرال دوغول قد همشتها. ونخص بالذكر منها غينيا ونجيريا.

وعلى مستوى آخر، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي كانت قد تبنت في ماي 1974 برنامجا في إطار النظام العالمي الجديد لإقامة مبادلات دولية أكثر تعادلية بين أقطار المعمور، ستعلق أشغالها في يناير 1981. وذلك بعد فشل دورتها الحادية عشر، نظرا لعدم التوصل إلى أرضية توافقية بين دول الشمال والجنوب والخروج بقرارات حاسمة.

لقد خَفَت بريق المبادرات وإشراقات الأفكار والبحث عن الحلول في السنتين الأخيرتين من سباعية جسكار ديستان. فالحركية التي ميزت الدبلوماسية الفرنسية لإنشاء المجلس الأوروبي مثلا أو الدعوة إلى عقد قمة تجمع الدول السبع المصنعة، والحماس الذي طبع الدوائر المسؤولة في باريز للتحضير لندوة الشمال والجنوب، وتطبيع العلاقات مع غينيا أو الإعداد للمؤتمرات الفرنسية الإفريقية، كل هذا بات يعاني من الغموض واللبس في تحديد الأهداف.[1] ويتساءل ألفريد كروسير ما إذا كان التردد بين الجهر بخطاب عالمثالثي معارض للولايات المتحدة، وخطاب مدافع عن مصالح الغرب والولايات المتحدة في المنطقة من جهة؛ وما إذا كان حجم الصعوبات التي لاقاها رئيس الجمهورية في التوفيق بين خطاب مدافع عن حقوق الإنسان، وسياسة واقعية يتبعها مع حكومات تخرق هذه الحقوق من جهة أخرى، هي التي أدت إلى هذا الغموض بل وطبعت سباعيته بأكملها.[2] «*أكيد أن الرئيس الفرنسي*، يشهد وزير خارجيته جون فرانسوا بونسي (1978-1981)، *انطلق من*

[1] خلال هذه الفترة الغنية بالأحداث لم توضع أي آلية للتنسيق. وحده الهاتف أو العلاقات الشخصية هي التي عوضت هذا الفراغ. إنها عوائق وليدة شتات وتفرقة في الإمكانيات وثقل في مستوى اتخاذ القرار.

Décembre 1983, «Politique Française en Afrique Noire». In *Etudes*. p. 603-617.

[2] A. Grosser, «Un "Giscardisme" en politique extérieure?». In S.Cohen, *La politique extérieure de V. Giscard d'Estaing*. *Op. cit*. p. 409-422.

رؤيا عالمية، لكنه انحرف عنها نحو رؤيا إقليمية: مع إفريقيا، ومع ما عرف بالثالوث (...) هل يعني هذا الانزلاق أن دبلوماسية فرنسا كانت مبددة وغير منظمة؟ أم كانت هناك اعتبارات ملزمة وجب اتباعها؟». [1]

إن المسؤول الفرنسي لا يقدم لنا جوابا شافيا على هذه الأسئلة، بل يدعو الرئيس الفرنسي للقيام بذلك. فهو الذي أشرف على تدبير الشؤون الخارجية لفرنسا. ألم يتبع سيرة أسلافه ويجعل منها هو الآخر «وظيفة سيادة». وما كان ينقص هذه الوظيفة عند جسكار ديستان، يكتب شارل هاركروف، هو ذلك «*النفس والطموح الأكبر بالمعنى الديغولي للكلمة*».[2]

لكن وعلى الرغم من اختلاف أسلوب جسكار ديستان عن سابقيه من رؤساء الجمهورية الخامسة في تدبير الشأن العام الفرنسي والإفريقي، وتباين المشروع السياسي الذي حمله، والرؤيا الاستراتيجية التي تبناها، فقد اتبع المسؤولون عن الإليزيه جميعهم من عام 1960 إلى 1981 هدفا واحدا. تمثل في الحفاظ على دائرة نفوذ مميزة بإفريقيا الغربية، والذود عن مكانة ودور فرنسا كزعيمة للقوى المتوسطة، ومخاطب محترم من طرف القوتين العظيمتين.

فهل سينجح فرانسوا متيران، الرئيس الاشتراكي في حماية هذه المكتسبات؟

1 – 4 – متيران الإفريقي[3]، 1981-1994

لقد لفت انتباهنا، ونحن نفحص هذه الفترة القصيرة من التاريخ المعاصر والغنية بالأحداث، هذا الكم الوفير من الدراسات والمقالات والندوات[4] التي نبشت

---

1 «Témoignages et Interventions». In *La politique extérieure de V. Giscard d'Estaing. Op. cit.* p.423.

2 Ch. Hargrove, Printemps 1986, «V.Giscard d'Estaing». In *Politique Etrangère*.

3 عنوان أوردته مجلة *Politique Africaine* ، عدد 58، يونيو 1995.

4 J. F Bayart, 1984, *La politique Africaine de François Mitterrand*. Paris, Karthala ; J. Adda et M.C Smouts, 1989, *La France face au Sud : le miroir brisé*. Paris, Karthala ; P. Favier et

في ماضي هذا «*السياسي المتمرس، والانتهازي، والطموح المتهور*».[1] وقلبت حاضره، بعد ثلاثة وعشرين سنة في خندق المعارضة، وسباعيتين متتاليتين في برج الإليزيه، كرجل «*سخي ومتحمس*».[2] وسبرت أغوار نضالاته الحزبية ومواقفه السياسية بخصوص منطق التعاون مع الدول في إفريقيا الغربية وحقوق الإنسان، وهموم الديموقراطية وزرع أحكامها بين الأنظمة الإيفوارية والنيجيرية والمالية وغيرها من الجمهوريات الإفريقية.

إن هذا الافتتان بالتجربة السياسية للرئيس الفرنسي فرانسوا متيران، يستقي جذوره من التحول الذي شهدته فرنسا في ربيع 1981. ذلك أنها أول تجربة تناوب في تاريخ الجمهورية الخامسة، بعد عقدين أو أكثر من هيمنة الجنرال دوغول وكل اليمين. ثم إنها أول امتحان للحزب الإشتراكي الذي أسسه الرئيس في مطلع السبعينيات. وأخيرا، أول تجربة حكومية يجتمع فيها الإشتراكيون والشيوعيون بعد 1947.[3]

لقد نجح فرانسوا متيران، خصم الجنرال دوغول في الانتخابات الرئاسية لعام 1965، والمنافس الوحيد لفاليري جسكار ديستان في انتخابات 1974، نجح في

M. Martin-Roland, 1990, *La décennie Mitterrand. 1- Les ruptures*. Paris, le Seuil ; S. Michailof, 1993, *La France et l'Afrique. Vade-mecum pour un nouveau voyage*. Paris, Karthala ; A. Kreigel, 1982, «François Mitterrand diplomate».In *Politique Internationale*. Eté. p. 19-37 ; Ch. Batsch, Décembre 1987, «Les années Mitterrand».In *Cosmopolitique*. p. 67-78 ; W. Samuel Jrs., Automne 1988, «Les politiques étrangères de Mitterrand. Bilan d'un premier septennat. ». In *Commentaire*. 11/43. Pp.655-666 ; H. Vedrine, Automne 1988, *Les mondes de François Mitterrand*, Paris, Fayard, X ; Décembre1994, «Mitterrand et l'Afrique : la fin d'un long règne». In *Jeune Afrique Economie*. Vol .186. p. 10-33.

1 M. Winock, Avril 1991, «L'irrésistible ascension. Dossier : les années Mitterrand». In *l'Histoire*, n° 143.

2 «هادئ ومتجذر في الأرض الفرنسية، قادر على الحفاظ على إيقاع الأيام، بشمس تشرق وتغرب على عبير الزرع وأنسام البلوط»

F. Hubscher, 20 Mai 1981, «Le vertu de l'acharnement ».In *Jeune Afrique*, n°1063.

3 S. Hoffmann, 1988, «Paradoxes et discontinuités». In *L'expérience Mitterrand. Continuité et changement dans la France contemporaine*. Paris, PUF, p. 429.

الوصول إلى سدرة الإليزيه في انتخابات 1981، عن سن يناهز الأربعة والستين، بنسبة تقارب 52 % من مجموع الأصوات المعبر عنها.(1) وإنها لعزيمة حقا، على الرغم من الفشل الذي حاق بها طيلة هذه المدة. لكنها عزيمة زرعت بذور التغيير.(2) فأحيت الأمل في قلوب المهتمين بشؤون إفريقيا الغربية، لاسيما المثقفين منهم الذين أدانوا سياسة الحكومات اليمينية السابقة ومسعاها الدائم إلى الحفاظ على أنظمة إفريقية ديكتاتورية ومرتشية(3)، تقاسم باريز توجهاتها الاقتصادية والمالية والسياسية.

يجب القول أن اليسار الفرنسي كان يتمتع بصورة مميزة لدى الباحثين والمثقفين، المتواجدين على الخصوص خارج الديار الفرنسية. فالحزب الإشتراكي آوى المعارضين للعديد من الأنظمة الإفريقية. وظل على اتصال دائم مع حركات التحرر الوطني.

أكيد أن كل إفريقيا الفرنكفونية كانت معنية في هذا التاريخ: 10 ماي 1981، بالتغيير الذي سيطال أجهزة الحكم والمسؤولين وأسلوب التسيير والتدبير في فرنسا. طبعا وما سيكون له من انعكاسات في زعزعة رتابة العلاقات التي جمعت بين الطرفين، عشرون سنة بعد الاستقلال. ومعنية كذلك، بالخطاب الجديد الذي سيحمله

---

[1] «Le 10 Mai 1981, au soir du second tour F. Mitterrand est élu Président de la République Française par 15 700 000 voix contre 14 600 000 à V. Giscard d'Estaing. (…) Cet événement marque une des plus importante fracture de l'histoire contemporaine ». CI. Manceron et B. Pignaud, 1981, *François Mitterrand, l'homme, les idées, le programme*. Paris, Flammarion, p.55.

[2] تكتب الباحثة آني كريكل أن التغيير الذي مس السياسة الفرنسية جاء عقب التغييرات التي شهدها المحيط الدولي: حرب العراق وإيران، ووصول ريغان إلى البيت الأبيض، ونقابة التضامن في بولونيا.

A. Kreigel, 1982, «François Mitterrand diplomate».In *Politique Internationale*. Eté, n°16. p. 19-37.

[3] D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique*. *Op.cit.*, p.300.

الحزب الاشتراكي[1]، ومندوبه في التعاون والتنمية الوزير جون بيير كوت، خاصة لما دعا العواصم الإفريقية إلى احترام الحريات وحقوق الإنسان والديموقراطية وضوابط التنمية.

ولم يتخلف رئيس الدولة الفرنسية، هو الآخر من جهته، عن إعلان تضامنه مع الشعوب المستضعفة والمتخلفة، بمناسبة انعقاد قمة دول الشمال والجنوب في كانكان بالمكسيك في 20 أكتوبر 1981.[2] وليكرر قناعته أياما قليلة بعد ذلك، في 3 نوفمبر 1981، على مسامع أكثر من ثلاثين مسؤولا إفريقيا مجتمعين بباريز، بمناسبة انعقاد المؤتمر الثامن للقمة الفرنسية الإفريقية. يقول: «*لا يمكن أن نتصور المساهمة الفرنسية في إفريقيا خاصة من غير عدالة (...) سنظل بجانبكم حتى نمحو أثر كل مآسي العنف والقمع، بل والاستعمار والعنصرية في مناطق عديدة من العالم*».[3]

وسيكون هذا المؤتمر، كما سنرى ذلك لاحقا، فرصة للعديد من الحكام الأفارقة لجس نبض الإشتراكيين وهم في السلطة، وتقدير مدى ارتباطهم بما عرف آنذاك «بقيم اليسار»، والسعي للإحاطة بهذه القيم، وضبطها مع طريقتهم الخاصة في

---

1 *ويكتب إدكار بيزاني*، الذي خلف كلود شيسون (أصبح هذا الأخير وزير خارجية متيران) في رئاسة اللجنة الأوروبية المكلفة بالعلاقات مع الدول السائرة في طريق النمو، عن تجربة لقائه بالرئيس الكيني أراب موي. يقول:

« .. Je fus conduit en la présence du président Kenyan qui me reçut assit sur son trône et un spectre à la main. Il y'a dans cette cérémonie et dans cet homme une solennité creuse je sais de quelle criauté sanguinaire il est capable (…). Arap Moi incarne l'un des principaux maux de l'Afrique : la dictature cruelle et incompétente. Argent gaspillé, espoir déçu, cultures locales bafouées, modernité détournée. C'est la surprise sur un long chemin africain qui en comporta beaucoup (…). Je dis tout cela au président Arap Moi». E. Pizani, 1992, *Persiste et signe*. Paris, Ed. O. Jacob, p.262 et s.

2 «سلام على الأذلاء والمهاجرين والمنفيين في أوطانهم، أولئك الذين يريدون أن يحيوا حياة حرة. سلام على الخرسى والمضطهدين والمعذبين الذين يريدون أن يحيوا حياة حرة». قمة دول الشمال والجنوب. كانكان، المكسيك، 20 أكتوبر 1981.

D. Bermond, Avril 1991, « François le Gaullien et Mitterrand l'Européen ».In *l'Histoire*, n°143. p. 30-36. ; A. Grosser, *Affaires extérieures. Op.cit*, p.295.

3 J.P Placca, Décembre 1994, «10 Mai 1981, Surprise et espoirs». In *Jeune Afrique Economie*, n°186.

التسيير. فقد تبين للعديد من رؤساء الدول الإفريقية أن استمالة جون بيير كوت إلى الواقع السياسي الإفريقي أمر يصعب تحقيقه. الشيء الذي سيُعَجل برحيله سنة 1982، أي ثمانية عشر شهرا بعد توليه دائرة التعاون.

إن هذا الخطاب الإشتراكي الذي يقوم على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإرساء قواعد الديموقراطية، والحوار بين الشمال والجنوب، لا نجد له في تاريخ اليسار الفرنسي أثرا. والحصيلة هزيلة إذا فحصنا سلوكاته في الحكومات التي شارك فيها بعد أحداث الحرب العالمية الثانية.[1] فالحزب في صيغته الأولى: «*الفرع الفرنسي للأممية العمالية* (SFIO)» كان متورطا في الحرب الجزائرية، وقبلها في حرب الهند الصينية. وباستثناء المبادرات التي اتخذها بيير مانديس فرانس آنذاك وآخرون، لتحسيس الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهود للقضاء على التخلف واستصلاح النظام النقدي الدولي[2]، فإن الخطاب الإشتراكي ومنظوره للعالم الثالث والتعاون مع بلدانه ظل على العموم أجوفا في السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية الخامسة. وحتى خلال هذه الفترة، لم نقف إلا على بعض الكتابات لبعض منظري الحزب الإشتراكي، أو بعض وثائقه الداخلية المتعلقة مثلا بالبرامج الانتخابية. كان يجب انتظار منتصف السبعينيات لتقدم المؤسسة الحزبية منشورا شبه رسمي تحت عنوان: «*الإشتراكيون والعالم الثالث*»[3]، تعبر فيه عن موقفها السياسي وتطرح البديل لسياسة التعاون التي سلكتها الحكومات اليمينية على مر

[1] تحت راية الجمهورية الرابعة، اضطلع فرانسوا متيران بحقيبة فرنسا ما وراء البحار (وزارة المستعمرات سابقا) في حكومات روني بلفان عام 1950، وكوي 1951.

[2] S. Hessel, 1988, «La France de Mitterrand et le Tiers Monde». In *L'expérience de Mitterrand*, Paris, PUF. p.411-428.

[3] 1977, Les socialistes et le Tiers Monde. Eléments pour une politique socialiste de relation avec le Tiers Monde. Paris, Berger-Levrault, p. 244.

عقدين من الزمن تقريبا. ويعكس هذا الإصدار، الخطوط العريضة التي تعتزم حكومة اليسار اتباعها في حالة وصولها إلى السلطة مستقبلا.[1]

لقد طرح ليونيل جوسبان في دراسته *«الإشتراكيون والعالم الثالث»* قضية التعاون كمحور أساسي في سياسة فرنسا الدولية، وجب اعتبارها في بلورة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. بل وجب أيضا، استغلال حجمها الدولي لترجيح كفة تنظيم متوازن للمنتوجات والمبادلات، وذلك حتى يتم الحد من سلبيات قانون السوق. لذلك سعت فرنسا لتطوير سياسة التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ودول إفريقيا جنوب الصحراء والعالم الثالث عموما، متخذة في ذلك اتفاقية لومي نموذجا. وفي هذا الصدد طرح الإشتراكيون ضرورة اختيار الشركاء الذين ترغب باريز التعامل معهم. يعني أن التعاون أصبح نخبويا عند أتباع متيران. يرفض التعاطي مع الأنظمة الديكتاتورية، وإن لم تكن هناك مقاييس لتصنيف هذه الأنظمة عن غيرها. بل إن الكلمة غالبا ما كانت تعود في الأخير للحسابات السياسية لا غير. فإذا كان فليكس هوفويت-بواني في الكوت ديفوار وجه سياسي وتاريخي بارز في صرح العلاقات الفرنسية الإفريقية، فإن توماس سانكارا في بوركينا فاسو مثلا، عسكري مغمور. والتعاون معه يقتضي توفر مجموعة من الشروط. وهنا نلمس الكيل بمكيالين. ويؤكد ليونيل جوسبان هذا الطرح لما يتساءل عن طبيعة الشركاء في التعاون الفرنسي[2] ويقول: *«مع من نتعاون؟. إن الحياد في حقل المعونات مستحيل. وسبل التنمية عديدة. بعضها غير مقبول بالنسبة لاشتراكي المذهب. لذا، فإننا نحرص على ضمان استعمال هذه المعونات»*. ويشرح صاحب التقرير في إحالته ويقول: *«لا نرى كيف يمكن لفرنسا أن تتعامل مع بينوشي الشيلي»*(...) *«إننا لا*

---

[1] «Le dialogue que nous comptons avoir avec le Tiers Monde lorsque nous serons au pouvoir n'aurait rien à gagner à l'ambiguïté. Cette clarté quant à nos intentions est la contre partie de la sincérité avec laquelle nous mobiliserons la France au service du développement».

Les socialistes et le Tiers Monde. *Op.cit*, p. 205.

[2] *Les socialistes et le Tiers monde*. *Op.cit.*, p. 204, 205.

نسعى إلى فرض نموذج للتنمية. ونرفض التدخل في الشؤون الداخلية لشركائنا. لكنا نريد أن نطمئن أن التصرف في المعونات مطابق لقناعاتنا الاشتراكية». ويخلص التقرير بعد ذلك إلى تحديد المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في الدول المرشحة للتعاون مع فرنسا:

* الدول التي تكون قد سارت بحق في طريق التنمية وتطمح إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

* الدول التي حددت أهدافا واضحة في إطار التخطيط، وسخرت الإمكانيات لإنجازها.

* الدول التي قادتها التنمية إلى تحسين مستوى عيش الساكنة.

* وأخيرا الدول التي تساهم فيها الساكنة بفعالية في مجالات التنمية.

فكيف يمكن التوفيق بين الاستمرارية والالتزام بالعهود والمواثيق التي تربط فرنسا على المدى الطويل بشركائها الأفارقة، والرغبة في بدء صفحة جديدة؟ «*إن الفصل بين المعتدلين والتقدميين في إفريقيا الغربية*، يكتب ستيفان هيسيل، مجرد وهم».[1] «*ومنظور الحزب الاشتراكي لهموم العالم الثالث وقضايا التعاون ظل متنافرا قبل 1981*».[2] يجب القول أن هذه المبادئ التي صادق عليها المكتب التنفيذي للحزب الإشتراكي سنة 1977، سبق لها وأن وردت في برنامج حكومة الظل للحزب الإشتراكي عام 1972، وفي البرنامج المشترك الموقع مع الحزب الشيوعي في صيف 1972.[3] غير أن هذه الوثائق، وإن لم تخصص إلا أربع

---

[1] S. Hessel, « La France de Mitterrand et le Tiers monde ». *Op.cit*, p. 204, 205.

[2] J. M. Sorel, 1985, *Analyse de l'autonomie d'un ministre dans la conduite d'une Politique Sectorielle/ Les contraintes dans la politique de coopération et de développement du Ministère Cot en Afrique Sud-Saharienne*. Mémoire, DEA, IEP, Paris.

[3] P. M. de Lagorce et B. Moschetto, 1992, *La V République*, Paris, PUF, Coll. Que sais-je ? N°1763, 6ème édition, p. 84.

صفحات للعالم الثالث ومسألة التعاون[1]، فقد عكست بوضوح توجهات الحزب الصريحة في قطع الصلة بالممارسات التي نهجتها حكومات الرؤساء الفرنسيين الثلاثة: دوغول وبومبدو وجسكار ديستان لاحقا. وأدانت مبدأ التمسك بدائرة نفوذ فرنسية مميزة في إفريقية الغربية. واستنكرت إكراهات الاتفاقيات العسكرية التي تلزم فرنسا بالتدخل عسكريا في دول المنطقة. ورحبت بالمقابل بالشراكة بدل المعونات، وبالعلاقات المتعددة الأطراف بدل الانحصار في إطار ثنائي، ومد آفاق التعاون إلى دوائر جغرافية غير فرنكفونية. لكن يبقى السؤال مطروحا حول معرفة مدى صلابة هذه المواقف أمام ضغوط البنيات الإدارية، وثقل الروتين، ومجموعة من الحقائق المستعصية التي ستكون لها الكلمة الأخيرة. بعبارة أخرى، إلى أي حد يمكن أن تكون سياسة فرانسوا متيران الخارجية اشتراكية بالمعنى الكامل للكلمة؟.

الجواب بسيط يرد ستانلي هوفمان.[2] فسياسة متيران سوف لا تبرز بالصورة التي عكستها برامج الحزب سابقا. لأن الحزب كان قد تخلى قبل 1981 عن كثير من المبادئ الإشتراكية. ولم يبق من مشروع اليسار الفرنسي إلا ما قدمه مرشح الحزب للرئاسيات الفرنسية سنة 1981 في مقترحاته المائة وعشر[3]، نسطر على بعض منها:

* أولوية الحوار بين الشمال والجنوب لإقامة نظام اقتصادي جديد، وارتفاع في حجم المعونات المخصصة لدول العام الثالث إلى 0.70% من الناتج الوطني الخام للدول النامية. ثم تحديد نظام نقدي جديد بإصلاح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وسيولة جديدة للدول الفقيرة والعالم الثالث.

---

[1] M. Beaud et Ch. Comeliau, 1986, «L'expérience socialiste en France et la politique de coopération au développement ». In *Pour une définition de nouveaux rapports Nord/Sud*. Paris, Publisud. p. 199-213.

[2] S. Hoffmann, « La politique internationale de Mitterrand ou le gaullisme sous un autre nom ». In *L'expérience Mitterrand. Op. cit*. p.373-388.

[3] D.C Bach, 1981, «La politique française en Afrique après le 10 Mai 1981 ». In *L'Année Africaine*. p. 236-253.

* روابط مميزة مع الدول غير المنحازة، المتوسطية منها والإفريقية كالجزائر مثلا.

* استقلال تشاد، واحترام سيادة الكامبودج، ودعم حق تقرير مصير اريثيريا.

* وأخيرا، تقوية المبادلات مع الصين.

تجدر الإشارة إلى أن كل الأحزاب الإشتراكية التي تولت السلطة آنذاك في أوروبا: في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا بالخصوص، توصلت إلى قناعات، تبعا لضرورات سياسية ودبلوماسية، تَوَجّب معها التروي بدل ذلك التفاؤل الزائد، والقيام بضبط جديد للمبادئ، وتعديل في التوجهات والمواقف حتى تكون قادرة على تطوير اقتصاد السوق. طبعا ولو تنافى مع الأحكام الإشتراكية. «*لأن اشتراكية الحكم ليست هي اشتراكية المعارضة*».(1)

لقد بدا الحزب الإشتراكي الفرنسي في سباقه نحو الإليزيه، في مطلع الثمانينيات، قريبا من المنطق السياسي الدولي. لكن ومع ذلك، تبقى معرفة الترجمة التي ستُعطى لمبادئ التعاون والتنمية بعد النجاح في الانتخابات، ضرورية للإحاطة بدراسة تجربة فرانسوا متيران السياسية وتحليلها.

ففي خطابه الافتتاحي بالإليزيه، عبر الرئيس الفرنسي الجديد في 21 ماي 1981 عن طموح فريقه الحكومي بمد آفاق التعاون مع دول إفريقيا الغربية، والعالم الثالث على العموم، «*والرفع من المعونات وتقييم المبادلات وتجديد التقنيات*».(2) وإن سكت عن ضمانة تحقيق التنمية في إطار هذه المبادلات. «*فالمجموعة الدولية*، يقول فرانسوا متيران، *لا يمكن أن تقوم لها قائمة ما دام أن ثلثي ساكنة العالم*

---

[1] J.F Medard, Février 1982, «Le changement dans la continuité ». In *Politique Africaine*, n°5, p.33.

[2] Octobre - Novembre 1981, «La Gauche pour quoi faire? Tiers-mondisme? Atlantisme ? ». In *Esprit*, n° 10-11. p.69-80.

مازالت تضحي برجالاتها وممتلكاتها ضد الجوع والحرمان».[1] وفي ذلك إشارة إلى مشروع العدالة الاجتماعية التي يسعى الإشتراكيون إلى تعميمه على باقي مكونات المجتمع الفرنسي والدولي، تحت شعار التضامن. «*لا ينبغي للجهود الفرنسية الرامية إلى نشر عدالة أوسع، وكرامة أكبر*، يضيف الرئيس في جهة أخرى، *أن تقف عند حدودنا على الرغم من العراقيل وقلة الإمكانيات. فالفكر التضامني كل لا يتجزأ. ومن الغرابة بمكان أن تتغير معالم التضامن بمجرد عبور نهر أو جبل أو مركز حدود*».[2] وقد سار وزير متيران في التعاون، جون بيير كوت على نفس الدرب لما صرح، أمام اللجنة المديرية لصندوق المعونة والتعاون: «*بأن التضامن ضرورة تحكم سياسة الحكومة. لا ينبغي لها أن تتوقف عند حدود بلدنا*». ويتساءل: «*لماذا يتوقف دعم الفئات المحرومة عند نقط العبور الوطنية؟. وكيف يمكن لفرنسا أن تستهجن بمصير ثلاثة ملايير من النساء والرجال في العالم الثالث؟. إن فكرة التضامن تبدو فارغة من كل محتوى، إذا تجاهلت فرنسا ست مائة مليون أمّي في كوكبنا، وأربع مائة مليون من سيئي التغذية*».[3]

إن التصريحات الرسمية التي أدلى بها فرانسوا متيران أو وزراءه في الخارجية والتعاون، في مناسبات عديدة ومحافل كثيرة[4]، تقودنا إلى الوقوف على الطابع الأولوي الذي خص به هؤلاء العلاقات مع الدول الإفريقية، ورغبتهم في

---

[1] انظر النص بأكمله في ملحق المرجع التالي:

Cl. Manceron et B. Pignaud : *Mitterrand : l'homme, les idées, le programme*. *Op. cit.*, p. 219.

[2] F. Mitterrand, 1981, Présentation de "*La France et le Tiers Monde*". Document. Ministère de la Coopération et du Développement. Cité par, J.M Sorel, *Analyse de l'autonomie d'un ministre*. *Op. cit.*, p.20.

[3] J. P Cot, Ministre de la Coopération et de développement. Discours au Comité Directeur du FAC le 28-10-1981. Cité par, H. Kwankai, 1985, *La France socialiste et la coopération au développement*. Genève, IUFD, p. 12.

[4] تصريحات متيران في قمة كانكان، وفي مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية، وأسفاره إلى بلدان العالم الثالث.

F. Mitterrand, 1986, *Réflexions sur la politique extérieure de la France. Introduction à vingt cinq discours. 1981-1985.* Paris, Fayard.

إعادة تحديد السياسة الفرنسية في هذا المجال. وتقوم على الاحترام المتبادل في الاختيارات الاستراتيجية للتنمية، والبحث عن توافق في السياسات التجارية والمالية والقانونية والدبلوماسية والثقافية، ودعم هذه العلاقات بتدخل أطراف أخرى، كالأبناك والشركات والقطاعات المهنية والمنظمات غير الحكومية.

لقد طورت فرنسا الإشتراكية خطابا ذو أبعاد عالمية. وليكتسي مصداقية وتكون له نتائج ملموسة، طبقته في إفريقيا.[1] لأن إفريقيا حقل في حجم الإمكانيات الفرنسية. ولتفعيل أحكام هذا الخطاب وتنفيذ سياسة التغيير التي ما فتئ يدعو إليها الحزب الإشتراكي، كان من البديهي أن يقوم على رأس الأجهزة المكلفة بالعلاقات مع الجمهوريات في إفريقيا الغربية ودول الجنوب، رجالا ذي قناعات عالمثالثية: كلود شيسون في الخارجية، وجون بيير كوت في التعاون، وريجيس دوبري في العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية.[2]

والمثير للانتباه حقا، هو أن كل دراسة تسلط الضوء على سياسة فرنسا الإفريقية خلال السباعية الأولى للرئيس متيران، إلا وتحظى شخصية وزيريه في التعاون جون بيير كوت، وخلّفه كريستيان نوتشي باهتمام الدارسين. بل «*إن مجرد استحضار أسمائهما يكفي للبعض بالقيام بجرد لحصيلة أقل ما يقال عنها أنها سلبية*».[3]

لقد كان جون بيير كوت وزير التعاون والتنمية، خلال الثمانية عشر شهرا التي قضاها على رأس الوزارة (من 22 ماي 1981 إلى 7 دجنبر 1982) الناطق

1 J. P Cot, 1984, *A l'épreuve du pouvoir*. Paris, le Seuil, p.38.

2 S. Cohen, Février 1982, «Les hommes de l'Elysée. 1981, la gauche au pouvoir». In *Pouvoirs*, n° 20.

3 Ch. Batsch, Décembre 1987, «L'Afrique Noire plus proche que jamais». In *Cosmopolitique*. p. 67-78.

الرسمي باسم التغيير.[1] ذلك أن أول ما قام به هو إعادة النظر في البنية الإدارية والسياسية لوزارة التعاون[2] التي أصبحت وزارة منتدبة لدى وزارة الخارجية مكلفة بالتنمية والتعاون. ليس فقط مع إفريقيا الفرنكفونية، وإنما مع كافة دول العالم الثالث. ثم وضع حجر الأساس لوكالة مستقلة للتعاون والتنمية تسهر على تسيير بعض الأنشطة العملية. وهذه مقاربة لاقت التشجيع داخل الحزب وبين المهتمين بقضايا التعاون الفرنسي. يعني أن المسؤول الفرنسي كان يطمح في أن يجعل فرنسا في حالة تعاون دائمة. ولكن هل فكر في حجم الإمكانيات الفرنسية؟ هل قدر مشاكل العالم الثالث (المديونية والمجاعة والصراعات الجهوية..)؟.

إن الدعوة إلى تغيير منطق التعاون، يعني التخلي عن تعاون الإنابة التي نهجته الحكومات اليمينية السابقة، وإلغاء «*مخيمات الاصطياف*»[3] بالنسبة للمدرسين والتقنيين والعسكر الفرنسي، واستبداله بتعاون التكوين. أي تكوين الأفارقة في مختلف المجالات التنموية. ولضمان نجاح هذه العملية و«*تفادي كل استثمار غير معتبر أو أخطاء في التقدير*»[4]، طرح الوزير فكرة ضرورة توجيه ومراقبة المعونات المالية التي تقدمها الخزينة الفرنسية، وتقييم دوري لعقود التعاون ومناقشة اتفاقياته مع بعض الدول الإفريقية.

---

[1] ومن مقترحات الحزب الاشتراكي في هذا التغيير على المستوى الفرنسي: التخفيف من الفترة الرئاسية من سبعة أعوام إلى خمسة، والإصلاحات الضريبية، وإصلاح العدالة، واعتماد اللامركزية، وحرية الإعلام، وتأميم مجموعة من المؤسسات والشركات الفرنسية
J. Becker, Avril 1991, «Le socialisme a-t-il changé la vie ?». In *L'Histoire*, n°143.

[2] جون بيير كوت يشرح حيثيات هذه الهيكلة في مقال له تحت عنوان:
J.P Cot, 1982, «Perspectives nouvelles de la coopération». In *Monde et Cultures*, T. XLII. « Une Nouvelle administration pour une nouvelle politique ». ; J.P Cot, *A l'épreuve du pouvoir*. *Op. cit.*, p.199.

[3] F. Negroni, 1977, *Les colonies de vacances. Portrait du coopérant français dans le Tiers-monde*. Paris, Ed. Hallier.

[4] J.F Bayart, *La politique africaine de Mitterrand*. *Op. cit*, p. 33.

غير أن هذا المنظور اصطدم بواجبات السيادة للشركاء الأفارقة. بل إن جون بيير كوت وجد نفسه في اتجاه مختلف تماما مع الإليزيه. ذلك أن فرانسوا متيران، أبى الانخراط في مشروع وزيره، إشارة منه إلى أنه وحده من يحدد سياسة فرنسا الخارجية. ربما يكون الرئيس الفرنسي قد استحضر دوره التاريخي كوزير لفرنسا ما وراء البحار، والعلاقات التي جمعته بالرئيس الإيفواري والسنغالي والغيني وغيرهم من القادة الأفارقة منذ ثلاثين سنة خلت. «*إني أمثل حركية الزمن*» يكتب الرئيس الرابع في الجمهورية الخامسة. «*لقد عقدت مع إفريقيا علاقات إنسانية سمحت لي بالتقدم بسرعة في معرفة الأشياء*».[1] ومعرفته بالأشياء جعلته يتأني أمام «*تهور ونشوز*»[2] وزيره الشاب جون بييركوت.[3] ألم يتهور هذا الأخير وينشز عن الأعراف الدبلوماسية ويحذر المسؤولين الأفارقة بأنه سيلجأ إلى فحص تقارير منظمة العفو الدولية، قبل الشروع في جولاته الإفريقية؟ ألم يربط علاقات دائمة ومستمرة مع المنظمات المعارضة للحكم في غينيا والبنين؟ ألم يجهر بالدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان في هذه الجمهوريات وغيرها من دول المنطقة؟ [4]

---

1 *Ibid*, p. 56.

2 *Ibid*, p. 31.

3 في تعريف بالورقة التقنية للوزير المنتدب لدى وزارة العلاقات الخارجية المكلف بالتعاون والتنمية ج. ب. كوت، تشير مجلة « *Jeune Afrique Economie* » أن سنه عند تعيينه لم يكن يتجاوز 44 سنة، ولم يسبق له أن استوزر من ذي قبل. كان أستاذا مبرزا في كلية الحقوق. ومعرفته بالقارة الإفريقية رديئة جدا. فهو متخصص في الشؤون الأوروبية. وعلاقاته بالدوائر المسؤولة في إفريقيا الغربية سيئة للغاية. خطابه طبع الحياة السياسية في فرنسا وإفريقيا.
F. Dorce, Décembre 1994, «Les huit Ministres de la coopération de Mitterrand». In *Jeune Afrique Economie*, n°186.

4 «On sait qu'aujourd'hui la France ne couvrira pas n'importe quelle violation de droits de l'homme avec complaisance comme ce fut le cas par le passé ». Cité par D. Bach, 1983 , « La politique française en Afrique ». In *L'Année Africaine*, 1981, Paris, Pedone.
«Aujourd'hui, un massacre d'enfants ne sera pas considéré par le Ministre de la Coopération et du Développement comme un pseudo - événement ». In J.P Cot, Hiver 1982-83, «La France et l'Afrique quel changement aujourd'hui ? ». In *Politique Internationale*, n°18, p. 15.

لقد سعى وزير التعاون الفرنسي جون بييركوت إلى تخليق العلاقات الفرنسية الإفريقية. وهذا طموح لاشك فيه. لكنه طموح سابق لأوانه، جارف، لم يقدر وزن السياسة الإفريقية في استراتيجية الرئيس متيران، ولا ردود فعل القادة الأفارقة. ولم يتفحص في أبعاد التغيير وحقيقة الإمكانيات المسخرة لذلك. «*إننا نعترف للوزير كوت ببعض التصلب في مواقفه التي لم تكن منسجمة مع الحقائق اليومية*، يكتب جون صوريل في دراسته لشخصية وزير التعاون والتنمية».[1] تغنى في خطاباته بالمبادئ الكبرى، في وقت كانت فيه إفريقيا تمر بصراط التقويم الهيكلي. ولم يع أن الخطاب الذي تبنته المعارضة اليسارية، قبل 10 ماي 1981، وجب عليه التأقلم مع ما تقتضيه مصلحة الدولة بعد وصول هذه المعارضة إلى الحكم.

«*إن حكومة ذات توجهات اشتراكية*، يكتب وزير التعاون والتنمية في مؤلفه *في محك السلطة" لا يجب أن تخضع لقوة العادة أو إلى قانون السوق. إن نفس الحزم الذي يقود إلى رفض الطرح الليبيرالي على المستوى الوطني، يجب أن يجد تعبيره على المستوى الدولي في سياسة تعاون جديرة بهذا الاسم*». ويضيف لاحقا، مؤكدا فكرة التوجيه والمراقبة «*بأن لفرنسا الحق في اقتراح هذا الحل أو ذاك، وفي مواكبة المشاريع، وفي التنبيه إلى الأخطاء أو رفض المساندة. إنني أنادي بحوار جاد خال من كل مجاملة*».[2]

في حين أن باريز، درجت طيلة المدة التي حكم فيها اليمين، على محاباة المسؤولين الأفارقة ومجاملتهم بغض الطرف عن طرق صرف هذه المعونات، ومساندتهم في التمسك بزمام السلطة، والتجاوز عن هفواتهم في مجال حقوق الإنسان. فكيف السبيل إذن لترك هذه العادات السيئة؟. «*إننا*، يرد ج. ب كوت،

---

[1] J.M Sorel, *Analyse de l'autonomie d'un ministre dans la conduite d'une politique sectorielle*. *Op.cit.*, p. 31 et 33.

[2] J.P Cot, *A l'épreuve du pouvoir*. *Op.cit.*, p. 66.

بالحفاظ على نظرة إمبريالية في علاقاتنا مع إفريقيا، نضمن اليوم إخلاص بعض الأصدقاء. لكنا نضرب غدا بإمكانياتنا عرض الحائط، وذلك بإقصائنا من الاستمرار في حمل المشعل. فالجيل الجديد من الوطنيين الذين حرموا من حرب التحرير، حانق على محيط يهيمن عليه الماضي».[1]

وهذا الماضي هو ما حكم فعلا سياسة الإليزيه الإفريقية. فالرئيس الفرنسي ووزيره في التعاون، حتى وإن فكرا في تقويم العلاقات الفرنسية الإفريقية في اتجاه أكثر ليبيرالية، فقد وجد نفسيهما حبيسين للإرث التاريخي، وثقل المصالح الاقتصادية. واضطر متيران إلى إدماج من سبق له أن رفض استقبالهم (الوزير الأول لجمهورية إفريقيا الوسطى)، أو تحاشى الكاتب الأول للحزب الإشتراكي ليونيل جوسبان لقاءهم (الرئيس الكابوني عمر بونكو)، إدماج هؤلاء وغيرهم، كالرئيس أحمد سيكو توري، في اللعبة الفرنسية الإفريقية.[2] وكان اجتماع باريز في 3 و4 نوفمبر 1981 مناسبة لتطبيع هذا الإدماج. وليعلن الرئيس الجديد، بعد ذلك، أنه صديق رؤساء كل الدول الإفريقية، بمن فيهم أولئك الذين كان الإشتراكيون الفرنسيون ينتقدونهم بشدة، كالزائيري موبوتو سيسي سيكو. فتعترف الحكومة الفرنسية بشرعية دافيد داكو في جمهورية إفريقيا الوسطى. وتعيد ربط العلاقات مع موسى تراوري في مالي. وتتأقلم مع نظام الكابون وغينيا. ولم يكن للرئيس الفرنسي من خيار ثاني إلا التعامل مع هذه الدول، حتى وإن كان على خلاف مع وزيره في التعاون الذي سيستقيل من منصبه في دجنبر 1982، أو سيقال، على حد تعبير ف.

---

[1] J.P Cot, *A l'épreuve du pouvoir. Op. cit.*, p.66.

[2] D. Bach, 1983, «La politique Française en Afrique après le 10 Mai 1981». In *l'Année Africaine* 1981. Paris, Pedone, p. 242.

دورص من مجلة جون أفريك-اقتصاد.[1] ويصف مستشار الرئيس الخاص جاك أتالي[2] هذا التغيير «*بالمنعطف الإيديولوجي الكبير*».

ولكي يبرهن الرئيس الفرنسي على أن السياسة الخارجية عموما، والإفريقية علىوجه الخصوص، «*وظيفة سيادة*»، عيّن من يقاسمه توجهاته الإيديولوجية، ويسهر على حد أدنى من التنسيق في دبلوماسية التعاون. إنه الوزير كريستيان نوتشي.

صحيح أن هذا الأخير لم يكن يتمتع بالصولة السياسية لسلفه أو يتوفر على خبرته ومؤهلاته.[3] لكنه سمح على الأقل بتوزيع الأدوار بينه وبين رئيس الجمهورية. ألم يصرح بأنه تقلد هذا المنصب فقط لخدمة فرانسوا متيران، وتطبيق ما يحدده الرئيس في مجال السياسة الخارجية.[4] ألم يكشف عن سياسته ويعلن بأن «*التعاون ليس بالقواعد، وإنما بالتواصل الإنساني بين الرجال الذين يقدرون بعضهم البعض*».[5] وهذا يعني العودة إلى إحياء شبكة العلاقات الشخصية التي سيسهر على نسج خيوطها وحبكها الابن الأكبر للرئيس الفرنسي، جون كريستوف متيران.

لقد كانت المدة التي استوزر فيها جون بيير كوت قصيرة. ويمكن أن نقول عنها أنها كانت مرحلة انتقالية من حيث التكوين السياسي في تدبير الشأن العام الدولي بالخصوص. ليس فقط بالنسبة لوزير التعاون، وإنما كذلك لغيره من المسئولين الاشتراكيين الذين لم يسبروا أغوار الحكم والسلطة في السابق. فالتعاون خطاب وتطبيق، والفصل بينهما يعكس غموض الصورة التي نكونها عن إفريقيا.

---

[1] F. Dorce, Décembre 1994, «Les huit Ministres de la coopération de Mitterrand". In : *Jeune Afrique Economie*, n° 186.

[2] J. Attali, 1993, *Verbatim I, 1981-1986*: Paris, Fayard, p. 324.

[3] Ch. Batsch, 12/1987, «L'Afrique Noire plus proche que jamais». In *Cosmopolitique*, p. 77.

[4] J.F. Bayart, *La politique africaine de Mitterrand. Op.cit.*, p. 48.

[5] P. Marchesin, Juin 1995, «Mitterrand l'Africain». In *Politique Africaine,* n° 58. p. 5-23.

لقد سار الخطاب بوتيرة أسرع من الفعل نفسه، كان من نتائجه ضعف التواصل بين الحزب الإشتراكي ووزارة التعاون ورئاسة الجمهورية. الشيء الذي أعطى الفرصة للمعارضة بتسجيل عدم الانسجام في السياسة الإفريقية.[1] لذا، ولإضفاء طابع المصداقية على العمل الحكومي وتكريس هيمنة الرئاسة، كان لابد من عودة القرار إلى الإليزيه وتسريح جون بيير كوت، وفرض الوصاية على وزارة التعاون والتعاطي بواقعية مع قضايا الدعم والمعونة. وأي واقعية أبلغ من تلك التي عبر عنها كريستيان نوتشي لما صرح سنة 1984 بأن: «*إفريقيا تتوفر على مواد أولية نفتقر إليها. بتقديم المعونة للدول الإفريقية لاستثمار مواردها، نكون قد ساهمنا في إقلاعها الاقتصادي، وأمّنا جانبا من حاجياتنا: حديد موريطانيا، وبترول الكابون والكونغو، وفوسفاط الطوغو والسنغال وأورانيوم النيجر والكابون*».[2]

وهذه حقيقة، سبق للتقرير الذي أنجزه ج. دوباندت وإ. بيرتيلو أن عكسها.[3] فقد شكلت تجارة فرنسا، مع العالم الثالث غير المنتج للبترول، القطاع الوحيد الذي حقق فيه ميزان أداءاتها فائضا معتبرا (20 مليار فرنك فرنسي بالنسبة لسنة 1982)، وساهم في إنشاء ما يقرب من ثلاثين ألف منصب شغل في السنة. فكيف يمكن للسلطة الجديدة أن تتخلى على هذه الامتيازات؟

---

[1] J.F Bayart, *La politique africaine de Mitterrand. Op.cit*, p.35.

[2] 1984, «*La France et l'Afrique*». Document du Ministre de la Coopération. Cité par J.M Sorel, *Analyse de l'autonomie d'un ministre dans la conduite d'une politique sectorielle. Op.cit*, p. 38.

[3] لقد أنجز التقرير بطلب من وزير التعاون ج. ب كوت. ويقول في مؤلفه (في محك السلطة)، ص: 45 «لقد طلبت من الفريق الانكباب على العمل لإبراز المزايا التي تجنيها فرنسا من علاقاتها مع دول الجنوب». انظر الفصل الموالي. وفي هذا يكتب بعض أعضاء الفريق:
«Le rapport Berthelot, de Bandt, publié en 1982 avait tenté de montrer que les objectifs de coopération et ceux de lutte contre le chômage en France n'étaient pas nécessairement contradictoires. Les échanges de la dernière décennie ont clairement abouti à créer davantage d'emplois en France qu'ils n'en ont détruit ». «L'expérience socialiste en France ». In *Pour une définition de nouveaux rapports Nord/Sud. Op. cit*, p. 206.

لقد أول كثير من المسؤولين الأفارقة الاستخلاف الذي أجراه متيران على رأس وزارة التعاون والتنمية، بأن الواقعية السياسية غلبت على الاشتراكيين، وبأن قيم اليسار التي حملتهم إلى السلطة تحتتت مع محك السلطة.[1] أكثر من ذلك، يمكن أن نقول بأن مد الاستمرارية في سياسة متيران الإفريقية كانت أقوى من شعارات التغيير. وإن كان هناك من تغيير فقد تم في ظل الاستمرارية.[2] ولا أدل على ذلك مثلا من إشارات الاطمئنان التي بعثت بها باريز إلى الكامرون في غشت 1981 للوقوف بجانبها ضد التهديدات النيجيرية. ويبدو أن الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية قد توصلت بنفس الخطاب. وستتأكد من ذلك عند الزيارة التي سيقوم بها متيران إلى إفريقيا في مايو 1982.

وإذن أين نحن من المبادئ التي سطرها البرنامج المشترك لعام 1972، ومن المشروع الاشتراكي لعام 1977، بل وحتى من مقترحات متيران لعام 1981؟.

لقد برزت هذه الاستمرارية في السير على نهج الرؤساء السابقين في أكثر من ميدان. والتدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا، على سبيل الذكر لا الحصر، جدد العهد بالماضي الديغولي والجسكاردي. وقد بحث فرانسوا بايار من مركز الدراسات والأبحاث الدولية بباريز هذه الاستمرارية في سياسة متيران.[3] وأبرز أن من خاصية التعاون الفرنسي الإفريقي، في عهد الرئيس الرابع، تدبير كل المزايا

---

[1] J. B Placca, Décembre 1994, «10 Mai 1981. Surprises et espoirs". In *Jeune Afrique Economie*.

[2] J. F Médard, Février 1982, «La Conférence de Paris (3-4 Novembre 1981): le changement dans la continuité». In *Politique Africaine*, n° 5.

[3] الذي صرح: «بأن ما يؤمن الإشعاع الفرنسي في إفريقيا هو هذه الاستمرارية. ففرنسا، إنما تلعب دورا متناسقا مع عظمتها التاريخية»

J. F Bayart, *La politique africaine de Mitterrand. Op. cit*, p.108.

ويقول هوفمان أيضا:

« Sous François Mitterrand, la continuité en politique étrangère a été la règle. Les dogmes gaullistes ont été conservés, en commençant par le plus important : le contrôle de la politique étrangère par le président ». S. Hoffmann, «La politique internationale de Mitterrand». In *L'expérience Mitterrand. Op. cit.* p.373-388.

التي حصلت عليها فرنسا قبل 10 مايو 1981. ومن بين ذلك، الاستمرار في نسج علاقات زبونية على مستوى القمة بين الإليزيه والعواصم في الكوت ديفوار والسنغال ومالي وغيرها.

وستتضح معالم الاستمرارية أكثر فأكثر مع عودة اليمين إلى الحكم سنة 1986، بعد نجاحه في الانتخابات التشريعية، في إطار ما عرف «بالتعايش».[1] تولى الوزارة الأولى حينئذ جاك شيراك، وأشرف على التعاون مشال أورياك، وهو أحد المساعدين الأقربين من الرئيس السنغالي الأسبق سيدار سنغور. وأدار أمر الخلية الإفريقية الكاتب العام السابق للكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية، جاك فوكار. وهذه بادرة جديرة بالإشارة تعكس رغبة الوزير الأول في الإمساك بزمام القرار فيما يخص السياسة الإفريقية، واحتواء نشاط مستشار الرئيس الفرنسي في الشؤون الإفريقية بالإليزيه، جون كريستوف متيران.[2] وهذه نقطة تجاذب. إذ أصبح من الصعب علينا كباحثين، ضبط أحكام سياسة التعاون في ظل الصراع بين الوزارة الأولى في ماتينيون، والرئاسة في الإليزيه، حول إقناع الرأي العام المحلي والدولي، بأن الدستور يخول لكلاهما حق إدارة الدبلوماسية الفرنسية.

أكيد أن الرئيس الفرنسي كان يلعب دورا مهما في مجال السياسة الخارجية والدفاع. لكن وصول أحزاب اليمين إلى السلطة بقيادة جاك شيراك، غير من هذا التقليد الذي شبّت عليه الرئاسة في الجمهورية الخامسة. وباتت الحكومة الجديدة تراقب كل آليات الاتصال ودواليب القرار. بل إن «*التعليمات صدرت لجموع الموظفين بقطع كل اتصال مع القائمين بأمر الإليزيه. ولم يعد متيران يحصل على كل أدوات العمل من وثائق ودراسات وتقارير، خاصة تلك الوافدة من الخارج أو*

---

[1] التعايش بالفرنسية: *la cohabitation* وتعني تعايش رئيس الجمهورية مع رئيس حكومة لا تنتمي إلى أغلبيته السياسية.

[2] عن جون كريستوف متيران يمكن الرجوع إلى:
Février 1998, « Dossier Françafrique. Afrique, la chute de l'Empire français ». In *Croissance*, n° 412.

المتعلقة به. وتراجع دوره إلى ترأس بحكومته الرسمية» أو القيام بأسفار إلى الخارج وإلقاء خطب حول مواضيع الساعة، بحكومته». آرائه هو وليس آراء حكومته».[1]

لكن هذه الدبلوماسية المزدوجة والمتنافسة لم تكن تعني التباين في الرؤى أو التخلي عن الالتزامات الفرنسية: كالدور الفرنسي والمصلحة الوطنية والتعاون مع دول إفريقيا الغربية. والتعارض الذي كان قائما بين اليمين واليسار الفرنسي قبل تناوب 1981، حول التعاون ومجالات أخرى، أصبح باهتا في ظل التعايش. والأمثلة التي يمكن أن نوردها عن تطابق وآراء وأهداف الفريقين كثيرة، كالعمليات العسكرية في التشاد أو التدخل لإنقاذ نظام الطوغو في شتنبر 1986. يعني أن قواعد اللعبة في السياسة الخارجية ما بين 1986 و1988 باتت محددة. وتداخل مفهوم العلاقات الفرنسية الإفريقية في خطاب المسؤولين في اليمين كانوا أو في اليسار، في باريز. بحيث لم نعد نفصل بين خطوطها العريضة. فالإشتراكيون يعترفون بأن الفضل في المكانة المميزة التي تتربع عليها فرنسا في الساحة الدولية، يرجع إلى علاقاتها مع العالم الثالث، وبالأساس مع الدول الإفريقية.[2] وما الإشعاع الثقافي، وحزام التأثير الاقتصادي، والنفوذ السياسي الذي نادى به اليمين طيلة فترة حكمه، إلا عناصر مكملة لهذه المكانة المميزة. وليتضح للرئيس الفرنسي متيران أولا[3]، وباقي الأحزاب اليمينية أن *«من غير إفريقيا لا يمكن أن يكون لفرنسا تاريخ في*

---

1 F. Samuel Wellis Jrs., Automne, «Les politiques étrangères de Mitterrand. Bilan d'un premier septennat ». In *Commentaire,* n° 143. p. 655-666.

يؤكد حجز المعلومات عن الإليزيه. وبأن جاك *l'Histoire* وفي استجواب مع سامي كوهين بمجلة شيراك ووزيره في الداخلية، وحدهما من أشرفا على مجموعة الملفات الحساسة كالإرهاب وقضية الدبلوماسي الإيراني كوردجي، في الوقت الذي كان فيه فرانسوا متيران يقوم بزيارة لإندونيسيا.
In *l'Histoire*, n°143, Avril 1991.

2 L. Lepensec, 1988, *Vingt questions sur l'Afrique. Des socialistes répondent*. Paris, l'Harmattan, p. 178.

3 F. Mitterrand, 1997, *Présence Française et abandon*. Paris, Plon, 1957. Cité par, P. Marchesin, 1995, « Mitterrand l'Africain». In *Politique Africaine*, n° 58.

الألفية الثالثة». ويتساءل: «*كيف يتأتى لفرنسا السير نحو الشمال؟ أو نحو الشرق؟ أو نحو الغرب؟ وحدها*، يخلص متيران، *طريق الجنوب ممكنة، وواسعة، وآهلة بساكنة متعددة، وبمجالات مقفرة... فإفريقيا ضرورة حيوية بالنسبة لفرنسا»*.

ثلاثة عقود بعد كتابة هذه الأسطر، وفي آخر خطاب له أمام الأفارقة في القمة الفرنسية الثامنة عشر (8 نوفمبر 1994)، يؤكد متيران مرة أخرى على أن: «*فرنسا ترفض تقليص طموحها الإفريقي. لأن فرنسا بالنسبة لإفريقيا عنصر توازن وتقدم. ولأن إفريقيا بالنسبة لفرنسا عنوان للأخوة والتضحية. ففرنسا لن تكون هي فرنسا إذا ما تخلت عن حضورها في إفريقيا، وإلى جانب الأفارقة. لقد بنينا التاريخ جميعا»*.(1)

ألا توحي هذه الأفكار بأن الاستمرار في الحفاظ على ما عرف بالإرث الديغولي تقليد في الثقافة الفرنسية؟ وبأن التغيير الذي رفع الإشتراكيون شعاره كان وهما ليس إلا؟ وبأن قيم اليسار لم تتجاوز حدود الخطاب؟.

لقد تبين للأفارقة أن التعاون مع باريز، كيفما كان اللون السياسي للحكومة التي تدير شؤونه، لا يقوم على مذهب واضح، وإنما تحكمه عزائم القادة وتقلبات الظرفية الفرنسية والإفريقية والدولية.

1 F. Mitterrand, Avril 1994, «Le dernier discours africain». In *Jeune Afrique Economie*. Vol. 186.

الفصل الثاني : التقارير، ومحاولة البحث عن إطار مذهبي للتعاون

لقد تبين لنا من خلال ما سبق، أن سياسة التعاون الفرنسية مع دول إفريقيا الغربية لا تخضع لمقاييس قارة وثابتة، *«وإنما تؤول لعزائم القادة والسادة في باريز، ولتقلبات الظرفية المحلية والإقليمية والدولية أكثر مما تخضع لنصوص الاتفاقيات»*[1] أو غيرها. يعني أنه لم يكن هناك مذهب جلي في سياسة التعاون. وإن وجد، فقد اختلف باختلاف الرؤساء، وبتوالي الوزراء، وباتساع صلاحيات وزارة التعاون نفسها أو تحجيم دورها في نطاق معين.

لقد كنا في كل مرة نقتفي أثر هذه السياسة، ونحاول ضبط مفهومها، ورسم أبعادها وخلفياتها، وتحديد طبيعتها عند حكومات اليمين واليسار في الجمهورية الخامسة من سنة 1960 إلى 1990، من خلال الدراسات والأبحاث المنجزة، وفي تصريحات رجال السياسة، وفي مقالات الصحف والمجلات. غير أن الحظ لم يكن دوما حليفنا نظرا لتعدد مراكز القرار وتنوع المؤسسات التي أشرفت على تسطير سياسة التعاون. مع ذلك حملت لنا بعض المساهمات التي طبعت حقا مسيرة التعاون الفرنسي الإفريقي، نظرا للميزات التي حوتها والدلالات التي كستها، عنصر جواب سلط الضوء على حركية الآليات ومواقف الفعاليات في ميدان التعاون.

---

[1] M. Ligot, *Les accords de coopération entre la France et les Etats africains. Op. cit*, p. 94.

ويمكن تحديد هذه المساهمات في جملة من المصادر.[1] تطرقت خلال ثلاثين سنة إلى التعاون الثنائي بين فرنسا والعالم الثالث عامة، وبين فرنسا وإفريقيا جنوب الصحراء على الخصوص. ميزة هذه الكتابات أنها صدرت في مراحل سياسية جد مختلفة. أمر الرؤساء أو الوزراء بإنجازها لتكوين رؤيا واضحة، وتحديد إطار جديد للعلاقات بين فرنسا وإمبراطوريتها السابقة. واستشاروا في ذلك مجموعة من المختصين ورجال السياسة والتقنيين حول مشاكل التعاون، والحلول المقترحة والجديرة بتوجيه العمل الحكومي. وهكذا يكون التقرير الذي أعدته لجنة جون مارسيل جانيني سنة 1963[2]، قد واكب ذلك «*الطموح الفرنسي الكبير*» الذي كان الجنرال دوغول يضع لبناته الأولى. وتكون لجنة الخبراء التي ترأسها جورج كورس سنة 1971[3] قد استفادت من تجربة عشرة أعوام من التعاون، وسطرت آفاق السياسة الجديدة التي يمكن لجورج بومبدو أن يدشن بها عهده.

---

[1] بالإضافة إلى التقارير شبه الرسمية الثلاثة التي طبعت سياسة التعاون الفرنسية خلال عقدين من الزمن، أي إلى غاية انتهاء ولاية جسكار ديستان، فقد شهدت عشرية الثمانينيات صدور مجموعة من التقارير، نذكر منها تلك التي تعرضت لانتقادات الباحثين والمهتمين بالقضايا الإفريقية.

Rapport Sachs, Novembre 1983, *Impasse Nord/Sud, quelles issues* ? Paris. La Documentation Française, 103 p ; D. Samuel-Lajeunesse Avril 1989, *Rapport sur les orientations à moyen terme de notre politique d'aide au développement* ; A. Vivien, 1991, *La rénovation de la coopération française* - Paris, La Documentation Française,119 p.

إلى جانب ذلك صدرت مجموعة من التقارير عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية وعن منظمات دولية أخرى.

[2] J. M Jeanneney, 1964, *La politique de coopération avec les pays en voie de développement* Paris, La Documentation Française, n° spécial, 1201, 2 Vol., 134 p et 287p.

[3] G. Gorce, 1971, *Rapport sur la coopération de la France avec les pays en voie de développement*. Paris.

وهذا التقرير غير منشور، لكنه حظي بدراسة وتحليل واسعين أفقدته طابع الوثيقة الداخلية أو السرية.

أما الدراسة التي قام بها بيير أبلان[1] سنة 1975، فقد جاءت لتذكر رئيس فرنسا الجديد جسكار ديستان بمعطيات المشاكل الكبرى التي هزت العالم عقب الأزمة البترولية والنقدية، وما خلفته من آثار على طبيعة العلاقات الفرنسية الإفريقية. ولم يخرج الاشتراكيون عن هذا التقليد. فقد سعوا في سنة 1982، أي أشهرا قليلة بعد وصولهم إلى الحكم، إلى تحديد أهداف التعاون من خلال البحث الذي أجراه إيف بيرتيلو وجاك دوباندت حول *العلاقات الفرنسية مع العالم الثالث وانعكاساتها على الاقتصاد الفرنسي*.[2] وقادهم انهيار الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية، مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، إلى إعادة النظر في «*العلاقات الفرنسية مع الدول المتنامية*» للسفير ستفان هيسيل.[3] ثم «*التحضير لسفر جديد*»[4] مع آراء واقتراحات سيرج ميكالوف واللجنة التي أنشأتها في خريف 1991 وزيرة التنمية والتعاون إدفيك أفيس.

لقد خلصت بنا القراءة الأولية لهذه التقارير إلى الوقوف على مجموعة من الملاحظات. فعناوينها في مقام أول عامة وغير محددة. يعني أنها لا تخص بالدرس جهة جغرافية معينة كإفريقيا الغربية مثلا أو منطقة الفرنك ككل. وإنما تتبرى للحديث عن دول إفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة وكل الدول السائرة في طريق النمو. وتشمل بالتحليل معالجة مختلف جوانب علاقات التعاون التي تجمعها بفرنسا. أي النظر في «*التنظيم الإداري والمالي لتفعيل سياسة التعاون*» و«*اقتراح جملة من*

---

1 P. Abelin, 1975, *La politique française de coopération*. Paris, La Documentation Française, 78 p.

2 Y. Berthelot et J. de Bandt, 1982, *Impact des relations avec le Tiers-monde sur l'économie française*. Paris, la Documentation Française, 343 p.

3 S. Hessel, 1990, *Les relations de la France avec les pays en développement*. Paris.

وهو تقرير غير منشور: أورد الباحثان أ. بورجي وش. كاستيران مقتطفا منه في ملحق كتابهما: ربيع إفريقيا، الصادر عن دار النشر هاشيت،

A. Bourgi et Ch. Casteran, 1991, *Le printemps de l'Afrique*. Paris, Hachette.

4 S. Maichailof, 1993, *La France et l'Afrique, Vade mecum pour un nouveau voyage*. Paris, Karthala,540 p.

التوجهات» و*«العمل على كشف الغايات من هذه السياسة وضبطها مع إكراهات التحولات الجديدة».*[1]

وفي مقام ثاني، نجد أن الشخصيات التي انكبت على دراسة ظاهرة التعاون فرنسية بالأساس. إذ أن التقرير أو التقارير كانت من إنجاز جماعة من رجال الاقتصاد والسياسة والنقابات وممثلين عن القطاع الحر. وقد اختلفت تشكيلة هذه اللجن من وثيقة لأخرى. لكن المثير للانتباه، أننا لا نجد من بين أعضائها ممثلين عن دول إفريقيا الغربية مثلا، أو عن منطقة الفرنك، أو عن العالم الثالث بصفة عامة. مع أنها هي المعنية بالأمر بالدرجة الأولى. فخاصيات مشاكل بوركينافاسو والنيجر ومالي، على سبيل الذكر، لا تسمح بأن يتم الاقتصار فقط على نظرة واحدة ووحيدة لشخصيات، يقول عنها جون توسكوز[2] أنها لم تتحمل أبدا أي مسؤولية فيما وراء البحار. يعني أنها لم تعاين عن كثب واقع الحال في هذه الدول. وإن كانت «*بعثات الحوار*» في تقرير أبلان ستتجاوز هذه العقبة. بل إن الباحث الفرنسي يذهب أبعد من ذلك لما يتساءل عن سبب تهميش العلوم الاجتماعية. كان ينبغي الرجوع إليها، يضيف جون توسكوز حتى يتم فهم وتأسيس منظور شمولي. لأن البحث عن فلسفة ومذهب للتعاون لا يمكنه أن يتجاوز العلوم الاجتماعية.

وأخيرا، حملت هذه المصادر تقسيما ثلاثيا لمشكل التعاون. ركز بالأساس على تحليل المبادئ والأسس، ثم دراسة الآليات وطبيعة الإنجازات، وأخيرا تقديم مجموعة من الاقتراحات والأحكام.

صحيح أن المخاطب الرئيسي في هذه العملية كانت هي الحكومات الفرنسية. لكن هذا لا يعني أن الشرائح السياسية والثقافية في فرنسا والدول الغربية

---

[1] إنها المهمة التي نصت عليها المراسيم التي أحدثت هذه اللجن.

[2] J. Touscoz et J. Poirier, « Théories et doctrines de la coopération à partir des rapports Jeanneney, Gorce, Abelin ». Colloque franco-britannique, *Indépendance et dépendance*. Section III, Rapport 5, Paris, FNSP, *Op. cit.* p.1-16.

والعالم الثالث لم تكن مستهدفة، سيما إذا أحطنا خُبرا بالظرفية التي تمت فيها كتابة هذه التقارير. تبقى إشارة أخيرة، قبل أن نستعرض ميزات ودلالات كل تقرير على حدة، وهي أن بعض هذه الدراسات حظي بالنشر والتوزيع، بينما لقي بعضها الآخر حظر الطباعة وصمت الحكومة.[1]

2 - 1 - اليمين الفرنسي وإشكالية التعاون مع إفريقيا الغربية

2 - 1 - 1 - تقرير جانيني 1963، الإشعاع الثقافي والسياسي الفرنسي

باستقلال المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية سنة 1960، أصبح التعاون في سياسة الجمهورية الخامسة، كما أشرنا إلى ذلك، طموحا أكبر. وأمام التحول الذي طرأ على إمكانيات التسيير وإدارة التعاون خلال هذه الفترة، بدا إصلاح البنيات ضروريا لتكوين رؤيا واضحة وتسطير خطوط عريضة تقود العمل الحكومي في هذا المجال. فكان أن أنشأ وزير الدولة المكلف بالإصلاح الإداري لويس جوكس، في مارس 1963، لجنة تضطلع بدراسة علاقات التعاون مع الدول السائرة في طريق النمو، ستُسلم خلاصات دراستها للمسؤول الفرنسي في 18 يوليو من نفس السنة.[2] غير أن التقرير لا يخبرنا عن الظروف الحقيقية التي دعت إلى إنشاء هذه اللجنة ولا عن أسباب ودوافع الجنرال دوغول أو وزيره الأول جورج بومبيدو في إقامة هذا الجهاز. مع أنَ وزير التعاون ريموند تريبولي (1962-1966)[3] يؤكد أن الإمكانيات المتوفرة آنذاك للجنرال دوغول، لتدبير أمور التعاون،

---

[1] لم يحظ تقرير كورس 1971، شأنه في ذلك شأن تقرير هيسيل 1990 بالنشر والتوزيع. علما بان مجموعة من الكتابات رددت أصداء أحكام هذه التقارير.

[2] «Je vous remets ce jour le rapport de la commission d'étude de la politique de coopération avec les pays en voie de développement que j'ai eu l'honneur de présider». Rapport Jeanneney, *Op. cit*, p. 5.

[3] R. Triboulet, 1983, «Les moyens d'action du Général de Gaulle » In *De Gaulle et le Tiers Monde*. Colloque, Nice, *Op. cit*. p. 143-147.

كانت في غاية من الأهمية. وقد سبق لنا أن عرضنا لهذه الإمكانيات في فصول سابقة (الكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية ووزارة التعاون..).

مع ذلك يبقى الاستفهام مطروحا حول أسباب إنشاء هذه اللجنة. فالأستاذة نواي- دوكورس تفترض في رسالتها[1] أن الجنرال دوغول، وقد تخلص من مشكلة الجزائر، كان يرمي من خلال هذه الدراسة إلى تطوير مفهومه في سياسة فرنسا الخارجية التي شكل التعاون فيها أحد أهم العناصر. وتعلل ذلك بمحاولة الرئيس الفرنسي مد آفاق هذا التعاون إلى دول أمريكا اللاتينية. لكن هذا موضوع آخر.

ما ينبغي التركيز عليه هنا، هو أن التقرير تزامن تحضيره مع تصاعد المد المحافظ، الذي رفع شعاره في فرنسا الصحفي ريموند كارتيي. فتكلفة التعاون الفرنسي الإفريقي، حسب أطروحاته، تخنق انفتاح الاقتصاد الفرنسي وتهدر المال العام للأمة الفرنسية. واعتبر أن دعم الدول المتخلفة مقاصة من ميزانية المستقبل الفرنسي. لذا وجب الاعتناء «*بالكوريز الفرنسي قبل الزامبيز الإفريقي*».[2] وقد لاقت هذه الأفكار صدى في أعلى الدوائر المسؤولة في باريز. وأصدر الوزير الفرنسي وعضو مجلس الشيوخ إدوار بونفوس[3] مؤلفا تحت عنوان «*تبذير الملايير*»، تحدث فيه عن المعونات الفرنسية التي وصفها «*بالخسارة التامة*».[4]

---

[1] B. Nouaille-Degorce, *La politique française de coopération. Op.cit*, p. 252.

[2] ويقول ريموند كارتيي كذلك في هذا الإطار:

«Le coût de la coopération se perd dans un lourd passif historique qu'on doit considérer comme le gaspillage irrémissible des forces vives de la nation. C'est le passé, mais il prend la suite d'une tradition nationale navrante ». In *Paris-Match*. N° 777, 778, 779. 29 Février, 7 Mars 1964.

[3] E. Bonnefous, 1963, *Les Milliards qui s'envolent. L'aide française aux pays sous-développés*. Paris, Fayard.

[4] «Le total de l'aide française, le total de la perte française si l'on préfère, est sensiblement égal au déficit de la balance des comptes de ces pays. Ce déficit, réglé par la France est donc un bon sans contrepartie. Nous donnons de l'argent à ces pays pour qu'ils payent les installations que nous réalisons chez eux. N'est-ce pas une perte ? ». *Ibid*., p. 51.

يجب أن لا يغيب عنا في هذا السياق، أن أغلب اتفاقيات التعاون مع الممتلكات الفرنسية في إفريقيا السوداء، تمت ما بين 1960 و1963. وتقرير جانيني كان عنصرا من عناصر هذه السياسة الجديدة. فبدا وكأنه خطة لدحض هذه المزاعم، بل وللبحث عن المشروعية[1] في ظل الوضعية الجديدة الناتجة عن استقلال المستعمرات في إفريقيا الغربية.

وأمام تنامي هذا المد المحافظ، وما لحق مشروع دوغول في التعاون من نعوت تدينه بشبهة الاستعمار الجديد في المجال الاقتصادي والمالي، والاستلاب الفكري في المجال الثقافي، كان لزاما على الحكومة الفرنسية أن تخرج عن صمتها[2]، وتعبر عن رأيها، وتخبر الرأي العام الفرنسي والدولي بنشر الجزء المتعلق بعناصر سياسة التعاون.

إن المرامي التي تقوم عليها هذه السياسة، في اعتبار لجنة جانيني «*معنوية*» بالدرجة الأولى. تكمن في «*تبرير هذا المجهود الكبير*» الذي تبذله فرنسا في ميدان «*التضامن الإنساني*». وذلك لسد الشرخ المتزايد بين الدول الغنية والفقيرة. «*وحتى وإن كانت فرنسا تدرك جيدا أن بؤس الآخرين لا يهدد تنميتها ولا أمنها، يجب عليها مع ذلك أن تقدم لهؤلاء الدعم والمعونة. إذ من غير المعقول أن تستهون بمصيرهم*».[3]

لقد جعل الجنرال دوغول، وباقي رؤساء الجمهورية الخامسة، من التعاون أداة في السياسة الخارجية. واعتبروا أن الرقي بالمصلحة الوطنية يقتضي المساهمة في ازدهار مصالح وطنية أخرى. وعلى هذا الأساس قامت العلاقات مع دول العالم الثالث، لتحتل فرنسا سنة 1961 المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية فيما

---

[1] J. Basso, 1983, « Note sur le rapport Jeanneney, la politique de coopération avec les pays en voie de développement ». In *De Gaulle et le Tiers Monde*. Colloque, Nice, *Op. cit*, p , 213-230.

[2] وفي هذا الإطار يرد وزير الدولة لويس جوكس: «ستعمل الحكومة على اطلاع الرأي العام الفرنسي والدولي على الصفحات التي خصصها التقرير لإبراز عناصر سياسة التعاون». انظر :
J. Basso, « Note sur le rapport Jeanneney. ». *Op. cit.*, p. 215.

[3] *Rapport Jeanneney, Op. cit.*, p. 43 et s.

يخص المعونات العامة؛ والمرتبة الأولى في دول لجنة المساعدة والتنمية.[1] وقد رأت اللجنة أن الحفاظ على نسبة 1.50% من الناتج الوطني الخام في هذه المعونات أمر منطقي، يسمح بمضاعفة الموارد المخصصة للتعاون في حدود 1975. طبعا، إذا ما حققت التنمية نسبة 5% من الناتج الوطني الخام.[2]

إن نص التقرير يركز هنا على ضرورة تضامن المتروبول بالأساس مع الدول التي دانت له بالولاء سابقا. وفي ذلك تلميح غير مباشر للإطار الجغرافي الذي ستشمله المعونة بألطافها. لكن من غير أن يكون أولويا. كذلك، ومن غير أن تحمل اللجنة فرنسا وباقي الدول المصنعة وأنظمتها التنموية مسؤولية (*بؤس إفريقيا*)، فإنها تؤكد مع ذلك على المجهود الإنتاجي والمالي والأخلاقي، الذي ينبغي لهذه الدول البئيسة أن تبذله لكي «*تصبح أمة حقيقية تنمو لذاتها وبذاتها، بكل وعي وثقة في شخصيتها*».[3]

غير أن التقرير يرى في الإشعاع الثقافي مرامي أخرى، محددة، «*وضرورية بالنسبة لفرنسا التي آمن رجالاتها بالمد العالمي للثقافة الفرنسية*». «*ففرنسا*، يضيف المقررون، *تطمح في أن تلامس لغتها وثقافتها الآفاق البعيدة*».[4] وهذا يعني أن الإشعاع الفرنسي يقوم على عاتق هيئة مُدرِّسة وإدارية وعسكرية وتقنية خبيرة في مجالات التعاون. وهذا يعني كذلك بالمقابل، زيادة ارتباط دول هذه الآفاق البعيدة بالدولة الاستعمارية سابقا، والاستمرار في التبعية لها. وهذا يعني أخيرا، إجهاض لكل سياسة وطنية يمكن أن تخلص هذه الأقطار من أحزمة التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي الفرنسي. ولا يتحرج التقرير في إبراز الجانب

---

[1] J. Basso, « Note sur le rapport Jeanneney. ». *Op. cit*, p.225.

[2] *Rapport Jeanneney, Op. cit*, p. 70.

[3] تجدر الإشارة إلى الدراسة القيمة التي قام بها ج. فوبير في مجلة *العالم الثالث*.

J. Foubert, 1973, «La politique française de coopération, une doctrine à concevoir». In, *Revue Tiers-monde*. p. 711-720.

[4] *Rapport Jeanneney, Op. cit*, p.44.

الإيجابي من سياسة التعاون لما يشير «*بأن فرنسا تنتظر من سياستها في التعاون مزايا اقتصادية وثراء ثقافيا*».[1]

فالمعونة من غير مقابل، في منظور الدوائر المسؤولة بباريز، أمر مُهين. لذا، فالمقابل أو المبادلات واجبة لحفظ كرامة وعزة المستفيدين من المعونة. إلا أن موقف الزعامات الإفريقية من هذا المنظور مختلف. ذلك أنها ترى في المعونات استرجاعا للخيرات التي نهبها المستعمر، أو استعمارا جديدا يعود بالنفع على الجهة التي تقف وراء هذه المخصصات المالية والتقنية. ويؤكد التقرير هذا الطرح في خجل ويقول: «*إن المعونات تساهم حقا في تنمية الخيرات الطبيعية لدول العالم الثالث، وفي تطوير مقدراتها من المواد الأولية التي يحتاجها الغرب. لكن في تنشيط المبادلات مع هذه الدول أيضا منافع فرنسية كثيرة*».[2]

إن مفهوم المقابل والمنفعة يتناقض مع شعار التضامن الذي سبق للجنة جانيني أن طرحته في مقدمة عرضها. لذا عمد الأعضاء المقررون إلى التقليل من شأن المزايا الاقتصادية بالحديث عن إكراهات المنافسة الدولية[3]، أو عن الجانب الوطني وما يفرضه على فرنسا من التزامات تجاه هذه الشعوب «*التي تتكلم لغتنا وتقاسمنا ثقافتنا*».[4] غير أن هذه التبريرات واهية وغير مقنعة. إذ يكفي أن نشير إلى أن احتياطي المجموعات الاقتصادية الجهوية (إفريقيا الغربية والاستوائية) من العملة الصعبة المودَعة بالخزينة الفرنسية، لامس في مايو 1972 سقف 380 مليون

1 *Rapport Jeanneney, Op. cit*, p.45.

2 *Ibid*, p.41.

3 «La concurrence mondiale n'étant point "classique", il peut être utile que des prêts spéciaux ou des dons aident parfois à diffuser ses techniques où sans cela, elles n'auraient pas accès ». *Rapport Jeanneney, Op.cit*, p.45.

4 «On sert l'intérêt national en pratiquant la coopération, celle-ci devient alors un devoir national. Le cercle peut être parcouru en deux sens, ou bien l'intérêt national "bien compris" justifie les sacrifices qu'on demandera à la "Corrèze pour aider le Zambèze" (...), ou bien les avantages matériels retirés sont justifiés par la générosité montré par le pays donneur ». Cité par J. Basso, 1976, «Quelques perspectives d'évaluation de la coopération de la France avec les pays du Tiers-monde à travers les Rapports: Jeanneney, Gorce, Abelin ». In *L'évaluation Nord-Sud, exemple: les pays francophones*..Paris, Economica. p. 51-71.

دولار.[1] أي عكس ما تم الترويج له، من أن القوة الاستعمارية كانت دوما مجبرة على سد عجز الميزان التجاري، وميزان الأداء للجمهوريات الفرنكوفونية في إفريقيا جنوب الصحراء. وتتدارك اللجنة بعد ذلك لتقدم في حذر، أن سياسة التعاون مع الدول السائرة في طريق النمو أمر عسير، بالنظر إلى حجمها وتعقيداتها، والقضايا الجديدة التي تطرحها. «*فالتعاون يربط الاقتصاد والإستراتيجية والسياسة*» و«*المزايا التي تحملها سياسة المعونات لا يمكن أن تحددها الأرقام ولا أن نضمنها. فنتائجه جزافية وغالبا ما تكون بعيدة المدى (...) مع ذلك، لا يجب أن نتجاهل قيمتها. فالسياسة بُعد نظر وفن اعتبار المرموز والتأقلم مع التقلبات*».[2]

إن الوثيقة التي أعدتها لجنة العمل، جاءت لتوضح أسس الأشكال الجديدة لعلاقات التعاون بين فرنسا وإمبراطوريتها السابقة، وتكشف الغموض عن خلفيات وأبعاد مشروع الجنرال دوغول، والبديل التي حملته الجمهورية الخامسة لمسألة مساعدات صندوق الاستثمارات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.[3] والوثيقة تكتسي بذلك طابعا سياسيا. أولا، بمحاولتها إضفاء طابع المشروعية على رهان العلاقات الجديدة. وثانيا، بالاقتراحات التي نصت عليها لإصلاح المؤسسات وتنظيم التعاون.

فالإدارة الفرنسية خولت مسؤولية تدبير أمر التعاون مع مستعمراتها المستقلة لنفس الأشخاص الذين كانوا على رأس وزارة فرنسا ما وراء البحار. وذلك لاستغلال التجربة التي توفرت لديهم، في إطار صندوق الاستثمارات والمخططات

---

1 A. Bourgi, *La politique française de coopération. Op. cit*, p.20.

2 *Rapport Jeanneney, Op. cit*, p.18.

3 جون توسكوز ينتقد لجنة جانيني التي لم تعمد إلى استطلاع الآراء في فرنسا وفي إفريقيا حول مدى جدوى هذا البديل.

« Les insuffisances méthodologiques expliquent peut être qu'on ne se soit pas préoccupé de ce qui aurait du être l'un des principaux éléments d'information : la connaissance de l'opinion (des opinions dans leur diversité et leur complexité). (...) La connaissance des réactions des populations, de leurs désirs, de leurs critiques, aurait sans doute apporté des surprises ». J. Touscoz et J.Poirier, Mai 1976, « Théories et doctrines de la coopération ». Colloque franco-britannique, FNSP, *Op. cit*, p.13.

التنموية التي سنتها حكومات الجمهورية الرابعة من 1946 إلى 1958. إلا أن هذا الإجراء كان متناقضا مع تطلعات الجمهوريات الفتية التي كانت ترغب في التحرر من وصاية المتروبول.[1] وتقرير جانيني لم يناقش طبيعة الإطار الإداري القائم آنذاك سنة 1963، حتى وإن كان هذا الإطار يعاني من ازدواجية في البنية وضعف الانسجام بين وزارة التعاون، والكتابة العامة للمجموعة والشؤون الإفريقية والملغاشية. مع ذلك نسجل التوصية التي أدرجها التقرير في ملحقه والقاضية بضم التعاون إلى وزارة الخارجية.[2]

إلى جانب ذلك اقترحت اللجنة تخصيص «*الأولوية لتكوين الأطر، وللتنمية الفلاحية، ولإحياء الصناعة التقليدية*»، وأن يسعى التعاون إلى «*تزكية الاستقلال الاقتصادي للدول المسانَدَة.. وإلى تشجيع إنشاء المجموعات الاقتصادية الجهوية.. وإلى استشراف آليات جديدة للعلاقات الاقتصادية بحثا عن التنمية، خاصة ما يتعلق باستقرار أسعار المواد الأولية، وانفتاح أسواق الدول المتقدمة على المنتجات المصنعة للدول السائرة في طريق النمو..*». [3]

ولتحقيق هذه الأهداف، كان لابد من تقويم بعض المساطر وتبسيطها. لذلك لم تتردد لجنة العمل في الجهر بجملة من الانتقادات، وإدانة بعض الانحرافات في تطبيق سياسة التعاون. كأن تظل المساندة التقنية قريبة من نظام الإدارة المباشرة. أو

---

[1] ويكتب جون توسكوز في هذا الإطار:

« Il faudrait ici engager toute une discussion sur la dialectique des relations entre anciens colonisateurs et anciens colonisés. Les rapports qui sur le plan officiel, ont toujours fait l'objet de déclarations satisfaisantes et lénifiantes, se sont développés dans une atmosphère ambiguë, pleine de sous-entendus et de contradictions ». J. Touscoz et J. Poirier : « Théories et doctrines de la coopération ». *Op. cit*, p.10.

[2] في مداخلة لوزير التعاون تريبولي، يشير إلى أن تقرير جانيني أنجز من غير استشارة وزارة التعاون. انظر:

«Débat. La coopération, un grand projet pour la France » In *De Gaulle et le Tiers-Monde. Op. cit*, p. 213-240.

[3] *Rapport Jeanneney. Op. cit*, p. 94.

أن يتم تهميش البحث عن الاستثمارات المباشرة والمنتجة. أو أن تخصص اعتمادات المعونة لموازنة الميزانية.

وللرد على هذه الانتقادات، كتب وزير الجنرال دوغول في التعاون ريموند تريبولي يقول بأن الأرقام التي اعتمدتها دراسة جانيني باطلة ومتقادمة، ترجع إلى سنة أو سنتين خلت. ثم إن الوزارة كانت قد وضعت حدا لهذا النوع من النفقات ما بين 1962 و1964. والمدهش حقا، يضيف وزير التعاون، هو النتائج التي توصل إليها التقرير ولم تنشر.[1] وتقضي بإلغاء وزارة التعاون، وإنشاء مفوضية عليا تفصل في طلبات المعونة والبرامج، ووكالة تسهر على تسيير هيئة المتعاونين، وأخيرا مجلسا للتعاون يناقش كل التقارير المتعلقة بالتعاون. «*يبدو أن الحكومة الفرنسية، يستنتج المسؤول الفرنسي، مازالت تعيش على إيقاع الماضي*».[2]

ولم تفقد هذه الانتقادات من وجاهة أحكامها. إذ سيعكس التقرير الذي أمرت الحكومة الفرنسية بإنجازه سنة 1970، أي سبعة أعوام بعد نشر دراسة جانيني، نفس الروح الانتقادية والفكر الإصلاحي للجوانب السلبية التي أعاقت تطور سياسة المعونات. فما هي إذن الدلالات العميقة لهذه التجربة الثانية؟. لماذا دفع المسؤولون في باريز مجموعة من الخبراء لدراسة قضايا التعاون من جديد؟. ما هي النتائج المستخلصة؟. وأخيرا لماذا لم ينشر التقرير؟.

---

1 « Toutes ces nouvelles structures administratives.. alors que déjà on était dans une complication terrible et qu'on avait tout de même abouti à créer un ministère, avaient paru tellement étranges qu'on a pas publié cette partie du rapport.. ». In *De Gaulle et le Tiers-Monde*. Colloque, Nice, 1983, *Op. cit.* p.231-240.

2 *Ibid.*

2 – 1 – 2 - تقرير جورج كورس 1971، تقرير غير منشور

في 1970، يعين الوزير الأول الفرنسي جاك شبان دلماس لجنة عمل برئاسة وزير التعاون الأسبق جورج كورس، لدراسة مختلف جوانب سياسة التعاون، وتقديم حصيلة عشرية من العلاقات مع دول العالم الثالث والدول الفرنكفونية في إفريقيا جنوب الصحراء. وبعد سنة من العمل والمشاورات والاستماع إلى شخصيات عديدة وهيئات مختلفة[1]، تعرض اللجنة تقريرها على رئيس الحكومة في 17 يونيو 1971.

إن هذا التقرير غير منشور. واعتمدنا في دراسته على مجموعة من المقالات والأبحاث[2]، خلصت كلها إلى التسطير على أهمية هذه الوثيقة. أولا، بالنظر إلى الظرفية السياسية التي طبعت تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية، والمتمثلة في استقالة الجنرال دوغول، وانتخاب الرئيس بومبدو. ثم في مطالبة النيجر، ودول إفريقية أخرى، بإعادة النظر في اتفاقيات التعاون التي جمعت فرنسا بمستعمراتها سابقا غداة الاستقلال. وثانيا، باعتبار الظرفية الاقتصادية، وما كان لأزمة البترول وانهيار الدولار من انعكاسات على سياسة فرنسا في التعاون مع محمياتها الإفريقية. وأخيرا في المعطيات الدقيقة التي أوردها حول وضعية هذا التعاون في مطلع السبعينيات، وكذلك في الانتقادات الشجاعة التي عرضها لتقويم

---

1 يبدو أنه التقرير الوحيد الذي اعتبر في استشارته آراء النقابات الفرنسية كالكونفدرالية العامة للشغل، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، والقوة العمالية، وغيره

J. Basso, « Quelques perspectives d'évaluation de la coopération » In *L'évaluation de la coopération Nord-Sud. Op. cit.* p. 51-71.

2 خشية من ردود فعل الرأي العام الفرنسي وبعض اللوبيات التي أدان التقرير تصرفاتها، وانتقدها، قررت الحكومة في اجتماع وزاري منعقد بتاريخ 28 أكتوبر 1971 عدم نشر آراء ومقترحات اللجنة التي تراءسها جورج كورس. لكن التقرير حظي مع ذلك بدراسات واسعة نذكر منها:

J. Touscoz, Novembre 1972, «Le rapport Gorce sur la coopération de la France avec les pays en voie de développement ». In *Esprit*, n° 418. p. 682-705. ; J. Foubert , 1973, «La politique française de coopération, une doctrine à recevoir ». In *Revue Tiers-Monde*. p. 711-720. ; A.Bourgi, *La politique française de coopération en Afrique*. Paris, LGDJ, 1979. ; B. Nouaille-Degorce, *La politique française de coopération avec les Etats Africains et Malgaches* 1958-1978. *Op. cit*, p. 250.

هياكل التعاون وضبط أسسه التي ظلت على هامش التطور منذ إنشائها سنة 1960. ولعل ذلك ما حدا بالمسؤولين الفرنسيين إلى التحفظ من نشر التقرير.[1]

لقد قسم التقرير صفحاته الأربع مائة إلى ثلاثة محاور، ناقش فيها توجهات المعونة الفرنسية، ثم الآليات التي تقوم عليها، وأخيرا تحديد سياسة التعاون وسبل تنفيذها خلال الفترة التي يغطيها المخطط السادس. يعني أن التقرير راعى في دراسته إدماج المعونة والتعاون في التنظيم الاقتصادي وتوقعات التنمية في فرنسا.[2] وعلى عكس التقرير الأول «*الذي تطلع إلى المستقبل*»، سعى التقرير الثاني إلى الوقوف على أسباب التعثر والتراجع في سياسة التعاون. ففي المجال التجاري مثلا، يكتب جورج كورس أن «*المبادلات بين فرنسا والعالم الثالث ظلت قريبة من الصورة الكلاسيكية للعلاقات التي تربط الدول الصناعية بالدول المنتجة للمواد الخام*». «لذا يضيف المصدر، وجب *انفتاح الأسواق على المواد المصنعة. لأننا بذلك يمكن أن نتوصل إلى تنمية مدا خيل صادرات دول العالم الثالث*».[3] وعلى هذا الأساس تقترح اللجنة سياسة تجمعات جهوية، أو على الأقل، سياسة تشاور بين البلدان المستفيدة من المعونات الفرنسية.

أما فيما يخص التنمية القروية، فقد دعت اللجنة إلى إقامة *استراتيجية جديدة للتنمية*، تقوم على تطوير المنتجات الفلاحية الموجهة للاستهلاك الداخلي للدول الفقيرة، والعناية أولا بالاقتصاد القروي (الصيد وتربية الماشية)، والتخلي عن فكرة أولوية التصنيع كشرط في تحقيق التنمية. ثم ترشيد توظيفات المعونات. ويقدم التقرير مثالا على هذا التدبير غير المُعَقلن، بالإشارة إلى أن فرنسا تخصص ما

---

[1] Novembre 1972, «Il (le gouvernement) a vraisemblablement voulu éviter que les oppositions existants dans les pays assistés ne tirent argument des critiques adressées par le document à des relations souvent inégalitaires ». In *Esprit*, p.684.

[2] B. Nouaille-Degorce, *La politique française de coopération. Op. cit.*, p. 253.

[3] J. Foubert , 1973, «La politique française de coopération, une doctrine à concevoir ». In *Revue Tiers-Monde*.

يقرب من 300 مليون فرنك فرنسي من المساعدات لتنمية الفلاحة في هذه الدول. بينما تكرس 900 مليون فرنك للتعاون الثقافي ونشر تعليم غير منسجم مع الحاجيات.[1] وهذا خطأ في التقدير تستنتج اللجنة.

فالدراسة تحذر من السقوط في الخلط بين التعليم والتكوين. لأن التعليم أو التلقين ما هو إلا جزء من التكوين. ثم إن التكوين يزرع في المتعلم مؤهلات الحركة والإبداع. ويدعم التقرير هذا الحكم بالتحليل التالي، ويقول بأن «*التربية تلعب دورا أساسيا في تطور كل مجتمع. مهمتها نشر المعارف، وإذاعة روح التغيير، وكل المزايا الضرورية لتفعيل الوسط (الإفريقي). غير أن السياسة التعليمية التي انطلقت في حماس كبير، تواصلت في جو من الريبة والتردد، وانتهت إلى الفشل. ولم تنجح في تحقيق النتائج المرضية التي طالما انتظرتها الأمم المستقلة في سنوات الستين*». ويدين التقرير بذلك «*نظام التكوين الذي يوفر تعليما عقيما، وليس تعليما يقود إلى الخبرة والمهارة*». ويقترح «*إنشاء مجموعات بحث وتقييم بيداغوجي تتكلف بتحضير تجديد النظام الحالي*»، لإقامة تعليم متجذر في المحيط الإفريقي ومرتبط به، ومنفتح على الحياة العملية ومندمج حسب الضرورات الاقتصادية والإمكانيات المالية.

إلا أن هذه الأحكام، وإن بدت معقولة في رأي أستاذ التعاون الدولي بجامعة نيس جون توسكوز[2]، فإنها مع ذلك تحمل بعض الغموض. ذلك أن النظام التعليمي بفرنسا كان هو الآخر يمر بنفس الأزمة: أزمة هوية. والحسم في قرارات ترهن

---

[1] J. Touscoz, Novembre 1972, «Le rapport Gorce ». In *Esprit*.
ويضيف الباحث في مقال آخر بأن «المجتمع التقليدي يفقد الطفل نهائيا بعد دخوله المدرسة الابتدائية... ويبدو أن التعليم يزرع في الطفل المتعلم روح الخمول وعدم القدرة على العمل الإنتاجي، مقارنة مع الطفل الأمي.. وعوض أن تساهم المدرسة في إنقاذ المجتمع التقليدي من التخلف، تصبح عائقا أمام التنمية»
J. Touscoz et J. Poirier, «Théories et doctrines de la coopération ». *Op. cit*. p. 1-16.
[2] J. Touscoz , 1972, «Le rapport Gorce ». In *Esprit*.

مصير الدول السائرة في طريق النمو كان في غاية الصعوبة. وخلاصات جورج كورس التي فصلت في هذه القضية، تعد من هذا المنظور، متسرعة ومثيرة للجدل.

إن دعوة جورج كورس إلى إعادة النظر في الآليات التي تحكم دواليب التعاون الفرنسي الإفريقي واضحة وصريحة. لكنها دعوة لم ترق إلى تسطير الخطوط العريضة لفلسفة التنمية مع الدول الإفريقية. بل لا تعكس حتى طروحات الحكومة الفرنسية.[1] وقد عبر الرئيس الفرنسي جورج بومبدو نفسه عن طبيعة المقاربة في هذا التقرير لما صرح «*بأن أحكام التقرير شكلت أحد عناصر التسيير والضبط، وتحديد بعض من إمكانياتنا وآلياتنا*»، و«*أن التعاون يمثل في اعتقادي أحد المظاهر المعبرة عن سياستنا الخارجية. وأنا عازم على متابعة هذه السياسة وتقويتها (...) إن ما يشغلنا بالأساس هو انعكاسات معوناتنا وتأقلمها مع تطور الأوضاع في هذه الدول*».[2] وفي ذلك إشارة إلى ريح المطالب الإفريقية التي هزت شجرة العلاقات الفرنسية الإفريقية، منادية بمراجعة الاتفاقيات وإعادة النظر في استراتيجية التنمية، بعد تراجع ذلك التفاؤل الذي وضعه أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في التعاون. والتأقلم مصطلح طبع خطابات المسؤولين على هذا القطاع، وبرز جليا في كتابات اللجن التي انكبت على دراسة العلاقات الفرنسية مع الدول السائرة في طريق النمو. والوقوف على هذه الملاحظة يعكس لنا تشابك الاقتصاد والاستراتيجية والسياسة في ميدان التعاون الثنائي ويحيلنا على المشاكل التي تعيق سيره.

---

[1] «Les grandes orientations de la pensée du président Pompidou ne coïncident pas avec certaines des conclusions du rapport Gorce ». B.Nouaille–Degorce, *La politique française de coopération. Op. cit*, p. 260.

[2] Interview accordée à la Revue *Europe-France-Outre-Mer*. Cité par J. Foubert, 1973, «La politique française de coopération ». In *Revue Tiers-Monde*. p.711-720.

إن النتائج التي توصل إليها جورج كورس في دراسته لسياسة التعاون ما بين 1964 و1969[1] تسطر على ثلاثة عناصر سلبية، أعاقت تطور المعونات وعطلت مسيرة التنمية. وتتلخص في: تراجع معونات القطاع العام، وارتفاع اعتمادات المساندة الخاصة بالتعليم، والطابع المضطرب الذي ساد عملية توسيع دائرة المعونات إلى جهات أخرى غير فرنكفونية. ثم يضيف التقرير، بأن فرنسا لم تنفتح إلا بصورة خجولة على المنتجات المصنعة القادمة من الدول الشريكة. ومن هنا جاء اقتراحه بإقامة تعاون جديد، والعمل الجاد على تحقيق التنمية للاستجابة للشركاء الأفارقة. علما بأن هذه الأهداف لا يمكنها أن تتحقق إلا بالرفع من الإمكانيات وإصلاح البنيات الإدارية.

لقد ظلت توصيات جورج كورس حبرا على ورق.[2] ولم تخرج إلى عامة الجمهور والمهتمين، وتشكل بذلك فرصة لإثارة نقاش جاد وبناء يغني قضايا التعاون الفرنسي الإفريقي. بل لم تحل الإشكال الذي أنشئت اللجنة من أجله، وهو تحديد إطار جديد للعلاقات بين فرنسا وإمبراطوريتها السابقة. أي تكوين مذهب جدير بتوجيه العمل الحكومي في ميدان التعاون. لأن الإعداد لمذهب يقتضي إيجاد رؤيا شمولية لمشاكل العالم الثالث، وللدور الفرنسي في أوروبا والعالم[3]، واعتبار المساهمات العامة والخاصة في مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية. فهل يحل تقرير أبلان هذا الإشكال؟.

---

1 Ed. Jouve, Mai 1976, «La coopération et le développement dans la pensée des dirigeants de la V République ». Colloque franco-britannique, FNSP, *Op. cit.*

2 باستثناء الإصلاح القاضي بتسوية وضعية المتعاونين، وإعادة هيكلة الإدارة العامة للتعاون الثقافي والعلمي والتقني.

J. Touscoz, 1972, «Le rapport Gorce ». In *Esprit*. p. 682-705.

3 J. Basso, «Quelques perspectives d'évaluation de la coopération ». In *L'évaluation de la coopération Nord-Sud. Op. cit.* p. 51-71.

2 – 1 – 3 – تقرير أبلان 1975، تطبيع علاقات التعاون مع إفريقيا الغربية

لقد تابع الرئيس الفرنسي جسكار ديستان سياسة أسلافه في التعاون، لكن بأسلوب مختلف كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وعكس التقرير الذي نشره وزير التعاون بيير أبلان في شتنبر 1975 فلسفة هذا الأسلوب، والخاصيات التي انفرد بها في بلورة علاقات مميزة مع الدول الإفريقية. ويعد هذا التقرير ثالث دراسة تأمر بها الحكومة الفرنسية في ظرف خمسة عشر سنة *«للكشف عن الغايات الحالية من التعاون، وضبطها مع تطورات الظرفية الجديدة، وتكريسها على الساحة الدولية»*.[1] سيما وأن اللجنة حصرت أعمالها هذه المرة على التعاون مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

إن تفسير هذا التحول المنهجي في أهداف المقررين يكمن بالأساس في إعادة الاعتبار لوزارة التعاون التي كانت قد ألغيت سنة 1966، وأصبحت مجرد كتابة للدولة في الشؤون الخارجية مكلفة بالتعاون. ثم إن النشاط الجغرافي لوزارة التعاون أصلا، وهذا منذ أن خلفت وزارة فرنسا ما وراء البحار، ظل محدودا في حدود الدول الإفريقية التي شكلت في السابق إمبراطورية فرنسا الاستعمارية. وقد نضيف إلى هذه العناصر، رغبة المسؤولين الفرنسيين في تطبيع علاقات التعاون مع موريتانيا والنيجر ومالي، وغيرها من دول المنطقة، بما في ذلك غينيا.[2] علاقات تقوم على قواعد تؤسس لصيغة جديدة في هذا الميدان، تلغي طابع الإنابة، وتقر بضرورة إشراك هذه الأقطار في تحديد سياسة التعاون، تبعا للإكراهات التي فرضها تحول ميزان القوى في بداية السبعينيات بين المنتجين للمواد الأولية

---

[1] P. Abelin, 1975, *Rapport sur la politique française de coopération*. Paris. La Documentation Française, p.17.

[2] J. Touscoz , Juin 1974, «La "normalisation" de la coopération bilatérale de la France avec les pays africains "Francophones" ». (Aspects juridiques), In *Etudes Internationales*, Vol. V, n° 2. p. 208-225.

والمستهلكين لها. وتقوم كذلك على ضرورة الاستجابة للمطالب المشروعة لدول إفريقيا الغربية والقاضية باسترجاع سيادتها على ثرواتها الطبيعية والمعدنية. وأخيرا على تلبية رغبتها في تحقيق «*استقلال* جديد».

إنها إحدى الخلاصات التي خرجت بها «*بعثات الحوار*» التي جابت الدول الإفريقية. لقد سجلت هذه البعثات ملاحظات الشركاء الأفارقة وانتقاداتهم، ووفرت للمقررين في لجنة أبلان دراسات مستفيضة، ستشكل المصدر الأساسي في تحرير التقرير. وتمكنه من تجاوز النواقص التي شابت التقارير السابقة.

إن إقصاء الفعاليات الإفريقية، قبل 1975، من المشاورات الخاصة بسياسة التعاون، حجب على أعضاء لجنة جانيني وكورس قيد العلاقات الثنائية وضيق أفقها، وسلبيات التسلط على القرار الإفريقي في المجال الدبلوماسي والعسكري والمالي والثقافي، وانعكاسات غياب برامج تحدد الأولويات. لذا دعا أبلان في مقدمة تقريره إلى التشاور ورد الاعتبار للدول الإفريقية. لأن «*أمم العالم الثالث أصبحت في الربع الأخير من هذا القرن واعية بسيادتها، ترغب في أن تحدد بنفسها قطاعات وآليات التعاون. الشيء الذي يقودنا، نحن من جهتنا، إلى مواصلة نشاطنا (...) طبعا من غير تفريط أو إهمال في النتائج المكتسبة سابقا*». ويضيف المسؤول الفرنسي بأن التعاون يقتضي «*الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الجديدة لكل أمة أو مجموعة من الأمم الشريكة، واعتبار الاتحادات الجهوية الجديدة، والمخاوف الجديدة كتلك التي أثارها مشكل الجفاف، والطموحات الجديدة كإقامة نظام تربوي وجامعي متأقلم، وتكوين إنسان إفريقي أصيل ومعاصر في ذات الوقت*».[1]

وهذه دعوة، واضح أنها ذات حمولة سياسية أكيدة. ترمي إلى إضفاء نوع من التجديد على مفهوم التعاون في فرنسا، والتحسيس بحدود تعاون الإنابة في

1 P. Abelin, *Rapport sur la politique française de coopération*. *Op. cit*, p. 8 et s.

إفريقيا.[1] ويجزم التقرير بصحة هذا الطرح لما يقول بأن «*عالم 1975 لم يعد يستسيغ الأفكار الكلاسيكية للمعونة والمساندة. بل أصبح يعطي بعدا جديدا لمسألة التعاون*».[2] ويؤكد أبلان على ضرورة التغيير والتأقلم تبعا للتطورات التي مست، أولا: الجانب الاقتصادي في هذه العلاقات، مدرجا في حساباته الأوضاع الناجمة عن ارتفاع أثمان البترول[3]، وولادة عالم رابع من الدول المحرومة. ومست، ثانيا: المستوى السياسي بتحديد الاختيارات الصعبة.[4] لأن هامش المناورة بالنسبة لفرنسا ضعيف، وقوتها التعاونية متواضعة، ولا يمكن أن تقدم إلا إمكانيات محدودة لحل مشاكل العالم كالمديونية والتنمية. ومن هنا وجب احترام مختلف السياسات التي تتبناها الدول المسانَدَة. ومست أخيرا، المستوى الثقافي أو ما أسماه أبلان «*بحوار الثقافات*» وإيلاء الأهمية لرغبة الشعوب الإفريقية في التعريف بوحدة وجودها، وإحياء روحها الزنجية.[5]

---

1 P. Abelin, *Rapport sur la politique française de coopération. Op.cit*, p. 8 et s.

2 Rapport Abelin, *Op.cit*, p.8 et s.

3 «Les récentes mutations internationales, dues à l'enchérissement du prix de pétrole et de certaines matières premières, ont certes introduit entre ces pays des différences notables ». *Rapport Abelin. Op.cit*, p.15.

4 *Rapport Abelin, Op. cit.*, p.16.

ويكتب ألبير بورجي في هذا الإطار

«Le tableau assez véridique que dresse le rapport, sur les limites de l'aide française, n'est pas suivi d'un choix claire entre l'option bilatérale et multilatérale ». A. Bourgi, *La politique française de coopération en Afrique, Op. cit*, p. 29.

5 «La situation du noir, sa "déchirure" originelle, l'aliénation qu'une pensée étrangère lui impose sous le nom d'assimilation le mettent dans l'obligation de reconquérir son unité existentielle du nègre ou, si l'on préfère, la pureté originelle de son projet par une ascèse progressive (...) La négritude, comme la liberté, est point de départ et terme ultime (...) Il s'agit pour le noir de mourir à la culture blanche pour renaître à l'âme noire ». L. Sedar-Senghor, 1948, *Anthologie de la nouvelle poésie nègre et malgache de langue française*. Paris, PUF. Cité par E. M'bokolo, 1992, *Afrique Noire. Histoire et Civilisations*. Tome II, XIX-XX siècle. Paris, Hatier - AUPELF, p. 532.

وعلى هذا الأساس، فإن «*التعاون الجديد*» بين فرنسا ومستعمراتها في إفريقيا الغربية سابقا، يجب أن يقوم على «*المصالح المتبادلة*»[1]، وليس على علاقات الهيمنة والخضوع. إن الأمر يتعلق هنا بمشروع طموح يرمي إلى «*الرفع من وتيرة التنمية في إفريقيا (...) لتصبح في حدود سنة 2000 الشريك المميز لأوروبا (...) وأحد عناصر الاستقرار لقيام مجموعة جديدة تربطها علاقات ومصالح متبادلة*». وتضم هذه المجموعة «أوروبا الغربية، وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، والقارة الافريقية بأكملها».[2] وفي ذلك إحالة إلى مشروع الرئيس الفرنسي جسكار ديستان القاضي بقيام حوار ثلاثي[3]، ومناداته بتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي بين الدول المتحكمة في التكنولوجيا المتطورة، والدول العربية المنتجة للبترول، والأقطار الإفريقية، والتأسيس بالتالي لتشاور دائم ومستمر في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

والتشاور في تقرير أبلان عنصر من عناصر التعاون الجديد. وحتى وإن كانت اتفاقيات التعاون المبرمة مع الحكومات الإفريقية قد أقرته في مطلع الستينيات، فإنه حمل في أواسط السبعينيات، مع بعثات الحوار، تصورا جديدا، قدر فيه آراء الشركاء الأفارقة. وسعى إلى نيل إجماع شريحة عريضة من «*النساء والرجال الذين وقفوا على دلالات التعاون من خلال أذواقهم ولقاءاتهم وحياتهم المهنية*».[4]

---

[1] «Il faut lever les ambiguïtés de la période post-coloniale. Pour le faire, il convenait de procéder à une concentration avec des partenaires souverains afin de réaliser les voies d'une stratégie internationale reposante sur la réciprocité des intérêts ». *Rapport Abelin, Op.cit*, p.14.

[2] *Rapport Abelin, Op. cit*, p. 14.

[3] لقد خصصت القمة الفرنسية الإفريقية السابعة المنعقدة بباريز سنة 1981، موضوع دورتها إلى الحوار الثلاثي.

[4] ويضيف التقرير بأن:

«La coopération est plus souvent ignorée qu'impopulaire, plus souvent faussée par des représentants nées à l'époque coloniale que rejetée en bloc ». *Rapport Abelin. Op.cit*, p.58.

فسياسة التعاون لا يمكن أن تقوم إلا بدعم من الرأي العام الوطني.[1] وتزكية هذا الأخير لا يمكن الحصول عليها إلا بتسطير أهداف واضحة للتعاون وتسليط الأضواء على مختلف جوانبه «*لقد آن الأوان*، يكتب جون توسكوز[2] *لقيام حوار جاد وخطاب فعال، خال من المجاملة أو الحذر الذي قد يحجب الحقيقة. يجب العمل على استعراض الإيجابيات التي يمكن أن تحملها مختلف آليات التعاون لكل جهة، والاعتراف خاصة بالقوى الجديدة*».

لكن كيف يمكن الاعتراف بالقوى الجديدة، وكشف الغموض الذي يحيط بظاهرة التعاون، والتأسيس لتشاور مع شركاء ذوي سيادة، والتقرير نفسه، بل والتقارير السابقة كلها، لم تثر العديد من المشاكل المحددة؟. قد يتعلق الأمر بتقصير اللجن في الإحاطة بالمعلومات الكافية، أو بسيطرة الهاجس السياسي على مقرريها، وإن كانت كتاباتها لا تعبر بالضرورة عن رأي الحكومة.

لقد كشف تقرير أبلان، وغيره من التقارير المنجزة عن مجموعة من الاختلالات. لكنها حصرت انتقاداتها على الجانب القانوني. ولم تكلف نفسها عناء استنطاق العلوم الاجتماعية مثلا والمدد الذي يمكن أن تقدمه للمقررين في تحليل ظاهرة التعاون وانعكاساتها على الواقع.

لقد ناقشت هذه التقارير أسس سياسة التعاون، ودرست طبيعة الآليات، وقدمت جملة من الاقتراحات والتوجهات. لكنها في كل هذه المراحل لم تتجاوز الإطار التقني حتى تخوض في جوهر المسألة. فقد طغى المنظور التاريخي وحَمُولات الاستعمار وتصفيته على أول تقرير. وشد الهاجس الإصلاحي انتباه

---

[1] وإن كانت الانتليجنسيا في فرنسا وإفريقيا قد عارضت بشدة سياسة التعاون، متأكدة من الأمر يتعلق بموقف ميكيافلي للمستعمر لا غير.

J. Touscoz et J. Poirier, Mai 1976, «Théories et doctrines de la coopération ». Colloque franco-britannique, FNSP, *Op. cit.* p. 1-16.

[2] *Ibid*, p. 14.

جورج كورس في ثاني تقرير. بينما تردد أبلان في ثالث تقرير في الفصل بين الاختيارات الأساسية: بين الصناعة والفلاحة، وبين مدارات التدخل عند القطاع العام والخاص. ولم تقدم هذه الدراسات في نهاية المطاف ما كان منتظرا منها، وهو تسطير إطار مذهبي لسياسة التعاون الفرنسي الإفريقي ليتأجل الإصلاح مرة أخرى. فهل سيفلح الاشتراكيون في تحقيق هذا الطموح، حيثما فشل دوغول وكل اليمين الفرنسي؟.

2 – 2 – اليسار الفرنسي، وإشكالية التعاون مع إفريقيا الغربية

إن ما يستوقف الباحث وهو يفحص سياسة الاشتراكيين في التعاون، على الأقل في العشرية الأولى التي قضاها الرئيس ميتران بالإليزيه، أي من سنة 1981 إلى 1990، هو وفرة الدراسات التي انكبت على قراءة إشكالية العلاقات الفرنسية الإفريقية، وعلى تحديد مواطن قوتها وضعفها، وعلى تقدير حجم الرهانات التي ينبغي مراعاتها في ظل التحديات الجديدة (الديمقراطية، حقوق الإنسان، العولمة، إلخ)، والتأسيس بالتالي لبرنامج عمل للمساهمة في تنمية أقطار إفريقيا الغربية.

لقد اخترنا، من هذه الدراسات، أربعة تقارير.[1] صدر البعض منها في السباعية الأولى من حكم الرئيس فرانسوا متيران، أي مع مطلع الثمانينيات. بينما صدر بعضها الآخر في سباعيته الثانية. أي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

---

[1] التقرير الأول:

Y. Berthelot et J. de Bandt, 1982, *Impact des relations avec le Tiers-monde sur l'économie française*. Paris. La Documentation Française, 343 p.

التقرير الثاني:

Rapport Sachs, Novembre 1983, *Impasse Nord-Sud, quelles issues* ? Paris, La Documentation Française, 103 p.

التقرير الثالث:

S. Hessel, 1990, *Les relations de la France avec les pays en développement*. Rapport non publié.

التقرير الرابع:

A. Vivien, 1991, *La rénovation de la coopération française*. La Documentation Française, Collection: Rapports Officiels.

2 – 2 – 1 – بيرتيلو، العلاقات مع العالم الثالث وانعكاساتها على الاقتصاد الفرنسي

لقد صدر التقرير الأول بأمر من وزير التعاون جون بيير كوت، وذلك للوقوف على المزايا التي يمكن لفرنسا أن تجنيها من علاقاتها مع دول العالم الثالث بصفة عامة، والجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة. ففي ظل الأزمة الاقتصادية والحزة المالية التي صادف اندلاعها تولي الحزب الاشتراكي مسؤولية تدبير الشأن العام في فرنسا، لم يعد التعاون أمرا مقرونا بالجود والعطاء، أو بتصريف الفائض التنموي إلى الدول الافريقية. بل أصبح يراعي في المقابل، حجم المصلحة أو المصالح التي يمكن أن تعود بالنفع على خزينة الدولة، وعلى تجارتها وسوق العمل بها، ومكانتها بين الدول. وقد عبر الرئيس الفرنسي عن ذلك صراحة، لما أدلى في الندوة التي عقدتها الأمم المتحدة في باريز حول الدول الأقل تقدما من أن «*في معونة العالم الثالث معونة للدولة المانحة على الخروج من الأزمة*».[1]

لقد حاول تقرير بارتيلوا ودوباندت أن يوضح أن أهداف التعاون من جهة، والسياسة المتبعة للقضاء على البطالة في فرنسا من جهة أخرى، لم تكن متناقضة. فالمبادلات خلال العشرية الأخيرة سمحت بخلق مناصب شغل عديدة. علما بأن هذه المبادلات، تمت في الدرجة الأولى، مع دول غير منتجة للبترول، وما تزال سائرة في طريق النمو. ذلك أن أكثر من ثلثي الصادرات الفرنسية من المواد المصنعة، اتجهت نحو إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة بلغت 23%، ونحو إفريقيا الشمالية بنسبة 22%، ونحو الشرق الأوسط بنسبة 20%.[2] وقد أدرت مبيعات الأسلحة والصفقات

---

[1] F. Mitterrand, *Réflexions sur la politique extérieure de la France*. Introduction à vingt-cinq discours (1981-1985). Paris, Fayard, 198 ?, p. 359. « Aider le Tiers-monde, c'est s'aider soi-même à sortir de la crise ».

[2] M. Beaud et Ch. Comeliau, *L'expérience socialiste en France*. *Op.cit*, p.206.

الكبرى التي أبرمتها الشركات الفرنسية لإنجاز مشاريع التجهيز في إفريقيا ودول العالم الثالث، صافيا قدر بخمسة وعشرين مليار فرنك فرنسي للقطاع الأول الذي خلق أكثر من ثلاثمائة وثلاثين ألف منصب شغل[1]، وعشرين مليار فرنك فرنسي سنة 1982 بالنسبة للقطاع الثاني الذي أوجد هو الآخر الآلاف من فرص العمل.

لكن هذه المبادلات لم تمنع بعض دول العالم الثالث، بما فيها إفريقيا الغربية، من منافسة قطاعات إنتاجية فرنسية ضعيفة كالنسيج والخشب. «*وسيكون من التهور*، يكتب وزير التعاون الفرنسي جون بيير كوت، *أن نتخذ تدابير وقائية تجاه هذه الدول التي تؤمن ازدهارنا وتنمية تجارتنا معها*».[2]

غير أن التقرير يقرع أجراس الحذر بالتسطير عل ملاحظتين، يستند إليهما جون بيير كوت في دحض ما ذهب إليه الرئيس متيران، من أن في معونة العالم الثالث معونة لفرنسا للخروج من أزمتها. الملاحظة الأولى، تؤكد على تراجع المزايا الفرنسية في علاقاتها مع هذه الفئة من الدول. ذلك أن أحكام العقد الاستعماري التي كرست هيمنة الشركات الفرنسية، بدأت تتلاشى مع الزمن. ثم إن حدة المنافسة الأجنبية أضعفت من وتيرة الحضور الفرنسي في مدارات التجارة الدولية. سيما وأن رجال الأعمال والصناعيين الفرنسيين لم يولوا العناية الكافية لخاصيات أسواق العالم الثالث، ولم يسعوا إلى ضبط منتجاتهم وتأقلمها مع الطلب والضرورات الاقتصادية. ويقدم التقرير كمثال على ذلك، تراجع مبيعات ناقلات بوجو الصغيرة من فئة 403 و404 من الأسواق الإفريقية لصالح طويوطا اليابانية، المتينة الصنع، والرخيصة الثمن، والمصحوبة بالخدمات بعد البيع. لذا، يركز التقرير في ملاحظته الثانية على مزايا التجارة مع الدول الجديدة، التي تخطت عتبة التصنيع وسارت تنميتها بخطى حثيثة، بدل التعامل مع الدول الأقل تقدما. وكان جسكار ديستان قد استخلص النتائج من توجيه المعونات من أجل التنمية نحو الدول

---

1 *Ibid.*

2 J. P Cot, *A l'épreuve du pouvoir. Op.cit*, p. 45.

التي أصبحت تشكل رهانا أساسيا في الاستراتيجية التجارية الفرنسية. ومثل نيجيريا، في ما يخص الدول الإفريقية، على ذلك شهيد.(1)

إن الطرح الذي تقدم به الرئيس الفرنسي متيران، في ندوة باريز، غامض. «*إذ من الصعوبة بمكان*، يكتب وزير التعاون(2)، *أن نزاوج بين مفهوم السخاء والتضامن، وبين الربح والمصلحة. وقد لزم وزارة التعاون مجهودا أكبر لإقامة توازن بين الإيثار والأثرة، لكنها لم تفلح في الاختيار، نظرا للتناقض البين في مقاربة الرئيس*». فالأولوية السياسية في هذا المقام لا تبدو مواكبة للمصالح الاقتصادية الآنية. ومعونة العالم الثالث تعني كذلك بالنسبة للمسؤول عن دائرة التعاون الفرنسي عرقلة للمصالح الفرنسية. لأن مساندة مشروع صناعي مثلا في الكوت ديفوار أو السنغال، يعني تنصيب منافس للصناعة الفرنسية. وإذن، هل ينبغي أن نعترض عليه باسم المصلحة الوطنية، يتساءل جون بيير كوت؟.

إن غياب مذهب واضح ومضبوط لسياسة التعاون، جعل الغموض يلف هذه الاختيارات السياسية، ويظل الشأن التعاوني الفرنسي محصورا على مستوى الخطاب، ومن دون استراتيجية. ومن هنا وجب القول بضرورة إعادة النظر في هذا المفهوم لإيجاد مخرج لما أسماه إ. ساش في تقريره «بالنفق».

2 – 2 – 2 – تقرير ساش. النفق شمال-جنوب، أي مخرج ؟

لقد واجهت الاستراتيجية الفرنسية مع بداية الثمانينيات، في ما يخص سياسة التعاون، تحديا مزدوجا. تمثل الشق الأول فيه، في طابع التجديد الذي حمله المشروع الاشتراكي، وما أحاط به من التزامات حملت فرنسا مسؤوليات جديدة.

---

1 D. Bach, Février 1982, « Dynamique et contradictions dans la politique africaine de la France. Les rapports avec le Nigeria. (1960-1981) ». In *Politique Africaine*, n° 5. p.47-74.
2 J. P Cot, *A l'épreuve du pouvoir. Op. cit*, p.46.

وتمثل الشق الثاني في هذا التحدي، في الأمل الذي أحياه الخطاب الاشتراكي في شعوب إفريقيا جنوب الصحراء[1] والعالم الثالث. ترى، يتساءل التقرير، هل مازال للخطاب الفرنسي مصداقية، بعد سنتين من الحكم؟. وهل يمكن له أن يحدد استراتيجية جلية المعالم ويكرسها على أرض الواقع؟. أم يجب الرجوع إلى طموحات متواضعة باسم الواقعية؟.[2]

لقد خلص تقرير ساش إلى أن المساهمة الفرنسية في تنمية دول العالم الثالث تقتضي إعداد استراتيجية على المدى الطويل. بل إن هذه التنمية تفرض تكوين رؤيا سياسية واضحة لعلاقاتها مع الأقطار الإفريقية وغيرها، وتحديد أهداف يمكن أن تثمن مجهودات حكومة متيران في هذا الميدان. ويحدد التقرير الخطة المنهجية التي ينبغي أن يتبعها المسؤولون. وتنحصر في ضبط المشاكل، واستعراض الحلول المناسبة. ثم في تقدير حجم الرهانات التي يحملها التعاون لفرنسا وشركائها. وأخيرا في الوقوف على مواطن الضعف والقوة في هذا التعاون.

إن التقرير يركز على ضرورة بذل الجهود لفهم بواطن التنمية واختلالاتها عند مختلف الدول الشريكة. وكذلك على القيام بجرد للأولويات، شريطة أن تقوم بهذه العملية الدول المعنية بالأمر، وليس فرنسا أو المجموعة الدولية. لقد ساد التفكير في العديد من الأقطار بأن أصل الأزمة هو الفقر واستفحال البطالة، وليس العوامل الماكرو اقتصادية أو المالية. لكن ساش يدحض هذا الطرح، ويضرب المثل بالدول الافريقية التي تراجع فيها مستوى عيش الساكنة، هذا وإن لم نقل ازداد تراجعا عما كان عليه أصلا. لذا، وجب الرفع من المعونات، وتفعيل دور التعاون الاقتصادي والتكنولوجي على مستوى القطاع الإنتاجي. من جهة أخرى، تم الجزم

---

1 A. Maalouf, 20 Mai 1981, « Une élection révolutionnaire ». In *Jeune Afrique* ; Sachs, Novembre 1983, *L'impasse Nord-Sud, Quelles issues* ? *Rapport Commissariat Général au Plan*. La Documentation Française, p. 43.
2 Rapport Sachs. *Op. cit*, p. 44.

بان الاقتصاديات المتداخلة ليست بالضرورة نافعة لكل الأطراف المشاركة. ومن هنا يستنتج التقرير بان الاعتراف بشرعية الجهود الفردية أمر واجب.

لكن لا يجب التوقف عند هذا الحد. إذ يجب تكملة هذا التصور بآخر متعلق بالرهانات الآنية. يعني مقارنة منهجية بين المصالح الفرنسية، ومصالح باقي الشركاء، رئيسيين كانوا أم ثانويين، في الشمال أو في الجنوب. «*مع الأسف* يكتب ساش، *أن تحليلا من هذا النوع، وأفكارا مطروحة بهذه الصيغة، لم تجد طريقها نحو التطبيق. ولا يمكن لدولة واحدة أن تضطلع بمفردها لإيجاد مخرج لمشاكل التعاون. إذ لابد لها من تحالفات قائمة على المصالح، أو في إطار المجموعات.* يجب *تشخيص علاقات المصلحة وفحص التحالفات والخلافات الممكنة*، يضيف المقرر. *ففرنسا وأوروبا أقرب إلى إفريقيا ومشاكلها من الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكنها بالتالي نسج علاقات على المدى الطويل بين الشمال والجنوب*». وقد تجد فرنسا في أوروبا من يقاسمها مشاكل سياستها في التعاون، ومنظورها الاشتراكي، وموقفها من القوى الكبرى. ومن شأن ذلك أن يقودنا إلى الوقوف على مواطن الضعف والقوة في السياسة الفرنسية. وهما عنصران متداخلان يعكسان الإكراهات التي قد تحد من فعالية النشاط الفرنسي. فانتماء فرنسا إلى بنيات رأسمالية غربية، قوة في حد ذاتها. لكنه يحمل في طياته ضعفا، مادام أن العالم الثالث والدول في إفريقيا الغربية تعتبر هذا الانتماء مصدر الامبريالية والاستغلال. وتنقسم الإكراهات، حسب تقرير ساش، إلى:

* إكراهات بنيوية. وتتجسد أولا في انتماء فرنسا إلى الاتحاد الأوربي (أو السوق المشتركة سابقا)، وما قد يترتب عن هذا الانتماء من نتائج كاتساع آفاق المجموعة في مجال السياسة الفلاحية نحو أوروبا الشرقية، وما ستفرزه من منافسة بالنسبة لدول الجنوب. وتتجسد ثانيا في حاجاتها المتزايدة إلى الواردات الطاقية والمعدنية.

• إكراهات على المدى القصير، مرتبطة بالظرفية الحالية لمعضلة التشغيل، والسياسة المتبعة من تخفيف حدة هجرة الأجانب. ومرتبطة كذلك بالتضخم والسعي إلى تقليص الواردات. ومرتبطة في الأخير بالعجز الخارجي وضرورة تشجيع الصادرات، الحربية منها على الخصوص.

إن سياسة التعاون الفرنسي يمكن أن تقوم انطلاقا من هذه الثلاثية: تدبير المشاكل، وتقدير الرهانات، واعتبار الإكراهات. بل، ومن الطبيعي أن تستلهم من المبادئ التي تقترحها المجموعة الدولية، كتشجيع التعاون الدولي. إن فعالية المساهمة الفرنسية في المجال التعاوني، على المستوى المالي والسياسي والثقافي، وفي بلورة استراتيجية دولية، طبعا في إطار المجموعة الأوروبية، عنصر أساسي في السياسة الخارجية الفرنسية. إذ يسمح لها بالقيام بالأدوار الطلائعية في المفاوضات الدولية. واتفاقيات لومي على ذلك شهيدة. أما عن المبادلات جنوب-جنوب، فإنها تسعى إلى الحد على الأقل من العراقيل التي تعيق تنميتها، وتعمل على تسهيل اندماج الجنوب في المبادلات الدولية.

غير أن هذا الجنوب مشتت، يكتب ستيفان هيسيل في تقريره، يعيش أزمة بنيوية ومهدد بالتهميش. فكيف يمكن له حل إشكالية التنمية؟.

2 – 2 – 3 – تقرير هيسيل والإشكالية الجديدة للتنمية

في سنة 1990، وبطلب من الوزير الأول الفرنسي ميشال روكار، يعد السفير ستيفان هيسيل تقريرا حول «*العلاقات الفرنسية مع الدول السائرة في طريق النمو*»[1]. يطرح فيه حدود وآفاق التنمية في دول الجنوب، والتحديات التي تواجهها اليوم. والتقرير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، غير منشور.[2] لقد تغيرت طبيعة

---

[1] Rapport Hessel, 1990, *Les relations de la France avec les pays en développement.*

[2] واعتمدنا في دراسته على ما أورده الباحثان بورجي وكاستيران في ملحق كتابهما «ربيع إفريقيا». وقد نشرا منه الفصل الأول فقط، ومقتطف من الفصل الخامس.

العلاقات الدولية في نهاية العقد الثامن من هذا القرن، يكتب هيسيل، وذلك تحت تأثير عوامل عديدة، هزت رتابة الروابط وزعزعت قوائمها. والتطلعات الديمقراطية لدول الاتحاد السوفيتي سابقا أو في أوروبا الشرقية إحدى هذه العوامل. ينضاف إليها التقدم التكنولوجي الذي زاد من تعميق الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، بل وداخل الدولة الواحدة بين الأثرياء والمهمشين. وصاحب التخلف الذي عم جهات عديدة من العالم تفكك مجتمعات وثقافات. وقد فتح هذا التطور الباب أمام تنامي الإيديولوجيات، وتفجر صراعات إثنية خطيرة. وشكل تبذير وتدمير الموارد الطبيعية غير المتجددة، تهديدا حقيقيا للنظام البيئي الهش الذي يكيف حياة البشرية جمعاء.

وعليه، يضيف التقرير، يجب انتظار هجرات داخلية وخارجية كبيرة. إذ ستشهد المدن في الدول الفقيرة انفجارا مهما، تتحطم فيه كل البنيات الاجتماعية التقليدية. طبعا، والسفير يعترف هنا، بأن لا فرنسا ولا الدول الغنية الأخرى تتوفر على رؤيا واضحة حول الإمكانيات التي يمكن أن تدبر أو تخفف، ولم لا، تحد من هذه الفوضى.

فالجنوب إقليم منفجر، يستنتج المقرر. وهذه حقيقة تكشف عن بهتان التضامن في خطابات المسؤولين. ويتساءل، لماذا تنحو إفريقيا نحو التهميش، في الوقت الذي تشهد فيه آسيا نموا مضطردا؟. وإذا كانت آسيا، بما فيها الصين والهند، قد نجحت في تأمين وضبط مقدراتها الفلاحية، وحققت خطوات مهمة في سياسة تحديد النسل، لماذا لم يحتج أحد على الطابع المهول للنمو الديموغرافي في إفريقيا، وعلى الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط؟.

إن إفريقيا جنوب الصحراء، شبه قارة، في أزمة بنيوية، ومهددة بالتهميش، وتعاني من عجز مزمن يمنعها من الانخراط في الاقتصاد الدولي، أو حتى في

A. Bourgi et Ch. Casteran , 1991, *Le printemps de l'Afrique*. Paris, Hachette.

الحفاظ على حصتها من السوق. هذا من دون أن نتحدث عن ضرورة رفع هذه الحصة. وضعيتها المالية متدهورة. والشركات التي أقامت بها مدة، واستفادت من «*العقد الاستعماري*»، بدأت هي الأخرى تنسحب. ويئست الصناديق الفرنسية والدولية من الاستمرار عبثا في تقديم الدعم والمعونة.

وإنها لصورة قاتمة حقا، تلك التي يقدمها السفير هيسيل عن المنطقة.

لذا فإصلاح الوضع في النيجر وبوركينافاسو ومالي وغيرها يقتضي مجهودا ضخما، يراهن على المدى الطويل. ويزاوج بين مجرد التطهير، وبين الإصلاح البنيوي الموجه نحو البحث عن التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى. ويتوخى تأهيل البنيات التحتية، والقطاعات الإنتاجية، وإعادة هيكلة الأنظمة البنكية، وتطوير الأنظمة التربوية والصحية، وحيثما برزت معالم تنمية النسيج الصناعي والفلاحي والمعدني. ولتعزيز هذه الإجراءات، يطرح المقرر ضرورة التوصل إلى حل مشكل المديونية الذي يشكل حجرة عثرة أمام الإقلاع الاقتصادي في إفريقيا. وتعد استراتيجية معالجة المديونية إطارا مرجعيا لقيام سياسة التعاون. بل إن مقاربة كل حالة على حدة، تعد خطة واقعية لمواجهة مختلف الوضعيات. ويشير هيسيل هنا إلى الأحكام المميزة التي سطرتها قمة تورونتو بكندا في يونيو 1988.

إن التحدي الذي يواجه الدول الإفريقية حاليا، يختم السفير الفرنسي الفصل الأول من دراسته، يكمن في البحث عن نمط معين في التنمية المتوازنة، واكتشاف نسق خاص بها، والسعي إلى إنجاحه. وعلينا نحن الفرنسيين، تجنب الانعكاسات السلبية لمعونة غير متأقلمة. وعلى هذا الأساس يقترح إنشاء جهاز جديد بمتابعة سياسة الدعم والمعونة. ويتمثل في المجلس الأعلى للتعاون من أجل التنمية.

2 – 2 – 3 – 1- المجلس الأعلى للتعاون من أجل التنمية

إن البحث المستمر عن إطار مناسب للعلاقات الفرنسية الإفريقية ومتأقلم مع تطورات الظرفية السياسية والاقتصادية، كان يقتضي في غالب الأحيان، وخلال

الثلاثين سنة التي أعقبت استقلال الجمهوريات الفرنكفونية في غرب إفريقيا، اقتراح تعديلات مؤسساتية جديدة، وإعادة النظر في آليات وفعاليات التعاون. غير أن الاقتراحات كثيرا ما اصطدمت بقوى محافظة وجبهات مضادة. حتى وإن كانت هذه الاقتراحات قائمة على تحليل موضوعي، ومنظور واقعي. وتعد المقاربة التي طرحها وزير التعاون الفرنسي في حكومة متيران الأولى جون بيير كوت (1981-1982)، إحدى المحاولات التي لاقت عزوف ونكران هذه القوى، في فرنسا وفي الدول الإفريقية.

إن وتيرة التطور التي شهدها العالم في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، تؤكد على وجوب الشروع في الإصلاحات المنتظرة. والنتائج التي توصل إليها هيسيل في تقريره، تثمن الخلاصات التي كان جون بيير كوت قد سطرها ثمان سنوات قبل ذلك.[1] فالآليات المؤسساتية المقترحة تعكس حجم الرهانات التي تحيط بسياسة التعاون الفرنسية. ثم إن تقدم الديموقراطية في العالم، والتعلق بالمبادئ الكبرى التي نصت عليها الجمهورية الخامسة، تمنع المسؤولين الفرنسيين من كل مجاملة تجاه البنيات المتجاوزة للسلطة في إفريقيا، والتي تشكل فعلا حاجزا أمام التنمية.

لقد أثبتت التجربة أنه لا يمكن تسوية القضايا العالقة فقط، بإثارة النقاش حول توجهات ومضامين سياسة فرنسا في الدعم والمعونة، أو عبر إعادة توزيع إداري بسيط. إن تطور البنيات هو الأساس، والأساس هو تأقلم النظام مع الآمال والتطلعات ومع تحولات المحيط الدولي. إن تنوع المقاربة التي تميز بنية الإدارة الفرنسية في مجال التعاون، تعكس تنوع الأهداف المشرعة في سياسة التعاون. لذا، ينتهي المقرر إلى ضرورة استخلاص تركيبية، وهذه لا يمكن أن تكون إلا متطورة.

[1] J. P Cot, 1982, «Perspectives nouvelles de la coopération ». In *Monde et Cultures*, T. XLII, 3.

أكيد أن إنشاء جهاز للقرار أو التنسيق، يسجل السفير بحذر، سيهز السلوكات المحافظة، ويدفعها إلى التحصن أكثر مما يدعوها إلى الشفافية، أو يشجعها على تقريب وجهات النظر. فهامش المناورة ضيق. واستعراض مجموع سياسة التعاون يعكس ضرورة خلق مؤسسة لا تقرر. وإنما تشكل إطارا لمتابعة التفكير والتشاور حول آفاق العلاقات الفرنسية مع الدول الافريقية وباقي دول العالم الثالث، وأرضية مثلى للتوفيق بين الإمكانيات المرصدة والغايات المستهدفة، وتقدم للوزير الأول رؤيا عامة، وتسهم في التوصل إلى الحلول الأكثر ملائمة. وفي هذا الإطار يقترح هيسيل إنشاء مجلس أعلى للتعاون من أجل التنمية، يضم جميع الفعاليات الفرنسية في القطاع العام والخاص، للمساهمة في النشاط الفرنسي في الدول السائرة في طريق النمو. وتعتمد أشغال المجلس الأعلى على كتابة عامة، تسهر على تسييرها شخصية سامية، تعين بمقتضى مرسوم جمهوري، وتكون تابعة، على المستوى الإداري، لمصالح الوزير الأول.

إن ما دعا إليه ستيفان هيسيل في تقريره الذي لم ينشر، هو صياغة منظور لقضايا التعاون مع الدول الإفريقية. وهو ما سطرته دراسة أخرى، صدرت سنة بعد ذلك، أي في 1991، تحت عنوان «*تجديد التعاون الفرنسي* .

2 – 2 – 4- تقرير فيفيان وتجديد التعاون الفرنسي

يفتتح المقرر[1] دراسته بالسؤال التالي: «*لماذا أصبح شعور الإحباط يلف القائمين على سياسة التعاون في الإدارة المركزية في فرنسا، أو على أرضية الواقع في إفريقيا؟. لماذا لم تحظ هذه السياسة برضا الأطراف المشاركة، وهذا منذ ثلاثة عقود ؟*».

---

[1] A. Vivien, 1991, *La rénovation de la coopération française*. Paris, La Documentation Françaises.

لقد أصبح التعاون من أجل التنمية، في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، يتخبط في أزمة شديدة، يجيب مقرر ميزانية التعاون ألان فيفيان. وينسب ذلك إلى جسامة مشروع التعاون، وضعف الإمكانيات المخصصة له. بل، إن المقرر لا يتردد في الكشف عن علات سياسة التعاون التي انتقدتها أللجن السابقة. إذ يركز على تشتت وحدة القرار بين رئاسة الجمهورية، ووزارة الخارجية والتعاون والبرلمان، وما يترتب عن ذلك من بيروقراطية. ويسطر على عدم تجانس آليات الإدارة وقلة خبرتها وتهاونها في متابعة المشاريع، وضياعها بين الأولويات داخل دائرة النفوذ وخارجه. ويشجب سلطة البنيات التقنية، والمالية منها على الخصوص، التي تحجب باسم المصلحة العامة تنفيذ مجموعة من القرارات. وينعتها بالتقاعس في تنسيق السياسة الفرنسية مع المؤسسات الدولية. إذ كيف يعقل، يكتب ألان فيفيان، أن ندعم مجهودات صندوق النقد الدولي 'الذي يبحث معنا عن مخرج لأزمة المديونية في الكوت ديفوار مثلا، ويتم في ذات الوقت إغفال استراتيجية البنك العالمي؟ إننا لا يمكن أن نستمر في تجاهل تحولات العالم وتطلعات الشعوب إلى آليات دستورية مشروعة كالتعددية الحزبية والديموقراطية وغيرها.

إن واجب الصرامة والحزم في التعاون الفرنسي، يمنع الدوائر المسؤولة من السقوط في هذه المحظورات، كما يصفها المقرر. وتدبير المراحل الانتقالية التي تمر بها الدول الإفريقية، وتحديد مسلسل تخطيها عتبة الديموقراطية (على إثر تبني فكرة المؤتمرات الوطنية، ومطالبة الشارع الإفريقي برحيل المستبدين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة) يقتضي من الحكومة الفرنسية الإفصاح عن موقفها والإعلان بأن الديموقراطية كل لا يتجزأ. ليست هناك ديموقراطية خاصة بإفريقيا جنوب الصحراء وأخرى خاصة بأمريكا الجنوبية، يذكر المقرر. أو ديموقراطية نقبلها في نيودلهي وأخرى نرفضها في بانكوك. إننا نضيع وقتنا وطاقاتنا وإمكانياتنا المالية، يضيف ألان فيفيان، لما نومن بقدرة نظام مستبد على تعميم الحرية وتحقيق العيش الرغيد.

إن هذا التقرير مساهمة في إثراء حوار بناء حول سياسة التعاون الفرنسي الإفريقي. يقترح تخليص السلطات العمومية من تقلبات الظرفية، ومن الإكراهات الإدارية، ويعمل على ضبطها مع توجهات السياسة الحكومية. ويرمي التقرير كذلك إلى إدماج تعاون القطاع الخاص، وتعاون الجماعات والمنظمات غير الحكومية في المجهود الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تحقيق التنمية. يعني أن يكون الإنسان محور كل الانشغالات الأساسية. أي الإنسان في خدمة الإنسان.

بعد هذا الافتتاح، يشرح ألان فيفيان بأن التقرير أعد في إطار بعثة برلمانية أنشئت في الثلاثة أشهر الأولى من عام 1990، وقدمت خلاصاتها للوزير الأول ميشال روكار، في الفاتح من يوليوز من نفس السنة. وقد استمعت البعثة إلى العديد من المسؤولين والخبراء، وزارت العشرات من البلدان، وفحصت الكثير من الوثائق.

غير أن اللجنة لم تحدد لنا طبيعة مهام هؤلاء المسؤولين، ولا مرتبتهم في الهرمية الإدارية، أو تقدم جردا بيبليوغرافيا بالدراسات التي اعتمدتها. لكنها بالمقابل، حذرت من مغبة التيه في اعتبارات الظرفية وتنوع الآراء وتجاذب المؤسسات وصراع الهيئات والأشخاص، والتي تحجب عن البعثة الأهداف المنشودة.

لقد وقفت اللجنة في دراستها على الأوجه المتعددة لسياسة فرنسا التعاونية. وتمكنت من تحديدها في دول تلفها أحزمة التأثير السياسي والاقتصادي، أي داخل دائرة النفوذ؛ ودول تسعى إلى استقطابها، وتعد خارج دائرة النفوذ. وتحديدها كذلك في الطابع الثنائي أو المتعدد الأطراف، وفي الشرق والجنوب، وفي الاقتصادي والعلمي، وفي الثقافي والتقني. وميزت في هذا المشهد بين ثلاثة أطراف تتداخل فيما بينها أحيانا:

* الطرف الأول، ويتمثل في الوزارات السياسية التي تناقش سياسة التعاون وتبرمج مشاريعها وتقيم أهدافها.

* الطرف الثاني، وتشكله الآليات العمومية التي تقوم بتدبير إمكانيات التعاون.

* أما الطرف الثالث، فهي الفعاليات التي تترجم على أرض الواقع، وبمساهمة الشركاء الأجانب، أحكام سياسة التعاون.

لقد أفرز تاريخ سياسة التعاون في فرنسا، يسجل ألان فيفيان، آليات أقل ما يقال عنها أنها معقدة. أضعفت من قدرة فرنسا على التدخل خارج دائرة النفوذ. ليس لاختيارات سياسية، وإنما لرداءة المناهج، وقلة الإمكانيات التي تخصص للتعاون. علما بأن الرهانات محددة وفاصلة في هذا المجال. «*لذا، وجب علينا* يقول المقرر، *أن نتعاون مع شركائنا في الشمال. فهم قادرون ونشطاء وذوو فعالية. وأنا مقتنع من أن القرارات المستعجلة ستفرض نفسها*».

إلا أن ضعف القدرة الفرنسية على الانتشار خارج إفريقيا، لا يعني بذل المزيد من العناية الكاملة بها، لاستعادة ميزاتها مثلا. ولا يعني كذلك التحول عن السنغال والنيجر وغيره. بل إن التعامل مع دول الجنوب أولوي. وكلمة الكاتب العام بوزارة الخارجية الفرنسية، وهو يحدد مهمة البعثة، تصب في هذا السياق. يقول: «*لا يجب أن نتخلص من الجنوب، وإن كانت أكثر الإمكانيات تتجه حاليا نحو الشرق. يجب إثارة انتباه الأوربيين وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي نحو دول الجنوب. أكيد أننا نساهم جميعا في إعادة بناء النسيج الأوربي، لكن يجب أن ندعم أيضا دول الجنوب في مجهوداتها التنموية*».

ففي عام 1988 مثلا، خصصت فرنسا للمعونات العامة من أجل التنمية، ما يقرب من 0,52% من ناتجها الداخلي الخام. وقد قادتها هذه النسبة إلى احتلال المرتبة السادسة عالميا (بعد النرويج وهولندة والدانمرك والسويد وفنلندا)، والمرتبة

الأولى من بين الدول السبع المتقدمة. وبالقيمة المطلقة، أي بمبلغ 28.4 مليار فرنك فرنسي، تأتي فرنسا في الصف الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد ارتفعت هذه الحصة سنة 1989 إلى 32 مليار فرنك فرنسي، أي بنسبة 0.54% من الناتج الداخلي الخام. وتدل هذه الأرقام، حسب التقرير، على المجهودات المعتبرة التي تقدمها فرنسا في مجالات التعاون، حتى وإن لم تحقق نسبة 0.70% من الناتج الداخلي الخام، مشيرا إلى أن هذا الرقم لم يكن يتجاوز 0.36% سنة 1981.

إن هذه الأعباء المالية شرط من شروط (التضامن) لكنها أيضا استثمار في تزكية وتيرة الحضور الدبلوماسي والاقتصادي الفرنسي على الساحة الدولية. إذ يكفي أن نشير إلى المبادرات التي اتخذها الرئيس متيران في قمة الدول السبع المتقدمة بتورنتو بكندا في يونيو 1988 (إيجاد مخرج لمديونية الدول الفقيرة)، وفي قمة رؤساء دول فرنسا وإفريقيا بدكار بالسنغال في مايو 1989 (تخفيض مديونية الدول الأقل تقدما)، وفي اجتماع الدول الغنية بلارك بفرنسا في يوليوز 1989 (إنشاء مرصد للصحراء ودول الساحل).

«وإذا لم يكن هناك داعي للقلق حول مجهوداتنا في المعونات من أجل التنمية، يكتب ألان فيفيان، *أو حول عزيمة حكومتنا في الاستمرار في هذه السياسة، فإننا بالمقابل يجب أن نقلق من وضعية «أدواتنا في التعاون»، والغموض الذي يطبع تدبيرها. إن ساعة مراجعة التعاون الفرنسي الإفريقي قد دقت. كل الآليات التي ورثناها تمر بأزمة وتحتاج إلى فحص أزمة التعاون الثقافي والعلمي والتقني (...) التي تطبع نشاطنا مع أغلب دول العالم. لقد تورطنا في إفريقيا السوداء الفرنكفونية، حيث نستثمر أغلب إمكانياتنا في تقويم البنيات المفلسة، وفي إنعاش إدارة تحتضر، وفي مواجهة سياسة قروض الخزينة الموجهة لتمويل صفقات التصدير (...) دعمنا ومازلنا ندعم أنظمة سياسية واقتصادية من غير تصور، تسترت ولمدة تحت قناع المجاملة والتواطؤ. إن إعادة تكرار الأخطاء أمر يخنق الإبداع».*

وإذن ما هو الدور المنوط بفرنسا في هذه الحالة؟.

«*التعريف بالفكر الفرنسي في المقام الأول*، يجيب التقرير، *وسعيه الحثيث لفتح باب التنمية أمام بلدان العالم الثالث. ثم تقوية النشاط السياسي للدبلوماسية الفرنسية تجاه دول الجنوب، في المقام الثاني*». وأخيرا، وهذا هو العنصر الأهم، التحول عن المعونة، التي لا تعد في نظر فريق ألان فيفيان مفهوما مهما، وتركيز الجهود في المقابل على التعاون، وما يحمله هذا المصطلح من دلالات. «*فالتعاون الثنائي لم يكن أبدا قطاعا مهمشا وبعيدا عن انشغالات مجتمعنا واقتصادنا الوطني*، تورد اللجنة. *بل إن التعاون الثنائي ارتقى دوره ليصبح قاعدة للانفتاح والحركية ومساهمة كل القوى الثقافية والعلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية في فرنسا. ويجب أن يشجع هذا التعاون، ويدعم التقارب بين الفاعلين الوطنيين وشركائهم*».

إلا أن هذه المقاربة التي أوكل تنفيذها للدوائر المكلفة بالعلاقات الخارجية، أشارت كذلك إلى ضرورة اعتبار الرهان الجغرافي في التعاون الثنائي. يعني تحديد الحقوق والواجبات الفرنسية. وفي هذا الإطار، يعبر التقرير بأن «*تاريخنا وجغرافيتنا وثقافتنا ولغتنا واقتصادنا يدفعنا إلى التمسك بمجموعة من الأولويات، سطرتها خطابات المسؤولين ودراسات الخبراء. ثم إن تقليدنا الدبلوماسي يقودنا إلى الدفاع عن وتيرة حضورنا في المجالات المخلصة لنا تاريخيا، والقريبة منا جغرافيا*». وتحصرها الدراسة في أربعة مناطق:

* منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويعني بها الدول المغاربية وامتداداتها نحو الشرق الأوسط.

* إفريقيا جنوب الصحراء، وتشمل أربعة عشر دولة، تنضم في إطار منطقة الفرنك بالإضافة إلى دول فرنكفونية أخرى أو ناطقة بالبرتغالية.

* منطقة دول شبه جزيرة الهند الصينية.

* وأخيرا دول الكارايبي والمحيطين الهادي والهندي وباقي أراضي ومقاطعات ما وراء البحار.

أكيد، أن الإدارات التقنية، كالاقتصاد والمالية، والتجارة الخارجية، والصناعة، والاتصالات وباقي الفاعلين الاقتصاديين يفضلون التعامل مع الأقطاب الحديثة في عالم التنمية كآسيا الجنوبية الشرقية، ودول العالم الثالث الكبرى كنيجيريا والبرازيل. لكن امتداد شبكة فرنسا الدبلوماسية إلى كافة دول المعمور، يفرض عليها كل أشكال علاقات التعاون الثقافي والعلمي والمالي والعسكري. فقط، يجب أن يكون هذا التعاون محملا بقيم عالمية، يختم التقرير. وينبغي الدفاع عنها ونشرها كاللغة والثقافة والدور السياسي (الفرنكفونية) والمساهمة في تدبير النظام العالمي (المشاركة في مجلس الأمن بمنظمة الأمم المتحدة، وفي قمة الدول السبع..).

لقد توالت التقارير حول مسألة التعاون الفرنسي الإفريقي منذ بداية الستينيات، وركزت معظمها على ثلاثة محاور رئيسية:

* الأول، شتات المجهودات بين الدوائر المسؤولة عن التعاون، وتداخل صلاحياتها، وتنافس الإدارات، وما خلفته هذه العملية من تجاذب، نتج عنها تقسيم دائرة النفوذ الإفريقية بين جزء تابع لوزارة التعاون وآخر تابع لوزارة الخارجية.

* الثاني، اختلال ميزانية التعاون الفرنسي، وتأرجحها بين وزارة التعاون، أو كتابة الدولة في الشؤون الخارجية المكلفة بالتعاون، أو وزارة التنمية والتعاون.

* الثالث، غموض أهداف سياسة التعاون واضطرابها بين الجيو سياسي والإشعاع الثقافي والحضور الدبلوماسي والمردودية التجارية والمالية.

والواقع أن «*فرنسا لم تكن لديها سياسة واحدة، وإنما فرنسيون يديرون سياسات في إفريقيا*».[1] ولم يأخذ هؤلاء بعين الاعتبار الانتقادات والأحكام التي عبرت عنها التقارير، فأرجئت الإصلاحات. وظلت كلمة الفصل بيد الإليزيه، تعلق الأمر بتدخل عسكري، أو بإلغاء الديون، أو بمنع دراسة من الصدور، كما حصل مع تقرير كورس أيام الرئيس بومبدو، أو مع تقرير هيسيل بالنسبة للرئيس ميتران الذي رأى في اقتراح مجلس أعلى للتعاون تجاوزا لما عرف ب «وظيفة السيادة».[2]

إلى جانب هذه الانتقادات شبه الرسمية، تعرضت سياسة التعاون لانتقادات أشد من طرف الصحافة، ورجال الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمثقفين وغيرهم، تدين جهرا بهتان التضامن وضلال المساندة وعجز الدوائر المسؤولة في باريز عن إصلاح التعاون الفرنسي. وقد امتدت موجة التذمر هاته إلى العاملين في قطاع التعاون، ليعبر أحدهم، تحت اسم مستعار[3]، عن شعور الإحباط الذي انتابه، ويكتب عن أزمة مصداقية التعاون الفرنسي.

لقد اتخذت هذه الاحتجاجات شكل محاكمة حقيقية، كشفت عن خلفيات التعاون الفرنسي، وأجمعت على أنها صيغة من أجل عودة الاستعمار ليس إلا. والفصل الموالي يقربنا من هذه الصورة.

---

1 B. Cyrille (Pseudonyme), Printemps 1995, « Quand le nord perd le sud. La politique française de coopération ». In *Projet*, n °241. p.43-54.
2 F. X Vershave, (Févier 1998), «La concurrence des réseaux, ou pourquoi la République Française n'a pas de politique en Afrique ». In *Le Banquet*, 2ème Semestre, 1997, n°11. p. 75-86.
3 F. Petiteville, «Quatre décennies de coopération franco-africaine : usage et usure d'un clientélisme ». In *Etudes Internationales*, Vol 9, 9-1996. p. 571-601.

الفصل الثالث : التعاون الفرنسي الإفريقي، آراء وانتقادات

لقد تطرقنا في بداية هذا العرض إلى المواقف الرسمية للقائمين على سياسة التعاون. وفحصنا بعد ذلك المواقف شبه الرسمية للخبراء الذين انكبوا على تسطير الخطوط العريضة لهذا الطموح الكبير. الآن، نعرض في نقطة أولى لآراء وانتقادات مجموعة من المثقفين والمهتمين الذين عبروا، ومنذ مطلع الستينيات عن شكوكهم في نجاح هذا المشروع، ومازالوا كذلك إلى حد التسعينيات يعبرون عن خيبة آمالهم وآمال الدول الإفريقية في سياسة التعاون. ونعرض في نقطة ثانية لمواقف المسؤولين الأفارقة من هذه السياسة، ومواقف المسؤولين الفرنسيين من مشاكل إفريقيا، وذلك من خلال اللقاءات الذي ترعاها فرنسا في إطار القمم الفرنسية الإفريقية. وسيكون ذلك بمثابة تمهيد لدراسة بعض النماذج في العلاقات الفرنسية الإفريقية، كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا.

3 – 1 – هموم التعاون في كتابات بعض المهتمين

إن أول الصيحات التي انبرت تدين سياسة التعاون، مباشرة بعد استقلال الدول الإفريقية، كانت لمهندس زراعي مغمور، خبير في التنمية والتخطيط الفلاحي بدول العالم الثالث: روني ديمون، الذي أصدر كتابا تحت عنوان فظ وغليظ: «*إفريقيا أساءت الانطلاقة*». حذر فيه المسؤولين الأفارقة من سكرات السلطة، ومن الاقتناع فقط بالاستقلال السياسي، أو التقاعس عن السعي وراء الاستقلال الاقتصادي. وإن تساءل عن سبب تعثر إفريقيا بعد رحيل المستعمر، وتخبطها في المشاكل، فليحمل المسؤولية للأوروبيين أولا، ثم للأفارقة ثانيا.

فالأوربيون حملوا بذرة الدمار إلى إفريقيا ملفوفة في التبغ وملح البارود والأسلحة النارية والكحول.[1] وعوض إفادة الأفارقة من مزايا العربة وتقنيات الجر وكل المواد المستعملة لتحسين الإنتاج، والاستفادة في المقابل من الثروات المحلية، اتجهت أطماع الأوربيين إلى البحث عن العاج والذهب والمطاط. بل ومعاودة استغلال الرجل الإفريقي واستنزاف طاقاته، مادام أن «*وثيقة الإعلان عن حقوق الإنسان* كما صرح بذلك جول فيري أمام البرلمان الفرنسي سنة 1885، *لم تكتب من أجل السود الأفارقة*».[2] وقد ظل هؤلاء تحت نير الأشغال الشاقة إلى غاية 1946، ينتجون ما لا يستهلكون كالبن والفول السوداني والكاكاو والموز. ويستهلكون مالا ينتجون كالسكر والأسمدة.

هذا «*التطور اللامتكافئ*»[3] في المبادلات، أجهض كل محاولة للتنمية والتصنيع في الممتلكات الفرنسية ما وراء البحار سابقا، وربط آلياتها الاقتصادية والمالية بمخططات شركات المترُبول الصناعية والتجارية. وفي ذلك استمرارية لأحكام العقد الاستعماري. ويتساءل روني ديمون، ما إذا كانت تسمية السوق متناسقة مع مجال مازال حِكرا على مؤسسات ووكالات تجارية ومالية[4].

إن المعونات التي زعمت الحكومات الفرنسية تقديمها للدول الإفريقية، في إطار صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من سنة 1946، وفي إطار صندوق المعونة والتعاون ابتداء من سنة 1959، لم تعمل إلا على استدامة الطابع «*البدائي*» للاقتصاد الإفريقي القائم على الفلاحة والموارد الأولية

---

1 «Dès les premiers contacts des Européens avec la côte africaine, l'alcool a une place de choix parmi les marchandises de traite ». Cédant son territoire à Louis-Philippe en 1843, le roi d'Assainie reçoit en échange, entre autre , « six pièces d'eau-de-vie de deux cent litres et quatre caisses de liqueurs ». R. Dumont, *L'Afrique Noire est mal partie*. *Op.cit*, p. 23.

2 *Ibid*, p.24.

3 سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1980.

4 R. Dumont, *L'Afrique Noire est mal partie*. *Op.cit*, p. 37.

المستخرجة. بينما لم يحظ قطاع التصنيع بأي دراسة أو دعم كان. ومن غير مصانع، يقرر ديمون[1]، لا يمكن تحقيق أي إقلاع اقتصادي، ولا إنجاز أي تطور في إنتاجية العمل، ولا توفير أي معدات حديثة للإنتاج الفلاحي.

فالاستثمار الصناعي في إفريقيا، في منظور المسؤولين الفرنسيين، أمر ملقى على عاتق القطاع الخاص، شريطة أن يستجيب للحاجيات الضرورية للبلاد. يعني أن يتم هذا الاستثمار في إطار مخطط. والمخطط كما نعلم، لا يهدف إلى تحقيق ربح آني وبصورة أولية، الشيء الذي يخالف اعتبارات المستثمر الاقتصادية. بل إن ما ينفره أكثر فأكثر هو مستقبل الجمهوريات الفرنكفونية وسياسة التأميم التي قد يفرضها النظام يوما. ثم إن تكليف القطاع العام في فرنسا وأوروبا بتمويل مشاريع غير ذات مردودية من جهة، ودعوة الخواص لجني ثمار هذه المشاريع من جهة أخرى، موضوع قابل للنقاش. لذا، يخلص روني ديمون، إلى أن التصنيع في إفريقيا سيظل بطيئا، من دون إمدادات المال العام من إفريقيا أولا، ولكن أيضا من فرنسا وبريطانيا وأوروبا وأمريكا وروسيا. لأن هذه الإمدادات التي يقترح المهندس تقديمها على شكل قروض بفوائد ضعيفة، وليس على شكل هبات كما هو الحال مع برامج المعونات الفرنسية، سترغم المستفيدين على البحث عن المردودية، والسهر على حسن التدبير.[2]

وتعد مساهمة الإفريقي في الجهود التنموية ضرورية لحفظ كرامته على الأقل. وروني ديمون يتخذ هنا من تبريرات المسؤولين الفرنسيين مطية. ذلك أن التغطية على فكرة «المقابل» في التعاون حتمت على الرؤساء في الجمهورية الخامسة طرح مشاركة الإفريقي. لأن في غياب مشاركته، لا يمكن الحديث عن التعاون، بل عن المساندة فقط. وفي ذلك شكل من أشكال التبعية والهيمنة.

---

[1] *Ibid*, p. 84.

[2] R. Dumont, *L'Afrique Noire est mal partie. Op.cit.*, p.251.

أما بالنسبة للأفارقة، فيدعوهم روني ديمون، إلى استخلاص العبر من التجربة التاريخية.[1] فقد حان الوقت لتحليل وضعية التخلف التي تعيش إفريقيا مأساتها، واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير أسباب التنمية. لكن مع الأسف، يسجل المهندس، أن هذا الهاجس غائب في معظم البلاد الإفريقية. لذا تراه يشدد على أن الاستقلال لا يعني بالضرورة تصفية الاستعمار. وأن عملية التصفية الحقيقية والمستعجلة هي التخلص من أغلب المسؤولين الأفارقة[2] الذين حلوا محل البيض وتمتعوا بمزايا تفوق كل تقدير.[3] وقد شجعتهم المعونات الفرنسية على المزيد من التبذير والإسراف.[4]

إن الوصول الفجائي للسلطة وممارستها من غير رقابة، قلب طباع المسؤولين الأفارقة وأخل بسلوكياتهم. فأصبحت الإدارة أهم صناعة[5] - عقيمة حقا- في الجمهوريات الإفريقية. وقرب كل وزير أو مدير ديوان عناصر تنتمي إلى مجموعته القبلية أو الاثنية، من غير مراعاة للكفاءات والقدرات. واتخذت الرشوة أبعادا قياسية في الكوت ديفوار والبنين والكابون. وبدا المعطف وربطة العنق والسيارات الفارهة إحدى علامات رقي النخبة الجديدة.

«*إن البورجوازية الوطنية التي تولت السلطة بعد نهاية النظام الاستعماري*، يكتب روني ديمون مستشهدا ب: (*المعذبين في الأرض*) للكاتب فرانز فانون، *بورجوازية متخلفة. قوتها باطلة، غير موجهة نحو الإنتاج والإبداع، تهوي في مسلك فظيع. (...) التأميم بالنسبة لها يعني تحويل الامتيازات الموروثة عن المعمر*

---

1 *Ibid*, p.61.
2 *Ibid*, p.62.
3 «Aux soldes élevés s'ajoutaient parfois les belles villas, toutes meublées, sinon les palais pour les gouverneurs, la Chevrolet d'Abidjan, les Mercedes de Yaoundé, souvent renouvelées tous les six mois ». R. Dumont, *Op.cit*, p.70.
4 *Ibid*, p.68.
5 *Ibid*, p.63.

إلى الأهالي. (...) وأرباحها الطائلة لا تستثمرها، وإنما تودعها في الأبناك الأجنبية».

لقد أعقب صدور هذا المؤلَّف للمهندس الزراعي، كتابات عديدة أهمها: «L'Utopie ou la mort» سنة 1973، و«l'Afrique étranglée» سنة 1980، و«Pour l'Afrique, j'accuse» سنة 1986، وأخيرا «Démocratie pour l'Afrique» سنة 1991، طرح فيها ضرورة إعادة النظر في طريقة تقديم المعونات للدول الإفريقية. لأن محاربة الهجرة السرية للأفارقة السود مثلا، غير كاف لحماية الأراضي الفرنسية، إذا لم تقم حكومة هذه الأخيرة بالقضاء على الحاجة والفقر في الدول الإفريقية ذاتها.

لكن المعونات الفرنسية، وخلال ثلاثين سنة من علاقات التعاون، غالبا ما كان يتم تحديدها حسب توجهات المصالح الفرنسية في إفريقيا. طبعا من غير التجرإ على طرح فكرة ضرورة ترشيد هذه المعونات التي استثمرتها البورجوازية المدنية في مشاريع الأبهة على حساب تطور الزراعات المعاشية مثلا. والمسؤول الوحيد الذي حاول تكريس فكرة الترشيد تم الاستغناء عنه (في إشارة منه إلى الوزير جون بيير كوت) بإيعاز من هذه البورجوازية الإفريقية. ويقدم روني ديمون صورة عن هذا التبذير ويقول: «*في سنة* 1989 *شيد الرئيس الايفواري هوفويت – بوانيي كنسية ياموسوكرو ب:* 180 *مليون دولار. وفي* 1990، *اضطر إلى الاستعانة بالخزينة الفرنسية لتغطية رواتب الموظفين، والحصول على دعم مالي قدر ب 1.3 مليار فرنك فرنسي*». ألم يكن حريا بالزعيم الايفواري استغلال مشروع الكنيسة في مشروع آخر أجدى وأنفع؟. ألا يتحمل التعاون الفرنسي مسؤولياته في تنامي البطالة وتفاحش الفقر بالمدن والقرى؟. إن التعاون الفرنسي مازال مشبعا بروح الاستعمار.

ولقد أدان هذه الصيغة في التعاون الفرنسي مجموعة من الباحثين والمثقفين. وهذا كما أشرنا، منذ مطلع الستينيات. ففي سنة 1965، يصدر بيير جالي كتابه

«*نهب العالم الثالث*»[1]، ينتقد فيه بأسلوب شديد سياسة التعاون الفرنسي. ويعتبرها أداة للاستمرار في احتواء الأوساط الحاكمة بالدول الإفريقية ودعم سلطاتها، ومصدرا لتغطية تكاليف مشاريع الفخفخة. إن المعونات الفرنسية هي في ذات الوقت، سحابة من دخان تحجب الاستغلال الامبريالي، وضريبة تؤديها الامبريالية لتقوية هذا الاستغلال.

ولم يخالف السنغالي سالي ندانكو[2] آراء من سبقه من المحللين. فالتعاون في نظره صيغة جديدة تفتح الطريق أمام عودة الاستعمار من جديد. ذلك أن الاستقلال السياسي للدول الإفريقية لم يغير من طبيعة العلاقات التي جمعت بين المستعمرات والمترُبول سابقا. والأسس التي أقامت عليها البورجوازية الفرنسية قواعدها في البلاد الإفريقية قبل 1959 مازالت سالمة. وهذه الديمومة إحدى خاصيات الاقتصاد الرأسمالي. ويخلص ندانكو إلى القول ويكتب بأن «*تحرر إفريقيا ظاهرة تاريخية رأسمالية. تزامن فيها الصراع داخل إفريقيا مع ضرورة تأقلم السياسة الامبريالية*».[3]

يجب القول أن إفريقيا شكلت مجالا للمنافسة بين البورجوازية الاستعمارية، وبين البورجوازية الامبريالية غير الاستعمارية، كالأمريكية مثلا والألمانية الغربية التي حاولت خرق الطوق القانوني للاستعمار. ويحيلنا الباحث السنغالي في هذا الإطار على تصريح لنائب الرئيس الأمريكي ريشارد نيكسون الذي كشف سنة 1957 على النوايا الأمريكية بقوله: «*إن مصالح أمريكا في إفريقيا مهمة، وتخولها كل الحقوق للمساهمة من غير تردد في زحزحة القوى الاستعمارية*». وعلى هذا الأساس كان التعامل واجبا، والتوصل إلى صيغة جديدة في العلاقات ضروريا.

---

1 P. Jalée, 1981, *Le pillage du tiers-monde*. Paris, FM/petite collection, Maspero, (1ères éditions 1965).

2 S. N'dongo, 1976, *«Coopération »* et *néo-colonialisme*. Paris, PCM, (1ère Ed. 1972).

3 *Ibid*, p. 40.

فكانت مزاعم التعاون وادعاءات المساعدات. لكن، أي تعاون هذا الذي يخدم مصلحة طرف واحد ليس إلا؟.

صحيح أن مدغشقر مثلا استفادت سنة 1969 من قرض قدرمبلغه ب: 357 مليون فرنك فرنسي، خصص لشراء أدوات مدرسية وتجهيزات علمية. لكن، اشترط في هذه الصفقة التعاقد مع الشركات الفرنسية فقط. ووقعت جمهورية إفريقيا الوسطى اتفاقية للحصول على قرض لامس سقف 80 مليون فرنك فرنسي، وذلك لتطوير مشروع زراعة القطن، و50 مليون لمتابعة تنمية هذه الزراعة في شمال البلاد، على أساس أن تقوم الشركة الفرنسية لصناعة الخيط والنسيج بالإشراف على المشروع. أما السنغال فقد اقتسمت مع الحكومة تكاليف إنجاز محطة للبحث في السنغال. طبعا، وكالعادة عاد تسيير هذا المختبر للمعاهد الفرنسية المختصة.

«*كل هذه الأمثلة*، يكتب سالي ندانكو، *تكشف أن فكرة التعاون غائبة. فالبورجوازية الفرنسية لا تُعين*» إلا إذا كانت عوائد المعونات محملة بفوائد وأرباح. لقد قاد الخوض في مسألة التعاون الباحث السنغالي إلى الاستنتاج بأن هذه السياسة فاشلة، أنشأت فئة من الموظفين المحظوظين، مكونين في الجامعات الفرنسية، ولهم مصلحة مباشرة في متابعة التعاون مع فرنسا، وهم بالتالي، حسب منطق الأشياء، حلفاء للمصالح الاقتصادية الفرنسية في بلدانهم.

«*علينا*، يختم ندانكو، *أن نقود صراعا حقيقيا من أجل الانعتاق من سلطة الاستعمار الجديد، لننتزع استقلالا كاملا. ولن يكون صراعنا بمعزل عن باقي الشعوب الإفريقية. بل مرتبط معها ومتلاحم، حتى وإن اختلفت أشكال الصراع. لأن الهدف واحد هو القضاء على نير الامبريالية. ومن سار مع الدرب وصل*».

إيف فوش[1]، متعاون فرنسي، وواحد من الذين وقفوا على هذا الشكل «الحديث» في سياسة الاستعمار الجديد، يتساءل في كتابه الذي صدر سنة 1973 عما إذا كان استقلال إفريقيا السوداء يشكل فعلا نهاية للإمبراطورية الاستعمارية، وتحولا في مسار سياسة فرنسا الخارجية؟ وعما يمكن أن تحمله هذه الدول المتخلفة للرأسمالية الفرنسية؟.

قبل أن يجيب على هذه الأسئلة وغيرها، يستعرض فوش طبيعة العلاقات التي ربطت المستعمِر بالمستعمَر منذ 1946، والخلفيات والأبعاد التي كان النظام الاستعماري يسعى إليها من خلال إقامة مؤسسات صندوق الاستثمارات للتنمية مثلا، أو منطقة الفرنك، أو الاتحاد الفرنسي والمجموعة التي أعقبته. ويوضح أن الاعتراف باستقلال الممتلكات الفرنسية ما وراء البحار لم يحد من استمرارية صيغ الهيمنة في أشكالها الجديدة، ثقافية كانت أو اقتصادية. بل يؤكد أن الاستقلال السياسي أفرز تناقضات ومنافسات ما بين الامبرياليات الفرنسية. وستبرز هذه التناقضات في السياسة التي ستقودها بلدان السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حاليا) تجاه الدول الإفريقية. ويحيل الكاتب هنا على اتفاقيات ياوندي الأولى والثانية. لكن المنافسة لم تمنع الامبرياليات من التنسيق فيما بينها للقضاء على العناصر المناهضة للرأسمالية. ويذكر فوش بدعم الحكومة الفرنسية لنظام أحمدو أوحجو ضد القوى التقدمية في الكامرون، وفي تدخلها العسكري لإنقاذ الرئيس ليون امبا في الكابون، وفي مساندة الانفصاليين في إقليم البيافرا بنيجيريا، وفي الوقوف بجانب طومبالباي في التشاد، إلى غير ذلك من الأمثلة.

لقد طبع التدخل الفرنسي في الشؤون الإفريقية الداخلية، العقود الثلاثة الأخيرة، من 1960 إلى 1990. واتضح أن حرص الحكومة أو الحكومات الفرنسية يكمن في الحفاظ على أنظمة موالية للإمبريالية. تدعمها البورجوازية المحلية وتخدم

---

[1] Y. Fuchs, 1973, *La coopération, aide ou néo-colonialisme* ? Paris, Ed. Sociales.

مصالح الرأسمالية الفرنسية. وهنا يخلص الباحث إلى السؤال عن طبيعة المكانة التي تتربع عليها إفريقيا في مسلسل تنمية الاقتصاد الفرنسي.

ولتسليط الأضواء على هذا الموضوع، ميز إيف فوش بين مرحلتين: مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة. اعتمدت فيها فرنسا على احتياطي محميتها الإفريقية من المواد الأولية الصناعية كالبترول من الكابون، والأورانيوم من النيجر، والحديد من موريتانيا، والفوسفاط من السنغال. وكذلك من المواد الأولية الفلاحية كالقطن من النيجر ومالي، والفول السوداني من بوركينا فاسو والسنغال، والبن والكاكاو من الكوت ديفوار.

إلا أن اكتشاف بعض المواد المنجمية في الدول المتقدمة، ثم تطور مواد أخرى تركيبية، عوضت منتجات الدول الإفريقية، بل ونافست مبيعاتها في الأسواق العالمية، كالألياف الاصطناعية بالنسبة للقطن، والصوجا بالنسبة للفول السوداني، دفع فرنسا وأوروبا إلى الاستغناء تدريجيا عن المقدرات الإفريقية. وفي مقابل ذلك، سعت الامبرياليات الرأسمالية إلى البحث عن حاجياتها الفلاحية والصناعية في الدول التي وصفتها «*بالآمنة سياسيا*». وتعد هذه الخطوة بداية للمرحلة الثانية في سياسة فرنسا والاتحاد الأوروبي، حيث تراجع اعتمادها على أسواق السنغال ومالي وبوركينا فاسو وغيرها.

وقد لمسنا في محاولة الرئيس الفرنسي جسكار ديستان الذي سعى إلى الانفتاح على مجموعات غير فرنكفونية، والتقرب لاحقا من الدول العربية لتأمين حاجيات فرنسا من النفط. وهو ما حدا بالنيجر وموريطانيا وباقي دول إفريقيا الغربية إلى المطالبة بمراجعة اتفاقيات التعاون، واعتبار أسعار مستخرجاتها المعدنية، ومنتجاتها الفلاحية، مستغلة في ذلك انعكاسات أزمة البترول في بداية السبعينيات. وهذا ما ستترجمه اتفاقيات لومي لاحقا.

لقد بحث الرأسماليون الفرنسيون على مد أنشطتهم إلى المناطق التي يمكن أن يجد فيها المنتوج الفرنسي منفذا. وسارت سياسة التعاون الثنائية في هذا الاتجاه. غير أنها لم تثبت على حال. تعلق الأمر بشكلها أو بمحتواها، نظرا للإكراهات وتطورات الظرفية في نهاية سنوات الستين وبداية السبعين. ويطرح فوش عنصرا مهما في هذا الإطار، يتجلى في تلاشي حزام الامبريالية بصفة عامة. فبعد غينيا والجزائر، يأتي دور الكونغو ومدغشقر، ثم موريطانيا. بل حتى داخل الدول التي كانت فرنسا ما تزال تحتفظ فيها بموقف مهيمن، برزت قوى معادية للامبريالية، وأصبح الرأسماليون الفرنسيون يثيرون مشكل «*الأمن السياسي*»، وإمكانية قيام هذا البلد أو ذاك بالمطالبة باسترجاع سيادته على مقدراته الوطنية.

وأخيرا، ينتهي الباحث الفرنسي في دراسته إلى أن سياسة الحكومة الفرنسية في المعونة والتعاون لم تحقق هدفها، مما اضطرها إلى إعادة صياغتها مرة أولى وثانية، كما اتضح لنا ذلك من خلال التقارير التي أمرت باريز بإنجازها. فالامبريالية الفرنسية امبريالية ثانوية بالمقارنة مع الأمريكية. وهنا يتساءل فوش عما بقي من الحملة الدبلوماسية التي قادها الجنرال دوغول في أمريكا الجنوبية، دائرة نفوذ الولايات المتحدة؟. بل ماذا بقي كذلك من فكرة الحوار الثلاثي التي دعا إليها الرئيس الفرنسي جسكار ديستان؟.

ولم يغير مجيء الاشتراكيين إلى الحكم شيئا من طبيعة سياسة المعونة والتعاون. وهذه خلاصة سبق وأن طرحناها. فقد شهد عقد الثمانينيات سلسلة من الانتقادات تدين هذه السياسة، وما أشاعته ما وراء البحار من ممارسات كالرشوة والدكتاتورية والمس بحقوق الإنسان، وتحتج على ما خلفته من انعكاسات كالإفلاس الاقتصادي والتبعية السياسية. وتنعت إفريقيا بالنطيحة والمتردية والمنخنقة.[1]

[1] G. Gosselin, 1978, *L'Afrique désenchantée*. Paris, Anthropos ; J. Ziegler, 1978, *Main basse sur l'Afrique*. Paris, le Seuil ; J. C Pomonti, 1979, *L'Afrique trahie*. Paris, Hachette ; R. Dumont et M. F Mottin, 1980, *L'Afrique étranglée*. Paris, le Seuil ; Tricontinental, 1981, *La France contre l'Afrique*. Paris, Nouvelle série I-1981, PCM ; J. Giri, 1986, *L'Afrique en panne*. Pris, Karthala ; E. M'bokolo, 1980, *Le continent convoité*, Paris - Montréal, Etudes Vivantes ; J. M Ela, 1980, *Le cri de l'homme africain*. Paris, l'Harmattan.

فالمعونة، حسب سيلفي برونيل[1]، صلحت لكل الأغراض إلا لما أنشأت من أجله، أي لمحاربة الفقر. ذلك أن أقل من 5% من النفقات هي التي كانت ترصد فعلا لقطاع التنمية. أما الباقي فيخصص كعمولة للتعاقد مع الشركات الكبرى، أو لصيانة تعاون تقني عقيم. هذا إذا لم يوجه بكل بساطة إلى دعم سلطات حكومات عاجزة ومرتشية، تنهج سياسة اقتصادية قادت البلاد وتقودها نحو الإفلاس.

إن المسؤولين الأفارقة، يكتب فرانسوا مدار[2] مدينون في وجودهم السياسي إلى الحكام الفرنسيين. يقاسمونهم توجهاتهم الإيديولوجية ويتبعونهم فيها، تبعية تتضاعف وتعبر عن نفسها وترسخ جذورها على المستوى الميكرو-سياسي، بواسطة مختلف شبكات الصداقة والزبونية. وليس من السهل دوما في هذه الحالة الفصل بين من يتبع من، مادام أن الأفارقة قد أصبحوا مهرة في مناورة شفعائهم. ونماذج هؤلاء الشفعاء، أو«*السادة الأفارقة*»[3] كما وصفهم ستيفان سميث وأنطوان كلازير كثيرة ومتنوعة. فهناك المقاول بويك، والصناعي بولوري، والدركي باريل، والمحامي فيرجيس، والإعلامي بورج، والمستشار في الشؤون الإفريقية جون كريستوف متيران، الابن الأكبر للرئيس الفرنسي. والفصل بين هذه الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمر عسير، سيما وأن أبعادها متداخلة وغير محددة. ولعل هذا ما يضمن للعلاقات الفرنسية استمراريتها وديمومتها في مستعمراتها الإفريقية سابقا.

إن أحكام التقارير شبه الرسمية، وكتابات المثقفين والباحثين، لم تثر في الدوائر المسؤولة بباريز حمية مراجعة سياسة التعاون مع دول إفريقيا الغربية وباقي منطقة الفرنك، مادام أنها سياسة مهووسة، ومنذ أمد طويل، بتدبير التقريب بين

---

1 S. Brunel, 1993, *Le gaspillage de l'aide publique*. Paris, le Seuil.

2 J. F Médard, Mars 1993, « Ces Messieurs Afrique ». In *Politique Africaine*. N°49.

3 S. Smith et A. Glaser, 1992, *Ces Messieurs Afrique, le Paris village du continent Noir(1)*. Paris, Calman-Levy.

السعي في نيل الاعتراف الدولي والعمل على تجاوز جحود الرأي العام الوطني. أي بين الخطاب التنموي والمرجعية السياسية.

ويبدو أن هذه المرجعية قد لا تتغير إلا بتغيير المعادلة الجيوسياسية التقليدية التي تقوم على أن مكانة فرنسا في الساحة الدولية تمر عبر الحفاظ على دائرة نفوذ إفريقية. وسنلمس ذلك في الطريقة التي ظلت فرنسا ترعى فيها دول إفريقيا الغربية في حظيرة القمم الفرنسية الإفريقية. إلا أن تبدل المعطى الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، في السنين الأخيرة، كان غاية في الأهمية. ووجد التعاون الفرنسي نفسه أمام ضرورة تقييم الحصيلة، أي كلفة التعاون ومزاياه. وهي معادلة لم تعد البتة منسجمة مع الوضع القائم في المنطقة، والذي عمر أكثر من ثلاثين سنة.

3 – 2 – المؤتمرات الفرنسية الإفريقية. مواقف ومواقف مضادة

لقد اعتمد الرؤساء الفرنسيون في تسطير علاقات الدعم والمعونة مع الجمهوريات الفرانكفونية في غرب إفريقيا، على قنوات واضحة كاتفاقيات التعاون الثنائية المبرمة بين الطرفين في مطلع الستينيات، والمعدلة في السبعينيات؛ أو على أجهزة رسمية بارزة كالكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية في عهد الجنرال دوغول أو الخلية الإفريقية في عهد متيران؛ أو على قنوات شكلية أو ما نُعت سماجة «*بالسياحة الدبلوماسية*» .[1] يعني الزيارات المتبادلة بين القادة الفرنسيين والأفارقة، رسمية كانت[2]، أو خاصة. وأخيرا، على العلاقات الشخصية التي جمعت بين هؤلاء وأولئك، قبل الاستقلال وبعده.

---

[1] M. Merle, «La politique africaine dans la politique étrangère générale de la France». In *La politique africaine du Général de Gaulle*. *Op.cit*, p.149.

[2] في إفريقيا الغربية حظي الرئيس الإيفواري هوفويت ـ بواني ونظيره السنغالي سيدار سنغور بزيارتين رسميتين لفرنسا. وتمت بالنسبة للرئيس الطبيب: ما بين 7 و10 يونيو 1961، وما بين 3 و5 مايو 1976. أما بالنسبة للرئيس الشاعر فقد تمت: ما بين 19 و22 أبريل 1961، وما بين 22 و23 مايو 1978. أنظر: B. Nouaille-Degorce, *La politique française de coopération. Op.cit*, p. 153.

« *ولتهيئة المجال لتعاون مباشر بين فرنسا وممتلكاتها الإفريقية المستقلة حديثا* » ثم «*لإنشاء مجموعات قائمة على الصداقة والتعاون، بقيادة فرنسا*»[1]، نظم الجنرال دوغول لقاءات سنوية في باريز، حضرها تقريبا كل رؤساء دول إفريقيا الغربية لتدارس قضايا التعاون وتبادل وجهات النظر حول مستجدات الساعة. ولم تكن هذه اللقاءات تتم حول محور معين أو بهدف إنشاء تجمع ما، على الرغم من المحاولات التي قام بها بعض المسؤولين الأفارقة.

يجب القول أن الجنرال دوغول كان قد تحفظ كثيرا من اقتراحات بعض هؤلاء القادة، أمثال السنغالي سيدار سنغور والنيجيري حماني ديوري، التي كانت ترمي إلى إنشاء تجمع فرنسي إفريقي قائم على الفرانكفونية[2]، وذلك حتى لا تنعت سياسته في التعاون بالاستعمار الجديد.

كان يجب انتظار مجيء جورج بومبدو، ليتم التأسيس الفعلي لهذه اللقاءات التي ستنطلق مع الندوة الأولى لرؤساء الدول الفرانكفونية (وهذه هي التسمية الأولى) في باريز بتاريخ 13 نوفمبر 1973. ولم يفت الرئيس الفرنسي آنذاك التنويه، في خطابه الافتتاحي، بمبادرات القادة الأفارقة، لما صرح بأن «*فكرة قمة فرانكفونية ترجع إلى سنوات خلت. بعضكم أيها السادة الرؤساء، كان قد طرح في مناسبات عديدة ضرورة إقامتها* ».[3] إلا أن هذه القمة، وإن عقدت تحت شعار

---

[1] Ch. de Gaulle, *Mémoires d'espoir*. T.I. *Op.cit*, p.44.

[2] وفي هذا الصدد كتب الرئيس السنغالي سيدار سنغور يقول:

«Paradoxalement, la France a été culturellement colonisée par ses anciennes colonies, mais auparavant, elle aura été le levain à faire resurgir les anciennes civilisations exotiques par la greffe du rameau français. La France aura permis aux arabes d'être plus arabes, comme aux nègres d'être plus nègres. Mais il s'agit, en cette deuxième moitié du XX siècle, d'un arabisme ouvert, d'une négritude ouverte ». Cité par B. Dorin, Septembre 1977, «La francophonie et l'Afrique ». In *Administration*, n 97.

[3] «Il est normal que le fait de parler une même langue et le rapprochement de cultures différentes facilitent la compréhension et créent des liens particuliers et durables (...) si l'appartenance à la francophonie et la zone franc sont en même temps des motifs et des

الفرنكفونية، فإن الرئيس بومبيدو خرج عن هذا الإطار وناقش بصورة عامة المشاكل التي تطرحها آليات وفعاليات التعاون، مؤكدا على رغبة الجميع في التضامن خلال هذه الفترة التي يشهد فيها السلم العالمي تهديدا حقيقيا (مشيرا في ذلك إلى الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1973).

ما ينبغي التركيز عليه هنا، هو أن الندوة عقدت في ظروف كانت فيها العلاقات الفرنسية الإفريقية قد وصلت إلى حافة التردي. وقد تطرقنا في السابق إلى فشل سياسة التعاون، ومطالبة الجمهوريات في غرب إفريقيا بإعادة النظر في اتفاقيات التعاون، في ظل محيط دولي محمل بأزمة نقدية وطاقية عالمية. وهو ما أثر من دون شك على طبيعة الاجتماعات وجدول أعمالها، يكفي أن نستعرض المحاور التي تطرقت إليها القمم الفرنسية الإفريقية اللاحقة لنقف على الأولوية التي حظيت بها القضايا الاقتصادية. فقد خصصت قمة بانكي (جمهورية إفريقيا الوسطى) سنة 1975 مثلا اجتماعها لتدارس مشاكل النظام الاقتصادي الدولي، وعنيت قمة باريز سنة 1976 بالبحث عن سبل التنمية الإفريقية، وقمة كينشاسا (الزئير) سنة 1982 بالحوار بين بلدان الشمال والجنوب، وقمة بوجمبورة (بورا ندا) سنة 1984 بالاكتفاء الذاتي الغذائي.

صحيح أن بعض القادة الأفارقة[1]، أرادو لهذه « *اللقاءات العائلية* »[2]، أن تكون هيئة اقتصادية، أو هيئة سياسية عسكرية، أو حسب سيدار سنغور مجموعة

---

expressions de la solidarité qui nous unit, les accords constituent le moyen de la mettre en œuvre ». G. Pompidou, *Entretiens et Discours*. T.II. *Op.cit*. p.217-221.

[1] وفي هذا الإطار يصرح الرئيس بومبيدو:

«Le président Diori nous a proposé de créer une zone de solidarité pour le développement et de la doter des moyens de concertation nécessaires au niveau des ministres et des chefs d'Etats, c'est un effort de réflexion qui peut être fructueux ». G .Pompidou, *Entretiens et Discours*. T.II. *Op.cit*, p. 219.

[2] D. Domergue–Cloarec, *La France et l'Afrique*. *Op.cit*. p. 90.

سياسية – ثقافية.[1] لكن الرئيس الفرنسي جسكار ديستان الذي واصل سيرة سلفه، وتبنى هذه المبادرة ليجعل منها أداة فعالة في سياسته الخارجية، لم يكن يرغب لهذه القمم أن تكون أكثر من إطار عادي لاجتماع تتدارس فيه الجوانب الاقتصادية وعلاقات التعاون الفرنسي الإفريقي. يعني «*قمة من غير سلطة*» و«*قطبا لمد أحزمة التأثير الفرنسي*»[2] ليس إلا. فمؤتمرات القمة التي أصبحت تعقد سنويا، وبالتناوب، مرة في فرنسا وأخرى في إحدى الدول الإفريقية، لا تقرر، بل توجه وتسطر الخطوط العريضة.

غير أن ارتفاع نسبة مشاركة الدول الإفريقية في هذه المؤتمرات لم يكن من دون تأثير سياسي[3] على تطور حل المشاكل التي كانت تتخبط فيها القارة السمراء. فقمة كينشاسا التي جمعت في أكتوبر 1982 ما يقرب من 37 دولة إفريقية، أي أكثر من نصف الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، وهذا رقم قياسي، كانت مناسبة لتجديد اللقاء بين هذه الدول التي قاطعت قمة طرابلس بليبيا في غشت من نفس السنة. بل وأعادت قمة كينشاسا اللُحمة للجامعة الإفريقية، بعد أن كانت على وشك التصدع، نتيجة لتباين الرؤى بين الدول التقدمية وأخرى المعتدلة حول مشكل الصحراء المغربية. وهو الأمر الذي تنبه إليه الرئيس متيران، ودفعه إلى الكشف عن موقف فرنسا معلنا أن «*القمة الفرنسية الإفريقية ليست مؤسسة ولا منظمة، ولا ترمي إلى الإنابة عن أحد، وخاصة عن منظمة الوحدة الإفريقية. ليست لدينا الوكالة ولا النية في القيام بذلك*» .

---

1 J. L Dagut, 1980, «Les sommets franco-africains. Un instrument de la présence française ». In *L'Année Africaine*. p.304-325.

2 *Ibid,*

3 عن مشاركة الدول الإفريقية، يمكن أن نرصد تزايد عنايتها بالقمم الفرنسية الإفريقية من خلال الأرقام التالية: 1973: 11 دولة مشاركة؛ 1976: 20 دولة؛ 1980: 25 دولة؛ 1981: 32 دولة؛ 1982: 37 دولة؛ 1986: 39 دولة؛ 1990: 36 دولة.

إن هذه المساهمة المكثفة للدول الإفريقية، ناطقة بالإنجليزية كانت أو بالبرتغالية أو بالإسبانية، أو حتى بالعربية لاحقا، فتحت الباب أمام القارة السمراء لتفعيل العلاقات المتعددة الأطراف مع السوق الأوروبية المشتركة. وتجسد ذلك في قمة كيكالي (رُواندا) سنة 1979 التي انعقدت تحت شعار: العلاقات الأوربية الإفريقية وتوسيع الآفاق التجارية بين الطرفين، وذلك بالتوقيع على اتفاقية لومي. وطورت قمة نيس 1980 فكرة الحوار الثلاثي بين أوروبا وإفريقيا إلى جانب الدول العربية. وهي الفكرة التي دعا إليها جسكار ديستان. ويصرح في هذا الإطار بأن *«فرنسا لن تحصر جهودها في تقديم المعونات، بل تسعى إلى إشراك أكبر عدد من الدول. وستكون الناطق الرسمي باسم إفريقيا والمدافع عن مصالحها لدى شركائها الأوروبيين ومختلف الدول المصنعة»*. لكن دول إفريقيا الغربية وحتى الاستوائية، لم تكن تر بعين الرضا هذا الانفتاح الفرنسي على مجالات غير فرنكفونية. لأنه يتراجع بالعلاقات التقليدية بينها وبين المترو بول إلى مستوى أدنى. والسؤال المطروح هو، هل كان بإمكان باريز تجاوز الإطار الفرنكفوني؟.

لم تكن لباريز الإمكانيات المادية للاستجابة لهذا الطموح، يكتب أستاذ العلوم السياسية ألفريد كروسير.(1) ففرنسا، وحدها، لم تكن قادرة على معالجة المشاكل الكبرى للعالم الثالث. لذا، بات دورها يقتصر على التدخل في دول الإمبراطورية الاستعمارية سابقا. ثم إن علاقاتها مع نظام بريتوريا العنصري، وتدخلاتها العسكرية لإنقاذ أنظمة مستبدة ومرتشية، كالزئير وجمهورية إفريقيا الوسطى، قلص من هامش المناورة لديها.

لذلك، فالتحولات الاقتصادية التي شهدها عقد الثمانينيات وما واكبها من تنافسية وتحديث، قاد فرنسا إلى تحجيم أجنحة السخاء في سماء المعونات المخصصة

---

[1] A. Grosser, *Affaires extérieures. Op.cit*, p. 265.

للدول الإفريقية.[1] وقد خيم هاجس تراجع الدعم الفرنسي، وانفتاح السوق الأوربية المشتركة، على أشغال قمتي أنتيب سنة 1987 والدار البيضاء سنة 1988 التي خصصت جدول أعمالها للمديونية الإفريقية، وإمكانية إلغاء ثلثها بالنسبة للدول الأكثر فقرا من طرف الدول المصنعة، ولمشكل انهيار أسعار المواد الأولية.

لقد عقدت فرنسا والدول الإفريقية من سنة 1973 إلى غاية 1990 ستة عشر مؤتمرا، نحاول فيما يلي أن نستعرض الأهداف التي سطرتها هذه القمم والنتائج التي توصلت إليها.[2]

*** القمة الفرنسية الإفريقية الأولى، باريز، 13 نوفمبر 1973**

شعار القمة: صيغة جديدة للحوار

الدول المشاركة: إحدى عشر دولة، (منها سبعة رؤساء دول وأربعة وفود وزارية).

انعقدت أول قمة فرنسية إفريقية بباريز في 13 نوفمبر 1973، برئاسة جورج بومبيدو.[3] ووصف المحللون السياسيون هذه الندوة "بالتاريخية"، وذلك بعد أن بلغت العلاقات الفرنسية الإفريقية حدها الأدنى من التواصل، في وقت كان فيه الجنرال دوغول قد رحل عن الساحة السياسية، وقامت الدول الإفريقية تطالب بإعادة النظر في اتفاقيات التعاون الموقعة سنة 1960.

---

[1] M. Beaud et Ch. Comeliau, *L'expérience socialiste en France. Op.cit*, p.209.

[2] واعتمدنا في ذلك على دراسة أنجزتها وزارة التعاون الفرنسي سنة 1994، تحت عنوان:
1994, « Les dix-sept premières conférences des chefs d'Etat de France et d'Afrique » Historique. Sommets franco-africains. Paris. Ministère de la Coopération.

[3] عن مبادرة رئيس الدولة النيجيرية يقول الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو:
«Je tiens à rendre hommage à l'action de monsieur le président de la République du Niger qui s'est vu confier par ses paires le mandat de promouvoir cette rencontre et dont la mission a été couronnée de succès ». Allocution prononcée lors de la réunion des chefs d'Etats à Paris. G. Pompidou, *Entretiens et Discours. Op.cit*, p.216.

لقد تراجعت إفريقيا الغربية من سلم الأولويات في سياسة فرنسا الخارجية، وفقد التعاون الفرنسي الإفريقي أنفاسه تحت ثقل الروتين الإداري، وحجم الأزمات الدولية السياسية والاقتصادية (الحرب العربية الإسرائيلية وارتفاع أثمان البترول وانهيار الدولار). «*فكان لا بد من وقفة تعيد الروح لدور فرنسا التاريخي في المنطقة* »[1]، وتوحد بين المجموعة الفرنكفونية[2]، وتؤسس بالتالي لحوار جديد في إطار لقاءات سنوية، لا ترتبط بحدث معين ولا بإطار منظم[3]. بل شعارات عامة وتفاهم مبدئي.

*** القمة الفرنسية الإفريقية الثانية بانكي (جمهورية إفريقيا الوسطى)، 8/7 مارس 1975**

شعار القمة: النظام الاقتصادي الدولي الجديد

الدول المشاركة: خمسة عشر دولة، (تسعة رؤساء دول وستة وفود وزارية).

لقد عبرت الوفود العديدة التي حضرت المؤتمر عن رغبتها في السير قدما نحو حل المشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية، كل وحسب الخصوصيات التي تميزها. وركزت بالأساس على انفتاح اقتصاد الدول الحبيسة، ومحاربة الجفاف، والتصدي للكوارث الطبيعية، ثم النظر في مستقبل الفرنكفونية. وفي هذا الإطار صرح الرئيس الفرنسي الجديد جسكار ديستان: «*إذا كنا مجتمعين ها هنا، فلأننا*

---

1 « Nous avons des affinités qui tiennent à la rencontre de nos civilisations et au même héritage culturel.. le poids de tradition et une certaine propension naturelle de nos esprits». G. Pompidou, *Ibid*, p. 217.

2 «Notre réunion exprime la solidarité qui continue de nous unir au terme de cette période décisive ». G. Pompidou, *Ibid*.

3 «Je crois un bon signe que le besoin de tenir cette conférence des Chefs d'Etat pleinement souverains, soucieux d'assurer de concert les progrès de leurs pays, ait été ressenti plus de douze ans après votre accession à l'indépendance ». G. Pompidou, *Ibid*.

اتفقنا على ضرورة معالجة المشاكل التي تهمنا ، وميزة اجتماعنا أنه لا يندرج في إطار مؤسساتي ». وللتأسيس لهذه اللقاءات، تقرر أن يعقد المؤتمر بشكل سنوي، وبالتناوب، مرة في فرنسا وأخرى في إفريقيا. وعبر فاليري جسكار ديستان عن رغبته في توسيع قاعدة المشاركة إلى دول أخرى غير فرنكفونية.

*** القمة الفرنسية الإفريقية الثالثة باريز، 10 /11 مايو 1976**

شعار القمة: الأولوية للتنمية

الدول المشاركة: عشرون دولة، (تسعة رؤساء وإحدى عشر وفدا وزاريا)

لقد ركز مؤتمر باريز، خلافا لما جرى في الاجتماعات السابقة، على البحث عن أسباب التنمية، وذلك بمعالجة أربعة محاور، حددها المقررون في: التضخم، والنظام النقدي الدولي، وتوفير المعونات من أجل التنمية، وأخيرا الدعوة إلى الحوار بين الشمال والجنوب.

واقترح جسكار ديستان في هذا الصدد تأسيس صندوق خاص بتنمية إفريقيا تشرف الدول المصنعة على تدبير أمره، سيما تلك التي كانت لها علاقات تاريخية مع بعض أقطار القارة. ويمكن أن تنضم إليها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد حُددت ودائع الصندوق الأولية في خمسة مليار فرنك إفريقي.(1) وتشمل مدارات التدخل للصندوق قطاعات تنموية عديدة، تخص الانفتاح الطرقي والسككي للدول الحبيسة التي لا تتوفر على منافذ بحرية.

---

[1] وعن هذا الصندوق يقول جون لوك داكو أنه يكتسي أهمية معنوية، لأنه نتاج مباشر للمؤتمرات الفرنسية الإفريقية.

J.L Dagut, 1980, «Les Sommets franco-africains ». In *L'Année Africaine*. p. 304/325.

غير أن اقتراح جسكار ديستان لم يلق التجاوب الكافي.[1] مع ذلك، أبرمت فرنسا في دجنبر 1979 اتفاقية مع بريطانيا وكندا وألمانيا وبلجيكا لتحديد المساهمة في التنمية في إطار «*العمل التشاوري من أجل تنمية إفريقيا*».[2]

*** القمة الفرنسية الإفريقية الرابعة دكار(السنغال)، 20/ 21 أبريل 1977**

شعار القمة: *تصاعد وتيرة الأزمات في إفريقيا*

الدول المشاركة: عشرون دولة، (إحدى عشر رئيس دولة وتسعة وفود وزارية).

لقد انكب المؤتمر على دراسة ما أسماه الرئيس الفرنسي: «*بتصاعد وتيرة الأزمات في إفريقيا*». وخيم على أجواء أشغاله موجة من القلق على إثر تنامي المد السوفيتي المفاجئ في إفريقيا جنوب الصحراء، والمقاومة العنيدة التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها للقوات المناهضة لموسكو. وقد صرح الرئيس الفرنسي في هذا الإطار «*بأننا نعاين، ومنذ سنوات، تنامي بؤر التوتر في إفريقيا. وهذا يقلقنا. فتعدد الصراعات التي سمحت للبعض بالتوسط بين الأفارقة قادت إلى التشبث بمواقف إيديولوجية جرفت إفريقيا في متاهة، كانت في غنى عنها*». ولتبرئة الموقف الفرنسي من الدعم اللوجيستي التي قدمته لنظام الزئير في إقليم شابا، أعلن جسكار ديستان: «*لكل دولة إفريقية الحق في حماية وحدتها الترابية، كيفما كانت مواقفها السياسية*» ولزرع الاطمئنان بين الأفارقة أضاف يقول: «*في هذه القارة، قارتكم، تبدو لنا طريق واحدة وممكنة هي تلك التي تحفظ إفريقيا للأفارقة*».

غير أن مشاكل الأمن والاستقرار لم تمنع المؤتمرين من مناقشة القضايا الاقتصادية كالتضخم العالمي وانهيار أسعار الصرف ومستقبل الحوار بين الشمال

---

[1] S. Cohen et M. C Smouts, *La politique extérieure de Giscard d'Estaing*. *Op.cit*, p. 300 et s.

[2] Acda : *Action Concertée pour le Développement de l'Afrique*.

والجنوب. وقد أكد المشاركون أن المعركة الوحيدة التي يمكن أن تقوم في إفريقيا هي معركة التقدم والسلم والوحدة والتعاون.

*** القمة الفرنسية الإفريقية الخامسة باريز، 22/ 23 مايو 1978.**

شعار القمة: الأمن والتنمية.

للمرة الأولى يضطلع وزراء الشؤون الخارجية بمهمة تحضير مؤتمر رؤساء دول فرنسا وإفريقيا وتاريخ انعقاده، وقد تم ذلك في 12 و13 ماي بالعاصمة الفرنسية.

الدول المشاركة: إحدى وعشرون دولة، (ستة عشر رئيس دولة وخمسة وفود وزارية).

لقد أدرك المشاركون المجتمعون حول الرئيس الفرنسي حجم الاضطرابات التي تعصف بإقليم شابا بالزئير. لذا، كانت لمشاكل الأمن في إفريقيا وانعكاساتها على التنمية وزن أكبر في أشغال الجلسات العامة. ولم يكن إقليم شابا وحده يشتعل. بل كانت هناك مناطق أخرى في إفريقيا تعاني من التمزق كالصحراء المغربية، والقرن الإفريقي، وتشاد، مما دفع الرئيس الفرنسي إلى الإعلان «*بأن المؤتمرين يرفضون سياسة الكتل التي تمزق إفريقيا*» . ويخاطب الأفارقة قائلا: «*إن طموح فرنسا كان دائما هو تنسيق سياستها مع سياستكم. لندافع جميعنا عن مصالحنا المشتركة*». من جهته، وباسم الدول الإفريقية، أدان الرئيس الطوغولي الجنرال أياديما «*العنف والتدخل الشرس للقوى الأجنبية في سيادة الدول الإفريقية*». *وطالب* «*بالحق في الأمن. لأنه وحده من يضمن تحقيق التنمية*». وقد أسفرت أعمال المؤتمر على النتائج التالية:

* تأسيس لجنة للدراسة، أسندت رئاستها لوزير خارجية السنغال، مكونة من خمسة خبراء يشرفون على إنشاء بنية تضم رؤساء وحكومات الدول الفرانكفونية.

* تقديم هبات مالية فرنسية استثنائية لمحاربة الجفاف، قدرت بستين مليون فرنك فرنسي. وسيرتفع هذا المبلغ إلى مائة مليون فرنك سنة 1979.

* وأخيرا، قرار فرنسا بالرفع من الإمكانيات المالية لصندوق المعونة والتعاون. وهي إمكانيات موجهة بالأساس للدول الأكثر فقرا.

*** القمة الفرنسية الإفريقية السادسة كيكالي (رواندا) 22/21 مايو 1979**

شعار القمة: العلاقات الأوربية الإفريقية

الدول المشاركة: اثنان وعشرون دولة، (ثلاثة عشر رئيس دولة وتسعة وفود وزارية من بينها، وزير خارجية ليبيريا الذي ستراس بلاده منظمة الوحدة الإفريقية في يوليوز 1979، والمغرب ممثلا في شخص أحمد السنوسي، وزير سابق. حضور المغرب كان غير مرتقب، سيما وأن قضية الصحراء المغربية ما زالت لم تجد بعد طريقها نحو الحل النهائي).

إذا كان مؤتمر كيكالي قد مر في جو أفضل نسبيا من سابقيه اللذين تميزا بالتوتر على إثر الاضطرابات التي اندلعت في إقليم شابا بالزئير، فإنه كان عرضة مع ذلك لبعض الأحداث:

* الأول، وتمثل في انسحاب الوفد التشادي برئاسة الجنرال دجوكو، نائب رئيس الحكومة المؤقتة في نجامينا التي لم تحصل بعد على اعتراف باقي الحكومات الإفريقية.

* الثاني، وبرز في قضية بوكاسا رئيس جمهورية إفريقية الوسطى، والتصريح الذي أدلى به سفيره المستقيل في باريز، حول المجازر التي ارتكبت في حق الأطفال بالجمهورية، مؤكدا بذلك ما جاء في تحقيق منظمة العفو الدولية. وعلى

هذا الأساس تقرر في قمة كيكالي إنشاء لجنة تحقيق، مكونة من ممثلين عن خمسة دول إفريقية وهي: الكوت ديفوار والسنغال والطوغو وليبيريا وروان‍دا.[1]

إلى جانب ذلك ناقشت الندوة المشاكل الأمنية. وقد ميزت فيها بين ثلاثة محاور:

* المحور الأول: تعزيز عملية التضامن الفرنسي الإفريقي.

* المحور الثاني: إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأنظمة العنصرية في إفريقيا الجنوبية.

* المحور الثالث: التوقيع على اتفاقيات جهوية تنص على عدم الاعتداء.

وكالعادة، تطرقت القمة إلى المشاكل الاقتصادية والتنموية[2]، وإلى العلاقات الأوربية الإفريقية. وقد تزامنت أشغال هذه القمة مع انعقاد المؤتمر الخامس للأمم المتحدة حول التجارة والتنمية بمانيلا، الذي انكب على إعداد أرضية للحوار بين الشمال والجنوب، وتجديد أحكام اتفاقية لومي. وفي هذا الإطار، دعت القمة فرنسا إلى ترجمة انشغالات دول إفريقيا والكاريبي والهادي تجاه شركائها في السوق الأوربية المشتركة والدول الصناعية الأخرى.

وأخيرا، وبإجماع المشاركين في قمة كيكالي، اجتمع جسكار ديستان رئيس الدورة آنذاك للسوق الأوربية المشتركة برئيس منظمة الوحدة الإفريقية السوداني

---

[1] وفي هذا الإطار يكتب جون لوك داكو:

«Les Sommets franco-africains ayant pris progressivement une certaine envergure, ont ainsi évolué en instance internationale de légitimation». J. L Dagut, 1980, « Les Sommets franco-africains. Un instrument de la présence française en Afrique ». In *l'Année Africaine*. p. 304 – 325.

[2] «En 1979, le président français annonce une remise de dettes publiques de l'ordre de 630 millions franc français, en même temps que la décision de contribuer au capital de la Banque Africaine de Développement pour un montant de 500 millions de franc français ». *Ibid*, p. 318.

الجنرال جعفر النميري، وعبر له رسميا عن إمكانية عقد "قمة أوروبية – عربية – إفريقية".

*** القمة الفرنسية الإفريقية السابعة نيس (فرنسا)، 9/8 مايو 1980**

شعار القمة: الحوار الثلاثي

الدول المشاركة: خمسة وعشرون دولة، (خمسة عشر رئيس دولة وعشرة وفود وزارية). وقد حضر المغرب والصومال بصفة مراقب. وتم الإعداد للمؤتمر في باريز من طرف وزراء الشؤون الخارجية يومي ثالث ورابع أبريل 1980.

لقد افتتحت القمة الفرنسية الإفريقية السابعة أشغالها بمدينة نيس بفرنسا في أجواء خيمت عليها تداعيات الأزمة التشادية. وقد شاب التصريح الرسمي لنائب رئيس حكومة الاتحاد الوطني لتشاد الملازم كاموكي، والتصريح المضاد لحسين هبري، غموض وتناقضات بخصوص الوضعية في المنطقة.

لكن الموضوع الذي شغل المؤتمرين في نيس هو: أولا، البحث عن حل تقني ومالي يمكن اثنا عشر دولة إفريقية فرانكفونية من تجاوز المضاعفات التي خلفتها أزمة البترول. إذ ارتفعت فاتورة النفقات المخصصة للطاقة إلى 243 مليار فرنك إفريقي سنة 1980، عوض 25 مليار سنة 1973. وثانيا، تغطية النقص الغذائي المسجل في العديد من دول القارة، وخاصة منها دول الساحل التي عانت مدة من آفة الجفاف. وتورد بعض الإحصائيات أن ثلاثة من دول الساحل فقط استطاعت سنة 1979 تجاوز الحد الغذائي الأدنى المحدد في 2200 وحدة حرارية للفرد في اليوم.

وقد اقترحت فرنسا حلولا لهذه المشاكل الإفريقية، في إطار العمل التشاوري من أجل التنمية الإفريقية (ACDA) التي وازنت بين اقتراحات ستة دول مؤسِّسة (فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، وبلجيكا)، وبين الأولويات التي حددتها الحكومات والهيئات الدولية الإفريقية.

لكن العروض التي سرقت الأضواء من القمة الفرنسية الإفريقية، هي تلك التي ناقشت مسألة الحوار الثلاثي[1]، وخلصت إلى أن مراميه تقضي بتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية، والدول العربية المصدرة للبترول، والدول الأوروبية المتقدمة، وأيضا إلى رسم معالم بعد ثقافي وتشاور دائم بين هذه الحضارات الثلاث.

*** القمة الفرنسية الإفريقية الثامنة باريز، 4/3 نوفمبر 1981**

شعار القمة: التضامن والتنمية

الدول المشاركة: إثنان وثلاثون دولة، (عشرون رئيس دولة وإثنا عشر وفدا وزاريا).

لم يسبق لقمة فرنسية إفريقية أن جمعت، قبل هذا التاريخ، هذا العدد من المؤتمرين، يمثلون مختلف الجهات، وينطقون بمختلف اللغات: فرنسية وإنجليزية وبرتغالية وإسبانية، بل وحتى العربية. ولا شك أن وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم بقيادة فرانسوا متيران، لأول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة، هو من دفع الأفارقة للحضور بكثافة إلى باريز لجس نبض قيم اليسار الفرنسي وسبر سياسته الإفريقية. ويبدو أن الرئيس الفرنسي قد أدرك أبعاد هذا التجمع، وأعلن في نبرة مطمئنة بأن: «*فرنسا ستستمر في تقديم العون للدول الإفريقية، طبعا لما ينسجم هذا العون مع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية، ومع ضمان الوسائل التي تصون سيادتكم. وأعتقد أن في ظل هذه الشروط سيكتسي مبدأ عدم التدخل كل دلالاته*».
وعبر عن قناعته بأن: «*حل مأساة التخلف (في إفريقيا) لا يمر عبر قيام زراعات*

[1] وفي هذا الصدد يعلن الرئيس الفرنسي جسكار ديستان:
« Dans une conjoncture de plus en plus troublée, le resserrement de la solidarité franco-africaine, avant-garde de resserrement de la solidarité de l'Europe et l'Afrique, et je le souhaite également, les pays arabes, représente pour chacun de nos Etat un atout de progrès ».

أو صناعات تصديرية مبنية على تقنية غير متأقلمة مع المحيط الإفريقي، وموجهة بالأساس نحو الدول المتقدمة». «*إذ بدل التركيز على الرأسمالية التجارية التي تسهر على تنظيمها الشركات متعددة الجنسيات*، يضيف متيران، يجب *العناية بالتنمية الفلاحية والصناعية، وتقييم الموارد البشرية والطبيعية، والبحث عن تحقيق الحاجيات الأساسية للساكنة الإفريقية*».[1]

ولا غرابة إذا اعترف الرئيس الإيفواري هوفويت – بوانيي، عميد الحكام الأفارقة، في كلمته بأن المسؤول الفرنسي «*ميال للتعاطف مع إفريقيا*»، مؤكدا أن «*حماس اهتمامه بدول العالم الثالث لم يخفت أبدا*». فالرجلين، للإشارة جمعتهما علاقات صداقة قديمة وتاريخ سياسي طويل، سنأتي على ذكره في الباب الثالث من هذه الدراسة.

لقد ناقش المؤتمر مشاكل تشاد، وناميبيا، والصحراء المغربية، إلى جانب الإكراهات التي تعيق سير النمو في الدول الإفريقية. وصرح الرئيس متيران في هذا الإطار: «*إننا نرفض الأنانية والنظرة الضيقة التي تقوم على «كل نفس بما كسبت.. والسوق للجميع*». «*إن ندع الشمال والجنوب لقانون السوق، يعني أننا ندع الأقوياء يفرغون جام أزماتهم على الضعفاء*». إن الدور المنوط بفرنسا هو «*بذل المزيد من الجهود لموازنة الاقتصاد العالمي*». وعلى هذا الأساس أكد الرئيس الفرنسي للمؤتمرين أن المعونات الفرنسية سترتفع، خلال بضع سنوات، إلى 0.70 % من الناتج الوطني الخام، ستخصص 0.15 % منه للدول الأقل تقدما.

---

[1] أنظر تحليل هذا الخطاب في مقال:
J. F Medard, Février 1982, «La Conférence de Paris (3-4 novembre 1981) : le changement dans la continuité ». In *Politique Africaine* n° 5. Pp.28-34.

*** القمة الفرنسية الإفريقية التاسعة كينشاسا (الزئير)، 9/8 أكتوبر 1982**

شعار القمة: *حوار شمال – جنوب في مواجهة الأزمة.*

الدول المشاركة: سبعة وثلاثون دولة، (تسعة عشر رئيس دولة وثمانية عشر وفدا وزاريا).

لقد حطم المؤتمر الثامن لرؤساء دول فرنسا وإفريقيا (وهي التسمية الرسمية المستعملة من الآن فصاعدا) المنعقد في باريز، ثالث ورابع نونبر 1982، الرقم القياسي من حيث عدد المشاركين، وهذا منذ تدشين دورات الحوار الفرنسي الإفريقي في ثالث عشر نونبر 1973. فقد حضرت المؤتمر اثنان وثلاثون دولة في قمة باريز الثامنة. وارتفع هذا العدد إلى سبعة وثلاثين دولة في قمة كينشاسا التاسعة. وكان من بين المؤتمرين هذه المرة نيجيريا، عملاق غرب إفريقيا، وتنزانيا من شرق إفريقيا.

وقد حظي هذا المؤتمر بأهمية خاصة من طرف المراقبين، حيث عقد في وقت ساد فيه القول بانحلال منظمة الوحدة الإفريقية وتفكك أوصالها.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بسياق الأحداث التي سبقت انعقاد مؤتمر كينشاسا. فانقسام الدول الإفريقية حول قبول أو رفض الجمهورية الصحراوية المزعومة في حظيرة منظمة الوحدة الإفريقية كدولة كاملة العضوية، جعلها تقاطع الاجتماع الذي كانت المنظمة تعتزم عقده في طرابلس (ليبيا) في غشت 1982. وفي إطار أجواء شد الحبل، حتى لا نقول بداية انفراط العقد، التقت الدول الإفريقية من جديد في كينشاسا وكان عددها ستة وثلاثون دولة من بين الخمسين التي تضمهم الجامعة الإفريقية. يعني أن المجمع الذي غاب في طرابلس حضر إلى كينشاسا، لكن في إطار آخر. الشيء الذي أعطى الانطباع بأن القمة الفرنسية الإفريقية بقيادة فرنسا، تسرق الأضواء من المنظمة. وهذا ما انتبه له الرئيس الفرنسي وتداركه في التصريح التالي: *«إن القمة الفرنسية الإفريقية ليست بمؤسسة ولا بمنظمة. لن*

تعوض أيا كان، وخاصة منظمة الوحدة الإفريقية. ليست لدينا الوكالة أو النية في ذلك». ويضيف: «*إن القرار الأول والأخير يرجع للأفارقة. هم وحدهم القادرون على تحديد طبيعة الأشياء*».

لقد دافع رئيس الجمهورية الفرنسية على ضرورة قيام حوار حقيقي وجاد بين دول الشمال والجنوب، لمواجهة الأزمة أو الأزمات التي تعصف بالدول الإفريقية. سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية قلصت دعمها من أجل التنمية، وخنق تراجع عملتها اقتصاديات العديد من الدول، السائرة في طريق النمو منها على الخصوص.

وإذا كان متيران قد انتقد النظام النقدي العالمي، وأدان تراجع المبادلات، فقد شدد من جهة أخرى على ضمان ثبات أسعار المواد الأولية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ودعم أحكام اتفاقيات لومي. وحرص في ذلك على زرع روح الاطمئنان بين الأفارقة مؤكدا على أن «*فرنسا ستبقى بجانبكم*». لكن هذا التضامن لا يجب أن يخفي حقيقة الإمكانيات الفرنسية. «*ففرنسا التي تحاول هي الأخرى التخلص من حبال الأزمة*، يضيف الرئيس، *لا يمكن أن تحل مكانة الدول التي تخلفت ولم تستوعب بعد آليات التطور، أو حصرت رؤاها فقط في علاقات القوة العسكرية*».

وقد حظيت واقعية الخطاب هاته بتقدير الرؤساء الأفارقة. ورد الرئيس الزائيري باسم نظرائه أن الرئيس الفرنسي «*شريك متفهم، يقظ الإحساس، ومدرك بحيوية الصراع الإفريقي ضد التخلف*».

لقد كرس المؤتمر التاسع لرؤساء دول فرنسا وإفريقيا مشروعية حسين هبري على رأس الدولة التشادية، وذلك بعد أن أطاح بنظام كوكوني عويدي. وصرح متيران عقب محادثاته مع المسؤول التشادي بأن «*الوضعية في التشاد حاليا قانونية، وأن الدولة التشادية التي اعترفت بها فرنسا، تملك الآن سلطة مركزية*».

وهذه إحدى نتائج المؤتمر. أكثر من ذلك، قررت فرنسا أن تقدم للحكومة الجديدة قرضا قدر بــ 63 مليون فرنك فرنسي. وعبرت عن استعدادها للمساهمة في إعادة بناء تشاد.

*** القمة الفرنسية الإفريقية العاشرة فيتال (فرنسا)، 3/ 4 أكتوبر 1983**

شعار القمة: *الوحدة الترابية لجمهورية التشاد.*

الدول المشاركة: ستة وثلاثون دولة، (أربعة وعشرون رئيس دولة ورئيس حكومة واحد، وإحدى عشر وفدا وزاريا).

لقد لقي التصريح، الذي أدلى به متيران في القمة الفرنسية الإفريقية التاسعة من أن «*هذه الاجتماعات لا ترمي إلى استخلاف الجامعة الإفريقية*»، لقي صداه في القمة العاشرة المنعقدة في منتجع فيتال بفرنسا.

وبات من الضروري توضيح الموقف الفرنسي، في وقت صار فيه المشكل التشادي، إلى جانب قضية الصحراء المغربية، نقطة خلاف بين أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية. سيما وأن هذه الهيئة أبانت عن عجزها في الفصل في النزاعات بين تشاد وليبيا. وقد توقع المراقبون، أن التدخل العسكري الفرنسي في تشاد إلى جانب حسين هبري، سيضع الأفارقة أمام مسؤولياتهم، ويدفع بهم إلى إيجاد حل سياسي. غير أن لاشيء من هذا القبيل حصل.

وعن الحضور العسكري الفرنسي في التشاد، أكد الرئيس متيران: «*أن فرنسا حلت بالتشاد بعد المنادات عليه لكي تصنع السلم. وهي مهمة لن تتحقق إلا إذا ساد الاحترام بين الطرفين. ولن نتوان في بذل كل مجهوداتنا*». وأكد المسؤول الفرنسي مع ذلك أن «*القوة الفرنسية لن تتأخر ساعة واحدة في الانسحاب، إذا ما تراجعت القوى الخارجية كلها عن التشاد، طبعا تحت إشراف الهيئات الدولية*».

*** القمة الفرنسية الإفريقية الحادية عشرة بوجمبورة (بورندا)، 11 / 12 دجنبر 1984**

شعار القمة: الاكتفاء الذاتي الغذائي والتنمية المتوازنة.

الدول المشاركة: سبعة وثلاثون دولة، (سبعة عشر رئيس دولة، ورئيسا حكومتين، وثمانية عشر وفدا وزاريا).

إذا كان المؤتمر العاشر لرؤساء دول فرنسا وإفريقيا المنعقد في فيتال، ثالث ورابع أكتوبر 1983، قد تطرق بالخصوص إلى المشكل التشادي، فإنه لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للقمة الحادية عشرة في بوجمبورة (بورا ندا). ذلك أن العملية العسكرية الفرنسية التي أطلق عليها اسم "منطا" أوقفت الزحف الليبي. رغم أن قوات ألقذافي ظلت تراقب شريط أوزو. علما بأن الرئيس الكونغولي ساسو نكيسو، وبمباركة من نظرائه الأفارقة وبتشجيعات من فرنسا، كان قد شرع في عملية التوسط والمصالحة بين الفصائل التشادية.

من جهة أخرى، شكلت مناقشة المشاكل الاقتصادية في إفريقيا كالجفاف والمديونية واستقرار المداخل، أهم نقط جدول أعمال المؤتمر.

وللمرة الأولى في تاريخ هذه القمم، يتم التطرق لمشكل السباق نحو التسلح في إفريقيا، والذي يرزح بثقله على الميزانية العامة للدولة، وذلك على حساب التنمية الاقتصادية. بعض الوفود، وعلى رأسهم ممثل البور اندي، سطرت على أن المسألة مسألة اختيار. وأكدت على أن آفة المجاعة والجفاف هي كذلك بمثابة حرب مدمرة. لذا، وجب استنهاض العزائم في إفريقيا، سيما الواقعة منها على مشارف الصحراء، والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، بدل الزج بموارد مالية مهمة وموارد بشرية أهم في سبيل إنشاء قوة عسكرية.

وعلى هذا الأساس، صرح الرئيس الفرنسي: «*يبدو لي أن الأخذ بعين الاعتبار ضرورات التنمية القروية في كل تعقيداتها أمر أساسي.. وأن معونة المجموعات القروية على التغذية وعلى المساهمة في الأمن الغذائي طموح فرنسي يرمي إلى دعم الاستراتيجيات الغذائية المتأقلمة، حيث تكون البرمجة والمتابعة ملقاة على عاتق الدولة المستفيدة*».

«*وهذا توجه جديد في المعونات الغذائية الفرنسية، يضيف الرئيس الفرنسي. إذ لمواجهة المجاعة والنقص الغذائي البنيوي كان لا بد من دعم جهود كل دولة لتحقيق أمنها الغذائي، وليس عرقلته*». «*لقد أصبح التكوين الميداني، وتحويل التكنولوجيا أمرا ضروريا يمكن الدولة من الحصول على إمكانية تنميتها بصورة مستمرة*».

لقد كان من نتائج هذا المؤتمر التذكير بأن القمة الفرنسية الإفريقية مؤسسة تواصل وتبادل للأفكار وإيجاد الحلول المناسبة، وليس جهازا للقرار. ولتأكيد هذا التوجه أعلن الرئيس متيران عن رغبته في إنشاء "دار إفريقيا في باريز" «*تشكل مجالا يلتقي فيه الرجال الذين يسهمون في مبادراتنا المشتركة لتأكيد نموذج معين من الحضارة، ليس من السياسيين فقط، ولكن أيضا من رجال الثقافة والأعمال والصحافة، وكل الذين يستطيعون المساهمة في مجهوداتنا بطريقة أو بأخرى*».

*** القمة الفرنسية الإفريقية الثانية عشر باريز، 13/12/11 دجنبر 1985**

شعار القمة:* *استفحال مشكل المديونية الإفريقية

الدول المشاركة: أربعة وثلاثون دولة، (ثمانية عشر رئيس دولة، ونائب دولة واحدة، وثلاث رؤساء حكومات، وعشرة وفود وزارية وتمثيليتان أخريتان). ولأول مرة يمثل المغرب العاهل الحسن الثاني.

عاد مشكل التشاد ليحتل واجهة الأحداث السياسية في إفريقيا. ذلك أن الاتفاقية التي أبرمتها فرنسا مع ليبيا في شتنبر عام 1984، أخل العقيد ألقذافي بأحكامها، لما خدع القوات الفرنسية وعزز مواقع قواته في شريط أوزو عوض الانسحاب. واندهش العديد من الرؤساء الأفارقة لجرأة العقيد، وتساءلوا عما تنتظره باريز لردع القوات الليبية شمال تشاد.

لقد تمسكت فرنسا بالتزاماتها. وذكر الرئيس الفرنسي بذلك لما صرح: «*بأن لفرنسا اتفاقيات تعاون وأمن ودفاع مع مجموعة من الدول الإفريقية. والمنطق يقضي باحترام هذه الالتزامات. وأن ما يجمع فرنسا بالتشاد هي روابط الصداقة والاحترام المتبادل، وليست التزامات ذات طابع قانوني.. وستكون فرنسا صديقتكم*، يخاطب متيران نظراءه الأفارقة، *وهذا مستوى آخر من الالتزامات. إن هذا البلد (أي التشاد) سعى أكثر من غيره إلى تحقيق السلم والوحدة. ولا يسع فرنسا إلا أن تثمن هذا الإجراء. وقد تمت المناداة عليها واستجابت لذلك. لكن لن توافق فرنسا أبدا على إمكانية تقسيم التشاد. وإن كانت وحدة التشاد تعني التشاديين وحدهم، ثم باقي الأفارقة في مرتبة ثانية، وأخيرا المؤسسات الدولية*».

إلى جانب مشكل التشاد، كان هاجس المديونية حاضرا بقوة. سيما، وأن استمرار تقلب المناخ أصبح يهدد الزراعة ويعصف بكل الجهود الرامية إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي. ضف إلى ذلك، تراجع أسعار المواد الأولية وعدم استقرار الدولار على سعر ثابت، والنتيجة هي أن الدول الإفريقية، وعلى الرغم من مجهوداتها في التنمية، تتأخر بتقدمها. وهذه مفارقة قصوى. «*والواقع*، يشير الرئيس متيران، *إذا كانت مديونية إفريقيا جنوب الصحراء تزيد عن 90 مليار دولار (وصل هذا الرقم إلى 350 مليار دولار حسب القمة الأوربية الإفريقية المنعقدة بالقاهرة في أبريل 2000) وهو قدر ضعيف بالمقارنة مع مديونية مجموع الدول السائرة في طريق النمو التي تتجاوز 950 مليار دولار ــ فإنه مع ذلك عبء ثقيل وثقيل جدا على*

اقتصاد الدول الإفريقية». وذكر رئيس الجمهورية الفرنسية بأن موضوع المديونية يشكل أحد انشغالاته منذ توليه رئاسة الدولة الفرنسية. «.. *وإني أشهدكم أني بلغت هذا الهاجس للهيئات الدولية، وركزت عليه في القمة الأخيرة للدولة المصنعة في بون، حيث رفضت مثلا التسرع الحثيث في الشروع في مفاوضات جديدة لمنظمة التجارة العالمية. صحيح أنها فكرة مرغوب فيها. لكن لا يجب أن تكون على حساب دول العالم الثالث. ويستحسن الأخذ برأيها. لم تكن هذه الموافقة فيما مضى ضرورية. لكنها أصبحت اليوم واجبة. لا يمكن أن نجتمع، على المستوى الدولي، فقط من أجل تنمية امتيازات الدول الغنية. لقد عبرت عن ذلك في كانكان بالمكسيك سنة 1981، ورددته في عواصمكم وعواصم بلدان الشمال وفي الكونغرس الأمريكي، وسأظل أردده..*».

ومن النتائج التي أسفرت عنها القمة الفرنسية الإفريقية، دعوة منظمة الأمم المتحدة لعقد قمة طارئة للنظر في مسألة المديونية الإفريقية. ثم الشروع في إنجاز المقترح الذي كان متيران قد تقدم به في القمة الحادية عشر وهو إنشاء "دار إفريقيا في باريز".

إلى جانب ذلك اقترح الرئيس الفرنسي مرة أخرى، التحضير "لسنة إفريقيا"، تسلط الأضواء على كل ما يهم إفريقيا، ليس في فرنسا وحسب، بل في كافة بلدان المجموعة الأوربية.

*** القمة الفرنسة الإفريقية الثالثة عشر لومي (الطوغو)، 15/14/13 نونبر 1986**

شعار القمة: *مخطط مارشال لفائدة إفريقيا.*

الدول المشاركة: تسعة وثلاثون دولة، (عشرون رئيس دولة، ونائب رئيس دولة واحدة، ورئيسا حكومتين، وتسعة وفود وزارية، وستة تمثيليات أخرى، ومدعو واحد ممثلا لأول مرة في دولة الهايتي، وهي لا تنتمي للقارة الإفريقية).

إن ما كان في البداية عبارة عن "لقاءات عائلية"، امتد مع مر الزمن إلى باقي دول إفريقيا غير الفرانكفونية، لدرجة أن المناوئين للقمم الفرنسية الإفريقية، لم يترددوا في نعتها بالقمم المنسوخة عن قمم الوحدة الإفريقية.

إلى جانب مشكل التشاد الذي ما فتئ يتصدر الساحة السياسية، ناقش المؤتمر الصعوبات التي تعرقل سير الاقتصاد الإفريقي. وفي تحليله لآليات هذا الاقتصاد وميكانيزماته سطر الجنرال أياديما رئيس الطوغو على «*الأخطاء التي وقعت فيها دول إفريقيا السوداء غداة الاستقلال، وسياسات التنمية غير المتأقلمة مع الخاصيات الإفريقية؛ سياسات لاقت التعديل في دول، واستمرت على حالها في دول أخرى. لتجني إفريقيا اليوم ثمار هذه السياسات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة*». وقد انتهى أياديما في تحليله إلى: «*دعوة دول الشمال إلى التأسيس لمخطط لصالح دول الجنوب شبيه بمخطط مارشال الذي أنجزته الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية*».

وقد استحسن الرئيس متيران هذا الاقتراح، وأكد بالمناسبة عن تحقيق النسبة المئوية التي كان قد أعلن تخصيصها للدول الأقل تقدما، أي 0.15 % من الناتج الوطني الخام، وذلك سنة قبل الموعد المحدد. يعني في سنة 1984 وليس في سنة 1985. وأدان رئيس الجمهورية الفرنسية في مداخلته سياسات بعض دول الشمال

التي تخصص فائضها المالي لسد عجز دول أخرى في الشمال، بدل أن تعمل على إشباع حاجيات دول الجنوب. وشدد على أن: «*مستقبل العالم يرتبط بمصير العالم الثالث. إذا غرقت هذه الدول سنغرق نحن أيضا*».

وعلى هذا الأساس حدد الرئيس الفرنسي خمس أولويات يجب على الدول المصنعة أن تتبعها إن هي أرادت مساعدة دول الجنوب في التنمية: أولا، ضمان نمو مرتفع ومستديم، والزيادة في حجم المعونات من أجل التنمية، وفتح أسواق دول الشمال لمنتجات دول العالم الثالث، وحل مشكل المديونية، وأخيرا نزع التسلح. وذكّر متيران، بأن مشروع مارشال اتسم بعد الحرب بتعاطف حقيقي، وبتفهم واضح جدا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف: «*نعتقد أن الوقت حان بأن يتصرف الشمال بأسره بنفس التفهم تجاه الجنوب*». وأعلن الرئيس الطوغولي في معرض رده أن: «*هذا المخطط سيسمح بقيام تعاون دولي يخرج إفريقيا من إطار المعونة إلى مجال التعاون، وتحديد سياسة شاملة للتنمية المشتركة، تفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي لإنعاش الاقتصاد الإفريقي، طبقا لمقررات مخطط لاغوس*».

وإذا كان الأمن أحد أهم المواضيع المطروحة على القمة الفرنسية الإفريقية الخامسة في باريز سنة 1978 (أحداث الزئير والنزاع في الصحراء المغربية والحرب الأهلية في التشاد بقيادة الجنرال فليكس مالوم)، فإن الإرهاب الدولي شكل هو الآخر محورا جديدا للنقاش. والسبب في ذلك هو تعرض النظام الطوغولي لمحاولة انقلاب قادتها «*مجموعات مسلحة قادمة من الخارج*». وكانت فرنسا، بموجب اتفاقية الدفاع التي تربطها بالطوغو منذ عام 1963، قد أرسلت وبطلب من الرئيس أياديما، مظليين وإمكانيات جوية مهمة لإنقاذ هذه المحمية الإفريقية. «*وعلينا، ومن داخل مجموعتنا، يصرح المسئول الطوغولي، أن نبرم اتفاقيات تعاون تسمح لنا بمتابعة الإرهابيين*».

وقد تلقى الرئيس متيران الإشارة ورد: *«بأن فرنسا من غير أن تلعب دور الدركي في إفريقيا، لا تسجل أي تعارض بين سياستها الخارجية وما نصت عليه أحكام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (ويشير هنا إلى مبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية). بل إن فرنسا تشاطر الأفارقة هذا الانشغال، وتعمل على المساهمة في الحفاظ على استقلال وحدة وسيادة الدول الإفريقية الصديقة».*

وما تجدر الإشارة إليه في هذه القمة هو حضور جاك شيراك الوزير الأول الفرنسي، مجسدا بذلك إحدى صور "التعايش" القائمة في فرنسا منذ استبدال الأغلبية البرلمانية في 16 مارس 1986.

*** القمة الفرنسية الإفريقية الرابعة عشر أنتيب (فرنسا)، 12/11/10 دجنبر 1987.**

***شعار القمة:** المديونية والمواد الأولية.*

الدول المشاركة: تسعة وثلاثون دولة، (ستة عشر رئيس دولة، ورئيسا حكومتين، ورئيس برلمان واحد، وسبعة عشر وفدا وزاريا، وثلاثة تمثيليات أخرى).

لقد احتلت المشاكل الاقتصادية الصدارة خلال المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول فرنسا وإفريقيا، المنعقد بأنتيب (فرنسا)، من عاشر إلى ثاني عشر دجنبر 1987، سطرت فيه بالأساس على المديونية الإفريقية والمواد الأولية.

ووعيا منها بالأهمية التي يوليها الشركاء الأفارقة إلى هذه المشاكل استبقت الحكومة الفرنسية الأحداث وبعثتت، قبل انعقاد القمة، إلى رؤساء الدول الإفريقية بمذكرة تسلط الأضواء فيها على هموم الأفارقة وانشغالاتهم، وتسجل تراجع أسعار المواد الأولية والخسارة التي لحقتها. وقدرت بنحو 0.50 % سنويا ما بين 1980 و1986.

واعتبر الناطق الرسمي باسم الأفارقة في أنتيب، الرئيس الزائيري موبوتو سيسي سيكو، أن مديونية إفريقيا والانخفاض المتوالي لأسعار المواد الأولية أمران متلازمان. «*فانعكاسات المديونية تنوء بثقلها على ميزان الأداءات، وأسعار المواد الأولية يحددها المستهلكون في الأسواق التجارية للدول الصناعية*».

لذا، يطالب المسؤول الإفريقي فرنسا وباقي الدائنين باقتفاء أثر كندا، وتحويل القروض الإفريقية إلى هبات. ولا يعني هذا النداء في فكر سيسي سيكو استجداء إفريقيا. بل مسعى باسم العدالة. «*ويمكن القول من غير أن نختلف، بأن تنمية الدول الاستعمارية سابقا قائم بالأساس على استغلال المواد الأولية التي تنتجها ممتلكات الدول الأوربية فيما وراء البحر سابقا*».

وفي هذا الإطار، قامت الزئير بدعم فكرة عقد مؤتمر دولي حول المديونية في إفريقيا. «*وسيكون هذا اللقاء*، يعلن رئيس الزئير، *منتدى للحوار بين الدول الإفريقية المدينة والدول الأوربية الدائنة، والنظر بالخصوص في الحالات التي تتجاوز 200 مليون دولار. يعني أقل من خمس الخسارة التي يتعرض لها المسهمون في بورصة نيويورك*».

ويؤكد الرئيس الفرنسي لنظرائه الأفارقة بأن «*فرنسا متضامنة مع إفريقيا في هذا المجال». وأن «الأزمة الحالية لا تعفي الدول المصنعة من التحلل من التزاماتها والمساهمة في تحقيق تنمية متوازنة للدول السائرة في طريق النمو، بدءا بالدول الأكثر فقرا، والتي غالبا ما توجد في إفريقيا*».

«*إن إفريقيا تواجه اليوم صعوبات جمة. واعتماد بعض بلدانها على مداخيل قارة لمنتوج أو منتوجين ليس نموذجا نادرا. ففي الوقت الذي تراجعت فيه حصة المنتوجات غير البترولية من التجارة العالمية، تراجعت أيضا الأثمنة إلى أدنى مستوى. وقد شكل انخفاض الأسعار ما بين 1980 و1986 خسارة تقدر بـــ 90 مليار*

دولار من عائدات الصادرات. أكثر من ذلك، أجهضت التقلبات المتزايدة لأسعار المواد الأولية كل تسيير عقلاني ومضبوط لاقتصاد البلاد».

بعد هذا الاستنتاج، تقدم الرئيس الفرنسي باقتراح إدماج المساعي من أجل استقرار أسعار المواد الأولية في برامج التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي. وأوصى بتمديد فترات التسديد وآجال الإعفاء، رغم أن تقسيط الدفع ليس حلا في حد ذاته، لكن يسمح بإعطاء مهلة ضرورية. وندد بموقف بعض الدول المصنعة وعدم اكتراثها بمشاكل العالم الثالث، وأكد بأن الأمر يتعلق «*بواجب سامي تخضع له فرنسا، لكن لا يفهم بعض الشركاء الكبار مغزاه...*». وأضاف قائلا: «*لن نألو جهدا في مواصلة الدفاع عن العالم الثالث. صرخنا في وجه العالم بضرورة المعونة، وأكيد أن العالم سيستجيب يوما لندائنا*».

ومن النتائج التي أسفر عنها هذا المؤتمر:

* الرفع من حجم المعونات المالية لتيسير برامج التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي. وقد أعلنت فرنسا عن تقديم مساهمة قدرها 500 مليون دولار موزعة على مدى ثلاث سنوات، يخصص 60 % منها للدول الإفريقية.

* تحويل بعض القروض إلى هبات. وأكد الرئيس الفرنسي في هذا الإطار تخلي فرنسا عن نسبة معينة من ديون الدول الفقيرة. وعن المؤتمر الدولي حول المديونية، صرح الرئيس الفرنسي بأن بلاده ستستضيف في غضون عام 1990 مؤتمر الأمم المتحدة الذي سيبحث مستوى تقدم الإنجازات لصالح الدول الإفريقية.

* التحضير للنظر في مستقبل منطقة الفرنك، بعد 1992، تاريخ اندماج السوق الأوربية الموحدة، رغم أن توسيع السوق لا يعني التكامل النقدي على المدى القصير.

*** القمة الفرنسية الإفريقية الخامسة عشر الدار البيضـــاء، 14/ 15/ 16 دجنبر 1988**

شعار القمة: *نحو حل النزاعات الإقليمية.*

الدول المشاركة: تسعة وثلاثون دولة، (إثنان وعشرون رئيس دولة، وسبعة عشر وفدا وزاريا).

إنها المرة الأولى التي يسجل فيها المؤتمر الفرنسي الإفريقي بارتياح تطورا في تراجع حدة النزاعات الإقليمية، والمواجهات السياسية التي مزقت وتمزق إفريقيا منذ سنين طويلة.

ففيما يخص التشاد، توقف النزاع مع ليبيا في انتظار تسوية الخلاف حول قطاع أوزو، وتم الشروع في التخطيط لإعادة بناء البلاد من جديد.

أما عن الصحراء المغربية، فقد تم القبول بإجراء الاستفتاء من طرف المغرب والجمهورية المزعومة.

وقد شكلت قمة الدار البيضاء مناسبة لعودة المغرب القوية إلى الساحة الإفريقية. هل كانت الخطوة الأولى لانضمامه من جديد إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي غادرها سنة 1984 على إثر قبول عضوية الجمهورية الصحراوية المزعومة؟ ذلك ما أكده العاهل المغربي بقوله:« *أنا إفريقي، وسأظل إفريقيا* ».

لقد استمرت قضايا المديونية ومسألة تراجع أسعار المواد الأولية في التغطية على أشغال الجلسات العامة للمؤتمر. وذكر الرئيس متيران في هذا الصدد بالتفويض الذي أسند إليه العام الماضي خلال قمة أنتيب بالدفاع عن المصالح الإفريقية في المحافل الدولية. وتأكد عزم فرنسا في ذلك خلال قمة الدول المصنعة بتورنتو (كندا) حيث أقدمت على إلغاء ثلث الدين العمومي للدول الأكثر فقرا. وشدد

الرئيس الفرنسي من جهة أخرى على ضرورة معالجة مشكل أسعار المواد الأولية الإفريقية بشكل عادل ومنصف.[1]

ومن الانشغالات الأخرى التي سيطرت على أعمال القمة، تخوف الدول الأعضاء في منطقة الفرنك من مصير الفرنك الإفريقي. وأكدت فرنسا لشركائها بأن جوهر المسألة يتعلق فقط بإعادة هيكلة النظام البنكي الإفريقي.

ومن النتائج التي أسفرت عنها القمة:

* تسجيل مقترح للرئيس الفرنسي بإنشاء "مرصد للصحراء" وتنسيق الجهود لمقاومة الجراد. وسيضطلع المرصد بمراقبة الظروف المناخية وتيسير تنقل المعلومات ودراسة برامج الاستصلاح للحد من ظاهرة التصحر.

* وتسجيل مقترح ثاني للعاهل المغربي الحسن الثاني، أدرج في خانة التجديد المؤسساتي، يقضي باجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في القمة في منتصف الدورة الحالية، لضمان تنفيذ القرارات، ثم التمهيد للقمة القادمة.

*** القمة الفرنسية الإفريقية السادسة عشر لابول (فرنسا)، 19/ 21/20 يونيو 1990**

شعار القمة: الأولوية للديموقراطية.

الدول المشاركة ستة وثلاثون دولة، (ثلاث وعشرون رئيس دولة، وثلاثة عشر وفدا وزاريا).

---

[1] وفي هذا الإطار صرح الرئيس الإيفواري فليكس هوفويت – بواني:
«Il n'y a pas de loi du marché entre pays d'inégal développement : quand un des partenaires industriels impose un prix à nos matières, un prix à ses marchandises fabriquées à partir de nos matières premières insuffisamment rétribuées, il n'y a pas de loi du marché, il y'a la loi du plus fort ». Fr. Gaulme, Décembre 1988, «Xve Conférence des chefs d'Etat de France et d'Afrique. Un sommet inhabituel » In : *Marchés Tropicaux*, p. 3648.

« (...) ستستمر فرنسا في تقديم دعمها للدول الإفريقية. لكن هذا الدعم سيكون ضعيفا بالنسبة لأولئك الذين يتصرفون بشكل مستبد، وسيكون قويا بالنسبة لأولئك الذين يتخطون، وبشجاعة، عتبة الديموقراطية ».

إنها المرة الأولى التي تربط فيها فرنسا تقديم المعونات بضرورة دمقرطة الأنظمة السياسية في إفريقيا. ولم تكن هذه النبرة جديدة في الخطاب الاشتراكي. فقد سبقتها محاولة لوزير التعاون في مطلع الثمانينيات جون بيير كوت. لكنها فشلت. *«وأخل المسؤول الفرنسي بمصداقية الدبلوماسية سنوات عديدة».*[1] وتحت ضغط الأزمة التي عصفت بالأنظمة المستبدة في أوروبا الشرقية والوسطى، أرادت فرنسا أن تتدارك الوقت الضائع، وتبرز للمجتمع الدولي أنها تواكب رياح التغيير، لم يكن لها الاختيار في الواقع أمام تطور الأحداث في روسيا وأوروبا وجنوب إفريقيا وفي الدول المغاربية.

ولتبرئة الموقف الفرنسي من كل الخلفيات المسبقة، أدان الرئيس الفرنسي هذا *«الجانب الرقيق والمتميز في طبع الاستعمار الذي يقضي بإعطاء الدروس للدول الإفريقية». «لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية. بالنسبة لنا، تلقين الدروس بشكل مستمر للدول الإفريقية ومسؤوليها أمر غير مقبول. يرمي إلى الفصل بين شعوب راقية تملك الحقيقة الكاملة، وأخرى تجهلها. مع أني مدرك كل الإدراك بالمجهودات التي ما فتئ الحكام الأفارقة، الذين يحبون شعوبهم ويسعون إلى خدمتهم، يبذلونها. حتى وإن لم تكن بنفس الطريقة التي تقوم على ضفاف نهر السين بفرنسا أو نهر التاميز بأنجلترا».*

ويوضح الرئيس: *«أني لما أجهر بالديمقراطية، وأقول بأنها السبيل الوحيد لبلوغ حالة توازن أمام تنامي رغبة الأنفتاح وترسيخ مبادئ الحرية، فإني أفكر في*

---

[1] J. F Bayart, Octobre 1991, «La problématique de la démocratie en Afrique Noire. "La Baule, et puis après ?». In *Politique Africaine* n° 43. p. 5 – 20.

النظام البرلماني، والانتخابات النزيهة، والتعددية الحزبية، وحرية الصحافة، واستقلال القضاء، ورفض الرقابة.. لكن على شعوبكم التي أكن لها الاحترام والتقدير أن تختار الطريق وتحدد المراحل التي ينبغي لها أن تسلكها في هذا المسلسل».

هل يمكن "لنصيحة صديق" أن تنال رضا كل الأطراف؟. لا شيء مؤكد. لقد تباينت الرؤى واختلفت من دولة لأخرى. فالكابون، فضل رئيسه أن يستمد "النصيحة من الأحداث". وعرض الرئيس عبدو ضيوف آراءه حول التعددية الحزبية في السنغال، ليخلص إلى القول بأنه النظام المثالي، شريطة أن تكون هناك "حكومة قوية" و"معارضة بناءة". وعبر الرئيس التشادي حسين هبري من جهته عن أسفه لأنانية المجتمع الدولي الذي يطالب إفريقيا بالعمل على ترسيخ الديموقراطية، والقيام في ذات الوقت بسياسة اقتصادية ومالية تحد من سيادتها. *إن إفريقيا ضحية تيار ايديولوجي جارف*".

أما العاهل المغربي الحسن الثاني، فقد صرح: «*بأن إفريقيا جد منفتحة على العالم، ولا يمكن أن تبقى غير مبالية بما يجري حولها*». ودعا الدول الغربية إلى «*مساعدة الديموقراطيات الفتية على النمو من غير أن تضع السكين تحت عنقها أو تدفع بها، وبفظاظة ومن غير تأن، إلى التعددية الحزبية*».

ولم تتوقف القمة السادسة عشر في لابول عند القضايا السياسية. بل كان للتعاون الفرنسي الإفريقي نصيبا من الأهمية. وذكر الرئيس متيران في هذا الإطار بأن «*فرنسا تتصدر الدول المصنعة في معونة الدول السائرة في طريق النمو. صحيح أن دولا أخرى كألمانيا وكندا تبذلان مجهودا مقدرا. لكن صحيح أيضا أن قوى أخرى كبرى ما تزال بعيدة وربما أبعد عن مجال المعونات*».

وللاستجابة لطموحات الشركاء الأفارقة، قرر الرئيس الفرنسي، ومن جانب واحد، تخصيص هبات مالية للدول الأقل تقدما. يعني تلك التي لا يتعدى دخل فردها

السنوي 500 دولار، وتحديد نسب فائدة القروض العامة المخصصة للدول ذات الدخل المتوسط كالكوت ديفوار والكابون والكامرون، في 5 % بدل 10 %. أكثر من ذلك، «*أعتزم* يقول الرئيس متيران، *دعوة الدول الست المصنعة إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال، واتخاذ التدابير القريبة من تلك التي أعلنت عنها، ثم تمديد آجال التسديد بالنسبة للدول المدينة وذلك بتحديد آليات وإمكانيات مناسبة لذلك*».

وعن تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي، عارض متيران هذا الإجراء الذي «*لن يسوي أي مشكلة*»، وعبر عن «*ضماناته*» في ربط الفرنك الإفريقي مستقبلا بالعملة الأوربية: الأورو. لكن هذه الضمانات لم تثبت أمام وصول اليمينيين مرة أخرى إلى السلطة في منتصف التسعينيات. إذ ما لبث أن شرع إدوار بَلدور، وزير المالية الفرنسي آنذاك، في تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي وتخليص الخزينة الفرنسية من تبعات عَمّرت لأكثر من نصف قرن.

* * *

كل القرائن تشير إلى أن الاستمرارية طبعت سياسة التعاون الفرنسي الإفريقي، وأن التغيير الذي حمله المشروع الاشتراكي في مطلع الثمانينيات، ظل محدودا على مستوى الخطاب، ولم تجدد «قيم اليسار» شيئا من واقع العلاقات الخارجية الفرنسية. صحيح أن إفريقيا الغربية تغيرت في ظرف ثلاثين سنة، أي منذ استقلالها إلى غاية 1990. وأن فرنسا هي الأخرى تغيرت، وتغيرت معها مكانتها في إفريقيا والعالم. وهذه نتيجة حتمية. لكن يبقى السؤال مطروحا، إلى أي حد مس هذا التغيير بنيات التعاون؟.

لقد ظل الإليزيه مهيمنا على مقاليد السياسة الإفريقية. بل وجعل منها «*وظيفة سيادة*». واستمر الأمر كذلك حتى بعد مجيء متيران عام 1981. وظلت مديرية الخزينة تشرف على تدبير أمر التعاون، على الرغم من قيام وزارة ومصالح وزارية مسؤولة على القطاع. وظل التعاون، طيلة هذه العقود الثلاثة، مثقلا بحمولات محافظة تنفر التجديد وسياسة التكوين، وتتمسك بالتقليد وسياسة الإنابة. وتعثر الاختيار، واضطرب تحديد الأولويات أمام غياب مذهب واضح وبين للتعاون وقضاياه التي خضعت لعزائم القادة في فرنسا وإفريقيا، أكثر مما خضعت لنصوص الاتفاقيات.

وإن تغيرت بنيات التعاون، في شكلها ليس إلا، فخطاب التعاون لم يتغير. تقيد بالثوابت ومبادئ الجمهورية، كالعبقرية الفرنسية والمصلحة الوطنية ودور ومكانة فرنسا على الساحة الدولية، وجهر بشعار «*إفريقيا للأفارقة*»، وسكت عن «*إفريقيا المحمية*» وتبعية الفرنك الإفريقي وطوق الفرانكفونية، وسلسلة المزايا السياسية والاقتصادية التي ارتبطت بها. وظل «*الإشعاع*» الفرنسي في إفريقيا السوداء والعالم إحدى رهانات سياسية التعاون، كرست معالمه تلك اللقاءات الكبرى التي جمعت الدول الإفريقية في إطار القمم الفرنسية الإفريقية.

ثلاثون سنة بعد استقلال دول إفريقيا الغربية، هزت التعاون الفرنسي الإفريقي أزمات شديدة وعديدة. وغدا محط جدال طويل، تطورت أصداؤه داخل الإدارة الفرنسية، وفي أوساط المثقفين والمهتمين بالشؤون الإفريقية. فأفرزت تقارير ودراسات قيمة، ترجمت خيبة الآمال المعقودة على التعاون، هذا الطموح الفرنسي الكبير. وطرحت ضرورة إعادة النظر في المناهج الحالية لسياسة التعاون حتى تتأقلم مع جسامة التحولات التي شهدتها دول المنطقة مع بداية التسعينيات، وتستمر في صنع الأحداث وقيادتها بدل مواجهتها أمام الهيمنة المتنامية للمؤسسات المالية الدولية، وتزايد الاكتساح الأمريكي على حساب دائرة النفوذ الفرنسية. فهل تستخلص فرنسا أبعاد هذه النتائج؟.

الباب الثالث

معونات وتبعية اقتصادية

مهما بلغ حجم التدفقات المالية الفرنسية نحو دول إفريقيا الغربية الفرانكفونية خلال العقود الثلاثة التي تخصها دراستنا بالتحليل (1960-1990)، وكيفما كانت طرق ومناهج تقدير هذه التدفقات، يمكن أن نقول بأن عنصر التنمية في النيجر والسنغال ومالي وغيرها من دول المنطقة، مازال متعلقا بالمعونات والمساندة الفرنسية، ولم يحصل بعد «*على شروط الاعتماد على الذات*» لتوفير مستوى مناسب من التجهيزات الأساسية والتراكم الرأسمالي والخدمات.

لقد سبق لنا وأن عالجنا في دراسة سالفة[1]، خاصيات المساعدات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا الغربية الفرنسية، في الفترة الفاصلة ما بين 1946 و1960. وقادنا البحث إلى الوقوف على ما أسماه جون سوري- كانال «*بأزمة النظام الاستعماري والرأسمالية الاحتكارية للدولة*».[2] تجلت هذه الأزمة، على المستوى السياسي، بانهيار مؤسسات الاستعمار الكلاسيكي (إلغاء قانون الأشغال الشاقة ونظام الأهالي وتعميم المواطنة وما تلتها من تنازلات سياسية). وبرزت، على المستوى الاقتصادي، بتراجع وتيرة معونات القطاع العام من جهة[3]، وإعادة هيكلة المجموعات المالية الكبرى التي ظلت تحتكر دواليب التجارة وتراقب

---

[1] A. Senhaji, 1989, « L'Afrique Occidentale Française et le FIDES, 1946-1960 ». Thèse de Doctorat. Université de Poitiers.

[2] J. Suret-Canal, 1972, *Afrique Noire, de la colonisation aux indépendances*, 1945-1960. *Crise du système colonial et capitalisme d'Etat*. Paris, Ed. Sociales.

[3] «Il est à noter que le taux d'investissement enregistré à cette époque, une fois passé les deux années de démarrage du Fides 1947-1948 et 1948-1949, est nettement supérieur à celui qui sera obtenu par la suite. Car, à partir de 1952-1953, le mouvement des investissements Fides va enregistrer un brusque ralentissement, voir même une chute presque de moitié. Derrière cette baisse,... le développement d'un courant de repli pour l'espace économique de la France métropolitaine. Bien avant l'apparition de ce qu'on appelait plus tard « le Cartiérisme ». A. Senhaji, *L'AOF et le Fides*, 1946-1960. *Op.cit*, p. 402.

آليات الصناعات التحويلية من جهة أخرى، تحسبا لما قد يحمله المستقبل السياسي في إفريقيا السوداء من تطورات. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر، شركة أوبتورغ Optorg، والشركة الفرنسية لإفريقيا الغربية، والشركة التجارية لغرب إفريقيا، أو الأربعة الكبار، إذا ما أضفنا لذلك شركة أوني لفير Unilever وفروعها المنتشرة في كل دول المنطقة.

ولقد كيفت هذه المؤسسات سلوكاتها الاقتصادية، واتجهت مع مطلع استقلال الجمهوريات الإفريقية، أو قبله بقليل، نحو تأسيس المحلات التجارية الكبرى في دكار وأبيدجان وباقي العواصم الأخرى، بدل المضي في عمليات السمسرة والوساطة وتصدير مواد القطف أو الزرع، وإقامة المراكز المتخصصة في الميكانيكا والتبريد الصناعي ومواد البناء. وتراجعت الاستثمارات المباشرة في قيمتها النسبية[1]، إذ انخفض رقم المعاملات بالنسبة للشركة التجارية لغرب إفريقيا من 24% سنة 1952-1953 إلى 10% سنة 1963-1964، وإلى 4.3% سنة 1970-1971. ومن 50% بالنسبة للشركة الفرنسية لإفريقيا الغربية سنة 1945 إلى 0.5% سنة 1970-1971[2].

وإذا افترضنا جدلا أن الاستقلال السياسي للحكومات الفرانكفونية في إفريقيا الغربية قد شكل قطيعة في تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية، فإن تبعيتها الاقتصادية شكلت بالمقابل استمرارية في صرح هذه الروابط. وظل الرأسمال الفرنسي، وإلى عهد قريب، مهيمنا على جل الأنشطة المالية والتجارية والصناعية

---

[1] لقد كان سمير أمين قد أوضح سنة 1970 أن الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا السوداء زهيدة، صحيح، مرتبطة بعدد محدود من الشركات، لكنها شركات من الحجم الثقيل. انظر:

S. Amin, 1970, *L'accumulation à l'échelle mondiale*. Paris, Anthropos.

[2] J. Suret-Canal, *Afrique Noire, 1945-1960*. Chapitre IV, Evolution des méthodes de traite et la centralisation des capitaux ». p.305-392, Op.cit. ; Voir aussi, J. Suret-Canal, 1980, *Essais d'histoire africaine. De la traite des noirs au néocolonialisme*. Paris, Ed. Sociales, p. 245.

ويكتب سوري- كانال أيضا في هذا الصدد:

«Il n'y a pas d'économie "néo-coloniale", à moins que l'on ne veuille donner à cette expression un sens purement indicatif, celui d'économie de la période postérieure à 1960. Avant comme après cette date ce sont les mêmes caractéristiques qui persistent». J. Suret-Canal, *Ibid*, p. 240.

في هذه الأقطار.[1] حافظ على رموز الماضي.[2] وفي غياب منافسة أجنبية، احتكر من دون إستراتيجية واضحة. وسعى إلى تنمية مؤسساته وليس إلى تطوير البنيات الاقتصادية للمستعمرات سابقا. وقد زكى تأسيس السوق الأوروبية المشتركة هذه التبعية، وأضفت عليها اتفاقيات ياوندي أولا، ولومي لاحقا، صبغة قانونية. وفتِحت أبواب المستعمرات البريطانية (نيجيريا بالأساس) والبلجيكية (الزئير سابقا أو الكونغو الديمقراطي حاليا) أمام الرأسمال الفرنسي الذي وجه استثماراته بالخصوص إلى قطاعات إستراتيجية كالبترول والمناجم. وحصر أنشطته في مجالات جغرافية معينة كالكوت ديفوار والسنغال والكونغو والكامرون، على الأقل فيما يخص الممتلكات الفرنسية.

إن تراجع المصالح الفرنسية في إفريقيا الغربية بارز وملموس. ففي سنة 1960 كانت هذه المصالح تمثل 81%، وانخفضت هذه النسبة إلى 66% عام 1975. وفقدت المنطقة مكانتها كمنفذ للمنتجات الفرنسية التي تقلصت من 14.2% سنة 1981 إلى 11.8% سنة 1984 وإلى 9.6% سنة 1986.[3] لكن للحفاظ على نفوذها العسكري والمالي، وحتى لا تمس علنا بسيادة السنغال وغيره، كان لابد من تحديد سياسة تؤسس لهذه التبعية، نعتتها بأجمل الأسماء حسب الرئيس بومبدو، وأطلقت عليها إسم سياسة التعاون.

لقد لعبت فرنسا، حسب تقرير روبير. ج. بيرك[4]، دورا مهما في مسلسل التنمية الاقتصادية في إفريقيا، وتتحمل بالتالي مسؤولية نجاحه أو فشله. وإذا كانت

---

[1] قبل أن يطال التأميم مجموعة من القطاعات.

[2] الشركة الفرنسية لتطوير الغزل والنسيج CFDT لم يتغير اسمها، ونفس الشيء بالنسبة لمكتب الأبحاث العلمية والتقنية لما وراء البحار ORSTOM. أما المعهد الفرنسي لإفريقيا السوداء IFAN فقد تحول إلى المعهد التأسيسي لإفريقيا السوداء الشيخ أنتا ديوب.

[3] F. Magnard et N. Tenzer, 1988, *La crise africaine : quelle politique de coopération pour la France ?* Paris, PUF, p.191.

[4] ويقول في هذا الإطار:

« Sur les 45 pays africains situés au sud du Sahara, 25 dépendent de l'aide pour plus des deux tiers du financement extérieur total dont ils bénéficient. Et parmi ces derniers, 15, dont certains des plus petits pays, sont tributaires de l'aide à plus de 90 pour 100. Selon la Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique (CEA), l'aide consentie à cette zone équivalait à près de 40 pour 100 de ses importations et à plus de la moitié de ses investissements pour 1981». R. J Berg, « L'Aide extérieure en Afrique : la réponse convient-elle aux besoins ?», In *Stratégie pour un nouveau développement en Afrique*. *Op. cit*. p.418-516.

إفريقيا على ما هي عليه اليوم، فجزء من ذلك يعزى للمعونات، ومرتبط أشد الارتباط بالمناهج المستعملة من طرف الدولة المانحة.

وفي ضبطه لمادة التقرير الذي قدمه جون سان جور وآخرون إلى نادي روما سنة 1979 حول «*التنمية المتداخلة وإصلاح النظام الدولي*»، أورد الخبير الفرنسي[1] أن المعونات والمناهج المرتبطة بها أثارت من حيث المبدأ، وعلى ضوء التجارب، مشاكل عويصة. منها بالدرجة الأولى، صعوبة تجنب فكرة استخدام المساعدات كوسيلة للتأثير السياسي أو الاقتصادي؛ كما أنها تعتبر علامة على تبعية الدولة التي حصلت عليها. الشيء الذي يثير ردود فعل عكسية، وبالتالي قد تستخدم المساعدة بشكل لا يفيد اقتصاد البلد المستفيد منها. ثم إن المعونة غالبا ما تحمل معها حلولا تقنية واقتراحات عملية لا تتلاءم مع العقلية والمستوى الثقافي والممارسات المؤسساتية في مالي مثلا أو بوركينافاسو. وأخيرا، تعوّد المعونة البلد المعني على الاعتماد على المساعدة الدائمة.

فهل نجحت المعونات الفرنسية في تشجيع تطور علاقات الإنتاج بالجمهوريات الفرانكفونية وتنمية مبادلاتها التجارية ومعالجة مديونيتها؟. وهل نجحت الدول الإفريقية من جهتها في الحفاظ على ثرواتها الطبيعية وتدبير مواردها المعدنية والفلاحية، والتكتل داخل تجمعات إقليمية لضرب حصار التخلف والخروج من براثن التبعية؟.

للإجابة على هذه الأسئلة نقترح مناقشة ثلاثة عناصر: العنصر الأول، إفريقيا الغربية بين الاكتفاء الذاتي والمبادلات الدولية. العنصر الثاني، ونسلط فيه الأضواء على دور فرنسا في معالجة مديونية دول إفريقيا الغربية. وأخيرا نرصد لنجاح وفشل مشروع السوق الإفريقية المشتركة.

---

[1] جون سان جور: ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب. ترجمة: محمد بشير عليه، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص: 50. وقد صدر هذا الكتاب بالفرنسية تحت عنوان: 1981, *L'impératif de coopération: Nord/Sud, la synergie des mondes*. Paris, Bordas.

الدول الإفريقية الحبيسة			
	مالي	***بوركينا فاسو***	***النيجر***
المساحة	1.240.000 كلمٓ	275.000 كلمٓ	1.267.000 كلمٓ
الساكنة	8.900.000 ن	8.740.000 ن	7.400.000 ن
ن.د.خ 1988	2 مليار دولار	2.10 مليار د	1.9 مليار دولار
توزيع الأنشطة	الفلاحة 73% الصناعة 7% الخدمات 20%	الفلاحة 79% الصناعة 11% الخدمات 20%	الفلاحة 70% الصناعة 10% الخدمات 20%
النقل	18.000 كلم/ طرق 646 كلم السكك الحديدية	16.474 كلم/طرق 517 كلم سكك حديدية	39.173 كلم/طرق 3.843 كلم سكك حديدية
الصادرات	251 مليون دولار	1985/ 66 مليون دولار	1985/ 223 مليون دولار
الواردات	513 مليون دولار	1985/ 272 مليون دولار	354 مليون دولار
الديون الخارجية	مليار دولار	1986/ 0.6 مليار دولار	1.7 مليار دولار

Mémo Larousse, Encyclopédie générale visuelle et thématique

Paris, Librairie Larousse, 1991

الدول الإفريقية المطلة على البحر			
	السنغال	***غينيا***	***الكوت ديفوار***
المساحة	197.000 كلمٓ	250.000 كلمٓ	302.000 كلمٓ
الساكنة	7.2 مليون نسمة	7.100.000 ن	12.100.000 ن
ن.د.خ 1988	4.7 مليار دولار	2.48 مليار د	8.9 مليار دولار
توزيع الأنشطة	الفلاحة 70 % الصناعة 15% الخدمات 15%	الفلاحة 70% الصناعة 10% الخدمات 20%	الفلاحة 59% الصناعة 10% الخدمات 31%
النقل	13.968 كلم/ طرق 1.186 كلم السكك	28.400 كلم/طرق 940 كلم سكك حديدية	35.736 كلم/طرق 1.333 كلم سكك حديدية
الصادرات 1987	606 مليون دولار	1985/ 544 مليون دولار	1985/ 3.10 مليار دولار
الواردات	1 مليار دولار	425 مليون دولار	2.3 مليار دولار
الديون الخارجية	96.94 مليون دولار	1989/ 1.7 مليار دولار	1988/ 12.3 مليار دولار

الفصل الأول : الأزمة الإفريقية، أي سياسة لأي تعاون؟

1 – إفريقيا الغربية بين الاكتفاء الذاتي والمبادلات الدولية

إن تراجع مستويات الإنتاج والاستثمار وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانهيار التوازنات البيئية ومشكلة السلام أخيرا[1]، عناصر حكمت على دول إفريقيا الغربية، خلال العقود الثلاثة التي تلت استقلالها، بالوقوف على حافة التبعية والتهميش داخل المنظمات الدولية. «*ولم يعد بالإمكان تفسير هذه الظواهر وإسنادها إلى الفترة الاستعمارية وحدها*»[2] يكتب أستاذ العلوم الاجتماعية بمعهد الدراسات الإفريقية بباريز إليكيا امبوكلو. فقد تبين أن للحكومات الإفريقية كذلك نصيب أكبر في توسيع نطاق هذه التبعية، نظرا لضعف مؤهلات إدارتها الاقتصادية وعدم كفاءة قطاعها العام.

فالإقلاع الاقتصادي لدول إفريقيا جنوب الصحراء كان متعثرا للغاية. والأمر الأسوأ هو أن الأوضاع الاقتصادية قد أخذت في التدهور المطلق مع الزمن. فقد حققت دول المنطقة معدل نمو للناتج الداخلي الخام وصل إلى 3.1% في الفترة

---

[1] الانقلاب في الكوت ديفوار والإطاحة بحكم هنري كونان باديي، ثم نشوب الصراع بين السنغال وموريتانيا حول تدبير مياه نهر السنغال.

[2] لقد فسر ت أعمال سمير أمين وغيره من الباحثين في علوم الاقتصاد والسياسة والأنتروبولوجيا أمثال والتر رودني في كتابه «*Et l'Europe sous-développa l'Afrique*» الفصل الخامس والسادس بالأساس، ص 151 و207، كيف أن تردي الوضع الاقتصادي في إفريقيا يعد محصلة للتوسع والنهب الاستعماري التي تعرضت له القارة إبان الفترة الاستعمارية. ويبرز رودني في مؤلفه أشكالا مختلفة من تحويل الثروة والقيم من إفريقيا إلى أوروبا والدول الصناعية بصورة عامة. غير أن هذه الأدبيات فشلت في إيضاح أسباب التدهور الذي لحق الأداء الاقتصادي في إفريقيا بين عقد الستينيات والأعوام الخمسة عشر التي تلته. ويصرح وزير خارجية السنغال في الأمم المتحدة عام 1964.

«Si les colonialistes endossent une lourde responsabilité, les peuples anciennement colonisés ne sont pas exempts de toute faute. En raison des rivalités, nous invitons les autres à s'immiscer dans nos affaires intérieures». Cité par A. Mabileau, *Décolonisation en Afrique Op. cit.*, p. 76.

1965-1973 في المتوسط السنوي. وتراجع هذا المعدل إلى 0.5% خــــــلال 1973-1980. وما لبث أن أصبح النمو سالبا بمعدل بلغ ناقص 3.7% سنويا ما بين 1980 و 1985.[1]

إن دراسة الخريطة التفصيلية لإفريقيا الغربية تعكس لنا تباين دولها، من حيث الحجم والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والبنيات السوسيو-سياسية. والوقوف على هذه المعطيات يبرز لنا التناقض الجذري بين الإمكانيات وما توفره مزايا إقامة منطقة للتكامل الاقتصادي مثلا، وبين واقع الركود شبه التام في التنمية وفي المداخيل. وقد توجت الكتابات والتقارير التي انكبت على دراسة العلاقات الفرنسية الإفريقية تيارا كاملا من الأدبيات، سعت من خلالها إلى وضع تفسير للفشل الاقتصادي لدول المنطقة وبالتالي لتعثر سياسة التعاون.

فإذا كان شعار المعونات المالية التي تقدمها فرنسا لممتلكاتها فيما وراء البحر سابقا هو التنمية الاقتصادية، فإنه وجب توجيه هذه المعونات، حسب المقررين، إلى القطاعات الإنتاجية التي يمكنها أن تعود على النيجر ومالي والكوت ديفوار وغيرها بالخير العميم. فالتعاون والسياسة التي سطرتها فرنسا في هذا المجال، ونفذتها الدول الإفريقية، لم تحسن اختيار مشاريع الاستثمار. ذلك أنها تمت على أساس اعتبارات سياسية أو على أساس تقدير غير كاف لمعدلات المرد ودية الاقتصادية والمالية المتوقع منها، كالطرق السريعة والفنادق والكنائس والبنايات الضخمة الحكومية والدولية. وقد أدان جون مارسيل جانيني هذا السلوك في أول تقرير أمرت الحكومة الفرنسية بإنجازه عام 1963، وعاب على الجمهوريات الإفريقية الالتزام ببرامج طموحة للإنفاق، وعجزها في ذات الآن على تمويلها بمداخيل المبادلات التجارية. والواقع أن بناء الدولة في بدايات الاستقلال وتدعيم مركز الحكومات القائمة كان يفرض هذا التوجه. مع ذلك يعود جورج كورس في

---

[1] وعن متوسط نسبة النمو ندرج جدولا للمقارنة تحت عنوان «الناتج الداخلي الخام في إفريقيا». انظر ص. 336.

تقريره سنة 1971، وأبلان من بعده سنة 1975، ويركز على ضرورة تنمية الطاقات الاقتصادية، وذلك بترشيد النفقات وتقليص حجم الاستثمارات التي تثقل كاهل الميزانية العامة، سيما وأنها تعاني من إكراهات المديونية. إن الإقلاع الاقتصادي لدول إفريقيا الغربية ينبغي أن يقوم، في منظور اللجن الفرنسية، على الثروات والخيرات المتوفرة. يعني على تطوير القطاع الفلاحي والصناعي.

إن القطاع الفلاحي في إفريقيا الغربية يساهم بنسبة 70% من الناتج الداخلي الخام. ويشكل في العديد من دول المنطقة معطى أساسي في التنمية. إلا أنه «*قطاع عشوائي لا يتم استغلاله بصورة جيدة، وغير متأقلم مع حاجيات الساكنة المتزايدة التي أصبحت تنزح نحو الحواضر بصورة مثيرة للانتباه*».(1)

وأمام الاختيارات المتاحة بين تطوير الزراعات التسويقية واستغلال إمكاناتها على المستوى الصناعي، وبين تحسين الزراعات المعاشية في إطار نظام فلاحي تقليدي، ركزت اللجن المكلفة بدراسة التعاون الفرنسي الإفريقي على ضرورة تشجيع التنمية القروية. يعني الاهتمام بتنويع المحاصيل والرفع من إنتاجيتها وإصلاح المنظومة الغذائية للساكنة الإفريقية وإنشاء سوق محلي، أساس كل نهضة صناعية. وأخيرا إقامة بنيات اجتماعية وتربوية متأقلمة مع المحيط الإفريقي. غير أن جانيني يؤكد أن التنمية القروية لا يمكن أن تقوم إلا بتزاوج

---

[1] B. Nouaille-Degorce, *La politique française de coopération*. 1958-1978. *Op.cit*, p. 285.
وعن ظاهرة النزوح نحو الحواضر وآثارها السلبية على الفلاحة، تكتب الأستاذة كوكري فيدروفيتش:

«La ville africaine est un lieu d'immigration récente, d'une profondeur d'une à deux générations au plus (Kinshasa par exemple est passé entre 1950 et 1975 de 200.000 à plus de deux millions d'habitants). Ils (les migrants) sont encore très insérés, coupés de leur village, ils vivent repliés sur leur quartier où ils tentent, tant bien que mal, de reconstituer un succédané de leur univers ethnique et religieux, en survivant très majoritairement grâce au secteur "informel"». C. Coquery-Vidrovitch, 1992, *Afrique Noire, permanences et ruptures*. Paris, l'Harmattan, 2ème Ed., p. 372.

المنتوجات المعاشية وتربية الماشية، حتى وإن كانت على حساب البن والفول السوداني وزيت النخيل وباقي الزراعات الأحادية الموجهة نحو التصدير.

الناتج الداخلي الخام في إفريقيا

	الساكنة 1987	ن.د.خ 1987 لكل فرد	متوسط نسبة النمو السنوي ن.د.خ لكل فرد %		
			1965/73	1973/80	1980/85
الدول ذات الدخل الضعيف أو المتوسط	3.859 م.ن	700	4,1	2,7	1,2
إفريقيا جنوب الصحراء	442 م.ن	330	3,1	0,5	-3,7
آسيا الجنوبية	1.079 م.ن	290	1,4	2,0	2,9

Mémo Larousse, Encyclopédie générale visuelle et thématique,

Paris, Librairie Larousse, 1991, p.596.

ويخلص جورج كورس إلى نفس النتيجة لما يسطر من جهته على النجاح الباهت الذي حققته زراعات التصدير نظرا للظروف المتقلبة للأسواق الدولية.[1] ويستخلص مدير الدراسات بمعهد الأبحاث العلمية لما وراء البحار (ORSTOM)، جَاك بينِي في دراسة نشرها عام 1970 تحت عنوان «*بسيكولوجية الاقتصاد الإفريقي*»[2]، أن الزراعات التصديرية تقود المزارع الإفريقي إلى عالم مجهول. فالمزارع لا يختار ما يزرعه. والزراعات التي تقترحها الإدارة تبدو له مسألة تخص الدولة. ويتساءل الباحث الفرنسي: «*ماذا يعرف الايفواري مثلا عن القهوة أو الكاكاو الذي ينتجه؟ كثير منهم لم ير أبدا قطعة من الشكولاته ولم يشرب فنجان*

---

[1] ويقترح المقرر توجيه المعونات نحو العالم القروي، ويقول:
«L"aide française, trop exclusivement concentrée sur les cultures d'exportation, devrait non seulement s'accroître en faveur du monde rural, assez négligé jusqu'à présent, mais favoriser cette évolution vers la conquête du marché urbain par l'agriculture traditionnelle ». *Rapport Gorce*, *Op. cit*, p.30.

[2] J. Binet, 1970, *Psychologie économique africaine. Eléments d'une recherche interdisciplinaire.* Paris, Payot, p.199.

قهوة». إن المزارع في السنغال ومالي وغينيا والكوت ديفوار لا يسعى إلى التفكير في الوضعية الاقتصادية لمنتوجاته، ولا يعرف المستعملين لها ولا غايات الاستعمال منها، ولا من هي الدول الأخرى المنتجة أو المنافسة. بل إنه لا يفكر في أن الأسواق الدولية يمكن أن تفرض قوانينها. فالأسعار بالنسبة إليه تحددها الإدارة والإدارة وحدها.

لقد تم تهميش الزراعات المعاشية، واعتقد المسؤولون الأفارقة، في بداية عهدهم بالاستقلال، أن طريق التنمية يمر عبر تراكم فائض القيمة المترتب عن تسويق البن والكاكاو والخشب والفواكه الاستوائية والفول السوداني وغيره، وأن الصناعات الغذائية والتحويلية مثلا يمكن أن تشكل قاطرة لتحديث الاقتصاد.[1]

وهذه مسألة توقف عندها جون مارسيل جانيني في تقريره، لما كتب يقول بأن «*هذا النوع من الصناعات يحمل في طياته مزيتين: المزية الأولى، وتكمن في التوزيع على المستوى المحلي لكميات هامة من المداخيل ذات طابع غير تضخمي. وتبرز المزية الثانية في الحد من عجز الميزان التجاري والتقليص بالتالي من حجم الواردات، بل والرفع لم لا من الصادرات*».[2] وخطوات الكوت ديفوار في هذا السياق بارزة وملموسة.[3] ففي سنة 1960 كان القطاع الصناعي يقوم على 110 مؤسسة (منها 54 منشره) ويوفر 10 آلاف منصب شغل، لينتقل بعد عشرين سنة من الاستقلال إلى 400 شركة تشغل ما يقرب من 65 ألف عامل. وقد تضاعف رقم معاملاتها ما بين 1960 و1977.

---

[1] غير أن للأستاذة كوكري فيدروفيتش رأي آخر:
«Prétendre résoudre par ce biais – c'est à dire par l'industrialisation de l'agriculture – le problème de la survie du monde rural là où les paysans constituent entre 50 et 90% de la population du continent noir relève donc du non-sens». C. Coquery–Vidrovitch, 1985, «Grands projets, petits périmètres et motivations paysannes, présent, avenir». In *La politique de l'eau en Afrique*. Paris, Economica. p. 132-149.

[2] *Rapport Jeanneney, Op.cit*, p. 86.

[3] 31 Décembre 1980, «Eux aussi ont vingt ans, voici leur message», La Côte d'Ivoire. In *Jeune Afrique*. Hors série, n°1043, p. 142.

غير أن تذبذب أسعار الصرف وانهيار أثمنة المنتجات الأساسية وارتفاع فاتورة البترول في المقابل عصف بالرخاء الاقتصادي وأبان عن هشاشة نظام اقتصادي قائم على منتوج فلاحي وحيد. فقد تراجعت مبيعات الفول السوداني في السنغال مثلا بنسبة 20%، وتقلصت مداخيله من 70 مليار فرنك إفريقي عام 1977 إلى 43 مليار سنة 1979.[1] وكان من نتائج ذلك أن هبطت مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام، بصورة منتظمة، من 32% سنة 1970 إلى 22% سنة 1982. ويشير الأستاذ محمد سعيد في «*المناظرة حول السياسات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء*»[2] أن غرب إفريقيا، بالمقارنة مع شرقها وجنوبها، عانى من أسوء تآكل للقطاع الزراعي وأكثر التقلبات عنفا في الناتج الزراعي خلال عقد السبعينيات. وقد مس هذا التدهور بالأساس إنتاج البن والكاكاو والقطن والفول السوداني.

وكان جورج كورس، وقد لمس فشل هذا النمط من التصنيع، قد دعا في تقريره إلى إنشاء صناعات تصديرية قائمة على تحويل المنتوجات الفلاحية وبلورة المواد الأولية المحلية. غير أن دعوته ظلت كصيحة في واد. فتقريره كما نعلم لم ينشر. ولم يحدد أبلان من جهته سنة 1975 الاختيارات الواجب اتخاذها بين مختلف القطاعات الإنتاجية. بل ترك لفرنسا ولدول إفريقيا الغربية مهمة الفصل في هذه الاختيارات عن طريق التشاور والحوار البناء.

لذا كان يجب انتظار وصول الاشتراكيين إلى الحكم ليقدموا مجموعة من الاقتراحات العملية، عكست خطوطها العريضة كتابات رسمية، نصت على ضرورة

---

[1] وفي هذا الإطار يصرح وزير التنمية القروية السنغالي جبريل سين بأن: «الزراعة الأحادية للفول السوداني في السنغال شر لابد منه».
31 Décembre 1980, *Jeune Afrique*. Voir aussi, L.V Thomas, 1978, ***Perspective du développement en Afrique Noire. Un scenario, le Senegal***. Paris, PUF.

[2] محمد السيد سعيد، أكتوبر 1989، «المناظرة حول السياسات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء». مجلة السياسة الدولية، 98، ص 96- 109.

تأمين الاكتفاء الذاتي أولا، طبقا لأحكام منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بلاغوس (نيجيريا) سنة 1980. إذ لا يعقل، يكتب وزير التعاون الفرنسي جون بيير كوت[1]، أن يعتمد بلد كمالي في غذائه على المعونات الدولية وهو الذي كان يعد، وإلى وقت قريب، خزانا للحبوب في إفريقيا الغربية بأسرها. صحيح أن تقلب الموارد من العملة الصعبة، وضعف إمكانيات النقل والتخزين، والمضاربات التجارية زاد من تعقيد الوضعية.

وعليه، يسجل ساش في تقريره سنة 1983، لابد من اعتبار واقع الدول الإفريقية وتقدير حجم مساهمتها في المجهودات التنموية، والاعتراف صراحة بالطابع المتعارض واللامتكافئ لمسألة تقسيم العمل الدولي، وضرورة تحديث الاقتصاد الإفريقي الذي ينبغي أن يقوم على أرضية من التكامل بين الصناعات الفرنسية ومختلف القطاعات الإنتاجية في إفريقيا. ويذهب ألان فيفيان في تقريره سنة 1991 إلى أبعد من ذلك لما يطرح إدماج القطاع الخاص في سياسة التعاون[2]، ومساهمة الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في المساعي الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل التنمية.

لقد أولى المسؤولون الأفارقة عنايتهم بالإنتاج من أجل التسويق والبحث عن إمداد خزينة الدولة بالفائض، بدل الإنتاج من أجل التغذية وتحقيق الأمن الغذائـــــي

---

[1] J. P Cot, 1984, *A l'épreuve du pouvoir: le tiers-mondisme, pourquoi faire?* Paris, le Seuil, p. 55.

[2] حول تشابك سياسة التعاون مع مصالح القطاع الخاص، انظر:
Y. Fuchs, Mai 1976, «Politique de coopération et intérêts privés. L'exemple des matières premières». Colloque franco-britannique, *Indépendance et dépendance*, Paris, FNSP, Section 4, Rapport 4.

لساكنة كانت ومازالت في تزايد رهيب.[1] ولم يشرع هؤلاء في السعي إلى توفير المانيوك والإنيام والأرز الجاف والذرة البيضاء وباقي المواد الاستهلاكية الأساسية بصورة عامة إلا مع مطلع السبعينيات. يعني بعد أن لاحت التدابير الأولى لانهيار أسعار الفول السوداني وغيره في الأسواق الدولية. وشهدت دول إفريقيا الغربية فترة حزة وخصاص على إثر موجة جفاف طويلة، تراجع فيها إنتاج الحبوب (الصورغو والقمح والذرة) في مالي مثلا ما بين 1972 و1974 من 1.025.000 طن إلى 840.000 طن. ولم تتجاوز غلة القمح في الكوت ديفوار 40.000 طن خلال موسم 1976-1977.[2] الشيء الذي دفع حكومة فليكس هوفويت بوانيي إلى تحديد برنامج طموح[3] يقضي بتخصيص مناطق شاسعة في الشمال لإنتاج 500.000 طن من الأرز، وتدعيم محاصيل المانيوك المقدرة ب: 2.400.000 طن، والطارو ب: 300.000 طن.

---

[1] ويوضح لنا الجدول التالي نسبة تكاثر الولادات.

1977	الولادات لكل 1000 ن	الوفيات لكل 1000 ن	التكاثر لكل 1000 ن
الكوت ديفوار	50	19	19
الزايير	46	19	19
السنغال	49	22	22
نيجيريا	50	18	18
النيجر	52	22	22

«... وبقيت البلدان الإفريقية وحدها غريبة عن هذه المشكلة (تحديد النسل)، بحجة أن إفريقيا «تمتلك مساحات كبرى» كما كان يقول رئيس جمهورية إفريقية. وهذا بالطبع مفهوم خاطئ: المشكلة ليست في عدد السكان في الكلم2 أو حتى في الكلم2 الصالح للزراعة، بل في عدد المنتجين لكل مائة نسمة. وتحتل إفريقيا السوداء في هذا المجال مكانة دنيا».
موريس غورنييه: العالم الثالث، ثلاثة أرباع العالم. تقرير إلى نادي روما. ترجمة: سليم مكسور. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1982، ص: 35 وما يليها.

[2] «Mali 1980» , In *Marchés Tropicaux*. 21 Décembre 1979, n° 1780, p. 3561.

[3] 31 Décembre 1980, «Eux aussi ont vingt ans, la Côte d'Ivoire». In *Jeune Afrique,* n° 1043.

الموارد الأساسية لبلدان إفريقيا الغربية

موريتانيا	قطيع الأبقار	1 مليون رأس
	قطيع الأغنام	3 مليون رأس
	الصيد	97.500 طن
	الحديد	8 مليون طن

مالـــي	القطن	70.000 طن
	الفول السوداني	115.000 طن
	قطيع الأبقار	مليون رأس 4,7
	قطيع الأغنام والماعز	11 مليون رأس
	الصيد	100.000 طن
	الكهرباء	175 مليون كيلواط/ساعة

بوركينا فــاسو	الصورغو	1 مليون طن
	الميل Le Mil	687.000 طن
	الفول السوداني	152.000 طن
	القطن	80.000 طن
	قطيع الأبقار	3,1 مليون رأس
	قطيع الأغنام والماعز	5,6 مليون رأس
	الكهرباء	159 مليون كيلواط/ساعة

النيجــر	الميل Le Mil	1 مليون طن
	الصورغو	452.000 طن
	الفول السوداني	80.000 طن
	قطيع الأبقار	3,3 مليون رأس
	قطيع الأغنام	3,5 مليون رأس
	الكهرباء	265 مليون كيلواط/ساعة
	الأورانيوم	3.000 طن

السنغال	الفول السوداني	738.000 طن
	زيت الفول السوداني	160.000 طن
	قطيع الأبقار	2,6 مليون رأس
	قطيع الأغنام	3,7 مليون رأس
	الصيد	257.000 طن
	الفوسفاط	2,4 مليون طن
	الكهرباء	758 مليون كيلواط/ساعة

غينيا	المانيوك	500.000 طن
	الفول السوداني	45.000 طن
	الموز	110.000 مليون رأس
	الأناناس	20.000 طن
	البن	15.000 طن
	قصب السكر	200.000 طن
	قطيع الأبقار	1.838.000 مليون طن
	البوكسيت	16.5 مليون طن
	الكهرباء	500 مليون كيلواط/ساعة

البنين	البن	265.000 طن
	الكاكاو	750.000 طن
	الموز	XK 130.000
	زيت نخيل	167.000 طن
	البترول	350.000 طن
	الكهرباء	2,19 مليون كيلواط/ساعة

MEMO Larousse

Encyclopédie générale visuelle et thématique, Paris, Librairie Larousse, 1991.

يجب القول أن مادة الأرز تعد من أهم المنتجات المعاشية في المنظومة الغذائية لساكنة الدول الإفريقية. فزراعته مهيمنة عند قبائل البيتي والكورو، وفي الشمال عند المالنكي والسنوفو.[1] وقد شكلت هذه الزراعة النشاط الأساسي لمكتب النيجر في مالي، المؤسسة الفلاحية الوحيدة في منطقة الساحل[2] التي نجحت في تطوير المرزات، وذلك بالاعتماد على نظام السقي وتحسين مردوديتها وتسويق غلاتها والتقليص بالتالي من واردات الحبوب. إذ تراجعت من 6 مليار فرنك مالي سنة 1975 إلى 0.3 مليار سنة 1978.

لكن التعاطي لهذه الزراعة في إفريقيا الغربية، ونجاح مكتب النيجر في مخططاته السقوية، لا يعني بالضرورة توصل دول المنطقة، ولو جزئيا، إلى تأمين

[1] S. Amin, 1967, *Le développement du capitalisme en Côte d'Ivoire*. Paris, Ed. De Minuit, p, 12 et s.

[2] لقد خصصنا في رسالتنا «*L'AOF et le FIDES, de 1946 à 1960*» فصلا عن مكتب النيجر، ص. 294-323، جامعة بواتيي، فرنسا، أكتوبر 1989. انظر الجدول المرفق عن تطور إنتاج الأرز.

غذاءها وإشباع حاجيات ساكنتها. فالاستثمارات التي استهدفت برامج الري وتقنياته آلت كلها إلى الفشل، نظرا لنفقاتها المتزايدة وفعاليتها المحدودة وعدم تأقلمها مع المحيط الإفريقي.(1) واضطرت الحكومات الإفريقية، أمام هذا التعثر، إلى اللجوء إلى الاستيراد.(2) فقد جلب السنغال في سنوات الثمانين ما يقرب من 1000 طن من الأرز يوميا، وخاصة كسور الأرز التايلاندي الرخيص الثمن. واستورد الكوت ديفوار برسم سنة 1979 وحده حوالي 200.000 طن من الأرز (انتقلت حصة الفرد الواحد من الأرز من 20 كلغ سنة 1960 إلى 60 كلغ سنة 1980). وأمام ندرة هذه المادة الاستهلاكية الأساسية، ارتفع ثمن الكيس الواحد من الأرز (100 كلغ) في بوركينافاسو من 10.000 إلى 14.000 فرنك إفريقي سنة 1980.(3)

طبعا، وعمليات الاستيراد هاته لم تخل من تأثير على الميزان التجاري وما تخلفه من اقتطاعات من احتياطي البلد من العملة الصعبة التي جناها أصلا من صادرات الفول السوداني والبن والكاكاو. فمساهمة الزراعات المعاشية في تقوية النسيج الاقتصادي لدول إفريقيا تعد من الأهمية بمكان. لكن في غياب جداول إحصائية إفريقية تعزز هذا الاستنتاج، يتعذر علينا المعرفة الدقيقة بأهمية الاستهلاك وحجم المبادلات.

---

[1] وعن هذا التعثر يكتب وزير التعاون الفرنسي جون بيير كوت:

«Le président Ahidjo décide d'encourager la culture du riz au nord du Cameroun… Trois obstacles font échouer le projet. En premier lieu, les cours mondiaux du riz baissent.. En second lieu, les paysans transportés sur les bords du Logone n'ont pas l'habitude de la riziculture, culture pénible. Les pieds dans l'eau et le dos courbé. Enfin, la retenue d'eau retient aussi le poisson ». J.P Cot, *A l'épreuve du pouvoir. Op. cit*, p. 73.

[2] تحت عنوان «التصحر وأزمة الغذاء في القارة السمراء» أورد ذ. عدنان البياتي أن معدلات استيراد الغذاء في إفريقيا ارتفع من 469 مليون دولار عام 1961 إلى 3851 مليون دولار عام 1985، كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من 98% عام 1961 إلى 86% عام 1985. مجلة الوحدة، عدد 97، أكتوبر 1992، ص. 72-80.

[3] ثمن الكيلوغرام الواحد من الأرز القادم من التايلاند إلى ميناء دكار يساوي 60 فرنك إفريقي، بينما ثمن كيلوغرام الأرز المحلي يساوي 200 إلى 250 فرنك إفريقي.

J. J Gabbas, 31 Décembre 1980, *L'aide contre le développement. L'exemple du Sahel.* Paris, Economiça, 1988, p. 17. Voir aussi « La Côte d'Ivoire », In *Jeune Afrique*.

تطـــور إنتـــاج الأرز

	1971/72	1972/73	1973/74	1974/75
المساحة	38.533 هكتار	73.626 هـ	40.139 هـ	40.774 هـ
إنتاج الأرز	69.629 طن	74.364 طن	83.364 طن	86.000 طن
المردودية في الهكتار	46.320 طن	46.852 طن	54.862 طن	65.000 طن
تسويق الأرز	1.807 طن	1.973 طن	2.071 طن	2.109 طن

E.Schreyger, *L'Office du Niger au Mali* de 1932 à 1982. Wiesbaden, Steiner, 1984, p.284.

1 – 1 - علاقات عمودية قوية، وعلاقات أفقية ضعيفة

لقد ظلت فرنسا المزود الرئيسي لبوركينافاسو ومالي والنيجر والسنغال والكوت ديفوار، والزبون الثاني أو الثالث بالنسبة لهذه البلدان جميعها. تزودها بالحبوب والحليب ومشتقاته والسكر واللحوم والزيوت والشحوم، وكذلك بالمعدات الميكانيكية والكهربائية والمنتوجات الصيدلية والكاوتشوك. وتستورد منها البن والسمك ومصبرات الخضر والفواكه والخشب، ومجموعة من المعادن كالفوسفاط والحديد، ومنتجات إستراتيجية أخرى كالأورانيوم والمنغنيز.

إن تأمل تطور تجربة التعاون الفرنسي مع دول إفريقيا الغربية في المجال التجاري يقودنا إلى الوقوف على الخاصية التي ميزت هذه المبادلات. وتتجلى في قوة العلاقات العمودية التي تربط الأفارقة بفرنسا، وهشاشة الأواصر الأفقية التي تجمع الأفارقة فيما بينهم. وهذه ظاهرة تجد تفسيرها في السياسات الاقتصادية التي أمدت في عمر الاستراتيجيات الاستعمارية. إذ سلكت مبدأ التخصص في إنتاج واحد، ولم تدر كيف تنوع استغلال الموارد أو تعيد توزيعها حتى يحصل التكامل بين اقتصاديات دول المنطقة. فالكوت ديفوار تخصص في إنتاج البن الذي تضاعفت صادراته من 147.488 طن سنة 1960 إلى 276.000 طن سنة 1970. كذلك الشأن في إنتاج الكاكاو الذي انتقلت كمياته المصدرة من 59.100 طن عام 1960 إلى

177.000 طن عام 1970. وتخصص السنغال في تصدير الفول السوداني الذي بلغ سقف المليون طن سنة 1966. ونفس الشيء بالنسبة للنيجر الذي ضاعف من إنتاجه وحقق رقما قياسيا، بلغ 290.000 طن سنة 1968.[1]

وظلت فرنسا تحتل الصدارة في حوليات التجارة الخارجية لدول إفريقيا الغربية بنسبة تتراوح من 70 إلى 90%. لكن، وابتداء من 1968، تراجعت هذه المكانة بصورة تدريجية لتنزل إلى 50% أو أقل منها بقليل. يجب القول أن هذه السنة، أي 1968، شكلت منعطفا في تاريخ العلاقات التجارية الفرنسية الإفريقية. ذلك أن السوق الأوروبية المشتركة شرعت في توفيق أسعار الفول السوداني، الذي كان يستفيد من مزايا تفضيلية في السوق الفرنسية، مع أسعار الأسواق الدولية. فانكمش الإنتاج، ولم يعد يكفي سنة 1971 حتى لتغذية معامل الزيت المحلية، وأصبح تصدير محاصيل الفول السوداني يتم على شكل زيوت. وتقلص هامش الربح عند الفلاح الإفريقي الذي انقلب مدحورا إلى العناية بالزراعات المعاشية.

ولمواكبة هذه الظرفية والتأقلم معها، سعت فرنسا إلى إعادة النظر في بنية وارداتها من دول إفريقيا الغربية. وأصبحت تتركز بالأساس على الجمهوريات ذات الثروات المنجمية الاستراتيجية، كالأورانيوم فيما يخص النيجر مثلا، أو على دول ذات تراكم رأسمالي معتبر كالكوت ديفوار[2]، وذلك على حساب شركائها التقليديين كالسنغال ومدغشقر. وبدأنا نلمس بالتدريج تراجع فرنسا من دائرة نفوذها

[1] J. Suret-Canal, 1975, « Difficultés du néo-colonialisme français en Afrique Tropicale » *Cahiers du Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes*, n° 119.

[2] عند حصولها على الاستقلال، لم تكن الدول الإفريقية تستغل إلا القليل من الموارد المنجمية. كان يجب انتظار انتهاء الشركات الفرنسية من الاشتغال من حقول الفوسفاط بالسنغال والطوغو 1961، والأورانيوم بالنيجر 1968 والبترول والمنغنيز في الكابون 1969، لينطلق الاستغلال المكثف بعد ذلك، فترتفع واردات فرنسا من المواد المعدنية وتتراجع وارداتها من المنتجات الفلاحية.

الفرانكفونية، والانفتاح على مجالات غير فرنكفونية. ففي سنة 1978[1]، اكتفت الواردات الفرنسية بمنتجات ثلاثة دول إفريقية فقط، وهي الكوت ديفوار والكامرون والكابون، وشكلت ثلثي النسبة الإجمالية. بينما استوردت هذه الأقطار، بالإضافة إلى السنغال، ما يقرب من 68% من البضائع الفرنسية.

إن ارتفاع حصة هذه الدول من التجارة مع فرنسا، أو على الأقل ما يتعلق بالكوت ديفوار والسنغال، يجد تفسيره في كونها البلدان التي تحظى بدعم مالي مهم في إطار سياسة التعاون. وتستفيد من ضمان الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (COFACE)، وتعرف كثافة جالية فرنسية مهمة بالمقارنة مع مالي أو النيجر. يعني سوقا أوسع، وبالتالي قاعدة استهلاكية معتبرة. ثم إن هذه الدول تشكل بآلياتها البنكية والمصرفية العمود الفقري لمنطقة الفرنك التي تسمح للمصدرين والمستوردين بتحويل حر وصرف من دون مخاطر. لكن هذه الإيجابيات وغيرها من المزايا المقارَنة كانخفاض تكلفة الإنتاج، وقربها من الأسواق الأوروبية، أو توفرها على بعض المعادن النادرة، لم يشفع لها في الحفاظ على مكانتها في سلم الأولويات الفرنسية.

فقد تظافرت، منذ بداية السبعينيات، سلسة من الصدمات المدمرة الواحدة تلو الأخرى (كتقلب أسعار الصرف والفائدة واستفحال نسبة التضخم وارتفاع أثمان الطاقة والحبوب) هزت النشاط الاقتصادي القائم بين فرنسا وهذا المربع الأخير من دول إفريقيا الغربية، ودفعت به إلى التآكل. وقد تواصل الانكماش في الثمانينيات[2]

---

[1] Ph. Hugon, Février 1982, « L'Afrique Noire Francophone, l'enjeu économique pour la France » In *Politique Africaine*, n° 5. p. 75-94.

[2] وإن كان فليب هوكون يقدم رأيا آخر.

« Toutefois le rôle de l'Afrique Noire est moins négligeable qu'il n'y parait. D'une part, la balance commerciale régulièrement excédentaire participe à l'équilibre de la balance commerciale française. D'autre part, les Etats Africains et Malgaches assurent la sécurité des approvisionnements de la France en matières premières stratégiques. Enfin, les marges bénéficiaires des compagnies de fret, de transport, de négoce, d'assurance ou de financement demeurent substantielles ». Ph. Hugon, Février 1982, « L'Afrique Noire Francophone ». In *Politique Africaine*.

مع إكراهات مخططات التقويم الهيكلي والدور الجديد الذي أخذ يضطلع به البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في توجيه الاقتصاديات الإفريقية.

لقد *تراجع نصيب إفريقيا من الصادرات الفرنسية* ما بين 1986 و1988 من 9.6% إلى 7.4%. ومس هذا التراجع أغلب القطاعات الإنتاجية. إذ سجل أقل من 10% بالنسبة للحبوب والمنتوجات الكيميائية المختلفة والصيدلية. وتراوح ما بين 10 و20% بالنسبة الزيوت واللحوم والشحوم. وتجاوز هذا الانكماش 20% كل ما يتعلق بالمعدات الميكانيكية والكهربائية ومصنوعات الكاوتشوك والبلاستيك والمنتجات البترولية. ولم تعد إفريقيا تشكل منفذا للصادرات الفرنسية إلا فيما يتعلق بالدقيق والأدوية واللوازم المكتبية.

أما *نصيب إفريقيا من الواردات الفرنسية*، فقد تقلص بالربع، أي من 6.5% إلى 5.1%. ويعكس الجدول حجم الخسارة التي أصابت قطاع الخشب والبن الأخضر ومصبرات الخضر والفواكه والأسماك والقشريات والحديد. وازدادت في المقابل مساهمة إفريقيا النسبية في تزويد فرنسا بمصبرات اللحوم والأسماك والملابس الجاهزة والبوكسيت والأسمدة.

لكن، ومع تفاقم الأزمة بهذه الأقطار وضعف قوتها التنافسية وزيادة تعلقها بالمعونات الدولية، بدأ الاهتمام بالبحث عن مخرج لهذا النفق.

نصيب فرنسا من التجارة مع الدول الإفريقية

	1960	1965	1970	1974	1978	1979
نصيب الصادرات الفرنسية	6.3	5.3	3.9	3.2	3.6	3.1
نصيب الواردات الفرنسية	6.7	4.9	3.3	3.0	2.5	2.1

المصدر، وزارة التعاون
حصيلة 20 سنة من التجارة الخارجية مع دول منطقة الفرنك
Ph. Hugon, «L'Afrique Noire, l'enjeu économique pour la France »
In *Politique Africaine*, 5, 1982. p.79.

تطور نصيب إفريقيا من الصادرات الفرنسية %

	النصيب			التحولات
	1986	1987	1988	1986 - 1988%
المنتوجات الصيدلية	37,6	35,2	33,1	-2
الزيوت والشحوم	22,5	19,6	19,6	-13
لوازم المكتبة	16,4	14,8	13,8	-16
معدات كهربائية	12,8	10,8	9,3	-27
معدات ميكانيكية	12,5	10,7	9,9	-21
الحليب ومشتقاته	11,5	9,5	7,2	-39
اللحوم	10,3	9,5	8,5	-17
الحبوب	9,9	5,2	9,7	-2
المطاط	7,5	5,8	5,7	-24
منتوجات لبلاستيك	6,6	5,6	5,0	-24

تطور نصيب إفريقيا من الواردات الفرنسية %

	النصيب			التحولات
	1986	1987	1988	1986 - 1988%
الأسماك والقشريات	14	13	12	-14
الخضر	14	12	13	-7
الفواكه	20	18	18	-10
البن الأخضر	63	55	46	-27
مصبرات اللحوم والأسماك	22	24	25	+14
الكاكاو الأخضر	83	83	76	-8
مصبرات الخضر والفواكه	16	13	11	-31
الفوسفاط	55	44	59	+7
الحديد	20	20	16	-20
المنغنيز	92	95	95	+3
البوكسيت	52	52	70	+35

«Le Commerce de la France avec l'Afrique »
In *Marchés Tropicaux,* 29 Décembre 1989, p.3848.

1 – 2 – أزمة وتراجع وبداية البحث عن الحلول

صحيح أن القمم الفرنسية الإفريقية تطرقت للموضوع في مختلف دوراتها، لكن بصورة محتشمة، كإعلان الرئيس جسكار ديستان عام 1979 عن مساهمة بلاده في رأسمال البنك الإفريقي للتنمية؛ أو تنازله عن 630 مليون فرنك فرنسي من الديون المستحقة على الدول الإفريقية؛ أو توسيع قاعدة التعاون باستقطاب التكنولوجيا الأوروبية والمال العربي في إطار ما عرف بالحوار الثلاثي في مايو من عام 1980. ويبدو أن قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بلاغوس في 28 و29 أبريل 1980 كانت قد حسمت في الموقف، وذلك بتحديد إستراتيجية للتعاون والتنمية، ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والطبيعية، والنهوض بمجالات الزراعة والنقل والخدمات والمجالات المالية والبيئية والسياحية، وتشجيع التجارة بين الدول الإفريقية والتعاون في عمليات تمويل المشروعات التنموية.

والواقع أن قمة لاغوس جاءت تتويجا لسلسلة من اللقاءات التي جمعت الدول الإفريقية فيما بينها[1]، انطلاقا من المؤتمر الوزاري الإفريقي لمشاكل التجارة والتنمية والنقد المنعقد في أديس أبابا سنة 1973، والذي أكد على عقم سياسة

---

[1] وقد ورد في البيان الختامي لرؤساء الدول والحكومات المجتمعين في لاغوس ما يلي:
« Nous, chefs d'Etat et de Gouvernement de l'OUA, réunis à Lagos, Nigeria, en la deuxième Session Extraordinaire de la Conférence des chefs d'Etat et de Gouvernement de l'OUA consacrée à l'examen des problèmes économiques de l'Afrique,
Rappelant les diverses résolutions et déclarations adoptées au cours de nos précédentes conférences des sommets stipulant que le développement et l'intégration économique du continent africain constituent une condition essentielle pour la réalisation des objectifs de l'OUA, en particulier ceux formulés à Alger (septembre 1968), Adis Abeba (août 1970 et mai 1973) et Libreville, en juillet 1977 relative à l'adoption de la Déclaration de Kinshasa de décembre 1976 portant création d'une communauté économique africaine,objectif qui devrait être atteint dans un délai de 15 à 25 ans et par étapes successives ; Nous réaffirmons notre engagement de créer d'ici l'an 2000, sur la base d'un traité à conclure, une Communauté économique africaine afin d'assurer l'intégration économique,culturelle et sociale de notre continent ».
T. Tete-Adjalogo, 1989, *La question du plan Marshall et l'Afrique*, l'Harmattan, p.173.

التعاون، وعلى عدم فعاليات الإجراءات التي اتخذت خلال العقد الأول من استقلال مالي والنيجر والسنغال وغيرها، وعلى عجز الحكومات الفرنسية والمجتمع الدولي بصفة عامة على خلق ظروف مناسبة لتنمية الأقطار الإفريقية. وتلاه مؤتمر كينشاسا في دجنبر 1976 بشأن التنمية والتعـــاون الاقتصادي في إطار مجموعة اقتصادية، ثم مؤتمر منروفيا في يوليو 1979[1] والتدابير التي اتخذها في مجال الاكتفاء الذاتي، وفي مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

لقد ركزت خطة لاغوس، كما اصطلح على تسميتها، من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا 1980-2000، على ضرورة الاكتفاء الذاتي الغذائي. لأن تأمين الساكنة النيجيرية والمالية والبوركينابية ودول الساحل من شبح المجاعة، سيخلص الحكومات الإفريقية من تبعات عديدة، نذكر منها محاربة سوء التغذية وما يصطحبها من أمراض، والتصدي للهجرة القروية، وتنامي دور الصفيح، واستفحال ظاهرة البطالة. ويكفيها كذلك من إكراهات الضغوط على الموارد المحدودة، والحد من الاعتماد في غذائها على المنتجات المستوردة.

وفي مقابل ذلك، وضعت الخطة اليد على الاختلالات التي تشوب الأنشطة الاقتصادية الإفريقية، وتعيق تحقيق هذا الاكتفاء. وهي اختلالات بنيوية تتجلى في اعتمادها شبه الكامل على زراعة المحاصيل الموجهة للتصدير، وتخصيص الأراضي الضعيفة ذات الإنتاجية المتدنية للزراعات المعاشية، أو على المداخيل المتقلبة للمواد الأولية أو على قطاعات أخرى غير منتجة لا تأخذ بعين الاعتبار قوة وعجز الميزان، ولا تبحث في عواقب الاستدانة.

---

[1]A. Adedeji, Décembre 1980, « La stratégie de Monrovia peut sauver l'Afrique » In *jeune Afrique*.
« Les africains ont compris les limites de l'indépendance politique. Ils découvrent les difficultés d'une autonomie économique orientée vers la satisfaction des besoins de la population. Les solutions existent. Elles exigent un gros effort tendant -à la fois- à changer les mentalités et à transformer les structures ».

لذا دعت الخطة إلى مبدأ الاعتماد على الذات.(1) ولا يعني ذلك أن تعزل المنطقة نفسها كلية عن المساهمات. بل ينبغي لهذه المساهمات أن تقتصر على تكملة الجهود الإفريقية. وعليه، لابد من متابعة التنسيق لتحقيق التكامل الاقتصادي اللازم، وتعزيز دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتذليل كل الصعاب السياسية المتمثلة في النزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي.

«*إن مشكل التنمية أو اللاتنمية، إن صح التعبير*، يكتب إليكيا امبوكولو، *هو السبب الأول والحقيقي للمديونية ولمخططات التقويم الهيكلي وكل الأزمات التي تشهدها الدول الإفريقية*».(2) وتنمية الاكتفاء الذاتي الغذائي واحد من هذه المشاكل. «*إلا أن تحقيقه*، يثير الانتباه ساخرا وزير التعاون الفرنسي ج. ب. كوت(3)، *لا يخدم مصلحة مصدري الحبوب في العالم، إذ يرون في المعونات الغذائية آلية لخلق سوق تكون حكرا عليهم*». لذا يطالب الوزير الاشتراكي بضرورة تحكيم سياسي ووطني لإحياء الوسط القروي، وإصلاح قدرته على تبني المبادرة، ووقف استغلاله، وتقوية بنيات التعاون التي تسمح للفلاح في السنغال وغيرها من تدبير أموره بنفسه، وتقيه شر المرابين الذين يملكون بزمام الأرض والماء والتجارة. ولا يستثني الوزير الفرنسي في مرافعته ضد الفساد دور الحكام الأفارقة في هذه الأزمة.(4) فالانقلابات

---

1 كما دعت خطة لاغوس أيضا إلى:

« Créer des institutions nationales, sous-régionales et régionales qui faciliteront la réalisation de l'objectif d'autosuffisance dans le cadre d'un développement endogène ; Accorder une place importante à tout ce qui touche au développement des ressources humaines en commençant par l'analphabétisme ; Mettre la science et la technologie au service du développement ; Coopérer dans le domaine du contrôle, de la prospection, de l'exploitation et de l'utilisation des ressources naturelles ». T.Tete-Adjalogo, *La question du plan Marshall et l'Afrique,* Op.cit.

2 E. M'bokolo, *Afrique Noire, Histoire et civilisations. Op.cit*, p.503.

3 P. Cot, *A l'épreuve du pouvoir. Op.cit*, p. 56.

4 عن فساد المسؤولين الأفارقة، يكتب الوزير الفرنسي:

« Le président Bongo a pour ambition de développer sa région d'origine, France ville. Elle est l'objet de tous les soins du président et comprend, sur le modèle ivoirien de Yamoussoukro, une voirie surdimensionnée, un éclairage public rutilant et diverses institutions dont l'utilité n'est pas toujours évidente, comme ce somptueux Centre de recherche sur la fertilité des gorilles ». *Ibid*, p. 74

العسكرية، وما نتج عنها من اضطراب في الاستقرار وغياب في كفاءة الإدارة العامة، وعدم عقلانية السياسات الاقتصادية، ضاعفت من شدة الأزمة وطوقتها بقيد المديونية، ودفعت بالدول الإفريقية إلى هاوية التخلف والتبعية.

لاشك أن الأداء الرديء للقطاع الزراعي، وعدم ثبات عائدات الصادرات وإهدار موارد المعونات، كان وراء انهيار الأوضاع الاقتصادية وتراجع المدخرات المحتملة وبالتالي انكماش القدرة على تمويل الاستثمارات والواردات، الشيء الذي جعل دول المنطقة تلجأ إلى أسواق رأس المال الخارجي لسد العجز الحاصل. ومع تضخم ديون إفريقيا أصبحت عملية تسديد أصول الدين وفوائده أحد المصادر الكبرى لاستنزاف إفريقيا. فكيف تعاملت فرنسا إذن مع المديونية الإفريقية؟.

2- دور فرنسا في معالجة مديونية دول إفريقيا الغربية

لقد أدى انخفاض نصيب دول إفريقيا الغربية في الأسواق الدولية من السلع الأولية والمواد الخام، بعد عقد أو أكثر من التعاون مع فرنسا، إلى سلسلة من الصدمات هزت ماليتها العامة وأطاحت باحتياطاتها من العملة الصعبة. فاختلت موازين الاقتصاد وتأثر دخل الفرد في السنغال[1]، وارتفعت فاتورة الواردات[2]، وأصبحت الحاجة ملحة إلى الاستدانة لتغطية النفقات.

واعتقدت الحكومات الإفريقية أنه بإمكانها استخدام هذه القروض في التنمية الاقتصادية، سيما وأن أسعار الفائدة على القروض الخارجية، خلال منتصف السبعينيات، كانت جد منخفضة لا تتجاوز 10%، والقيود المفروضة على عملية

---

[1] في مقارنة لدخل الفرد في السنغال مع مجموعة من الدول في مختلف بقاع المعمور، أصدر المكتب الدولي للشغل تقريره سنة 1978 موضحا البيان التالي: انظر الجدول تحت عنوان «دخل الفرد في السنغال».

[2] وفي هذا الإطار يسجل الكاتب التنفيذي للجنة الاقتصاد الإفريقي التابعة للأمم المتحدة، السيد أديبايو أدادجي مايلي:

« Nous ressentons déjà les effets de ce rendement désastreux du secteur agricole à travers nos factures d'importations qui sont appelées à passer de 6 milliards de dollars en 1985 à 12 milliards vers l'an 2000.Le rendement du secteur industriel laisse aussi beaucoup à désirer ». In *Jeune Afrique,* n°1043, 31-12-1980.

انتقال رؤوس الأموال شبه لاغية، لتشكل بذلك فضاءا خصبا تراكمت على إثره ديون الكوت ديفوار مثلا.[1] إذ انتقلت من 205 مليون دولار سنة 1966 إلى 958 مليون دولار سنة 1975، وإلى 3 مليار و786 مليون دولار في نهاية 1979. وهو ما يعادل 16.6% من مدا خيل الصادرات.[2]

غير أن أهداف هذه السياسة الاقتصادية جاءت معاكسة للطموحات، وتفاقمت أزمة الديون مع مرور الزمن، وأصبحت الكوت ديفوار وغيرها من الدول في إفريقيا الغربية مطالبة بدفع أقساط الدين وفوائده. لكن أمام ظرفية دولية منحسرة وهياكل اقتصادية متردية وأوضاع سياسية مضطربة، لم تتمكن هذه الدول جميعها من الوفاء بالتزاماتها الخارجية وسداد المستحق عليها، الأمر الذي دفع بالتعاون الفرنسي إلى إعادة النظر في توجهاته ومراميه وتدخلات آلياته لمواجهة هذه الأزمة. فما هي التدابير التي اتخذتها باريز لمعالجة آفة المديونية ؟

---

[1] ويكتب إدكار بيزاني، مدير معهد العالم العربي سابقا بباريز، في مؤلفه "من أجل إفريقيا"
« Si les dirigeants africains se sont précipités sur les emprunts, c'est que les préteurs agitaient sous leurs yeux des liasses de billets qu'ils avaient en excédent. Besoin mal calculé et laxisme du prêteur même à des taux avantageux...Aujourd'hui, il (le sud) ne peut plus rembourser, parce que recevant en même temps argent et machines, il a réalisé, sur les conseils des prêteurs et de leurs complices des investissements absurdes qui, au lieu de produire des profits, entraînent des charges d'entretien et de réhabilitation ». E. Pizani, 1988, *pour l'Afrique*. Paris, Ed. O. Jacob, p. 97 .

[2] Ph. Hugon, Février 1982 «L'Afrique noire francophone » In *Politique Africaine*.

دخل الفرد في السنغال
ومقارنته بدول أخرى

البلد	المهنة	المادة	ساعات العمل
السنغال **ألمانيا**	ميكانيكي	1 كلغ من الخبز	ساعة 20 دقيقة
السنغال **أروغواي**	أجير	1 كلغ من الخبز	ساعة و30 دقيقة 35 دقيقة
السنغال **هولندا**	سائق شاحنة	1 كلغ من الأرز	ساعة و30 دقيقة 15 دقيقة
السنغال **كوبا**	نساج	1 كلغ من الفول السوداني	ساعة و20 دقيقة ساعة و5 دقائق
السنغال **الولايات المتحدة الأمريكية**	كهربائي	1 كلغ من اللحم	8 ساعات و30 دقيقة 50 دقيقة

J.Y Carfantan et Ch.Condamines, *Qui a peur de Tiers monde?* Paris, le Seuil, 1980, p.136 et s.

ما فتئنا نكرر أن إفريقيا الغربية كانت ضحية تدني بطيء في العلاقات القائمة بين أسعار المواد التي تبيعها والتي تشتريها. وحتى الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة وبعض المواد الأولية في الفترتين 1971-1974 و1978-1979، لم يعد بالفائدة إلا على بعض البلدان فحسب.

ورغم الحلة الجديدة التي برزت بها سياسة التعاون الفرنسي الإفريقي مع مجيء جيسكار ديستان الى الإليزيه سنة 1974، على المستوى السياسي، بمراجعة اتفاقيات التعاون، وعلى المستوى الاقتصادي، برد الاعتبار لمكانة الجمهوريات الإفريقية في المبادلات التجارية واسترجاع سيادتها على ثرواتها الطبيعية، فإن بوادر أزمة المديونية كشفت مع ذلك على فشل نماذج التنمية الموروثة عن الفترة الاستعمارية. طبعا في غياب إطار مذهبي للتعاون. وسيبرز هذا الفشل جليا مع بداية الثمانينيات. إذ ستواجه الاقتصاديات الإفريقية مجموعة من الأزمات. الأولى، ظرفية متمثلة في ارتفاع نسب الفائدة وانحسار التجارة العالمية. والثانية، بنيوية متجلية في

عجز الحكومات على ضبط ماليتها العامة وضعف تنافسيتها وعدم تأقلم السياسات الاستثمارية.

وتبعا لهذه التطورات التي شهدتها منطقة الفرنك، كان التعاون الفرنسي منقادا إلى تغيير مناهج وطرق تدخلاته. فقد خصص، مع مطلع الثمانينيات، ووصول الاشتراكيين إلى الحكم، قطاعا جديدا في المعونات. أدرجه في أول الأمر في خانة «*المعونات الاستثنائية*» قبل أن يحدد له دائرة نشاطه ويطلق عليه «*المعونات من أجل التقويم الهيكلي*». ويتعلق الأمر هنا بمساندة دول إفريقيا الغربية على تعديل ميزانيتها العامة، أو على موازنة ميزانها في الأداء في الحالات التي يتم فيها التعامل خارج منطقة الفرنك. وتكون هذه المساندة مصحوبة بشروط سياسية واقتصادية. وهي تختلف عن المعونات التقليدية التي درجت الجمهوريات الفرنكفونية على تلقيها في إطار المساندة التقنية أو المساعدة على إنجاز المشاريع.

فقبل سنة 1980، كانت المعونات من أجل التنمية موجهة بالأساس لإنجاز المشاريع. تسدد دفعاتها على شكل قروض وهبات للدول في إفريقيا الغربية أو للشركات المتواجدة بها، والتي غالبا ما تكون تابعة للقطاع العام. ومقابل الحصول على هذه السلفات تقدم الدول كل الضمانات اللازمة لذلك. غير أن هذا الركن من المعونات سار نحو التراجع مع بداية الثمانينيات لصالح المعونات من أجل التقويم الهيكلي الذي ارتبط بالوضعية المالية لبوركينافاصو والنيجر ومالي، وباقي دول منطقة الفرنك. ثم إن طبيعة ما كان يطلق عليه بالمعونات من أجل إنجاز المشاريع، تطورت هي الأخرى، وتحولت لتشمل مشاريع إعادة تأهيل المؤسسات العمومية أو المختلطة وهيكلة القطاع البنكي ودعم السياسات القطاعية.

ولقد تضاعف حجم هذه المؤسسات خلال سنوات السبعين، دائما في إطار المساعدات على إنجاز المشاريع. وشكلت المعونات الثنائية أو المتعددة الأطراف أو القروض البنكية أحد أهم مصادرها التمويلية. وتعتبر الصعوبات التي واجهت أنشطتها الاقتصادية والمالية جزءا من الأداء المتعثر للأنظمة والحكومات. ذلك أن هذه الأخيرة فرضت وصايتها الكاملة على هذه المؤسسات. تدخلت في تدبير

شؤونها[1]، وأرهقت كاهلها بتكاليف باهظة (التوظيف والنفقات الاجتماعية)، ولم تفصل في التسيير بين مالية خزينتها العامة والودائع الخاصة بالمؤسسات، فغلبت البيروقراطية على إدارتها وتحولت وجهة المعونات وتم الإفراط في الإقراض.

فأزمة الدولة والقطاع العام أطاحت إذن بمصداقية المعونات من أجل إنجاز المشاريع وطرحت ضرورة تخصيص المعونات لمسألة التقويم الهيكلي. ووجد التعاون نفسه منقادا إلى إعادة تأهيل القطاع العام في دول إفريقيا الغربية وتخليصه من إكراهات القروض.

إن الاعتماد على الخزينة الفرنسية في سد ثغرات العجز الحاصل في موازين التنمية تكريس لمبدأ التبعية. ويمكن أن نقول أن العجز في ميزان الآداءات كان أمرا مقبولا في السنوات الأولى للتعاون، والتي اقترنت بارتفاع الواردات من أجل إقامة البنيات التحتية والمشاريع الجديدة. وهذا أمر طبيعي في المبادلات الدولية. لكن تفاقم هذا العجز، وبنسب متزايدة، طبعا نتيجة لمجموعة من الاختلالات التي مست النظام التجاري الدولي والنظام النقدي والمالي الدولي في السبعينيات كان يعني الفشل في تنمية قطاع الإنتاج وارتفاع حجم الديون بالمقابل وماتفرزه من حمولات سياسية واجتماعية خطيرة.

وقد تصدرت مشكلة الديون في بداية العقد الثالث من التعاون الفرنسي الإفريقي جدول أعمال العديد من المؤتمرات (المؤتمرات الفرنسية الإفريقية، مؤتمر باريز حول الدول الأقل تقدما في شتنبر 1980، مؤتمر كانكان بالمكسيك في أكتوبر 1981...). وحظيت هذه المشكلة أيضا باهتمام الكثير من اللجن والدوائر المالية

---

[1] « Les états africains ont crée des entreprises publiques à partir de considérations idéologiques diverses (socialisme en Guinée, capitalisme d'état en Côte d'Ivoire) en vue de contrôler les grands services publics et les secteurs clés de l'économie nationales. Ce secteur parapublic influe sur l'appareil administratif dans la mesure où il lui impose un équilibre difficile entre l'autonomie des entreprises (différenciation) et le contrôle et la cohérence du secteur (agrégation) .C'est un secteur en quelque sorte à "géométrie variable" : il dépend des ressources financières de l'état. Il comporte de fréquentes restrictions ou disparitions d'entreprises telles en Côte d'Ivoire en 1980 du fait de la crise du café et du cacao, principaux produits d'exportations ». J. C Gautron, « L'administration et les pouvoirs africains ». In *Pouvoirs,* n° 25, 1983.

والسياسية، كاللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية التي تراءسها المستشار الألماني ويلي برا ندت[1]، أو لجنة الاقتصاد الإفريقي التابعة للأمم المتحدة برئاسة أديبايو أديدجي[2]، الذي حصر أسباب تنامي ديون المنطقة في ثلاثة عناصر:

أولا، تحويل جزء معتبر من ديون الدول الإفريقية إلى ديون خاصة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وأسواق المال الخاصة وذلك بالمقارنة بالديون العامة والمضمونة من طرف هيئات عامة ثنائية كانت أو متعددة الأطراف.

ثانيا، تدهور شروط الدين. إذ ارتفعت تكلفة الدين من 4% سنة 1972 إلى 10% سنة 1982 نتيجة تضاعف سعر الفائدة في أسواق المال الخاصة وتقليص المدى الزمني لتسديد أصل الدين وتقليص مدة الإعفاء.

ثالثا، الدور المتنامي الذي تلعبه المصارف الدولية في تسريب جزء من القروض الإفريقية إلى خارج القارة.

وفي هذا الصدد، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن هجرة الرأسمال من دول العالم الثالث، بلغت مابين سنتي 1974-1985، 300 مليار دولار[3]، الشيء الذي أعاق الإقلاع الاقتصادي وعمق من أزمة المديونية. والتأكيد بأن الأبناك في سويسرا وغيرها تعج بودائع خيالية لكبار المسؤولين من العالم الثالث ومن إفريقيا بالخصوص، لا يعني إفشاء سر دفين. فالثروات الشخصية لبعض القادة الأفارقة

---

[1] وقد كتب إدكار بيزاني أحد أعضاء هذه اللجنة يقول:
« Le rapport de notre "commission indépendante" fut en fait rédigé par d'anciens hauts fonctionnaires de l'ONU qui avaient retrouvé avec joie des délices de leurs joutes passées : présentant un tableau objectif du désordre économique international, ce document était bien fait mais impuissant à conclure parce que impuissant à se situer en dehors du champs des normes admises. La Commission Brandt m'a appris le visage officielle du tiers monde ». E. Pizani, *Persiste et signe. Op. cit*, p.275.

[2] عن، محمد السيد سعيد، أكتوبر 1989، «المناظرة حول السياسات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء». *مجلة السياسة الدولية*، عدد 98.

[3] T. Tete Adjalogo, *La question du plan Marshall et l'Afrique. Op.cit.* p. 6.

تتجاوز أحيانا مديونية بلدانهم. بعضهم[1] لم يتردد في القول بأن تحويلات الجنوب الفقير تمول التنمية في الشمال الغني.

وعلى هذا الأساس تشكل الديون نزيفا مستمرا للموارد المحدودة في بوركينافاسو ومالي وموريتانيا وغيرها. وتشكل خدماتها، يعني الفوائد المترتبة عنها، حاجزا في وجه التنمية الاقتصادية. فإذا كانت قدرة الدولة على الاستيراد تتوقف على مدى توفر العملات الأجنبية، وهي حصيلة الصادرات؛ وإذا كانت خدمات الدين تلتهم نسبة متزايدة من هذه الحصيلة، فإن هذا معناه تقييد قدرة الدولة في إفريقيا الغربية على استيراد الموارد اللازمة لمشاريعها التنموية. والجدول التالي يوضح لنا تآكل الناتج الداخلي الخام في موريطانيا مثلا مقارنة مع ارتفاع نسبة المديونية التي تضاعفت ما بين 1980 و1988، لتنتقل من 763.9 مليون دولار إلى 1.8 مليار دولار. طبعا هذا عن الدين. أما عن خدماته فتأثيراتها على المالية العامة والحسابات الخارجية للبلد جد سلبية. والدراسات الاقتصادية تشير في معظمها إلى أن تزايد أعباء خدمات الدين تفوق في معدلاتها معدل التدفق السنوي للقروض[2]، الأمر الذي يدفع بالجمهوريات الإفريقية إلى عقد قروض جديدة من أجل تسديد الديون القديمة. يعني أن الاستدانة أصبحت توظف للوفاء بالالتزامات الخارجية وليس للتنمية الاقتصادية. وتستمر الحلقة المفرغة أمام تزايد حاجة هذه الدول إلى القروض.

---

[1] C. Brisset et B. Mohr, Décembre 1987, « Quand le tiers monde subventionne le développement des pays riches ». In *Le monde Diplomatique*.Cité par .T. Adjalogo, *Op. cit*.

[2] «La dette extérieure essentiellement publique a quadruplé en 10 ans. En 1993 elle excédait le PIB en Côte d'Ivoire, au Congo et en Guinée équatoriale. Elle n'était inférieure à 50% du PIB qu'au Burkina Faso ». J.M Parmentier et R. Tenconi, *Zone franc en afrique. Op. cit*, p. 13

تطور الناتج الداخلي الخام بموريتانيا

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الناتج الداخلي الخام بملايين الأوقية سعر قار 1982	38.263	39.692	38.838	40.757	38.789	39.931	42.099	43.084	3.6
تطور الناتج الداخلي الخام بالنسبة المئوية	4,3	3,7	-2,2	4,9	-4,8	2,9	5,4	2,3	-
الادخار الداخلي بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام	24,3	16,6	0,1	-10,0	-2,3	1,8	3,3	6,2	-
الاستثمار بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام	43.7	45.9	47.1	16.6	21.7	18.9	18.0	14.4	-
عجز ميزان الأداءات بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام	-28.3	-37.2	-54.6	34,9	-32.1	-28.4	-29.4	-18.1	-
المديونية الخارجية ملايين الدولارات	763.9	879.1	1066.7	1210.0	1205.0	1370.0	1637.2	1893.0	1805.0

مطبوع استلمناه من سفارة موريطانيا بالرباط حول:

Deuxième conférence de Nations Unies sur les pays les moins avancés. Mémoire de la République Islamique de Mauritanie

05/05/1989. Nations Unies. Avril 1990.

ولوقف هذا النزيف وتمكين الأطراف المدينة من القدرة على خدمة ديونها، كان لابد من إيجاد صيغة تقنية لحل المشكل، سيغني مصطلحها القاموس الاقتصادي. إنها *إعادة الجدولة*. ويقصد بهذا المصطلح الاتفاق بين الدول المدينة ودائنيها على شروط جديدة لسداد الدين. وتقوم على تمديد آجال السداد لفترة أطول من تلك التي سبق وأن تم تحديدها في الأول. وتبدأ عملية الجدولة بطلب الدولة

المدينة من الجهات الدائنة وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات.[1] وقد فتح هذا الباب المجال أمام الدول الإفريقية لفك طوق الدين أو للتخفيف على الأقل من شدته على ماليتها وعائدات صادراتها لضمان بقاء الاقتصاد حيا. فعلى سبيل المثال[2]، قامت الكوت ديفوار بإجراء هذه العملية سبع مرات خلال أربع سنوات ما بين 1984 و1988 : ثلاثة منها للبنوك التجارية وأربعة للدائنين الرسميين. وقامت النيجر بسبعة عمليات، اثنان للبنوك التجارية والباقي للدائنين الرسميين. وكذلك الحال بالنسبة للسنغال ومالي، إذ أجرت كل منهما ثماني عمليات لإعادة الجدولة. وقد بلغ إجمالي المتأخرات التي أعيدت جدولتها خلال هذه الفترة 22 مليار دولار بالنسبة للقروض الرسمية، وحوالي 12 مليار بالنسبة للديون التجارية.

ويعتبر نادي باريز إحدى المؤسسات المالية الأساسية في تقديم القروض والنظر في إعادة جدولة الديون الرسمية. وقد حددت فرنسا التي تشرف على رئاسة النادي وكتابته، مساطر عمله وآليات تدخلاته[3] ومن بين هذه المبادئ يمكن أن نسطر على البند القاضي مثلا بإعادة جدولة الديون لكن بأسعار فوائد جد مرتفعة، وذلك حتى تردع الدول المدينة عن معاودة طلب الجدولة، أو البند الذي ينص على منع القيام بالجدولة أكثر من مرة في السنة. لأن نادي باريز يعتبر أن هذا الإجراء من شأنه أن يصرف الدول عن الشروع في الإصلاحات البنيوية الضرورية. وأخيرا الامتناع عن كل جدولة تقوم في إطار ثنائي، يعني بين فرنسا وإحدى الدول في إفريقيا الغربية وذلك حتى لا تتحمل الخزينة الفرنسية وحدها عبء الطرف المدين.

---

1 المختار مطيع، *التحولات السياسية الكبرى المعاصرة. الصراع، الوفاق، التحولات الدولية الراهنة*، مطبعة صوت فاس، 1991-1992، ص. 72.

2 محمد السيد سعيد، المناظرة حول تصفية الديون الإفريقية، *مجلة السياسة الدولية*، عدد 98، أكتوبر 1989.

3 للمزيد من التفصيل، أنظر الفصل الثاني من الجزء الأول من كتاب:
F. Magnard et M. Tenzer, *La crise africaine. Op. cit.*

وعليه، فإن نادي باريز وبتوجيه من الحكومة الفرنسية، سيمسك عن تقديم القروض أو إعادة جدولة الديون إلا بعد أن تتوصل الدولة المدينة إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي[1] الذي يضطلع بزمام المسؤولية في مساندة الدول وتحديد سياستها الماكرو-اقتصادية على المدى القصير. وقد سارت الإمدادات الفرنسية على خطى شروط المؤسسة الدولية.[2] وأولى هذه الشروط، الالتزام بما سمي بمخطط التقويم الهيكلي. يعني هيكلة السياسة الاقتصادية. وتشمل تخفيض النفقات الحكومية وتحرير الأسواق وإصلاح الشركات العامة وتقليص المصالح الاجتماعية غير المنتجة والحد من الاختلالات المالية وتطبيق سياسة الخوصصة وغيرها من التدابير التي ترمي إلى خلق مناخ اقتصادي معتبر تستعيد فيه الجمهورية الإفريقية عافية قدرتها على سداد أعباء خدمات الدين.

غير أن هذه البرامج وحسب هذه الشروط فإنها تسحب من دول المنطقة استقلاليتها في القرار وتنزع منها جزءا من سيادتها، مادام الاقتصاد الإفريقي يظل تحت المراقبة الشديدة لمؤسسات بروطن وودز. ومع ذلك، فإن نتائج المخططات كانت سلبية أكثر منها إيجابية. وتقرير البنك العالمي لسنة 1988 يعكس هذه الحقيقة لما يسطر بأن *"برامج التقويم الهيكلي سمحت في أحسن الأحوال بعدم الرجوع إلى*

---

[1] لقد تفرعت الاتفاقيات التي أبرمتها الدول الإفريقية مع صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة أنواع:

• اتفاقية تثبيت مبرمة لمدة محدودة من الزمن تسمح للدول المستفيدة من الحصول على قروض بالعملة الصعبة سقفها محدد.

• اتفاقية تيسير التقويم الهيكلي FAS أنشأت سنة 1986 تسمح للدول بالحصول على موارد مالية في حدود 70% من النصيب المحدد لها. وعلى الدول أن تضبط قبل ذلك برنامج تقويم يمتد من ثلاثة أعوام.

• اتفاقية تيسير التقويم الهيكلي المدعم أنشئ في دجنبر 1987. وهذا النوع من الاتفاقية مشروط باحترام معايير التنفيذ. انظر:

D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique*. *Op. cit.* p.327.

[2] P et S. Guillaumont, Printemps 1993, «Quelle politique française pour la coopération et le développement?» In *Commentaire,* n° 61. p.57-67.

الخلف".[1] وقد انتهى تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة سنة 1989[2] إلى نفس النتيجة، مع التركيز على الآثار الاجتماعية الفادحة التي خلفها تطبيق هذه الإصلاحات على شرائح عريضة من المجتمع الإفريقي.

لقد ظلت فرنسا تنادي، وطيلة عقد الثمانينيات، بضرورة معالجة آفة المديونية والنظر بعين الجد والمسؤولية إلى واقع الدول الإفريقية الفقيرة التي تتخبط في براثن الدين وخدماته. فقدمت على لسان رئيسها الاشتراكي فرانسوا متيران مجموعة من الاقتراحات، أهمها المبادرة التي أعلن عنها في القمة الفرنسية الإفريقية الثالثة عشر بلومي (الطوغو) عام 1986، والقاضية بإعداد «*خطة مارشال عالمية جديدة*»[3]، تدعم اقتصاديات النيجر ومالي وباقي دول الساحل وغيرها من البلدان الأكثر فقرا ومديونية، على أن تمول بقروض ومنح رسمية تتبرع بها البلدان الصناعية الكبرى في حدود نسبة تتراوح مابين 0.5% و1% من ناتجها الداخلي الخام. غير أن هذا الاقتراح لم يلق أذانا صاغية. وسيعيد الرئيس الفرنسي الكرة في قمة الدول الصناعية المنعقدة بالبندقية (إيطاليا) عام 1987. وفي القمة الموالية بتورونتو (كندا) سنة 1988، التي ستطبق أحكامها على عشرين دولة تقريبا، تعالج فيها ما يربو على ستة مليار دولار من الديون.[4] وقد قامت فرنسا من جهتها في هذا الصدد بإلغاء ثلث الديون المستحقة على الأطراف المدينة في إفريقيا. وسيتأكد هذا الإجراء في القمة الفرانكفونية المنعقدة بدكار عام 1989، حيث تم تحويل القروض إلى هبات وإلغاء الديون العمومية من غير شروط تذكر. وسيشمل القرار في شتنبر 1990، مجموع الدول الأقل تقدما.

---

[1] «Le plan d'ajustement a permis dans le meilleur des cas de ne pas reculer ». Cité par E. M'bokolo, *Afrique Noire. Op.cit*, p.50.

[2] محمد السيد سعيد، أكتوبر 1989، المناظرة حول تصفية الديون، *مجلة السياسة الدولية* عدد 98.

[3] 1994, *Les dix-sept premières conférences des chefs d'Etat de France et de l'Afrique*. Paris, Ministère de la Coopération.

[4] Janvier 1992, «La politique française de développement en 1990 ». In *Notes Bleues*, n°575.

من جهة أخرى، سعت فرنسا إلى التقليص من الديون البنكية الملقاة على عاتق الدول الإفريقية، حتى وإن كانت هذه الأبناك لا تمثل إلا نسبة ضعيفة في ديون الدول الأكثر فقرا. ومن أولى العمليات التي قامت بها الحكومة الفرنسية في هذا المجال، شراء الديون البنكية لدولة النيجر[1]. والأمر كذلك، كيف يمكن لبلد الأورانيوم أن يتحرر من روابط الاستغلال وقيود التبعية ؟

وستشكل قمة رؤساء دول فرنسا وإفريقيا المنعقدة بلابول (فرنسا) عام 1990 مناسبة أخرى للرئيس الاشتراكي متيران، يطرح فيها ضرورة قيام دولة القانون كشرط أساسي في التنمية المستديمة، معتبرا أن الشفافية الإدارية والمالية واجبة، وأن مراقبة الفاعلين المحليين في القطاع التنموي والمساهمة في احترام المساطر المؤسساتية والقانونية هم مشترك لدى جميع القائمين على أمر المعونات. « *علما*، والكلام هنا للرئيس متيران، *أن فرنسا لا تشترط على شركائها في إفريقيا الغربية تبني نموذج مؤسساتي معين أو تحاول ربط معوناتها به. وإنما تسعى إلى ربط مجهوداتها بالمساهمات التي تؤسس للحريات بصفة عامة*».[2]

وقد قادت هذه المبادئ، في ظل ما شهدته إفريقيا الغربية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من تحول ديمقراطي، على إثر التصدع الذي شهدته أوربا الشرقية، إلى تفعيل آليات التعاون وتجديد مجالات تدخلاته.[3] وفي هذا الإطار قامت وزارة التعاون الفرنسي بالتأسيس لمشاريع مدمجة ترمي إلى تقوية قدرات الأفارقة في السنغال والكوت ديفوار وغيرها على التسيير والتنمية المحلية للجماعات، ومتابعة المساندة التقنية في الميادين القانونية، كإرساء بنك للمعطيات

---

[1] *Ibid*, Janvier 1992, *Notes Bleues*, n° 575.

[2] Cité par F. Gaulme, 28 Décembre 1990, « la France et les "pays du champs", le tournant de la Baule». In *Marchés Tropicaux*, p. 3729.

[3] ونشير هنا إلى تقرير ستفان هيسل الذي لم ينشر وتقرير ألان فيفيان الذين ركزا على ضرورة تحديد آليات التعاون الفرنسي الإفريقي.

القانونية مثلا ودعم الإدارات المالية في إنجاح مسلسل التقويم والإصلاح. وأخيرا دمقرطة الحياة العامة، في ارتباط مع التطور المسجل في الجمهوريات الإفريقية، في مجال إرساء دعائم دولة القانون وحقوق الإنسان، كالمساندة القانونية والتقنية لتنظيم المؤتمرات الوطنية أو المعونات اللوجستية الانتخابات.

لقد شكلت الديون الخارجية ومازالت تشكل عقبة كأداء في وجه التنمية الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، وأن استمرار اعتماد هذه الدول على الخارج في تنمية قطاعاتها الإنتاجية تكريس لمبدأ التبعية. فالحديث عن أزمة الديون هو بالدرجة الأولى حديث عن أزمة حرية هذه الدول في صنع قراراتها الداخلية والخارجية. وتحقيق التحرر والاستقلال الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا في إطار ما سمي «*بالاعتماد الجماعي على الذات أو في إطار تجمعات إقليمية*».

فمتى إذن تتوقف المنطقة في الاعتماد على الغير وتقضي على علاقات التبعية والتبادل اللامتكافئ وتنبري لحشد وتعبئة الموارد الذاتية المتاحة والممكنة على المستوى الإقليمي لتحقيق التكامل الاقتصادي ؟

3- السوق الإفريقية المشتركة

مع انعقاد القمة الأوربية الإفريقية بالقاهرة في أبريل 2000، نجد أن القارة الإفريقية بأكملها شهدت تطورات ألحت لعقد مثل هذا المؤتمر لبحث الوضع المتردي لاقتصاديات بلدانها وإيجاد مخرج لأزمة المديونية التي بلغت حسب تقديرات المؤتمرين 350 مليار دولار. ومن ثم يطرح السؤال نفسه حول، مواصلة اعتماد الدول الإفريقية في تنمية قطاعاتها الإنتاجية على الخارج والاستمرار في التبعية «*لدول المركز*» ، أم السعي إلى إيجاد أشكال جديدة من التعاون والترابط بين مجموعة من البلدان المتجاورة إقليميا، وخلق اقتصاديات جهوية لتوسيع الإمكانات وزيادة الإنتاج والتبادل.

ولقد تمت بالفعل عدة محاولات هامة في هذا المجال المحدد، أي مجال التجمعات الإقليمية على المستوى السياسي والاقتصادي، وخاصة في غرب القارة الإفريقية، قبل أن تظهر في جهات أخرى من القارة.[1] ويمكن أن نشير في هذا الإطار إلى اتحاد الدول الإفريقية الذي ربط بين غينيا وغانا في نوفمبر 1958، وإلى فدرالية مالي التي جمعت بين السينغال ومالي في يناير 1959، أو مجلس الوفاق الذي ضم إلى جانب الكوت ديفوار والنيجر والطوغو، بوركينافاصو والبنين في ماي من نفس السنة.

يجب القول أن دول إفريقيا الغربية كانت قبل الاستقلال عام 1960، مجموعة مندمجة فيما بينها بصورة معتبرة. تكون منطقة للتبادل الحر، وتتوفر على بنية تنظيمية للصرف وأسعار خارجية موحدة، ونظام ضريبي مركزي للجمارك، وقاعدة نقدية موحدة. وكانت دكار عاصمة تدبر أمر إدارة وبنيات تضم اليوم أكثر من أربعين مليون نسمة، وذلك في إطار ما عرف بفدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية.[2] وكم غذى بعض القادة الأفارقة أمثال السنغالي ليبولد سدار سنغور، أملهم في تجسيد حلم الوحدة السياسية على أرض الواقع. طبعا، انطلاقا من بنية هذا التجمع الاستعماري. لكن صدمة الاستقلال هزت أركانه فتفرقت كلمته بين ثمان إدارات ترابية مشوهة، على المستوى الجغرافي والاقتصادي والعرقي واللغوي،

---

[1] ويعزي نزيه ميخائيل ذلك إلى" أن القومية ذاتها قد ظهرت في هذا الجزء قبل أن تظهر في الجهات الأخرى من إفريقيا. ولعل ذلك يرجع إلى الاتصال الوثيق والقديم بالغرب. ومن ناحية أخرى، إلى عدم توطن أجنبي يحجر– بشكل عنيف– على ممارسة الأفارقة لبعض مظاهر الحكم. ومن ناحية ثالثة، إلى الاتصال العنصري والفكري بين زنوج غرب إفريقيا الذين تولوا عنهم الفكرة بعد ذلك". نزيه نصيف ميخائيل، *النظم السياسية في إفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة*. دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، ص. 109.

[2] وكما هو معلوم، قسمت فرنسا مستعمراتها في إفريقيا جنوب الصحراء إلى وحدتين سياسيتين: إفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية.تضم الأولى الكوت ديفوار وغينيا والسينغال ومالي وبوركينافاصو والنيجر والبنين وموريتانيا. بينما تضم الثانية الكونغو والكابون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد.

وليطلق من سيصبح رئيسا للسنغال بعد ذلك على هذا المشهد مصطلحه المشهور: *البلقنة، بلقنة إفريقيا الغربية*.(1)

فإعلان الاستقلال أوجب إذن خلق إدارات جديدة عوضت البنيات الفدرالية السابقة، خاصة في المجال المالي كالخزينة والجمارك ومكاتب الصرف، وكل ما ينزع فعلا إلى تكريس البلقنة، لكن تحت شعار «*سيادة الدولة*». ويبدو أن القادة الجدد في كوتونو وباماكو ووكادوكو آثروا، في ظل هذه السيادة، الإمساك بمقاليد الأمور والرقي بدور عواصم بلدانهم، على أن تظل دكار تحتكر الزعامة وتستقطب اهتمام المجتمع الإفريقي والدولي.(2)

ومع ذلك، فقد بحثت هذه الدول جميعها عن سبل إقامة علاقات فيما بينها لتجسيد انتمائها إلى الجهة الغربية من القارة الإفريقية، سيما وأن مظاهر الارتباط السياسي والاقتصادي والثقافي متوفرة.

فالانتماء إلى منطقة الفرنك، يرى المسؤولون الأفارقة، عنصر إيجابي للتداخل والتلاقي. واللغة الفرنسية أداة للتواصل بين الرجال والأفكار والتقنيات. وفي الموروث القانوني الذي خلفه المستعِمر، أرضية مشتركة لتحقيق التقارب في مجال التأمينات مثلا أو قانون الأعمال. لكن أوجه التشابه هاته لم تفلح في خلق دينامية فعالة ترقى بهذه الأقطار إلى سدة الوحدة.

فأثر هذه الوحدة ضعيف، حتى وإن تجسد على المستوى السياسي، في إطار منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشأت عام 1963. وأثرها أضعف، إن لم يكن غائبا،

---

[1] « Balkaniser l'AOF, c'est diviser, artificiellement ses huit territoires pour en faire des ethnies politiques, économiques et culturelles qui n'ignorent pas la métropole, mais s'ignorent entre elles. Des ethnies sans réalité...Accepter la balkanisation de l'Afrique, c'est accepter avec notre misère, l'aliénation de nos raisons de vivre ». L. S Senghor, 1971, *Liberté 2. Nation et voie africaine du socialisme*. Paris, le Seuil, p. 181.

[2] «On préfère être le premier à Cotonou Ouagadougou ou Bamako que le second à Dakar » *Ibid*. p. 182.

على المستوى الاقتصادي، خاصة لما يتعلق الأمر بجهة معينة من القارة، كما هو الشأن مع دول إفريقيا الغربية. والقراءة في تاريخ اندماج دول المنطقة تعكس لنا هذا المعطى المتسم بالفشل والتشتت الذي طبع جهودها. ولتقريب هذه التجربة من الأذهان، نستعرض الكرونولوجيا التالية. فقد أنشأت الكوت ديفوار وبوركينافاصو والبنين إلى جانب السينغال ومالي وموريطانيا، عام 1959، أي قبل حصولها على استقلالها السياسي الكامل، اتحادا جمركيا UDAO، يقضي بتيسير انتقال الأموال والممتلكات بين هذه الربوع. لكن عِقد هذا الاتحاد مالبث أن انفرط، ليتم تعويضه سنة 1966 بالاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الغربية[1] UDEAO. تجدر الإشارة إلى أن عام 1966، شهد أيضا قيام المنظمة الإفريقية والملغاشية المشتركة.[2] وهي مؤسسة ترمي إلى تقوية مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني بين الدول الإفريقية.[3] ألا يوحي هذا التزامن في التأسيس لجهازين لهما نفس الأهداف بعدم التنسيق بين الفعاليات السياسية والاقتصادية الإفريقية ؟

إن الأهداف التقنية المعلنة عنها بصفة رسمية غالبا ما كانت تحجبها اعتبارات سياسية. ثم إن المنافسة بين هذه التنظيمات والتجاذب التي كانت تشهده

---

[1] وفي هذا الإطار يكتب ج. دوانس :

« La solidité de l'édifice tient moins aux institutions toujours changeantes et à la participation parfois fluctuante des états (retrait du pays) qu'à la force des liens culturels et politiques qui le sous-tendent et au soutien de la France et de la CEE ». J. C Douence, 1968, «l'Afrique et la vie international » In *L'Afrique Noire contemporaine*. S/ Dir. M. Merle. Paris PUF. p. 399-444.

[2] المنظمة الإفريقية والملغاشية المشتركة أنشئت في تاناناريف (مدغشقر) عام 1966، بعد المرور بمراحل عديدة أهمها، اندماج المنظمة الإفريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي (مارس1961)، والاتحاد الإفريقي الملغاشي (شتنبر 1961)، ليتأسس بموجبه الاتحاد الإفريقي والملغاشي للتعاون الاقتصادي في نواكشوط (موريتانيا) سنة 1965. وقد تم تعويض هذا الاتحاد بالمنظمة المذكورة أعلاه.

J. Ki-Zerbo, 1978, *Histoire de l'Afrique Noire* .Paris, Hatier, p. 644 et s.

[3] بين السنغال والكوت ديفوار وبوركينافاسو والبنين والنيجر والطوغو وجمهورية إفريقيا الوسطى والكابون وروواندا وموريس. أما غينيا، فلم تنتسب أبدا لهذا التنظيم الذي غادرت صفوفه موريتانيا عام 1965، والزايير والكونغو عام 1972، والكامرون وتشاد ومدغشقر عام 1973.

Ed. Jouve, *Relations Internationales du Tiers monde. Op.cit*, p. 215.

مجالسها بين الفرنكفون والأنجلفون، قوى العزم لدى القادة الأفارقة، على ضرورة السير نحو إنشاء تجمعات جهوية محدودة تحظى بالتقدير والإجماع. وهكذا وقعت دول الاتحاد سابقا– باستثناء غينيا– بالعاصمة المالية باماكو، في يونيو من عام 1972، على اتفاقية تقضي بإنشاء المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية (CEAO).[1]

وقد استخلف هذا التنظيم الأخير الاتحاد الجمركي المشار إليه أعلاه، وسطر أهدافا طموحة، تنص على إنشاء سوق مشتركة موحدة على المستوى الجهوي، والتأسيس لسياسة تعاون اقتصادي في المجال الصناعي والتجاري والسياحي والنقل والخدمات والجمارك والصيد البحري. وباركت الحكومة الفرنسية هذا المولود الجديد بإعلان الرئيس الفرنسي جورج بومبدو إلغاء 50 مليار فرنك إفريقي من الديون الإفريقية أثناء زيارته لبوركينافاصو في نوفمبر1972.[2] وكذلك باستعداد السوق الأوربية المشتركة لإعادة النظر في الرسوم الجمركية وأسعار المواد الأساسية المستوردة في المنطقة في إطار اتفاقيات يا وندي والتي ستحمل ابتداءا من سنة 1975 اتفاقيات لومي.

وبغض النظر عن الإمكانيات التي توفرها المجموعة الاقتصادية وقدراتها الإنتاجية، يمكن أن نقول بأنها شكلت قاعدة لتخليص اقتصاديات الدول الأعضاء من الاستمرار في الاعتماد على الأسواق الخارجية، والرقي بالجهة إلى مستوى الشريك المميز الذي يخاطب المؤسسات الدولية بصوت واحد حول تردي المبادلات التجارية وتنظيم الأسواق العالمية والمواد الأساسية. إلا أن نفي التبعية للخارج لن يأتى إلا بالسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد، وكذلك توفر شروط وجود الدولة القوية التي تستطيع أن تستخدم شتى الإمكانيات التي تساعدها في أداء وظيفتها الاقتصادية. وقد تزامن هذا التطور، في منظور الدول الإفريقية، مع رغبة النيجر

---

[1] F. Wodie, 1970, *Les institutions internationales régionales en Afrique occidentale et centrale*. Paris, LGDJ, p. 82.

[2] G. Pompidou, *Entretiens et Discours 1968-1974*. Ch. XI : «L'Afrique et le Tiers-monde ». *Op. cit*, p. 215.

وموريطانيا وباقي دول المجموعة في مراجعة اتفاقيات التعاون التي أبرمتها مع الدولة الفرنسية في مطلع السيتينيات. وقد حدد الرئيس الإيفواري أهداف هذا التنظيم وإطاره العام بإنشاء صندوق للتنمية، تنحصر مهمته في موازنة تردي المداخيل الجمركية، وإقامة ضريبة للتعاون الجهوي. وكتب يقول في هذا الصدد: «*يجب على المجموعة الجديدة أن تكون مجموعة ازدهار مشترك أو لا تكون. ولنحتط من تكرار أخطاء الماضي وفرض آليات وتدابير لا تؤدي سوى لتعميق الفوارق الحالية، وتقوية مناطق صغيرة ومحدودة على حساب مجموعة كبيرة ما تزال فقيرة ومن غير أمل ... المجموعة مثال رائع مقترح لدول إفريقيا، مثال لعزيمة مشتركة في التفكير والبناء والعمل*».[1] وقد كشفت الحقائق الاقتصادية، فيما بعد عن ضرورة توسيع المجال الجغرافي للمجموعة الاقتصادية والانفتاح على باقي الدول الإفريقية الأخرى، حتى وإن فرقت الخلافات السياسية فيما بينها، ووضع هذا المثال الرائع الذي تحدث عنه هوفويت بوانيي على محك التجربة. إذ اجتمع خمسة عشر رئيس دولة وحكومة إفريقية[2]، في لاغوس (نيجيريا)، في ماي 1975، ووقعوا على اتفاقية تقضي بإنشاء المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (CEDAO).

صحيح أن المجموعة الاقتصادية الفرنكفونية (CEAO) كانت تضم ما يقرب خمسين مليون من المنتجين والمستهلكين، وتطمح على المستوى السياسي، إلى خلق نوع من التوازن مع نيجريا والزايير. أما بإنشاء المجموعة الاقتصادية المختلطة (CEDAO)، فإنها تؤسس لقيام سوق قوامها مائة وستين مليون نسمة. ويفرض هذا التأسيس تنسيق السياسات الاقتصادية في المجال الفلاحي والمنجمي والصناعي والطاقي، وفي مجال قطاع المواصلات، وتخفيض الحواجز الجمركية. غير أننا

---

1 P. H Siriex, 1986, *Houphouët -Boigny ou la sagesse africaine*. Paris, Nathan, p. 298.

2 بالإضافة إلى الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية بما في ذلك غينيا كانت هناك غامبيا وغانا وغينيا بساو ولبيريا ونجيريا والسيراليون والطوغو أي ما يعرف بإفريقيا الغربية الأنجلوفونية.

نلمس أن متابعة هذه التدابير وتطبيقها على أرض الواقع ظل معلقا.(1) فالفوارق اللغوية وتباين الأنظمة والتقاليد القانونية وتفاوت القيم النقدية بين منطقة الفرنك والدول الأنجلفونية، جعلت هذا الجهاز يتعثر. وتخلفت الدول الأعضاء من جهة أخرى عن أداء مساهمتها، فتوقفت المجموعة عن العمل.

ولم يفت الرئيس الايفواري التعبير عن هذا الإحباط والفشل مرة أخرى، فكتب يقول: *«ليس لدينا ما نجنيه في مواجهة اقتصادية عالمية وصفوفنا مبعثرة. منعزلون ومتفرقون ومتناحرون لا نساوي شيئا ولا نقدر على شيء. بينما مجتمعون ومنسقون وموحدون، سيكون صوتنا مسموعا وذو مصداقية في مفاوضاتنا مع منظمات المعونات الدولية»*.(2)

وظل الأمل قائما في إعادة الدينامية لهذه المجموعة الاقتصادية الكبرى، ولزم وقت طويل لتنهض إفريقيا الغربية من سباتها العميق وتعيد النظر سنة 1995 في القانون المنظم للمجموعة الاقتصادية لدول المنطقة، وليوقع تسعة دول أعضاء من بين ستة عشر دولة على النص المؤسس. ويقضي بخلق اتحاد اقتصادي ونقدي سنة 2005 مؤكدا على الطابع القومي وعلى المساهمة الشعبية في مسلسل تكوين برلمان ومجلس اقتصادي واجتماعي للمجموعة. فهل ستتخطى المجموعة في حلتها الجديدة عوائق الماضي وتنجح في تحقيق أهدافها ؟

لقد شهدت إفريقيا، خلال العقود الثلاثة التي أعقبت استقلال أغلب دولها، إنشاء أكثر من 200 تنظيم للتعاون الجهوي(3)، انتهت كلها إلى الفشل، باستثناء

---

[1] وفي هذا الصدد يقول ج. دوناس :

«Le principe de la souveraineté des états et la méfiance à l'égard de toute tentative d'hégémonie d'un pays empêchent que soit crées des institutions supranationales dotées de pouvoir réels même dans des domaines limités ». J.C Douence, «L'Afrique et la vie internationale». In *L'Afrique Noire contemporaine*, *Op. cit*. p. 399-444.

[2] Cité par, P. H Seriex, *Houphouët Boigny*. *Op.cit*, p. 300.

[3] P. Pelletier, Février 1997, «Les Unions régionales en Afrique subsaharienne », In *Marchés Tropicaux*. p. 266-270.

بعض الاتحادات التي قامت حول أهداف ملموسة ومضبوطة كاستثمار ثروة اقتصادية أو تمويل مشاريع ذات منفعة عامة مشتركة أيضا. ويعد الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UMOA) من بين محاولات الاندماج القليلة التي نجحت في اختراق الزمن. إذ تأسست في عام 1962، وتمكنت من جمع شمل شتات دول ذات حساسية سياسية متباينة. [1]وقد عهد الاتحاد بسلطة إدارته السياسية والمالية لمصرف مركزي مشترك هو البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية (BCEAO).

ولم تقتصر دول منطقة الفرنك في تعاونها على الميدان النقدي، بل حاولت نشر آفاق التعاون إلى الميدان الاقتصادي والمساهمة بفعالية في إنشاء البنك الإفريقي للتنمية في غشت 1963. والبنك الافريقي مؤسسة مالية ذات طابع إفريقي محض، تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بتدخلها في تمويل المشاريع، إما عن طريق القروض التي تمنحها أو بالمساهمة فيها جزئيا. ثم بالعمل على توظيف رؤوس الأموال الإفريقية عامة كانت أو خاصة للاستثمار في قطاعات إنتاجية.

وفي نفس السياق، ومن أجل تكريس التعاون المتبادل بين الهيئات الاقتصادية والتقنية بين الدول الأعضاء في منطقة الفرنك، وخارج منطقة الفرنك، أولت الحكومات الإفريقية عنايتها لتطوير وسائل النقل التي يعوق قصورها التقدم الاقتصادي، وأمكن التوصل إلى اتفاقية تقضي بإنشاء هيئة إفريقية للطيران المدني، وأخرى تنص على تأسيس اتحاد البريد والمواصلات الإفريقي.

---

[1] مالي أو السودان كانت قد أعلنت عن رغبتها في التخلص من نير الاستعمار. وحتى وإن شاركت في المفاوضات التي أدت إلى إقامة الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية في ماي 1962، فإنها امتنعت مع ذلك عن المصادقة على هذه الاتفاقية وأنشأت في يونيو 1962 عملتها الخاصة بها. لكنها فشلت في هذه التجربة وطالبت سنة 1966 الانضمام من جديد لمنطقة الفرنك وهو ما سيتحقق ابتداء من 30 مارس 1968.

J. M Parmentier et R. Tenconi , *Zone franc en Afrique*. *Op. cit*, p. 39.

وفي عام 1973، قرر رؤساء دول الاتحاد النقدي التقدم في مسلسل الاندماج وتعزيز بنيات المجموعة الاقتصادية وتخصيصها بجهاز مالي جهوي، فأنشأوا بنك غرب إفريقيا للتنمية (BOAD) لتوطيد دعائم التعاون والاندماج الاقتصادي وتقييم المشاريع في إطار مقاربة جهوية للحاجيات. وقد ساهمت في رأسمال البنك، إلى جانب الدول الأعضاء، كل من فرنسا وألمانيا. يعني أن المؤسسة كانت منفتحة على الدول المصنعة وعلى المنظمات الجهوية الجديرة بتمويل المشاريع المختلفة، الوطنية والدولية (تعاونيات، مصانع الإسمنت، محطات حرارية، مراكز للتلغراف والبريد). وفي هذا الإطار، تم توظيف 20.7% من اعتمادات البنك في بوركينافاصو، و17.1% في البنين وتراوحت في باقي الدول الأخرى ما بين 12.1 و5.4%.[1]

وإذن، يتبين لنا بعد هذا الجرد، أن فكرة التعاون بين الأقطار الإفريقية لم تنجح في إقامة هيئة عليا، على غرار ماهو موجود في أوربا، وأن المصالح الضيقة لكل بلد قتلت في الأفارقة روح التنسيق والانسجام. وحتى وإن قامت هذه المنظمة أو المجموعة أو كيفما كانت تسميتها، فإنها ظلت مع ذلك شكلية وخاضعة لأحكام إدارية أكثر منها اقتصادية.

إن الحديث عن السوق الإفريقية المشتركة يقودنا إلى التطرق إلى عناصر التداخل والتمايز التي طبعت إنشاء هذا المشروع والوقوف بالتالي على أسباب نجاحه وفشله.

فقد ساد الاعتقاد لدى القادة الأفارقة غداة الاستقلال أن الكوت ديفوار وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر والسنغال ومالي والبنين تشكل إقليما واحدا متجانسا من حيث ظروفه الاجتماعية، ويتمتع بصلات ثقافية وسياسية، الأمر الذي ييسر من إمكانيات العمل المشترك، ويؤهل المنطقة لما قد يتضمنه التقارب

---

[1] M. W Massonsa, Avril 1987, «reconceptualisation de l'organisation de l'espace économique africain». Actes du colloque, *Francophonie et géopolitique africaine*, L'Institut pan africain de géopolitique. Paris. p. 86-102.

الاقتصادي من تضحيات في بعض القطاعات أو تنازل عن بعض المبادئ. فالتجانس، إلى جانب ما أشرنا إليه أعلاه من الانتماء الى منطقة الفرنك، واتخاذ اللغة الفرنسية كوسيط في الحوار واعتماد الصيغة القانونية التي خلفها المستعمر، يقتضي من جانب آخر إلغاء الفوارق في السياسات الاقتصادية والعوائق التي تعيق حرية تنقل البضائع في سوق داخلية ضيقة، وتغطية العجز الحاصل في مجال النقل والمواصلات، سيما إذا علمنا أن الطرق هي إحدى البنيات الأساسية في تحول المجال والاندماج بين دول المنطقة.[1]

إن تمسك كل دولة بتجربتها في التدبير والتصرف في المجال الاقتصادي والتجارة الخارجية، يعني تكريس الاختلاف في الاستراتيجيات الاقتصادية والوقوف في وجه إرساء قواعد هيئة عليا تقوم برصد وتنفيذ سياسة اقتصادية خارجية مشتركة ملزمة لكل الأطراف، بالإضافة إلى تباين نظم الحكم، ودرجة ارتباطها بالرئيس الفرنسي وحكومته وبالأوساط المؤثرة في القرار الأوربي؛ هذا التمسك أخل بمبدأ التنسيق السياسي والاقتصادي، فتعارضت المصالح وتضاربت[2] وتعذر فعلا قيام سوق إفريقية مشتركة.

ويمكن أن نرصد هذا التعارض من خلال العديد من الاعتبارات. فقيام السوق الإفريقية المشتركة تعني رفع الحدود الجمركية وتوحيد الضرائب الداخلية إلى أدنى مستوى، وبالتالي تقلص واضح في مداخيل بوركينافاصو أو النيجر مثلا. علما بأن العائدات الجمركية في إفريقيا الغربية تمثل أكثر من 50% من الموارد.

---

[1] "والمعروف أنه كلما كان النظام الاقتصادي سائدا ومستقرا كلما كانت شبكة النقل كثيفة هي الأخرى. هذا يعني أن هناك مواكبة تطور النقل لتطوير النظام الاقتصادي . هذه الحالة في إفريقيا غير موجودة، حيث نجد العلاقة بين المصنع والسوق متباعدة في الوقت الذي هي جد متشابكة فيه في مناطق الصناعة الاوربية ". م. رياض وك.عبدالرسول : *إفريقيا دراسة لمقومات القارة* . دار النهضة، بيروت، ط 2، 1973، ص. 332. انظر كذلك:

P. Claval, 1978, *Espace et pouvoir*. Paris, PUF.

[2] محمد الجبالي، 1964، السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد. سلسلة من الشرق والغرب، عدد 125، القاهرة، ص. 22.

فهل ستقبل هذه الأقطار أو غيرها بحرمان خزائنها من اعتمادات سخية، سيما وأنها تتوفر على منتوج واحد أو اثنين وتفتقر إلى إمكانيات التحويل بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تزخر أراضيها بمقدرات فلاحية ومعدنية متنوعة وبنيات تحتية صناعية. إن الاقتصاديات الإفريقية يغلب عليها الطابع التنافسي وليس التكاملي. فهي تنتج نفس الأنواع من السلع الزراعية والمواد الأولية، وتمنح الحماية لنفس الأنواع من السلع الصناعية، الشيء الذي لا يسمح أبدا بالتقارب الاقتصادي. ويمكن أن نتحسس هذا الفرق أيضا، دائما على مستوى إفريقيا الغربية بين الدول الحبيسة، كمالي والنيجر وبوركينافاسو اللاتي اعتمدت في تجارتها الخارجية على المحاور الطرقية. وبين الدول المنفتحة على المحيط والإمكانيات التي توفرها موانئ دكار وأبدجان وكوناكري؛ وانعكاسات ذلك أولا، على مؤشر أثمان الاستهلاك الذي تراوح ما بين 7 في الكوت ديفوار و11 في مالي؛ وثانيا،على سقف الضرائب الذي بلغ 40 إلى 50% في الكوت ديفوار والسنغال، بينما لم يتعد 15% في البنين[1]؛ وأخيرا على أزمة التضخم الناتجة عن تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي ومدى نجاح بعض الدول في ضبطها، ومعاناة دول أخرى من هولها.

وكذلك الأمر بالنسبة للمديونية. فثقلها غير متكافئ على الاقتصاد في دول المنطقة. وآثارها هي الأخرى متباينة حسب طبيعة البلد وعلاقاته مع نادي باريز أو مؤسسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وشروط تطبيق برامج التقويم الهيكلي، ومختلف أوجه المراقبة لدور الدولة في الجهاز الإنتاجي. ويمكن أن نضيف إلى جانب كل ذلك ارتباط السوق وتنميتها بالاستقرار السياسي وكسب ثقة المستثمرين والدوائر المدينة. والعكس يحصل مع توالي الانقلابات وتدهور الأوضاع الداخلية.

---

[1] P. Pelletier, 1978, «Les Unions régionales en Afrique ». In *Marchés Tropicaux*. p. 266-270.

إن التوقيع والمصادقة على بنود الاتحاد الاقتصادي لا يعني تبدد الفوارق. إذ إلى جانب ذلك هنالك عناصر أخرى تفسر تعذر قيام سوق مشتركة تلغى فيها الحدود نهائيا. أولى هذه العناصرمتعلقة بتاريخ الدول منذ الاستقلال. فالحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار فرض التعايش على مجموعة من الشعوب ذات تقاليد وأعراف مختلفة.[1] وتوجب على القادة السياسيين في إفريقيا العمل على خلق إحساس وطني بالاستقلال والتمسك به. لذا، فتحقيق اندماج اقتصادي[2] تغيب فيه الحدود وتتخلى الدولة عن شعار سيادتها أمر صعب للغاية. سيما وأن الفكر الاستعماري اجتهد ونجح في إبراز الخلافات وتضخيم الفوارق بين شعوب المنطقة. ثم إن الاتحاد الاقتصادي يقتضي القيام بقطيعة مع المنطق الاستعماري القائم بالأساس على الاقتصاد الموجه نحو الخارج. ولعل هذا ما عجز الأفارقة عن تحقيقه. فتحطمت بعض أنساق النظام الإنتاجي وصبت قرارات الاستثمار في اتجاه آلى التجارة والتوزيع على خلق المناصب الإنتاجية. وتقلص هامش الاختيار وفعالية السياسة الاقتصادية. ولم تدر هذه التجمعات أو لم تستطع تغيير معطيات التنمية في إفريقيا. أما ثاني هذه العناصر، إن لم يكن أهمها، فهو سياسة التعاون الفرنسي التي وقفت في وجه الاندماج الإفريقي وربطت المجال الاقتصادي في إفريقيا الغربية بالمجال الفرنسي والأوربي من خلال اتفاقيات التعاون واتفاقيات ياوندي ولومي. وليس من غريب الصدف أن يتم توقيع هذه الاتفاقيات في فترات زمنية متقاربة. فهل أساءت السنغال والكوت ديفوار وباقي دول إفريقيا الغربية انطلاقتها نحو تكملة استقلالها المادي والمعنوي بعد أن تخلصت سياسيا من أغلال الاستعمار؟

[1] «La grande majorité des pays sont traversés de conflits ethniques et régionaux qui, dans certains cas mettent en cause la survie même de l'entité politique. La conscience nationale paraît bien faible et seconde par rapport aux solidarités ethniques ». J. F Medrad, 1983, «La spécificité des pouvoirs africains». In *Pouvoirs*, n° 25.

[2] «L'Afrique réalise les 2/3 de ses échanges avec les pays industrialisés (dont 50%avec la CEE) et 5% entre elle, alors que la CEE réalise 50% de ses échanges entre elle et 5% avec l'Afrique». Ph. Hugon, 1982, « L'enjeu économique.. ». In *Politique Africaine*, n° 5.

إن الوضع اليوم يختلف عما كان عليه الحال في مطلع الستينيات. فإلى جانب الظروف الطبيعية القاسية المتمثلة في الجفاف والتصحر، تدهور نشاطها الاقتصادي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي سبق وأن تطرقنا إليها، وتردى وضعها الاجتماعي وبلغ مجالها الصحي حد الكارثة.

ورغم نضج المسؤولين الأفارقة بحقيقة هذه الأوضاع المفلسة وضرورة العمل المشترك للخروج من الأزمة المتفشية في كل القطاعات، فإن الجهود المبذولة لا تزال حبيسة النوايا والاجتماعات والمؤتمرات. ولا أدل على ذلك من مشروع السوق الإفريقية المشتركة الذي تمت الدعوة إليه منذ فجر الاستقلال ولا يزال يتعثر إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني: العلاقات الفرنسية الإفريقية، دراسة نماذج

من الواضح جدا أن دول إفريقيا الغربية، وبعد ثلاثة عقود من الاستقلال السياسي، لم تتمكن من فك قيود التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية سابقا، وتتخلص من إكراهات الإمبريالية. بل إن ما لمسناه هو استفحال الهيمنة الفرنسية[1] وتجذرها في المنطقة تحت شعار «*المعونات والتعاون*»، تمكنت من خلاله الشركات التجارية: كأبتورغ والشركة التجارية لغرب إفريقيا؛ والشركات المنجمية: كالشركة الغينية للأبحاث والاستغلال المنجمي وشركة الماس لكوت ديفوار وشركة مناجم العير بالنيجر وأخريات، من احتكار عمليات الإيراد والتصدير وعمليات الاستخراج والتحويل والتسويق، في إطار ما اصطلح على تسميته «*باقتصاد الاجتلاب*».[2]

ومعلوم أن الاقتصاد الذي يقوم أساسه على الاستيراد والتصدير فقط، وليس على الانتاج،لا يمكن أن يسمح بتراكم محلي للرأسمال ولا أن يشكل أرضية خصبة للإقلاع التنموي. ونموذج النيجر في هذه الدراسة التي نحن بصددها، أو غينيا، كما سنرى ذلك لاحقا، جدير بالفحص والتحليل. إذ سيمكننا من الوقوف جليا على

---

[1] «L'Administration est restée truffée de conseillers et de directeurs français .Et même au sommet , on a vu un ancien administrateur colonial comme Jean Collin devenir ministre d'état dans le gouvernement sénégalais, puis tout puissant secrétaire général de la présidence. Il n'a quitté ses fonctions qu'en 1990 ». In «L'Afrique noire ravagée par l'impérialisme». *Exposée du cercle de Léon Trotski*, n°60, Février 1994. 55 p.

[2] اقتصاد الاجتلاب وهي ترجمة لمصطلح «Economie de traite» انظر : بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة ح. الطفيلي وهـ. اللمع. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى 1994، ص. 13، ويقوم هذا الاقتصاد على تصدير المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية واستيراد المواد المصنعة. وقد خصص سوري كانال لمفهوم اقتصاد الاجتلاب فصلا بكامله في الجزء الثاني من مؤلفه

J. Suret-Canal, 1962, *L'Afrique Noire, l'ère coloniale 1900-1945,* Paris, Ed. Sociales. *Op. cit.* p. 12-78.

مختلف الروابط التي تجمع بين خاصيات انحسار اقتصاد البلاد وتفككه. صحيح أن بعض المعطيات التي تفرض نفسها كالموقع الجغرافي والمميزات السكانية والمقدرات الطبيعية تكرس هذا التفكك. لكن الهيمنة الأجنبية ومحاولتها ربط اقتصاد النيجر أو غينيا تزيد من تفتيت ميكانيزماته. ولقد ساهم قيام قطاع رأسمالي أجنبي قوي من جهة، وتبني سياسة اقتصادية موالية لمصالح هذا القطاع من جهة أخرى، ساهم في إفراز تشوهات في البنيات الاقتصادية الداخلية. وهو ما أجمع الباحثون في التاريخ الاقتصادي على تسميته بنتائج الهيمنة والنهب الاستعماري، أو ما أطلق عليه آخرون بالاقتصاد الاستعماري الجديد.

فماذا ورثه النيجر من سياسة المساعدات الفرنسية أو ماذا حمله التعاون الفرنسي لدولة النيجر من جديد؟

لقد سبق لنا في دراسة سالفة أن عالجنا حيثيات النهب الاستعماري للمقدرات الافريقية مع شركة فريا (Fria) للبوكسيت في غينيا. ومع شركة مفيرما (Miferma) للحديد في موريتانيا.[1] واليوم ننكب على فحص رهانات الأورانيوم في النيجر مع الشركة المنجمية للعير (Somair)، والمنجمية لأكوتا وإن كان هذا الموضوع لوحده يحتاج لدراسة مستقلة.

1 - النيجر، الموقع الجيو سياسي والأورانيوم

إن نموذج النيجر ليس فريدا من نوعه في المنطقة. فالاقتصاد المفكك والمهيمن عليه خاصة تتميز به أغلب دول إفريقيا الغربية، بما في ذلك جوهرتي المستعمرات الفرنسية السينغال والكوت ديفوار. فقط أن النيجر لم يكن قبل اكتشاف الاورانيوم شيئا يذكر. حبيس تفصله عن المنافذ البحرية الإفريقية في كوتونو (البنين) أو لاغوس (نيجيريا) مسافة 1500 كلم، وعن ميناء الجزائر مسافة 2500 كلم،

---

[1] A. Senhaji, « L'AOF et le Fides, 1946-1960 ». Thèse de Doctorat. *Op.cit.*

وتعتبر أراضيه التي تمتد على مساحة 1.267.000 كلم² ثمرة تقطيع استعماري عشوائي، قضت عليه بالعزلة والتهميش. ولم يكتسب النيجر حجمه الحقيقي إلا في إطار جيوسياسي محض ذلك أن موقعه في قلب القارة الإفريقية نصبه في مفترق عالمين ثقافيين: إفريقيا الصحراوية وإفريقيا السوداء.(1) وهذا معطى لم تغفله الحكومات والأنظمة في النيجر في سياستها مع جيرانها، مع ليبيا على الخصوص في الشمال ونيجيريا في الجنوب، ثم إن الثقل السياسي لقبائل الهوسا والسنغاي أو الطوارق حقيقة لامناص منها.(2) «*لقد أدركتم من هو النيجر*، كتب جورج بومبدو يقول مخاطبا جمهور الصحفيين عند زيارته للعاصمة نيامي في يناير 1972. *وأدركتم حجمه وتنوع أعراقه وانعكاسات قلة التساقطات به على الحرث والنسل... إن النيجر دولة مصطنعة محاط بدول هي الأخرى مصطنعة حيث نجد نفس الأجناس ونفس القبائل ونفس الأديان ونفس التقاليد إننا أمام عناصر جامعة ومفرقة*».(3)

غير أن اكتشاف منجم أورليت للأورانيوم سنة 1966، سيغير من صورة النيجر الخارجية ويزكي مقامه في صدارة دول الساحل ويفرض بالتالي تحويل معطيات اندماج الجمهورية على الساحة الدولية. لقد أصبح النيجر، في نظر الاقتصاديين، من بين «*الدول الثالثية الغنية*». لكن هذا الغنى ظاهري ليس إلا. «*فبعد خمسة عشر سنة سيغطي الرمل كل هذه المنجزات وتعود القوافل لتقطع*

[1] juin 1990, «Niger.30 ans d'indépendance, repères et tendances ». In *Politique Africaine,* n° 38, p. 3-29.

[2] «A un moment où se profilait l'indépendance inéluctable de l'Algérie, certains milieux français caressait le rêve d'un ensemble prélevé sur différents pays limitrophe et dont l'existence pourrait sauvegarder les intérêts français dans le domaine pétrolier comme celui des expérimentations nucléaires. Il semble néanmoins qu'ils entretinrent quelques espoir chez les Touaregs et Toubous du Niger». C. Raynaut, Juin 1990, «Niger. 30 ans d'indépendance». In *Politique Africaine*.

[3] G. Pompidou, *Entretiens et Discours* 1968-1974. *Op. cit*, p.205 et s.

الصحراء من جديد وكأن شيئا لم يكن».(1) فالدولة مازالت تتعثر في براثن التخلف، تقوم ثروتها على عائدات صادرات المواد الأولية.(2) وكل تباطئ أو تراجع في نمو هذا القطاع يترجم مباشرة بتباطئ أو تراجع الناتج الداخلي الخام، مع ما يصحب ذلك من اضطراب في الميزان التجاري ونقص في الموارد وارتفاع في المديونية. ولدينا هنا مثل رفيع لهذا «*الاقتصاد الثنائي*». مفكك مدفوع من الخارج فيما يخص صادراته، حبيس نشاطه في الداخل النيجيري، مشع على منطقة العير فقط، ولا يعم كل أرجاء البلاد. في هذا الإطار يمكن أن نقول أن ارتفاع الدخل المتوسط بالنسبة لكل فرد لا يعني شيئا. لأن مداخيل حصة الإنتاج المعدني التي تعود للنيجر محدودة: أقل من مليار فرنك إفريقي من الأجور لثلاثة آلاف من العمال، ومليار ونصف المليار تقريبا من الضرائب المخولة للدولة. ثم إن حتى الأجور الموزعة محليا تستهلكها بضائع مستوردة.(3) أكيد أن عائدات الإنتاج سترتفع إلى عشرة الملايير، ابتداءا من سنة 1977، لكنها ستحول في أغلبها إلى الصندوق الوطني للاستثمارات. يعني إلى مؤسسة تغيب المردودية الآنية من استراتيجيتها وتضع من بين أولويتها إنجاز البنيات التحتية الأساسية من طرق ومدارس ومستشفيات.

---

[1] كتب أحد المهندسين الذين عملو بمناجم الحديد في موريتانيا يصف حدود هذا الغنى والثروة في البلدان التي تعتمد في صادراتها ومداخيلها على منتوج واحد عن:

F. de Chassey, 1984, *Mauritanie* 1900-1975.Paris, l'Harmattan, p.235.

[2] يمثل الأورانيوم 70 % من عائدات الصادرات النيجيرية، وساهم ب 40 % من ميزانية الدولة.

« Les particules de Giscard, l'uranium africain ». In *La France contre l'Afrique*. Tricontinentale, I-1981, Numéro spécial, Paris, PCM. p, 139-155

[3] في إحدى الكتابات الصادرة سنة 1976 بمجلة *Afrique Diplomatique* نقرأ :

«Pour l'instant, Arlit vit en vase clos et s'approvisionné par un avion de produit français mais plut tard. La Somair pourrait constituer un marché pour les entreprises nigériennes ».

و12 سنة بعد ذلك نقرأ في مجلة *Marché Tropicaux* لعام 1988.

«Il a fallu réaliser un certain nombre de « premières » dans divers domaines… installation d'une chaîne logistique d'approvisionnement ».

يعني أن الاعتماد على المنتوجات النيجيرية مازال لم يحن بعد.

1- 1 - من الفول السوداني إلى الأورانيوم

إن معاينة التاريخ الاقتصادي الحديث لدولة النيجر[1] تقودنا الى الوقوف على ثلاثة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: ما قبل اكتشاف واستغلال الاورانيوم، وتمتد من استقلال البلاد سنة 1960 إلى غاية الإطاحة بنظام الرئيس حماني ديوري سنة 1974، تركز فيها 80% من نشاط المزارعين النيجيريين على إنتاج الميل والصورغو (مليون طن في السنة)، بحيث يغطي معظم الأراضي الصالحة للزراعة التي تمثل 3% من تراب النيجر.[2] تنضاف إلى ذلك زراعة البصل (40 ألف طن) ثم قصب السكر (45 ألف طن). أما تربية المواشي التي تشكل أهم نشاط أساسي بالنسبة لـــ 20% المتبقية من الساكنة النيجيرية، وأغلبها من قبائل البول والطوارق، فقد بلغ عدد رؤوس الأبقار سنة حوالي 4.5 مليون رأس، وعدد الأغنام والماعز 9 مليون رأس، معظمها يصدر نحو المناطق الآهلة بالسكان في الجنوب .

غير أن انتعاش الحياة الاقتصادية في النيجر برز مع إنتاج وتسويق الفول السوداني على شكل زيوت بنسبة 20%، وعلى شكل حبات مقشرة بنسبة 80%. ومن عائدات هذه الغلة التي قاربت 10 مليار فرنك إفريقي تغذت ميزانية الدولة وانتعشت الاستثمارات وتمت تأدية أجور الموظفين. بل حاولت الحكومات النيجيرية وكباقي الجمهوريات في إفريقيا الغربية التي يقوم اقتصادها على منتوج واحد، الاعتماد على هذا المورد المالي للقيام بأعباء الدولة واستغلال فائضه في جميع مناحي الحياة الاقتصادية. لكن تراجع الفول السوداني وتدهور إنتاجه على أثر موجة الجفاف الطويلة التي ضربت منطقة الساحل من سنة 1969 إلى 1974، دفعت النظام النيجيري الى التفكير في تسريع وثيرة الاستثمار بمنجم أرليت للأورانيوم، بل وطرح مراجعة أثمان تسويق هذه المادة الاستراتيجية لدرء عجز الميزانية. إلا أن ازدهار قطاع الأورانيوم سوف لن يبدأ إلا بعد الإطاحة بنظام حماني ديوري عام 1974. ولتنطلق معها المرحلة الثانية من التاريخ الاقتصادي للنيجر.

---

[1] C. Raynaut, Juin 1990, « Niger, 30 ans d'indépendance. Repères et tendances ». In *Politique Africaine*.

[2] S. Amin, *L'Afrique de l'ouest bloquée. Op. cit*, p.161 et s.

تطور إنتاج الميل والصورغو بالطن

	1978	1983	1988	1993
الحاجيات الغذائية من	1.472.000	1.631.190	1.784.557	1.942.969
الميل والصورغو	1.310.076	1.504.677	1.732.030	1.998.626
الفائض/ العجز الغذائي	+161.924	+126.513	+52.526	-72.657

M.Genne, *Autosuffisance alimentaire ou famine en l'an 2000, le Niger*. Paris, Economica, 1991, p.25.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المرحلة الأولى تميزت، كما تطرقنا إلى ذلك أعلاه، بعقد اتفاقيات تعاون مع فرنسا شملت المجال العسكري والاقتصادي والمالي والثقافي وكل ما يتعلق بالمساندة التقنية.

فالاتفاقيات الاقتصادية تقضي بتحديد أربعة مساطر أساسية. وتخص المسطرة الأولى، المعونات الاقتصادية والمالية أو ما اصطلح على تسميته «*بالمعونات المرتبطة*» (الباب الثاني). وتتعلق الثانية، بالنظام التجاري التفضيلي والحمائي وتنظيم الأسواق (الباب الثالث). أما المسطرة الثالثة، فتؤكد على انتماء النيجر إلى الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا من جهة (الباب الرابع)، وإلى منطقة الفرنك من جهة أخرى (الباب الثالث). وبمقتضى هذا البند الأخير يودع النيجر نسبة مهمة من احتياطاته من العملة الصعبة بالخزينة الفرنسية.

أما فيما يخص اتفاقيات الدفاع، فإن ما يلفت الانتباه هو الملحق المتعلق «*بالمواد الأولية والمنتوجات الاستراتيجية*». وتقضي بأن « *تضمن جمهورية النيجر لفرنسا الأولوية في المبيعات والأولوية عند التزود بالتجهيزات*». بل «*وتلتزم بتخزين المواد الأولية لصالح القوات المسلحة الفرنسية*». وطبقا لهذه الفصول تمكنت الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية ومكتب الأبحاث الجيولوجية ومؤسسات أخرى

من الحصول على ترخيصات البحث والتنقيب في النيجر واكتشاف الاورانيوم بإقليم أكاديس سنة 1966.

والحاصل إذن، أن هذه الضمانات السياسية والعسكرية والمالية التي فرض على النيجر تقديمها لفرنسا غداة الاستقلال، تلغي كل ما ورد في أعراف سياسة التعاون من احترام للسيادة ودفاع مشترك وتبادل متكافئ. ولعل هذا ما سيدفع النيجر إلى التعبير عن رغبته، منذ اكتشاف الأورانيوم، في تغيير طبيعة التعاون مع الجمهورية الفرنسية.[1] وذلك ما سيميز المرحلة الثانية من التاريخ الاقتصادي للنيجر.

وتمتد هذه المرحلة من عام 1974 إلى غاية 1982، انتقل فيها اقتصاد النيجر من الاعتماد على موارد الفول السوداني إلى مداخيل الأورانيوم، لتشهد خزينة الدولة فعلا انتعاشا ملحوظا. إذ بفضل مجموعة من الرسوم، كالضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية 40.5%، والضريبة على دخل القيم الثابتة 16%، والضريبة الدنيا 4.5%، وتحويل الثلث من أرباح استغلال الشركات المنجمية للدولة[2]، سعت البلاد بفضل كل هذا الى تطوير المردودية الفلاحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من كابوس المجاعة.

وكل برامج التنمية والمخططات التي بلورتها الحكومات النيجرية في هذا الإطار كانت ترمي إلى تغطية النقص الكمي والكيفي في المجال الغذائي. لكن عند

---

[1] في رسالة بتاريخ 20 أكتوبر 1969 يكتب الرئيس النيجيري حماني ديوري إلى الرئيس الفرنسي جورج بومبدو معبرا عن رغبته في " القيام بتغيير في طابع العلاقات التي تجمع بلدينا ... وأن سياسة التعاون التقليدي حيث يتلقى أضعف الشركاء، وبامتنان، ما يمنحه أقوى الشركاء... أصبحت متجاوزة. يجب التأسيس لشراكة حقيقية". عن،

J. Baulin, 1986, *Conseiller du président Diori.* Paris, Eurafric-press, p.104.

[2] G. Pallier, Septembre 1984, «L'Uranium au Niger». In *Cahiers d'Outre Mer*, 37/146. p.175-191.

تحليل جدول توزيع الاستثمارات (1979-1983)، يتبين لنا أن الاعتمادات المخصصة للفلاحة كانت أقل بكثير من التوظيفات الموجهة نحو قطاع المناجم والبنيات التحتية.

ومما لاشك فيه، أن قطاع المناجم وثروة الاورانيوم مكنت النيجر من رد الاعتبار لمكانته السياسية والاقتصادية في المنطقة، والالتحاق بصدارة الدول التي تصنع القرار في إفريقيا الغربية. فالنيجر، هو أول من طالب مستعمِرَ الأمس بمراجعة اتفاقيات التعاون ومراجعة أسعار المواد الأولية. مع الأسف، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، لم تكن الجمهوريات الفرنكفونية تشكل مجموعة سياسية واقتصادية مندمجة وبعناصر متكاملة. وكل المشاريع التي صبت في هذا السياق، بدءا بالاتحاد الجمركي لإفريقيا الغربية أو ما عرف بالمجموعة الاقتصادية بعد ذلك، انتهت إلى الفشل نظرا للخلافات السياسية والتعثرات الإدارية. ذلك، أن النيجير وغينيا وباقي الحكومات الإفريقية، كانت لها نفس البنيات الداخلية المفككة ومتنافسة جميعها في الاعتماد على الرأسمال الأجنبي، عاما كان أو خاصا. وازدادت هذه التبعية قوة كلما تراجعت أسواق المنتوجات الفلاحية والمواد الخام. وهذا ما حصل للنيجر بعد تراجع الطلب على الأورانيوم وانخفاض أثمنته ابتداءا من عام 1982. وكان على الدولة تحمل أعباء المديونية نتيجة الإسراف[1] الذي طبع هذه المرحلة الثانية والاعتماد على المعونات الخارجية للاستمرار في إنعاش المؤسسات السياسية والاقتصادية بالبلاد.

---

[1] «L'aubaine de l'uranium conduisit à une stratégie d'endettement euphorique. En 1976, la dette extérieure du Niger ne se montait qu'à 13% du PIB, et le rapport entre le service de la dette et les recettes d'exportation n'atteignait que 5%. Toutefois, la poussée de recettes tirées de l'uranium incita les dirigeants politiques, encouragés par les créanciers internationaux à emprunter massivement entre 1978 et 1981. Le Niger, reçut deux fois et demie plus des capitaux étrangers qu'entre 1970 et 1977 ». K. L Tinguiri, 1992, « La stabilisation sans ajustement structurel, le cas du Niger entre 1982 et 1989 » In *L'Afrique vers la reprise économique*. (Une étude de L'UNICEF). S/Dir. G.A Cornia et autres. Paris, Economica. p, 85-107.

وما ميز هذه المرحلة الثانية أيضا من تاريخ النيجر، هو تبني المخطط الخماسي للتنمية 1979-1983، حظي فيه قطاع المناجم مرة أخرى إلى جانب البنيات التحتية بالنصيب الأوفر من مجمل الاعتمادات. وتعد الطريق الرابطة بين طهوة وأرليت على مسافة 645 كلم من أبرز المنجزات. إذ فتحت الباب أمام المستثمرين الأجانب للتوغل نحو منطقة العير وترحيل خيرات البلاد. ألم تكن هذه خطة المستعمر في السابق التوغل ثم الرحيل؟

أما المرحلة الثالثة، فتنطلق من سنة 1982 إلى غاية 1989 تاريخ بداية التحول الديموقراطي في النيجر وفي إفريقيا الغربية بكاملها. السمة البارزة في هذه المرحلة، تراجع أسواق الأورانيوم وتنامي القروض التي تضاعفت خلال هذه المدة لتصل إلى 7.5 مليار فرنك فرنسي وتقارب خدماتها 900 مليون فرنك فرنسي. أي 7.5 % من الموارد الداخلية للدولة.[1] وسمتها البارزة أيضا، رضوخ اقتصاد البلاد ابتداءا من 1983 لإكراهات التقويم الهيكلي ولمخططات صندوق النقد الدولي التي تقضي بتحرير الشأن الاقتصادي، لكن على حساب الساكنة المحلية. غير أن الازدهار الاقتصادي الموعود لم يتحقق، وظلت الدولة خاضعة في قراراتها إلى إملاءات خارجية.

لقد انطلقت الأبحاث المعدنية في النيجر قبل الاستقلال، وتطورت بالخصوص بعد سنة 1960. وقامت البرامج الأساسية حول التنقيب عن الأورانيوم من طرف الوكالة الفرنسية للطاقة ومكتب الأبحاث الجيولوجية والمعدنية، وانتهت الأشغال إلى اكتشاف منجم أرليت في الشمال الغربي من النيجر سنة 1966، ومنجم أكوتا في مطلع السبعينيات. ويعد المنجم الأول، أكبر حقل للأورانيوم في العالم، ولا

[1] S. Rifrac, Juillet –Décembre 1993, «Développement et reconquête de la souveraineté». In *Cahiers de Communisme*, n° 69. p. 77-84.

يبعد عن منطقة العير إلا بحوالي 250 كلم. وقد بلغت تقديرات احتياطاته ما بين 20 و25 ألف طن من الأورانيوم.[1]

ولمواجهة أعباء الاستثمار في هذا القطاع وتنظيم الاستغلال بمنجم أرليت، وقع النيجر سنة 1968 اتفاقية تقضي بإنشاء شركة مناجم العير (Somair)، حصلت من خلالها الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية على رخصة تفويت لمدة 75 سنة، تستغل بموجبها مجالا قدرت مساحته الإجمالية ب 360 كلم². أي أن عقد التفويت، أو قيد الاستغلال والنهب إن صح التعبير، سيرزخ بنيره على النيجر إلى حدود 2043. وهذا يعطينا فكرة عن روابط التبعية التي تجمع أمة صغيرة بشركة كبيرة، تشكل كما ورد عند سمير أمين «*دولة داخل الدولة*»[2]، أو فوق الدولة إذا ما فحصنا حجم أسهمها بالمقارنة مع نصيب النيجر، وبنود الاتفاقيات التي تحمي نشاطها، ولوبي الطاقة المتواجد وراءها في فرنسا وأوربا. وحتى وإن حاولت الحكومة النيجرية إنعاش اقتصادها الوطني وتنميته بمنأى عن شركة مناجم العير، فستجد نفسها في وقت من الأوقات، أمام ضعف الموارد، متعلقة بالرأسمال الأجنبي، وليتقلص دورها في ظل هذه الشروط إلى وسيط سياسي لا غير. لأن رأسمال القطاع الخاص منه بالأساس لا يوظف مذخراته إلا إذا تأكد من جني أرباح طائلة. والاستثمار في مجال الأورانيوم كان يوفر فعلا هذه الأرباح الطائلة. وسنلمس ذلك مع ارتفاع استهلاك الطاقة في العالم المصنع بعد أزمة البترول سنة 1973.

---

[1] Novembre 1988, «Niger 1988. L'industrie minière de l'uranium». In *Marchés Tropicaux*. p.3013-3054.
[2] S. Amin, *L'Afrique de l'ouest bloquée. Op.cit*, p. 104.

توزيع الاستثمارات في النيجر حسب القطاعات الإنتاجية
1983 -1979

	القطاع الخاص وشبه العام	القطاع العام		مجموع الاستثمارات
		السقف	الإنجاز	
التنمية القروية		116.450	39.305	116.450
الفلاحة	–	64.871	19.840	64.871
تربية المواشي	–	18.469	10.396	18.469
الغابات – الصيد	–	4.439	1.287	4.439
السقي	–	24.418	6.697	24.418
التنمية الصناعية	305.582	70.206	21.369	375.688
الصناعات	31.334	13.733	5.271	45.067
المناجم	221.995	39.543	9.865	261.538
الطاقة	52.153	16.930	6.233	69.083
البنيات التحتية	30.603	67.762	28.688	98.465
الطرق	14.600	45.747	23.390	60.347
الاتصالات	–	12.774	2.351	12.774
النقل	16.103	2.804	703	18.907
الملاحة	–	–	–	–
الخدمات	5.742	23.774	8.578	19.510
السياحة	–	8.492	5.262	8.490
التجارة	5742	15.282	3.316	11.020
بنيات تحتية أخرى	–	31.454	10.494	31.450
التعمير	–	50.188	1.232	5.180
الإدارة	–	26.266	9.262	26.260
الموارد البشرية	1.003	84.848	30.188	85.850
الصحة	–	18.968	4.485	18.900
التعليم	–	44.429	19.124	44.420
الإعلام	–	10.179	3.374	10.170
الشباب	–	5.729	2.063	5.720
التكوين	1.003	5.543	1.142	6.540

Source : Plan quinquennal 1979-1983 de développement de Niger

In M. Genne, *Le Niger. Op. cit*, p.59.

1 – 2 - الشركات المنجمية المستغلة للأورانيوم، صوماعير وكوميناك

إن شركة مناجم العير شركة مختلطة، رفعت من رأسمالها عدة مرات، وتغير المساهمون فيها عدة مرات أيضا. في البداية كان رأسمالها يقدر ب 2700 مليون فرنك إفريقي موزعة بين النيجر 20%، والوكالة الفرنسية للطاقة الذرية 40%، والشركة المنجمية بيشيناي موكتا 20%، والشركة الفرنسية لمعدن الاورانيوم 20%. وقد مولت حصة النيجر في هذه الصفقة أموال فرنسية مستقاة من الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي. وشرع في الإنتاج سنة 1971 باستخراج 410 طن من الأورانيوم ليقفز هذا الرقم إلى 1000 طن سنة 1973. وللتعويض، حصلت الحكومة النيجيرية من فرنسا على سلفة سنوية قدرت بمليار فرنك إفريقي.[1] غير أن حجم هذا المدد لم يرض نظام حماني ديوري الذي طالب السلطات الفرنسية بأداء 35 مليون فرنك إفريقي للطن الواحد بدل 5 مليون.[2] وللحد من غطرسة باريز وهيمنتها على منجم أرليت، اتخذ النيجر مجموعة من التدابير، كانت أولها الدعوة الى عقد قمة مصغرة تجمع منتجي الأورانيوم، كالكابون مثلا وبعض المستثمرين المعنيين بهذا القطاع كالجماهيرية الليبية. لكنه فشل في مسعاه الأول. فالكابون، وتحت ضغط فرنسي من غير شك، رفض الفكرة. بينما طرحت ليبيا شروطا تعجيزية.[3]

---

[1] وفي هذا الصدد يقول جورج بومبدو :

«La France, en accord et à la demande d'ailleurs du gouvernement Nigérien un concours qui s'élève à l'heure actuelle à un milliard de franc CFA ...la France donne par avance au gouvernement du Niger ce que pourrait rapporter cette usine et mine d'uranium, si elles étaient menées à leur plafond. Il va de soi que cette aide devrait aller en diminuant au fur et à mesure que l'entreprise elle -même pourra s'y substituer ». G. Pompidou, *Entretiens et Discours. Op. cit*, p. 208.

[2] 1989, *Dossiers secrets de l'Afrique contemporaine*.·T.1, Paris, Jeune Afrique livres, p.186.

[3] من بين هذه الشروط أن تتخلى النيجر على جزء من ترابها لصالح ليبيا، كما فعلت تشاد في عهد الرئيس طومبالباي فيما يخص قطاع أوزو انظر:

«Les particules de Giscard, l'uranium africain». In *La France contre l'Afrique*. Tricontinentale, 1/ 1981, Numéro spécial, p. 139-155.

وعلى هذا الأساس طالب الرئيس النيجيري، في خطوة ثانية، بفتح رأسمال الشركة لمساهمين آخرين حتى يتجنب عملية *«رأس لرأس»* مع فرنسا. فانضمت بمقتضى هذا الشرط شركة أجيب Agip الإيطالية، وشركة نوكليار الألمانية بمساهمة قدرت ب 16.25% من مجموع الرأسمال. وهنا فشل النيجر في مهمته أيضا، لأن تعدد الشركاء كان يعني تراجع دوره في مراقبة أنشطة شركة مناجم العير.

وعن هذه العراقيل التي طبعت سياسة المسؤول النيجيري في تنمية وتسويق الاورانيوم، كتب جاك بولان، مستشار الرئيس حماني ديوري، في مذكراته[1] يعرض لمساومات الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية، ومماطلة الحكومة الفرنسية في إنصاف النيجر، ويقول:« *لقد حاول الرئيس النيجيري منذ ثمان سنوات*(أي منذ اكتشاف الأورانيوم عام 1966 إلى غاية الإطاحة به سنة 1974) *تفعيل مسلسل تقييم ثروات باطن الأرض. فضاعف من المبادرات لتجاوز العراقيل التي راكمتها النصوص*[2] *ومصالح القوة الاستعمارية، وبذل الكثير من الجهد في بداية السبعينيات لمواجهة المجاعة التي خلفتها سنوات الجفاف الطويلة. واعتقد في غمرة ارتفاع أثمنة البترول أن بإمكانه الضغط على شركائه الفرنسيين للحصول على أثمنة عادلة تنصفه وتنصف بلده... لقد تطور التعاون الفرنسي النيجيري فيما يتعلق بالأورانيوم في جو يغمره التوتر والحذر»*.

والواقع أن الرئيس حماني ديوري الذي قاد النيجر إلى الاستقلال[3]، وحكم البلاد بيد من حديد، لم تكن علاقاته مع فرنسا بالمثلى، حتى وإن كان من حلفاءها المخلصين. ودوره في مجال الفرنكفونية يشهد بذلك. إلا أن هذا لم يمنعه من اتخاذ

---

[1] J. Baulin, *Conseiller du président Diori. Op. cit*, p. 105 et s.

[2] تنص اتفاقيات الدفاع المبرمة بين فرنسا ودول مجلس الوفاق : الكوت ديفوار والبنين والنيجر في 25 أبريل 1961 على تيسير مهمة القوات المسلحة الفرنسية في تخزين المواد الأولية والمواد الاستراتيجية، وإذا ما اقتضت مصالح الدفاع فإنها تحد أو تمنع تصديرها إلى بلدان أخرى.

[3] خلفيات وصول حماني ديوري إلى الحكم نقرأها بتفصيل في،
J. R de Benoist, 1982, *L'AOF de 1944 à 1960*. Dakar, NEA.

مواقف تغلب مصالح النيجر العليا على كل اعتبار سياسي أو اقتصادي ضيق. ففي الوقت الذي ناصرت فيه الحكومة الفرنسية الانفصاليين في إقليم البيافرا بنيجيريا، نجد حماني ديوري، وبواقعية سياسية قل نظيرها في إفريقيا الغربية، يدعم الحكومة الفدرالية بلاغوس[1]، وينفتح على دول فرنكفونية أخرى كبلجيكا وكندا. بل وحتى على ليبيا، وهو ما لم تكن فرنسا تراه بعين الرضا.

وقد اعترف الرئيس الفرنسي جورج بومبدو لاحقا بجرأة هذه المواقف الثابتة، وبشخصية المسؤول النيجيري لما كتب يقول: «*النيجر بلد حاضر على المستوى الدولي. بمعنى أن له سياسة ومواقف ويلعب دورا لا يسع فرنسا إلا أن تعترف له به. وحتى وإن كانت مواقفه متباينة عن مواقف فرنسا، فإن هذا لا يمنعنا من التأسيس لعلاقة قائمة على الود والصداقة وليس على المصالح*».[2]

وليس من غريب الصدف أن تكون هذه المصالح هي من جعلت فرنسا، ممثلة في الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية، تماطل في الجلوس إلى طاولة المفاوضات لمراجعة أثمنة الاورانيوم، سيما وقد ثبت للمسؤوليين النيجيريين أن المليار فرنك إفريقي الذي تدعم به الحكومة الفرنسية خزينة مستعمَرَتها القديمة لا يساوي شيئا أمام الملايين الثلاثمائة التي تتلقاها مدينة صغيرة كسان لوي دي زو St Louis des eaux، أو المليار ونصف المليار الذي تستفيد منه جماعة «فاشنهايم» وسكانها التسع مائة، لأنهما سمحتا بإقامة محطة نووية بتراب جماعتهما.[3]

وعلى هذا الأساس، كان لابد من فتح باب المباحثات لإيجاد صيغة تمكن النيجر من الحصول على مبتغاه. سيما وأن الرئيس الفرنسي جورج بومبدو أقر في

---

[1] «La dépendance de l'économie nigérienne vis-à-vis de son puissant voisin du Sud est une évidence. Car, ce qui se passe de l'autre côté de la frontière exerce une influence directe sur le choix que l'on peut faire à Niamey. Bien que plus direct, et sans qu'on puisse parler d'interférence, le poids politique de ce voisinage est aussi très réelle». C. Raynaut, juin 1990, «Niger, 30 ans d'indépendance». In *Politique Africaine*.

[2] G. Pompidou, *Entretiens et Discours*. *Op. cit*, p. 206.

[3] J. Baulin, *Conseiller du président Diori*. *Op. cit*, p. 115.

رسالة بعث بها إلى المسؤول النيجري، بتاريخ 7 مارس 1974، أي أياما قليلة قبل وفاته، أقر فيها بضرورة مراجعة أثمنة هذه المادة الاستراتيجية، منوها برغبة النيجر في «*المساهمة في تأمين تزويد فرنسا بالأورانيوم*».[1] واعتقدت الدوائر المسؤولة في النيجر على الأقل بأن الأرضية أصبحت ممهدة لقيام حوار جاد وبناء. لكن الانقلاب الذي أطاح بنظام حماني ديوري ليلة 14-15 أبريل 1974[2]، وحمل الكولونيل سانيي كونتشي إلى السلطة، أجهض أحلام أمة النيجر الصغيرة وكرس نفوذ شركة صوما عير الكبيرة وأجل مشروع التنمية في البلاد.

وخلافا لما كانت تتوقعه بعض الأوساط السياسية والاقتصادية، لم يقم النظام الجديد في نيامي بتأميم شركة مناجم العير. بل على العكس من ذلك، دخل في مفاوضات مع الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية وباقي الأطراف المعنية. وقد تقرر سنة بعد ذلك رفع أسهم النيجر إلى 33%، وذلك بالزيادة في رأسمال المؤسسة الذي بلغ 4.438 مليون فرنك إفريقي، يتوزع على الشكل التالي[3] :

- المكتب الوطني للابحاث واستغلال أورانيوم النيجر (اوناريم) 33%
- الشركة العامة للمواد النووية (كوجيما) 26.90%
- المنجمية للأورانيوم (ميناطوم) 7.58%

---

[1] *Ibid*, p. 114.

[2] حول الانقلاب تم الحديث عن مسؤولية فرنسا أو مصالح جاك فوكار المسؤول الأول عن الكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية. وفي هذا الاطار كتب المستشار بولان يقول:
«Dans la nuit de 14 au 15 avril, un putsch élimine le président Diori Hamani de la scène politique nigérienne. A 72 heures de la reprise des négociations franco- nigéro- gabonaises, elles mêmes se situant à 48 heures du départ du président pour l'ONU…De toute évidence, un certain milieu parisien avait opté pour la chirurge». J. Baulin, *Ibid*, p. 118.
وتكتب دوميريك – كلواريك، أن فرنسا كانت على علم بالتحضير للانقلاب، بل ويسرت مهمة العسكريين النيجيريين، وذلك بإبداء تمنعها في التدخل لكنها لم تكن مع ذلك العنصر المحدد للانقلاب .
D. Domergue – Cloarec, *La France et l'Afrique après les indépendances*. *Op. cit*, p. 226.

[3] Novembre1988, «Niger 1988.L'industrie minière de l'uranium». In *Marchés Tropicaux*. p. 3013-3084.

- شركة موكتا 7.56%
- أوران الالمانية 6.53%
- أجيب الايطالية 6.53 %
- الشركة الفرنسية لمناجم الاورانيوم 11.79 %

ولقد أثار مشروع شركة مناجم العير اهتمام الصناعيين اليابانيين بالأورانيوم النيجيري. ورغبة من السلطات المحلية في تطوير صناعتها المنجمية الفتية وتنويع شركائها، أنشئت سنة 1970 جمعية البحث في أكوتا. وأكوتا اسم لأكبر منجم باطني للأورانيوم في العالم. يوجد على عمق 250 متر. ويقع في المجال الذي حظيت فيه الوكالة الفرنسية برخصة التفويت. ولتنظيم استغلاله، سعى أعضاء جمعية البحث الى تأسيس شركة مختلطة أطلقوا عليها الشركة المنجمية لأكوتا (كوميناك).[1] وقدر رأسمالها بثلاثة ملايير ونصف المليار فرنك إفريقي موزعة بين الجمهورية النيجيرية (أوناريم) 31% (وسيرتفع هذا السهم الى 33%) وبين الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية 44%، الكونسورسيوم الياباني (أورد) 25%، أنوزا الاسبانية 10%.

وقد أصدرت الجريدة الرسمية للنيجر مذكرتين[2] تتعلق الأولى بالضمانة التي قدمتها الحكومة النيجيرية للشركة المنجمية لأكوتا، وذلك لاقتراض مبالغ بنكية قدرت قيمتها بأربعة مليار فرنك إفريقي. بينما ترخص المذكرة الثانية للمكتب الوطني للأبحاث واستغلال الاورانيوم باقتراض 1.09 مليار فرنك إفريقي من الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي، وذلك لتمويل مساهمته في شركة كوميناك.

لكن تنوع الشركاء والرفع من أسهم النيجر لم يحد من الهيمنة الفرنسية، كما كانت تأمل في ذلك سلطات النيجر. فحسب قوانين شركة مناجم العير أو المنجمية

---

[1] *Ibid.*
[2] M. Genne, 1991, *Autosuffisance alimentaire ou famine en l'an 2000, le Niger*. Paris, Economica, p. 60.

لأكوتا، فإن لكل شريك نصيب محدد في الأورانيوم. وفي حالة بيع هذه المادة الاستراتيجية، تكون الأولوية للشركاء. فهم الزبائن الذين يحظون بالأفضلية. ويمكن لهم أن يشتروا في حدود مساهمتهم. وواضح أن النيجر، الذي تربطه اتفاقيات تعاون مع الجمهورية الفرنسية، يخصص نصيبه عند البيع لمستعمر الأمس، هذا الذي ملك في الماضي بعسكره ويملك في الحاضر برأسماله أهم مقدرات البلد. بل إن فرنسا لم تتوان في الضغط على نظام نيامي لمنعه من بيع نصيبه إلى دول أخرى غير شريكة كالباكستان أو ليبيا، دون استشارة مسبقة. ووصلت الغطرسة بباريز إلى حد إجبار السلطات النيجيرية على التوقيع على اتفاقية عدم نشر الأسلحة النووية. الشيء الذي يسمح للوكالة الدولية للطاقة بالمراقبة المباشرة لمبيعات النيجر من الأورانيوم.(1)

تطور إنتاج الاورانيوم في النيجر
1981-1971

السنوات	الإنتاج (طن)	الصادرات (طن)	مجموع المبيعات بالمليار فرنك إفريقي
1971	410	186	2.0
1972	867	515	1.5
1973	949	994	5.0
1974	1.117	1.200	6.4
1975	1.306	1.548	14.0
1976	1.459	1.498	21.0
1977	1.441	1.466	28.4
1978	2.109	2.249	52.3
1979	3.540	3.404	83.3
1980	4.129	4.005	97.1
1981	4.366	4.585	91.6

G. Pallier, «L'Uranium au Niger ». In *Cahiers d'Outre Mer*. N° 37/146, Septembre 1984

1 «Les particules de Giscard, l'uranium africain». In *La France contre l'Afrique*. *Op.cit*, p. 139

1 – 3 – تطور مبيعات الأورانيوم

وقد تطورت مبيعات الأورانيوم بصورة معتبرة خلال عشرية السبعينيات، إذ انتقلت من 2 مليار فرنك إفريقي سنة 1971 إلى 28 مليار سنة 1977 بل وإلى 52 مليار سنة 1978، وهي السنة التي شرعت فيها الشركة المنجمية لأكوتا في تسويق منتوجاتها، ثم إلى 97 مليار سنة 1980.[1] ويعزى هذا النمو إلى ازدهار أسواق هذه المادة الاستراتيجية وإقبال الدول المصنعة على تنويع مصادر طاقاتها، سيما بعد أن أبانت أزمة البترول سنة 1973 عن هشاشة المنظومة الصناعية ودرجة تبعيتها للدول المصدرة للنفط. لذا كان الاعتماد على الطاقة النووية هو البديل الأمثل بالنسبة لفرنسا وباقي القوى الصناعية الأخرى التي انخرطت في برنامج بناء المحطات النووية. وبمراقبتها لمسلسل الإنتاج في منجم أرليت وأكوتا ومناجم أخرى في الكابون وجمهورية إفريقيا الوسطى، تمكنت فرنسا، أولا من تأمين 3/4 من حاجياتها من الكهرباء، ثم من القيام بدور الوسيط في هذا المجال الاستراتيجي بين مختلف الشركاء في أوربا وغيرها، واللذين استفادوا من الخبرة الفرنسية في بناء أو استيراد المحطات النووية كإسبانيا وبلجيكا والعراق وجنوب إفريقيا. يعني أن الاورانيوم النيجيري أصبح يخول الإمبريالية الفرنسية مسؤولية وضع سياسة اقتصادية وعسكرية تدافع عن الغرب ليس إلا.

لقد تراوحت صادرات الأورانيوم خلال الفترة 1974-1977 ما بين 1000 و1500 طن. وتجاوزت 2000 طن سنة 1978، بل وتضاعفت سنة 1980. كما أن أسعار المعدن التي قاربت 5000 فرنك إفريقي للكلوغرام الواحد سنة 1974 تضاعفت بخمس مرات في نهاية 1979 لتصل إلى 25 ألف فرنك إفريقي. أي ما يعادل 83 مليار فرنك إفريقي في مجمل المبيعات. إلا أن هذه الأسعار بدأت تعرف بعض التراجع مع بداية الثمانينيات، لتسجل 20 ألف فرنك سنة 1980 و16.5 ألف

---

[1] G. Pallier, Septembre 1984, «L'Uranium au Niger». In *Cahiers d'Outre Mer*, 37/146. p. 175-191.

فرنك سنة 1980.[1] ونفس الانحسار مس منتوج شركة العير الذي نزل الى 1423 طن سنة 1982-1983، ثم إلى 1000 طن سنة 1988. وكذلك الأمر بالنسبة لمنتوج منجم أكوتا الذي هوى من 2250 طن سنة 1981 الى 1950 طن سنة 1986.[2] ويجد هذا الهبوط تفسيره في تراجع الطلب على الأورانيوم، وتغطية الشركات المنتجة لحاجاتها من المحروقات. بل إن أغلبها أصبح يتوفر على احتياطي يكفيها لعدة سنوات. ثم كذلك في تنامي دور المنظمات البيئية (السلام الأخضر) وضغوطها على الحكومات في التخلي عن بناء المحطات النووية، وذلك عقب أحداث ثري مايل أيلاند عام 1978 بالولايات المتحدة الأمريكية، وأحداث تشيرنوبيل بالاتحاد السوفيتي عام 1986.[3]

يجب القول أن حجم التجارة الدولية الذي ارتفع خلال سنوات السبعين بنسبة 5.7% قد كسد مابين 1981 و1983. وتراجع المعدل السنوي للناتج الداخلي الخام للشركاء التجاريين للنيجر لينتقل من 4.4% في عقد السبعينيات إلى 1.8% ما بين 1981 و1983.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه الصادرات النيجيرية، وفقدت نصيبا مهما من حصصها في الأسواق الدولية، وتقلصت المداخيل، تنامت في المقابل مؤشرات التضخم ورزخ الميزان التجاري وحساب العمليات الجارية تحت وطأة العجز. لقد بدت المشاكل الماكرو-اقتصادية في البداية على أنها تراجع عابر للمبادلات التجارية ناتجة عن أزمة في الآداءات. وللتخلص من إكراهاتها، تم تسطير برنامج توازن يدعمه صندوق النقد الدولي. لكن لما اتضح بأن الأزمة الاقتصادية بنيوية وذات جذور عميقة، استبدلت مجهودات سياسة التوازن ببرامج التقويم الهيكلي

---

[1] *Ibid.*
[2] Novembre 1988, «L'industrie minière de l'uranium ». In *Marchés Tropicaux.*
[3] E. Jespersen, 1992, «Chocs externes, politiques d'ajustement et réalisations économiques et sociales». In *L'Afrique vers la reprise économique.* (Une étude de L'UNICEF). Paris, Economica. p. 11-23.

والقطاعي التي تزامنت مع جفاف عام 1984 وانهيار المؤشر العام للطلب العالمي للأورانيوم بنسبة 25%.

وقد سعى برنامج التقويم الهيكلي الأول 1986-1988[1] إلى تسريع وتيرة التنمية في النيجر، وضبط اختلالات الميزانية في حدود معقولة، ثم التصدي في مرحلة ثانية للمشاكل الماكرو- اقتصادية التي يعزيها البنك العالمي إلى غياب الفعالية في القطاع العام، وتعثر القطاع الخاص وضعف الموارد ورداءة النتائج المحصل عليها في تنمية الموارد البشرية. وشملت الإصلاحات، المالية العامة والتجارة الخارجية والفلاحة والتربية والصحة. وللاستجابة لإكراهات التقويم الهيكلي لعب الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي دورا مهما في مساندة النيجر على تأهيل مؤسساته العمومية ودعم سياساته القطاعية.[2]

إن الأورانيوم ثروة نيجيرية تجاوزت أهميتها الاطار الجهوي لإفريقيا الغربية لتمتد الى إطار دولي وتجعل من نيامي رابع منتج في العالم لهذا المعدن الاستراتيجي. وإن ساهمت شركة مناجم العير والمنجمية لأكوتا في انفتاح منطقة العير وإقليم أكاديس على باقي النيجر، فإن مدينة أرليت ليست هي كل النيجر. وخارجها لا يبدو أن شيئا قد تغير في البلاد. وبدلا من تعطي كوميناك وصوماعير للاقتصاد طابعا منفتحا، جعلت منه نموذجا حبيسا، موجه أساسا لحل مشاكل فرنسا وباقي الدول المصنعة للتزود بالاورانيوم على الأرض النيجيرية، وليس حل مشاكل النيجر بمساعدة هذه الشركات. ومع ذلك يبقى السؤال مطروحا حول قدرة نظام نيامي على التدخل الفعال في تدبير الشأن الاقتصادي وحسن استعماله للموارد المتاحة وتوزيعها على باقي القطاعات الانتاجية الاخرى.

---

[1] لأن النيجر سيتعرض لبرنامج ثاني من التقويم الهيكلي ابتداءا من عام 1989.
K.L Tinguiri, «La stabilisation sans ajustement structurel, le cas du Niger». In *L'Afrique vers la reprise économique .Op. cit*, p. 92.

[2] انظر الباب الثالث الفصل الثاني، العلاقات الفرنسية الإفريقية، دراسة نماذج.

وإذن ماذا حمل التعاون الفرنسي لدولة النيجر من جديد؟

إن الروابط التي نسجتها فرنسا داخل منطقة الفرنك مع النيجر وباقي الجمهوريات في إفريقيا الغربية، كانت نقدية أم تجارية، استقت جذورها من الفترة التي سبقت استقلال المستعمرات. وإذا تغير وضعها القانوني بعد سنة 1960 وأصبحت الروابط تعاقدية، فإن آلياتها ظلت هي هي ولم تتغير. يعني أن الاستقلال لم يحمل في طياته بذور القطيعة، وإنما الاستمرار قائما على سياسة التعاون. إنها روابط الاستعمار الجديد تحت صيغ قانونية معدلة ليس إلا.

2 – غينيا بين القطيعة والتعاون

لقد سبق لنا وأن أشرنا في الباب الأول من هذه الدراسة إلى غينيا، وقلنا عنها أنها شكلت الاستثناء بين دول إفريقيا الغربية الفرنكفونية. أولا، بانفرادها في رفض مشروع المجموعة الفرنسية الإفريقية الذي حمله الجنرال دوغول عند عودته للسلطة عام 1958. وثانيا، باعتبار انعكاسات نتائج انتزاع الاستقلال على طبيعة العلاقات التي قامت بعد ذلك بين الجمهورية الغينية والجمهورية الفرنسية. وأخيرا، بالنظر إلى التجربة الغينية التي زرعت أمل الحرية في نفوس الوطنيين الأفارقة وأسست لمرحلة جديدة من التطور السياسي في المنطقة.

لكن حصول غينيا على الاستقلال لم يكن يعني قطع كل الصلات مع باريز، كما حاولت أن تصور لنا بعض الدراسات. فالإرث التاريخي معقد، ولا يمكن طي صفحته بمجرد التوقيع على وثيقة الاستقلال أو رفع العلم الوطني. وسياسة التعاون الفرنسي أمدت من عمر الاستراتيجيات الاستعمارية في المجال الثقافي والاقتصادي بالخصوص. ثم إن علاقات الرئيس أحمد سيكوتوري ببعض

الأوساط السياسية الفرنسية[1] لم تمسها رياح التغيير. والمؤكد أن غينيا وإن «*لم تعد تنفع فرنسا في شيء*»[2] على المستوى السياسي، فإنها على العكس من ذلك فيما يخص المجال الاقتصادي. حلت مشاكل «بيشناي» وشركائه من حيث التزود بالبوكسيت والألومين. ويسرت للرأسمال الفرنسي الاندماج في المجموعات المالية الكبرى الأوربية والامريكية المستغلة لمنجم فريا[3] وحافظت له على كل امتيازاته.[4]

ولترجمة هذا التواصل في صيغته الجديدة، طالبت الحكومة الغينية نظام باريز الاعتراف باستقلالها، وتزكية خطواتها في الانضمام الى حظيرة الأمم المتحدة، والتوقيع أخيرا على اتفاقيات تعاون تخص الميادين الثقافية والتقنية والنقدية. غير أن فرنسا ماطلت كثيرا في الرد على بعض هذه المطالب، ولم توقع على بروتوكولات الاتفاقيات إلا في 7 يناير 1959، أي ثلاثة أشهر بعد إعلان الاستقلال. لكن من غير متابعة تذكر لتفعيل هذه الملفات.[5]

---

[1] ككاتب الدولة في الشؤون الخارجية مثلا في حكومة دوغول عام 1967، أندري بتنكورت، الذي سيلعب دورا مهما في التقريب بين فرنسا وغينيا سنة 1975، أوفرانسوا متران أمين عام الحزب الاشتراكي الفرنسي وأحد زعماء المعارضة أنذاك.

[2] من تصريحات الجنرال دوغول عقب زيارته لغينيا سنة 1985:
«La Guinée, messieurs, n'est pas indispensable à la France. Qu'elle prenne ses responsabilités ». Cité par I. Baba Kaké, *Sékou Touré, le héros et le tyran* .Paris, Jeune Afrique Livres 1987, p. 81.

[3] J. Suret -Canal, 1970, *La République de Guinée*. Paris, Ed. Sociales. p. 127-128. «Le capital français n'a ni les moyens, ni les besoins, ni sans doute le goût du risque qui lui aurait permis d'entreprendre seul la mise en valeur de ses ressources minières. Il se contente de profiter de l'existence de la souveraineté française pour s'assurer quelques privilèges ».

[4] «S'agissant de la principale ressource minière du pays, le gouvernement s'empresse même de reconduire les accords antérieurs qui garantissaient au consortium d'alumine de Fria et au bauxites de Midi un régime fiscal privilégié ». I. Baba Kaké, *Sékou Touré. Op.cit*, p. 94.

[5] ولتكريس هذا الاستثناء انسحبت غينيا من منطقة الفرنك وأصدرت عملتها الخاصة بها، الفرنك الغيني.

وتكريسا لمبدأ السيادة، ينتخب الحزب الديمقراطي الغيني، الفرع المحلي للتجمع الديمقراطي الإفريقي[1]، أمينه العام أحمد سيكوتوري رئيسا للجمهورية الغينية في 27 يونيو 1961. وتعد هذه المؤسسة الحزبية، ببنائها الطبقي وتماسك تركيبتها، من أحكم التنظيمات السياسية في إفريقيا الغربية. تحتكر هياكلها معظم السلطات السياسية والقضائية والإدارية والاقتصادية، وتمارسها على المستوى الوطني. وأمام هيئاتها يعرض رئيس الجمهورية، بصفته أمينا عاما للحزب، الخطوط العريضة للسياسية الداخلية والخارجية للبلاد. وهذه إحدى خاصيات الحزب في دول إفريقيا الغربية. تتداخل فيه إلى حد الغموض مهام رئيس الدولة والحزب. وستتاح لنا الفرصة للعودة للموضوع بتفصيل في الفصل الموالي. ويعتبر المكتب السياسي الوطني الذي يضم قادة المنظمات النقابية والجمعيات الطلابية والنسوية وحتى الجيش الجهاز التنفيذي لمجمل القضايا التي تهم تسيير المؤسسات وتخطيط الاقتصاد والعلاقات مع الدول وكل ما يرتبط بتدبير الشأن العام بالبلاد. «*أما الحكومة، فلا تعد إلا أداة منفذة لما يرسمه الحزب ويحدده، يكتب أحمد سيكوتوري. فالوحدة الوظيفية للحزب تسمح بدراسة كاملة وشاملة للمشاكل*».[2]

وقد أبرزت مجموعة من الدراسات[3] كيف يسيطر الحزب الديمقراطي في غينيا على هياكل الحكومة ويتغلغل في مختلف مناحي الحياة العامة. يعني أنه يراقب جل شرائح المجتمع الغيني عن طريق شبكة من اللجان المحلية في القرى والمدن. ويقيس مدى نفوذه بعدد المنخرطين في صفوفه. وقد بلغ عدد هؤلاء،

---

[1] عن التجمع الديموقراطي الإفريقي الذي أنشأه هوفويت بوانيي عام 1946. انظر:
J. R. de Benoist, *L'AOF de 1944 à 1960. Op. cit.*

[2] B. Charles, 1972, *Action politiques du PDG Sékou Touré*. Cité par J.Suret-Canal, *La République de la Guinée*. Paris. Ed. Berger-Levrault, p. 25.

[3] D. G Lavroff, 1970, *Les partis politiques en Afrique noire*. Paris, PUF. Coll. Que sais-je ? n°1380 ; I.Sylla, *Tribalisme et parti unique en Afrique noire*, Paris, FNSP, 1977 ; P.F Gonidec, *Les systèmes politiques africains*. Paris, LGDJ, 2^{émé}. Ed, 1978 ; Ph. Decraene, 1983, «Les partis. Les pouvoirs africains». In *Pouvoirs*, n° 25.

حسب الأرقام الرسمية سنة 1962 ما يقرب من 1.800.000 منخرط، أي ما يمثل 60% من الساكنة الإجمالية للدولة آنذاك.

إن المفهوم العام للحزب الديمقراطي في غينيا هو أن يضم الشعب بأسره، ولا أن يقتصر على صفوة مختارة كما حصل في الاتحاد السوفيتي سابقا. يعني أن يظل الزعيم على اتصال مباشر بالرأي العام ويحول دون ظهور أي معارضة. «*إن الحزب الديمقراطي ينظم فكر شعب غينيا في أعلى مستوياته*» يكتب الرئيس الغيني.

ولضمان نجاح هذا التنظيم، كان لابد من الأخذ بأسباب نظام الحزب الواحد. حتى وإن كان في ذلك إقصاء للرأي الآخر وعزله من المشاركة في تدبير الشأن العام المحلي. لأن الحزب الواحد، كما رأت فيه غينيا والنيجر وباقي الأنظمة الإفريقية، استمرارا للأشكال التقليدية الديمقراطية القبلية من حيث أنه يستبعد مفهوم المعارضة الرسمية ومفهوم الأغلبية والأقلية.[1] وقد تأتى للحزب الديمقراطي الغيني تحقيق هذه الأهداف، بحيث قضى على كل القوى السياسية المعارضة، بدءا بإلغاء الزعامات التقليدية المتواطئة مع المستعمر الفرنسي سنة 1957[2]؛ وباضطهاد الأوساط الإسلامية التي عبرت صراحة عن مواقفها المعادية للتوجهات الماركسية للعديد من المسؤولين في الحزب سنة 1959-1960؛ وباتهام رجال التعليم والطلبة

[1] ويكتب عبد العزيز الرفاعي في «*مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال*»أن «ديموقراطية الحزب الواحد في بلد حديث العهد بالاستقلال، متخلف يصارع الفقر، يعتبر بالنسبة له مجهودا معتبرا، يوحد الفكر لينهض في أقرب فرصة ممكنة، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فليس ثمة حاجة الى تعدد الاحزاب، بل الحاجة إلى العمل في صيانة الوحدة الوطنية للحيلولة دون عودة الاستعمار». مكتبة القاهرة الحديثة 1970. ص، 107.

[2] أغلب كتابات جون سوري – كانال الذي قضى بعضا من حياته كمدرس في غينيا تتطرق إلى موضوع القضاء على الزعامات التقليدية. انظر:

J. Suret-Canal, 1980, «La fin de la chifferie en Guinée». In *Essais d'histoire africaine*. Paris, Ed. Sociales. p. 179-238 ; C. Coquery-Vidrovitch, 1992, *Afrique Noire. Permanences et ruptures.* Paris, l'Harmattan, 2éme ed. ; « Les jeunes sont mobilisé indirectement contre les chefs, directement contre tout ce qui rattache au fétichisme, aux sorciers, à l'ethnocentrisme, au maraboutisme». In J. Suret-Canal, La Républiques de la Guinée. *Op.cit*, p.31.

بزعزعة أركان الحزب سنة 1961. وفي كل مرة كان أصبع الإدانة يوجه إلى أعداء الثورة وإلى المتواطئين مع الإمبريالية من أطر سياسية واقتصادية وعسكرية. «فخيبت التجربة الغينية بذلك آمال الوطنيين وهوت في براثن الديكتاتورية».[1]

إن القراءة في التطور السياسي للجمهورية الغينية بعد 1958 يقودنا إلى الوقوف على هذا الصراع الطويل والمستمر الذي شهده التاريخ المعاصر لغينيا ضد الإمبريالية، وضد هاجس الانقلاب أو سلسلة من الانقلابات[2] التي ظلت تؤرق مضجع نظام الرئيس سيكوتوري. ولعل هذا ما يفسر، على الصعيد الداخلي، حملات القمع والتنكيل التي شملت جل الفئات والشخصيات المعارضة؛ وحساسية الدبلوماسية الغينية في علاقاتها مع الكوت ديفوار أو السنغال في إفريقيا الغربية، أو مع فرنسا ودول غربية أخرى، وعزلة كوناكري على الصعيد الخارجي.

والمعاينة السريعة لجملة الأحداث التي شهدتها غينيا في العقد الأول من استقلالها تعكس لنا فعلا هذه العزلة وهذه الحساسية. ففي سنة 1962، تطرد كوناكري السفير الروسي وتتوقف على إثرها المعونات السوفيتية ولتحل محلها المساعدات الأمريكية.[3] وفي دجنبر1965، تقطع غينيا علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بخصوص المسألة الرودسية، ومع نظام غانا الجديد الذي أطاح بالرئيس كوامي نكروما عام 1966. وفي نفس السنة يطرد سيكوتوري أنصار السلام الأمريكان، وذلك في علاقة مع الانقلاب الذي استهدفه. وقد لقي الرعايا الألمان

---

[1] A. Conde, 1972, *Guinée, Albanie de l'Afrique ou néo-colonie américaine*. Paris, Ed. Gît le cœur, p.150.

[2] لقد ميز التاريخ السياسي الغيني منذ الاستقلال العديد من محاولات الانقلاب كان كبش الضحية فيها : المثقفون في نوفمبر1961، التجار في شتنبر1965، أطر المؤسسات الوطنية 1967، العسكر والأطر السامية في فبراير1969، ونفمبر1970، ويوليوز1971، وقبائل البول في يونيو1976. انظر: P.Biarnes, 1980, *L'Afrique aux africains*. Paris, A.Colin. p, 157-182.

[3] «Plus tard, évoquant cette période, l'ambassadeur des Etats-Unis Atwood écrira «J'ai trouvé à Washington une atmosphère de médisance présentant la Guinée comme irrécupérable». A.Conde, *Guinée, Albanie de l'Afrique*. *Op.cit*, p. 154.

نفس المصير بعد الهجوم الذي تعرضت له العاصمة الغينية سنة 1970.[1] وفي سنة 1973، يتهم المسؤول الغيني كل من الكوت ديفوار والسنغال بالتدخل في شؤون بلاده، مما دفع بالرئيس السينغالي إلى قطع العلاقات الديبلوماسية مع غريمه في كوناكري. لكن هذا لا يعني أن صلات سيكوتوري بالقادة الأفارقة الآخرين كانت متوترة. بل على العكس من ذلك. فقد ناصر كوامي نكروما المبعد عن السلطة في غانا، ووصل به الأمر إلى حد تعيينه نائبا له في رئاسة البلاد. وقدم كل الدعم لزعيم غينيا الإستوائية أملكار كابرال. ولم يتوان في إرسال تجريدة عسكرية إلى السيراليون للمساهمة في عودة السلم والاستقرار لنظام سياكا ستفانس.

وإن كان سيكوتوري قد نجح في صد كل هذه المحاولات، فإن ذلك يعزى لشخصيته القوية وحسه القيادي، ثم للتنظيم المحكم للحزب الديمقراطي وجناحه العسكري، وأخيرا للاهتمام الذي كانت توليه الدول المصنعة لاحتياطات البوكسيت الهائلة، وتطلعها بالتالي إلى تواجد نظام قوي يحفظ لها مصالحها ويحميها. أما عن العلاقات مع فرنسا، وإن استمرت في السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال، فقد توقفت منذ عام 1965، وذلك بعد أن اتهم الرئيس الغيني وزيرين فرنسيين بالضلوع في مؤامرة انقلاب دبرتها الجمهورية الإيفوارية، مما حدا بباريز إلى المناداة على سفيرها في كوناكري، وطرد السفير الغيني. وقد دامت هذه القطيعة الدبلوماسية زهاء العشر سنوات، أي من عام 1965 إلى 1975، توقف خلالها سيكوتوري عن الأسفار إلى الخارج. بل وتجاهل دعوات قمم منظمة الوحدة الإفريقية التي كان أحد مؤسسيها. وهذا يعني أن غينيا كانت تعيش في عزلة تامة عن العالم الخارجي.[2]

---

[1] انظر تفاصيل وخلفيات الهجوم في
G. Sigisbert, «Une histoire tumultueuse ». In *Europe Outre Mer*, n°56, 12/ 1978.

[2] R. Taton, «La Guinée aujourd'hui » In *Europe Outre Mer*, n°56. Octobre 1978. «L'information des guinéens sur ce qui se passe à l'étranger est limitée à celle que diffuse la radio, la voix de la révolution. Horoya, le quotidien d'information du Parti-Etat de Guinée, ne tire qu'à 2000 exemplaires et tous les journaux étrangers y compris les journaux africains sont interdits ».

ولم تحاول غينيا فك طوق هذه العزلة إلا بعد رحيل الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو عن الساحة السياسية سنة 1974، ووصول فاليري جسكار ديستان إلى سدة الإليزيه، وما استحدثه هذا الأخير من تعديلات في سياسة فرنسا الخارجية، كإلغاء الكتابة العامة للشؤون الإفريقية والملغاشية، وتنحية جاك فوكار من على رأسها. وهو ما أعطى الفرصة على ما يبدو للرئيس الغيني بتجديد الدعوة لتطبيع العلاقات مع الجمهورية الفرنسية [1]، «*وإقامة تعاون مثمر وبناء*»، لأن«*الشعب الغيني لا يكن إلا المودة والاحترام للشعب الفرنسي*».[2] وقد صرح المسؤول الغيني رسميا بمناسبة عيد استقلال بلاده في 2 أكتوبر 1974 أنه مستعد لإقامة علاقات سليمة مع فرنسا لا تمت إلى سياسة الاستعمار الجديد بصلة. وقد رد الرئيس الفرنسي بالإيجاب على هذا المقترح في رسالة بتاريخ 18 أكتوبر من نفس السنة.

إن الدراسات والأبحاث التي تطرقت لسياسة التعاون الفرنسي مع بلدان إفريقيا الغربية على عهد الرئيس جسكار ديستان أغفلت حدث التقارب الفرنسي الغيني. ولم تبرز أهميته بما فيه الكفاية. وأغلب الكتابات التي عالجت موضوع التعاون الفرنسي الإفريقي طغى على تحليلها نتائج الاستفتاء في جزر القمر عام 1975 مثلا، واستقلال جيبوتي سنة 1977، والتدخل العسكري الفرنسي في موريطانيا والزايير سنة 1978، وإقالة بوكاسا من الحكم في جمهورية إفريقيا الوسطى. وقد عكست الندوة التي عقدها معهد العلوم السياسية بباريز حول سياسة

---

[1] وفي هذا الإطار يكتب مدير معهد الدراسات الإفريقية ببوردو/فرنسا، دانيال باك « أن رغبة سيكوتوري في تطبيع العلاقات مع فرنسا ترجع إلى ماقبل وفاة الرئيس بومبدو. وهذا مهم، لأنه يبرز أن وجود فوكار في الكتابة العامة لم يشكل أبدا حاجزا في تطبيع العلاقات. لكن هذا يحتاج إلى دلائل لا نتوفر عليها في الوقت الراهن».

S. Cohen et M.C Smouts, *La politique extérieure de Giscard –d'Estaing. Op.cit*, p. 318.

[2] G. Sigisbert, Octobre 1978, «France – Guinée, la reprise des relations de coopération». In *Europe Outre Mer.*

جسكار ديستان الخارجية هذا التقصير، ولم تتناول سياسة التطبيع إلا عرضا. الشيء الذي دفع أعوان الرئيس الفرنسي أمثال وزير الخارجية جون فرانسوا بونسي، والمستشار في الشؤون الإفريقية مارتان كيرش، وسفير فرنسا لدى كوناكري أندري لوين، يعني أولئك الذين عايشوا الحدث عن قرب ولمسوا تفاعلاته، دفعهم إلى التذكير بأن المصالحة الفرنسية الغينية ميزت فعلا سباعية الرئيس جيسكار دستان، لدرجة أن هذا الأخير اعتبرها من بين المكاسب التي حققها في سياسة فرنسا الإفريقية. بل وأدرجها من بين العناصر الإيجابية في برنامجه الانتخابي للرئاسيات سنة 1981.

لقد غذى هذا التقارب الفرنسي الغيني[1]، الذي تم تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم والناطق الرسمي باسمه، الفرنسي أندري لوين، مجموعة من الاعتبارات. نذكر منها، رغبة غينيا في الخروج من عزلتها الدبلوماسية ومحاولة إنعاش دواليبها الاقتصادية عن طريق جلب الاستثمارات الأوربية عامة والفرنسية خاصة. بالمقابل سعت فرنسا من وراء تطبيع العلاقات مع غينيا إلى تزكية حضورها على الساحة الإفريقية، والسير قدما في سياسة الانفتاح على الدول التي همشتها المقاربة الديغولية كنيجيريا .

وفي شهادة لعراب هذا التقارب، سفير فرنسا لدى غينيا لاحقا أندري لوين نفسه[2] يقول أن الدوافع التي قادت الرئيس الفرنسي إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع كوناكري، تتلخص في الرغبة في طي صفحة من التاريخ ساد الاعتقاد طويلا بأن الجنرال أساء افتتاحها، ثم في سد ثغرة في العلاقات مع الدول الإفريقية، الفرنكفونية منها بالأساس، وإقامة علاقات شخصية مع زعيم – لجوج

---

[1] M. C Smouts, Juin 1981, «La normalisation des rapports franco-guinéens. Analyse d'une médiation». In *Revue Française des Sciences Politiques*. 31. (3). p.536-580.
[2] S. Cohen et M. C Smouts, *La politique extérieure de Giscard d'Estaing*. *Op.cit*, p. 317.

أكيد- لكنه ذو تأثير كبير على محيطه، وأخيرا في التوصل إلى تحرير الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يقبعون في سجون غينيا منذ 1970.

أما عن تهيئ الأجواء لأوساط رجال الأعمال الفرنسيين والظفر بالصفقات والمشاريع قبل غيرهم من المستثمرين الأوربيين، فالسفير ينفي هذا الطرح معللا بأن نشاط شركة «بيشناي» مثلا ظل مسترسلا في غينيا منذ عام 1958.

وللتعبير عن حسن نيتها وتجسيد مسلسل المصالحة على أرضية الواقع، شرعت فرنسا في تصفية جل المشاكل العالقة مع الحكومة الغينية. فواصلت من جديد أداء المعاشات للجند الغيني الذي سبق له أن عمل في صفوف القوات الفرنسية ورفعت الحظر على 60% من الودائع الغينية في الخزينة الفرنسية. أكثر من ذلك، منعت السلطات الفرنسية نشر كتاب جون بول ألاتا[1] أحد المقربين في السابق من سيكوتوري والمناوئين لنظامه، كما ضايقت نشاط المعارضين الغينيين المتواجدين على التراب الفرنسي.

من جهتها، قامت الحكومة الغينية بتسوية ملفات ممتلكات الرعايا الفرنسيين والشركات الفرنسية التي خضعت وقتها للتأميم، وذلك بأداء 95 مليون فرنك إفريقي، أعفت بموجبها نظام كوناكري والأشخاص الذاتيين والمعنويين من كل مسؤولية. وقد تزامن الإعلان عن هذه الإجراءات مع الاحتفال بعيد الثورة الفرنسية في 14 يوليو 1975. وفي ذلك أكثر من دلالة.

ويكتب السفير الفرنسي في هذا الصدد: «*لم يتردد جسكار ديستان في الثقة بكل المؤشرات التي كنت أحملها له حول نوايا الرئيس سيكوتوري، ولم يتردد كذلك في ركوب مخاطرة سياسية بقبوله إعلان 14 يوليو 1975 الذي يعبر في إحدى*

---

[1] J. P Alata, 1976, *Prison d'Afrique*. Paris, le Seuil. Cité par D.Domergue – Cloarec, *La France et L'Afrique*. *Op.cit*, p. 235 ; Voir aussi, I. Baba Kaké, *Sékou Touré*. *Op. cit*, p. 210.

فقراته وبصورة عامة عن مضاضة فرنسا حول ما حصل في السابق بعد عام 1958 بين البلدين».[1]

وبذلك تكون الشروط قد توفرت لترجمة هذا التقارب، وليقوم الوزير الأول الغيني لانزانا بياكوفي بزيارة لباريز لمناقشة تفعيل آليات التعاون في 23 يوليو 1975. وقد تلت هذه المرحلة تبادل السفراء، حيث قدم سايدو كيتا أوراق اعتماده للرئيس الفرنسي، بينما أوكلت مهمة تمثيل فرنسا في كوناكري لعراب هذا التقارب، كما أشرنا أعلاه، السفير أندري لوين الذي سيعمل على تحضير زيارة الرئيس الفرنسي جسكار ديستان لغينيا في العشرين من دجنبر 1978.

وقد رددت الصحافة الفرنسية أصداء «*ربيع كوناكري*»[2] وتابعته في أدق تفاصيله. واعتبرت أن تواجد المسؤول الفرنسي في غينيا، بعد عقدين من القطيعة، يفوق كل الدلالات الثنائية التي تكتسيها الزيارة، سيما وأنها تمت بعد تصفية الأجواء بين غينيا والسنغال من جهة، وبين غينيا والكوت ديفوار من جهة أخرى.[3] وفي ذلك تأكيد لعزم من شكلت الاستثناء سنة 1958 في إفريقيا الغربية على تطبيق سياسة منفتحة على العالم الخارجي عموما، وعلى فرنسا بالخصوص. «*وإنها لفرحة كبرى أن تلتقي فرنسا وغينيا بعد أن ضلتا عن بعضهما البعض*» يصرح جيسكار ديستان. وفي محاولة منه لمحو ذكرى «*لا لفرنسا*» يرد الرئيس

---

[1] S. Cohen et M.C Smouts, *La politique extérieure de Giscard d'Estaing*. *Op. cit*, p.318.
«Le gouvernement français rappelle que l'un des principes fondamentaux de sa politique étrangères est de n'intervenir ni directement, ni indirectement dans les affaires intérieures des autres états. le gouvernement français regrette les activités de ceux de ses ressortissants qui ont contrevenu à ce principe ». In M. C Smouts, Juin 1981, «La normalisation des rapports franco-guinéens». In *Revue Française des Sciences Politiques*. p 563-580.

[2] J. Mongory, Janvier 1979, « Le printemps de Conakry ». In *Topafrica*, n° 36.

[3] ويعكس نص البيان الختامي هذا التصالح
« S'agissant du rapprochement intervenu entre la République Populaire Révolutionnaire de Guinée d'une part, la République de Côte d'Ivoire et la République du Sénégal d'autre part, le président de la République Française s'est vivement félicité de l'évolution heureusement intervenue dans les rapports entre ces Etats ». « Le Communiqué conjoint franco guinéen. 2 décembre 1978 ». In *Europe Outre Mer*, Octobre 1978.

سيكوتوري «*لما نقول نعم لفرنسا فبعفوية وحرية وصريح عبارة*» قبل أن يضيف أمام حشد من الصحافة الدولية «*إننا نثق في رئيس الجمهورية الفرنسية وجدنا فيه الشريك المثالي الذي كنا نبحث عنه نقولها علنا ونعتبره ليس فقط صديقا للشعب الغيني وإنما صديقا شخصيا*».[1]

ونص البيان الختامي لهذا اللقاء على «*تطلع الرئيسين لتحقيق مطامح شعبيهما، وذلك بالتأسيس لعلاقة صداقة وتعاون دائمة تسمح بتقوية مختلف الروابط التي نسجتها خيوط التاريخ بين فرنسا وغينيا*». وتمت الإشارة في هذا الإطار إلى ضرورة التوقيع على اتفاقيات تعاون اقتصادي ومالي وثقافي وعلمي وتقني بين البلدين، وإلى دعوة الرئيس الغيني لزيارة باريز.

يجب القول هنا، بأن التقدميين رأوا في سياسة التطبيع مع كوناكري اعتراف باريز بأخطائها ومسؤوليتها في مختلف العمليات التي استهدفت زعزعة الاستقرار بالبلاد. في حين، أدانت المعارضة الغينية وشريحة من الرأي العام الفرنسي ومنظمات إنسانية عديدة[2]، لقاء الرجلين، وأولت الحدث بأنه تزكية فرنسية لمستبد إفريقي.[3] لكن للسياسة منطق قد لا تحكمه حسابات المعارضة أو أنصار حقوق الإنسان. ذلك أن استقطاب غينيا إلى الحظيرة الفرنسية والتقرب من أحد الوجوه البارزة في العالم الثالث كان يعني دعما معنويا وقويا لسياسة جسكار

---

[1] Cite par P. Biarnes, *L'Afrique aux africains*. *Op. cit*, p. 158.

[2] منظمة العفو الدولية والجمعية الدولية لحقوق الإنسان وتجمع الغينيين بالخارج على سبيل المثال لا الحصر

[3] ويرد روبير تاتون على ذلك ويقول:

«Refuser la main tendue, maintenir le régime de Sékou Touré dans son isolement et le laisser à difficultés économiques ne servirait sans doute pas les intérêts du peuple guinéen. Le retour de la France, en mettant fin à une psychose d'encerclement et d'hostilié ... peut contribuer à une certaine libéralisation de l'économie et conduire à des transformations politiques». R. Taton, Octobre 1978, «La Guinée aujourd'hui». In *Europe Outre Mer*.

ديستان الإفريقية، ومساندة غير مباشرة لتدخلات باريز العسكرية في الزائير وموريتانيا.

بالمقابل شكل التقارب الفرنسي فاتحة عهد جديد بالنسبة للرئيس أحمد سيكو توري. إذ سيتمكن في ظرف ست سنوات، أي من عام 1978 إلى 1984 تاريخ وفاته، من تدشين حملة دبلوماسية مكثفة قادته إلى العديد من الأقطار الإفريقية والعربية والغربية. ويسرت له عودته إلى الساحة الدولية ومشاركته الفعالة في أشغال المنظمات الإقليمية والجهوية والدولية [(1)] ومساهمته في تسوية الخلافات الإفريقية من تلميع صورة غينيا في الخارج.

ولم يكن التغيير الذي مس دواليب الحكم في باريز عشية 10 مايو 1981 أن ينتقص من هذه الصورة أو يخلق العوائق أمام النظام والأسلوب المتبع في غينيا. صحيح أن الدفاع عن حقوق الإنسان كان قضية مبدأ عند الحزب الاشتراكي الفرنسي. لكن غينيا لم تكن تشكل ملفا ملحا بالنسبة للقائمين على أمر الشؤون الإفريقية بالإليزيه، مقارنة مع الكونغو أو تشاد مثلا. ثم إن سيكوتوري لم يكن ربيب فرنسا. فقد قاطعته بعد أن حاول فك قيود التبعية، ونابذت سلطته العداء، ولم تدعمه بالعسكر يوما. فكان هامش المناورة لديه بالتالي أوسع بكثير من أن تحاصره انتقادات وزير التعاون جون بيير كوت أو وزير الشؤون الخارجية كلود شيسون.

أكيد أن علاقة المسؤول الغيني بالرئيس الفرنسي الجديد متيران قديمة، ترجع إلى الخمسينيات من هذا القرن، لما كان الأول يمثل بلاده في البرلمان الفرنسي، ويشغل الثاني منصب وزير فرنسا ما وراء البحار. لكن ما طغى على تجديد هذه العلاقة عند كلا الطرفين هو مراعاة مصالح البلاد العليا. فقد تخلى الأول عن حملاته ضد الإمبريالية الفرنسية، وطرح الثاني جانبا – ولو إلى حين–

---

[1] لجنة الدول لمحاربة الجفاف في الساحل؛ المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية ؛ منظمة حوض السنغال ؛ عضو في (لجنة الحكماء) لحل مشكل الصحراء المغربية.

مبادئ الحزب الاشتراكي الكبرى. مع ذلك، يجب القول أن اليسار الفرنسي لم يكن مستعدا لينسى نضال سيكوتوري النقابي والسياسي وتمرده على مشروع دوغول سنة 1958. وما كان يهم الخلية الإفريقية بالإليزيه هو ضمان الأمن والاستقرار في إفريقيا الغربية.

وهكذا باسم مبدأ عدم التدخل شرع الاشتراكيون الفرنسيون في فتح حوار مع من أدانوهم بالأمس وأسموهم «*المستبدون الصغار*». سيما وأن الرئيس الغيني أعطى ضماناته لباريز بدعم مواقفها في التشاد. وهو ما جعل بعض أعضاء الحزب الحاكم يراجعون أوراقهم فيما يخص مسألة حقوق الإنسان بغينيا.[1] أكثر من ذلك طموح الزعيم الغيني لتولي مقاليد منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1984، وحركة عدم الانحياز سنة 1985، كان من شأنه أن ييسر مهمة فرانسوا متيران في إفريقيا. لذلك كان لا بد من الاعتماد على سيكوتوري وتزكية ترشيحه باستقباله في العاصمة الفرنسية في 18 شتنبر 1982.

وإن ظل الجدل قائما حول شروط التعاون والديمقراطية وحقوق الإنسان حتى أواخر عام 1982، فإن رحيل جون بيير كوت عن وزارة التعاون سيكون إيذانا بعودة فرنسا لسياسة إفريقية لم تكن تختلف كثيرا في أسسها عن السياسة التي أرسى الجنرال دوغول قواعدها.

غير أن وفاة سيكو توري في مارس 1984، وتولى الجنرال لانزانا كونتي سدة الحكم على إثر انقلاب 3 أبريل 1984، سيضع حدا لخمسة وعشرين سنة من الحكم المطلق للحزب الديمقراطي الغيني، ويفتح صفحة جديدة في التطور السياسي بالبلد. إذ سيعلق العمل بدستور 14 مايو 1982 ويحل جميع المؤسسات السياسية بما

[1] «Quand il était candidat, F.Mitterrand avait prit fait et cause pour les épouses des disparus (en Guinée), considérant que les raisons du cœur devaient prévaloir sur la raison d'Etat. Une fois au pouvoir, c'est la raison d'Etat qui prévaudra». D. Domergue-Cloarec, *La France et l'Afrique. Op. cit*, p. 236.

فيها الحزب الديمقراطي. ويطرح مشروع سياسة تحريرية، على المستوى الاقتصادي، محددا دور الدولة ونشاطاتها في قطاعات إستراتيجية حتى يفسح المجال بذلك للقطاع الخاص. ويتخلى، على المستوى الثقافي، عن تدريس اللهجات المحلية، ويطرح اللغة الفرنسية بديلا.

غير أن هذه الإصلاحات المؤسساتية والديمقراطية تجمدت من عام 1984 إلى 1990. وقليلة هي النصوص التي حددت طبيعة وتنظيم عمل السلطات العمومية. بل لم يتم الفصل بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية. وتقاسمت رئاسة الجمهورية واللجنة العسكرية للإصلاح الوطني مقاليد السلطة. كان يجب انتظار أن تهب رياح التحول الديمقراطي على إفريقيا، ليشرع لانزانا كونتي في الإعداد لدستور 23 دجنبر 1990، دستور لن يدخل حيز التطبيق إلا ابتداء من 1995.

إذا كتب روني ديمون في بداية الستينيات أن إفريقيا أساءت الانطلاقة، فإن التبذير والرشوة والفساد والدكتاتورية... جعل إفريقيا تسئ التوصل فعلا إلى تحقيق التنمية المنشودة في التسعينيات.

الفصل الثالث: التعاون الفرنسي والتحول الديمقراطي في إفريقيا الغربية

لقد خلفت تبعات الاستقلال لغينيا والنيجر وباقي الجمهوريات الفرانكفونية في إفريقيا الغربية نظاما اقتصاديا ذو طابع استعماري. قلنا عنه أنه اقتصاد الاجتلاب. تحرك آلياته استثمارات فرنسية بالأساس، وتوجه إنتاجه نحو السوق الفرنسية التي تحتكر أغلب المبادلات الخارجية في تجارة هذه الأقطار الصغيرة والفقيرة. وهذا إرث لا ينكره القادة الأفارقة.[1] بل هم مدينون في تصديهم لإكراهات التنمية، لسياسة المعونات والتعاون التي ميزت سياساتهم الاقتصادية طيلة ثلاثين سنة، أي 1960 إلى 1990.

إذ في غياب نظام اقتصادي واجتماعي حقيقي منفصل عن البنيات الاستعمارية، لم يكن مستبعدا أن يتأثر جرد الإمكانيات وتقييم الحاجيات والتخطيط للبرامج التنموية في كل دول المنطقة بالنموذج الفرنسي.[2] وأصبحت المناداة على مستعمر الأمس، ضامن الاستقلال، قاعدة بدل أن تكون الاستثناء، ستتأكد بعد التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مست، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. وهكذا، وعن طريق التعاون والمساندة

---

[1] «Nous somme un vieux couple heureux, d'amis fidèles et sans drame, et notre histoire est belle parce qu'elle s'est nourrie de compréhension et d'estime réciproque».

ويعبر هوفويت بوانيي بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس للتجمع الديمقراطي الإيفواري سنة 1970 عن الإخلاص الذي طبع علاقات بلاده مع فرنسا، ويقول:

«Cette fidélité puise sa force dans le respect mutuel des intérêts en présence, dans la confiance réciproque, et dans une coopération exclusive de toute condition politique». Cité par P. H Sireix, *Houphouët Boigny, ou la sagesse africaine. Op. cit.*, p. 320 et s.

[2] «En effet l'influence française est déterminante sur l'organisation économique. Les travaux préparatoires avaient déjà été effectués pendant la période coloniale et ont été poursuivis après la décolonisation par des sociétés d'études françaises. Des économistes français, l'équipe «Economie et Humanisme» au Sénégal. Ch. Bettelheim au Mali, R. Dumont au Dahomey ont dirigé l'élaboration des plans et il n'y a rien d'étonnant, dès lors à ce que le modèle français ait été adopté dans son ensemble». A. Mabileau, *Décolonisation et régime politique en Afrique Noire. Op. cit*, p. 62.

التقنية، خضع النيجر والكوت ديفوار وغيره من البلاد الإفريقية لمراقبة المتروبول. بينما ظلت سلطات الفئات الحاكمة، أو من سميناهم بالورثة، شكلية ليس إلا. حاولت على مر ثلاثة عقود، وبتواطؤ مع المتروبول، تأمين قوتها وضمان استمراريتها واستقرارها وتزكية امتيازاتها. وهو الأمر الذي دفع الأستاذ كونداك[1] إلى القول بأن المشكل الذي يواجه الباحث هنا ليس اقتصاديا وإنما سياسيا، يتجلى في قدرة هذه الأنظمة على فك روابط التبعية وتحقيق التنمية التي ما زالت، وإلى غاية يومنا هذا، مجرد وهم. فهل نجحت الأنظمة في أبيدجان ونيامي ودكار... من التخلص من أحزمة التأثير الفرنسي؟.

إن كل الدراسات[2] التي انكبت على معالجة إشكالية التنمية في دول إفريقيا الغربية، خلال ثلاثين سنة من التعاون الفرنسي الإفريقي، كشفت وما زالت تكشف عن عمق الأزمة التي تتخبط فيها الأنظمة، وتؤكد على فشل الموديل الفرنسي، والسياسات التي تبنتها هذه الدول بدعم من الحكومات الفرنسية، وتطرح بالتالي ضرورة تصحيح مناهج المعونات والتعاون. وفي هذا الإطار، يتساءل المهتمون[3] بالشأن الإفريقي مثلا، عن الأسباب التي جعلت سياسة فرنسا في التعاون تتأقلم بسهولة مع تراكم الفشل من غير أن تعيد النظر، إن لم يكن في مبادئها، على الأقل في مقاربتها؟ ولماذا تحظى سياسة فرنسا الإفريقية بالإجماع، على الرغم من التباين السياسوي بين الرئاسة في الإليزيه والوزارة الأولى في ماتينيون، ولا تثير جدلا مثمرا وبناءا داخل الهيئة السياسية الفرنسية؟ ولماذا كذلك لا تنتقد النخبة الإفريقية تحليلات القائمين على أمر التعاون؟ وما هي خلفيات وأبعاد هذا التواطؤ الفرنسي الإفريقي؟

[1] P.E Gonidec, 1978, *Les systèmes politiques africains*. Paris, LGDJ, 2ème Ed, p. 331.

[2] أنظر الفصل الثالث من الباب الثاني: التعاون الفرنسي الإفريقي، آراء وانتقادات.

[3] R. Louvel, 1994, *Quelle Afrique pour quelle coopération ? Mythologie de l'aide française*, Paris, l'Harmattan, p. 8 et s.

إن هذه الثغرة التي فتحها مجموعة من المثقفين والمهتمين بالقضايا الإفريقية، أبانت عن جروح النيجر وبوركينا فاسو والكوت ديفوار والبنين وغيرها، المتمثلة في الإفلاس الاقتصادي والديكتاتورية والرشوة والتبذير والخصاص الغذائي واستفحال السيدا والتراجع البيئي. ألم ينبئ روني ديمون في مطلع الستينيات أن إفريقيا أساءت الانطلاقة؟. وكذلك تبدو الحصيلة في نهاية الثمانينيات. فإفريقيا أساءت التوصل إلى تحقيق التنمية المنشودة. «*وهذه الأزمة ما كانت لتستفحل بالحدة والعمق التي هي عليه اليوم، لو لم يستحوذ المسيرون الأفارقة على ثروات البلاد لصالحهم. وهذا الاستيلاء واضح وبين في إفريقيا الفرانكفونية حيث آليات منطقة الفرنك تسهل هروب الرأسمال. ولم يكن ذلك مسموحا إلا لأن سياسة التعاون كانت متساهلة*».[1]

فغياب الصرامة إذن من سياسة التعاون قادت المنطقة إلى الباب المسدود. وقدرت فرنسا خطورة الموقف، وأحست في نهاية الثمانينيات، أن الوقت قد حان لتغيير خطابها أمام رياح الديمقراطية التي بدأت تهب على إفريقيا الغربية. فكان خطاب لابول بفرنسا عام 1990[2] الذي «*محا فجأة عشرين سنة من التواطؤ مع القوى المستبدة*»[3] في واكادوكو ونيامي وباماكو وكوتونو، لما دعا إلى ربط المعونات الفرنسية بضرورة دمقرطة المشهد السياسي في الدول المعنية بالأمر. طبعا، لم تكن هذه هي المحاولة الأولى التي سعت فيها الجمهورية الفرنسية إلى ضبط سياسة التعاون مع شركائها الأفارقة، بل سبقتها مبادرات بدأت مع تقرير

---

[1] P. Vallin, Hiver 1990-91, « Afrique, quelle politique pour la France». In *L'Afrique et l'Asie Moderne*. n° 167. p. 24-51.

[2] لمعرفة حيثيات هذا الخطاب الذي ألقاه متيران في القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة بلابول في يونيو 1990، يمكن الرجوع إلى كتاب مستشار الرئيس الفرنسي جاك أتالي.
J. Attali, 1995, *Verbatim*, t.3, 1988-1994, Paris, Fayard.

[3] J. F Bayart, Juin 1995, «Réflexions sur la politique africaine de la France», In *Politique Africaine*, n° 58.

جانيني سنة 1963، وانتهت مع تقارير هيسيل وفيفيان[1]، على الأقل بالنسبة للفترة التي تهم دراستنا. ويبدو أن التحول العميق الذي هز التوازن الدولي سنة 1989 بتفسخ الإمبراطورية السوفيتية، وسقوط أركان الحزب الوحيد، ونهاية التوتر بين الشرق والغرب، وتبدد الرهان الإفريقي وأهميته الإستراتيجية، قد أملى على حكومة باريز «*تجديد التعاون الفرنسي*».

لقد أثار هذا التحول الديمقراطي في هذا «الجنوب المنفجر» [2]، وما واكبه على صعيد الإدارة المركزية في باريز من صياغة منظور جديد لقضايا التعاون، أثار العديد من الكتابات والتحاليل، وماثل بين فشل سياسة التعاون وحقيقة التخلف الذي تعرفه الجمهوريات الفرانكفونية، وبين نظام الحزب الوحيد الذي هيمن عليها منذ عام 1960. وإذا كان حقيقيا أن انتفاضات الشارع، التي بدأت في الجزائر في أكتوبر 1988 لتعم معظم دول القارة السمراء، معلنة إفلاس المشروع السياسي والاقتصادي للحزب الوحيد، فإن الأقلام الغربية، أو البعض منها [3]، والتي انطلقت من واقع التخلف، باعتباره محض حصيلة للممارسات الإفريقية خلال ثلاثين سنة، لم تخل من خلفية إيديولوجية تقرن سياسة «*الملوك الزنج*» وانتشار «*الفقر الأسود*»

---

[1] لقد عرضنا لأغلب هذه المحاولات التي ميزت ثلاثة عقود من التعاون، أنظر: الفصل الثاني من الباب الثاني: التقارير ومحاولة البحث عن مذهب للتعاون.

[2] والعبارة من تقرير ستيفان هيسيل: "الإشكالية الجديدة للتنمية".

[3] -«Faut-il recoloniser l'Afrique ?» بهذا العنوان يؤسس برنار لوكان لخاتمة كتابه : *Afrique, bilan de la décolonisation* منطلقا من استعارة لروجي باسكال الذي ينعت مرحلة ما قبل الاستعمار بسواد "الرق والعبودية والشعوذة وانعدام الأمن"، ويشيد بالفترة الاستعمارية "التي ألغت العبودية ونشرت التعليم واللغة الفرنسية وأمدت السكك الحديدية والطرق وفتحت إفريقيا على العالم، وكان أصحاب الرسالة الحضارية: الإداري والمعمر، وكان الأمن". وهكذا نكتشف مجتمعات متبربرة تحولت بفعل السحر الاستعماري إلى نقيضها. أما كيف تم هذا التحول، فذلك ما لا نجد له إجابة. B. Lugan, 1991, *Afrique, bilan de la décolonisation,* Paris, Perrin, p. 263.

و«تردي القارة»[1] بعدم إتباع مناهج التنمية على أرضية الديمقراطية و التعددية الحزبية.[2]

لقد تطرقنا في النقطة السابقة من هذا الباب إلى تبعية دول إفريقيا الغربية في مبادلاتها التجارية مع المتروبول، وإلى طوق المديونية الذي يحاصر تنميتها ويعيق اندماجها في سوق إفريقية مشتركة ما زالت لم تتحقق بعد. وسلطنا الأضواء في مرحلة ثانية على النيجر وغينيا، كنموذجين متمايزين ومتداخلين في آن واحد. متمايزين من حيث العلاقة مع فرنسا، ومتداخلين من حيث طبيعة الأنظمة القائمة على الحزب الوحيد.

الآن، نعرض لدور هذا الحزب الوحيد في التنمية في المنطقة والطلاق الذي تم بينه وبين الشعوب في الكوت ديفوار ومالي والبنين وغيرها على إثر التحول الديمقراطي الذي شهدته الأنظمة الفرانكفونية في نهاية الثمانينيات.

1 - الحزب الوحيد في إفريقيا الغربية

لقد شهدت المستعمرات في إفريقيا الغربية الفرنسية تطورا سياسيا هادئا نسبيا بالمقارنة مع باقي المستعمرات الفرنسية الأخرى. والفضل في ذلك يرجع إلى بصيرة السلطة الفرنسية التي استبقت الأحداث في مؤتمر برازافيل سنة 1944، واقترحت جملة من الإصلاحات. مست أولا، الجانب الاقتصادي وذلك بإنشاء

---

[1] Mars 1990, «Rois nègres et mauvais Blancs». In *L'Evénement de jeudi* 8-14 ; 20 Mars 1990, «Afrique francophone, la misère noire». In *Le petit Bleu du Lot et Garone* ; 20-26 Avril 1990, « Afrique, naufrage d'un continent», In *L'Express*, 1990, n° 2024.

[2] وفي هذا الإطار يكتب : P. Vallin أن انتفاضة الشارع الإفريقي كانت معبرة، "بلدان حقوق الإنسان، لماذا قبلتم خرق حقوق الإنسان في إفريقيا"؟.

In *Afrique et l'Asie Moderne*, n°167, Hiver 1990-91.

صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1] وثانيا، الجانب الاجتماعي بإلغاء العمل الإجباري ونظام العقوبات الذي حرم الأفارقة من الحقوق المدنية وتعميم المواطنة. وأخيرا الجانب السياسي وذلك بفتح المجال أمام الأفارقة للمشاركة في المؤسسات الدستورية[2] بعد أن كانت حكرا على سكان الدوائر الأربع في السنغال، والسماح «*للمثقفين والبورجوازية الصغيرة والبيروقراطية أساسا والبورجوازية الناشئة وأحيانا الأرستقراطية الإفريقية*»[3] بإنشاء تنظيمات سياسية تعمل على الاندماج داخل النسق القائم.

وباستثناء السنغال، لم تكن لباقي أقاليم إفريقيا الغربية حركات سياسية منظمة ولا تقاليد انتخابية، وإنما تنظيمات جهوية ووداديات عرقية (كجمعية الفوتاجالون واتحاد الماندي بغينيا، ونقابة المزارعين في الكوت ديفوار). والباحثون[4]، يجمعون على بطء تطور النهضة السياسية في المنطقة. والفترة القصيرة التي شهدت فيها المستعمرات في إفريقيا الغربية تعددية حزبية (1946-1960)، مشتقة طبعا من الأنظمة القائمة بالمتروبول، كانت محكومة باعتبارات سياسية أكثر منه استجابة لرغبة في التطور والانفتاح. هذا بالإضافة إلى كونها فترة أزمة لم تسمح بالتأسيس لقواعد حقيقية للممارسة الديمقراطية، راهنت فيها إدارة الاتحاد الفرنسي على زعامات محلية سنغالية وإيفوارية وغيرها، تؤيدها في سياستها وتقاسمها توجهاتها الاقتصادية وترث السلطة من بعدها في إفريقيا. وانتخابات يناير 1956[5] ومؤسسات

---

1 A. Senhaji, 1989, « L'AOF et le FIDES, 1946-1960 ». Thèse de Doctorat, Poitiers. *Op. cit*.

2 ويكتب الجنرال دوغول بخصوص هذه المسألة:

«Les colonies françaises vont être appelées à participer, pour la première fois dans l'histoire et c'est, exceptionnel dans le monde, aux élections générales de l'Assemblée Constituante Française. L'avenir des colonies françaises est l'Union Française». Ch. de Gaulle, *Discours et messages*. Op.cit, t.1, p.644.

3 P.F Gonidec, *Les systèmes politiques africains*. Op.cit, p.62.

4 ونذكر من بينهم: E.M'bokolo, *Afrique Noire. Histoire et civilisations*. Op.cit.

5 للوقوف على الظروف والملابسات التي صاحبت هذا الانتخاب يمكن الرجوع إلى:

J.R de Benoist, 1982, *L'AOF de 1944 à 1960*, Dakar, NEA.

الحكم الذاتي وما قضى به قانون دوفير في مارس 1957[1] تعكس هذه الصورة بالملموس. ذلك أن التجمع الديمقراطي الإفريقي في الكوت ديفوار، والحزب الديمقراطي في غينيا، والتقدمي في النيجر، والاتحاد الديمقراطي لفولتا في بوركينا فاسو، وآخرون في أقاليم أخرى، حصلوا على أكثر من 80% من الأصوات والمقاعد في الجمعيات المحلية. طبعا، بعد تدخل إدارة المستعمِر وإقصاء الأحزاب المعارضة[2]، لتنفرد هذه التنظيمات خلال الفترة الانتقالية 1958-1960 بحكم البلاد، وتسير نحو الاستقلال بحزب واحد.

لقد انطلق الحزب الواحد في إفريقيا الغربية من شرعيته التاريخية كونه المحرر، واستفاد من كاريزمية[3] هوفويت بواني وسيدار سنغور وسيكو توري وغيرهم، ليهيمن على مجمل السلطة بالبلاد. وبرر وجوده بكونه استجابة لحالة الضرورة. وصور نفسه القادر على القيام بالمهام التاريخية التي يفرضها البناء الوطني. وعلى هذا الأساس، يكون الحزب الواحد، قد اعتمد في تأسيسه على مجموعة من المرتكزات التاريخية والسياسية والإيديولوجية.

---

[1]- قانون إطار أو قانون دوفير نسبة لصاحبه كاستون دوفير عمدة مرسيليا الاشتراكي، والقانون صفقة استعمارية جديدة أعدتها حكومة كي موليه لتتخلى فيها عن سياسة الإدماج وضرورة تحول الرعايا الأفارقة إلى مواطنين فرنسيين. بل نبذت فكرة الاعتقاد بوجوب انبثاق الحكومة الفرنسية من باريز أصلا، وأن بوسع الأفارقة تأسيس دول مستقلة تحكم نفسها بنفسها، مع الأمل في بقاء هذه الدول في اتحاد مع الجمهورية الفرنسية. وهذا ما ستكرسه المجموعة الفرنسية. أنظر:
A. Senhaji, 1989, « L'AOF et le FIDES, 1946-1960 ». Thèse de Doctorat, Poitiers. *Op.cit.*

[2] مثلا حزب سوابا في النيجر بقيادة جيبو باكاري، وحزب التجمع الإفريقي الذي اندمج مع الاتحاد السوداني في مالي.

[3] يعتمد الأستاذ كونداك في تفسير الكاريزمية على ما أورده ماكس ويبير، ويقول:
«Ce qu'il appelait charisme, c'est la qualité insolite d'une personne qui semble faire preuve d'un pouvoir surnaturel, surhumain ou, du moins, inaccoutumé, de sorte qu'elle apparaît comme un être providentiel, exemplaire ou hors du commun et, pour cette raison groupe autour de lui des disciplines, des partisans ou des clients». P. F Gonidec, *Les systèmes politiques africains*. *Op.cit*, p. 221.

ولقد شرع غياب أو ضعف التنظيمات السياسية في المجتمعات التقليدية الإفريقية بين الجهاز الذي له الحق في اتخاذ القرار وبين المكونات الاجتماعية، شرع لقيام نظم سلطوية وفتح الباب لاحقا أمام هيمنة الحزب الوحيد. يعني أن «*مركزة السلطة في المجال القبلي (في إفريقيا) أدت إلى نفي مبدأ المؤسسات ومبدأ التداول والمشاركة من أجل مبدأ سيادة الملك*».[1] ويكون الولاء وقتها لمالك السلطة المسؤول عن نظام وتنظيم المجتمع، هذا المجتمع الذي ناهض المعارضة إلى حد تجريمها. وليس غريبا، يلاحظ أحدهم[2]، أن كلمة المعارضة ليس لها مرادف في اللغات الإفريقية والكلمة الأقرب لها هي العدو.

وحتى مع مجيء الاستعمار، لم يرث الساسة الأفارقة ثقافة التعددية، مع أنها كانت القاعدة. بل كانوا مكملين لنفس الممارسات السلطوية الاستعمارية.[3] إذ أن تملكهم لتقنيات الإدارة واحتكاكهم بالتجربة الفرنسية جعل منهم الأقدر على تحمل الاستقلال ومباشرة بناء الدولة.

وعملية البناء هذه تقتضي حماية بنيات الدولة من الصراعات بين الأغلبية والمعارضة، ومحاربة القبلية والجهوية، وضرورة توحيد الجهود وتجمع القوى السياسية حول الرئيس. ويبدو أن المحيط الدولي قد تأقلم، في مطلع الستينيات، مع الحزب الوحيد في إفريقيا، سيما وأن الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا باركت وجوده، كجهاز قادر على ضمان التنمية والاستقرار.

---

[1] عن عبد السلام إبراهيم البغدادي، *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص. 208.

[2] Cité par L. Sylla, 1977, *Tribalisme et parti unique en Afrique Noire*. Paris, FNSP, p. 265.

[3] ويكتب بابا كاكي عن ممارسات الحزب الديمقراطي الغيني لإقصاء معارضيه

«Et que dire des moyens mis en œuvre pour briser l'influence de la chifferie coutumière ? Sékou Touré et ses amis ne redoutent pas de recourir à la violence. Des provocations en opérations de commandos, de représailles en arrestations immédiatement qualifiées d'arbitraires, de bagarres en émeutes, des incidents sans nombre vont émailler les diverses consultations populaires ». I. Baba Kaké, *Sékou Touré. Op.cit*, p. 56.

ولقد استلزم تجاوز القبلية والجهوية، تفعيل العصرنة والتنمية الاقتصادية لتجاوز الاختلافات الداخلية وذلك بإحقاق مجتمع الوفرة. يعني أن الإدماج الوطني والتطور الاقتصادي سيشكلان إحدى المرتكزات السياسية للحزب الوحيد في معظم الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية.

1 – 1 – الحزب الوحيد في خدمة الوحدة الوطنية

صحيح أن لكل نظام خصوصياته.[1] لكن أمام الاختلافات والانقسامات العرقية والدينية واللغوية، وأمام التحديات المصيرية المتعلقة بالتنمية والاستقرار في المنطقة، شكل الحزب الوحيد أرضية مثلى تنصهر فيها مختلف الطبقات الاجتماعية، تندمج لتحقيق الأهداف المشتركة. ويوضح فيليب دوكراين كيف صهر الحزب الديمقراطي الإفريقي مثلا في الكوت ديفوار عناصر البلقنة وأدمجها في غايات بناءة تخدم الوحدة الوطنية. وذلك لما اعتمد على اللجن الممثلة لمختلف الأعراق بالبلاد لتمرير تعليماته، أثناء مواجهته مع المستعمر.[2] لكنه انفرد بعد الاستقلال ولوحده بمقاليد الأمور. وحتى وإن كان تعديل دستور 1963 قد نص على التعددية الحزبية، فالأمة الإيفوارية، حسب القانون الانتخابي، تشكل دائرة انتخابية واحدة، وليس أمام المنتخبين خيار ثالث. إما قبول اللائحة التي يفرضها الحزب أو رفضها. وهذا كاف للإيحاء بأن الحزب الرسمي لا يقبل المعارضين أو المنافسين. وآراء القادة الأفارقة في هذا المجال واضحة وصريحة. فخوليوس نيريري (طنزانيا) يصرح سنة 1963: «*أن الحزب الوحيد يعكس طموحات أمة بأكملها. وحيثما تواجد حزبان يمثل كل*

---

[1] ويعدد كوناك في الندوة التي نظمتها جامعة باريز 1، في 12 و13 دجنبر 1990، تحت عنوان: "إفريقيا نحو التعددية الحزبية" خاصيات الحزب الوحيد. فهناك الحزب الثوري والإصلاحي، والموحد والجماهيري.. أنظر:
G. Conac, 1993, «Le processus de démocratisation en Afrique». In *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. Colloque 12-13 Décembre 1990. Le Centre d'Etudes Juridiques et Politiques du Monde Africain. Paris. Economica, p.17.

[2] Ph. Decraene, 1983, «Eléments de réflexion sur les partis politiques africains». In *Pouvoirs*, n ° 25. p.79-87.

منهما شريحة من المجتمع، لا يمكن أن تقوم للديمقراطية قائمة».[1] ويكتب أحد الزعماء الكنغوليين عام 1964، *«أن التعددية الحزبية التي شرعت حتى الآن الاختلافات القبلية، يجب أن تترك مكانها للمساواة بين المواطنين داخل حزب وحيد حر وقوي».* ويعلن بوكندا رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى، *«أننا سنخلق معارضتنا من داخل حزبنا الوحيد».*[2]

وهكذا نفهم أن التبرير الذي يقدمه المناصرون للحزب الوحيد يقوم على إلغاء التعددية التي جاء بها المستعمر، وعلى ضرورة الرجوع إلى القيم الإفريقية التي تنفي المعارضة وتخول كل الصلاحيات للرئيس أو الزعيم.[3]

غير أن ما غاب على القادة الأفارقة أن تحقيق هذا الاندماج، لا يمكن أن يتم، إلا إذا اقتنعت مجموع الشرائح الاجتماعية بشرعية النظام السياسي كجهاز له حق اتخاذ القرار وإلزام الأفراد باحترامه. وكلما كانت قاعدة الشرعية قوية كلما ساد الأمن والاستقرار وانتعشت التنمية. وعلى العكس من ذلك، كلما ضاق طوق الشرعية كلما أصبح كرسي السلطة مهددا، وازداد تمسك الأقلية بمقاليد الحكم لحماية مصالحها الشخصية. *«الشيء الذي ينعكس سلبا، ليس على صعيد الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية وإضعاف النظام السياسي فحسب، وإنما على صعيد تماسك أعضاء الجماعة الوطنية».*[4] يعني تفشي بوادر التفسخ والانحلال.

---

[1] P. F Gonidec, *Les systèmes politiques africains*. *Op.cit*, p. 202.

[2] ومن خطابات الرئيس التشادي عام 1963:

«Bien plus, le monopartisme est considéré comme une exclusion des influences extérieures qui se manifestaient dans la période historique par un "multipartisme stérilisant", alors que "l'unité nationale" impose que tous les cadres se rassemblent dans un seul parti d'essence authentiquement africaine». Cité par A.Mabileau et J. Meyriat, *Décolonisation et régimes politiques en Afrique Noire*. Op.cit, p.55. ; Voir aussi L.Sylla, *Tribalisme et parti unique*. *Op.cit*, p. 258 et s.

[3] J. F Bayart, Octobre 1991, «La problématique de la démocratie en Afrique Noire «La baule, et puis après ?». In *Politique Africaine*, n°4 3. p. 5-20.

[4]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*، مرجع سابق، ص. 68.

وهذه ظاهرة لمسناها في إفريقيا الغربية بعد سلسلة الانقلابات التي هزت أنظمتها وما زالت تطيح بها. طبعا، وكلما استبدت أطر الحزب بالسلطة، كلما تضاءلت فرص الاندماج الاقتصادي.

أكيد أن الدعوة إلى استقلال اقتصادي مكمل للسياسي، جعل الحزب يبرز كأداة لتجاوز التخلف، متخذا في ذلك التنمية كشعار ووسيلة تلاحم جديد وفاعل في عملية البناء الوطني.

1 – 2 - الحزب الوحيد في خدمة التنمية الاقتصادية

إن تجاوز الضعف الاقتصادي يستوجب إعداد برامج وتسطير مخططات، ويقتضي تأطير وتفعيل قوى الإنتاج عبر إكسابها ثقافة عصرية تجعلها تتجاوز سلبياتها. لكن مفهوم هذا التجاوز في منظور القائمين على الحزب الوحيد، كما شرح ذلك الباحث بايار[1]، عنيف وسلطوي. فالمشاريع الاقتصادية تخضع لإجراءات تطغى عليها الزبونية والرشوة والمصالح الخاصة. والتنمية ضرورة تفرضها تدابير ضريبية وإدارية. والاستثمار في مجال الموارد البشرية يمكن أن يصوغ في برامجه إعادة العمل الإجباري. «*ولا نخجل من ذلك*، يكتب الرئيس الغيني سيكو توري. *سنكون من بين الحكومات الأولى التي تقرر العمل الإجباري، لأنه مربح ليس للرئيس أو للحكومة فحسب بل بالنسبة للعاملين أنفسهم*».[2]

إن شعار التنمية الاقتصادية الذي رفعه الحزب الوحيد، كان يسعى من ورائه تحقيق الاندماج الوطني من جهة، وتأكيد سيطرته السياسية على الدولة من جهة أخرى ودعمها عبر امتلاك الموارد الاقتصادية. لكن استراتيجيات التنمية في إفريقيا الغربية لم تسلم من التأثر بالمبادئ الإيديولوجية.

---

[1] J. F Bayart, 1983, «Les sociétés africaines face à l'Etat» In *Pouvoirs*, n° 25. p.39-23.
[2] L. Sylla, *Tribalisme et parti unique en Afrique Noire*. *Op.cit*, p. 261.

فالاشتراكية مثلا تبنتها حكومات غينيا ومالي والسنغال.[1] لكن الفهم الإفريقي لها لم يرتبط بالتصور الماركسي، ولم يتجاوز كونه إعلانا عن معاداة الرأسمالية نظام المستعمر الفرنسي. وتطبيق نموذج الاشتراكية رهين بتأميم وسائل الإنتاج، ومعطى قابل للتحقق في مجتمعات محددة، مجتمعات تكون فيها الطبقات الاجتماعية قد تبلورت بشكل نهائي. أما في إفريقيا الغربية، فالدولة تفتقر إلى مجموعة من الإمكانيات والموارد حتى تقود سياسة التأميم. بل إن الارتهان للرساميل والاستثمارات الأجنبية منع هذا التأميم.[2] وتحول النموذج الاشتراكي إلى نموذج غير مكتمل. وتوالت التصريحات في كل الدول المسماة اشتراكية في الجمهوريات الفرانكفونية بدالة واحدة، وهي عدم ملائمة الماركسية للمعطيات الإفريقية حيث يغيب الصراع الطبقي. إما لعدم وجود الطبقات أصلا أو لكونها لا تتصارع.[3] بل أكثر من ذلك، فقد تم ضبط وبلورة خط الاشتراكية الإفريقية، وتحولت مع الزمن إلى « *تبرير نظري للممارسات السلطوية* ».[4] ونادرة هي الحالات التي حاول فيها الأفارقة نهج سياسات متناسقة مع الواقع الاجتماعي.

إلا أن إلحاق التخلف بعدم ملائمة النماذج لا يكفي لفهم تعثر الاقتصاد الإفريقي، بل لا بد من اعتبار طبيعة الدولة وممارستها السياسية.

---

[1] يتطرق دودو تيام إلى مختلف مظاهر الاشتراكية في إفريقيا الغربية.
D. Thiam, 1963, *La politique étrangère des Etats Africains*. Paris, PUF, p.43.
[2] «Nous n'avons pas d'usine à nationaliser, nous en avons seulement à créer, nous n'avons pas de commerce à distribuer mais à mieux organiser, pas de terres à exproprier». In *Fraternité Matin* 25-09-1965. Cité par P. F. Gonidec, *Les systèmes politiques africains. Op.cit*, p.141.
[3] «Nous pouvons affirmer que la société négro-africaine est une société sans classe. Nous disons que la différenciation des classes en Afrique n'implique pas une diversification des intérêts et encore moins une opposition des intérêts». S.B Kouyate, *Les dirigeants africains face à leurs peuples*. Cité par P. F Gonidec, *Op.cit*, p.145.
[4] G. Pambou-Tchivonda, 1982, *Essai sur l'Etat Africain postcolonial*. Paris, LGDJ, p.83.

إن المشكل في إفريقيا الغربية هو مشكل نظم، يدرجها أستاذ العلوم السياسية جون فرانسوا مدار في إطار «نظم النيو- باتريمونيالية».[1] إذ عبر امتلاك جهاز الدولة العصرية يتحول الحاكم إلى مالك للسلطة والثروة معا، امتلاك يغيب فيه الفصل بين الملكية العامة والخاصة. وكل المؤشرات تدل على أن الطبقة السياسية في الكويت ديفوار والبنين والنيجر.. تمتلك الثروة الاقتصادية، مانعة بذلك تطور القوى المنتجة، وأيضا تبلور فئات البورجوازية الإنتاجية. ولضمان هيمنتها، تنتج مظاهر معرقلة للنمو كالرشوة والمحسوبية والتبذير وحصر الامتيازات في الموالين للنظام.[2] ولم يستطع الأفارقة بعد ثلاثين سنة من الاستقلال، وثلاثة عقود من التعاون مع فرنسا توفير التراكم المطلوب.

لقد قام الحزب الوحيد في إفريقيا الغربية على الشخصنة وتمركز السلطات. وارتكزت هيمنته على الفراغ السياسي الذي خلفه خروج المستعمر الفرنسي، وانطلق بعد الاستقلال من واقع الأزمة القائم، وتحول عبر المهام الموكولة إليه (تجاوز التخلف والإدماج الوطني) إلى حزب مسؤول عن كل ما يجري بالدولة، بل وتوحدت سلطاته بسلطات الدولة وتماهت معها.

إن معظم دول المنطقة تقوم على مؤسسات تعيد إنتاج الحريات، في حين أن الشروط المواتية لممارستها مغيبة. نظريا، هناك فصل السلط، بين ما هو سياسي وديني وقضائي وإعلامي، لكن ذلك لم يتجاوز كونه إعلانا عن الانتماء للثقافة السياسية العالمية. وتصريحات أحد رجال الدولة الأفارقة تعكس هذا الاتجاه، لما عبر بأن «*الاعتقاد بضرورة حاجاتنا إلى هذه الورقة المسماة دستورا حتى نحكم*

---

[1] J. F Médard, «La spécificité des pouvoirs africains ». In *Pouvoirs*, n°25, 1983. Pp.6-21 (La notion de néo-patrimonialisme).

[2] «Par patrimonialisation des rapports publics, nous voulons dire que l'Etat devient un «fromage» qui se partagent les différents titulaires de postes publics. Un poste public constitue un véritable patrimoine, un bien économique qu'il s'agit de faire fructifier. La généralisation de telles pratiques entraîne des conséquences importantes». J. F Médard, 1983, «La spécificité des pouvoirs africains ». In *Pouvoirs*, n° 25.

البلاد أمر واهي»، قبل أن يضيف «*بأننا نسطر الدساتير للبيض فقط*».[1] وإذن، ما بين المعطى النظري الذي يزكي حضور المؤسسات وما بين واقع عملي ينفيها، تتجسد ممارسة السلطة في إفريقيا الغربية كونها مسألة لا تقبل التفاوض أو الاقتسام. فإما امتلاكها كلية أو تركها مطلقا، لتفقد الدولة بذلك كل دلالاتها القانونية. فشخصنة السلطة تعني نفي المعارضة. وغياب المؤسسات يعني غياب الاستقرار السياسي وتضخم مخاطر الانشقاق والانفصال وبالتالي عدم تحقق التلاحم والاندماج.

إن البناء الوطني في مقابل ضعف التأطير السياسي جعل الإدماج الوطني يرتبط بوجود نسق سياسي أبوي سلطوي. فالإحساس بالهوية الوطنية حديث نسبيا في إفريقيا الغربية. يرتبط، بالنسبة للمكونات الاجتماعية التي لا تتوفر إلا على تكوين سياسي ضعيف، بشخص الزعيم وليس بالحزب أو الدولة.[2] وهذا أمر انتبه إليه الزعماء الأفارقة مبكرا، فأصبحوا أصحاب المبادرة في الممارسة السياسية، مستفيدين من شريعتهم السياسية كونهم بناة الحزب، ومن شريعتهم التقليدية كونهم أشخاصا فوق القبيلة لما دعوا إلى بناء الدولة الموحدة.

فالرئيس في إفريقيا الغربية هو أبو الأمة، وباني الدولة، والرمز والمحرر والنموذج، لدرجة أن الدولة أصبحت تقترن برئيسها: «*سنغال سنغور، غينيا سيكو توري، كوت ديفوار هوفويت بواني*»، بل «*إن أسلوب الزعيم أصبح هو أسلوب*

---

[1] G. Pambou-Tchivounda, *Essai sur l'Etat Africain postcolonial. Op.cit*, p.53.

[2] ويكتب الأستاذ عبد السلام بغدادي على صعيد آخر: "تعد الوحدة الإقليمية عاملا لا غنى عنه في تحديد أبعاد وهوية الجماعة الوطنية إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى. وعلى العكس من ذلك، كلما بقيت البنية الإقليمية للدولة مجزأة، كلما كان ذلك.. باعثا على نوع من الو لاءات الأقل قوة من الولاء القومي". عبد السلام بغدادي، *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*، مرجع سابق، ص 69.

الدولة».[1] أي أن طبيعة ممارسة السلطة تحمل بصمة شخصية رئيس الدولة وتكوينه الثقافي وأصوله الاجتماعية وحسه السياسي.[2]

إن شخصنة السلطة في إفريقيا واقع تعكسه من جهة، ندرة الحالات التي تم من خلالها انتقال مقاليد الأمور بالبلاد إلى الخلف في ظروف هادئة وسلمية. طبعا والسنغال أقرب نموذج لهذه الصورة. لكن من جهة ثانية، كثرة الحالات التي تم فيها الاستيلاء على السلطة بالقوة. إذ ما بين الإطاحة الدموية بالرئيس الطوغولي سيلفيانوس أولمبيو سنة 1963 إلى غاية 1985، ثم إحصاء ما يقرب من ثلاثة وثلاثين انقلابا ناجحا في إفريقيا الغربية لوحدها.[3] فتركيز السلطة في يد موسى طراوري بمالي، وسيكوتوري بغينيا ومن بعده لميزانا كونتي، وحماني ديوري في النيجر ومن بعده سانيي كونتشي، وهوفويت بوانيي في الكوت ديفوار خلال عقود طويلة، أضعف إمكانية اشتغال سليم للمؤسسات وأفرز ضعفا في الاستقرار السياسي، تحول بموجبه العنف إلى وسيلة وحيدة، إما للحفاظ على المركز السياسي أو امتلاكه.

كان يجب انتظار هبوب رياح التحول الديمقراطي، التي هزت دول أوروبا الشرقية، على إفريقيا الغربية في مطلع التسعينيات، لتتبدل الأوضاع، وتصنع البنين والكوت ديفوار ومالي الحدث مستجيبة، تحت ضغط الشارع والجامعة والكنيسة، لدعوات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهل ستكون انطلاقة إفريقيا هذه المرة أحسن من سابقتها؟.[4]

---

[1] G. Conac, «Portrait du Chef d'Etat». In *Pouvoirs* n°25. p. 121-130. Voir aussi, G. Conac, 1993, *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. Paris, Economica. p. 11-41.
[2] *Ibid*.
[3] C. Coquery-Vidrovitch, 1992, «Trente années perdues ou étape d'une longue évolution» In *Afrique Contemporaine*. N, spécial.4 Trimestre. p. 5-17.
[4] S. Diallo, 12 Mai 1990, «L'Afrique Noire est-elle bien partie ?» In *Jeune Afrique*, n °1523. p. 14-17.

2 – التحول الديمقراطي في إفريقيا الغربية

مع بداية عقد التسعينيات، لم يعد بإمكان الحزب الوحيد الاستمرار في تدبير أمور البلاد في الكوت ديفوار ومالي والنيجر والبنين وغيرها. والتبرير الذي رفعته الحكومات الفرنسية، ولمدة ثلاثين سنة، لدعم الأنظمة الآيلة للسقوط، والمتمثل في تأمين استقرار الدول الإفريقية كيفما كان الحزب الحاكم، هذا التبرير لم يعد يقوى على الصمود أمام ضرورة تخليق الحياة السياسية ونشر ثقافة الحقوق المدنية بين الشعوب الإفريقية.

وتترجم انتفاضات الشارع التي اجتاحت عواصم هذه الدول فشل المشروع السياسي والاقتصادي للحزب الوحيد. وإذا كان العالم قد شهد ما سمي بتأثير تشاوسيسكو، فإن الجمهوريات الفرنكفونية في إفريقيا الغربية عرفت مقدمات هذا التحول الديمقراطي من خلال العزلة السياسية التي لاحقت زعماء الحزب، ومن تنصل الكنائس والتنظيمات النقابية من الارتباط بالحزب.[1]

فهل تم التحول الديمقراطي لصالح دول المنطقة؟. أم أنه لم يكن سوى استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة، ولم يتجاوز كونه إخضاع الإدارة السياسية لمبدأ الانتخاب الديمقراطي؟.

2 – 1 – الأزمة الاقتصادية، مقدمة للتحول الديمقراطي

لقد حاولت الدول الإفريقية معالجة الأزمة الاقتصادية التي بدأت تنخر الهياكل والبنيات الإنتاجية في مجتمعاتها بعد سلسلة من الصدمات، حصرناها أعلاه، في ارتفاع أسعار الحبوب وأثمنة البترول والمواد المصنعة بصفة عامة، في مقابل

---

[1] وذلك من خلال الرسائل الموقعة والمرسلة إلى الرئيس، وإلى الدعوة إلى حوار وطني وضرورة بناء معارضة منظمة، وصولا إلى اعتبار الحزب الحاكم حزب أقلية. إذ استطاعت الكنيسة الكاثوليكية عزل النظام، وفتحت الباب أمام حركة المطلب الديمقراطي. نفس الشيء بالنسبة للحركة النقابية التي ساهم إضرابها العام في النيجر ومالي في الإطاحة بالرئيس موسى طراوري.

تراجع أسواق المواد الأولية. وتوصلت بإشراف من منظمة الوحدة الإفريقية إلى إعداد مخطط لاغوس، في أبريل من عام 1980، سيتم فيه ولأول مرة بعد عقدين من التفرد بالتدبير الاقتصادي، تسيطر سياسة اقتصادية موحدة.

وقد شكل مخطط لاغوس فعلا تشخيصا للحالة الاقتصادية، ليس فقط على مستوى دول إفريقيا الغربية، وإنما على صعيد القارة، بدءا من شد الانتباه إلى ضعف مؤشرات النمو والتنديد بالتدخل الأجنبي في مجمل الميادين الاقتصادية ذات المردودية المضمونة، وانتهاءا بإصدار توصيات تدعو إلى الاكتفاء الذاتي وإيلاء الفلاحة جانبا مهما من العناية. وبذلك يكون الأفارقة قد أجابوا – نظريا على الأقل – على وضعهم الاقتصادي. لكن هل كان بإمكانهم تنفيذ التوصيات؟.

وبعيدا عن كون هذه الأحكام لم تتجاوز أدراج المكاتب، فإن مخطط لاغوس جاء متأخرا، باعتبار أن مؤشرات المديونية آنذاك لم تكن تسمح بإنجاحه، وباعتبار أن الأزمة الاقتصادية – من خلال صيرورتها – وفي جانب كبير منها نتاج مخطط للاستتباع. بدأ مع التوقيع على اتفاقيات التعاون وإجهاض المشروع الوطني، وانتهى بإغراق المنطقة في وحل المديونية.

فالاستقلال الاقتصادي بالنسبة للدول التي أيقنت أن خلاصها يكمن في فك أحزمة التأثير الاستعماري، برز مع تطبيق مشروع يصفه سمير أمين[1] *بالمشروع البورجوازي الوطني للعالم الثالث أو مشروع باندونغ*، والذي يرتكز على سيطرة

---

[1] سمير أمين وآخرون، 1991، *الاضطراب الكبير*، ترجمة عصام الخفاجي وأديب نعمة، دار الفارابي، بيروت، ص. 117 وما يليها.
ويحدد الكاتب هذا المشروع من خلال العناصر التالية:
- إرادة تنمية القوى المنتجة وتنويع الإنتاج (التصنيع خصوصا).
- إرادة قيادة وإدارة هذه العملية من خلال دولة وطنية.
- حياد النماذج التقنية وإمكانية استنساخها.
- الاعتقاد أن هذه العملية لا تتطلب إطلاق المبادرة الشعبية، بل دعما شعبيا لأعمال الدولة فقط.

البورجوازية الوطنية على اقتصاديات بلدانها بمراقبة الموارد الوطنية والدورة المالية والتكنولوجيا.

غير أن هذا المشروع فشل. ومرد ذلك إلى عاملين. الأول، ويتجلى حسب المدير السابق للمعهد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، في إقصاء وتنحية زعمائه الحقيقيين. إذ ليس من قبيل الصدفة أن تتم الإطاحة السياسية، في الفترة الفاصلة بين عام 1965 و1968 بأنظمة الرؤساء: موديبو كيتا في مالي، ونيكروما في غانا، وعبد الناصر في مصر، وسوكارنو في اندونيسيا. أما العامل الثاني، فيتمثل في نقائص المشروع ذاته، والكامنة في تغييب المبادرة الشعبية عبر ديمقراطية الوصاية والاستمرار في نهج أسلوب التعاون الذي رمى بالأفارقة إلى الاكتفاء بإنتاج المواد الأولية ومبادلاتها مع فرنسا وأوروبا عامة. ولئن كانت طفرة الستينيات – حيث كانت نسبة المساهمة الإفريقية في المبادلات الدولية مهمة – قد حجبت محدودية أسلوب التعاون المتبع، فإن أزمة السبعينيات ستبرز عقمه، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، متمثلا في تراجع الطلب على المنتجات الإفريقية وتدني نسب النمو. وستدخل البلدان الإفريقية على إثر ذلك في دوامة المديونية لدرجة جعلت تشخيص مخطط لاغوس أمرا غير قابل للتجاوز.

من جهة أخرى، برزت المديونية كمخطط عالمي للإقصاء. تزايد حجمها واستفحل في السبعينيات، لدرجة جعلت الأزمة الاقتصادية تتجاوز السياسة المتبعة – دون أن تلغيها طبعا –، وتحيل على مخطط يعوض برنامج المساعدات من أجل إنجاز المشاريع ببرنامج آخر. لكن في صيغة جديدة، بدأت معالمه تتضح مع تراجع حجم الاستثمارات، ودعوة وزير التعاون الفرنسي في حكومة متيران الأولى، جون بيير كوت إلى تغيير مقاييس المعونات والتعاون. وانتهت مع تسليم دول إفريقيا الغربية في حالة يأس تام لصندوق النقد الدولي لمراقبة وتوجيه سياساتها الاقتصادية. وهو ما سيتبين فعلا مع مخططات التقويم الهيكلي.

كذلك، ومن عناصر هذا الإقصاء والإفلاس الاقتصادي، تراجع الأهمية الإستراتيجية للسنغال والكوت ديفوار والنيجر وغيره. وقد ترجم الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران هذا المعطى في سياسته الإفريقية[1]. فبعد أن أخذ على عاتقه نظريا، في السباعية الأولى من حكمه، الدفاع على إفريقيا السوداء في المحافل الدولية، اقتناعا منه بوجاهة قضايا العالم الثالث، لكن وعيا منه أيضا بأبعاد هذا التوجه كسند دبلوماسي؛ فإنه عمليا أصبح في نهاية الثمانينيات منشغلا بالاندماج الأوروبي وبالأحداث شرق/غرب.[2] بل وعاجزا عن اقتراح طرح بديل للتنمية أمام تنامي هيمنة المؤسسات المالية الدولية. وهو ما سيدفع دول إفريقيا الغربية إلى تكييف سياستها مع توجهات الدول والدوائر المانحة للمعونات والاستجابة لدعوة التحول الديمقراطي.

ولقد أدهش هذا الموقف الفرنسي من الواقع الإفريقي العديد من المتتبعين للسياسة الفرنسية في ممتلكاتها بإفريقيا الغربية سابقا. وهو شعور عام يلخصه مقال نشر في مجلة "Jeune Afrique" تحت عنوان: «*فرنسا ونحن*»[3]، يتساءل فيه الكاتب عن عدد السياسات التي تنهجها فرنسا في إفريقيا؟. ومن يسطر خطوطها العريضة ويطبقها؟. وعن التناسق والانسجام بين هذه السياسات؟ وعن ماذا يمكن أن تعطيه فرنسا لإفريقيا، وماذا يمكن أن تأخذ منها؟.

---

[1] J. F Bayart, Février 1989, «L'Afrique à l'abandon». In *Esprit*. p. 82-88.

[2]- F. Soudan, 11-06-1990, «Mais que veut donc la France quand l'Afrique bouge». In *Jeune Afrique*, n° 1536. p.4-7.

ويؤكد الكاتب في هذا المقال تلاشي اهتمام متيران بالملفات الإفريقية الشيء الذي شجع بعض العناصر في باريز وبركسيل بالمطالبة "بأوربة "Européanisation السياسية الإفريقية وتحمل أعباء القضايا الإفريقية. وهكذا أخذ التأثير الفرنسي يفقد من بريقه تدريجيا خلال هذه المرحلة.

[3] *Jeune Afrique* : 1622, 6-12/02/1992.

إن فرنسا فشلت في كل شيء، يجزم مدير معهد الأبحاث والدراسات الدولية في باريز جون فرانسوا بايار.[1] ولا يفرق في هذا الفشل بين اليمين واليسار. بل إنه يدعو إلى الكف عن مجاملة وتدليل إفريقيا.[2] وهو ما ستدركه حكومة متيران، وتسرع في رفض دعوة فليكس هوفويت بوانيي للتدخل في الكوت ديفوار لقمع أحداث مايو 1990، على الرغم من الاتفاقيات العسكرية التي تجمع بين البلدين، معللة موقفها هذا بأن اليسار الفرنسي لا يرغب في التورط في عملية برا كودا ثانية[3] أو كفالة النظام السياسي، أي نظام سياسي، إلا إذا شرع في دمقرطة المشهد السياسي بالبلاد. وفي انتظار التأكد من ذلك في القمة الفرنسية الإفريقية السادسة عشر بلا بول يبقى هذا الاستنتاج محل نقاش.

3 - نماذج من التحول الديمقراطي في إفريقيا الغربية

لقد تضافرت مجموعة من العناصر، دولية وإقليمية ومحلية، استوجبت ضرورة البحث عن طرق أخرى لشرعنة السلطة في دول إفريقيا الغربية، تجلت مع بداية عقد التسعينيات بانفتاح ديمقراطي وتعددية حزبية بما تعنيه من وجود أحزاب في السلطة وأخرى في المعارضة، في انتظار التداول على الحكم.

والجدير بالذكر، أن السلطة، نادرا في هذا التداول، ما كانت تنتقل عبر صناديق الاقتراع. والقاعدة هي إما تحول يقوده الحزب الحاكم نفسه في محاولة

---

1 J. F. Bayart, «Afrique, la France a tout raté». In *Le nouvel Observateur*, n°1477, 25-02 et 03-03-1993.

2 J.F. Bayart, Avril 1993, «L'Afrique de papa, ça suffit». In *Jeune Afrique*, n° 1984.
وهو يشير بذلك إلى رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى الذي كان ينادي الجنرال دوغول بكلمة: "بابا".

3 Ch. Casteran, Juin 1990, « Il n'y aura pas de Barracuda de Gauche ». In *Jeune Afrique*, n°1536.
وبراكودا، اسم لعملية عسكرية تمت في عهد الرئيس اليميني جسكار ديستان وذلك للإطاحة بنظام بوكاسا عام 1977 وتنصيب دافيد داكو محله كرئيس لجمهورية إفريقيا الوسطى.

لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية، أو المرور بقناة «*المؤتمرات الوطنية*». ولفهم هذين الشكلين، سنحاول مقاربتهما من خلال النموذج الإيفواري والبنيني.

3 – 1 - نموذج الكوت ديفوار

تحت شعار «*الوحدة والانضباط والعمل*»، يؤسس الكوت ديفوار في دستوره، شهرين بعد الاستقلال، لنظام رئاسي وتعددية حزبية، مسطرا على «*وحدة وعلمانية الجمهورية وديمقراطيتها*» ومؤكدا على أن «الحكم من الشعب وإلى الشعب». ويحصر السلطات التنفيذية في يد رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمسة أعوام، قابلة للتجديد بصورة غير محددة. وهو نص تشريعي مكن الرئيس فليكس هوفويت بواني من التربع على كرسي الحكم بالكوت ديفوار ما ينيف على ثلاثين سنة. أي من عام 1960، تاريخ استقلال المستعمرة الفرنسية إلى غاية 1993 تاريخ وفاته.[1]

وإذا كان الدستور في الكوت ديفوار، وفي باقي دول إفريقيا الغربية على كل حال، مقتبسا من «*الدستور الأم*»[2] للجمهورية الخامسة، فإن التباين بين النصين يكمن في الدور غير المكتوب لحزب التجمع الديموقراطي الإيفواري الذي تصدر

---

[1] يعني أن رئيس الجمهورية يظل يمارس السلطة التنفيذية طيلة حياته. وستطرح مسألة خلافة هوفويت بوانيي مشكلا دستوريا، سيما وأن التقاليد في مماليك الباولي الإيفوارية تحرم على الملك تعيين خلف له، لما قد يصحب ذلك من أخطار. مع ذلك، سيعمل الرئيس على تغيير النص الدستوري، بمناسبة انعقاد المؤتمر السادس للحزب سنة 1975، ويعين رئيس الجمعية الوطنية خلفا له في حالة تعثر مسيرته. وقد شمل هذا البند تعديلا آخر في نوفمبر 1980 تاريخ انعقاد المؤتمر السابع للتجمع الإيفواري أنشئ بموجبه منصب نائب الرئيس، منصب ظل شاغرا، ولم يحظ أحد بشرف تقلده إلى غاية وفاة هوفويت بواني.

[2]- «"Les constitutions historiques" (africains) empruntent des articles, voire des titres entiers à la Constitution française de 1958 sans qu'il ait paru nécessaire de la modifier, hormis quelques retouches de détail. On a pu écrire à juste titre que la Constitution de la V République était "la Constitution mère" des régimes africains». A. Mabileau et J. Meyriat, *Décolonisation et régimes politiques en Afrique Noire*. *Op.cit*, p.19 et s.

الحياة السياسية في البلاد، وأمن التوازنات بين خليط من القبائل[1]، وساهم بفضل شخصية مؤسسة هوفويت بوانيي في استقرار المؤسسات وانفتاحها على المحيط الإقليمي والدولي.

ولا يخفى على كل متتبع حصيف للتطور السياسي في الكوت ديفوار، أن هذا الاستقرار والانفتاح مرتبط بشخص الرئيس أكثر مما هو مرتبط بالمؤسسات. وأن غياب الرئيس من الواجهة السياسية، أمام تعذر إيجاد خلف له يحظى بالمصداقية، قمين بإيقاد فتيل البلبلة والاضطراب. وهذه خاصية إفريقية ما لبثنا أن وقفنا على أبعادها، سنوات قليلة بعد رحيل «*الشيخ*»[2]، لما قاد الجنرال روبير كاي الانقلاب ضد الرئيس هنري كونان بديي وحاول الانفراد بالحكم ضدا على الإرادة الشعبية.

إن تحقيق الاندماج الوطني بين مختلف مكونات المجتمع الإيفواري، وتوحيدهم في بناءات اجتماعية تتمتع بدرجة معينة من الثبات والاستقرار، كان يقتضي إعداد الأرضية لخلق مجتمع الوفرة، كما اشرنا إلى ذلك في السابق. وهذه ثوابت قام عليها الحزب الوحيد في الكوت ديفوار. وعكست صورتها مداخلات وخطب الرئيس هوفويت بواني الذي ظل طيلة فترة حكمه يذكر بضرورة «*وحدة وازدهار الكوت ديفوار*» و«*سعادة الإنسان الإيفواري*».[3] وقد يسر الإقلاع الاقتصادي الذي شهدته البلاد في العقود الأولى من استقلالها، وانفتاحها على

---

[1]- ويقول فليكس هوفويت بواني في هذا الإطار:
«Q'est ce que la Côte d'Ivoire ? Soixante tribus qui ne se connaissaient pas, qui n'avaient pas la même façon d'organiser leur société. Les villages, tous les vingt cinq kilomètres, étaient aussi éloignés que le Portugal et la Russie». Cité par B. Lugan, *Afrique, bilan d'une décolonisation*. *Op.cit*, p.197.

[2] "الشيخ Le vieux" أو" الحكيم Le sage" وهي من الألقاب التي أعطيت للرئيس الإيفواري فليكس هوفويت بوانيي.

[3] بخصوص هذه المسألة راجع السيرة الذاتية للرئيس الإيفواري في :
P.H. Siriex, 1986, *Houphouët Boigny, ou la sagesse africaine*. Paris, Nathan.

المبادرة الحرة والرأسمال الأجنبي من إحراز هذه الوحدة والسعادة، لدرجة جعلت الاقتصاديين ينعتون بحبوحة الكوت ديفوار « *بالمعجزة الإيفوارية».*[1]

أكيد أن الناتج الداخلي الخام في الكوت ديفوار ارتفع ما بين 1960 و1980 بخمسة عشر مرة، لينتقل من 130 مليار فرنك إفريقي إلى حوالي 1300 مليار. وتنامى الدخل الفردي في نفس الفترة، ليحقق سنة 1978 150 ألف فرنك إفريقي. أي ما يعادل 700 دولار أمريكي، بالمقارنة مع 100 دولار في بوركينا فاسو.[2] ويمكن أن نستعرض جملة من الإحصائيات تؤشر فعلا للمعجزة الإيفوارية، وإن كان هوفويت بوانيي يقلل من حجم هذه العبارة ويصرح لأحد المختصين في الشؤون الإفريقية[3]، بأن « *ليست هناك معجزة. وكل ما هناك هو تطور حققته البلاد بفضل الفلاحين الإيفواريين الذين أقبلوا، وباسم الانضباط الواعي، ومن دون غرور، على الاستمرار في العناية بأعمالهم.. واهتمام الأطر بالفلاحة الذين عملوا بنصائحي وأنشأوا مغروسا تهم بقراهم الأصلية وأقاموا المساكن وظلوا على اتصال مباشر بالمواطنين، وهو الأمر الذي ساهم في الحد من الهجرة القروية».*

غير أن المعجزة الحقيقية في نظر الرئيس الإيفواري، تكمن في التوصل بمجموع القبائل الإيفوارية إلى دائرة الوحدة والرقي بها مصاف «*الأمة*». «*نحن في الكوت ديفوار*، يقول هوفويت بوانيي، *محكوم علينا بالوحدة. وحتى وإن لم يطمئن القلب إليها فإن المنطق يفرضها*». ويضيف:«*إن من حظوظ الكوت ديفوار، تعدد القبائل واختلاف التجمعات العرقية التي تؤثث الفضاء الإيفواري. ومن غير أن*

---

[1] أطروحة سمير أمين، 1966، *التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكوت ديفوار*، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، باريز.
وقد صدرت تحت عنوان :
1967, *Le développement du capitalisme en Côte d'Ivoire*, Paris, Ed. de Minuit.

[2] 31-12-1980, «Eux aussi ont vingt ans, la Côte d'Ivoire», In *Jeune Afrique*, n° 1043.

[3] ويتعلق الأمر بأستاذ العلوم السياسية وأحد المختصين في الشؤون الإفريقية سابقا بجريجة لوموند الفرنسية فيليب دوكراين، عن:
P. Biarnes, *L'Afrique aux Africains*, *Op.cit*, p. 190.

تكون عائقا في وجه الوحدة يمكن أن نعتبرها عنصرا محفزا. لأنه لا يمكن أن نعتمد في عملية البناء على قبلية واحدة أو تجمع عرقي واحد».(1)

وإذا كان دستور الكوت ديفوار قد أقر تعايش القبائل داخل مجتمع واحد، وتعايش مجموعة من الأحزاب إلى جانب التجمع الديمقراطي الإفريقي، فإنه عمليا لم يتم تفعيل الفصل السابع من الدستور(2) إلا في مايو 1990. والشروع في هذا التفعيل – بعد ثلاثين سنة من كتابته – والنتائج الذي تلته تعد حصيلة لحركية المجتمع بكل مكوناته: الجيش والنقابة والشباب والأوساط التقليدية. وتعد انعكاسا أيضا لأحداث بدأنا نلمس إرهاصاتها الأولى منذ مطلع الثمانينيات. أكيد أن هوفويت بواني سعى، ومنذ الاستقلال، إلى تعايش هذا الفسيفساء من القبائل داخل الحزب الوحيد لتحقيق الوحدة والسعادة كما ورد في العديد من مداخلاته. لكن الأزمة الاقتصادية الدولية التي اندلعت على إثر ارتفاع أسعار البترول وتراجع أسواق البن والكاكاو واستفحال المديونية، بدأت تهز أركان هذه الوحدة وتقض مضجع سعادة الإيفواريين.

لقد شهدت عشرية الثمانينيات نهاية ما اصطلح على تسميته «*بالمعجزة الإيفوارية*». فقد انهارت مدا خيل المواد الأولية وارتفعت واردات المواد المصنعة، وكشفت مؤشرات الميزان التجاري عن عجز مهول وتقلص حجم النفقات، سواء المتعلقة بالتسيير أو التجهيز. وترجمت الميزانية العامة هذه الوضعية، إذ نزلت من 670 مليار فرنك إفريقي سنة 1984 إلى 505 مليار سنة 1985.(3) وزاد هذه

---

[1] Cité par, P. H Siriex, *Houphouët Boigny. Op.cit*, p. 222 et s.

[2] وينص الفصل السابع من دستور 3 نونبر 1960 على أن :

«Les partis et groupements politiques concourent à l'expression du suffrage. Ils se forment et exercent leur activité librement sous la condition de respecter les principes de la souveraineté nationale et de la démocratie, et les lois de le République».

[3] Ph. Hugon, 1993, «Les effets des politiques d'ajustement sur les structures politiques africaines». In *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. S/Dir. G. Conac, Paris, Economica.

الوضعية قتامة ارتفاع المديونية الإيفوارية وبداية تدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مراقبة وتوجيه الاقتصاد الإيفواري.

وسيحمل الشروع في استغلال البترول بالبلاد عام 1985 بعض الأمل في عودة الانتعاش للدورة الاقتصادية، وهو ما سيدفع فرنسا إلى استغلال الفرصة واقتراح موديل جديد للتنمية، حتى يتسنى الأمر لحكومة أبدجان من تنويع مواردها القائمة على المنتجات الفلاحية، سيما وأن أسواق هذه الأخيرة في تراجع مستمر. ثم البحث عن سبل جديدة للتعاون تستجيب وطموحات الشباب الذي لم يعاصر الحقبة الاستعمارية، والدفع أخيرا بنظام هوفويت بواني إلى تدشين انفتاح سياسي على باقي مكونات المجتمع الإيفواري.

ولعل الشعار الذي رفعه المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي عام 1980: «التغيير في ظل الاستقرار» كان يمهد فعلا لهذا الانفتاح. فقد أبانت الانتخابات الرئاسية عن التراجع الملموس لشعبية *«الشيخ»*، إذ حصل على 82 % من الأصوات بدل 99 % المعتادة. وأكدت الانتخابات البلدية من جهة أخرى هذه الرغبة الدفينة في التغيير، وذلك بعزوف الناخبين عن التوجه إلى صناديق الاقتراع. وعلى ضوء هذه المعطيات سعى هوفويت بواني إلى تشبيب الفريق الحكومي وتنحية الكاتب العام للحزب الذي عمر طويلا في هذا المنصب، واستبداله بلجنة تنفيذية مكونة من تسعة أعضاء يرأسها هوفويت بواني نفسه. لكن هذه التدابير لم تكن كافية لحجب الاحتجاجات. فقد خرج رجال التعليم ينددون بالنظام ويطالبون برحيل الرئيس رافعين شعار *«لتحيا الجمهورية الثانية»*.[1]

---

[1] كتب شنان أندريا ميرادو من مجلة *Jeune Afrique* يقول :

«Rarement Houphouët a du se sentir à ce point isolé et trahi. Un peu comme de Gaulle en mai 1968. Il n'était plu obéi. Pire, il a été personnellement attaqué. Jusque dans Yamousoukro – ô sacrilège – des enseignants défilaient en clamant «Vive la deuxième République». In *Jeune Afrique*, 11 Mai 1983.

إن الحزب الذي أمن التوازنات بين الباولي والسنوفو والكيري والمالينكي وغيرهم[1]، وساهم في استقرار المؤسسات طيلة عقدين من الزمن مستفيدا من كاريزمية مؤسسه، لم يعد قادرا على مواصلة البناء الوطني وتحقيق مجتمع الوفرة أمام تراجع الموارد المالية وتعثر سير الأجهزة الإدارية والتقنية وفشل سياسة التعاون. ولم يبق لهيئته من اختيار سوى نهج سبيل الديمقراطية[2]، وتسريع وتيرة الاعتراف بالأحزاب الخمسة التي طالبت بالتأسيس لشرعية العمل السياسي.[3]

إن التعددية الحقيقية، تعني المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب المتنافسة، إن في علاقتها مع الإدارة أو مع الحكومة. لكن هذا شيء لم يحصل حتى بعد الإعلان عن انفتاح التجمع الديمقراطي الإيفواري. إذ ظل الحزب الحاكم مُتسَيدا للحياة السياسية بداء من تطويع الانتخابات لصالحه وانتهاء بسيطرته على 163 مقعدا بالبرلمان من أصل 175. ومع ذلك، لم يكن هذا الانفتاح دون دلالات. صحيح أنه تم لصالح الرئيس، ولم يتجاوز كونه إعادة ترتيب الأوضاع لصالح النخبة الحاكمة. لكن بالمقابل، أصبحت ممارسة السلطة مشروطة بالإطار النظري: الدستور. فلأول مرة منذ الاستقلال، ستمكن المراجعة الدستورية من تنظيم صلاحيات الرئيس وكيفية إدارة البلاد في حالة غيابه، ولأول مرة كذلك ستعرف البلاد منصب الوزير الأول، لتتحول السلطة بعد ثلاثين سنة من الحكم إلى موضوع علني.

---

[1] في الكوت ديفوار أربع مجموعات قبلية أساسية مقسمة إلى مجموعات مصغرة تضم تقريبا ستين إثنية، أهمها: مجموعة الماندي وتضم المالنكي والبامبرا والديولا والفولا: ومجموعة الفولتا وتضم السونوفووكولانكوس: ومجموعة أكان وتضم الباولي والأنيس؛ وأخيرا مجموعة كرو وتضم الكيري والبيتي.

[2] E. Kodjo, 21 Janvier 1990, «La démocratie, le choix de l'Afrique». In *Jeune Afrique*. p. 84-85.

[3]- L. Bian, 21 Mai 1990, «Quand Konan Bédié n'annonce que le multipartisme». In *Jeune Afrique*.

والأحزاب الخمسة هي: الجبهة الشعبية الإيفوارية للوران كباكبو؛ والحزب العمالي الإيفواري لفرنسيس ووديي؛ والحزب الجمهوري للكوت ديفوار لروبير تاركو؛ واتحاد الاشتراكيين الديموقراطيين لزادي زاورو؛ والحزب الاشتراكي الإيفواري لمونكوكا.

3 – 2 – نموذج البنين. المؤتمر الوطني

لقد تم البحث في أسباب التحول الذي مس أنماط الممارسة السلطوية في دول إفريقيا الغربية في الأحداث التي شهدها المعسكر الشيوعي، وفي رفع الدعم السوفيتي عن الأنظمة الاشتراكية الإفريقية، وأخيرا في انهيار أركان الحزب الوحيد. طبعا، ومن غير التقليل من أبعاد البيريسترويكا وأهميتها، نقول بأنه يجب اعتبارها كما هي، أي عنصرا مكملا لما حصل في الجمهوريات الفرنكفونية. ولا يمكن أن يكون لهذه الأحداث معنى، إلا إذا انضافت إلى مسلسل التحول الذي بدأ في الكوت ديفوار والنيجر ومالي والبنين، الأزمة الاقتصادية والمالية، والفشل في خلق مجتمع الوفرة والنهوض بأسباب التنمية، وتردي الأوضاع الاجتماعية وإخفاق الأنظمة السياسية في البناء الوطني.

وقد اعتقد الرؤساء الأفارقة، وإلى عهد قريب، بأن الديمقراطية والتعددية الحزبية بدعة استعمارية. «*فالرئيس في إفريقيا لا يقتسم السلطة*»، يكتب موبوتو سيسي سيكو المسؤول الزائيري سابقا. *والديمقراطية لا تصلح لإفريقيا. وما يلزمنا، نحن في الزائير، هو الوحدة*».[1] غير أن ضغط الأحداث التي اندلعت في نهاية الثمانينيات، أجبرت العديد من القادة الأفارقة على إعادة النظر في قناعاتهم والاعتراف بالتعددية الحزبية.

والتجربة الرائدة التي خاضتها دولة البنين في هذا التحول الديمقراطي لجديرة بالفحص والتمحيص. «*ويمكن أن ننعتها من دون مبالغة بالثورة الهادئة*».[2] ذلك أنها ستتحول إلى نموذج تقتدي به العديد من الدول الإفريقية كالطوغو والكابون والكونغو. لكن ذلك ما كان ليلغي نقائصها أو يغطي على محدوديتها.

---

[1] «La démocratie en Afrique». In *Afrique 2000*, n°2, Juillet 1990, p.39.

[2] G.Conac, «Le processus de démocratisation en Afrique». In *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. Colloque 12-13 Décembre 1993, Op.cit. pp.11-41.

لقد فرضت إكراهات التحول الديمقراطي على السلطات في البنين والمجتمع المدني على حد سواء، دعوة « *القوى الحية الوطنية*»[1] للتداول من أجل إيجاد مخرج للأزمة أو الأزمات التي هزت الأوضاع بالبلاد. «*واختار البنين في ذلك طرق بوابة المؤتمر الوطني والمرور إلى التعددية الحزبية*».[2] طبعا، لم يكن الأمر بالهين، خاصة بالنسبة لبلد كان في السابق مضرب المثل في الاضطراب وعدم الاستقرار. فقد شهدت البلاد، خلال الثلاثين سنة التي أعقبت الاستقلال، (ستة انقلابات وثمانية تعديلات دستورية وقادها أحد عشر رئيسا)[3]، كان آخرهم العقيد ماثيو كيريكو الذي استولى على مقاليد الأمور بالبنين في انقلاب 26 أكتوبر 1972.

لقد انطلقت أشغال المؤتمر الوطني في العاصمة كوتونو بتاريخ 19 فبراير 1990، وانتهت في 28 من نفس الشهر. شارك في أعمالها ما يقرب من 520 عضو مثلت كل القوى الحية التي تؤثث المشهد السياسي بالبلاد: الحزب الحاكم والجيش والنقابات والجمعيات والمثقفين وحتى رؤساء البلاد السابقين. وقد أريد لهذا المؤتمر في البداية أن يكون فرصة لربح الوقت واستدراج كل القوى من أجل دعم الحزب الحاكم. لكنه تحول إلى اجتماع لعزل النظام، بدءا من إسناد رئاسته إلى شخصية محايدة ممثلة في أسقف العاصمة دو سوزا، وانتهاء بتحويل قراراته إلى قواعد ملزمة، أجبرت الرئيس كِريكو على التصريح في الجلسة الختامية بأن «*كل القرارات المتخذة باسم المصالح العليا للأمة ومصالح شعب البنين ستدخل حيز التنفيذ*».

وعليه، سيتم التراجع عن دستور 1977، وسيحل البرلمان، بل وسيتخلى الحزب الحاكم عن موقفه كحزب/ دولة ويتنازل عن مرجعيته الماركسية. لكن وبكل

---

[1] Y.Morel, «Démocratisation en Afrique Noire», les cônférences nationales ». In *Etudes*. Mai -Août 1992. 376 (6). Pp.733-743.

[2] M.Glélé, «Le Bénin». In *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. Op.cit. Pp.133-177.

[3] J.J Raynal, «Le renouveau démocratique béninois : modèle ou mirage». In *Afrique Contemporaine*, n° 160, 4ème Trimestre, 1991.

حذاقة، وحفاظا على ماء وجه الرئيس قرر مكتب المؤتمر، في انتظار تسطير معالم الدستور الجديد، الاحتفاظ بماثيو كريكو والاستفادة من تعاونه في قيادة الحكومة الانتقالية: المجلس الأعلى للدولة. ويتكون من خمسة وعشرين عضوا يرأسهم وزير أول مسؤول أمام هيئة المؤتمر.

وعلى قاعدة الدستور الذي أكد على انتخاب الرئيس بالاقتراع العام، وفي جولتين، ولمدة خمسة أعوام، شهدت البنين إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بتاريخ 10 مارس 1991. ثم جولة ثانية في 24 مارس حملت نيسيفور صوكلو كرئيس جديد للبلاد، مدشنا بذلك مرحلة جديدة تتحول فيها صناديق الاقتراع إلى وسيلة للمنافسة على السلطة بدل البنادق.

إن المخاوف التي انتابت المشرع في البنين وهو يحضر للدستور، مشكل اقتسام السلطة بين رؤساء الجهات.[1] لذلك نص على تأسيس جمعية برلمانية واحدة، ومحكمة دستورية واحدة ضامنة للحريات العامة. وحرصا منه على حرية التعبير وتنوع مصادر الخبر، أرسى المشرع أيضا قاعدة سلطة عليا للاتصال السمعي البصري، وأدمج في بنوده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.[2] وفي تقييمه لنتائج المؤتمر الوطني، كتب الأستاذ موريس كليلي، رئيس اللجنة التي أعدت مشروع الدستور يقول: «*إن الحزب الوحيد الذي تحول إلى حزب / دولة، وركز السلطة في يد الأقلية وجسمها في شخص الزعيم*

---

[1] يجب القول أن البنين بقي محافظا على خريطته السياسية التي تتشكل من ثلاثة جهات كبرى كانت قبل وحدة البلاد عبارة عن ممالیك، وهي: مملطة ألادا، ومملكة بورتو نوفو، ومملكة ابوماي.

[2] وفي هذا الإطار يكتب الأستاذ كوناك:

«Visiblement, c'est l'expérience plus que le mimétisme, qui a inspiré cette précaution. Ce que le constituant a voulu condamner, ce sont des exactions et des errements dont la population avaient souffert dans les dernières années». G. Conac, «Le processus de démocratisation en Afrique». In *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. *Op. cit*, p. 37.

باني الأمة، ألغى كل وعود الاستقلال، وأجهض بناء دولة – القانون الحاضرة نظريا في كل الدساتير. وقد أصبح المطلب الديمقراطي في كل إفريقيا ضرورة ملحة باشرها كل واحد بطريقته. وبالنسبة لنا، اختار البنين المرور إلى التعددية عبر بوابة المؤتمر الوطني».

«لقد وقفنا في المؤتمر على اختيارات عديدة، من دولة القانون الليبرالية التعددية إلى الدكتاتوريات الوطنية، على شاكلة الجمهورية الألمانية إبان عهد هتلر، مرورا بنموذج الديمقراطيات الشعبية كما هو الحال في الصين. فكان أن اختارت البنين دولة القانون المبنية على الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان ضامنة العدالة الاجتماعية».

«وعلى هذا الأساس تم تهييئ دستور يستحضر آراء كل الشرائح الاجتماعية التي قابلناها من خلال جولاتنا المتعددة، دستور يقر التعددية الحزبية ويؤكد على احترام حقوق الإنسان المعبر عنها في الإعلان العالمي ويضمنها المجلس الدستوري».

والسؤال الآخر الذي اضطر المشرع إلى الإجابة عليه، هو الاختيار بين النظامين: الرئاسي أو البرلماني، وانتهى إلى أن الشكل الأخير يستوجب أرضية ثقافية واقتصادية تتجاوز إمكانية البنين. واكتفى بإقرار نظام رئاسي في حدوده القصوى يسمح للرئيس – وعبر الاقتراع العام – بالحكم لفترتين رئاسيتين. أي أن عهد الرئاسيات الأبدية قد انتهى.

«ورغم أن الدستور، يضيف موريس كليلي، *لقي مصادقة الأغلبية بـ 93 % في استفتاء 2 دجنبر 1991، فإننا نقر أن ما حدث لا يكفي، ولكنه يدشن مع ذلك*

خطوة في مسار طويل ينقل الديمقراطية إلى مستوياتها الحقة، بدءا بتعليم حقوق الإنسان وانتهاء بالتصدي لمستعملي المال لشراء الأصوات الانتخابية».[1]

إن الوقوف على تجربة البنين في التحول الديمقراطي، يدفعنا إلى القول بأن المؤتمر الوطني أولا ليست له محددات تاريخية. إذ لا شيء يجبر الدول الإفريقية الأخرى في تطورها على المرور بهذه القناة، مما يجعل من المؤتمر الوطني «*حادثة تاريخية*».[2] ثم إنه لا يتوفر على قواعد قانونية إلزامية. والأكيد أنه يترجم لتنامي ظاهرة التسيّس في دول إفريقيا الغربية.

لقد استجاب المؤتمر الوطني في البنين لحالة الضرورة. فالأزمة الاقتصادية ومخططات التقويم الهيكلي نفخت في قاعدة المتضررين من البطالة والتضخم. وزاد القمع والحرمان من الحقوق السياسية هذه الشريحة قابلية للتفاعل مع دعوات التغيير. وتجسد ذلك عبر الانتفاضات والعصيان المدني وعملية إحراق المدن، كما حصل في لومي وباماكو وكوناكري. وحين بادر القادة الأفارقة للدعوة إلى مؤتمر وطني، فإنهم كانوا يسعون إلى تهدئة الأوضاع وإقصاء الفئات التي شكلت شعلة الانتفاضات الديمقراطية (الشباب والمهمشين والنساء..) من جهة، واستقطاب النخب السياسية من جهة أخرى، والتي ستتحول، ومنذ اللحظة التي يتم فيها استدراجها، إلى فئة تستمد شرعيتها من نظام غير شرعي، مضحية بصفتها التمثيلية. وتحت مبررات الحفاظ على الوحدة الوطنية ينعقد المؤتمر ويستوعب حتى التمثلات الرمزية (الكنائس والزعماء الوطنيين) دون تغيير حقيقي. ذلك أن العديد من بنود الدساتير المؤطرة للنظام السابق أعيد استنساخها في الدساتير الجديدة.

لقد ساد الاعتقاد بأن المؤتمر الوطني يؤسس فلسفة جديدة لعِقد اجتماعي وقناة للمرور نحو مجتمع تعددي، في الوقت الذي يتناسى فيه أن الديمقراطية التي

---

[1] M. Glele, «Le Bénin». In *L'Afrique en transition vers le pluralisme*. *Op. cit.* p. 173-177.
[2] M. Kombi, Novembre 1991, «La conférence nationale africaine, l'émergence d'un mythe politique». In *Afrique 2000*. p.35-40.

تلهمه تقتضي شروطا لممارستها، من وجود طبقة سياسية متجانسة إلى استعداد الشعب لتحمل نتائجها. وهي شروط لا توفرها إكراهات الواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي الإفريقي. إن المؤتمر الوطني بالشكل الذي تم به، يفسح المجال لتخوفات عديدة، تبدأ من تحول تقنوقراطيي المؤتمر لنُسَخ متشابهة لعرّابي الحزب الوحيد، وتنتهي بالقلق على مجتمعات قد يتحول فيها الانتقالي إلى دائم. يعني أنها تستوجب سلسلة طويلة من المؤتمرات الوطنية.

إن رصد العديد من المعطيات في التجديد الديمقراطي في البنين[1] يوضح لنا الامتيازات التي أصبح يتوفر عليها رئيس الدولة ما بعد المؤتمر الوطني، والتي تقترب من حد الاحتكار المطلق للسلطة. ويبرز لنا محدودية الخطاب المبني على الواقعية السياسية، ليجعل منه غطاءا تبريرا لواقع قائم، هو واقع هيمنة الحزب الوحيد المتغلغل في الإدارة والمتفرد بآليات التدبير السياسي. ولم تكن شروط نهاية الثمانينيات سوى فرصة للمعارضة لقبول الأمر الواقع من جهة، والاحتماء بمظلة المستبدين بالسلطة سابقا من جهة أخرى. ذلك أن المطلب الديمقراطي المؤطر للحركة الجماهيرية، الذي اعتبر بمثابة ثورة ثانية مكملة لاستقلال الستينيات، سيتراجع لصالح واقعية تجديد النخب. ففي غالبية الدول التي شهدت قيام المؤتمرات الوطنية ستستمر نفس القيادات في الحكم (بونغو، سآسو نغيسو، أياديما..). بل وحتى في البنين، حيث سيجد الرئيس نيسيفور صوكلو نفسه من غير إمكانية حقيقية للممارسة السياسية. فقد ظل معزولا أمام جمعية وطنية يهيمن عليها أطر العهد السابق. أكثر من ذلك، ستنشر الكنيسة، سنة بعد انتخابه، رسائل التنديد بالحكم، وسيباشر الحرس الرئاسي السابق القيام بالعديد من المذابح، ويتظاهر الطلبة ويُضرِب الموظفون. وسيعبر الشارع مرة أخرى عن مضاضته من استمرار

1 J. J Raynal, 1991, «Le renouveau démocratique béninois». In *Afrique Contemporaine,* n° 160, 4ème Trimestre.

الزبونية والاستبداد، وعن تخوفه من أن تتحول التعددية الحزبية إلى جهوية سياسية، لتعبد الطريق مرة ثانية بعد ذلك لعودة ماتيُو كِريكو إلى السلطة.

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في إفريقيا الغربية حديث إشكالي. فما بين الممكن والمطلوب تتبين محدودية التجربة في طبعتها الإفريقية.

وفي مقابل معارضة برنامجها محصور فقط في نفي السلطة القائمة، هناك الحزب الواحد المستفيد من كل فرص استمرارية سيادته. فهو يشرف على تدبير الموارد الاقتصادية من غير اعتبار الثمن الاجتماعي للتنمية المزعومة. ويشرف على انتخابات يتحكم في قانونها ومجرياتها، مما يجعل دلالاتها لا تتجاوز كونها إعلانا عن انتمائه للثقافة السياسية العالمية. إذ كيف نفهم ديمقراطية تحدد معاييرها النظم السلطوية نفسها؟ ألم تنبثق المؤتمرات الوطنية عن دعوات بانغو وكر يكو؟ ثم كيف يمكن للتعددية أن تكون فاعلة حين يتوفر الكابون مثلا على 75 حزبا تمثل مليون نسمة؟. وفي الزئير يرخص موبوتو سيسي سيكو لإقامة تعددية في أبريل 1990، ثم يعلنها بعد ستة أشهر من الممارسة غير مشروطة. فهل استوعبت التشكيلات الاجتماعية في الزئير مبادئ الديمقراطية في هذه المدة الفاصلة؟

أكيد أن الشعوب التي عانت من استبداد الحزب الواحد لن تترجم إحساسها بالحرية إلا عبر هذه التعددية الكاريكاتورية. لكن ذلك وحده لا يكفي. كما لا يكفي حصر الديمقراطية في أحد أوجهها: التعددية، أو يغلب الظن أنها تحمل الثروة الاقتصادية والأمن الاجتماعي.[1] «*إن الديمقراطية مسار طويل وآلية معقدة وتهدف*

[1] J. Pelletier (Ministre de la Coopération et de développement) : «L'Afrique en mouvement». In *L'Afrique en transition vers le pluralisme. Op. cit.* p. 477-480. «Par ce processus démocratique, j'entends le multipartisme, tout au moins le pluralisme et surtout la mise en œuvre et la protection des droits civils, des droits de l'homme et l'instauration de l'Etat de droit. (...). Il serait faux de faire croire aux africains que la démocratie est une panacée qui porte en son sein la richesse économique et la paix sociale».

إلى بناء مؤسسات حقيقية وتفتح الباب أمام التداول على السلطة»[1]، تداول لن يقطف المعارض الاشتراكي في السنغال عبداللاي واد، ولوران كباكبو في الكوت ديفوار ثماره إلا بعد عشرة أعوام من منعطف التسعينيات.

فهل ستتحول السنغال والكوت ديفوار إلى نموذج وقاعدة في إفريقيا الغربية، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون فلتة واستثناءا في دول، تمرست الأولى مع الحياة السياسية لمدة تزيد عن القرن، وتخوض الثانية أول تجربة لها في التداول على الحكم؟.

إن ذلك ما يستلزم وقتا للإجابة عليه ويفتح التجارب الفتية على كل الاحتمالات في إفريقيا الساحرة.. إفريقيا تعدد البدايات.

---

[1] P. Dabezies, Octobre 1992, «Vers la démocratisation de l'Afrique». In *Défense Nationale*.

الخاتمة

إن الكتابة في موضوع حدثي ومباشر وقريب من الوقائع ومن أولائك الذين ساهموا في تأريخها تحمل الكثير من المغامرة. وكما سبق وأن أشرنا في مقدمة هذا العمل، أن على الباحث في ميدان التاريخ المعاصر أو تاريخ الحاضر أن يستعد، قبل الخوص في غماره، على التعامل مع أنصاف الحقيقة وليس الحقيقة كلها. لأن الجزء الأكبر منها أو الأهم فيها يظل محجوبا عن فضول الباحث. خاصة لما يتعلق الأمر بالكشف عن الرهان الإيديولوجي للدولة، وتمييز البعد الاقتصادي والعسكري والثقافي في سياستها الدولية.

وسياسة التعاون الفرنسي مع الجمهوريات الفرانكفونية في إفريقيا الغربية، كما بيناه أعلاه، كانت تحمل في طياتها هذا الرهان وذلك البعد الذي مكن باريز من قوة الاستثمار والتصنيع، وسخر لها إشعاع اللغة، وضمن لها مكانة الصدارة بين القوى المتوسطة. طبعا، وما من أحد يجادل في المرجعية التاريخية القوية للتعاون، هذا النظام الجديد الذي أرست الجمهورية الخامسة قواعده، وأبرمت بموجبه اتفاقيات شدت وثاق مستعمراتها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والثقافية والعسكرية.

لقد أبانت دراستنا عن الطابع المميز الذي انفردت به العلاقات الفرنسية الإفريقية خلال العقود الثلاثة الممتدة من عام 1960 إلى 1990. وهو طابع لم يحد عن خط الهيمنة كما رسمه الجنرال دوغول، على الرغم من تباين أساليب الحكم عند المسؤولين في فرنسا، وعلى الرغم كذلك من الإصلاحات التي مست بنيات التعاون. وقد ظلت الجمهورية الخامسة، طيلة هذه المدة، أي ما يعادل جيلا بكامله، تبحث في إمبراطوريتها السابقة عن مُكمِّل لعزتها. لكن سنة 1960 ليست هي سنة 1990. ومكانة إفريقيا الغربية في العالم تغيرت بين الأمس واليوم. ولم تعد تشكل ذلك الرهان الاستراتيجي الذي تنافست حوله القوى الكبرى. وباتت مقوماتها الإقتصادية جد محدودة. بالمقابل تطورت نظرة باريز إلى دكار وأبيدجان...

وشهدت العلاقات الفرنسية بعض التحولات. والخلاصات التي يمكن أن نخرج بها في هذا الإطار، إنما تنقسم على المستوى الكرونولوجي إلى وحدتين أساسيتين:

الأولى: ونسطر فيها على المرحلة الممتدة من عام 1960 إلى غاية 1974. أي منذ التوقيع على صك استقلال السنغال وجيرانه في إفريقيا الغربية، وإقامة نظام للتعاون تحت إشراف الجنرال دوغول، إلى غاية مارس 1974، تاريخ وفاة الرئيس جورج بومبيدو. وتميزت هذه المرحلة بشدة التأثير الفرنسي على مستعمراته القديمة. تعلق الأمر بالنصوص الدستورية أو النظم الاقتصادية أو البرامج الثقافية أو التوجهات السياسية بصفة عامة.

الثانية: وتشمل الفترة الفاصلة ما بين عامي 1974 و1990. يعني منذ تولي جسكار ديستان رئاسة البلاد، أو ما اعتبره جاك فوكار في الجزء الخامس من مجلده «*صحيفة الإليزيه*»[1] نهاية الديغولية، إلى غاية انهيار الحزب الوحيد في الكوت ديفوار والبنين ومالي وغيره، ودخول المنطقة في منعطف للتحول الديمقراطي. وقد صادف هذا التاريخ السنة التاسعة من ولاية الرئيس متيران على قصر الإليزيه وإدارته لدفة التعاون الفرنسي الإفريقي. وتعد هذه المرحلة، مع قليل من التحفظ، استمرارية للمرحلة الأولى. لكن مع تطور في الخطاب السياسي وجنوح إلى تلاشي النفوذ الفرنسي في المنطقة.[2]

لقد انتهت مسيرة الاستعمار الفرنسي في إفريقيا الغربية، كما أظهره التحليل، بمساومات سياسية. ربطت فيها الجمهورية الخامسة شرط الحصول على

---

[1] J. Foccart, 2001, *La fin du gaullisme. Journal de l'Elysée V. 1973-1974*. Paris, Fayard - Jeune Afrique Livres.

[2] لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة كيف أن زمام الأمور فلت من بين أيدي باريز لما عجزت عن احتواء مشاكل الكونغو الديمقراطي، أو استباق الأحداث كعادتها في الكوت ديفوار وتفادي الإطاحة بنظام كونان بيديي، أو التكهن بالتناوب السياسي في السنغال. بالمقابل وقفنا على الحملة الدبلوماسية المكثفة التي قادتها كاتبة الدولة في الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في المنطقة والتي توجت بزيارة بيل كلنتون إلى السنغال والعديد من الدول في إفريقيا جنوب الصحراء. وتندرج هذه الحملة في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في القارة السمراء.

الاستقلال بتوقيع اتفاقيات تعاون. وأشرفت على تدبير آليات بنودها فعاليات سبق لها وأن تحملت «*المسؤوليات التاريخية*» بالمنطقة. فأمدت من عمر الاستراتيجيات الاستعمارية بإخلاصها في هذا التدبير للنظرة التقليدية المنوهة بالدور الفرنسي. وزاوجت بين استغلال مقدرات الدول الإفريقية ونظام التعاون. ورسمت خطوط التبعية ليتحول هذا النظام الجديد، في ظل غياب شروط السيادة والتكافؤ والمصالح المتكاملة إلى وصاية سياسية وسيطرة اقتصادية واستلاب ثقافي. والتاريخ المعاصر يشهد أن الجنرال دوغول لعب في هذا المجال دورا حيويا. بل وأقام عليه جزءا من إستراتيجيته على الساحة الدولية. واستطاع أن يزاوج في نقلة نوعية ملحوظة ومن غير انقطاع بين بنيات المعونة القائمة قبل عام 1960 وبنيات التعاون المستحدثة بعدها.

وسار خلفه الرئيس جورج بومبيدو على نفس الخطى في تدبير هذا الطموح الفرنسي الكبير ومهمة القرن العشرين. طبعا من غير لهفة على صياغة مذهب واضح لقضاياه، يسن العلاقات الفرنسية الإفريقية ويضبطها. وقد رأينا كيف تم تجاوز توصيات تقرير جورج كورس. بل إن الروح التي طبعت هذه المرحلة كانت ما تزال تستمد قوتها من شجرة الكبرياء الاستعماري. ولم تبحث عن سبل جديدة للتنمية والتعاون. الشيء الذي وضع الأنماط المتبعة في هذه السياسة موضع ارتياب. وخاصة لما تحفظ المسؤولون في باريز، حتى لا نقول امتنعوا، من الاستجابة لطموحات الجيل الجديد في إفريقيا الغربية: أي حقه في التنمية. وأنكروا عليه، باسم المصلحة الوطنية وعزة فرنسا، استرجاع استقلالية القرار في المجال الدبلوماسي والعسكري والمالي والثقافي. وإن أذعنت الحكومة الفرنسية في الأخير للمطالب الإفريقية، فخشية على هذه المصلحة أو المصالح من التعرض في المنطقة لصدمات قد لا تحمد عقباها. وقد أوضحنا بما فيه الكفاية الظروف والملابسات التي صاحبت اختلال هذا التوازن الذي أقامه مؤسس الجمهورية الخامسة.

إن هذا التعديل، وإن أعطى الدليل على تأقلم سياسة التعاون الفرنسي، فقد سجل مع ذلك بداية التحول في سياسة فرنسا الخارجية. تحول لمسنا تداعياته الأولى مع الرئيس جسكار ديستان. وتأكد لنا مع خلَفِه فرانسوا متيران. فمن غير أن يتخلى هؤلاء عن البعد الإفريقي لفرنسا، باشر الأول حكمه بالانفتاح على دول غير فرانكفونية، وعلى رأسها نيجيريا التي كانت المقاربة الديغولية قد همشتها، أو على دول كانت في السابق محميات بلجيكية وبرتغالية، أو أخيرا على الدول العربية في إطار ما عرف بالثالوث الأوروبي والعربي والإفريقي. كان على المسؤول الفرنسي أن يقدم الدليل على أن التعاون الفرنسي لم تعد له صلة بالإرث الاستعماري، وليس ظاهرة عابرة في السياسة الفرنسية. وإنما هو شكل جديد في العلاقات بين الدول المستقلة قائم على الصداقة والاحترام المتبادل، وأيضا على المصالح المتكاملة في إطار ما تقتضيه لغة الحقائق العصرية، كما عبر عن ذلك الرئيس نفسه. أي الظفر بالمواد الأولية والسبق في مجال التكنولوجيا وعقد المشاريع المشتركة. فقطع الصلة مع أسلوب ديغول في الحكم، وأقصى جاك فوكار الذي كان يمثل رأس الحربة في هيمنة اللوبي الفرنسي على الشؤون الإفريقية، وأعاد الاعتبار لوزارة التعاون. وقد كان من شأن هذا الانفتاح[1] أن يطهر السياسة الفرنسية من شبهة النيوكلونيالية، ويقربها من المشاكل التي تعرقل مسيرة إفريقيا التنموية.

ولم تكن عزيمة الحزب الاشتراكي الذي وصل إلى الحكم بعد عقدين من المعارضة أقل حماسا ورغبة في الانفتاح من سابقه. فقد زرع بذور التغيير، ونادى بمد آفاق التعاون إلى دوائر جغرافية أخرى. وكرس هذا التوجه أولا، بإعادة النظر

---

[1] وعن هذا الانفتاح يكتب وزير خارجية جسكار– ديستان، لويس دو كيرينيو أن سببه يعزى إلى رغبة فرنسا في اتخاذ رؤيا شاملة لإفريقيا، يقول:

«Prendre une vision globale de l'Afrique et des problèmes qui s'y posaient, élargir notre politique en direction de l'Afrique anglophone et lusophone, et enfin compléter notre politique par une plus grande attention aux problèmes de l'Afrique australe… où nos positions étaient souvent mal comprises…Enfin, nous devions élaborer une doctrine africaine acceptable pour les Etats africains eux-mêmes».

L. de Guiringaud, Juin 1981, «La politique africaine de la France». In *Politique Etrangère*.

في البنية الإدارية والسياسية لوزارة التعاون التي أصبحت وزارة منتدبة لدى وزارة الخارجية مكلفة بالتنمية والتعاون، ليس فقط مع إفريقيا الغربية أو الاستوائية، وإنما مع دول إفريقيا الجنوبية وكافة دول العالم الثالث. وكرسه ثانيا، بفتح أبواب مؤتمر القمة الفرنسي الإفريقي لأنغولا وطنزانيا والزيمبابوي وكينيا وغيرها، بعد أن كان حكرا على الدول الإفريقية الفرنكفونية. وأخيرا، بمد جسور هبات وقروض صندوق المعونة والتعاون والصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي وربطها بهذه الأقطار ودعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن مساعي الانفتاح والتقارب مع هذه الأطراف وغيرها في جهات أخرى باتت متعثرة. لأن تدبير أمر التعاون وتشتت قراره بين رئاسة الجمهورية الفرنسية من جهة، والخلية الإفريقية من جهة أخرى، ووزارة التعاون من جهة ثالثة أعاق مجموعة من المبادرات التي اتخذتها مصالح جون بيير كوت. لكن برحيل هذا الأخير، كما توصلنا في التحليل إلى ذلك، عاد القرار النهائي للإليزيه، ورجحت كفة الأولوية للمجموعة الفرنكفونية. ووجب على فرنسا وقتها مواصلة تدبير الإكراهات المالية التي فرضها تأهيل القطاع العام في مالي وبوركينا فاسو والسنغال وغيره، ومواجهة أخطبوط المديونية، والتعديل بالتالي من طموحات الانفتاح التي بدأت مع سباعية جسكار ديستان. واضطرت حكومة الوزير الأول الفرنسي بيير موروا، ومن خلفه في ماتينيون من بعده، حل المعادلة التالية: الاستمرار في سياسة الانفتاح كخيار استراتيجي على الرغم من ضغوطات الأزمة الاقتصادية، والحفاظ في نفس الوقت على دائرة نفوذ مميزة، لكن بأقل تكلفة ممكنة.[1]

---

[1]- في تحقيق مجلة *Jeune Afrique* لشهر مارس - أبريل 2001 كتبت الأسبوعية تعزز هذا الطرح الذي توصلنا إليه، وتقول بلغة الأرقام:

«Le total des versements faits à l'Afrique Subsaharienne est tombé de 19 milliards de dollars en 1992 (toutes sources confondues) à 12 milliards en 1999, soit 37%. Mais l'effort de la France a plus diminué que celui des Etats-Unis (-34%), du Japon (-27%) et de l'Allemagne (-23%). (...) La baisse de l'aide française touche tous les départements ; notamment celui de la coopération technique (le budget est réduit de moitié de 1 milliards de dollars en 1992 à 527 millions en 1999). (...) Pis, la participation de la France à la réduction de la dette extérieure des pays pauvres très endettés est symbolique».

وتماشيا مع هذا المنطق، أدمج الإليزيه إلى الحظيرة الفرانكفونية أقطارا عديدة وصغيرة غير فرانكفونية.[1] فآثر الموزانبيق بـ: 40 % من مجموع الاعتمادات الفرنسية المخصصة لإفريقيا الجنوبية. وخص أنغولا بمعونات مالية مهمة قدرت بـ: 383 مليون فرنك فرنسي ما بين عامي 1983 و1989.[2] وفي نفس السياق، وحفاظا على « *شعرة معاوية* » في علاقاته مع دول إفريقيا الغربية، بادر إلى هيكلة قطاع المعونات، وتوجيه توظيفاته إلى مسألة التقويم الهيكلي التي فرضتها مصالح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. طبعا في ارتباط مع الوضعية المالية لمنطقة الفرنك. وقد شكل هذا التحول منعطفا آخر في العلاقات الفرنسية الإفريقية. إذ لأول مرة تسمح فيها السلطات الفرنسية لمؤسسات بروطن ووديز بمراقبة وتوجيه اقتصاديات المحميات الإفريقية سابقا، بعد أن تحللت الخزينة الفرنسية من عبء تنميتها الثقيل.

لقد اتضح لفرنسا بعد ثلاثة عقود من التعاون مع مستعمراتها القديمة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا الغربية مكلفة، وتحمل أبعادا أخرى. وأن التعاون معها ليس صفقة رابحة. وأن ما ادعته في مطلع الثمانينيات من أن في معونة العالم الثالث معونة لاقتصادها هي على الخروج من الأزمة لم يكن إلا شعارا أجوفا[3]. فقد تراجع نصيب إفريقيا من التجارة الدولية، واهتز التضامن النقدي مع

«L'enquête. La France lâche l'Afrique. La preuve par les chiffres». In *Jeune Afrique*, n ° 2098 du 27 Mars au 2 Avril 2001, p. 23.

[1] كالرأس الأخضر وغينيا الاستوائية وكامبيا وغينيا بساو.

[2] D. Bach (S/Dir), 1990, *La France et l'Afrique du Sud. Histoire, mythes et enjeu contemporains*. Paris, Credu-Karthala, p. 263 et s.

[3] «Aider le Tiers-monde, c'est s'aider soi-même». «Nous avons encouragé ce slogan ambiguë, pour des raisons politiques. Nous avons mis en place un groupe d'économistes pour montrer que l'aide au tiers-monde était une bonne affaire pour la France. Malheureusement, ce n'est pas vrai, du moins pour l'Afrique». J.P Cot, Janvier 2001, «La coopération franco-africaine en échec». In *Le Monde Diplomatique*.

بلدانها[1]، وعزف الرأسمال الفرنسي عن الاستثمار. وحتى على المستوى الاستراتيجي لم تعد للسنغال أو الكوت ديفوار تلك الأهمية التي كانت تحظى بها قبل سقوط حائط برلين. وقد عبر الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران عن هذا التحول في سياسته الإفريقية. فبعد أن أخذ على عاتقه، نظريا في السنوات الأولى من حكمه، الدفاع عن إفريقيا السوداء في المحافل الدولية، اقتناعا منه بوجاهة قضايا العالم الثالث، ووعيا منه أيضا بأبعاد هذا التوجه كسند دبلوماسي؛ فإنه عمليا أصبح في نهاية الثمانينيات منشغلا ببناء الاتحاد الأوروبي وبالأحداث في أوروبا الشرقية. بل وعاجزا عن اقتراح طرح بديل للتنمية أمام تنامي هيمنة المؤسسات المالية الدولية. وهو ما سيدفع دول إفريقيا الغربية إلى تكييف سياستها مع توجهات الدوائر المانحة للمعونات، والاستجابة بالتالي لنداء لابول القاضي بدمقرطة المشهد السياسي، وكان ما عبرت عنه مجموعة من الكتابات «*بنهاية العقد الاستعماري*» أو «*بداية استقلال جديد*».

وقد أدركت الدوائر المسؤولة في إفريقيا الغربية من جهتها، أن فرنسا التي باتت تستغني عن أصواتها في المحافل الدولية، وبدرجة أقل عن مقدراتها الطبيعية والمعدنية، وسدت أبواب الهجرة والعمل في وجه الشغيلة الإفريقية، لم تعد تملك مفاتيح المشاكل الاقتصادية. وأن حل هاته الأخيرة يكمن في واشنطن أو بروكسيل مقر الاتحاد الأوروبي.

لكن، ولكي تظل العزة الفرنسية قائمة في أوروبا وخارجها، وحتى لا تغدو فرنسا أقل من بريطانيا بسبب لغتها. وأقل من ألمانيا التي توحدت فتفوت على المستوى الديموغرافي، وأسست لقوتها دائرة نفوذ في أوروبا الشرقية والوسطى، يعني مجالا أكبر وأهم من إفريقيا الغربية، كان لزاما على باريز أن تخصص بعض المليارات في السنة، وبعض الآلاف من الرجال، مدنيين وعسكريين، لتتحمل أعباء

---

[1] وستعمد فرنسا، ابتداء من يناير 1994، إلى فك الارتباط بين عملتها والفرنك الإفريقي، وتخفيض قيمة هذا الأخير بنسبة 50 %.

سياسة التعاون. إذ لما تحصل الفدرالية الألمانية على مقعد دائم بمجلس الأمن، كفرنسا تماما، ولما تصبح الفرانكفونية هما بيروقراطيا من غير أهمية ولا مستقبل[1]، سوف لا يبقى شيئا مما حلم به الجنرال دوغول. طبعا إذا استثنينا السبق النووي.

وللتعبير عن هذه الاستمرارية التي بدأت تتلاشى مع الزمن كتب وزير التعاون الأسبق جون بيير كوت يقول[2]: « *كنت أقدر الرئيس الإيفواري فليكس هوفويت بوانيي، وأجل فيه حكمته وارتباطه الخالص بالأرض. فقد كان زميلا لوالدي، كلاهما شغر كرسيا بقبة البرلمان الفرنسي إلى جانب فرنسوا متيران. لكن بالاعتماد على هوفويت بوانيي وعلى سنغور وعمر بونغو، أمنت فرنسا الحاضر، وأدارت ظهرها للمستقبل. ذلك أن الجيل الجديد حاليا يتخبط في مشاكل لا حصر لها. والجيل السابق، فرنسيا كان أم إفريقيا، دوغول أو متيران أو هوفويت، ما زال يتحمل إلى يومنا هذا مسؤولية إفلاس إفريقيا وفشلها الذريع. وطالما أن الشجاعة تخوننا في الإقرار بهذا الفشل، فإن إفريقيا ستواصل مسيرتها المتعثرة*».

فمتى إذن تسلم المسيرة الإفريقية من التعثر وتستقيم؟

ذلك ما تجيبنا عنه الأجيال القادمة.

---

[1] وينصح مدير مجلة *Jeune Afrique* بشير بن يحمد الشباب الإفريقي الذي يعتزم إصدار مجلة إفريقية جامعة، على شاكلة أسبوعيته، أن يصدرها باللغة الإنجليزية، وليس بالفرنسية

B. B Yahmed, «Ce que je crois». In *Jeune Afrique*, n°2098, du 27 Mars au 2 Avril 2001.

[2] J. P Cot, «La coopération franco-africaine en échec». *Le Monde Diplomatique*, 01/2001.

فهرس المصادر والمراجع المعتمَدة

Sources

Presse. Déclaration des leaders africains, S. Touré, M. Dia, F. Houphoët-Boigny, Paris, Archives Nationales. Section d'Outre-Mer. FIDES, Carton n° : 184, Dossier : M 0/5.

«Aide et coopération», Colloque du 4, 5, 6, Novembre 1959, Paris, A.N.S.O.M, FIDES, Carton n° 184, Dossier M 0/5.

«Avantage indirects pour la Métropole des investissements effectués Outre-Mer», Section générale du crédit *FIDES*, de 1949 à 1959. Résolution 1958, Paris, A.N.S.O.M. FIDES, Carton n° : 209.

P. Pelieu, Gouverneur de Gabon : «Réflexion sur l'action économique et sociale sur nos T.O.M» Mars 1958, Paris, A.N.S.O.M, FIDES, Carton : 209.

«Procès-verbal de la conférence concernant le troisième Plan», 3 janvier 1957 A.O.F Troisième Plan Quinquennal, Paris, A.N.S.O.M, FIDES, Carton n° 184, Dossier M 22/59.

Extrait du Bulletin Quotidien d'Outre-Mer de l'AFP 21-04-1958, Paris, A.N.S.O.M, FIDES, Carton n° 321.

Revue de la presse hebdomadaire France Observateur 19-11- ?, Paris, A.N.S.O.M, FIDES, Carton n° 321.

Note au secrétariat du Premier Ministre 01.01.1961 «l'aide étrangère à la République de Guinée», Paris, A.N.S.O.M, FIDES, Carton n° 797.

AFP. Spécial Outre-Mer. 21.01.1961, «L'aide étrangère à la République de Guinée», Paris, A.N.S.O.M, FIDES, Carton n° 797.

G. Peter, Les grandes lignes de la politique économique. Février 1944. Brazzaville, A.N.S.O.M, Affaires Economiques, Carton n° 101.

M. Mahe, Directeur Général des Travaux Publics de l'A.O.F, Rapport sur l'industrialisation des colonies. Février 1944, Brazzaville A.N.S.O.M, Affaires Economiques, Carton n° 101.

Documents

P. Abelin, Rapport sur la politique française de coopération, Paris, La Documentation Française, 1975, 78 p.

Y. Berthelot et J. Bandt, Impact des relations avec le Tiers-monde sur l'économie française, Paris, La Documentation Française, 1975, 343 p.

«Les dix sept premières conférences des chefs d'Etats de France et d'Afrique», Histoire, Sommets Franco-africains, Paris, Ministère de la Coopération. Octobre 1994.

«Deuxième conférences des Nations Unies sur les pays les moins avancés», Mémoire de la République Islamique de Mauritanie, Nation Unies. Avril 1990.

G. Gorce, Rapport sur la Coopération de la France avec les pays en voie de développement, Paris, 1971. Rapport non publié.

S. Hessel, Rapport sur les relations de la France avec les pays en voie de développement, Paris, la Documentation Française, 1990, Rapport non publié.

J. M Jeanneney, La Politique de coopération avec les pays en voie de développement, Paris, la Documentation Française, n° spécial 1201, 1964, 2vol, 134+287p.

G. Pompidou, Discours sur la coopération devant l'Assemblée Nationale, Paris, la Documentation Française, Juin 1964.

Rapport Sachs, L'impasse Nord-Sud. Quelle issue ?, Paris, la Documentation Française, Novembre 1983, 103 p.

Rapport présenté par MM. Nettre et Riviere, L'organisation et le fonctionnement des services et organismes chargés de la coopération à l'étranger, Comité Central d'Enquête sur le coût et le rendement des services publics. mai 1970.

المراجــع باللــغة الفرنســية

J. Adda et M.C. Smouts, 1989, *La France face au sud, le miroir brisé*, Paris, Karthala.

Agir ici et survie, 1996, *Dossiers Noirs de la politique africaine de la France : n° 1-5, Dossier N°4 : La présence militaire française en Afrique*, Paris, l'Harmattan. p. 211-232.

S. Amin, 1967, *Le Développement du capitalisme en Côte d'Ivoire,* Paris, Ed de Minuit.

S. Amin, *L'Accumulation à l'échelle mondiale,* Paris, Anthropos, 1970.

S. Amin, 1971, *L'Afrique de l'Ouest bloquée. L'Economie politique de la colonisation 1880-1970*, Paris, Ed de Minuit.

A.O.F. 1957. Tableaux Economiques, Haut Commissariat de la République Française en Afrique Occidentale Française, Clichy, Imp. P. Dupont, 1957.

J. Attali, 1993, *Verbatim I (1981-1986),* Paris, Fayard.

J. Attali, 1995, *Verbatim III (1988-J 994).* Paris, Fayard.

M. Aurillac, 1987, *L'Afrique à coeur. La coopération : un message d'avenir*, Paris, Berger - Levraut.

I. Baba Kake, 1987, *Sékou Touré, le héros et le tyran*, Paris, Jeune Afrique Livres.

D. Bach, 1983, *La politique française en Afrique après le 10 Mai 1981*, L'Année Africaine 1981, Paris. p. 236-253.

D. Bach (sous la direction), 1990, *La France et l'Afrique du Sud. Histoire, mythes et enjeux contemporains,* Paris, CREDU - Karthala.

D. Bangoura, 1992, *Les armées africaines 1960-1990,* La Documentation Française.

J. Basso, 1976, «Quelques perspectives d'évaluation de la coopération de la France avec les pays du Tiers-monde à travers les rapports : Jeanneney; Gorce, Abelin», In *L'évaluation Nord/Sud, exemple : les pays francophones*, Paris, Economica. p. 51-71.

J. Basso, 1984, «Note sur le rapport Jeanneney, la politique de coopération avec les pays en voie de développement», In *De Gaulle et le Tiers-monde*, Colloque, Nice 1983. Paris, Pedone. p. 213-230.

J. Basso, 1992, «Les accords de coopération entre la France et les Etats Africains Francophones: leurs relations et leurs conséquences au regard des indépendances africaines 1960-1970», In *L'Afrique à l'heure des indépendances.* S/ Dir : Ch. R AGERON et M.MICHEL Paris, CNRS. p. 255-279.

J. Baullin, 1986, *Conseiller du Président Diori,* Paris, Eurafric-presse.

J. F Bayart, 1984, *La politique africaine de Mitterrand*, Paris, Karthala.

M. Beaud et Ch. Comeliau, 1986, «L'Expérience socialiste en France et la politique de coopération au développement», In *Pour une définition de nouveaux rapports Nord/Sud*, Paris, Publishud. p. 199-2 13.

J. P Benoit, 1986, *Indispensable Afrique.* Préface de J. Chaban Delmas, Nancy, Berger-Levrault.

J. P Benoist, 1982, *L'Afrique Occidentale Française de 1944 à 1960*, Dakar, N.E.A.

P. Biarnes, 1980, *L'Afrique aux Africains, Vingt ans d'indépendance*, Paris, A. Colin.

J. Binet, 1970, *Psychologie économique africaine. Eléments d'une recherche interdisciplinaire*, Paris, Payot.

J. Binoche, 1992, «Les indépendances africaines devant le parlement français», In *L'Afrique Noire Française : l'heure des indépendances.* S/Dir. Ch. R AGERON et M.MICHEL, Paris, CNRS. p.327-335.

J. de Boisberranger, 1976, «Domaines et Instruments de la politique étrangère de la France», Notes et Etudes Documentaires. N° 2454-55-56.

E. Bonnefous, 1963, *Les Milliards qui s'envolent. L'Aide française aux pays sous-développés*, Paris, Fayard.

D. Bouche, 1991, *Histoire de la colonisation française*, Paris, Fayard.

A. Bourgi, 1979, *La politique française de coopération en Afrique: le cas du sénégal*, Paris, LGDJ.

A. Bourgi et Ch. Casteran, 1991, *Le printemps de l'Afrique*, Paris, Hachette.

R. Bourgi, 1980, *Le général de Gaulle et l'Afrique Noire, 1940-1969,* Paris, LGDJ.

S. Brunel, 1993, *Le gaspillage de l'aide publique*, Paris, le Seuil.

M. A. Burnier et autres, 1969, *La chute du Général, la prise de l'Elysée par Pompidou*, Paris, Ed. Premières.

P. Cadenat, Janvier 1983, *La France et le Tiers-monde, 20 ans de coopération*, Notes et Etudes Documentaires. N° 470 1-4702.

J. Y Carfantan et Ch. Condamines, 1980, *Qui a peur du tiers-monde*?, Paris, le Seuil.

P. Chaigneau, 1984, *La politique militaire de la France en Afrique*, Paris, CHEAM, la Documentation Française.

P. Chaigneau, 1987, «La politique militaire de la France en Afrique : Problèmes et perspectives», Actes du Colloque *Francophonie et géopolitique africaine* - Avril 1987, Paris, l'Institut Panafricain de Géopolitique. p. 53-58.

B. Charles, 1972, *La République de la Guinée*, Paris, Ed. Berger-Levrault.

F. De Chassey, 1984, *Mauritanie, 1960-1975*, Paris, L'Harmattan.

P. Claval, 1978, *Espace et pouvoir*. Paris, PUF.

S. Cohen (sous la direction), 1998, *Mitterrand et la sortie de la guerre froide*, Paris, PUF.

G. Conag, 1993, «Le processus de démocratisation en Afrique» In *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. Colloque organisé par l'Université Paris 1 et le Centre d'Etudes Juridiques du Monde Africain, le 12-13 décembre 1990, Paris, Economica. p. 11-41.

A. Conde, 1992, *Guinée, Albanie de l'Afrique ou néo-colonie américain*, Paris, Ed. Gît-le coeur.

«La Coopération entre la France et l'Afrique Noire d'expression française et Madagascar», Notes et Etudes Documentaire, n° 3330, 25 Octobre 1966, 46 p.

C. Coquery-Vidrovitch, 1992, «Grands projets, petits périmètres et motivations paysannes passé, présent, avenir», In *La politique de l'eau en Afrique*, Paris, Economica.

C. Coquery-Vidrovitch, 1992, *Afrique Noire, permanences et ruptures*, Paris, l'Harmattan, (2 è Edition).

J. M Cotteret et R. Moreau, 1969, *Le Vocabulaire du Général de Gaulle*, Paris, A. Colin.

Ph. Decraene, 1980, «De Gaulle et l'Afrique Noire, un lien charnel» In. *La politique africaine du Général de Gaulle 1958-1969*, Paris, Pedone. p. 301-317.

M. H Deval, 1990, «Une présence sans influence dans les Etats de la SADCC», In *La France et l'Afrique du Sud. Histoire, mythes et enjeux contemporains*, Paris, CREDU-Karthala. p. 259-271.

D. Domergue–Cloarec, 1994, *La France et l'Afrique après les indépendances*, Paris, Cedex.

1989, Dossiers *secrets de l'Afrique contemporaine*, Paris, Jeunes Afrique Livres, T. 1.

J. C Douence, 1968, «L'Afrique et la vie internationale», In *L'Afrique Noire contemporaine*. Sous la direction de M. Merle, Paris, PUF. p. 399-444.

R. Dumont, 1962, *L'Afrique Noire est mal partie*, Paris, le seuil.

R. Dumont et M. F Mottin, 1980, *L'Afrique étranglée*, Paris, le Seuil.

J. Ehrhard, 1958, *Le Destin du colonialisme*, Paris, Eyrolles.

J. M Ela, 1980, *Le cri de l'homme africain*, Paris, l'Harmattan.

B. El Mellouki Riffi, 1989, *La politique française de coopération avec les Etats du Maghreb. 1955-1987*, Paris, Casablanca, Publisud, Toubkal.

P. Favier et M. Martin-Roland, 1990, *La décennie Mitterrand. 1. Les ruptures*, Paris, le Seuil.

M. Flory, 1977, *Droit international du développement*, Paris, PUF.

J. Foccart, 2001, *La fin du gaullisme. Journal de l'Elysée*, Paris, Fayard-Jeune Afrique Livres.

E. Fottorino et autres, 1992, *Besoin d'Afrique*, Paris, Fayard.

Y. Fuchs, 1976, «Politique de coopération et intérêts privés». Contribution au Colloque franco-britannique. Mai 1976. *Indépendance et dépendance. Section 4, Rapport 4*, Paris, FNSP.

Ch. de Gaulle, 1970, Discours et messages. Paris, Plon.

1- Pendant la guerre 1940-1946,

2 - *Dans l'attente 1946-1958.*

3 - *Avec le renouveau 1958-1962.*

4 - *Pour l'effort 1962-1965.*

5 -*Vers le terme 1966-1969.*

(Edition établie avec le concours de F. Goguel).

Ch. de Gaulle, 1970, *Mémoires d'espoir*, Paris, Plan.

M. Genne, 1992, *Autosuffisance alimentaire en 1'an 2000, le Niger*, Paris, Economica, «George Pompidou, hier et aujourd'hui», Colloque 30 Novembre. et le 1er Décembre. 1989, sous la présidence de P. Messmer.

J. Giri, 1986, *L'Afrique en Panne*, Paris, Kathala.

M.Glele, 1980, «Le modèle constitutionnel français et son influence sur les Etats africains» In *La politique africaine du général de Gaulle 1956-1969*, Paris, Pedone. p.53-78.

M.Glele, 1993, «Le Benin», In *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique. Ouvrage collectif.* S/Dir:G.Conac, Paris, Economica.

P. M de La Gorce et B. Moschetto, 1992, *La V République*, Paris, PUF, Col. Que sais-je ?, n° 1763, 6 ème édition.

G. Gosselin, 1978, *L'Afrique désenchantée*, Paris, Anthoropos.

A. Grosser, 1965, *La politique extérieure de la V République*, Paris, le Seuil.

A.Grosser, 1983, «Un Giscardisme » en politique extérieure», In *La politique extérieur de Valery Giscard d 'Estaing*, Paris, FNSP. p. 409-422.

Q. Guillaume et G. Some, 1980, «L'image du général dans la presse africaine», In *La politique africaine du général De Gaulle 1958-1969*, Paris, Pedone. p. 292-301.

Ch. S Hardy, 1990, «La dette de l'Afrique, Ajustement structurel et stabilité», In *Stratégie pour un nouveau développement en Afrique*, Textes réunis par R. Berg et Seymour Whitaker. Traduit de l'anglais, Paris, Economica. p. 43 1-53.

S. Hessel, 1988, *La France de Mitterrand. Continuité et changement dans la France contemporaine*, Traduit de l'américain. Paris, PUF. p. 411-428.

S. Hoffmann, 1988, «La politique internationale de Mitterrand ou le gaullisme sous autre nom», In *L'expérience Mitterrand. Continuité et changement dans la France contemporaine*, Traduit de l'américain, Paris, PUF. p. 373-388.

F. Houart, Février 1995, «*L'Afrique n 'est plus un enjeu stratégique mondial. L'Afrique un enjeu économique limité*», Les dossiers du GRIP, L'Institut Européen de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité. N° 198. p.1-42.

Ph. Hugon, «Les effets des politiques d'ajustement sur les structures politiques africaines», In *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. S/Dir G.CONAC, Paris, Economica. p. 89-107.

P. Isoart, 1984, «Le Général de Gaulle et le Tiers-monde», In *De Gaulle et le Tiers-Monde*, Colloque, Nice 25-26 Février 1983, Institut Ch. de Gaulle, Paris, Pedone. p. 122-142.

P. Jalee, 1968, *Le Pillage du Tiers Monde*, Paris, F. Maspero. 2ème édition.

E. Jespersen, 1992, «Chocs externes, politique d'ajustement et réalisations économiques et sociales», In *L'Afrique vers la reprise économique*, (une étude de l'UNICEF) S/Dir. De C. A Cornia et autres, Paris, Economica, p.11-23.

Ed. Jouve, 1976, «La Coopération et le développement dans la pensée politique des dirigeants de la V République, Colloque franco-britannique : *Indépendance et dépendance*. 6-7-8. Mai 1976. Section III - Rapport 3, Paris, FNSP.

Ed. Jouve, 1979, *Relations internationales du Tiers-monde et droit des peuples*, Collection, Tiers-Monde en marche, Paris, Berger-Levraut, 2ème édition.

Ed. Jouve, 1980, «La politique africaine du Général de Gaulle devant l'opinion publique française », In *La politique africaine du Général de Gaulle 1958-1969*, Paris, Pedone, p. 100-117.

N. Kazadi, 1991, *L'Afrique Afro -francophone*. Institut d'Etudes Créoles et Francophones, Coll. Langue et Développement. Université de Provence.

J. Ki-Zerbo, 1978, *Histoire de l'Afrique Noire*, Paris, Hatier.

B. KouassiI-Yao, 1986 / 87, *La politique de la France, de de Gaulle à Giscard. D'Estaing*, Mémoire D.E.A. I.E.P, Paris.

K. Kouassi, 1993, «Sécurité et droit d'ingérence dans les rapports entre l'Europe et l'Afrique», In *Les relations internationales à l'épreuve de la science politique*- S/Dir B.Badie et A Pellet, Paris, Economica. p. 331-352.

H. Kwan-Kai, 1985, *La France Socialiste et la coopération au développement*, Genève, I.U.F.D.

D.G Lavroff, 1970, *Les partis politiques en Afrique Noire*, Paris, PUF, Coll. Que sais-je ? n° 1380.

H. Lelievre (sous la direction), 1998, *Demain l'Afrique. Le cauchemar ou l'espoir*? Paris, Edition Complexe.

L. Le Pensec, 1988, *Vingt questions sur l'Afrique. Des socialistes répondent*, Paris, l'Harmattan.

Lettre de Matignon, *«La coopération en priorité »*. Premier Ministre. Service d'information et de diffusion. Sans date.

A. Lewin, 1990, *Diallo Telli. Le Tragique destin d'un grand africain*. Paris, Jeune Afrique Livres.

S. R Lewis Jr., 1990, «Le commerce africain et l'économie mondiale», In *Stratégie pour un nouveau développement en Afrique*, Textes réunis par Rberg et Seymour Whitaker. Traduit de l'anglais, Paris, Economica, p.445-480.

M. Ligot, 1980, «Les rapports de coopération économique entre la France et l'Afrique sous la présidence du Général De Gaulle ». Actes du Colloque *La politique africaine du Général de Gaulle. 1958-1969*, 19-20 Octobre 1979.Bordeaux, CEAN et l'Institut Ch. de Gaulle, Paris, Pedone, p.181-199.

M. Ligot, 1964, *Les Accords de coopération entre la France et les Etats Africains et Malgaches d'expression française*, Paris, la Documentation Française.

R. Louvel, 1994, Quelle Afrique pour quelle coopération ? Mythologie de l'aide française, Paris, l'Harmattan.

F. Luchaire, 1966, *Droit d'outre-mer et de coopération*, Paris. P.U.F. (THEMIS).

B. Lugan, 1991, *Afrique, bilan de la colonisation*, Paris, Perrin, Collection, Vérités et Légendes.

A. Mabileau et J. Meyriat, 1967, *Décolonisation et régimes politiques en Afrique Noire*, Paris, A. Colin.

A. Mabileau et P. Quantin, 1980, «L'Afrique Noire dans la pensée politique de Général de Gaulle», In *La politique africaine de Général de Gaulle 1958- 1969*, Paris, Pedone. p.53-73.

A. M M'Bow, 1990, *Quel avenir pour l'Afrique*? Rabat, Publication de l'IEA, série conférence (1).

F. Magnard et M. Tenzer, 1988, *La crise Africaine, quelle politique de coopération pour la France*?, Paris, P.U.F.

C. J Maitrot et J. D Scicault, 1969, *Les conférences du Général de Gaulle*, Préface G. Vedel, Paris, P.U.F.

J. Makouta-Mboukou, 1973, *Le Français en Afrique Noire*, Paris, Bordas.

C. Manceron et B. Pingaud, 1981, *François Mitterrand, l'homme, les idées, le programme*, Paris, Flammarion.

J. Marseille, 1984, *Empire coloniale et capitalisme français. Histoire d'un divorce*. Paris, Albin Michel.

R. Masson, 1967, *L'Aide bilatérale. Assistance commerce ou stratégie*, Paris. P.U.F.

M.W Massonsa, 1987, «Reconceptualisation de l'organisation de l'espace économique africain», Actes du colloque, *Francophonie et géopolitique africaine* - Avril 1987, Paris, l'Institut Panafricain de Géopolitique, p. 86-102.

E. M'Bokolo, 1985, *L'Afrique: le continent convoité*, Paris, le Seuil.

E. M'Bokolo, 1992, *Afrique Noire. Histoire et civilisations. Tome II, XIX - XX siècles*, Paris, Hatier-Aupelf.

T. Mende, 1972, *De l'aide à la recolonisation. Les leçons d'un échec*, Paris, le Seuil, Coll. L'Histoire immédiate.

M. Merle, 1980, «La Politique africaine dans la politique étrangère générale de la France», In *La Politique africaine du général de Gaulle 1958 – 1969*, Paris, Pedone, p.145 - 165.

S. Michailof, 1993, *La France et l'Afrique, vade mecum pour un nouveau voyage*, Paris, Karthala.

F. Miterrand, 198?, *Réflexions sur la politique de la France. Introduction à 25 discours (1981-1989)*, Paris, Fayard.

G. Monnerville, 1975, *Témoignage*. De la France équinoxiale au Palais de Luxembourg, Paris, Plon.

P. Moussa, 1957, *Les chances économiques de la communauté franco-africaine*, Paris. A. Colin.

T. M Wayila, 1987, *«La France et la défense de l'Afrique»*, Actes du Colloque, Francophonie et géopolitique africaine, Paris, l'Institut Panafricain de Géopolitique, p.26 - 52.

S. N'Dongo, 1976, «*Coopération*» et néo-colonialisme, Paris, PCM, (1ère édition 1972).

Fr. Negroni, 1977, *Les colonies de vacances. Portrait du coopérant français dans le Tiers-Monde*, Paris, Ed. Hallier.

B. Nouaille-Degorge, 1982, *La politique française de coopération avec les Etats Africains et Malgaches au Sud du Sahara, 1958-1978*, Bordeaux, IEP, CEAN.

J. B N'Wago, 1997, *L'Afrique face à son Destin*, Paris, l'Harmattan.

G. Pambou-Tchivounda, 1982, *Essai sur l'Etat Africain post colonial*, Paris, LGDJ.

J. M Parmentier et R. Tenconi, 1996, *Zone franc en Afrique, fin d'un ère ou reconnaissance*?, Paris, l'Harmattan.

R. Pascal, 1979, « *L'opium du Tiers Monde. Essai sur la colonisation, la décolonisation et la coopération*», Paris, Nouvelles Editions Latines.

J. Pelletier, 1993, «L'Afrique en mouvement», In *l'Afrique en transition vers le pluralisme politique*, Ouvrage collectif sous la direction de G.CONAC, Paris, Economica, p. 477-480.

P. Pellissier, 1978, *La vie quotidienne à l'Elysée au temps de Valery Giscard d'Estaing*, Paris, Hachette.

G. Perville, 1994, *L'Europe et l'Afrique de 1914 à 1947*, Paris, Ed. Ophrys.

E. Pizani, 1988, *Pour L'Afrique*, Paris, Ed. Odile Jacob.

E. Pizani, 1992, *Persiste et signe*, Paris, Ed. O. Jacob.

A. Plantey, 1965, *Indépendance et coopération*, Paris, L.G.D.J.

A. Plantey, 1979, «La politique du Général de Gaulle à l'égard de l'Afrique Noire», In *«L'entourage» et de Gaulle*, Colloque organisé par l'Institut de Gaulle. Nice, le 26 - 27 Mai 1978, Paris, Plon.

J. Cl Pomonti, 1979, *L'Afrique Trahie*, Paris, Hachette.

G. Pompidou, 1975, *Le Noeud gordien*, Paris, Plon.

G. Pompidou, 1984, *Entretiens et Discours. 1968 – 1974*, Paris, Flammarion.

D. Pouzadoux, 1981, «Les interventions de la C.C.C.E dans les pays les moins avancés», In *Les pays les plus pauvres. Quelle coopération pour quel développement?*, Paris, I.F.R.I.

P. Quantin, Novembre 1957, *Les méandres d'un discours fleuve. L'Afrique Noire dans le discours de De Gaulle. Bordeaux, IEP, CEAN, 1978, «Réforme Outre Mer. Nouvelles Structures résultant de la loi cadres 23.06.1956 et décrets pris pour son application»*, Notes et Etudes Documentaires, N° 2347.

S. Rials, 1977, *Les idées politiques du Président Georges Pompidou*, Paris, P.U.F.

W. Rodney, 1982, *Et l'Europe sous développa l'Afrique, Analyse historique et politique de sous - développement.* Traduit de l'anglais, Paris. Ed. Caribéennes.

E. Roussel, 1977, *Un épisode de notre histoire constitutionnelle et politique*, « Le mandat de G. Pompidou 1969 – 1974 », Thèse pour le doctorat d'Etat. Dactylographiée. Paris II. 2 Tomes.

E. Roussel, 1984, *Georges Pompidou. Le président d'avant la crise*, Paris, Ed. Lattès, Coll. Marabout Université.

M. Scherk, 1968, *La coopération avec la France et la souveraineté des Etats Francophones Africaine et Malgaches*, Paris. IEP.

L. S Senghor, 1971, *Liberté 2. Nation et voie africaine du socialisme*, Paris, le Seuil.

A. Senhaji, 1989, « L'Afrique Occidentale Française, Le Fonds d'Investissement pour le Développement Economique et Sociale 1946-1960 », Thèse de doctorat. Université de Poitiers.

P. H Siriex, 1986, *Houphouët-boigny, ou la sagesse africaine*, Paris, Abidjan - Nathan-NEA.

S. Smith et A. Glaser, 1992, *Ces messieurs Afrique, le Paris village du continent noir (I)*, Paris, Calman-Levy.

S. Smith et A. Glaser, 1997, *Ces Messieurs Afrique, des réseaux aux lobbies*, Paris, Calman-Levy.

M. C Smouts, 1985, «Valery Giscard d'Estaing et le Nouvel Ordre Economique International», In *La politique extérieure de Valery Giscard d'Estaing*, Paris. F.N.S.P.

Socialistes (les) et le Tiers-monde, 1977, *Eléments pour une politique socialiste de relations avec le Tiers-Monde*, Paris, Berger-Levrault.

J. M Sorel, 1985, *Analyse de l'autonomie d'un ministre dans la conduite d'une politique sectorielle. Les contraintes dans la politique de coopération et de développement du ministre Cot en Afrique Sud Saharienne*, Mémoire, DEA, IEP, Paris.

J. Suret-Canal, 1962, *L'Afrique Noire, l'ère coloniale. 1900 – 1945*, Paris, Ed. Sociales.

J. Suret-Canal, 1972, *L'Afrique Noire, de la colonisation aux indépendances, 1945 – 1960*, Crise du système colonial et capitalisme d'Etat, Paris, Ed. Sociales.

J. Suret-Canal, 1970, *La République de Guinée*, Paris, Ed Sociales.

J. Suret-Canal, 1980, *Essai d'histoire africaine*, Paris, Ed Sociales.

L. Sylla, 1977, *Tribalisme et parti unique en Afrique Noire*, Paris, FNSP.

T. Tete Adjalogo, 1989, *La question du plan Marshall et l'Afrique*, Paris, l'Harmattan.

D. Thiam, 1963, *La politique étrangère des Etats Africains*, Paris, P.U.F.

L.V Thomas, 1978, *Perspective de développement en Afrique Noire. Un scénario: le Sénégal*, Paris, P.U.F.

K. L Tinguri, 1992, «La Stabilisation sans ajustement structurel: le cas du Niger entre 1982 et 1989», In *L'Afrique vers la reprise économique*, (une étude de l'UNICEF). Sous la direction de G.A. CORNIA et autres, Paris Economica. p. 85-107.

R. Triboulet, 1984, «Les moyens d'action du Général de Gaulle ».In: *de Gaulle et le Tiers-Monde*. Colloque, Nice, 25 -26 Février 1983. L'Institut Ch. de Gaulle, Pansa Pedone.

J. Touscoz et J. Poirier, Mai 1976, «Théories et doctrines de la coopération à partir des rapports Jeanneney, Gorce, Abelin», In Colloque franco – britannique, *Indépendance et dépendance*, Paris, FNSP, Section III, Rapport 5. p.1-16.

F. Wodie, 1970, *Les institutions internationales régionales en Afrique Occidentale et Centrale*, Paris, LGDJ.

J. Ziegler, 1978, *Main basse sur l'Afrique*, Paris, le Seuil.

المراجـــع باللغـــة العربيـــة

سمير أمين وآخرون، 1991، *الاضطراب الكبير*، ترجمة عصام الخفاجي وأديب نعمة، بيروت، دار الفارابي.

عبد السلام ابراهيم بغدادي، 1993، *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بيير جورج، 1994، معجم *المصطلحات الجغرافية*، ترجمة ح. الطفيلي و هـ. اللمع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

خريف 1998، *التقرير الاستراتيجي للمغرب 1997-1998*، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، السنة 15، عدد 46-47.

محمد الجبالي، 1964، *السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد*، سلسلة من الشرق والغرب عدد 25، القاهرة.

المختار مطيع، 1991-1992، *التحولات السياسية الكبرى المعاصرة : الصراع، الوفاق، التحولات الدولية الراهنة*، فاس، مطبعة صوت.

عبد العزيز الرفاعي، 1970، *مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال*، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

م. رياض وكوثر عبد الرســول، 1973، *إفريقيا، دراسة لمقومات القارة*، بيروت، دار النهضة، ط. 2.

رأفت غنيمي الشيخ، 1982، *إفريقيا في التاريخ المعاصر*، القاهرة، دار الثقافة.

موريس غورنييه، 1982، *العالم الثالث، ثلاثة أرباع العالم*، ترجمة سليم مكسور، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جون سان جور، 1986، *ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب*، ترجمة محمد بشير علية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المقالات باللغة الفرنسية

A. Adedeji, Décembre 1980, «La stratégie de Monrovia peut sauver l'Afrique», *Jeune_Afrique*, n°1043.

Afrique francophone, la misère noire, *Le Petit Bleu du Lot et Garone*, 20 Mars 1990, «L'Afrique Noire ravagée par l'impérialisme», *Exposés du Cercle de Léon Trotski*, n°60, 4 Février 1994, 55 p.

Afrique, naufrage d'un continent, *L'Express*, n° 2024, 20 -26 Avril 1990.

Les aides financières à l'Afrique en 1988, *Marchés Tropicaux*, 29 -12- 1989, p. 3812.

D. Bach, Février 1982, «Dynamique et contradictions dans la politique africaine de la France, Les rapports avec le Nigeria. 1960-1981», *Politique Africaine*, n°5, p.47-74.

J. P Barbier, Avril-Juin 1992, «la C.C.C.E, 50 ans de relations franco-africaine», *Afrique contemporaine*, n°162, 2ème Trim. p. 60 - 68.

R. Barrillot, 1993, «L'Afrique sous tutelle militaire française», *Damoclès*, n°58, 3ème Trim.

Ch. Batsch, Décembre 1987, «L'Afrique Noire plus proche que jamais», *Cosmopolitique*, p. 67-78.

J. F Bayart, 1983, «Les sociétés africaines face à l'Etat», *Pouvoirs*, n° 25, p. 23-39.

J. F Bayart, Février 1989, «l'Afrique à l'abandon», *Esprit*, p. 82-88.

J. F Bayart, France –Afrique, la fin du pacte colonial, *Politique Africaine*, 39 / 40 – 1990. p. 47-53.

J. F Bayart, Octobre 1991, «La problématique de la démocratie en Afrique Noire. La Baulle, et puis après ?», *Politique Africaine*, n° 43. p.5-20.

J J. F Bayart, «Afrique, la France a tout raté», *Le Nouvel Observateur*, n°1477, 25.02 et 03.03.1993.

J. F Bayart, avril 1993, «L'Afrique de papa, ça suffit !», *Jeune Afrique*, n°1684.

J. F Bayart, juin 1995, «Réflexions sur la politique africaine de la France», *Politique Africaine*, n° 58.

J. F Bayart et autres, Juin 1998, «L'Afrique et la fin de l'ère post coloniale», *Esprit*.

J. Becker, Avril 1991, «Le socialisme a-t-il changé la vie ?», *L'Histoire*, n° 143.

D. Bermond, Avril 1991, «François le Gaullien et Mitterrand l'Européen», *L'Histoire*, n°143, p.3-36.

Lbian, 21 Mai 1990, «Quand Konan Bédié n'annonce que le multipartisme», *Jeune Afrique*.

Y. Bourges, Mai 1970, «La coopération africaine et malgache», *Revue de Défense Nationale*.

A. Bourgi, Mars - Avril 2001, «On peut très bien se passer de Paris», *Jeune Afrique*, N° 2098.

T. Burkard, Septembre 1977, «La coopération culturelle», *Administration*, n° 97.

A. Camara, Janvier, Février, Mars 1995, «Zone franc : la face cachée de la convertibilité», *Afrique 2000*, n° 20, p.35-48.

R. Cartier, *Paris Match*, du 29 /02, 7 et 14 /03 /1964.

Ch. Casteran, Juin 1990, «Il n'y aura pas de Barracuda de Gauche», *Jeune Afrique*, n° 1536.

R. Chinot, Septembre 1977, «Les interventions de la Caisse Centrale à l'étranger», *Administration*, n° 97.

E. Chambaud, Janvier, Février 1992, «Comment on aide l'Afrique ?, L'exemple de la C.C.C.E», *DEBAT*, n° 68, p.117-134.

F. Chenel HENEL et H. Sada, juin 1994, «Défense, la France et son pré carrée», *Croissance*.

S. Cohen, Février 1982, «Les hommes de l'Elysée, la Gauche au pouvoir», *Pouvoirs*, n° 20.

S. Cohen, Automne 1989, «La politique étrangère entre l'Elysée et Matignon», *Politique Etrangère*, n° 3, 54 années, p. 487 / 503.

29 Décembre 1989, Le Commerce de la France avec l'Afrique de 1986 à 1988, *Marchés Tropicaux*.

G. Conac, 1983, «Portrait du chef d'Etat», *Pouvoirs*, n° 25, p.121-130.

Conseil Economique, 1950, «Définition d'une politique économique, sociale et monétaire des pays de l'Union Française», *Etudes et Travaux*, n°12.

C. Coquery-Vidrovitch, 1976, «L'impérialisme français en Afrique Noire : idéologie impériale et politique d'équipement, 1924- 1975». *Relations Internationales*, n° 7, p. 261-282.

C. Coquery-Vidrovitch, 1992, «Trente années perdues, ou étape d'une longue évolution», *Afrique Contemporaine*, n° Spécial, 4eme Trim, p. 5-17.

J. P Cot, 1982- 83, «La France et l'Afrique, quel changement aujourd'hui?», *Politique Internationale*, 110, 18 Hiver, p. 9-21.

J. P Cot, 1982, «Perspectives nouvelles de la coopération», *Monde et Cultures*, T XIII, 3.

J. P Cot, Janvier 2001, «La coopération franco-africaine en échec», *Le Monde Diplomatique*.

M. E Cousin, Juin 1974, «Quelques Aspects formels des conventions de coopération entre pays francophones», *Etudes Internationale*, Vol V, n°2, p. 326-341.

M. Couve de Murville, Décembre 1987, «De Gaulle et les relations internationales. Principe d'une politique étrangère», *Espoir*, n° 67, p. 2- 7.

B. Cyrille (pseudonyme), Printemps 19, «La politique française de coopération», *Projet*, n° 241, 95, p.43-54.

P. Dabezies, Octobre 1992, «Vers la démocratisation de l'Afrique», *Défense Nationale*.

J. L Dagut, 1981, « Les sommets franco-africains: un instrument de présence française en Afrique», *L'Année Africaine*, 1980. Paris, p. 304- 325.

J. L Dagut, Février 1982, «L'Afrique, la France et le monde dans le discours giscardien», *Politique Africaine*, n° 5, p.19-27.

Ph. Decraene, 1983, «Eléments de réflexion sur les partis politiques africains», *Pouvoirs*, n° 25, p. 79- 87.

G. Defferre, Juillet- Septembre 1980, *Revue Juridique et Politique*, n° 3, p.767- 770.

juillet 1990, La Démocratie en Afrique, *Afrique 2000*, n° 2.

E. Kodjo, 21 Janvier 1990, «La Démocratie, le choix de l'Afrique», *Jeune Afrique*, p. 84- 85.

S. Diallo, 12 Mai 1990, «L'Afrique Noire est-elle bien partie?», *Jeune Afrique*, n° 1523, p.14-17.

J. Domenach, Avril 1969, «L'empire culturel», *Esprit*, n° 380.

D. Dorin, septembre 1977, «La francophonie en Afrique», *Administration*, n° 97.

F. Dorce, Décembre 1994, «Les huit Ministres de la coopération de Mitterrand», Jeune Afrique Economie, n° 186.

Dossiers, Françafrique. Afrique, la chute de l'empire français, *Croissance*, n° 412, Février 1998.

31 décembre 1980, Eux aussi : ont vingt ans, voici leur message. La Côte d'Ivoire, *Jeune Afrique*, n° Hors Série, 1043, Album 20 ans.

F. Flory, 31 décembre 1980, «Les Aspects culturels de la coopération francophone», *Etudes internationales*, Vol V, n°2, X, p. 244-251.

J. P Fogui, Janvier / Mars 1993, «L'ambiguïté du discours français sur la coopération: 1958 - 1981», *Afrique 2000*, n° 12.

J. Foubert, 1973, «La politique française de coopération : une doctrine à concevoir», *Revue Tiers- Monde*, p. 711-720.

Ph. Gaillard, 21- 05-1986, «On peut l'appeler Defferre l'Africain», *Jeune Afrique*, n°1324.

Octobre - Novembre, 1981, La Gauche pour quoi faire ?.Tiers-mondisme ? Atlantisme?, *Esprit*, n° 10-11, p. 69/80.

Fr. Gaulme, Décembre 1988, «XVe conférence des chefs d'Etat de France et d'Afrique. Un sommet inhabituel», *Marchés Tropicaux*.

Fr. Gaulme, Décembre 1990, «La France et les pays du champs, le tournant de la Baule», *Marchés Tropicaux*, 28.

J. C Gautron, 1983, «L'administration, les pouvoirs africains», *Pouvoirs*, n° 25, p. 107-119.

M. Gerard, Juin 1976, «Les retombées de l'Uranium sur le Niger», *Afrique Diplomatique*, p.19- 40.

V. Giscard d'Estaing, Juin 1976, «le Nouvel Ordre Economique Mondial», *Le Bulletin de l'Economie et des Finances*, n° 73 X.

P. et S. Guillaumont, Printemps 1993, «Quelle politique française pour la coopération et le développement?», *Commentaire*, n° 61, p.57- 67.

L. De Guiringaud, Juin 1982, «La politique africaine de la France», *Politique Etrangère*, n° 2.

J. Hallie, Septembre 1977, «Le Fonds d'Aide et de Coopération», *Administration*, n° 97.

Ch. Hargrove, Printemps 1986, «Valery Giscard d'Estaing. 1936- 1986. 50 ans de politique étrangère de la France», *Politique Etrangère*, (51-1), p.115-128.

M. Houndjahoijne, 1983, «A propos de la coopération dominante et marginale. La France et le Canada en Afrique Noire», *Revue Canadienne d'Etudes et de Développement*, p. 146- 173.

F. Hubcher, 20 Mai 1981, «La vertu de l'acharnement», *Jeune Afrique*, n°1063.

P Hugon, Février 1982, «L'Afrique Noire Francophone. L'enjeu économique pour la France», *Politique Africaine*, n° 5, p.75-94.

A. Jaquens, 16 Mai 1997, «Vers une redéfinition de la coopération française en Afrique», *Marchés Tropicaux*, n° 1027.

A. Kreigel, Eté 1982, «Mitterrand diplomate», *Politique Internationale*, n°16, p.19-37.

M. Kombi, Novembre 1991, «La conférence nationale africaine, l'émergence d'un mythe politique», *Afrique 2000*, p.35-40.

R. Luckman, Février 1982, «Le militarisme français», *Politique Africaine*, n° 5, p. 95-110.

A. Maalouf, 20 Mai 1981, «Une élection révolutionnaire», *Jeune Afrique*.

Mali 1980, *Marchés Tropicaux*, n° 1780, 21 Décembre 1979.

J. Marcel, Avril- Mai 1969, «"L'aide" néo-coloniale de l'impérialisme français», *Economie et Politique*, n° 177-178.

P. Marchesin, Juin 1995, «Mitterrand l'Africain», *Politique Africaine*, n° 58, p. 5-23.

J. F Medard, Février 1982, «La conférence de Paris (3-4 Novembre 1981). Le changement dans la continuité», *Politique Africaine*, n° 5, p.28-34.

J. F Medard, 1983, «La spécificité des pouvoirs africains», *Pouvoirs*, n° 25, p. 6-21.

Mars 1993, Ces Messieurs Afrique, *Politique Africaine*, n° 49.

Avril 1994, François Mitterrand, le dernier discours africain, *Jeune Afrique Economie*, n° 186.

Décembre 1994, Mitterrand et l'Afrique, la fin d'un long règne, *Jeune Afrique Economie*, p. 10- 33.

C. Monga, Avril 1983, La pilule du Dr. Delors, *Jeune Afrique*.

Jeune Afrique 1146, 22 Décembre 1982.

J. Mongory, Janvier 1979, «Le Printemps de Conakry», *Topafrica*, n° 36.

Y. Morel, Mai-Août 1992, «Démocratisation en Afrique Noire, «Les Conférences Nationales», *Etudes*, 376 (6), p.733-743.

Niger 1988. L'industrie minière de l'uranium, *Marchés Tropicaux*, Novembre 1988, p.3013-3084.

G. Pallier, Septembre 1984, «Uranium au Niger», *Cahiers d'Outre-Mer*, 0 37/146, p. 175-191.

1981, Les particules de Giscard : l'uranium africain, *Tricontinental*, Nouvelle Série, I-1981, Paris, PCM, p. 139-155.

P. Pelletier, Février 1997, «Les unions régionales au Afrique subsaharienne», *Marches Tropicaux*, p.266-270.

P. Petite Ville, 09-1996, «Quatre décennies de coopération franco-africaine : usage et usure d'un clientélisme», *Etudes Internationales*, vol 9, p. 571-601.

J. P Placca, Décembre 1994, «10 Mai 1981, surprise et espoirs», *Jeune Afrique Economie*, n°186.

A. Plantey, Octobre 1975, «L'organisation de la coopération avec les pays d'Afrique Noire et Madagascar», *Espoir*, n° 12, p.45-61.

A. Plantey, Janvier 1998, «Jacques Foccart et la politique africaine du général de Gaulle», *Espoir*, n° 114, p.97-108.

Janvier 1992, La Politique française d'aide au développement en 1990, *Notes Bleues*, n° 575, 13 p.

Avril 1971, G. Pompidou en Afrique. Discours et conférences, *Problèmes Politiques et Sociaux*, supplément au n° 69.

P .Quantin, Février 1982, «La vision gaullienne de l'Afrique Noire. Permanences et adaptations», *Politique Africaine*, n° 5, p.8-15.

Querculus, Décembre 1983, «Politique française en Afrique Noire 1958-1983», *Etudes*, (359 / 6), p. 603-617.

Printemps 1995, Le Rang de la France, mythe ou responsabilité ?, *Projet*, n°241, p.55-56.

J. J Raynal, 1991, «Le renouveau démocratique béninois», *Afrique Contemporaine*, n°160, 4eme Trimestre.

C. Raynaut, juin 1990, «Niger: 30 ans d'indépendance : repères et tendances», *Politique Africaine*, n° 38, p.3-29.

D. Rega, 1981, «Les Sociétés commerciales françaises en Afrique, ou les tribulations d'un impérialisme mercantile», *Tricontinental*, Nouvelle série I. 1981 Paris, PCM, p. 172-182.

S.RIFRAC, «Développement et reconquête de la souveraineté», *Cahiers du Communisme*, Juillet- Décembre 1993, n° 69, p.77-84.

8-14 Mars 1990, Rois nègres et mauvais blancs, *L'Evénement de Jeudi.*

L. Sanmarco, 29-12-1989, «Evolution de la coopération», *Marchés Tropicaux.*

A Seck, Avril 1975, «Logique d'une philosophie : les nouveaux accords franco-sénégalais», *Ethiopique.*

G. Sigisbert, Octobre 1978, «Une histoire tumultueuse. France - Guinée, la reprise des relations de coopération», *Europe Outre-Mer*, n° 56.

M. C Smouts, Juin 1981, «La normalisation des rapports franco-guinéens. Analyse d'une médiation», *Revue Française de Sciences Politiques*, 3 1(3), p.563-580.

Fr. Soudan, Décembre 1982, «L'Armée de François Mitterrand en Afrique», *Jeune Afrique.*

Fr. Soudan, 11 juin 1990, «Mais que veut donc la France quand l'Afrique bouge», *Jeune Afrique*, n° 1536, p. 4- 7.

Fr. Soudan, Mars-Avril 2001, «La France lâche l'Afrique», *Jeune Afrique*, n° 2098.

J. Suret-Canal, 1975, «Difficultés du néo-colonialisme français en Afrique Tropicale», *Cahiers d'Etudes et de Recherches Marxistes*, n° 119.

R. Taton, Octobre 1978, «La Guinée aujourd'hui», *Europe Outre-Mer*, n° 56.

S. Tolotti, Février 1998, «Afrique. La chute de l'empire français», *Croissance*, n° 412, p. 31-41.

J. Touscoz, Novembre 1972, «Le rapport Gorce sur la coopération de la France avec les pays en voie de développement», *Esprit*, n° 418, p. 682 -705.

J. Touscoz, Juin 1974, «La normalisation de la coopération bilatérale de la France avec les pays africains francophones. (Aspects juridiques)», *Etudes Internationales*, Vol V, n° 2, p. 208-225.

P. Vallin, Hiver 1990-91, «Afrique. Quelle politique pour la France ?», *L'Afrique et l'Asie Moderne*, p. 24-51.

Fr. X Verschave, 1997, «La concurrence du réseaux, ou pourquoi la République Française n'a pas de politique en Afrique ?», *Le Banquet*, 2ème Semestre, n° 11, p.75-86.

Cl. Weill, Août 1986, «Guy Penne : le Foccart de Mitterrand», *Le Nouvel Observateur*.

F.S Weillis Jrs, Automne 1988, «Les politiques étrangères de Mitterrand. Bilan d'un premier septennat», *Commentaire*, n° 43, p.655-666.

M. Winock, Avril 1991, «L'irrésistible ascension. Dossier: les années Mitterrand», *L'Histoire*, n°143.

المقالات باللغة العربية

أنور عبد المالك، نوفمبر 1985، تغيير العالم، *مجلة عالم المعرفة*، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عدنان البياتي، أكتوبر 1992، *التصحر وأزمة الغذاء في القار السمراء*، مجلة الوحدة، عدد 97، ص. 96-103.

خالد حنفي علي، أبريل 2001، الإقليمية الجديدة في إفريقيا، *أسباب التعثر مع تطبيق على تجمعي* الساحل والصحراء والسادك، مجلة السياسة الدولية، عدد 144، ص. 185-191.

حمدي عبد الرحمان، ، أبريل 2001، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا. من العزلة إلى الشراكة، *مجلة السياسة الدولية*، عدد 144، ص. 192-198.

محمد السيد سعيد، أكتوبر 1989، المناظرة حول السياسات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، *مجلة السياسة الدولية*، عدد 98، ص. 96- 103.

محمد السيد سعيد، أكتوبر 1989، المناظرة حول تصفية الديون الإفريقية، *مجلة السياسة الدولية*، عدد 98.

تميم هاني خلاف، أبريل 2001، العلاقات الأفرو- أسيوية بين الأهداف والمصالح، *مجلة السياسة الدولية*، عدد 144، ص. 199- 204.

Journaux .

Le Monde, 28 février 1958

Le Monde, 21 Avril 1961

Le Monde, 15 Août 1973

Le Monde, 12 Novembre 1973

Le Monde, 6 juin 1974

Le Monde, 21 Octobre 1981

Le Monde, 29 Janvier 1982

des coopérations régionales, notamment pour la protection des Droits de l'homme et le développement économique.

Conclusion

«L'empire colonial et le capitalisme français : histoire d'un divorce» écrivait l'historien Jacques Marseille, il y a quelques années. Le divorce semble désormais bel et bien consommé. L'essoufflement de la coopération française en Afrique est patent.

L'écrivain ivoirien Ahmadou Kourouma résume trente ans d'indépendance. Il écrit : « Nous attendaient le long de notre dur chemin les indépendances politiques, le parti unique, l'homme charismatique, le père de la nation...Puis les autres mythes : la lutte pour l'unité nationale, pour le développement, la paix, l'autosuffisance alimentaire. Salmigondis de slogans, qui à force d'être galvaudés, nous ont rendu sceptiques, pelés, demi sourds, demi aveugles, aphones, bref plus nègres que nous l'étions avant et avec eux».[27]

Un constat amer que partagent aujourd'hui des millions d'africains.

[27] Cité in, A. Bourgi et Ch. Casteran, 1991, *Le printemps de l'Afrique*. Paris, Hachette, p.18.

réseaux et de relations personnelles parallèles avec le personnel politique local.

Il faut reconnaître d'ailleurs que, jusqu'aux années récentes, l'environnement international s'accommodait parfaitement du monopartisme en Afrique de l'Ouest. Tout le monde trouvait des justifications idéologiques ou pratiques à l'abandon du multipartisme. «La démocratie pluraliste, écrit Gérard Conac, était bien l'objectif, mais il fallait pour y parvenir parcourir d'abord les chemins de la nationalisation de l'Etat et du développement économique».[26]

Mais l'évolution de l'environnement international et l'émergence de nouvelles données géopolitiques ne permirent plus aux chefs d'Etats africains de justifier auprès de leurs partenaires privilégiés leur autoritarisme par le risque de subversion, ou de brandir la menace de changement d'alliance. Le gouvernement français fit comprendre qu'il ne pouvait rester indifférent aux atteintes aux Droits de l'homme. Le président français Mitterrand déclara à la Baule, en juin 1989, que la France serait très attentive aux progrès effectués par les Etats dans la voie de la démocratie, et que ceux qui s'y engageaient le plus nettement bénéficieraient d'une coopération renforcée.

Faut-il lâcher l'Afrique ?

L'évolution de l'Afrique de l'Ouest dépendra beaucoup de l'environnement international et l'aptitude des élites africaines à promouvoir

---

[26] G. Conac (s/Dir), 1991, *L'Afrique en transition vers le pluralisme politique*. Colloque, Paris, 12,13 Décembre 1990. Paris, Economica, p. 13.

Dans ce contexte général, Kérekou, Eyadema, Traoré et autres chefs africains, ont été amenés, à contrecoeur, à adopter la formule de la «Conférence Nationale». La Conférence Nationale est un forum dans lequel sont représentées toutes les forces vives du pays, c'est-à-dire tous les groupes capables de s'exprimer à savoir, l'armée, l'église, les syndicats, les chefferies. La Conférence Nationale ressuscitant les traditionnels «arbres à palabres» ou «case à palabres» selon les régions.

C'est au Bénin, que cette idée fit son apparition pour la première fois. Selon la terminologie officielle, elle s'est appelée «Conférence des forces vives de la Nation». Deux critères ont commandé sa réussite : sa représentativité et ses pouvoirs. Au Bénin, et à l'opposé de ce qui s'est passé au Mali à titre d'exemple, les élites ont su par leur sagesse et leur détermination sauvegarder la paix civile pendant la transition démocratique, une transition qui a été, selon les observateurs de la vie politique en Afrique, l'exemple d'une mutation complète acquise de manière consensuelle.

Il est vrai que le Bénin, le Mali, le Sénégal et les autres pays de la région ont connu, avant les indépendances de 1960, dans le cadre des institutions de l'Union Française, un système pluripartisan, calqué sur celui de la métropole. Or, progressivement, s'instaura un leadership qui déboucha sur la domination d'un seul parti, celui du chef. Félix Houphouët-Boigny en Côte d'Ivoire, Sédar Senghor au Sénégal, Sékou Touré en Guinée, etc. Les élections de 1956, puis les institutions de l'autonomie interne de la loi-cadre Defferre illustre ce phénomène. En 1960, la politique de coopération, conservatrice et non transparente, comporta un style particulier fait de

d'application et l'indifférence générale ont plongé l'UMOA et la CEAO dans une profonde léthargie.

Mais la crise économique et financière qui a bouleversé l'Afrique à partir du milieu des années quatre-vingts a fait prendre conscience aux pays de la zone franc de leur interdépendance et de la nécessité d'harmoniser et de renforcer l'organisation de certaines activités économiques.

Les influences extérieures ont été déterminantes dans le déclenchement de la démocratisation en Afrique : le vent d'Ouest d'un côté, avec la décision des puissances occidentales de lier l'aide à la démocratisation et, on se rappelle à ce propos le discours de François Mitterrand à la Baule en juin 1989 ; le vent d'Est, de l'autre, avec l'effondrement des régimes communistes entraînant la fin de la guerre froide et des tensions qui résultaient entre pays africains.

En effet, à Lomé, à Bamako, à Abidjan, à Niamey, les étudiants et les lycéens ont été les premiers à entrer en scène secouant les pouvoirs autoritaires, sclérosés idéologiquement, à genoux économiquement, articulant des revendications matérielles ou corporatistes, tentant de sortir leur pays de l'impasse où les avait conduit un monopartisme ou une militarisation totale de leur structures gouvernementales. Avec la participation d'autres franges de la société civile et d'autres catégories de population, les événements ont pris une tournure politique, allant jusqu'à la dénonciation des abus de pouvoir, de la mauvaise gestion, de la corruption, des atteintes aux libertés et réclamant le multipartisme, la dissolution de l'Assemblée Nationale et même celle du chef de l'Etat.

Il faut dire que les pays de l'Afrique de l'Ouest ont très tôt pris conscience de l'impérieuse nécessité de l'intégration de leurs économies. Les premières tentatives ont commencé dans le cadre de la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), créée en 1975, de l'Union Monétaire Ouest Africaine (UMOA), puis en 1994 avec l'Union Economique et Monétaire Ouest Africaine.

En réalité, la création de l'UEMOA en Janvier 1994 est l'aboutissement d'un processus d'intégration qui a commencé par la création de l'Union Monétaire Ouest Africaine en Mai 1962. Les Chefs d'Etat du Bénin, Burkina Faso, Côte d'Ivoire, Mali, Niger, Sénégal et Togo ont mis en place l'UMOA. Cette Union était fondée sur :

- une monnaie commune dont l'émission est confiée à la Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest (BCEAO).
- Une centralisation des réserves monétaires.
- La liberté des transferts entre états membres de l'UMOA ainsi que par l'application d'une politique commune de la monnaie et du crédit.

En 1973, les Chefs d'Etats des pays de l'UMOA ont décidé de passer à une étape supérieure dans le processus d'intégration en instituant la Communauté Economique de l'Afrique de l'Ouest (CEAO). Elle s'est assignée pour objectifs la réalisation d'un espace économique et douanier unifié. En 1980, à Lagos, l'OUA, invitant les responsables africains à compter d'abord sur eux même, a souligné que l'intégration régionale était la meilleure approche d'un marché commun africain. Toutefois le manque

L'aide au développement, dans le cadre des politiques de coopération, reste aujourd'hui l'objectif principal de la politique française en direction de l'Afrique de l'Ouest. Elle s'inscrit dans la ligne des programmes définis par l'ONU et des organisations régionales, notamment du Nepad (le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique).

La profonde transformation de l'équilibre international depuis 1989, avec la fin de la tension Est / Ouest et la désagrégation de l'empire soviétique, a fait apparaître des dangers et des besoins nouveaux de coopération, alors que l'Afrique a perdu de son intérêt stratégique en n'étant plus l'enjeu d'une confrontation entre Occidentaux et Soviétiques.

La coopération française est incontestablement à l'heure des révisions en Afrique, tandis qu'elle reconnaît maintenant l'apport précieux que peut apporter la décentralisation de l'aide et qu'elle appuie les tentatives d'autonomie financière des collectivités locales, elle prend conscience de l'échec de projets trop ambitieux ou trop mal adaptés aux réalités locales dans les domaines de la santé, de l'éducation, de la recherche…

L'évolution du contexte international soulève certaines questions pour l'avenir de l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest et la complémentarité entre ses économies. Les hypothèses selon lesquelles les grandes puissances dont la France, ont intérêt à diviser l'Afrique pour mieux la dominer sont-elles encore valables ? Quels seront les effets de la crise économique et de la dette des pays africains : les pays de la région n'ayant en conséquence de cette évolution plus d'autres choix que d'augmenter leurs exportations, y a-t-il moyen de réconcilier cette nouvelle donne avec les aspirations des Africains pour une plus grande intégration régionale ?

devenu clair que la crise économique avait des racines plus profondes, les efforts de stabilisation ont été complétés par divers programmes d'ajustement structurel et sectoriel. L'incursion de ces nouveaux acteurs en Afrique subsaharienne à partir des années quatre-vingts, a modifié bien sensiblement la donne des relations franco-africaines.

A l'occasion du Sommet des chefs d'Etat de la Baule, deux idées essentielles avaient été déployées :

* La France prend le maximum de précautions pour éviter tout détournement de son aide. La France considère à ce titre que la transparence administrative et financière, le pluralisme institutionnel, souci commun à de nombreux bailleurs d'aide, constituent des composantes inhérentes à ces Etats de droits et en tient compte dans l'instruction de ses concours.

* La volonté de la France est de ne pas conditionner politiquement son aide à l'adoption d'un quelconque schéma institutionnel «recommandé» par l'extérieur.

Néanmoins, et dans le cadre de la coopération, la France a été amenée d'abord, à annuler la dette des pays les plus pauvres – une bonne partie des Etats de la zone franc en font partie -, puis à remplacer par des dons la plupart des prêts antérieurement accordés.

Il faut dire que la France qui assure la présidence et le secrétariat du Club de Paris, joue un rôle dans le traitement de la dette de l'Afrique de l'Ouest. Pour tenter de rendre compatible ajustement réel et maintien de la zone d'influence, le discours général et les projets spécifiques d'intégration régionale constituent, à partir de 1989, la doctrine officielle.

pays en développement et moins de 5 pour 100 des sommes dues aux banques de commerce. Mais elle pèse lourd. Son poids, s'est malheureusement accru, requièrant un service de plus en plus difficile. Elle a sextuplé entre 1973 et 1983, progressant à un taux annuel de 22 pour 100, bien supérieur au taux de croissance ou des exportations.

Cependant, les années 80 ont marqué le passage à l'insolvabilité d'un certain nombre d'états en Afrique de l'Ouest auprès des banques des grandes puissances. Dès lors, on commence à parler de «crise de la dette» autour de 1985.

Au Niger, d'après une étude de l'Unicef [25] l'aubaine de l'uranium conduisait à une stratégie d'endettement euphorique. En 1976, la dette extérieure ne se montait qu'à 13% du PIB et, le rapport entre le service de la dette et les recettes d'exportation n'atteignait que 5%. Toutefois, la poussée des recettes tirées de l'uranium incita les dirigeants politiques de Niamey à emprunter massivement. Le Niger reçut deux fois et demie plus de capitaux étrangers qu'entre 1970/1977. Entre 1982 et 1985, l'économie du Niger fut frappée par deux puissants chocs : la chute de la demande de l'uranium et la sécheresse de 1984.

Pour y faire face, il aurait fallu à la fois une politique de rigueur et une aide extérieure accrue. La France n'osait pas préconiser la première et ne pourrait pas assurer seule la seconde.

Certes, au départ on a mis en place dans un grand nombre de pays des programmes de stabilisation soutenus par le FMI. Plus tard, quand il fut

[25] K.L Tinguiri, 1992, « La stabilisation sans ajustement structurel, le cas du Niger entre 1982 et 1989 ». In, *L'Afrique vers la reprise économique*. (Une étude de l'Unicef). S/Dir, G.A Cornia. Paris, Economica, p. 85-107.

Trente années après les indépendances des pays de l'Afrique de l'Ouest, la coopération française avec la Côte d'Ivoire et ses voisins dans la région se trouve confrontée à d'importants problèmes, telles que la dette, l'intégration régionale, la démocratie, etc.

La crise de l'Afrique traduit l'échec d'un modèle de développement. En gagnant son indépendance, l'Afrique s'est libérée de la puissance coloniale française, mais elle n'a pas chassé sa tendance naturelle à l'économie primaire : les matières premières représentent l'essentiel de ses recettes d'exportation. Peu industrialisés en 1960, le Sénégal, la Côte d'Ivoire et les autres pays de la région le sont restés.

L'Afrique de l'Ouest a connu dans la seconde moitié des années 1970 une période d'euphorie résultant de la hausse imprévue des cours des matières premières qui a permis de masquer la faillite de modèles de développement hérités de l'époque coloniale.

Au début des années 1980, le réveil fut brutal et la plupart des économies africaines ont été confrontées à un déséquilibre entre l'offre et la demande interne qui s'est manifesté par la baisse des niveaux de production, l'inflation et le déficit de la balance des opérations courantes. Avec la chute des cours de l'arachide, du café, du cacao, apparaissent à la fois l'ampleur des dettes contractées dans l'euphorie et les déficits budgétaires chroniques.

Certes, la dette extérieure de l'Afrique, selon le rapport Berg[24], n'est pas exorbitante, puisqu'elle n'atteint pas le niveau de celle du Brésil à lui seul. Elle ne représente, en effet, que 10 pour 100 de la dette globale des

[24] R. J. Berg et J. Seymour Whitaker (textes réunis par), 1986, *Stratégies pour un nouveau développement en Afrique*. Paris, Nouveaux Horizons, p. 482.

clairement que «la France liera tout son effort de contribution aux efforts qui seront accomplis pour aller vers plus de libertés ». Mais, ici, comme en matière de structure, la parole sera bien éloignée de la pratique sur le terrain. L'administration de la coopération comme celle du Quai d'Orsay étaient réticentes. Les gouvernements africains, habitués aux commodités de leur guichet réservé, s'y opposaient. «Le Président de la République y était hostile... Il a certainement été soulagé quand M. Jacques Chirac, premier ministre, a restauré l'ancienne structure, en 1986».[22]

Pendant toute cette période, de 1960 à 1990, les discours des différents gouvernements se sont drapés de vertu : la France «meilleure amie de l'Afrique et du développement», les droits de l'Homme, la grandeur culturelle, la francophonie, la lutte conte l'influence hégémonique anglo-saxonne.

La crise de la crédibilité de la coopération

Dans son rapport sur « la rénovation de la coopération française », Alain Vivien écrit : « nous devons nous inquiéter sérieusement de l'état de notre « outil de coopération » et des incertitudes de son pilotage. (...). Aujourd'hui, notre dispositif vit une crise qui nécessite traitement : crise de la coopération culturelle, scientifique et technique qui paralyse notre action dans la plupart des pays du monde, enlisement en Afrique noire francophone où nous investissons l'essentiel de nos moyens dans des ajustements structurels incertains».[23]

---

[22] J. P Cot, Janvier 2001, «La coopération franco-africaine en échec », *Le Monde Diplomatique*.
[23] A. Vivien, 1991, *La rénovation de la coopération*. La Documentation Française, Coll. Rapports officiels.

de se différencier de ses prédécesseurs. Il ouvrit la session inaugurale de la conférence de l'ONU sur les PMA, à Paris, par une déclaration éloquente, appelant les puissances industrielles à s'aider elles-mêmes à sortir de la crise en aidant le tiers-monde. Mitterrand déclara aussi que la France s'engageait à atteindre l'objectif, défini au plan international, de 0.7 % en 1988.[19] Le président nomma J.P Cot au poste de ministre délégué à la coopération et au développement, un choix significatif. Fort connu comme militant tiers-mondiste, Cot s'engagea rapidement dans divers initiatives afin de «décloisonner les structures, ôter les œillères africaines, coloniales», et «décoloniser les relations de la France avec l'Afrique » francophone, sous-entendu, et l'étendre à l'Afrique orientale ou australe .[20]

J.P Cot accomplit un sérieux effort pour intégrer la défense des droits de l'homme à la politique africaine de la France. Les frasques de Bokassa en République de Centre Afrique ont mal desservi la cause de la coopération. J.P Cot était conscient des obstacles à l'introduction des changements profonds dans la politique d'aide au développement de la France. A l'époque, on dit que son attitude en la matière provoqua son départ. «La France, écrit-il tient un discours de portée universelle, mais l'applique en Afrique pour lui donner plein effet ».[21]

Mais c'est surtout à la Baule, le 20 juin 1990, que le président François Mitterrand a présenté cette nouvelle doctrine de coopération lui conférant ainsi une assise politique. Le président socialiste affirma

---

[19] S.Hessell, « La France de Mitterrand et le Tiers-monde ». In, *L'expérience Mitterrand*, Paris, PUF, 1988, Traduit de l'américain, p. 410/428.
[20] J.P Cot, 1984, *A l'épreuve du pouvoir*, Paris, le Seuil, p. 39 et 200.
[21] *ibid*, p. 38.

nœud gordien), Georges Pompidou [17] s'interroge sur l'aide au tiers-monde. Il conclut que «la notion de la charité, forme la plus élevée de la solidarité, reste donc nécessaire et doit être revivifiée et la solidarité des peuples riches vis-à-vis des peuples pauvres est une exigence fondamentale de l'avenir humain».

Valéry Giscard d'Estaing, partisan d'une politique mondialiste, concrétise cette orientation, et se démarque de l'approche gaullienne. Il conçoit la politique de coopération comme un dialogue, une concertation entre états souverains. «Les pays en développement doivent se sentir traités davantage en partenaires qu'en assistés, au sein du nouvel équilibre qui se cherche sur notre planète». Les lignes de force de sa politique française en Afrique de l'Ouest, s'inscrit dans le «désir d'une politique de coopération entre les états du monde – et notamment du monde en développement – c'est-à-dire d'une certaine solidarité à créer et à organiser».[18] L'idée du «trilogue» lancée par le président en 1979, illustre bien cette logique. Le projet de coopération entre l'Europe, l'Afrique et les pays arabes est présenté comme une charte de solidarité. Valéry Giscard d'Estaing n'a pas entièrement gardé l'héritage gaullien, mais n'a pas non plus opéré un renversement complet.

Sous l'ère de François Mitterrand, les gouvernements socialistes affichent leur volonté de changer la logique de la coopération. Mitterrand prit dans ce domaine un nombre important de décisions illustrant sa volonté

---

[17] Georges Pompidou, 1974, *Le nœud gordiien.* Paris, Plon, p. 191/192.

[18] Ed. Jouve, 6, 7, 8 mai 1976, « coopération et développement dans la pensée des dirigeants de la V^e République », Colloque franco-britannique, *Indépendance et dépendance.*

hommes et de toute l'humanité ». Les peuples démunis, d'après lui, doivent être aidés «car la terre est ronde, et il n'y a qu'une seule terre et tous les hommes sont comme nous». Dans ses « mémoires d'espoir », le fondateur de la V^e République définit « ses simples et franches intentions » qui sont celles de « conduire les peuples de la France d'outre-mer, à disposer d'eux-mêmes et, en même temps, aménager entre eux et (la France) une coopération directe».[15]

Pour le général de Gaulle, la solidarité n'est qu'une raison parmi d'autres de justifier la coopération, laquelle correspondrait sans doute davantage à une mission de civilisation propre à la France.

Mais cette politique idéale, prouva rapidement ses limites, et le discours perdit de son éclat avec le pragmatisme de Georges Pompidou à l'Elysée. Ce dernier, conçut que l'économie, la modernisation et l'industrialisation est la base de toute action politique étrangère. Il n'a pas abandonné les grandes lignes de la politique gaulliste, même s'il a marqué un désir plus évident que la coopération soit au bénéfice réciproque des deux parties. Georges Pompidou devait l'affirmer, à sa manière : « Ces pays tirent intérêt de notre coopération, c'est évident, mais nous-mêmes, nous en tirons intérêt, sur le plan de notre influence culturelle et, également sur le plan économique».[16]

Cette vision plus « pratique » des relations avec l'Afrique de l'Ouest s'explique, sans doute, par la personnalité du président, mais résulte surtout de l'évolution du monde et des états africains. A l'heure des bilans, dans (Le

[15] Ch. De Gaulle, 1970, *Mémoires d'espoir*, Paris, Plon, p. 43.
[16] S. Rials, 1977, *Les idées politiques du président Georges Pompidou*. Paris, PUF, p. 129.

générale des relations culturelles, scientifiques et techniques qui s'occupait essentiellement d'action culturelle et, qui pour la science et la technique ne servait que d'intermédiaire avec les ministères techniques de la métropole.

Le Fonds d'Aide et de Coopération (FAC) accorde des subventions aux états relevant de la compétence du ministère de la coopération qui ont signé avec la France des accords de coopération. Quant à la Caisse Centrale de Coopération Economique (CCCE), elle est un instrument financier majeur dans la politique française à l'égard de l'Afrique. Elle intervient comme banque d'investissement en accordant, sous sa responsabilité, des prêts à moyen ou à long terme.

La coopération franco-africaine et le discours politique

La politique de coopération s'appuie sur un discours officiel. C'est à dire, celui exprimé par les décideurs, au pouvoir ou à l'opposition, à la tête d'un ministère ou d'un parti. Il faut souligner que la doctrine française de la coopération n'a jamais été fixée de façon nette dans un document officiel. La variété et la dispersion des sources auxquelles on a pu se référer pour dégager une doctrine française de la coopération, n'empêchent cependant de relever la permanence des principes de la coopération française et ce, de 1960 à 1990.

La politique française de coopération avec l'Afrique de l'Ouest a d'abord été incarnée par le général de Gaulle. Le premier président de la V^{e} République se présentait dans ses discours comme un chantre du tiers-monde et de l'anti-américanisme, avait à la charge du devant de la scène à travers des discours généreux et humanistes. De Gaulle exprima l'espoir de voir la France jouer un rôle important à l'extérieur « pour le bien de tous les

ou Félix Houphouët-Boigny constitue une composante intrinsèque de la politique française dont elle affecte tout à la fois le style et le contenu.

Le ministère de la coopération est un instrument décisif de la politique africaine de la France. Il s'était présenté, d'abord, sous forme de secrétariat à la communauté héritant du ministère de la France d'outre-mer, puis après, il était chargé de l'application des conventions d'aide et de coopération établies dès l'indépendance avec tous les anciens territoires d'outre-mer, ceux qu'on a désigné, peu de temps après, par l'expression pays «du champ». Les pays «hors champ» sont ceux qui relèvent du ministère des affaires extérieures.

D'une réforme à l'autre et, huit ans après sa disparition (de 1966 à 1974), l'institution d'un nouveau ministère de coopération, répondait à des mobiles d'ordre interne et international. En 1982, l'organisation du gouvernement Mauroy semble accorder une compétence plus large au ministère de la coopération. Désormais, le ministre de la coopération et du développement est normalement chargé de la coopération avec l'ensemble des pays en voie de développement. Mais il n'exerce sa compétence que par délégation du ministre des relations extérieures. C'est pourquoi son titre exact est celui de ministre délégué auprès du ministre des relations extérieures chargé de la coopération et du développement.

La nomination de Christian Nucci à la tête du département de la coopération, après la démission de J.P Cot, signe le retour à une certaine orthodoxie.

Le Quai d'Orsay, ou le ministère des affaires étrangères, disposait en tant qu'acteur de la politique extérieure de la France, d'une direction

politique de coopération française avec les états de l'Afrique de l'Ouest son «domaine réservé». Il a fondé sur elle une partie de sa stratégie sur la scène mondiale. Il y a puisé également des éléments de prestige personnel sur le plan interne et international. Avec Georges Pompidou, la politique d'aide sera poursuivie, mais sans grand dessein, souvent par calcul.

Pour Valéry Giscard d'Estaing, « qui avait pour ce continent une passion personnelle manifeste»[13], avait à ses yeux une responsabilité personnelle sur le plan international qu'il ne pouvait partager avec nul autre. « Je suis le vrai ministre des affaires étrangères » dit-il à un haut fonctionnaire du ministère des affaires étrangères, reçu en audience au début du septennat.

Pendant la présidence de François Mitterrand, le premier septennat a été marqué par « la victoire de la continuité sur la novation »[14]. Ancien ministre de la France d'Outre-Mer sous la IV^{e} République, il conforte les rouages de la coopération déjà installés. L'Afrique est restée dans le domaine réservé. « C'est moi qui détermine la politique étrangère de la France, pas mes ministres ». Mais à l'instar des autres présidents de la V^{e} République, il n'a pas hésité à déléguer la gestion du dossier africain à ses conseillers les plus proches, son fils notamment, et renouer avec la pratique des réseaux et la diplomatie des liens personnels.

La personnalisation des rapports entre les présidents français et certains chefs d'état africains francophones comme Léopold Sédar Senghor

---

[13] S. Cohen et M. C Smouts (S/Dir), *La politique extérieure de Valery Giscard d'Estaing. Op.cit*, p. 25

[14] P. Marchesin, Juin 1995, « Mitterrand l'Africain », *Politique Africaine*, N° 58.

géopolitique de la France, de rayonnement, de rentabilité économique et d'aide au développement des pays partenaires.

Les acteurs de la coopération franco-africaine

La coopération française avec les états de l'Afrique de l'Ouest est une politique conduite et décidée par un seul acteur : le Président de la République. Cette prééminence s'explique par plusieurs facteurs politiques et économiques. La politique de coopération semble justifier la notion de «domaine réservé».[12] Elle est devenue une sorte de loi non écrite dans l'histoire de la V^{e} République.

De 1960 à 1990 par-delà les changements de régimes politiques, il est à noter que l'un des caractères les plus frappant de la politique de coopération de la France avec les états de l'Afrique de l'Ouest, est sa continuité. Il existe «une politique africaine» traditionnelle, autonome et permanente, qui transcende les clivages politiques traditionnels, les régimes, les gouvernements, les individus. Les gouvernements successifs du général de Gaulle, de Georges Pompidou et de Valéry Giscard d'Estaing l'ont inaugurée et mise en place. Le régime socialiste de François Mitterrand, bien qu'ayant proclamé sa volonté de réformer les rapports franco-africains dans un sens plus libéral, s'est vite trouvé prisonnier des « pesanteurs historiques » et du poids des intérêts économiques et politiques, qui l'ont finalement amené à gérer l'héritage plutôt qu'à l'innover.

Le général de Gaulle qui a défini et réalisé la décolonisation, en décidant lui-même les buts, les moyens et les étapes, entend faire de la

---

[12] Voir à ce sujet, B. Nouaille-Degorce, 1982, *La politique française de coopération avec les Etats africains et malgaches au sud du Sahara. 1958/1978*. Bordeau, IEP, CEAN, p. 106.

souveraineté sur les richesses naturelles. Les premières demandes émanèrent du Niger et de la Mauritanie, mais elles devaient être suivies, quelques mois après, d'initiatives semblables émanant de la quasi-totalité des dirigeants africains.

Toutefois, la refonte du dispositif de la coopération pendant le règne de Georges Pompidou et de Giscard d'Estaing, s'est limitée à de simples réaménagements qui ne remettent pas en cause les premiers accords de la coopération. Sous l'ère de Mitterrand, la volonté politique de « dés-africaniser » la coopération française, après J.P Cot, a été clairement abandonnée.

Le cadre doctrinal de la coopération

Mais le procès de cette politique a souvent été entrepris. De fait, les rapports sur la coopération se sont succédé depuis le début des années 1960 : rapport Jeanneney (1963), Gorse (1970), Abelin (1975), Hessel (1990), Vivien (1990), Michaïlof (1993).

La plupart de ces rapports convergent sur trois critiques fondamentales. La première vise essentiellement l'éclatement entre les administrations chargées de cette coopération, en particulier, la division entre la coopération avec l'Afrique dévolue au ministère de la coopération, et la coopération avec les autres pays en développement attribuée au ministère des affaires étrangères. La seconde critique porte sur le déséquilibre budgétaire de la coopération française en faveur de l'Afrique. La troisième critique met en cause l'impossible conciliation entre «égalité – assistance». C'est à dire la confusion entre les objectifs de positionnement

institué en 1986 ne sont que les plus connues) que l'état français a suscitée en son sein montre l'intérêt stratégique qu'il lui accorde. La francophonie relève d'une logique de rapports de force avec le monde anglo-saxon.

Les relations souvent inégales entre la France et les pays francophones signataires des accords de coopération, ont fait l'objet d'importantes et nombreuses études. Les auteurs, comme F. Luchaire et M. Ligot ont montré que la souveraineté et l'indépendance n'avaient bien souvent qu'un caractère relatif et ils ont dénoncé «l'impossible conciliation égalité-assistance». Cette inégalité dans la coopération se traduit dans la rédaction des accords et plus spécialement par la place accordée en tant qu'acteur principal à un Etat plutôt qu'à un autre. Historiquement, c'est à la France que revient le rôle d'acteur principal.

Des accords dépassés

Mais ces liens devaient subir l'usure du temps, car bien des réalités ont changé entre 1960 et 1970. Certains aspects de cette coopération étaient en effet désuets et nécessitaient impérieusement des modifications.

A partir de 1972, La France entama ce qu'on appelait communément «la normalisation» des relations franco-africaines. Elle consistait à réviser les dispositions des anciens accords, réformer les institutions de la coopération, et redéployer géographiquement la coopération. La redéfinition des rapports que les pays de l'Afrique de l'Ouest entretiennent avec la France passe par un dialogue d'égal à égal. L'indépendance politique doit être affermie, notamment par la suppression des concessions que l'ancienne métropole avait pu imposer autrefois, tandis que l'indépendance économique et le développement supposent la récupération de la

la France. Une trentaine d'interventions militaires françaises se sont produites depuis 1960, dans le cadre des accords de défense ou non.

Désormais la politique française en matière de sécurité en Afrique s'attache fortement au maintien de la paix et de la sécurité.

Le cadre commun de la coopération économique entre la France et les états de l'Afrique de l'Ouest est constitué par la zone franc. Le but poursuivi par les accords économiques, c'est d'abord promouvoir le développement réciproque des deux parties. Le second objectif réside pour la France dans la continuation de son aide en faveur de ces états.

L'intégration au système français est maintenue tout spécialement par l'inclusion des pays africains dans la zone monétaire française. Le franc CFA fut lié au franc français par une parité demeurée fixe depuis 1948. Les états africains subissaient de ce fait les conséquences de la politique monétaire de la France, sans avoir aucune part réelle aux décisions prises à son sujet. La dévaluation de 50 % du franc CFA, en janvier 1994, a bien constitué un événement majeur pour la coopération économique entre la France et les états de l'Afrique de l'Ouest.

La politique française de coopération est restée depuis 30 ans une politique de la francophonie. Le ministère de la coopération, créé en 1961 et orienté presque exclusivement vers l'ancienne Afrique Occidentale et Equatoriale Française, a toujours consacré, dans les accords signés avec les pays bénéficiaires, une place importante à la dimension linguistique et culturelle de l'action entreprise. La multiplicité des organes chargés de la francophonie (l'Agence de Coopération Culturelle et Technique créée en 1970 à Niamey au Niger et le sommet des chefs d'Etat et de gouvernement

En tout, plus de deux cents accords de coopération furent passés entre la France et ces pays africains. Le nombre n'a cessé de s'accroître de telle sorte qu'une vue d'ensemble est devenue assez difficile. Nous nous sommes limités à discuter les accords les plus importants qui constituent la base pour la coopération proprement dite. Nous avons suivi étroitement les écrits de Maurice Ligot et François Luchaire.[11]

Les accords de coopération en matière de politique étrangère, ont pour objet de fournir un fondement pour la coopération entière par l'établissement de relations privilégiées et par la mise en œuvre d'une politique concertée. Ces accords, qui comportent deux séries de dispositions, se trouvent placés en tête de toutes les conventions concernant la coopération. La première série concerne la représentation diplomatique. La seconde met l'accent sur la conduite des relations diplomatiques. «La coopération diplomatique dépend beaucoup moins des textes – très généreux – que de la volonté des dirigeants politiques et des circonstances, plus ou moins difficiles, auxquelles ils se trouvent confrontés».

Quant à l'objet des accords de défense, ils consistent en ce que la France et l'état africain «se prêtent aide et assistance pour préparer et assurer leur défense». La présence militaire française permanente sur le continent en général qui atteignait près de 60000 hommes au début des années 1960 est aujourd'hui moins importante (10000), mais elle est complétée par le dispositif de la Force d'Action Rapide basé dans le sud de

---

[11] M. Ligot, 1966, *Les accords de coopération, Op.cit.* ; F. Luchaire, 1966, *Droit d'outre-mer et de coopération.* Paris, PUF (Thémis).

patrimoine naturel immense. La question qui se pose est : y aura-t-il une solution africaine à toutes ces crises qui défient la chronique ?

L'ambition de conserver une zone d'influence au sein de laquelle la France peut faire valoir ses vues et celles de s'affirmer en tant que puissance sur le plan mondial ont trouvé en Afrique francophone un terrain favorable et, dans la politique de coopération un instrument original.

Les mécanismes de la coopération franco-africaine

La coopération franco-africaine reste intimement liée à l'évolution historique de la décolonisation, période pendant laquelle de nombreux dirigeants africains avaient participé, à des degrés divers, à la vie politique de la France. Les accords de coopération issus de cette relation apparaissent davantage comme le maintien de multiples liens privilégiés que l'on ne manque pas d'ailleurs de présenter comme un type nouveau de relations entre états souverains.

Entre 1960 et 1961, La France avait signé des accords de coopération avec les huit états de l'Afrique de l'Ouest. La ligne générale de ces multiples accords de coopération est la même pour tous, et les principes essentiels presque identiques. Ils étaient formellement respectueux des souverainetés en présence, établissant un équilibre entre «l'aide» apportée par la France aux nouveaux états et les «avantages particuliers» qu'ils lui consentaient dans divers domaines. Le champ d'application de ces accords est vaste, puisqu'ils établissent entre la France, le Sénégal, la Côte d'Ivoire, le Mali et les pays de la région une coopération politique, économique, technique, financière, monétaire, culturelle et militaire.

d'états clients (un réservoir de votes) permettant à la France d'occuper une position importante dans les institutions internationales.

D'autre part, les horizons d'action chez les capitales francophones de l'Afrique de l'Ouest furent élargis. Le Sénégal par exemple et ses voisins dans la région, réussirent à diversifier leurs partenaires commerciaux et préférer les sources multilatérales de financement réputées moins exigeantes dans leur approche.

Aujourd'hui, la France détourne son regard en direction de l'Europe de l'Est. Il semble qu'elle est incapable de surmonter les crises en Afrique autrefois résolues par la force, incapable de renouveler sa politique africaine dans un sens plus juste et plus équitable. Aujourd'hui, c'est le désarroi qui règne. L'Afrique de l'Ouest, qui fantasmait les rêves de la France se transforma en Afrique des guerres civiles, des famines, des maladies, des réseaux d'émigration, comme le montre les médias occidentaux. «L'Afrique, en fait, souffre de «protectionnisme des Etats du Nord», du «vol» de ses matières premières qu'on lui arrache pour y apporter « de la valeur ajoutée ailleurs», du «colonialisme des affaires et des circuits parallèles», de l'effondrement des cours des produits de base « fixés sur une place financière d'une ville lointaine dans un pays du Nord».[10] Le sommet franco africain qui s'est tenu à la Baule en 1990 souligne que l'aide de la France était désormais liée à une démocratisation des régimes.

L'Afrique dispose d'atouts importants. C'est un continent jeune, avec un potentiel économique considérable, avec une croissance forte et un

---

[10] B. Lugan, 1991, *Afrique ,bilan de la décolonisation* . Vérités et légendes. Paris, Perrin, p. 252.

l'élargissement de la politique de coopération signifie la modification des objectifs politiques envers les pays africains et la dissolution des ses efforts nationaux dans le canal des aides internationales et, par conséquent, le relâchement progressif des liens privilégiés avec l'Afrique.

Ces fluctuations de l'aide et de la coopération ont été accompagnées d'un changement de ses modalités. Les autorités françaises ont distingué un passage de la coopération de substitution à la coopération de formation. La première, consistait dans un premier temps à maintenir en place ce qui existait déjà ; la seconde, tendait à former un corps d'administrateurs et de techniciens.

Redéfinition, redéploiement, stratégie précise, l'année 1981 fut, avec l'arrivée des socialistes au gouvernement, porteuse d'intenses espoirs sur le plan des principes et, la coopération devait globalement changer de visage. Elle se voulait plus proche des vrais problèmes, donc plus réaliste, plus encline à relever le défi des principes universellement reconnus.

En 1989, l'évolution de la conjoncture internationale (la dislocation de la bipolarité, la constitution de l'Union Européenne,..) et la mutation économique et politique (l'intérêt grandissant des puissances pour les régions riches en matières premières stratégiques) eurent un impact considérable sur la politique de coopération. Face au lourd fardeau que représentent les institutions et les structures héritées d'un mode de colonisation, confinée dans un espace géographique et culturel limité, la politique de coopération ne peut s'ériger en un modèle susceptible d'être déployé dans l'ensemble des pays africains ou du tiers-monde. Elle a prouvé sa carence dans la réalisation de ses principaux objectifs : garder un cortège

Le sommet, tenu à Paris en février 1986, des chefs d'Etats et de gouvernements des pays ayant en commun l'usage du français, a donné au français un statut nouveau, celui de langue de développement et d'accès à l'information scientifique et technologique.

Parallèlement, l'assistance technique en Afrique de l'Ouest conçue comme provisoire lors des indépendances mais devenue le symbole d'une coopération permanente de substitution ayant surtout vocation à incarner le rayonnement culturel français.

En trente ans d'exercice, la coopération et surtout la façon de la gérer, ont connu bien des fluctuations. Le changement le plus apparent se révèle à travers la répartition géographique de l'aide qui, à l'origine, était destinée aux anciennes possessions françaises. Ainsi la France a-t-elle redéployé son effort dans deux directions : l'Afrique anglophone, lusophone et vers les anciennes possessions belges. Le redéploiement de l'aide est devenu, un objectif sans cesse poursuivi mais jamais atteint. En dehors de la République Démocratique du Congo (ex Zaïre), du Rwanda ou du Nigeria, la politique de redéploiement en Afrique non francophone s'est vite essoufflée. D'abord, La France n'en tire pas les avantages politiques et diplomatiques correspondants. Ensuite, les capacités financières françaises sont limitées. Enfin, l'Afrique, francophone en l'occurrence, soulignait le ministre des affaires étrangères en 1979, est la seule région qui soit « encore à la mesure de la France, à la portée de ses moyens. La seule où elle peut encore avec cinq hommes changer le cours de l'histoire».[9] D'autre part,

---

[9] S.Cohen et M.C Smouts (S/Dir), 1985, *La politique extérieure de Valery Giscard d'Estaing*. Paris, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, p. 284.

(...) La France joue un rôle conforme à sa grandeur historique (F. Mitterrand, 1984)».[8]

A un autre niveau, une des préoccupations constantes des dirigeants français en matière de coopération, a toujours été de favoriser des regroupements institutionnels formels ou informels de tous les Etats francophones de l'Afrique sous la houlette de la France. L'inauguration des sommets franco-africains, à Paris, par Georges Pompidou, le 13 novembre 1973 et qui se sont succédé depuis à un rythme annuel, alternativement en France et en Afrique furent un exemple de ces regroupements. Ces sommets constituent en quelque sorte le prolongement formel du tête-à-tête permanent maintenu entre le Président de la République Française d'une part et, chacun des chefs d'Etats et de gouvernements des pays africains, d'autre part.

La France dans sa politique de coopération fera de la francophonie un instrument de coopération internationale entre les pays membres de la famille culturelle francophone. La francophonie, s'est d'abord constituée comme cadre de préservation d'un héritage culturel, porté par la langue française. Elle renvoie à une réalité linguistique et culturelle, tout particulièrement en Afrique de l'Ouest, dans la mesure où le français y est bien souvent langue officielle.

---

[8] Voir à ce sujet, P.Isoart, *De Gaulle et le tiers-monde, op.cit. ; La coopération, une priorité*. Le premier ministre. Service d'information et de diffusion. Lettre de Matignon, sans date. ; Y. Benot, 1958, «Vingt ans de (politique africaine) : le couple France-Afrique sous le néo-colonialisme ». in *La France contre l'Afrique* / Tricontinental I (nouvelle série). Paris, Maspero, p. 54/76. ; J. F Bayart, 1984, *La politique de François Mitterrand*, Paris, Karthala, p. 108.

processus de la décision, agissant par l'intermédiaire du secrétaire aux affaires africaines et malgaches (J. Foccart), ou du conseiller à la cellule africaine (G. Penne et Ch. Mitterrand). Le gouvernement est un appareil exécutif. Par contre, le parlement a un rôle secondaire par rapport à la IV^{e} République. Dans ses mémoires, (t.1. p. 286), le général de Gaulle place la politique de coopération parmi les priorités et les taches qui requièrent toute l'attention du Président de la République. Parlant de la coopération, les présidents de la Ve République, de 1960 à 1990, n'ont cessé de présenter l'aide publique française comme un moyen pour les états africains de sortir du sous – développement.

Pour conférer à cette politique une signification culturelle et émotionnelle, ils ont mis l'accent sur des termes comme le rayonnement, l'intérêt national, le poids de la France dans le monde, le devoir et la mission de la France, termes qui soulignaient et renforçaient le sentiment d'autonomie, d'autorité morale et d'efficacité politique. «Le monde a besoin de la France pour qu'elle prenne la tête de la croisade des peuples sans moyens, de leur misère. Pour cela, la France doit être grande et forte. (De Gaulle, juillet 1960)», « La France voit dans l'aide au développement un des points essentiel. Elle figure au premier rang des nations par l'ampleur de sa contribution dans ce domaine, et j'estime que c'est là son devoir le plus strict (G .Pompidou, 1971)». «Je m'occupe de la politique africaine, c'est à dire des intérêts français en Afrique (V. Giscard d'Estaing.)», « L'audience de la France en Afrique, c'est ce qu'elle a de meilleur dans sa continuité

social, de subvention en personnel, de fourniture de matériel et d'exécution de travaux dans tous les domaines.

Le professeur Flory[7] reconnaît, cependant « qu'en ce domaine, la terminologie est loin d'être précise. Pour des raisons de susceptibilité, les mots d'aide ou d'assistance tendent à être remplacé par le mot coopération ».

En effet, si l'aide, avant les indépendances des pays africains, fut un outil pour maintenir les dépendances et perpétuer les relations issues de «l'œuvre colonisatrice», la coopération apparaît dans son concept, liée au rôle de la France dans le monde. Elle est devenue aux yeux des responsables français une troisième voie, un modèle d'indépendance, pour les pays qui refusent de s'aligner à l'un des deux blocs existants. Le besoin de rayonnement est plus spécifique de la politique française. Au nom de l'ambition nationale, l'aide se couple avec la coopération et le colonialisme avec le néocolonialisme.

Indépendance, coopération et néo-colonialisme

La politique française de coopération est un élément essentiel dans la configuration du système politique français. Avec ses institutions et ses moyens financiers, elle détient un rôle important, mais non déterminant dans l'évolution de la V^{e} République.

Sur le plan institutionnel, elle concrétise les grandes lignes du dispositif français : concentration du pouvoir et des décisions entre les mains du président de la République. Celui-ci est un acteur principal dans le

---

[7] Cité in, P. Cadenat, Janvier 1983, *La France et le tiers-monde, 20 ans de coopération*. Notes et Etudes Documentaires. N° 4701/4702, p. 7.

cohérent de principes, de déclarations d'intention, de propositions, d'institutions, de structures, d'instruments et de mécanismes visant à instaurer une relation censée être plus équitable et plus conforme aux aspirations profondes des africains. La coopération fut devenue, selon l'expression du général de Gaulle «une grande ambition de la France».

La coopération, d'après Mr. Ligot[5] doit son origine à deux circonstances historiques : la colonisation française, prolongée sur une longue période et de tendance assimilatrice, a créé des liens matériels, mais aussi culturels, psychologiques et sentimentaux que ne pourrait détruire, en un seul jour l'accession des nouveaux Etats à l'indépendance. En outre, l'œuvre décolonisatrice de la France en Afrique Noire s'est effectuée par étapes, avec suite et sans heurts graves, pour aboutir à son terme dans la paix et sans la moindre effusion de sang.

Dans son acception généralement admise sur un plan international, le terme de «coopération»[6] couvre toutes les activités que les pays développés entreprennent au profit des pays insuffisamment développés et toutes les formes d'assistance qu'ils leur apportent. Elle ne couvre pas les échanges culturels, scientifiques et techniques réalisés par les pays industriels entre eux, ni les efforts de diffusion d'une culture nationale à l'étranger.

Ceci dit, la coopération peut être réalisée à l'aide d'une participation à l'élaboration et à l'exécution de plans de développement économique et

---

[5] M. Ligot, 1964, *Les accords de coopération entre la France et les Etats africains et malgaches d'expression française*. La Documentation Française, p. 59.
[6] M. Nettre et Rivière, Mai 1970, Rapport sur l'organisation et le fonctionnement des services et organismes chargés de la coopération à l'étranger. Comité Central d'enquête sur le coût et le rendement des services publics.

La conception traditionnelle de l'aide économique se situe dans une perspective de relations à sens unique : assistants / assistés où tout dialogue véritable est exclu, car les deux parties ne constituent pas des partenaires détenteurs de droits et obligations économiques s'équilibrant approximativement.

Dans l'aide, on conçoit une reconnaissance implicite qu'il y a un pays dominant et un autre dominé. L'aide de la France, à l'image de toutes celles qui s'exercent, surtout par la voie bilatérale, ne peut se concevoir sans que des avantages particuliers lui soient consentis, tels que, à titre d'exemple, le statut privilégié du Français, le privilège d'achats à des entreprises françaises avec les crédits de l'aide et l'harmonisation des politiques et des attitudes dans certaines circonstances de la vie internationale.

L'aide publique française est utilisée comme moyen de pression pour ne pas dire de chantage. Les crédits sont octroyés, moins en fonction des besoins et des demandes des pays intéressés, qu'en fonction de la stratégie économique, politique et culturelle de l'ancienne métropole.

La coopération[4], au contraire, est une logique de dialogue, d'échange d'idées, de communication et de rapports durables. Son évolution progressive, suppose qu'elle respecte le principe de la réciprocité. Synthétiquement, elle se présente comme un ensemble plus ou moins

---

[4] Le général de Gaulle emploie un mot nouveau, le 12 Novembre 1959, celui de « la coopération » pour qualifier la nature des relations maintenues entre l'ancienne métropole et les treize républiques africaines. Le mot est repris dans plusieurs discours et conférences. P. Isoart, 1984, «le général de Gaulle et le tiers-monde 1958/1962».In, *de Gaulle et le tiers-monde*. Colloque, Nice 25-26 Février 1983. Institut Ch. de Gaulle. Paris, Pedone, p. 122-142.

métropolitain des alliances politiques, économiques et militaires».[2] Le Ministère de la France d'Outre-Mer (autrefois ministère des Colonies) est devenu alors celui de la coopération. Les hommes politiques qui ont eu une responsabilité historique, avant 1960, comme le général de Gaulle ou F. Mitterrand, continuèrent à relier le passé au présent, et donner un nouveau souffle à la stratégie coloniale en Afrique, après 1960. Ces mesures devaient permettre à la France de «garder son rang» face aux Etats-Unis, de maintenir ses implantations commerciales sur place et de garantir des approvisionnements en matières premières.

Aide ou coopération, quelle formule ?

L'aide française[3] bénéficie, dans sa quasi-totalité, à des pays issus de ce que l'on appelait jadis « l'empire colonial » envers lesquels la France conserve une responsabilité particulière. L'évolution rapide de cet «Empire», puis de «l'Union Française» a entraîné une modification profonde des structures administratives chargées de gérer cette aide qui ont dû s'adapter continuellement à une réalité particulièrement mouvante.

L'aide et la coopération sont deux concepts différents. L'aide revêt un caractère périodique, conjoncturel dans l'édifice des relations internationales. Elle s'oppose au concept de la coopération qui s'inscrit dans le cadre de la continuité.

---

[2] R. Lemarchand, 1983, «Quelles indépendances ? ». Les pouvoirs africains. In, *Pouvoir*, n° 25, p. 131-147.

[3] Voir à ce sujet notre thèse, A. Senhaji, 1989, « L'Afrique Occidentale Française, de l'aide économique à la souveraineté internationale. Le Fonds d'Investissement pour le Développement Economique et Social, 1946-1960 ». Thèse de Doctorat. Institut d'Histoire Contemporaine, Université de Poitiers.

particulière vis-à-vis de ses anciennes colonies. Il ne fallait pas qu'un échec vienne remettre en cause au plan international «l'œuvre colonisatrice», ni compromettre les intérêts français dans ces régions. Pour surmonter les inévitables difficultés économiques et politiques nées de la décolonisation, l'aide devait d'abord assurer le fonctionnement des nouveaux Etats et, pour cela, il fallait parer au plus pressé : maintien des fonctionnaires utiles à l'appareil de l'Etat, envoi de techniciens et de professeurs, subventions d'équilibre, appui militaire, etc.

La décolonisation ne consistait pas tant en une rupture de relations, mais une redéfinition qui devait garantir à la métropole son statut d'interlocuteur privilégié.

Conscient de ses avantages historiques, le gouvernement français baptisa alors du nom de coopération tout ce qui sur le triple plan militaire, administratif et financier portait une atteinte à la souveraineté officielle de l'Etat africain.

En 1960, il était apparu évident que le système (en vigueur) ne convenait plus, et qu'il fallait en modifier les conceptions autant que les institutions. Initialement la stratégie développée par la France était claire : partir pour mieux rester, laisser accéder aux plus hautes fonctions des Etats nouvellement indépendants des autochtones, tout en favorisant massivement ceux qui feraient allégeance à la France. «On peut dire qu'en règle générale les Etats africains sont nés de la rencontre de deux choix : celui de la métropole fondé sur la recherche de partenaires «sûrs», partageant leurs options idéologiques et stratégiques, et celui des héritiers présomptifs, ces derniers ayant pour souci majeur de sceller et d'entretenir avec l'Etat

La coopération franco-africaine
Constantes et variantes
1960-1990[1]

Résumé

Cette étude propose un bilan historique de la politique française de coopération avec les Etats de l'Afrique de l'Ouest de 1960 jusqu'en 1990.

La démarche retenue consiste à montrer la nature particulière des relations établies par la France avec ses anciennes colonies africaines, les structures de dépendance qui ont été construites pendant trente ans et les effets réels de la coopération sur le développement des pays de la région.

Le document comprend trois parties et, chacune embrasse trois chapitres. Après une introduction à la problématique de l'aide et de la coopération, la première partie aborde les mécanismes de décision et les modalités d'application. La seconde partie traite le discours des responsables politiques, examine le cadre doctrinal de la coopération et expose le point de vue des chercheurs et experts français et africains en la matière. Enfin, la troisième partie est centrée sur le problème de la dette des pays de l'Afrique de l'ouest, de l'intégration régionale et discute la corrélation entre la crise des régimes de parti unique et la redéfinition des pratiques de la coopération suite à l'éclatement du système bipolaire.

La conclusion, qui s'interroge sur l'avenir de l'Afrique de l'Ouest, confirme la dépendance de type bilatéral que la politique française de coopération a réussi à maintenir en Afrique.

La politique française de coopération est profondément marquée par le passé colonial qui a dicté le choix des pays avec lesquels il fallait instaurer une coopération étroite et influencer les modalités de cette coopération.

Au lendemain de la transmission du pouvoir, en 1960, à Léopold Sédar Senghor au Sénégal, à Hamani Diori au Niger, à Félix Houphouët-Boigny en Côte d'Ivoire, et aux autres leaders en Afrique de l'Ouest, l'aide apparaît comme une nécessité pour la France, signe de responsabilité

[1] Cette thèse a été soutenue à l'Université Mohammed V Agdal, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines à Rabat, le 8 Novembre 2001.

La coopération franco-africaine

Constantes et variantes
1960-1990

Imprimerie El Maârif Al Jadida

Dépôt Légal : 1298 / 2007
ISBN : 9981-37-050-9



Université Mohammed V – Souissi

Institut des Etudes Africaines

Rabat

Série : Thèses (1)

Coopération franco-africaine

Constantes et variantes

1960-1990

Abdelhamid SENHAJI

Publications de l'Institut des Etudes Africaines

2007

Université Mohammed V – Souissi
Institut des Etudes Africaines
Rabat



جامعة محمد الخامس السويسي
معهد الدراسات الإفريقية
الرباط

Série : Thèses (1)

Coopération franco-africaine

Constantes et variantes

1960-1990

Abdelhamid SENHAJI



Publications de l'Institut des Etudes Africaines
2007